

كتاب الوصايا قال في المصحف لا يخفى ظهور مناسبة البركات
 لبرامه الرحمن الرحيم
 الوصايا في آخر الكتاب لان آخر احوال الادمي في الدنيا الموت
 والوصية تعاملا وقت الموت وله زيادة اختصاص بكتاب
 الحنايات والديات لانه الحناية قد تقتضي الى الموت الذي
 وقت وقت الوصية ثم الوصايا جمع وصية والوصية اسم بمعنى
 المصدر ثم سمي الوصي بموصية كانه في النهاية والوصية مأخوذة
 من وصيت الشيء بكذا وصلته به والوصي يوصل الوصي له
 بالارث ثم سمي الوصي به وصية مجازا قال سكين قال القسري
 او الوصي يوصل الوصية بالوصي له وفي المصباح وصيت الشيء
 بالشيء اصبته من باب وعد وصلته وصيت الي ثلاث بوصية
 والوصيت اليه ايض وفي السبعة فن خاف من موصي بالتحقيق
 والتشديد والاسم الوصاية بالكسر والفتح لانه وهو وصي فويل
 بمعنى مفعول والجمع الوصيا والوصيت اليه مال جعلته لراوصية
 بولده استعطفت عليه وهذا المعنى لا يقتضي الايجاب
 والوصية بالصلاة امر به واصل وصايا وصايا سعي
 قلبت اليها الاولى حمزة لان اليها اذا وقعت بعد الف دخل
 قلب حمزة فلهو وقوة حمزة كسورة بين حرفي علته في الجمع
 المستعمل مع ان حمزه ليس كذلك حتى تراعى ما لا يتركسرة
 الهرة فتحة فان قلبت اليها النافض اوصافا نكرهوا وتخرج
 الرمة بين الغين فقلوبها يا فصار وصايا وفي الترخ الخصى
 هذا الصنيع ما بعد الموت كالولاية بما قبله كذا في ضبط خروجه
 زاده يمحظ الوصايا الوصية قال الانسان والايضا قال
 اوصي الي فلان اي جعله وصيا والاسم منه الوصاية وسيجي
 حكم

حكم ذلك الايض في باب مستقل ووصي لفلان بمعنى ملك
 بطريق الوصية افاد الترخ بهذا الكلام على ان الفعل يمتد
 في حيزي الايض والوصية الا انه يفرق بينهما بجزئية التقديرات
 فيعدي في الايض بالي وفي الوصية باللام وتد قد ضاعت
 المصاح عدم التفرقة بجزئية التقديرات لا انه قال وصيت الي فلان
 بوصية واوصيت اليه ايض وقال اوصيت اليه بالمال جعلته
 له ويبرئيه ما في الترتيب حيث قال وهو اي الوصية
 للتدبير الايض والوصاية بالفتح والنفذ والوصاية بالفتح والكسر
 ويقال اوصيت الي زيد بكذا اي فوضت اليه كذا فهو وصي وذلك
 وصي ويقال له الوصي اليه وموصي اهو ملخصا ولعل التفرقة التي
 اشار اليها التارخ اصطلاحية ولا مشاحة في الاصطلاح وهو
 فلان كلام الدور فانه قال وشرا يستغل تارة باللام ويقال اوصي
 فلان لفلان بكذا يعني ملكه بعد موته ويستغل اخرى بالي
 يقال اوصي فلان الي فلان يعني جعله وصيا له يتصرف في ماله
 واظهار بعد موته والقوم لم يترصوا للفرق بينهما وميات
 كل منهما لانه مستعمل بل ذكرهما في انما تقرير المسائل اهرم
 ان قول الترمذ الوصايا للايض انما هو بطريق التبعية فان
 الوصايا لا قد ضاع جمع وصية كهدايا جمع هدبة فكذلك
 فصل الوصاية في آخر هذا الكتاب لانه ما يتصل بالوصية ولا
 يصل ان يكون موصى بطريق التمول ودلالة اللفظ عليه
 لان شرط الجمع والتشبيه اتحاد اللفظ والمعنى وهذا قد اختلفا
 فان التملك المضاف الي ما بعد الموت وصية وتجمع على وصايا
 وحصل الغير وصيا وصاية كما قال والاسم منه الوصاية فلان يصح

جهرها بملحظ واحد لكن كلام الترتيباني الذي قدمناه يفيد ان
 الوصية لعنة من الوصية ونحو الثنا موسى اوصاه ووصاه توصية
 عهده اليه والاسم الوصاه والوصية فانهم ان الوصية تطلقت علمية
 الا ايضا كما تطلقت على التحريك المضاف الي ما بعد الموت كما قال
 ايضا وهي الموصي به ايض فعلم ان الوصية تطلقت بالمعنى فكل من
 من قبيل الحق لفظا لاسمعي فلديجوز ان يراد كل منهما مجزعا
 الا ان يراد معني عام يشملها فيقال التحريك المضاف الى صاحب
 الموت يشمل تحريك البني والديني والمعني الذي هو التفرق في راله
 كذا افاده الرحمن وقال في قوله والاسم منه الوصاية وفي نسخة
 الوصية قال وهي المناسبة لقوله لم الوصية لا الوصية لان
 الوصية اسم لكل من تحريك مضاف الى ما بعد الموت ومن جعل وصيا
 لكن بني انهما مستند اللفظ مختلفا المعنى بشرط الجمع اتخذا المفرد
 لفظا ومعنى قال ريجاب بان جعله وصيا تحريك مضاف الى ما
 بعد الموت فيتحقق المهرم في كل من الامر بن فيجمع جميعا لاتحاد
 لفظا ومعنى ويتم قول الشارح بيم الوصية والابصا انه في روح
 اي حين تقرر الوصايا بالوصية والابصا هي اي الوصية سرا
 كانت بما لا اوبدين او بغير تحريك مضاف تحريكها الى ما بعد
 الموت سميتا كانت ذلك الذي وقع فيه التحريك المضاف
 او بما كان او تنصو ايضا للتفرق فانه تحريك الولاية من ههنا
 يتحققه الثمول فتنبه قلتم يعني بطريق التبرع وههنا الجار
 والمجرود متعلقان بتمليك وقد ذكرنا ان اهم الوظائف الدينية
 بعد المعارف الحقيقية معرفة تلة في التنصير واصلاح العباد وتدارك
 الظالم وتبليغ العباد وازداد الادغال حين انعراض الخال فحوت
 الودمال

الامال لانه لا بد لكل حي من الموت وذوهاب الاستطاعة والقوة
ويقال لك بالصحة التي اكلها الله تعالى في المثل من كتابه فقال
في رواية المارثي من بعد وصية يوصي بها اؤذيب وقال صلى الله
عليه وسلم ان الله تصدق عليكم بشئ احوالكم في اخر اعمالكم فانه
في افعالكم وقال صلى الله عليه وسلم لا يحل لرجل يزعم بان الله واليوم
الآخر مال يريد ان يوصي فيه ان لا ينم الا ووصية تحت اية
وهي مقدمة على قسمة المارثي وخاتمة اعماله في الدنيا
ختم به الكتاب مقدمة على الميراث لانه اقتل السيد احمد بن الجعج
بعيد النزع نحو الاقرار الى صل من المريض في مرض موته
اذا اشكك في نفوذ اقرار الصحيح بالدين الاجبي فانه نافذ
من كل المال اذا كان الاقرار بقدر معين ولا يلو قال لفلان
على دين فصد فوه فيها يدعيه فانه يصح قاي الثلث الاجبا
لانه عليه كما سيجي وقال الشيخ رحمه ولا حاجة الى اخراج نحو
الاقرار بالدين لانه قد يفتقر الى اقرارك اذ الاقرار لا يملك
فيه بل هو اخبارا طاهرا لما في الامة وقد نضوا على ان الاقرار
ليس بسبب الملك ولا يرد عليه الاقرار للموثر حيث لا يتبدل
منه بسبب التهمة لانه لا يقول بغيره لولا جازية الورثة وانما
تؤخذ في نفوذه على اقرارهم لانه تمام منهم لهم ثم فيها اقرار
لهذا الورثة وورثهم ولا ينال فيه وجوبها اي الوصية كنهه تعالى
هذا جازي سوال يرد على قوله بطريق النزع فتدبر كيف يتاقي
النزع وجوب اذ ايضا يحق اية قتالي الواجبة كالخالة فخرها
فتأمل اشارته اليه في قوله وفكك لان الواجب لخته نقاب
لما سقط بالموت اسم النزع ولم يكن كغيره انما يكون يرد عليه

ان يشبهه بالتبرع لا يصير تبرعا فلا يصح ان يقال فيه بطريق
التبرع لان التبرع ينافي الوجوب وقد جزم بوجوده ايضا بجهة
الله تعالى وليست شترى بمعنى سقوطه بالموت مع وجوبه ايضا
بمعني وجوبه اي الوصية على ما في المجتبى صوابه على ما في
التبيين ما في المجتبى خلافا لافاده الماتق والكاويج كما استدلنا به
فستبر اربعة اقسام احدها انها واجبة الزكاة والكفالة اهم
من كفارة يمين او طهر او وصوم او قتل او جزاء صيد حرام محرما
او في الحرمة وفدية العيالم والملاحة التي فرض فيها ربيعة وهذا
هو القسم الثاني من اقسامها وهي ما اذا وصي لغيري مني ماله
اذا لم يقصد بترك وجهه الله تعالى او ما يقصد به مستحبة لا فان
قد نذرت اليه ادي وتعاطي اسباب المحبة وهي منه وبينه وبين
سواها غنيا او لاولاد الوصية للغير من قبل الهدية لرجي
ومكرهه وهذا هو القسم الثالث من اقسامها وهي ما اذا
كانت لاهل الفسوق يعني فيما غلب على ظن الموصي ان الموصي
ليرصرف للفسق والتفحور كما اننا نترقب الخبز ضرب الحازق والا
قلوب يغلب على ظنه ذلك بل قصد صلته مع كونه فاستقام
تصدي وعظفه بها بالزهد في الدنيا ونحو ذلك فلا كراهة وفيه يجمع
النجاري من قوله صلى الله عليه وسلم لاهل الفتي يجتنب فيصدق
بالسارق يستغني بها عن السرقة ولا زانية عن زناها والا ي
وان لم يكن بشي مما ذكرتمت الفريين ولم يكن لغيري ولا لاهل الفسوق
بل لرحم محتاج او صالح لغاية على صلاحه ولنا مسجد وقنطرة
ونحو ذلك فاستحبة وهذا هو الرابع من اقسامها وهذا خلاف
ما في المجتبى وعبارته والوصية اربعة اقسام واجبة كالموصية ببرد
الوديع

الوديع والديون المجهولة ومستحبة الوصية بالكفالات وفدية
الصلوات والسيار ونحوها وصباحة الوصية للاغنياء من اليا
والا قارب ومكرهه كالموصية لاهل الفسوق والمعاصي او قال
السيار احد واقتصر كثير على ما في التبيين وهو الظاهر وانظر
هل المراد بالوجوب في كل هذه الافتراض والوجوب للمصطلح عليه
وقال بعضهم الوصية شترى بصفة الوجوب في خفاء الكل قال
منهم الوصية خفاء والدني والا فربيعين لقوله تعالى الوصية
للمواريث والاقربين قال في المخرج وليس استدل الا بصحبي
التم فقال ولا تجب للمواريث والاقربين لان اية التفسير
بآية النساء البقرة هي قوله تعالى كتب عليكم اذا حضر
احدكم الموت الوصية للمواريث والاقربين وآية النساء المات
يوصيكم الله في اولادكم الآية فاما آية البقرة فافادت وجوب
الوصية للمواريث والاقربين لكن بتبني تركه للمخير ولكن الصلحا
اختلفوا في مقدار المال الذي اوجب الله الوصية فيه حتى كانت
الوصية فرضا فروي عن علي كرم الله وجهه انه دخل جليبي مولي له
سماية درهم وستمائة درهم وقال الا اوصي قال لا انما قال
الله تعالى ان تزكوا خير وليس لك كثير مال وروي عن علي رضي
الله عنه انه قال اربعة الاف درهم فادونها نفقة وقال ابن
عباس لا وصية في ثمان مائة درهم وقالت عائشة رضي الله عنها
في امرأة ادادت الوصية فتمها اهلها قالوا لها ولد وما لها
يسير فقالت كره ولدها قالوا اربعة قالت فكم مالها قالوا ثلاثة
الاف فكلها غدتهم وقالت ما في هذا المال فضل وقال البرهم
الف درهم فكلها غدتهم قالوا اني اهل بي هو فحق في خمسين درهم وعنف

قائد قال لانه قال خال الف درهم فصاعدا وقال الزهر
هو في كل ما وقع عليه اسم المال من قليل وكثير قال ابو بكر الرازي
من الحنفية وكل هو كذا الخايلين يا اولوا اقدار المال على وجه
الاستحياء لا على وجه الايجاب المتبادر المذكورة وكان ذلك
منهم على طريقة الاجتهاد فيما تلحق هذه الصفة من المال
ومعلوم في العادة ان من ترك درهما لا يتنازل ترك خيرا وطريق
التقوية عليه على الاجتهاد وغالب الراي يمنع حقوق هذه التسمية
بالقدر اليسير وكان طريق اجتهادهم وغالب رايهم على الانشوا
غير فوا من سنة النبي صلى الله عليه وسلم وقوله الثالث والثلاث
كثير وان تدع وترتكب اغتياخ من ان تدعهم عما لا يتكفرون
انما في اختلاف الناس في الوصية المذكورة هل كانت واجبة امر
لا فمنهم من قال انها كانت نذرا وارشادا لا قوله تعالى بالمعروف
وقوله حقا على المتقين يدل ذلك على عدم وجوبها من تلذذا وجر
احد ما قوله بالمعروف لا يقتضي الايجاب والاخر قوله على المتقين
ليس يحكم على كل احد ان يكون من المتقين الثالث تخصيص
بها والواجبات لا يختلف فيها المتقون وغيرهم وكل ما استدلوا
به مردود فان ايجابها بالمعروف لا يقتضي وجوبها للمعروف معناه
العدل الذي لا يخطئ فيه ولا تقتصر كقولهم وعلى المولى دللوا
وكسوتهم بالمعروف ولا خلاف في وجوب هذا الزرق والكسوة
وقوله وعاشروهم بالمعروف ولا خلاف في وجوب هذا بالمعروف
هو الواجب قال الله تعالى يا اوصيا بالمعروف وانه عن المتكثر قال لا يرت
بالمعروف فقد كثر المعروف فيها اوجب الله تعالى من الوصية لا يقتضي
وجوبها بل يوجب وجوبها اذا كانت جميع او امر الله تعالى مرورا
غير

غير منسوخ وقوله تعالى حقا على المتقين تأكيد لا يجاب بها الا على
الناس ان يكونوا متقين قال الله تعالى يا ايها الذين امنوا اتقوا الله
ولا خلاف بين المسلمين ان تقوي الله تعالى فرض او ما يخصهم
المتقين بالذكور لا فائدة ان فصل ذلك من تقوي الله وعلى الناس ان
يكون كلهم متقين في الآية تأكيد فرضها لان قوله كتب عليكم مفساه
فرض عليكم واكد به بقوله بالمعروف ويقول حقا على المتقين لا يفي
في الفاظ الوجوب اكد من قول التايل هذا حقا عليك وقوله صلى
الله عليه وسلم لا يجل المؤمن بيتا ثلاثا الا ووصيته عنده وفي رواية
الا ووصيته عنده مكتوبة مما يدل على الوجوب ثم اختلف الفايكون
بوجوبها فقال بعضهم جميع ما في هذه الآية من ايجاب الوصية
منسوخ منهم ابن عباس انه قال منسوخها للرجال نصيب مما ترك
الرجال والاقربون وللنساء نصيب مما ترك الرجال والاقربون
عما قل سنة او كثر فضيا مرفوضا وروي عنه انه قال نسخ من ذلك
من يورث ولم ينسخ من لم يورث فاختلقت الرواية عن ابن عباس
في ذلك احداها انما جميع منسوخ وفي اخرى من يورث من الاقربين
دون من لا يورث وقال عكرمة منسوخها للزنايف وهو ما افادنا
وقال عاصم كان الميراث للولد والوصية للموالدين والا فربيع
نهي منسوخة وقال الحسن البصري كانت الوصية واجبة للموالدين
والا فربيع منسوخة عن من يورث وجعلت للموالدين والا فربيع الذين
لا يورثون وروي عن الحسن وجابرو بن زيد وعبد الملك بن يعلى
في الرجل يوصي لغير ذيه الميراث قوله وقوله عن ابوتنه ان كل ذلك
للزنايف والملك الثلث لمن اوصى له وقال طائوس يرد كل ذلك الى ذيه الزنايف
وقال الضحاك الوصية الذرية قرينة الا ان لا يكون له ذرية

وقالت طائفة اخرى قد كانت الوصية في الحجة واجبة لذى التولية ولما
 يكن على الموصي ان يوصي بها جميعهم بل كان له ان تنتصا على الذين
 منهم قلن ووجبة لا بعد بين ثم نسخت الوصية للذين بقي الابدور
 على ما لا نواف عليه من جزا الوصية لهم وتركها ثم اختلف القائلون
 بنسخها في فاسخها وقد روينا عن ابن عباس وعكرمة ان ابيته لم يرد
 نسخها وصدايقه عن ابن عباس ان النسخ تركه تعالى الرجال في
 عما تركه الاول لان الآية وكلام الشرح يدل على ان التولية فان كان
 منها في سورة النساء وقال اخرون نسخها ما ثبت عن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم لا وصية للموات وقد روينا عن حسان بن سعيد
 تدخل في حيز التولية لا منتفضة وشهرته في الامم وتلقى الامم
 له بالقبول وجاز عنده فانسح الترات بالسنة واما ايجاب ابيته
 الميراث للورثة فغير موجب لنسخ الوصية لجواز اجتماع الميراث
 والوصية مع الاثر في ما ورد في بعض طرق الحديث المذكور لا يجوز
 لورث وصية الا ان يجيزها الورثة فلم يستعمل اجتماع الميراث
 والوصية لولا ان تكون الآية الميراث على ان الله تعالى اعما
 جعل الميراث بعد الوصية فالذي كان يمنع ان يسطر من الوصية
 ثم يجعل الميراث بعدها والقول بان فاسخه من السنة المشهورة
 اولى من القول بنسخه بالية الميراث اولاية الاخرى والله تعالى
 اعلم بسببها ما هو سبب التبرعات هذه على ما في الوصية
 بالواجبات من حقوق الله تعالى في معنى التبرع وليس هو صحيح
 بدليل نفيهم بانها واجبة فيمنع ان يقال سببها في الواجب
 خطا الله تعالى لان الوجوب لا يتحقق الا بدفعه في غير ما هو
 سبب التبرعات ولكن يحتاج ان يعلم ان خطا الله تعالى لا يفيء

بها ولعله هو الخطا بادائها لانها حجة وجبة بالاصح لا يخرج
 من عهدها ان لا يولد او لم يوجد او لا يولد لم يولد فبقي الوصية
 بها يخرج عن عهدها لانها ان القضا وجب ما وجب بالاداء
 ولما قوام سقطت بالموت اي سقطت الخطا بادائها لم يولد عنده
 ثم سبب التبرعات اداة الجزاء الديني من ابتداء التولية والولي
 بين يدي الله والعوز بالغلخ والوصوان الاكبر يوم القيامة
 ذلك او اداة الجزاء الديني من تحجب وحسن ثناء ونحو ذلك
 والموصي رجلا يريد سر باب المحبة ودهاها بين الموصي له ولولده
 او سر بان المحبة بين وبين الموصي له لم يدعوه لم يعد ميراثه ويسمى
 له تركة وانه وعهدها بما يولد به توارى اعماله بعد وفاته ولم يذكر له
 محاسنها فان من محاسنها بعض ما ذكرناه في سبب التبرعات ومنها
 ما قد ناه ايعه من تدارك ما فات من الدغال يصرق المال بعده فيها
 ينقص في المال وقال المحوي فرع تقيس يحفظ قاله قاضي خان اذا
 اراد الرجل ان يوصي ولدا ولدا صفار عن ابي حنيفة وابي يوسف
 ان ترك المال لولده افضل ولو كان اولاده كبا او المال قليل
 قال ابو حنيفة لا ينبغي له ان يوصي وان كان المال كثيرا والورثة
 اغنيا بيد بالواجبات فان لم يكن من الواجبات شيء بيد بالورثة
 فان كان اغنيا فالجيران او شرابها هذه الشراب بعضها نزل
 لصحة الوصية وبعضها شرط لازمها فمن شراب صحتها ما اشار
 اليه بقوله كون الموصي بكسر الهمزة اهله للمتدك بان
 يكون عاقلا بالغاهرا فلم يجر الوصية من صغير وعجنون وكتب
 اعلا في هاشم المخ وهل يصح من السكر ان ارادهم لم يستوف
 اه وقد مر حبان السكران لا لصاحي الا في سبيل لكن القواعد اقلية

لاكلية فانهم قد يستشون من القاعدة ثم يزداد على ما استثنى ايضا
 كما تراه في الانبياء وحوادثها فيجتمعا ان تكون وصية السكران مستثناة
 من قولهم السكران لا لصاحبه ولا بد من المرحلة والنجى ليظهر حكمها
 وهي ولا تصح وصية الهالك والمكره والحال في البداية ووصية
 ابن السيل الذي هو غائب عن حاله جازية في كفاية ولا يجوز
 وصية الصبي المجنون الذي بلغ غير رشيد قياسا ويجوز استحسان
 خافيه ولم تجز الوصية من مكانه فانه ممنوع من الهبة والوصية
 وممنوع من التصديق الا بغير الا اذا اضاف المالك لتعقده
 بان قال ان مت وانا فلهذا العبد فلان كما سيجري ومن شروط
 لزومها عن استنراق ابي بان لا يكون الموصي له مستقفا بالدين
 لتقدمه اي الدين على الوصية كما سيجري ومن شرائط صحته ان يكون
 الموصي له حيا وقتها فحققتها فلما وصى لانسان فتبين انه
 ميت لم تصح الوصية له او تقدم بر الشمل المثل الموصي له سواء كان
 حيا لميتا ام ارماعا همت من الحيوات فلما وصى لافي طرية
 فلان يفتق عليه صح كما في شرح الطحاوي وغيره بشرط ان لا لاقل
 من مدة الحمل ثم ياتي ويأتي فانه اي افرهم عومية حيا ته
 المحقة والمقدرة فانه اي بهذا التقدير يسقط ايراد الشرايط
 حيث قال بوجه عليه الوصية المثل اذ يسترط وجوده لاحيا ته لان
 فتح الروح يكون بعد وجوده وقتا غير حي هو فيجاء عنه بالفران
 كما في ذلك كنه بغير ضمة ان يصير حيا ومن شرائط لزومه كونه اي
 الموصي له غير وارث وقت التوقا اي لا وقت الوصية لانها ملك
 مضاف الى ما بعد الموت فيصير وقت التملك حتي لو وصى لاجيه
 وهو وارث ثم ولد له ابن صححت الوصية للاب والعم كسر لاروصي
 لاجيه

لا فيه وله ابن ثم مات الاب قبل موت الموصي بطلت الوصية للاب
 ولا تاتل يعني ويسترط في لزومها ايضا ان لا يكون الموصي لارثا
 سدا وصي له قبل القتل ثم قتل اوصي له بعد الجرح وسوا قتل عمدا
 او خطأ بخلاف التسبب لان التسبب ليس يقتل حقيقة فلا تاتل
 قوله سلبا له عليه وسلم لا وصية لقاتل واما العاصم والحظي
 فقد استثنى لاما اخره انه فيجوز ان الوصية وانما لان اتفاق كون
 الموصي له وارثا وقاتلا شرط للزوم الوصية لا بشرط الصحة الا ان
 الورثة لو اجاز الوصية لهما جازت وجعلت تخلفا من الموصي لامين
 الورثة وكذا اخبرنا في اعمالي الثلث وكذا لو انتفى الورث بالكلية
 الوصية للقاتل لو صيبا او عفوفا كما سياتي وهل يشترط ان لا
 الموصي له مملوك قلت نعم تشترط معلومية ولو في الجملة للخصا
 للفقهاء انه مملوم بوصف الفقر وفي وقف الخاتمة كان الموصي له
 مملوك الخ لاي في حال رفته الا ايضا او وقت الموت كما ذكره
 ابن سلطان وغيره في الباب الا في لوقال اوصيت بثلاث مائتي
 لواحد من عرض الناس لا يجوز اها وكذا لوقال اوصيت بكذا فلان
 او لفلان بطلت عذته لجهلها لا لسيأتي لك ان قيل وصايا الوص
 وكذا لوقال اوصيت بكذا الرجل وص شرائط صحته ان يكون الموصي له
 للتمليك بعد موت الموصي فلما وصى له بنسب ولده اذ يولد عذبه
 لا يصح لانه ليس قابلا للتمليك وكذا ما لا يملكه بعد موت الموصي له
 وصبره فانها يفتتان بموته وقوله بمقتضى من العقود متعلق
 بقوله بالتمليك اي يمكن تملكه بمقتضى من العمود اما لا كعتد
 ببيع فان المستري يملك عين المستري بتمليك البائع له بسبب عقد
 البيع او فسخا كعتد اذ جازة فان المتاجر يملك ببيع العين المتاجرة

فتملك الحجر له بسبب عقد الـ جارة أو معدوماً يكون على خطر
الوجود كالوصية بشرقة تستند لفعلات ما عاش وكذا الوصي ثلثت
ماله ولا مال له ثم اكتسبه فان الموصي له يستحق ثلث ما تركه عند
الموت ان كانت الوصية بالثلث والحال ان الموصي به ان كان مريضاً
أو غير مريض وهو شائع في بعض المال يشترط وجوده عند الوصية
وان كان ثنائياً في كل يشترط عند الموت كما اذا وصى بمثل مائة
غنى او من مائة فانه يشترط وجود المعرف في الاول عند الوصية
وفي الثاني عند الموت فثبت ان يشترط لزوجها ان يكون
الموصي به بمقدار الثلث الاول ان يقول وان لا يزيد على الثلث
فان الثلث وما دونه لا يرضى الوصية الا ولا فمما زاد يمتنع الزوج
التي اجازتهم كما قدمنا وكسرها اي الوصية قوله اوصيت بكذا لفعل
وما يجري مجراه من الا لحاظ المستقلة فيها كجملت لفعلات
التي تكون وصية والتي لا تكون حداً وبعضها بيان في كلامنا
ولما تنه رجل قال لغيره انت وكيلي بعد موتي يكون وصي ولوقال
انت وصي في حياتي يكون وكيله كذا في الظهيرية روي ابن
سماعة عن محمد بن محمد انه اذا قال الرجل اشهدوا بي قد اوصيت
لفلان بالـ درهم واوصيت لفلان في مالي الف درهم فالالف
الدولي وصية والالف الاخرى اقرار وفي الاصل اذا قال في وصية
ثلثت داربي لفلان فاني اجيز ذلك يكون وصية ولوقال لفلان
سدس في داربي فانه يكون اقرار وعلى هذا اذا قال لفلان
الف درهم من مالي لاني وصية استحقها اذا لا فكت في ذكروا
ولا اذا قال من مالي لاني اقرار ولوقال عبدي هذا لفلان وداربي

هذه

هذه لفلان ولم يتقبل وصية ولا كان في ذكروا وصية ولا قال بعد موتي
لان هبة قبا سا واستحقا فان خفضها في حال حياته صح وان
فبعد موته تبطل وان ذكرها في حلال الوصية ذكر الشيخ الامام
احمد الطحاوي في شرح وصايا الاصل انما س ان يكون هذا
وصية وفي الاستحقاق لا يكون وصية كذا في الخط رجل قال
تهدي الطفا لي وقرم باسهم وما يجري مجراه فقد جعله وصياً فترته
كذا في الظهيرية قال لا خيد استأجر فلانا حتى يتقد وصيتي
صار الاخ وصياً اذا قيل كذا في خزائنة المختص ولوقال اوصيت
ان يوهب لفلان ثلثت داربي بعد موتي لاني ذكروا وصية ولا يشر
قبضه في حياته الموصي ولوقال ثلث لفلان اوقال سدس
لفلان اوقال ربع لفلان ثم مات قبل ان يقبض فالقبا س
ان يكون هذا باطلا وفي الاستحقاق يكون وصية جارية
وتأويله اذا قال ذكروا في حلال الوصايا روي محمد بن ابي يوسف
عن ابي حنيفة رحمه الله كذا في المحيط مريض قال لرجل اقبض
ديونني صار وصياً كذا في خزائنة المختص رجل قال في مرض موته
ان حدث لي حدث فلفلان كذا فهذا وصية واحدة عند الموت
وكذا لوقال لفلان الف درهم من ثلثي هذا وصية وان لم يذكر
فيها الموت ولوقال الف درهم من مالي اوقال من نصف مالي او
قال من ربع مالي فهو باطل الا ان يكون عند ذكر الوصية نيكوت
وصية كذا في المحيط ولوقال رجل ان ما وجد مكتوبت وصية
والدي ولم اكن تقدرتها فتقدوها او قرعني ذكروا بقصد في مرضه
قال هذا وصياني صدقة الوصية صح تصديقهم وان كذبوه كان
ذلك من الثلث كذا في الظهيرية ولوقال مريضاً قال اخرجوا النسا

من مالي وقال اخرجوا الف درهم ولم يزد علي هذا قال الفقيه
ابوبكر ان قال ذلك في الوصية جائز ويصرف الي الفقرا ولو قيل
لمرضي وصي شي قال قلت مالي ولم يزد علي هذا قال الفقيه
ابوبكر ان قال هذا علي انزال السؤال يصرف ثلث ماله الي الفقرا
وهو محمد بن سلمة انه اطلق الجواب وقال يصرف ماله الي الفقرا
ولم ينفصل تفصيل دعوت محمد بن مقاتل رجل اوصي بان يعطي
لناس الف درهم قال الوصية باطلنة ولو قال تصدقوا بالف
درهم فهو جائز ويصرف الي الفقرا رجل قال ان مت في سفر فهدا
فلفظك الف درهم فانها وصية من ثلثة كذا في محيط الخسني
وفي جواهره لا فلا طي قالن امرأة لزوجها في مرض موته الي من
تسلم اولادي قال انيك راسك الي الله تعالى قيل تصير لالة
وصية اها ابراهيم عن محمد فبمى قال لغيره انت وصيي وهو
صحى فهو وصية بعد موته رجل قال لا اترك ارج مائة درهم علي
ان تكون وصيي قال تصير لاجارة باطلنة ولا تسري له وقال ابن
سلية الشرط باطل والمال بة وصية له جائزة وهو وصي وهو
اختيار الفقيه ابي جعفر رحمه الله وفي فتاوى ابي الليث قال
استأجرتك علي ان تنفذ وصاياي تذا هذه ليست باجارة
بل هي وصية مقبذة بالعمل فان عمل استحقك والا فلا في المحيط
وساقي بقية المسألة في باب الوصي نتميم وفي البداية ركنا
اي الوصية الايجاب من الموصي والقول من الموصي له الوصي
اليه ولك ان تقول الايجاب من الموصي وعدم الرد من الموصي له
قال الشيخ الرحمتي نعم انها التخليك والتخليك يحصل بالايجاب
والقبول او بالايجاب فقط فهو خارج عن ماهيتها يحصل لها

وركن

وركن الشئ جزءا ماهية فاعلم اها وقال زفر الايجاب فقط كذا
قال في غاية البيان اعلم ان قول الموصي له شرط لا فائدة الملك
في الوصي به حتى لا يمكنه قبيل القبول الا في مسالة واحدة هي
بعد هذا بيانها وعند زفر القبول ليس بشرط كالميراث وسيجي
البحث بعد هذا في القبول لما كان شرطا عندنا اعترض بعد
موت الموصي حتى اذا قبل الموصي له او رد في حياة الموصي فذلك
باطل لان الوصية تخليك يقع بعد الموت الذي انه لو اوصي
بثلث غنمه او ثلث ماله استحق الموصي له ما يوجد في ملك
الموصي عند الموت ولا يعتبر ما كان في ملكه وقت الوصية واذا
كان عند الوصية ينفذ عند الموت كان القبول بعد ذلك
وما يوجد من القبول والرد قبل الموت لا يغيث لانه قبل
الايجاب اها قلت وما نسب الي زفر هو قول النافعي اي فقد
انقضاء علي ان الموصي له يملك بدوت قبول لانها خلافة فلا
يجتاز الي القبول كالميراث ولنا ان الوصية اثبات ملك جديد
ولذا لا يرد الموصي له مشتري الموصي بعيب ولا يرد عليه ولا
يملك احدا اثبات ملك غيره بل لا اختياره علي انه لو ثبت الملك
بل لا قبوله لتفريقه بل لو اوصي له ثوبيل جمع في داره او يصدق
اصم معتقد فانه حقه عليه نفقة الصيد ونقل الثوبيل فترفع الملك
الغير بخلاف الميراث فانه يثبت جبرامنا الرابع من غير قبول
كما في التبيين وغيره ثم بطلان الوصية يرد الموصي له ان كان حيا
مخلدا في نحو الفقرا وخو بني هاشم وعليه صحة وصية وصي
غزو وفي الظهيرية قال اعطوا بعد موت ثلث مالي لمساكين
سكة كذا فلما مات اتي الوصي الي مساكين تلك السكة فقالوا نحن

لا نزيد به وليس لنا حاجة قال ابو القاسم يريد المال الى الورثة فلو
 لم يدفع الى الورثة فخصي عام مثلاً فطلب المساكين فليدفع الى
 الورثة لا نهم لما وردوا بالقبول بطلت فصار ميراثاً محجوباً
 قلت والمراد بالقبول ما يعبر الصريح والدلالة بان يموت الموصي
 له بعد موت الموصي بلا قبول اي لا مرد فيكون موقوفاً لا يرد
 ويرثه كل من الوصية كما ينبغي في قول الماتن وانما يصح قبولها
 بعد موته فتتبعه وفيها لوصي المفقول عيت الموصي له قبل موت
 الموصي فتصح وقال الشيخ الرضوي قوله والدلالة لبيت شريفاً ما
 هذه الدلالة وما الذي يشتمل بوجود القول منه وكذلك الجمل
 يصح الايضاح له بدوت القول لكن قال صاحب المنع الوصية
 تنسخ الوصية وتنسخ الميراث فلتشبهها بالوصية يشترط القول
 اذا امكن ولشبهها بالميراث يستقط عملها بالشبهين اهـ فحمل القول
 ساقطاً في الجمل وفي الميراث قبل القول لا من وجود القول ولا من
 اهـ وفي الوصية عن محيط السرخسي والقول بالعمل كتنبيه
 وصية او ثلث الوصية او قضا بينه كقبوله بالقول اهـ وكحكمها
 كون الموصي بمعلوماً جديداً للموصي له كافي الوصية فيلزم ان
 الموصي له استبراء الميراثية الموصي بها يعني اذا التزمه خرجت
 من الثلث قال السيد احمد هذا بالنظر للموصي له واما بالنظر
 للموصي فهو اقسام اربعة ووجوب وكراهة واباحة افادة الشبهة
 قال وفيه ان المراد بالحكم هذا الاثر المترتب على نشي وفكلام
 المفسر فيكون ما يعبر عنه هو في موقوفاته بالوصية اهـ ويجوز الايضاح
 بالثلث اي ثلث ما يملك الموصي الاجنبي قبله لتزيف صحة
 الوصية للوارث علي اجازة الورثة ثم الجواز بطلان علي مضمين
 علوه

على عدم الحرمة وعلى الصحة وهي جازية بالثلث وجازاً عليه
 بالتمتعين فانه لا يجرم عليه الايضاح كماله ويصح منه كوازي
 الورثة قال ولي ان يقول وتلزم بالثلث ان لا ينقض فيما زاد
 على الثلث الذم لا الجواز ولا يقال هو حراراً فيها زاد
 الثلث لانه قصده المضارقة للورثة لا نقول قصده المضارقة خرام
 حتى فيما قلنا فيه من قطعة الرحم قال الله تعالى غير مضاف
 من الله ويظن في المسلم انه لا يقصد ذلك ويجعل على الصلاح
 حاله ما امكن رخصتي عند عدم المانع وهو القتل او كونه حراً
 لا الدين لان الكلام فيمن له ميراث ولذلك الميراث ثلث والدين
 لا ميراث له لان الدين مقدم على الميراث والوصية فالمستوفى بالدين
 للمعدوم وان لم يجز الوارث ذلك اي الايضاح بالثلث كحديث
 ان الله تعالى تصدق عليكم بثلث امواكم عند وفاتكم زيادة في
 حسن انكم يجعلها زيادة في عيالكم وعليه اجماع الامم لا الزيادة
 عليه اي لا يجز فيها زاد عن الثلث لما اخرج الشيخان عن سعد
 بن ابي وقاص انه قال جاني رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول
 من وجع اشتد بي فقلت يا رسول الله قد بلغني من الوجع ما تزي
 وانا ذوال ولا ترضي الا ابنة انا تصدق بثلثي مالي قال لا
 قلتم فاشطربا رسول الله قال لا قلت فالثلث قال الثلث
 والثلث كبير وكبير انك ان تذر ورثتك اغنياً خير من ان تذر
 عالة يتكففون الناس ولان حلف الورثة تملكت به لولا ان تصدق
 بسبب الزوال بينهم وهو مستحقا وعن المال الا ان اتسع لم يظهر
 في حلف الاجاني بقدر الثلث ليتدارك تنصيره واطهره ووجه
 الورثة لان الظاهر ان الموصي لا يقصد قبال المال على ورثته

تخرجوا يوحى حتى نأزي البعض وقطبة الرحم بسبب اتفاق
 الحال بسبب ابتداء البعض على البعض وعلى نفسه واخرج ابو
 داود والنزدي من حديث ابي هريرة رضي الله عنه ان رسول
 الله صلى الله عليه وسلم قال ان الرجل والمرأة ليجلان بطاعة
 الله تعالى ستنى سنة ثم يتركهما الموت فيضاران في الوصية
 فتجب لهما النادرة عن اب عيسى الحيف في الوصية من الكباير
 اخرج ابن مزيه وابن جرير في تفسيرهما وعن ابن ابي
 شيبة وعبد الزاق والنسائي والدارقطني عن ابن عباس
 الاثر في الوصية من الكباير قال الزبيدي وفسر الحيف بالاراء
 على الثالث وبالوصية للموت الا ان يجيز رتبة وصية مورثهم
 بما زاد على الثالث او بما وصى لاحد الورثة بعد العلم بما وصى
 به اما لو علموا انه وصى بوصايا ولم يملكون ما وصى به فقلوا
 اجرنا ذلك لا تصح اجازتهم خايبين عن المنع ولواها لم يرض
 الورثة تجاز عليه بقدر حصته كما لو وصى لرجل بالانصف واجاز له
 واوثنين مستويين كان للحجير الربع ولم يفقه الثالث وللوصي له
 الثلث الاصل ونصف السدس من قبل الحجير كما في غايته البيان
 لا اخرج الا رقطي عن ابن عباس رضي الله عنه ان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم قال لا تجوز الوصية لوارث الا ان يثنا ^{تلك} الوارث
 وعن عمرو بن شعيب عن ابيه عن عده ان النبي صلى الله عليه
 وسلم قال في خطبة يوم النحر لا وصية لوارث الا ان يجيز الوارث
 بعد موته فلا تعتبر اجازتهم حال حياتهم اي الوصي اصلا لانها
 قبل ثبوت الحق اذ الحق يثبت لهم بالموت فلما لم يثبت
 عن الاجازة بعد موت الموصي وبره ذلك الاجازة لانها
 وقعت

الورثة

وقعت ساقطة لعدم حصتها فقلنا المحل لكل ساقط في نفسه
 مفعول متلاشي فكان لهم ان يرده بعد موته المورث فان
 قلت كيف تكون تلك الاجازة ساقطة غير معتبره قيل
 حق الورثة في حاله من اول ما مرض بدليل منعه من التقرب
 لحرم كذا ذلك الثبوت على سبيل التوقف فاذا مات ظهر ان
 حقهم كان ثابتا من اول المرض وان الاجازة صادقة محلا
 لاستناد حقهم اليه من المرض فصار كما جازتهم بعد موته قلت
 الاستناد لا يظهر الا في حق الفأيم فاجازتهم حين وقعت في
 حياتهم وقعت باطله وما وقع باطلا لا يكون قابلا بنفسه فلا
 يظهر في حقه الاستناد ولذا في حقيقة الملك للمورثة تثبت
 عند الموت وقبله يثبت لهم مجرد الحق فلو استندت من كل وجه
 لا تقلب الحق حقيقة قبل موته وهذا لا يتصور لوجود
 وهو تلك المورث حقيقة فاذا لم يتصور ويترحقا على حاله
 لا حقيقة والرضا بطلان ذلك الحق لا يكون رضي بطلان
 ذلك الحق لا يكون رضي بطلان حقيقة الملك الذي يجزي
 لهم بعد موته بل تعتبر اجازتهم بعد وفاته حيث لا يكون
 لهم ان يجمعوا عرضها لانها وقعت بعد موت الملك حقيقة
 فيلزم ثم اذا صححت الاجازة بعد موته يتحكم المأثر من قبل
 الموصي عند اخذ الحير الوارث على التسليم ولو اخذت عبدان في
 مرض ولا مال له غيره واجازت الورثة المنفق كان الولا كله
 للميت ولو كان الولا من تزوجها الورثة الوصية لا يبطل نكاحه
 فادعي بها غيره واجازت زوجها الورثة الوصية لا يبطل نكاحه
 وقال الشافعي رحمه الله بمكة الموصي له من قبل الحجير حتى لا يجبر



على التسليم عنده ويكون له ثلث الولاء في سائر الفتن ويسد
 الفتح لأن الميت لا حق له إلا في الثلث ولهذا انتقدت
 بما زاد على الثلث وبسطها الوارث فيكون الزاوي على الثلث ملكا
 للوارث حقيقة فإذا أجاز وصار ملكا له من جهة ضرورة ولأن
 الوصية صدريت من الموصي وصادفت ملكها ولا مال إلا أن جميع
 ما له كان ملوكا له وقتة الوصية وبعد الموت هو باق على حكمه
 ولهذا يبدأ بحواججه ولا يملك الوارث إلا ما فضل عن حاجته
 لتجزيته وقضاء يورثه ولا يملك ما كان مشغولا بحاجته من ماله
 فإذا أوصى صار مشغولا بها لكن للورثة نفقة فيها زاد على
 الثلث لما فيه من إبطال حقهم فإذا أجاز الوصية ظهر له لغير
 يكن مستحقا إلى ملكهم واستقطا حقهم ونفذ العتق السابق كما تهم
 إذا أجاز بيع الرأهن ولا يقال أنه لو كان الوارث مريضا فإجاز
 يعتبر من ثلثه فدل أنه تملك منه لأننا نقول استقطا الحف
 يعتبر من الثلث كما أجازته العتقة والبيع الذي فيه إجازة ليس
 بتملك من جهة فكذا هذا وعبرة الحدة في تطهيرها وكذا في
 تملك الموصي له قبل التقيض وعنده لا يملك وفي شئنا يجتمع
 القسمة حيث تجوز الإجازة فيه عندها وعنده لا تجوز زيل
 وسيأتي إكمال إجازة الوارث فيما يتعلق لزومها بأجازة في
 كلام المتقدم والآن في هذا الباب فتبينهم كما رخصي غايتها لإجازة
 من المأقل البالغ الذي هو أهل المبرع حي يبيع استقطا حقه في
 المحجور ولا تمضي إجازة الكبير على الصغير ولا إجازة وليه لما فيها
 من الضرر عليه وفي القسمة في إذا مات الأولاد صغار فالأفضل
 فترك الوصية مطلقا على ما روي عن الشيخين كما في قاضي خات
 ولا

ولا تنفذ إذا لم يكن له مال سواء كان عليه بقعة أم لا كذا في نسخة
 لو كانت عليه بقعة بلا مال فذبت ولم ياتم ترك الديار
 أه مختص بقوله يعني الديار جعل هذه مساهمة مستقلة
 فيغير بالواريان يقول ويعتبر كونه أي الموصي له وأثرنا أو
 غير وارث وقت الموت وهذا على عكس إقرار الميراث للوارث
 لما بعد الموت فيعتبر التملك وقتة كما قدمناه تحت قول الن
 غير وارث وقت الموت وهذا على عكس إقرار الميراث للوارث
 فيعتبر كونه وارثا أو غير وارث عند الإقرار لأنه تصرف في
 الحال فيعتبر كالذي ذكرك العتق حتى لو أقر لشخص وهو
 ليس بوارث له جازا الإقرار له وإن صار وارثا له بعد ذلك
 ولكن شرطه أن يكون وارثا بسبب حادث بعد الإقرار حتى
 لو أقر لابنه وهو عبد ثم اعتقه قبل موت الأب جاز الإقرار
 بل إن رثه بسبب حادث بعد الإقرار وهو الحرة ولا أن الإقرار
 لمولاه وهو اجنبي عنه وكذا لو أقر لا جنسية تخرجه
 لا يبطل إقراره لها وأما إذا ورث بسبب قائم عند الإقرار لا يصح
 كما لو أقر لأخيه المحجور بأبنة ثم مات أبنة كما في التبيين وال
 ناقلة عن النضائية ثم قال وأري أن إطلاق المص يعني ذلك
 النقول وذلك لأنه قال يعتبر في إقرار الميراث لو أقرته كونه وارثا
 عند الإقرار والعبد ليس بوارث عند الإقرار كونه محروما
 ولا يكون إقرار الوارث أه وسياقي نصيحتهم بأجمعهم إن أقره
 لا يندى إلا فروا رقيب إذا سلم أو عتق قبل موت المقر بأطل
 لأن سببه موجود وقت الإقرار وهو النبوة قال الشافعي
 ذكره الزبيدي وغيره تبعا للحنفية من أنه لو أقر لابنه العبد لا يبطل

بالعنف لان الله بسبب حادث بعد الاقرار وولاه في المسمى اقرار
له لاد الاجنبى فقد روى العلامة القناني بأنه سهر لا يفتح
فقد نص على خلافه في الجامع الصغير اه قلت بل هو مخالف للمنون
ايضا كما ياتي على ان كون الارث فيه بسبب حادث محلي نظر انتهى
فخص نقل في الهداية انه ان لم يكن على الابن المقر له في رقة دين
يصح لا كونه غير وارث بل لانه اقرار لمولاه وهو اجنبى وان كان
عليه دين لا يصح لانه اقرار له وهو ابنه والوصية باطلت لا ذكرنا
ان المعتبر فيها وقت الموت اه فليست التوفيق بين الكلامين
ثم قول صاحب الهداية وان كان عليه دين لم يقال فيه هذا
اذا كان الدين يؤخذ بعد العنق ظاهر وان كان يباع فيه الاقرار
ح اقرار لسيداه ايضا فينبغي ان يصح تأمل وانهم يملكون الزبيل حيث
اعتبر في الاقرار وقت وقوعه انه لو اقرار خبيه وهو وارث نثر
ولم يلق موته لم يصح الاقرار كما مل جنى وبذبت اي يستحب
انه يكون الوصية باقل منه اي من ثلث المال لو كان عند غنا
ورثته واستغناهم يحضهم الى صلة بعد الثلث لانه نرد دين
الصدقة على الاجنبى والرهبة للقرىب والاول اولى بقوله صلى
الله تعالى عليه وسلم اوصدقة تستفي بها رضا الله تعالى مع تركها
اي كما فذب تركها بطلا حد صها اي عني وبلا استغنى لانه اي ترك
الوصية ح عند غناهم او استغناهم صدقة لا رجاء له الرزق وصد
عليهم ايضا وقال الزيلعي ويستحب ان يوصي باقل من الثلث
سواء كانت الورثة اغنيا او فقرا لان في التقصص صلة القرىب
بترك والد عليهم بخلاف ما اذا استكمل الثلث لانه استوفى حقه
على التمام فتقوية الصلة على القرىب واليه انشا ربك وعمر
رضي

رضي الله عنهما بقوله ما لان يوصي بالحنى احب اليك ان يوصي
بالرج ولا يوصي بالرج احب اليك ان يوصي بالثلث وان
يترك الوصية افضل اذ كانت الورثة فقرا لا يستغنون بما
يتركون منه فيه من الصلة والصدقة على القرىب وقد قال صلى
الله عليه وسلم افضل الصدقة على ذي الرحم الخاشع اي الذي يصبر
عداوته تحت كتمان وهو الخاشع وقال صلى الله عليه وسلم ان
تدع ورسلك اغنيا خير ترك من ان تدعهم جاك الهديث ولا فيه
رعاية الى بين الفقر والقرىبة والوصية باقل من الثلث اولى
تركها اذ كانت الورثة اغنيا ويستغنون بما له لا يجمع بين
الصدقة على الاجنبى والرهبة على القرىب وقيل الاول اولى لانه
يستفي بها رضي الله تعالى والرهبة رضاهم وقيل بخير لان كل واحد
منهما يشتمل على فضيلة وهو الصدقة او الصلة فكان له ان
يفعل ايها انما اجمع بينهما اه وقد رآه استغنا اذ يترك كل
واحد اربعة الاف درهم على ما روي عن الامام ابو ثور عشرة الاف
درهم على ما روي عن الفضلي تساني عن الظهيرية والرهبة
للقرىب ترك المال له وقد قدمناه عن التهرت في قريب ان الفضل
ترك الوصية مطلقا عند صفرا ولا ده وانه لا تدب الوصية اذ لم
يكن له مال كانت عليه ثمة ولا تكن في المنية تدبها عند التقص
ولم يكن مال كمن لم ياتم بترك الا ايضا قدمناه ايضا تحت قول
الما تن وسببها بسبب النزاعات عن الثانية ما يفيد بعض ذلك
مع زيادة وفي الحاوي القدسي ومنا لا وارث له ولا دين عليه
فالا واني ان يوصي بجميع ماله بعد التقص ببيده اه افاده فتنبيه
وتوخرا الوصية عن الديني لتتقدم حقه الصدقة لانه مسمى على الحاجة

بخلاف حق الله تعالى فإنه مبني على المسامحة وأدأحق العبد
 فرض الوصية بغير الحاجب تبرعاً بالوصية بالحقية وإن كان
 فرضاً لكن تقديم حق العبداهم وحق الشرع من الصلوة وتخيها
 سقط بالموت على ما عرفنا في موضعه فتكون الوصية كالنزع
 وقال علي رضي الله عنه وعائشة رضي الله عنها أنكم تقررون
 الوصية قبل الدين وكان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 يبدأ بالدين وصحت الوصية بالكلية بجميع المال ولا يحتاج إلى
 اجازة ببيت المال كما في خزائن المفتين عند عدم ورثته ولو حكمنا
 كمتنا من لعدم المزاج قال في المنع وإذا دخل الحربي الميثامتنا
 وأوصى لسلم أو وصى بجميع ماله جائز ويكون كله الموصى له وإن
 كان له وارث في دار الحرب لأنه ليس لورثته حق برأعي تكونهم
 في دار الحرب فصار جزاء من دار الحرب له بوصي جميع ماله فإنه
 يجوز كذا هذا وإن أوصى بالنصف أو بالثلث نفذ ما وصى به
 من ذلك ويرد الباقي على ورثته لأننا أعطينا الأمان على أن لا
 نأخذ ماله بغير حقه وليس له مستحق في دارنا فوجب ردّه إلى
 ورثته الذين في دار الحرب وليس يسلم إليهم على طريق الميراث
 وإنما هو على أنه لا مستحق له في دارنا بوصية ولا هبة ولا غيرها
 أه قال الشيخ الرجعتي فجعل الله للمتنا من ورثة حقيقة أي بخلاف
 أنهم لو لم يكونوا حربيين لما نزلت وصية لوجوب سبب الإرث فيهم
 لكنهم ليسوا بوريثة حكماً لأن محاربتهم لم تنزع لهم حقاً يرجع ما داروا
 فيه دار الحرب فصار عزاء من دار الحرب لمقتضى وصية جميع ماله
 لأن ورثته لا يصلحون لمزاجه الموصى له أه وصحت الوصية
 لما ذكره بثلث ماله اتفاقاً وتكون الوصية بثلث ماله كله لعبد
 وصية

وصية بالحق فإن خرج العبد من الثلث أي ثلث ماله كله
 فيها يعني ثم عتقه وليس عليه شيء إلا بالحق الثلث عتق
 قيمة العبد يسمى العبد في بقيمة للورثة وأن فضل من
 الثلث أي ثلث مال الميت سمي بعد ثمة رثيته هو كمال الفضل
 يدفع له وفي عبارة المثل اختصاص كل واحد من أعضائه بما في اليد
 قال لحواصي لعبد بثلث ماله جائز وصية وعتق ثلثه
 بعد موته يعني بما نأتم ينظر لأن له مال وراه أو ذاب
 ينظر إلى تلقى العبد فإن كانت قيمة ثلثيه مثل ما وجب
 له في سائر ماله صار قصاصاً وإن كان في المال زيادة تدفع
 إليه الزيادة وإن كان في ثلثي العبد زيادة يدفع إليه الورثة
 وإن كانت الزيادة عروضا لا يصير قصاصاً إلا بالتراضي لا اختلاف
 الجنس وعليه أن يسمى في ثلثي قيمته وله الثلث من سائر ماله
 وللورثة أن يبيعوا الثلث من سائر ماله حتى تفصل إليهم
 السماوية وهذا قول الإمام رحمه الله وأما عندنا فصار كله مبرراً
 فإذا مات عتق كله ويكون العتق مقدماً على سائر الوصايا
 فإن زاد الثلث على مقدار قيمة نفلي الورثة أن يدفعوا إليه وإن
 كانت قيمته أكثر فليس له أن يسمى في الفضل فإنه نقلت من
 الاتفاق على جواز صحة الوصية بثلث المال لقوله فلا كلام فيه
 لعدم وجود الخلاف فيه عن أحد من أصحابنا وليس الخلاف
 بين أبي حنيفة وصاحبيه إلا في نفوذ العتق في كله وفيه ضعف
 بحر الوصية له بثلث المال وعند أبي حنيفة لا يقدم عتق
 بقيمة على سائر الوصايا خلافاً لها ونقل الشيخ الرعي عن الشيخ
 مرقا بالخلاف أنه لو أوصى لعبد العتق أو لأمته العتق ثم مات

في حمل الادمي ان اوصى له اوابه اما في حمل البهائم فيعتبر القدر المهر في مدته وهذا لو كان روح الى حمل جايي ونكاحه قائم ولكنه فلو ولدت منه زوجها جايي لستة اشهر من موته لا تنفع الوصية لان الوطى اذا كان حلالا والزوج متكنن من الوطى جايي الملق الى اقرب الاوقات فلا يثبتن حمل الحمل بعد موت الوطى الا اذا انت به لا قبلت ستة اشهر وتقل الحوي عن المقدسي قال ولا يخفى ان اقل مدة الحمل ستة اشهر وقد صرحوا بان ذلك لانه لستة اشهر من وقت الوصية لا يستحق الوصية روح فالاول ان يقال لدوث ستة اشهر وقد بحثنا اول الكتاب في شرط الحياة للموصي له ان يقتضي زيادة المدة عما ذكرهنا لا بمجرد وجود النطفة في الرحم لا يسمى جيا اللهم الا ان يقال اغا احضره عن نوال الحياة بعد وجودها حتى لو وصى لميت لا يعلم به او حتى مات قبله بطلت اما الحمل الذي سيوجد وتثبت فيه الحياة فيل منزلة الحي كمن يبقى الكلام لو علمت حياته بوجه ما ثم نزل ميتا هل يورث عنه او يتطل الوصية اهـ وما لو كان الزوج ميتا وهي امي والحال انها معتدة عدة الوفاة حتى الوصية لحملها او كانت معتدة من طلاق باين ولو تزوجها جيا فلا قل اي بشرط ان تاتي بولدها لا قبل من سنتين من وقت الموت او الطلاق ولو كان لاكثر من ستة اشهر وصف وقت الوصية لانه اذا انت به جيا لا قبل من سنتين يثبت وجوده وقت الوصية حكما بدليل ثبوته نسبة من زوجها لان النسب اغا يثبت باعتبار الملق للحاوت قبل الموت او قبل الالبان باعتبار الملق الى اذت بعد الموت او الالبان فلما حكمنا بثبوت النسب من الزوج فقد حكمنا بوجود يوم

يوم موت الموصي لان الموصي مات بعد موت الزوج وبعد ابنته لها اختيار وجوده ولو وصى رجل لما في بطن امراة بوصيته ثم ضمت بعد موته وبعد الوصية بتهريج ولد امراة فلا وصية له ولان الوصية جيا مات فالوصية له جاي من الثلث ويكون ميراثا ببيت ورثته وان ولدت اثنين احدهما حي والاخر ميت فالوصية للحا منها وان ولدت احدهما ميتا مات احدهما فان الوصية لهما نصفان وحصة الذي مات منها الورثة كما في الميراث ولو وصى وقال ان كان في بطن فلانة جارية فلها وصية بالف درهم وان كان في بطنها غلام فالوصية له التي درهم فولدت جارية لستة اشهر الا ويوم وولدت غلاما بعد ذلك بيومين اقل ثلثه قالوا لهما جميعا من الثلث فرق بين هذا وبين ما اذا قال ان كان الذي في بطنك غلاما فلان فان كان جارية فلها الف درهم فولدت غلاما وباريته في بطن واحد لا قبل من ستة اشهر من يوم مجرت لوكي من احد منهما نشي من الوصية ثم في المسالة الاولى اذا ولد غلامين وجاريتهن لا قبل من ستة اشهر فالورثة يعطون اي الغلامين واي الجاريتهن كذا في المحيط ولو اقر الموصي بانها حامل تثبت الوصية له ان وضعت ما بين سنتين من يوم اوصى لان وجوده في البطن عند الوصية يثبت باقرار الموصي فان غير مقيم فيه لا نقله الملام محمد التافلا في مفتي بيت المقدس عن مسوط السرخسي ولا فرق في جونا لايضا بين حمل الادمي وغيره من الحيوان فان اوصى شخص بشي لما اي الحمل الذي في بطنه دابة فلا يثبت على بناء المفسر اي ليصرف ذلك الذي الوصية به عليه في نفقته صح الا ايضا اي وتكون وصية لما لمك فيشرط فيه

عدم وجود المانع بان لا يكون وارثا ولا تلاق ولوقال تعلق بها
 دواب فلا بد ان لا يشترط هنا ان يقول ينقطع عليه اذا
 جعلته وصية لا كما ينبغي ان لا يتعين عليه انفاذ على الرجل وكذا
 اذا قال يملف بها دواب فلا بد ان يعرفه حيث شأني
 واقل مدة الحمل للادمي ستة اشهر وفي نسخة من ستة الي
 سبعة وهي ولي لانها مستقلة على اقل مدته واكثرها اربعة
 الحيوانات فانها لا تزيد ولا تنقص عن المدة المذكورة كما هو
 المشاهد فيها رحمتي وصدة حمل الغيل احدي عشرة سنة وفي نسخة
 الفرساني احدي عشر شهرا وللابل والحمل والحمر سنة وللبئر
 اشهر وللشاة خمسة اشهر وللسور شهران وللكل اربعون
 يوما وللطير احدي وعشرون يوما فثبت ان معنى بالادمي
 من وقتها اي ان ولد الحمل لاقل من ستة اشهر من وقت الوصية
 فلو اوصي بحمل فلا بد وجاء به لاقل من ستة اشهر من حين قال
 علم ان الحمل كان موجودا عند ها وكذا اذا جاء به لاقل من سبعة
 من حين صوت نزعها او ابا نته لها كانت الوصية وقعت بعد
 الفرقة او لا با نته لتتحقق وجود الحمل وكذا الواصي بحمل جائته
 لفلات وجاءت به لهذه المدة علم انه كان موجودا عند الوصية
 وعليه المتون افاد بذلك اعتمادا وهو ما في الهداية وصحة
 الاسيحياني في شرح الكافي لانها سبب الاستحسان فيعتبر الوجود
 عند وقبالتها فيعتبر المدة المذكورة من وقت موت الوصي
 لان وقت الوصية واليه ذهب الفقهاء ابو الليث والاسيحياني
 في شرح الطحاوي كافي الشربلدين وذلك لان الوصية تملك
 مصنافا لي ما بعد الموت فيستكون الوصي له اوبه موجودا وقت
 الموت

الموت وفي الكافي ما يفيد انه تعتبر المدة المذكورة من الاول اي من
 وقت الوصية ان كانت له اي للحمل وهذا يفيد انه يشترط وجود
 الوصي له وقت الوصية وتعتبر المدة المذكورة من الثاني اي من
 وقت موت الوصي ان كان اوصي به اي بالحمل لشخص فعند ذلك
 يكفي وجود الوصي به وقت الموت وبوافقه ما قدمه المتقدم من قوله
 موجود الخ او معدوما اي بعد ان كان موجودا عند الموت
 زاد في الكثرة لا تنفع الهبة للحمل لعدم قبضه ولا دلالة لا احد
 عليه ما دام حاملا ليقبض عنه من يولي وغيره ولفظه الذي يلحق لان
 الهبة تمت شرطها القبول والقبض ولا يتصور ذلك من الجنين
 ولا يلي عليه احدي يقبض عنه نصا كالبيع اهو يعني بخلاف
 ما اوصي له فالوصية تملك من وجه واستخلاف من وجه فلو
 صالح ابو الحمل عنه با اوصي له لعمل صورته وحمل انتري جارية
 ووطئها فحملت منه فواصي لحملها رجل بصدد ثم استخترت رجل قبل
 ان تنفع حملها فصالح اب الحمل عن حملها بالعبد الموصي به لم يحذر
 وكذا الواصي رجل لحمل امرأة معروفة تشتم كعبد معين ثم اوصي
 له قبل الوضع رجل خري جارية ثم مات كل واحد من الموصيين وال
 العبد والمجارية الي ملك الحمل فادعي رجل بان العبد ملكه لم ينزل
 وبرهن فحكم له القاضي بن ابي ابيهم وصالح ابوهم عن العبد بالمجارية
 لم يحذر هذا الصلح لانه لا دلالة لا على الجنين اذ هو اصل من
 وجه تنفع للادمي وجه كسائر خرياتها كالا يشترط للادب الولدية
 علي الام وكذا علي ما هو من اجزاها فعلها بغيرها ففي حق الوصية
 اعتبر اصلا وفي حق الولدية اعتبر تبعا وكذلك الام لو كانت هي
 التي صالحت لان الادب في الولدية اقوى فاذا لم تثبت للادب الام

اولى والجنين وان كان بمرتبة جز منها من وجه فهو في الحقيقة
 نفس موصوفة فيها بالاعتبار حتى النفسية صحت الوصية ولو
 خلا من الانصاع ولا يمكن تصحيح هذا الصلح من الادرار اعتبارا بالخبر
 لهذا المعنى افاده التا فلا تن عن المسوط والواجبة قلت تنبأ لما
 في المص وبه اي ما في الولي الحجة علم جواب حادثة الفتوى وصح
 اي المائدة انه ليس للوصي ولو وصليته كان الوصي مختارا لنحو
 اليه في القيام على جميع امور ولا دالموصي وذلك التفويض اما
 من الميت او الناصر التفريق فيما اي في الشيء الذي وقف للمحل
 من تركته موصوله بل يحفظه الي ان يولد كنصوب القاضي كحفظ
 مال المفقود واذا دالموصي في حاشية الاسباه في قاعدة التابع
 بان ينبغي ان يقال ان ما يخشي تلفه فللولي ببيع وكذا الكيوان
 لان نفقة رجا استقرقته ولو عقارا فلا به بل قالوا اضراب
 انتحالي المحل لا يلي على غيره ولا يولي على بنا المفعول عليه قال
 السيد احمد ولا حاجة الي ذكر هذا فان عدم ولايته على غيره
 بداهته وقال الروي والنقل في عدم ولايته الادرار والوصي على
 الجنين متظا هركير اوفتي في المامدية اخذ اعماهنا بان لا يبيع
 نصب الادرار وصيا على حمله كفي في الادرار اول كتاب البيوع ينبغي
 ان يبع الوقت عليه كالوصية قال المحوي فافاد صحة نصب وصي
 عليه وبه ائني المصلحة ابي السبلي وصحت الوصية بالامانة الادرار
 حملها يعني وصح استئنا المحل منها فتكون الامانة للموصي لمحلها
 كورقة الموصي وذلك لما ان المحل لا يتناول اسم الماراة لفظا وانما
 يستحق بالانطلاق تنمافا اذ افراد الام بالوصية صح افرادها لان
 المحل يجوز افراد به بالوصية وقد تقر ان كل ما صح افراد به بالعقد صح
 استا

استئنا وصحة فجاز اخراج المحل من عقد الوصية ويكون الاستئنا
 منقطا يعني كفي اذ لم يدخل تحت اللفظ من يبيع قبل يبيعي ان لا يبيع
 الا استئنا لانه تفرق في المفظ واللفظ لم يشمله قبل كفي فبشر
 بربيد كما في استئنا اليس من الملاك كذا على انه لا يتوقف على
 التنا ولا كما استئنا اكر بر من الف درهم فتدبر كذا في رمز القدر
 وما لا يبع افراد به بالعقد فلا يبع استئنا به ويلخص من كلامهم
 انما ان كان في عقد البيع بفسد ويفسد به البيع لانه خلاف مقتضى
 البيع اذ مقتضاه دخول المحل لانه بمرتلة الجزء من الام فاشترط
 عدمه خوله كما اشترط بعض اجرائها ليكون فاسدا وعقد المحل منه
 يفسد بالشروط الفاسدة لانه يكون في صفتي الربا وهذا الانا
 ما ذكره الزيلعي هنا من كونه يستحق بطريق التبعية حيث
 كان اللفظ لا يتناول له لان استئنا ذلك لا يفسد كما استئنا
 البنات الداروان كان في عقد الهبة يفسد الاستئنا ايضا
 لما ذكره وكفى لا يفسد به الهبة لعدم فسادها بالشروط الفاسدة
 لانها عقد تبرع لا ماضية فلا يتصور فيها الربا واستئنا به
 في الوصية صحيح لانه اصل من وجه تبرع من وجه فمحلنا بالوجه
 ففي حق الوصية اعترا صلا فاجزا الوصية واستئنا منه راجعي
 وصحت الوصية من المسلم للذمي ويصح بالعكس اي وصية الذمي
 الذمي للمسلم وانما اورد هذه المسئلة لان فيها نوع اشكال ذلك
 ان الوصية احدث الميراث والميراث لا يثبت مع اختلاف الوصية
 فمقتضاه ان تكون الوصية كذلك ويجاب عنه بان الارث طريفة
 طريفة الولاية والوصية تمليك مبتدأ ولهذا الادرار الموصي به بالوصية
 عي من اشتري منه لموصي ولا يصير مورا فيها استئنا الموصي

بخلاف الوارثة والملك في الاربث ثبتت جبراً بخلاف الوصية وانما
 جازت وصية المسلم للذمي لقوله تعالى لا ينهاكم الله عن الذين
 لم يقاتلوك في الدين ولم يخرجوكم من دياركم ان تبرهم ويبرهم
 وتسطروا اليهم اي تغطوهم قسطاً من اموالكم براء لهم وتساو لهم
 بالا قسطاً وهو العدل وكذلك الوصية الكافر للذمي المسلم لانهم يفتقد
 الذمة التحقوا بالمسلمين في المعاملات ولهذا جاز التبرع المجزئ
 حال الحياة من الجانبين كذلك المضاف الي ما بعد الموت وفي الهندية
 ويجوز للمسلم ان يوصي لغير النصاري لان الوصية لغير المسلم ليست
 بمحصنة بخلاف بنا للبيعة فان ذلك محصنة وصنع اعان علي بن
 يعقوب انما هو ولا يجوز وصية المسلم للمرتد كما في الثانية لا يجوز
 وصية من مسلم لغيره في داره اي في دار الحرب قيد بداره لان
 المتنا من الذمي كما افاده الملاحض ومجتا اي في ضمن مجته
 في التوفيق بين عبارة الحاج الصغير حيث قال الوصية لغيره
 وهو في دارهم باطله لانها برون صلة وقد ينهنا عن برون تعللنا
 بقوله تعالى انما ينهاكم الله عن الذين قاتلوك في الدين وفي
 السير الكبير ما يدل على الجواز ووجه التوفيق انه لا ينبغي ان
 يصل وان فعل جاز كما في الكافر والذمي اذ يقول ولا يجزئ بقوله
 بل وجه التوفيق ما يدل عليه قول الحاج الصغير في دارهم فانه
 احتراز عن حرب لبي في دارهم وهو المستأمن وهو المراءى
 ذكره في السير الكبير لم يخصنا قال جئت صاحب الدبر من قول
 الحاج لا تصح الوصية لحرب بل هي باطله اذ الكافر الحربي في داره
 كما صرح به في الجامع حيث قال في داره وما افرده السير الكبير من جواز
 الوصية اذا دخل داراً ما فان كانه يكون حراً للذمي ولا نه ح

ليس

اي ح

ليس ممن يتنازلنا في الدين فلم نمنه عن برونه ما ذكرنا ذلك قلته وله
 صرح الحدادي والزيلعي وغيرهما ونقل الجوهري عن الهادي قال
 اذا دخل حرب داراً فادعى وصي المسلم او ذمي بالملكه جاز لنا
 ولو باقل اخذت الوصية ويرد الباقي لو ردت وذلك من حقنا
 ولو اعتقه عند الموت او برة في دارنا صر بلا اعتبار الثالث
 اه وعلل الزيلعي لجواز وصية المستأمن بان له ان يملك المال
 حال حياته فكذلك امنا فالي ما بعد ممانته واما الحربي في داره
 فهو بمنزلة الميت في حقنا والوصية للميت باطله قال جوهري
 زاده ولا نسلم ان في السير الكبير جواز الوصية للحربي بل المذكور
 فيه ان الوصية للحربي باطله وصورة انه لو وصي مسلم لحربي
 والحربي في داره لا يجوز الا وافاد ان البعض فهم الجواز من غير
 ذكرها السرخسي في السير الكبير وهي لا بأس ان يصل الرجل
 المسلم الشرك قريباً ثم اوبعيد اعادها لان اذ ذهاب واستدل
 عليه بما حديث منها ان رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث رجلاً
 ديناً الي مكة حتى يخطوا امر يدفع ذلك الي ابي سفيان ابن
 حرب وصغار ابن امية ليقرأها علي فقرا هل مكة فتقبل ذلك
 ابوسفيان وصغار قال وبه ناخذ ولا نصل الوصية محمود
 عند كل عاقل وفي كل دين والاهدا الي الغير من مكان الا
 قال علي الله تعالى عليه وسلم بعثت لادعكم كما ارم الا خلاق فرفنا
 ان ذلك حسن في حق المسلمين والمنشركين جميعاً هو مختص
 في صلته الوصية للحربي وبشرها في وفي الهندية ولو
 اوصي مسلم لحربي في دار الحرب لا يجوز هذه الوصية وانما جاز
 الورثة فان خرج الموصي له الي دار الاسلام بامان واراد اخذ

وصيته لم يكن له من ذلك شيء وإن أجازت الورثة هذا إذا كان
الموصي في دار السلام والموصي له هربي في دار الحرب وأما إذا كان
الموصي في دار الحرب أيضاً فقد اختلف المشايخ رحمهم الله فيه
في المحيط ولما وصي كربي مستأمن في دار الاسلام ذكرنا الوصية
تجوز عن المسلم في الثالث من غير أجازة الورثة وفيما زاد
إلى أجازتهم وكذا الوصية له أو تصدق عليه بصدقة التطوع
هكذا في ظاهر الرواية كذا في التتارخانية وهذا الكلام في وصية
المسلم للحربي وأما وصية الحربي للمسلم فقد قدمنا فيه ما نقله
الحوي عن الهداية وسيجي متفقاً في وصايا الذمي والنفع الوصية
لوارثي وارث الموصي حال موته ولا نفع الوصية لغيره
مباشرة لا نسباً فإن النسب ليس يقتل حقيقة فالذمي ما نقله
الحديث كما هو كذا المدبر قاله أولاد ولد قاتله ولو ضربت المرأة
الرجل مجدية أو غير جديدة فإوصي لها ثم تزوجها فلا ميراث
لها وأما وصية وأهلها فقد اختلفوا في مثلها من المسمى وما زاد
على ذلك فهو في معنى الوصية فيبطل بالقتل ولو استزك عشرة
في قتل رجل أحدهم عبده وإوصي لبعضهم بعد الحيايته واعتق
عبده فالوصية باطله إلا أن العتق بعد ما نفذ لا يمكن رثته
فيكون الرد بإيجاب السابية عليه بقيمة والعفو عن القاتل
في ذم الرجلين ولو كان خطأ فحقاً عنه كان هذا من وصية
لما قلناه فيجوز من الثالث وإذا أوصي لغيره بثلاث ماله
صحة الوصية فإن قتل العبد فوصيته باطله غير أنه يفتقروا
في قيمته وعلى هذا المدبر إذا قتل مولاه عمداً أو خطأ فغلبه
يسمي في قيمته لرد الوصية وعليه في عهد القصاص ولو أوصي لرجل

وصية

وصية فقامت عليه بينة أنه قاتل وصدقهم بذلك بعض الورثة
وكذا بعضهم فإنه يبرأ من حصته الذمي كذا لو مات الذمي وتزوج
وصيته في حصته من الثالث وتزوج حصته الذين صدقوه
الدين وتبطل وصيته في حصته من الثالث ولو أوصي لرجل
لرجلين بوصية أو أقال كل واحد من ورثته البينة على أحد
الحوي لها أنه قال صاحبها خطأ كان على كل واحد منهما خصة
الاف للذي أقام عليه البينة ولا وصية له في حصته الذي أقام
عليه البينة بالقتل وتجوز له الوصية في حصته الآخر بالحساب
ولما وصي لرجلين لكل واحد منهما بالثالث وأوصي لآخر
بصدقة فشهد الموصي لهما بالثالث على الموصي له بالصدقة قاتل
فشهدا وتزما باطله وكذا الوصية على وارث أو على جنبي أنه
قتل خطأ ولو اعتنق رجل في مرضه صبياً صغيراً لأمه غيره
ثم قتل الصبي مولاه عمداً فعليه أن يسمي في قيمته برفع له من
ذلك الثلث وصية له ويسمي فيها بنتي ولو كان كبيراً فقتل
مولاه خطأ يسمي في قيمته للورثة ولا وصية له وهذا كله
قول أبي حنيفة وأما عندنا عليه السابية في قيمته لرد الوصية
والدية على المأقلة كذا في المبسوط وتجوز الوصية لوالد قاتله
وإن علموا وكذا الولد قاتله وإن سفل وألحاقه هو ولا وصية له
وصدقهم كما في الثانية إلا بأجازة ورثته لقوله صلى الله عليه وسلم
لا وصية لوارث إلا أن يجيزها الورثة أخرجه الدارقطني عن
ابن عباس وعنه وابن شبيب عن أبيه عن جده يعني عدم
صحة الوصية للوارث عند وجود وارث آخر كما يفيد في الحديث
وهو الاستثنا فهو يوجد الوارث ولم يشاركه غيره صحة الوصية

له وسحقته وقال ابو يوسف الوصية للقاتل لا تجوز باجازة
 الورثة لان امتناعه الجنائية وهي باقية ولو لم انا امتناعها الحق
 الورثة لان نفع بطلانها يعود اليهم كمنع بطلانها يعود اليهم
 كمنع بطلان الوصية للورثة ولا نفع لهم لا يرضونها للقاتل كما يرضونها
 لاحد هم والخلاف في غير قتله عمدا ما فيه فهي طعنا انتفاقا لا بطلان
 وهم كما راى ولا يعتبر اجازة نهم الا اذا كانوا بالقبي عقلا فلم يجز اياه
 صغير وحجوت لعدم اعتبار عيانتها واجازة المريض كانتا وصية
 يعني لو وصى زيدا واحدا وله اولقا تله بطني فاجاز الوارث
 القاتل البالغ في حال مرضه ان يري من ذلك المرض صحة اجازته
 وان مات من ذلك المرض فان اجازته بمنزلة ابتداء وصية حي
 ان الموصي له ولو كان وارثه لا تجوز اجازته له الا ان يجزى ورثته
 المريض بعد موته فان كان اجنبيا تجوز اجازته ويعتبر ذلك هه
 الثلث من اي من ثلث مال المريض الحي غير فيما زاد يفتقر الى اياه
 ورثته ولو اجاز البعض من الورثة ما وصى به مورثهم لو ارثه
 اولقا تله ورد البعض من الورثة وصية مورثهم جازت على الجيز
 بقدر حصته قال السيد احمد وفيه اجمال وبينا ذلك في الشنبلي
 عن الفتاوى انه اذا اجاز بعض الورثة ولم يجز البعض ففي حقه
 الذي اجاز كان كلهم اجازوا وفي حقه الذي لم يجز كان كلهم
 لم يجزوا فاذا مات الرجل وترك ابنين وارثي له رجل بنصف
 مال فان اجازت الورثة فالمال بينهم ارباعا للموصي له ربعان
 وهو النصف ولكل واحد من الابنين ربع المال فان لم يجزوا
 كان للموصي له ثلث المال والثلثان للابنين لكل واحد منهما
 ثلث المال ولو اجاز واحد ولم يجز الاخر جاز في حقه الذي اجاز
 كلهم

كلهم اجازوا ويصلي له ربع المال وفي حقه الذي لم يجز كان لهم الجيز
 فيسقط ثلث المال والباقي يكون للموصي له فيجعل المال الذي عشر
 سهمها لاجل الثلث والربع فالربع للموصي له وهو ثلث سهم
 والثلث الذي لم يجز وهو اربعة اسهم ويتبقى خمسة فهي للموصي
 له اه ولو كان لرجل خمس بنين فوصى لاحدهم بكمال الربع
 وبثلث ما بقي من الثلث الاخر جازا فان لم يرثه من اثني عشر
 النصب اثنا عشر ويكمله الربع واحد وثلث ما بقي من الثلث واحد
 وذلك لان المال بين البنين لولا الوصية على خمسة لكل واحد
 سهم فاذا وصى لاحدهم بكمال الربع بنصيبه وقد اجازت الورثة
 فاطرح نصيب الابن للموصي له وهو سهم يتبقى اربعة ثم اضرب ذلك
 في ثلثة لوصية بثلث ما بقي من الثلث فيكون اثني عشر
 فهو المال الثلث من ذلك اربعة والربع ثلثة وصعقة النصب
 ان تأخذ النصب وهو واحد وضرب في ثلثة تكون ثلثة ثم طرح
 منه واحد يبقى اثنا عشر النصب فاذا رفعت الي الابن الحوي
 له كمال الربع وهو ثلثة ثم استرجعت منه مقدارا للنصب وذلك
 اثنا عشر ويبقى واحد فثنا عشر وصية تكملته الربع واحد فاذا
 رفعت ذلك السهم من ثلث المال اربعة بقي ثلثة للموصي له
 بثلث ما بقي ثلث ذلك وهو سهم يبقى سهمان بنصفها الي
 ثلثي المال ثمانية ويكون عشرة من خمسة بنين لكل ابن سهمان
 مثل النصب فاذا ضم الابن للموصي له هذين السهمين الي سهم
 الذي اخذ به بالوصية حصل له ثلثة ثم ذلك كمال ربع المال بنصيبه
 كذا في المبسوط ويكون هذا اجرة الاستئثار لسطنة على المستأجر
 من قوله وقا تله صبي انا يمنع القاتل من الوصية اذا كان مكلفا



اما لو كان التناقل صيبا او محجوزا فنحوز الوصية بلا اجازة من
 الورثة اتفاقا لانها اي الصبي والمجنون ليس اهلا للعقوبة وتصدق
 غير معتبر في الاستحقال كما في الشرع لانه لم يكن له اي للموصي
 وارث سواه اي سوي الموصي له التناقل فتستحق الوصية له عند عدم
 وجود وارث عند ابي حنيفة ومحمد لان توقفا لحد وهو يدونه
 مقدّم علي بيت المال لانه يوضع فيه ما ليس له مستحق وقد وجد
 هنا التناقل الموصي له فيدفع اليه خلافا لابي يوسف كما قد مرنا
 قريبا والموصي له الوارث عند خلوة عن مشترك سواء كان عن
 يستحق الرود عليه او لا حتي لو اوصي رجل لزوجته بالثلثة الا ان
 من تركها او اوصت هي له اي لزوجها بالنصف ولم يكن ثمه اي
 في كل من مسا لوصيته لزوجته او هي له وارثه اخر من يتقدم علي
 بيت المال فعلي هذا وجود ذوي الارحام ومولي الهاتكة او
 سولي الموالاة ونحو ذلك يكون ما نأمنه نفقة الوصية في كل من
 الزوجين فتنتبه نفع الوصية يعني ويدفع للموصي له من الزوجين
 المال كله بمقتضى بطريق الفرض وبمقتضى بطريق الوصية ان كان
 زاد في المظنونة المحمية ولو اوصت المرأة لزوجها بالنصف ولم
 يكن لها وارث اخر كان له اي للزوج الموصي له الكل اي كل تركتها
 نصفه بطريق الفرض ونصفه بطريق الوصية واما بهذا الذي لا
 يشترط ان توفى بكل المال ولا يفر ذكر البعض في الوصية ويكون
 ذلك البعض المذكور محجوزا علي ما عدي فرض الموصي له نصحتي الخلا
 وصونا لدعوى اهلها قلت وانا قيد وانا لزوجين لان غيرهما
 من الورثة لا يحتاج الي الوصية لانه اي من عدي الزوجين من
 الورثة يرث الكل بحد ان كان صاحب فرض او يستحق الكل لاجل

رحم سوا كان عصبة او من ذوي الارحام فان العصبة ياخذ
 جميع المال اذا نفرد وكذلك ذوا الارحام ان لم يكن معه غيره وقد
 قد متنا في الاقرار معزبا للشرع لانه لم يوصف الوصية لنحو
 اب او خال او اخ عند عدم الشريك فهي ملغاة لانه جبهة استحقاقه
 بالارث اقوي وفي فتاوي النوازل اوصى شخص لرجل نكل
 ماله ومات الموصي ولم يترك وارثا الا امراته فان اجازة وصية
 لزوجها احرز الموصي له كل المال لاسقاطها ههنا بالاجازة وان
 لم تجز فلها السدس من كل المال والباقي الخمسة اجر الموصي له وقد
 لان الوصية مقدّمة علي الميراث ورجح اوصي بكل المال ولم يجز الوارث
 تنفذ في ثلث المال وهذا معنى قوله لان له اي الموصي له الثلث
 بلا اجازة من الوارث فيبقى الثلثان فلها اي فلزوجته بعد
 اخراج الثلث من كل المال ريعهما اي ربع الثلث الباقي وهو
 اي هذا الربع في الحقيقة سدد من الكل كما لو وصت المسيلة من
 التي عشر ثلث للموصي له اربعة ثم يبطي لها ربع الباقي الذي
 هو ثمانية وهو سهماان ودفعت الستة الاسهم الباقية الي
 الموصي له ففرق ثلثة الاول حيث كان موصي له بكل المال ولو كان
 كما مرنا زوج بان اوصت لرجل بكل المال ولم يترك وارثا الا زوجها
 فان اجاز لرجل الموصي له كل المال وان لم يجز فلها اي للزوج الثلث
 والباقي وهو الثلث للموصي له لان للزوج نصف الثلث الباقي
 ولو اوصت بالنصف لاجنبي فلم يجز الزوج فحمل المسيلة هنا علي
 عشر تعطى اول للموصي له اربعة سهم ثم يدفع للزوج نصف باقي
 وذلك اربعة ثم تعطى من الاربعة الباقية للموصي له سهمين
 فتستوفي الموصي له النصف الموصي به وبقي سهمان يدفعان

الى بيت المال ولما وصت لقاتلها بنصف المال وتركنت زوجها لخذ
 الفروج نصف ما لها لانه الميراث مقدم على الوصية للقاتل ثم ياخذ
 القاتل بنصف المال ولا سئ لبيت المال كما في الخاتبة ولا تمنع الوصية
 من صبي غير محرم صلا يعني ولو في وجوه الخير وسواها ما ذونا
 له في التجارة او محجرا كما في البدايع وسواها ما قبل الادراك وبعد
 كما في الكافي وسواها ما ذونا ولا في الخاتبة خلافا للشافعي
 فانه قال بصفحة وصية في وجوه الخير لان عمر رضي الله عنه اجاز
 وصية يافع وهو الذي رافق الحارث ولان فقه نظاله بتحصيل التز
 الي الله تعالى ولو لم تنفذ وصية يعني ملكا لغيره ولا نظاله فيه
 وهذا لان المنع من التبرع حال حياته للنظر له حتى ينتقم بما له
 ويصل الموت يفتكس النظر فيه فتنتفد ولان الوصية اخت الميراث
 والصبي في الارث عنه بعد موته كالبالغ فكذلك الوصية ولانها
 تبرع فلا تمنع كالميراث والصدقة وهذا لان اعتبار عقله في المنع
 والضرر باعتبار اوضاع الضرر فانه لا باعتبار ما يتوقف حكم المال
 الذي تبرع به على قدره لان يضمن نعمه في بعض الاحوال و
 قوله غير ملزم وتصحيح وصية يودي الى القول لان قوله ملزم
 وتعميل التبرع الى الله تعالى يتأتى فترك ما به لو رتبته فلا
 يتعين في الوصية المنع والنفال صلى الله عليه وسلم لسعد الله
 كبرائك ان تدرؤ رثتك انما خير من ان تدرؤهم عالم الحديث
 وكذا لا تمنع الوصية من صبي محرم ولو في الخاتبة ولا تجوز وصية
 الصبي المحرم الذي بلغ فيه رشدا وتجوز استخسا نا الا في
 تخمينه وامر فقه بجواز استخسا نا لكنه يراه في المصلحة قال في
 الخلاصة هي الوصية لوارثي ان يكفن بالدفن ويأثر يكفن يكفن
 وسط

وسط ولما وصي ان يكفن في ثوبين لا يبرأ في ثوب واحد الوصية ولو
 اوصي بان يكفن في خمسة اقواب او ستة يبرأ في ثوبين الوصية
 ولو اوصي بان يدفن في مقبرة كذا فلا بد ان اهداها لبرأ في ثوبين
 ان لم تلزم في التركة مؤنة الحبل ولما وصي بان يقبر مع فلان في
 قبر واحد لا يبرأ في شرطها شرطا لبرأه وعليه جعل اجازة عمر رضي
 الله عنه وقد روي عن عثمان رضي الله عنه انهم كذا في
 سنه انقطاع الوصية يافع يعني المرافق وفي القاموس يافع
 الغلام رافقه المشرقي كما في يافع وهو يافع لا موقع له وهو
 بهما التفسير قاصر على البالغ ولذا اجاب صاحب الهداية بان
 محمول على ان كان قريب عهد بالحلم عازا وان كانت وصيته في
 تخمينه وامر فقه بالبرأ منه رضي الله عنه في اللغة التاويل الاول
 لصريح ما ورد في قصة عدل الي التاويل الثاني وذلك لان
 مالكا اخرج في المطاع عن عبد الله ابن ابي بكر ابن محمد ابن عمر
 وابن حزم عن ابيه ان عمر بن سليم الزرقي اخبره انه قيل
 لعمر ابن الخطاب رضي الله عنه ان هاهنا غلاما يباعا لم
 من غسان ووارثه بالنام وهو ذوقا وليس هذا الابنة
 عمل فقال عمر رضي الله عنه فلتوصي لها فاصي لها مال يقال له
 بي جثم قال عمر بن سليم فبيع ذكرك المال بتلاد ثمن الف درهم
 وابنة عمه التي اوصي لها هي احمر بن سليم الزرقي واخرج
 مالك ايض عن يحيى بن سعيد عن ابي بكر بن محمد بن عمرو بن حرم
 ان غلاما من بني حنظلة الوفاة بالمدينة بنت ورويته
 بالنام فتذكر ذكرك لعمر بن الخطاب رضي الله عنه وقيل له ان فلانا
 يموت اقبوصي قال فليقبوصي قال يحيى بن سعيد قال ابو بكر

بن حزم وكان الغلام من عشرين بنين وانني عشرين سنة فاصي
 ببرجهم فباعها اهلها بتلدين الف وروم وعند ابن ابي
 شيبة عن عبد الله بن ابي بكر بن عروبن حزم عن ابيه
 قال كان غلام من غسان بالمدينة وكان له ورلة بالثام
 وكان له عمة بالمدينة فلما حضرات عروبن الخطاب رضي الله
 عنه فذكرت ذلك له وقالت افنوصي قال احلم بعدت فالت
 لاقال فليوصي قال فاصي لها بخل فبعت انا لها بتلدين
 الف درهم وقد رواه محمد بن الحسن في الموطأ من جهة مالك ولم
 يتقرض له بجواب ولا ولي ان يجاب عن هذا الاثر بالمدينة
 بما رواه ابن ابي شيبة عن ابن عباس رضي الله عنه قال لا
 تجوز وصية صبي ولا عتقه ولا بيعه ولا نشره ولا طلقة
 ثم الرجوع بظهور الاصل في قصة الصبي وذلك ان مالكا
 رواه عن عبد الله بن ابي بكر عن ابيه ان عروبن سليمان بن
 اخبره ورواه عن يحيى بن سعيد فلم يذكر عروبن سليمان ولا في
 ابن ابي شيبة ثم في هذه الروايات ان عروبن سليمان بن
 الوصية فاصوها وان الموصي لها كان بالمدينة وانها سالت
 عروبن في رواية ابن ابي شيبة وفيها انها عتته وفي الرواية الاولى
 انها بنت عمة وقد خالف ذلك كله سفياث بن التوركي فروي
 عبد الرزاق قال انا سفيان الثوري عن يحيى بن سعيد عن ابي
 بكر بن محمد بن عروبن حزم عن عروبن سليمان بن اوصي وهو
 بن عثراوا قتي عشرين سنة ببر له فوفت لابي الفان جاز
 عروبن صبيته اخبرنا عن عروبن عبد الله بن ابي بكر عن ابيه قال اوصي
 غلاما مائة مائة له بالثام رجال كبير في حمة تلة ثورث الفان

فرع ذلك ابي عروبن الخطاب فاجاز وصيته وتوافق قول بن
 عباس القياس الصحيح على ما عرفت هكذا حقه الشيخ فاسم مطلق
 الحق في تحرير جرحا وبيت الاختيار وانه وصليته اي وكذا ان
 اوصي الصبي ثم مات بعد الدراك لم تجز تلك الوصية لعدم ال
 وقت المباشرة واما لو قال انا على وصيتي لغلام بعد ما
 ادرك وصيته بالغ لا يصي فتصح ولو ترك لا تصح الوصية
 من الصبي فيما لو اضافها اليه كات ادركت فتشفي اي تلك
 مالي لغلام يمت بعد موتي لم تجز ذلك اي لم تقصود لايته
 حال التعليق فلا يمكنه اي الصبي ايضا فتجيز او تملكها
 في الطلاق والعتاق حيث لا تملك تجزها ولا تعليقها
 بخلاف العبد المبرور والمكانة كما افاده الماتن بقوله ولا
 تصح الوصية من عود ولا ممت ملكا وان ترك المالك وفاء
 لان الوصية تبرع وكل واحد من العبد والمالك ليس من
 اهله ثم اعلم ان وصية المالك على تلك اقسام قسم بالمل
 بالاجماع وهو الوصية بعين من اعيان ماله لا لانه لا ملك له
 حقيقة فلا يصح كمن اوصي بعنف عبد غيره ثم ملكه ولو اجازها
 بعد العتق جازت على ان الاجازة انشا للوصية لان الوصية
 تصح بلفظ الاجازة بخلاف ما اذا اعتق عبده ثم اجاز العتق
 بعد الحرية حيث لا يجوز لان العتق لا يجوز بلفظ الاجازة
 وقسم يجوز بالاجماع وهو ما سياتي متنا وقسم مختلف فيه
 وهو ما اذا قال اوصيت بتلك مالي لغلام ولم يخصصه في مال
 يمكنه بعد العتق ثم عتق فالوصية باطلا عند ابي حنيفة وفيها
 عندنا تصح الوصية من المالك بتلك ماله لا بعين من ماله

في صورة ترك الوفاة وادخلومات عن غير وفاء لا تصح التناقل المودة
رقتنا ومثل ما اذا ماتت عن وفاء ما لو عتقت بالاداء او غيره بشر
هذا الخلاف بنا على ان الملك انما ينعى ملك حقيقي وهو ما بعد
العتق ومجازي وهو ما قبل العتق فمذايبي حنيقة رحمه الله
تقال ينفرد الي المجازي لانه هو الظاهر لان الظاهر يتا ما كان
على ما كان والاخر ليس بوجوده والظاهر يتاوه على عدمه ولا
ينفرد اليه اللفظ وعندهما ينفرد الي الحقيقي وهو ما يمكنه
الحرية المطلقة لانه القابل لهذا الحكم وهو الوصية فتجلى التفرع
او يتناول النوعين فيصح فيما يقبل ولا يصح فيما لا يقبل كما اذا
قال كل عبد اشتريته فهو ينفرد الي ما يشتره لنفسه
لا لغيره فيعتق ما يشتره لنفسه ولا يعتق الاخر ويخل به
العبيد حتى اذا اشتراه بعد ذلك لا يعتق هكذا ذكرت هذه
المسئلة في شرح الزيارات قال الزيلعي ينبغي ان تكون هذه
مثل مسئلة العبيد المذكورة في باب الحنث في ملك الملك
والماذون من ايمان الحاكم الكبير وهي ما اذا قال احدها اذا
اعتقت فكل ملوك امكته فهو يرجع ويعتق اذا ملك عبدا
بعد العتق ولو قال كل ملوك امكته فهو يرجع ويعتق ثم ملك عبدا
لا يعتق لانه قوله امكته يتناول الحال وهو غير قابل له ولو
قال كل ملوك امكته فيها المستقبل فهو مرجع يعتق عندها ما ملك
بعد العتق لانه ينفرد الي ملك قابل له وهو ما بعد الحرية
ولا يعتق عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى لانه ينفرد الي الملك
الظاهر وهو ما قبل العتق كما اذا قال فتركته فثلا فاسدا
ان طاعتك فبعد يجر ينفرد الي لطلقة في هذا النكاح الفاسد

لانه هو الظاهر جعل الخلاف في هذه المسئلة فيها اذا قال كل
ملك امكته فيها المستقبل وفي مسئلة الوصية جعله من غير ذكر
الاستقبال وهذا ظاهره تناقض ويجوز ان يكون كل واحد
منها روايتان في المسيلتين والا فلا فرق بينهما من حيث
الوضع فكيف يختلفان في الجواب هو وقال المقدسي يمكن دفع
بان ذكر الايصا بمنزلة ذكر الاستقبال لانه يجاب بعد الموت
فيقتضي ان يراد بالمال الموصي به ما يمكنه في زمنه عند امته
زمن الايصا الي وقت الموت فهو كما لتنصيص علي الاستقبال لله
تقال اعلم اها اذا افاض اي الوصية كل منها اي من العبد
والملك وبعبارة اخرى انما قال السيد احمد لا حاجة اليه
بعد التاويل الذي ذكره لانه المال واحد علي انه في نسخة الدور
التي بيدي اصافرها بالافراد اها الي ما يمكنه بعد العتق بان
قاله اذا اعتقت ثلث مالي وصية لفلان او وصيت ثلث مالي
له فتصح اجاعا لزال المانع وهو حق المولي حتي لو عتقت قبل الموت
باد ابدال اقلنا به او غيره وتم مات لانه الموصي له ثلث ما له
وان لم يعتق حتي مات عن وفاء بطلت الوصية لانه
الملك حقيقي له لم يوجد اذ لم تثبت الحرية له في حياته بطلنا
وانما تثبت بطريق الضرورة قلده يظهر في حق نفاذ الوصية
فيبي فبان بهذا وجه الخلاف بيني الصبي وبينها اذا هلتها
لا ملأه لوله حق المولي واهلية الصبي قاصرة فلدليك تجبرا
ولا تعليقا ولا تنفع الوصية من معتقل الاسباب بالاشارة الا
اذا امتدت عقلته حتي صار له اشارة موهودة فهو عند ذلك
لاخرس اي اضا لوفي الدور اعلم اياها الاخرين وكذا بينه كالمبني

باطل وتبطل جميع النكاحات ذكره وقال زفر حمزة رحمه الله تعالى اذا اراد الوصي فحال
حياة الموصي لم يجز قبوله بعد موته لانه ايجابه كان في حياته وقد
رده فبطل وتجنبنا ما قدمه الله وانما تنكح اي لاميك الموصي له ما
اوصي به الا اذا كان بوجود القبول فالوصية موقوفة على قبوله
لا تصير في ملكه حتى يقبل وهي خارجة عن الموصي بموته ليست
في ملك الوارث ولا في ملك الموصي لما قلنا في وان ارد الموصي له
الوصية بطلت برده عندنا كذلك في الحال في تنصيب الغير فان الغنية
لا حلالها كالاعتناق ونحوه اذا صدرت من المربي مرن الموت
ولجازها الوارث قبل الموت لا يروا به فيه عن الاصحاب وقال الامام
علام الدين في الهنك اذا صدرك ذلك لا يبسي العبد في شيء وقد
نصوا على ان وادى المخرج اذا عناعت المخرج يبيع ولا يملك المالك
بعد موت المخرج وذكر القاضي ان المريف اذا انصرف فبلغ الورثة
تتالوا اخر فالله ولم يملوا التنققات ما هي لم تجز الاجازة وان علوا
جازت اجازتهم وبطل حقهم حموي عن المال فظنية لمخصا اذا اذات
موصية تم مات هو اي الموصي له بعد موته الموصي بلا قبول فهو اي
المال الموصى به لو رقت اي لورثة الموصي له بلك وجو وقبول من
مورثهم استحقاقا او القياس ان تنطال الوصية لما قد منا ان احد
الا بقدر على انبات الملك بدون اختياره فصار كونه المشرى
قبل القبول بعد ايجاب البايع ووجد الاستحسان ان الوصية من
جانب الموصي قد تمت بموته بما لا يلحقه الفسخ من جهته واذا ما
يتوقف على الوصية له فاذا مات فخل في ملكه كما في البيع المشرى
فيه الجبار المشرى او البايع تم مات من له الجبار قبل الاجازة فان
البيع يتم اذا كان الجبار المشرى وتكون السلمة موروثة بعب

بخله في معتقل اللسان في وصية ونكاح وطلاق وشرا وتودد والفرق
ان الدشارة انما تقوم مقام المصاراة اذا كانت موهوبة وذلك
في الخرس دون معتقل اللسان حتى لو امتدت الى وقت الاستد
باعتقال اللسان يجبت بعد خرس سنة يعني وفيها دونها لا
يحول على اشارته في شيء وقيل ان امتدت عقلمته لموت جاز
افتراره بالادشارة وهو كالاخرس في كل احكامه كما افاده انا خارج
في مسائل شتى وقوله وادشها وعليه معطوف على الاقرار اي واد
لغيره ان يشهد عليه ويلزمه جواز تحمل الشهادة وادائها للمشهد
قاله السيد احمد وكانت بامتداد عقلمته الى موته وادام حياته
معتقلا لاخرس قالوا وعليه الفتوى درر ونحوه في الشرب لادلية
عن البرهان وسيجي في مسائل شتى وفي خزانة المفتين مربي
اوصي وهو لا يقدر على الكلام لمصغره فانما يراسه ويظهر
منه انه يمتثل ان هم منه الادشارة جاز ولا فلا وهذا اذا مات
قبل ان يقدر على النطق لانه عند ذلك يظهر انه وقع الياس
من كلامه فصا را لاخرس اه وفي الهنديه صريحي لا يقدر على
الكلام لمصغره الا انه عاقل فانما يراسه لو صيته قال محمد بن
صفا جازت وصيته باشارته وصحيا لم يجز وروى وقال الناطقي
ذكر في الكليات رجل صا به فذهب لسانه وعجز عن الكلام
لمرض فانما او كتب فقال ذلك وتقدم فان حكمه يكون حكم الاخر
وانما يصح قبولها اي قبول الوصية من الموصي له مسترا اذا كان بعد
موته اي بعد موت الموصي لان اوان تنوت حكمها بعد موتها فبطل
قبولها وروىها قبله كما لا يعتبر ان قبل عقد الوصية فصا كما اذا
قال لا مولى انت طالت عتي الف درهم فانما ردها وقبولها
باطل

المشتري او يتسوخ البع اذا كان الخيار للبايع ويكون لورثة
دون المشتري والحاصل ان موته كقبوله عند علمنا التلافة
كما مر في السودة التي ذكرها الشيخ تحت قول الماتن وكذا
قوله اوصيت وفي الظهيرية قال اعطوا ثلث مالي بعد موتي
لمالكين سكة كذا فلما ماتت اتي الوصي بالمال اليهم فقالوا لا
نزيده اوليس لنا حاجة اليه قال اوالقاسم يريد المال الى الورثة
وان رجعوا قبل رده لورثته لبطالان حفرهم بالرداه اخرج ولذا
لو اوصي شخص للمجنن الذي في بطن امه يدخل الوصي به
ملكه بلا قبول استحقاقا لانه الوصية تشبه الهبة وتنتهي
الميراث فلنشرها بالهبة ينتشره القبول والخبر بها اذا امكن
بالميراث يسقط اذا لم يكن عملا بالشرع ولهدم من يلي
عليه اي على الجنين مادام في بطن امه ليقتل عنه كاصري
الوصية للجنين وله اي ويجوز للموصي الرجوع عنها اي عن وصية
لان تمامها بموت الموصي ولان القبول يتوقف على الموت و
الايجاز يجوز بطلان في الما وضات كالبيع ففي التبرع اوجب
عناية فيقول صريح كرجعت عنها او بطلت بقطع ذلك الفصل
الواقع مع الموصي بعد وصيته خفت المالك عن الفصول بان
يؤخذ اسم ويزيل اعظم من اخذه كما عرف في النصب فلو اوصي بشئ
ثم قطعه وخاطبه او يقطن فقبله او يفرز فنسجه او عجد به
فانخذه انا فهو رجوع كما في المال في ولو اوصي بشئ فنهضه ثم
منه حليا او خاتما او ما انتبه ذلك كان رجوعا وهذا الجواب
عن ابي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى ظاهر ما على قول ابي
حنيفة رحمه الله تعالى يجب ان لا يكون رجوعا كذا في المحيط

ولو اوصي بما في تحييه من الكفري فصار رجوعا قبل موته الموصي او
اوصي بالبر فصار رجوعا قبل موته او اوصي بعين فصار رجوعا
او شئ فصار رجوعا او رجوعا فصار رجوعا او رجوعا فصار رجوعا
قبل موته بطلت الوصية لانه صار شيا اخر وان تغير بعد موته
فقدت الوصية ولو اوصي ببر فصار رجوعا فصار رجوعا
فيما صار وطبا وبقيت فيما كان بر اعتبار اليمين بالكل ولو
اوصي بر فصار رجوعا قبل موته او رجوعا فصار رجوعا
استحقاقا كذا في المال في نهضة الامشال اثر في قطع ملك
المالك فلان تفرق في المنع اولى وعند تبدل اسمه يصير عينا
اخرى غير الموصي به وانما تبطل الوصية في صيرورة العقب بزياد
ولم تبطل في صيرورة الرطب ثم لاد الرطب والترجيس واحد
ولهذا جاز استئنا احوالها لكان الاخر في السلم وافعل يزيدني
الموصي به ما يمنح تسليمه اليه كلت السويك الموصي به يمنح
او اوصي بيمين قلت السويك بدو النبا في الدار الموصي بها بخلاف
تخصيصها وهدم بنا بها لانه تصرف في التابع بعيني لو اوصي
لرجل بدار ثم خصصها للموصي او هدم بنا بها وانما الفرصة ولم
يقبل رجعت عن وصيتي ثم مات فانها تدفع للموصي كما لانت
عند موته قال الشيخ رضي ومثل التخصيص ساير التتبعين
وما لان لمجرد الزينة اما لان فيه تقوية البناء فيجتمعت الحاقه
بالبناء فيها قال القزستاني ان طوبىها فرجوع كما في المنزلات
اخر وفي الثانية وان طوبىها يكون رجوعا اذا كان غير اهل وقوي من
تطينها ما اعتاده في التام من خلط النورة بغير الوصية يكون
من قبيل البناء لا التخصيص فليجزم واذا بان التخصيص في كلام

اوصل او تصرف كنى قوله عطف على بقوله صريح بيمد ذلك الا
 بتاويل المعطوف عليه وهو الفصل وحاصل تقرير الشيخ الرضوي
 ان ما يتم به الرجوع لذلك انما اما قول او فعل او تصرف ثم الفصل
 له تسهات سوا عطف بواو واو فتا مل نزيل ملكه فانه رجوع
 سوا عاد ملكه اي رجوع الموصي به الي ملكه الموصي بيمد حصول
 التصرف المذلل للملك عند تأنيها ام لا لا انما يبعد جملتك جديد
 وتبدل الملك كتنديل الميث وفي الجامع الكبير ولو باع العبيد الموصي
 بها ثم اشتراها او هبها ثم رجع فيها بطلت الوصية كالبيع والهبة
 وفي خزانة المفتين ولو اوصي بعبده ثم رهنه يكون رجوعا ولو
 اجره او كاتب جارية فوطيها لا يكون رجوعا ولو اوصي بعبده فله
 ثم كاتبه او دبره او اخرج من ملكه بوجه من الوجوه كان رجوعا
 اه وكذا اذا خلطه الموصي الشيء الموصي به بغيره لا يمكن تمييزه
 كالواصي بهذا التفيز من البر ثم خلطه بغيره عالم بوجه به
 وكان حقه ان يذكره تحت قوله او فعل يتطوع الخ لانه من ذلك ان
 انتم اراد التنبية على ان بعض الفروع يمكن تجزئها على كل من
 الصلبي الاخرين رحمتي وذكرها فظ الدين في اكثر من امثلة
 ما يبطله الوصية ذبح الشاة الموصي بها وعلة شارحوه بان الذبح
 استهلك قال الشلبي في الحاشية وفيه نظر اذا لم يصب له ملك
 انة بالذبح فقط وجعل في الكفاية من انواع الرجوع دلالة ما
 اذا انتقض الموصي الموصي به حقيق خرج عن صفة الاخر والارث
 الي يوم الموت ومثل كذا ذبح الشاة وقال الاقطع لا تربي ان الملك
 في الوصية يقع بالموت والشاة المذبوحة لا تبقى الي ذلك الوقت
 فنقل على الرجوع اه فهو سبب آخر للرجوع غير ما ذكره افاده السيد

الشارح عبارة عن رشرها بالخص للتمييز ثم قال في قول الشارح
 لانه تصرف الخ الظاهر انه علته للهدم ويحتل ان يكون علته
 للتحصيل ايضا لانه تزيين للميت وهو تابع وعليه فالطريق لذلك
 خلافا لما في التفسير في فليراجع اه ولو اوصي بقطن فختني به
 او ببطانة فبطن بها او بظاهرة فظهر بها بطلت الوصية لانه
 لا يمكن تسليم الموصي به وحده للاختلاف بغيره ونصرف عطف
 على قول الخ انت بقول صريح يميني زوجه يراد منه يصير تقدير الكلام
 وله الرجوع عنها بتصرف وعطف الي الكمال تنبها للدرر وادعاءه
 الفرز له الرجوع عنها بقول صريح وفعل يتطوع حقا للملك عند
 المنصوب او يريده في الموصي به ما يمنع تسليمه بد وند او يزيل
 ملكه له وهذا تنوع في الفعل فجعله كذلك اقسام ولم يميزه
 وتعرف فتقول الخ وعليه هو اصل ثالث اراد به نوعا ثالثا
 من انواع الفعل بقرينة قوله في كونه ففعله بغيره رجوعه عنها
 كما يفيد من الدور الا انه لم يذكر التصرف فنذكر بقوله الخ
 الرضوي هو اصل ثالث على كل حال سواء عطف بالواو او بواو سواء
 نراد لفظة التصرف كاهنا او حذفها كما في الدور لانه الرجوع اما
 بقول صريح او بفعل بتسليمه او بما يزيل ملكه عن الموصي به فان
 عطف بالواو او بواو تاتي للتقسيم وان حذف لفظة التصرف فهو تقدير
 لدلالة الكلام عليه اه فحق اصل المفهوم من تقرير الخ ان ما
 يكون به الرجوع شيئا اما قول او فعل والفعل له ثلاثة اقسام
 وهذا اذا كان معطوفا بواو الا قالوا ان مقتضى عطفه على القول
 فما يتم به الرجوع شيئا اما قول او تصرف كنى بغير الفعل مهلا
 ولك ان تقول ان مراد التام ما يتم به الرجوع فلهذا انما ما قول

احمد وفي الخاتمة ولو وصي الانسان بجارته ثم استولد هالكين
 رجوعا وكذا الوصي بجنطة فطنها او وصي بدقيق فخره يكون
 رجوعا ولو قال الرجل اوصيت بعبدك فلان لفلان فقال لابل
 اوصيت له يا امي فلان يكون رجوعا عن الوصية بالبعد ولو
 اوصي بارض ثم نزع فيها رطبة لا يكون رجوعا وان غرس الكرم
 او الشجر كان رجوعا هو وفي خزانة المختارين جعل الوصية علي
 اربعة اوجه احدها ما يحتل الفسخ قول ولا فعلا كعين اوصي
 بها الرجل فيقول فسخت الوصية او رجعت عنها اويسمها
 او بصيغته او يخرج عن ملكه بوجه من الوجوه وتاثيرها ما
 يحتل الفسخ قول لا فعلا كالواوصي بتلك ماله او يرصد لرجع
 عنه بقوله يخرج من ملكه لا تبطل الوصية ويقيد
 من الثلث الباقي رقا لثلاثها ما يحتل الفسخ فعلا لا تقول كالتيدير
 المقيد فانه لو رجع بالفعل يصح بان يبيعه ولا يصح بالقول كمن
 لو اشترى عاده لكان الاول انتقائي ورايها مالا يحتل قوله ولا
 فعلا كالتيدير المطلق واذا دالمص ان الوصي به في يد الموصي
 او ورثته كالوديعة فان هلك من غير نقد الاضمان عليه لا
 اذا اوصى بثلاث ماله مثلا فان الموصي له كالشريك مع الورثة
 ما هلك على الجميع وما بقي للجميع بحسب به فيه ويعتبر مال الموصي
 بعد موته لا قبله حتى لو اوصى بثلاث ماله ولا حال له فاستفاد
 ما لا ومات يعطى ثلث المستفاد وكذا لو كان له مال تركه
 بمعه او استر له فانه يعتبر ما وجد عند الموت وقد يكون
 الموصي له كالنصرين وصحوا اذا اوصى له بدينار من ماله وهي
 او غير موجودة بغيرها وله تركه فانه يعطى الموصي له الدرهم بالخافرة

ان كانت ولا تتابع التركة ويصطاعها صحتها الا ان الدين يبطل بالخر
 او لا على الترتيب فيقدم دين الصحة ثم دين الرفه ثم دين
 الوصية ولا يعتبر الدين من الثلث بخلاف دين الوصية كذا
 في السراج الوهاج لا يكون الموصي راجعا في وصيته بفضل
 ثوب اوصي به لرجل الا انه اي الفسل تصرف في التبع لا ضمن
 اصل الثوب بخلاف ما لو خاطه او بطن به ثوبا فانه يقرب
 في الاصل ولان الفسل تميز للوصية لان من اراد ان يعطى
 ثوبه لغيره بنفسه عادة واعلم ان التقير للحاصل في الموصي
 به بغير صنع من الموصي بعد موت الموصي لا يصح اصلا سوا
 كان قبل التتول او بعده زليلا ما قد ضا انه في يد الموصي و
 الورثة كالوديعة لا يضمن الا بالتقدي وما اذا تقير بصنع
 من الموصي فيكون رجوعا على ما تقدم ولا يكون رجوعا بخود
 وورثته ووقاية وفي الجمع وبه ينبغي لان الرجوع عن الشيء
 يقتضي سبقه وجوده يقتضي عدمه فانه نفي لاصل العقد
 فلو كان المحود رجوعا لا يقتضي وجود الوصية ففعل الكونه رجوعا
 وعدوها نظر الحقيقة المحود وهو محال ومثله في المصني اي في
 لمرصه للمجموع ثم نقل المصني في شرح الجمع ايض عن المصنف ان الفتوى
 على انه رجوع واصل ما ذكره التان المصني افتى بالفتوى
 وفي السراجية وعليه اي الحكم بكونه رجوعا الفتوى واقره المص
 قال في شرح المتن وكذا المتن على الاول ولذا اقدمه المص
 على عادة اهلنا في الهداية ولبله فلان محتمل ان ياتي بها
 ويترجم به في المواهب والاصلاح وفي قضاء فروايت الجمع في اختلاف
 التصحيح والافتاء على ما وافقت الفتوى اوليها في الجمع بعد

قول الماتة والجحود لا يكون رجوعا لذكوه محمد في الجامع الكبير
 وذكر في المبسوط انه رجوع قبل ما ذكر في المبسوط محمول على
 ان الرجوع كان في حضرة الموصي له وما ذكر في الجامع محمول
 على ان الرجوع في غيبته ومنهم من قال ما ذكر في الجامع قول
 محمد وما ذكر في المبسوط قول ابي يوسف وصاحب الريدانية
 منهم وهو الصحيح ولا يبي يوسف ان الجحود نفي في الماضي
 فلان اقرب من الرجوع اذ هو نفي في الحال فقط فلان اولي
 ان يكون رجوعا ولهذا كان جحود التوكيل عز ولا رجوعا لمتبا
 اذ قلنا قلنا وجحود المرتدة الردة قال ولمحمد ان الجحود
 نفي في الماضي ويلزم منه الانتفاء في الحال ان كان صادقا
 فلا يكون احدها اخر من الاختلاف حقيقتها ولهذا
 لا يكون جحود النكاح طلاقا وهو ذكر في العناية ما ذكره الازيلي
 من الجمل ثم قال ومنهم من حمل المذكور في الجامع على صورة الجحود
 لاعلمنا بجحود الحقيقي قاتلة قال فبهذا اوصى الرجل ثلث ماله ثم
 قال لتقوم اشهدوا بي لم اوصى لفلان وطلب شهادته الزور
 منهم فيكون معناه قد وصيت لفلان بكذا الا ان اسألكم ان
 تشهدوا لي بالباطل وطلب شهادته الباطل لا يكون رجوعا
 لانه ليس بجحود حقيقة وما ذكره في المبسوط على الجحود الحقيقي
 وهو رجوع الى الروايات ومنهم من قال المذكور من الجامع جريان
 القياس والمذكور في المبسوط جواب الاستحسان ومنهم
 من قال في المسئلة روايتان قال شيخ الاسلام وهو الاصح
 وكذا لا يكون الموصي رجعا في وصيته بقوله كل وصية اوصى
 بها فخرام او ربا اذ وصفها بالحرام والرايا او فو لخرتها فرع بقورتها

لان

لان الصفة لا تقصور الا بالموصوف وقد تكون الوصية حراما عند
 الاضرار ذلك لا يمنع صحتها وقد يطلق الربا على مطلق الحرام
 لا اشتراكها في الحرمة ومعلوم انه الوصية لا تكون الا موصوفة
 لانها مضافة الى ما بعد الموت على ان التاخير لا يكون استقانا
 كما اذا اخرج ابي يني بخلاف قوله تركتها فانه استعاطا تكونه
 صريحا في الرجوع عنهما وبخلاف قوله كل وصية اوصيتها اوصي
 بالطله لان الباطل هو الذاهب المتلاشي فلان كعدم او
 قال الذي اوصيت به لن يزيد فهو لم يكن رجوعا لان اللفظ يدل
 على قطع الشركة بخلاف ما لو قال السيد الذي اوصيت به لفلان
 فقد اوصيت به لفلان اخر يكون بينهما نصفا لان الجمل
 الشركة واللفظ صالح لهما وكذا لو قال قد اوصيت بنصف لفلان
 كان السيد بينهما ولو اوصى بثلث لفلان ثم قال الثلث الذي
 اوصيت به لفلان قد اوصيت بنصف لفلان اخر وقال قد
 اوصيت بنصف لفلان لا يكون رجوعا بنصفه عن الاول ويكون
 الثلث بينهما نصفيين ولو قال الثلث الذي اوصيت به لفلان
 وقد اوصيت بنصف لفلان اخر كان للآخر ثلث الثلث ولو اوصى
 بشي لرجل ثم قال ما اوصيت به لفلان فقد اوصيت به لفلان
 اخر يصير بينهما فيكون رجوعا عن نصبة كما في الثانية وقال
 الذي اوصيت به لفلان فهو لفلان ولو قيل ذلك رجوع عن الوصية
 لولا الاول وتكون الوصية في قوله فهو لفلان وارثي لو اربعة
 بالاجارة كما مر يعني اذا كانت في حال الامرو وصية للمواريث
 فالوصية بالخيار وان شاء الواهب ولو كانت شاملة ولو قال
 الذي اوصيت به لن يزيد فهو لم يكن رجوعا لفلان الاخر وهو عمر

ميتا وقتها اي حال التحول والنقل من زبد اليه فالاول من
 الوصيتين يحالها لبطولات الثانية ولم تبطل الاولى لانها اغنا
 تبطل ضرورة كونها الثاني ولم تكن فنيق الاول عالي حاله ولو كان
 غروجا وقتها اي في حال الوصية له فوات غروجيل موت الموصي
 بطلت الوصية الاولى التي كانت لازيد بسبب الرجوع عنه الي
 عمر وبطلت الوصية الثانية التي هي لمرو بسبب الموت الى اصل
 لمرو قبل الاستحقاق ولومات غروجيل موت الموصي لانت الوصية
 الاولى غروجيل وموته ولو وصي بالف درهم من مال رجل وابنيه
 او بنوته فاجاز ذلك الرجل قبل موته او بعد موته فله ان يرجع
 عند ما لم يدفعه الى الموصي له فاذا دفعه اليه جاز لان وصيته
 من مال غيره بمنزلة الهبة كما انه وهب مال غيره فلا يصح الا
 بالتسليم والقبض كذا في الميسوط وتبطل هبة الميراث وصيته
 لمن نكحها بعدها كوقصب مريض في مرض موته لامرأة اجنبية
 شيئا وقبضه او وصي لها في مرضه شيئا ثم تزوجها بعد صدوره
 الزهبة او الوصية بطلت الهبة السابقة وكذلك الوصية بالمرور
 انه يعتبر كجزا الوصية كون الموصي له وارثا او غير وارث وفي
 الموت لا وقت الوصية وذلك لان الوصية ايجاب مضاف الى ما
 بعد الموت وهي وارثة ح والوصية للموت بالهبة بغير جازية
 واما الهبة وان كانت مخفية فهي كاللصاغة الى ما بعد الموت
 حكما لانها وقفت موقع الوصايا لانها تبرع بتبرع حكمه عند الموت
 بخلاف الاقرار لانه لا يعتبر كون المتبرع وارثا او غير وارث يوم
 الاقرار في نسخة وقت الاقرار لانه تصرف في المال فيعتبر كونه
 وارثا او غير وارث وقتة فلو اقر رجل لها اي لامرأة اجنبية

لم

لموته نكحها اي ثم بعد ما اقر لها تزوجها فوات المزموع
 تزوجته جاز ما اقر لها به ولا يضر صبره ورضها وارثة بعد الاقرار
 وقد قدمنا انه يشترط في اخذ ذلك كونه وارثا بسبب خاتمة
 بعد الاقرار بالحكمة والزواج والموثوق بسبب قائم عند الاقرار
 ليصح كمال الوصية المحجوب بانه تممات الابن فتنبه وبطل
 اقراره ووصيته وهبته لابنه في حال كونه كافرا او حالا كونه
 عبدا او حالا كونه كافرا اي محرورا عن الارث بسبب مانع الكفر
 او الرقبة ان اسلم الابن بعد صدوره الوصية من ابيه المسلم
 او اعتق الابن بعد ذلك اي بعد الاقرار او الهبة او الوصية
 قبل موت الموصي وانما يبطل جميع ذلك مع حصول الاهلية للتك
 والارث وقت موت الموصي لقيامه بالقبولة في الموصي له وقت
 الاقرار له او وقت الهبة او وقت الايما فلم يكن سببا جازا
 بعد الاقرار واما الهبة والوصية فلا يغير فيها الاحال الموت
 وخال الموت هو وارث لا تصح له الوصية حقيقة او حكما الا
 باجازة من المورثة فان لم يرجع واخيروا الميراث الموصي بها
 او الموهوبة او اخبر بها وبطل عمل المورث فيها ذكر تركة الاثبات
 لانه المتبرع او الموهوب له او الموصي له علي باقي الورثة وهبة
 مقفد هو العاقل من المشي لدا في رجله دبره ومخلو ج اي
 من اصابه الفالج بكسر اللام وهو استرخا عام لاحد شقي البدن
 من الراس الى القدم والمفقة موافقة لمخالص المعنى يقال فليجت
 الشقي فلي شققته نضعين ومنهم من يقول انه استرخا احد
 شقي البدن دوت الراس وعليه صاحب كامل الصانع وقدماء
 الاطبا لا يفرقون بينه وبين الاسترخا قال الشيخ الرئيس واذا



اخذ النالج بمعني الاسترخاء مطلقا فقد يكون منه ما لم يقتض
 جميعا سوى اعضاء الراس التي لو عجزها كان سكتة كما يكون
 منه ما يقتض باصبع واحدة اه قلت وما يقتض باصبعين
 المراد به هاتاهما وقد ذكرني الطب الاكبر انه قد يكون عارضا
 لنفس البدن طولا وهذا هو الغالب وقد يمرض في نصفه
 وقد يمرض الاخرى في كل البدن ساعدي الراس وقد داويت
 منلوحا كما ان اصابه عاماد ووت الراس فتشاه الله تعالى في
 سكتة في مدينة جيس التي هي بقرية مدينة زبيد
 هو الذي في يده ارتعاش وحركة ورر وسكول تة علة الكبر
 السببي المهملة وتشد يد الدم وهو لغة بمعني الهل في الطب
 قرح في الرقة تلو حجي رقيب ويسمى به لان من لوازمه هزال
 البدن من كل ماله اي كهبة الاضحا ان طالت مدته حسنة ولم
 يحقق موته منه قال في الدرر يعني ان هذه احوال مرضه فمن
 عرض له واحد منها وتعرف بشي من التبرعات ثم مات فليتام
 سنة مشتملة على الفصول الاربعة كان المرض مرض الموت
 تقر فان من الثلث وان مات بعد ثلثها لم يكن مرض الموت لانه
 اذا سلم في الفصول كلها التي كل واحد منها منظمة الهلاك صار
 المريض بمنزلة طبع من طبها به وخرج صاحبها حيا للمرضي
 حتي لا يستقل بالتداوي اه ولم يعتبر في كل هذه خوف الموت وقد
 اعتبره البرازيبي فقد نقل المصنف البرازيبي الذي يكون تفرقه
 من الثلث من يكون ذا فارق بان لا يطبقه التقياء لحاجته
 ويجتزله الصلاة قاعدا ويخاف عليه الموت ولو طال المرض
 فصا رجحان لا يخاف عليه الموت لان النالج اوصافه من اوصاف
 الشفق

الشفق لا يكون له حكم المرض الا اذا اتيه حاله ومات من ذلك
 التغير فافضل في حال التغير يكون من الثالث اه والظاهر ان
 قوله لا النالج تقصير للمرض اذا طال ولم يجتبه منه الموت وليس
 قوله ولم يخف منه الموت تقييد بل بيان لان ذلك المرض عند
 حلوله وقال الحوي في شرح الكثران تطاوله ذلك فلم يخف منه
 الموت هذه الجملة اي الاخيرة وقعت موصفة للجملة الشرطية
 وتقلد عن المفتاح وفي المال في المقعد والخلوج والاشلل والسطو
 اذا تطاول ذلك فصا رجحان لا يخاف منه الموت فهو لا يصح
 حتي تفتح هبته من جميع المال فلو صار صاحبها فارق بعد
 صار بمنزلة حدوث المرض واما في اول ما اصابه اذا مات من
 ذلك في تلك الايام وقد صار صاحبها فارق فهو بمنزلة مريض
 يخاف به الهلاك ولهذا ابتدائي في ان مرض الموت يصير
 هبته من الثلث اه والا اي وان لم تطل مدته سنة بل مات
 قبل مضيتها وخيف موته في حال هبته واقراره وايضا
 يقال الشيخ الوجعي الواو يعني اولادها لو طالت وخيف موته
 تقيير حاله فحكمه حكم مرض الموت وفي الترمذاني والا يكون
 واحد منها بان لم تطل مدته بان مات قبل سنة او خيف موته
 بان يزداد يوما فيوما اه وهذا هو التغير الذي قاله في
 البرازيبي وهو يعني انه قديم اخر فت تلتها وانما افضل في هذه
 الامراض بهذا التقصيل لانها امراض من مئة الا فالتية
 بخلاف نحو الحناق وذات الجنب فانه قل في التالب فيعمل
 ما فوق عشر يوم في الغالب قيل مرض الموت ان لا يخرج
 المريض في مرضه لحوايج نفسه وعلمه اعتمد في الخبر بدلتية

والخجرات انه كان الغالب منه الموت وان لم يكن صاحبه اشر
فهو مرض الموت ان مات منه قبل نفيه قهرت في عني هبة
الخير وفي الخجرات تكلم المشايخ فيه قال محمد بن سلمة ان كان
يبري بوجه بالثاوي وهو معتلة الصحيح وان كان لا يبري
فهو معتلة المريض وقال ابو جعفر الهندواني ان كان يبري
مكلى به فهو مريض وان كان ينقص مروة وينزله خزي ينظر
ان مات بعد ذلك بسنة فهو كالصحيح وان مات قبل سنة فهو كالمريض
وروي ابو نصر العراقي عن اصحابنا رحمهم الله تعالى انه ينظر
ان كان يصلي قاعدا فهو كالصحيح وان كان يصلي مضطجعا فهو
كالمريض ويقامه في الفصول الواحدة وانه وان لم يبري
في السجدة لم يقتل فضاوا رجلا يكون كحكم المريض واذا
خرج لم يقتل فحكمه في تلك الحالة كحكم المريض ولو كان في صفه
المتنالك فحكمه حكم الصحيح واذا ابارز فحكمه في تلك الحالة كحكم المريض
ولو كان في السفينة فحكمه حكم الصحيح واذا اصاب الامواج فحكمه
في تلك الحالة كحكم المريض ولو اعيد في السجدة ولم يقتل ارجع
بعد الميازة الى الصف وسكن الموج صار حكمه حكم المريض الذي
بري من مرضه يتقد جميع تصرفاته من جميع ما ذكره في شرح
الطحاوي والمجدوم وصاحب الحمد الربيعي وحكي الفقه اذا صار
صاحبه فرائض يكون في حكم المريض مرض الموت في النهاية
والمرأة اذا اخذها الطلق فافعلك في تلك الحالة يعتبر
منه ثلث ما لها وان سلطت من ذلك ما فاعلمت من ذلك
كله كذا في شرح الطحاوي وقد تقدم في باب طلاق المريض ما
يتعلق بهذه المسئلة متنا وشرحا بزيادة مما هنا وسياتي

في باب العتق في المرض شرحا ما يفيد بعض ذلك فتنبه واذا
اجتمع الوصايا وكان بعضها فرضا وبعضها فتلد قدم الفرض
ثم ثبت بالدليل القطعي قدم على الواجب وفي الترتيب
بالفرض حق العبد ثم حق الله تعالى ثم الواجب ثم النفل كما روي
عنهم اه وان وصية اخيه الموصي في الوصية يعني فلا عبرة
بتقديم الموصي واخبره وان تناوت الوصايا قوة بان
يكون الكل فريض حق الله تعالى وحق العبد او لحيات او
نوافل ترست في قدم على بنا المفضل ما قدم الموصي في الذكر لان
الظاهر من حال الانسان ان يبدلها هو عنده والثابت بالنظر
كالثابت بالنص ولو نص عليه لزمنا كذا هذا ثم هذا التفصيل
محله اذا ضاق الثلث عنها ولم تجز الورثة الجميع او اجازت
البعض وقتل في الهندية عن البدايع ان الوصايا اذا اجتمعت
فانثلث لا يخلو اما ان يبيع كل الوصايا او لا يبيع الكل فان
وسم الكل فغذت كلها من الثلث سواء كانت الوصايا لله
تعالى بان كانت الوصية بالقرب من الوصية بالحق الفرض والوكالة
والصور والصلادة والكفارات والندور وصدقة الفطر والاحبة
وجع التطوع وصوم التطوع وبناء المساجد واعتناق النعمة
وذبح البدنة ونحو ذلك او كانت للمساكين الوصية لزيد وبكر
وخالد وكذلك لو كان الثلث لا يبيع الكل لكن اجازت الورثة
اما اذا كانت الثلث لا يبيع ولم تجز الورثة الوصايا لا يخلو
انما ان كانت كلها لله تعالى وهي الوصية بالقرب او كان بعضها
له تعالى والبعض للعتاد او كان الكل للعتاد فان كان الكل لله
تعالى فلد يخلو اما ان يكون الكل فريض او لحيات لا الكفارات

والنفقة وصدقة الفطر والموترا وتطوعات الحج التطوع والصدقة
 للفقراء واجتمع في الوصايا من كل جنس من الفرائض والواجبات
 والتطوعات فان كان الكل فرائض متساوية يبدأ بما قد مر للموت
 اهو كالصدقة والصوم والزكاة والحج وعند اختلافها يبدأ بالاول
 قدمها الموصي او اخرها ثم بالواجبات وان اجتمع ما هو حق
 الله وحق العباد فيقسم الثلث على جميعها ويجعل كل جهة من
 جهات القرية منزلة بالضرع ولا تجعل كلها جهة واحدة لان
 كل واحدة منها في نفسها مقصودة فتفرد كوصايا الادميين
 ثم تجمع فيقسم فيها الا هو فالاهم فلو قال ثلث مالي في الحج والزكاة
 ولزيد والكفارات قسم على اسهم ولا يقدم الفرض على حق
 الادمي لحاجته وان كان الادمي غيب مصيب بان اوصى بالصدقة
 على الفتر فلا يقسم بل يقدم الاقوي فالاقوي لان الكل يمتني
 خصاه تعالى اذ لم يكن ثم مسخه معين هذا اذا لم يكن في الوصية
 عتق متفق في المرض او معلق بالموت كالتيه ولا يحل اياه
 منجزة في المرض ثم يفرق الباقي الى سائر الوصايا كما يستفاد
 من المنايا والنهيانية وسياقي في كلاهما ايضا واذا اوصى بالحج
 مع الزكاة يبدأ بحجة الاسلام وان اخرج في الوصية لفظا
 كما في خزانة المفتبين وفي رواية بالعكس حموي وفي خزانة قال
 وفي الحج والزكاة انها مقدمة على الكفارات اذ هي مما من
 الوعيد ما ليس فيها قال الزيلعي كفارة قتل زوجها ودين
 مقدمة على الفطرة لوجوبها اي ان الكفارات الثلاثة بالكفان
 اهي وهو قطعي ودون الفطرة فانها ثبتت بالسنة وسياقي
 تقدم كفارة صوم رمضان على الفطرة مع بقاء كل منهما
 بالسنة

بالسنة وتقدم الفطرة على الاضحية لوجوبها اي صدقة الفطر
 اجماعا بخلاف الاحد عن علي، الايمية الامريعية ودون الاضحية
 فيوجوبها لم يمتل ما تك والشافعي وقال اما ما بوجوبها فاف
 لم يمتق على الوجوب اقوي فلان البداية بها اولى وكذا صدقة
 الفطر مقدمة على كفارة الفطر في رمضان كما في خزانة المفتبين
 ولكن في القرية عن الظهيرية عن الامام الطحاوي يبدأ
 بكفارة قتلها اقوي واكثر تقليطا بشرط الاسلام في
 الصفقة عنها ثم تقدم كفارة يمين على ما عداها لانها تجب
 له ترك حرمة اسم الله تعالى ثم كفارة نظرها قال الشيخ الوجبي
 قد علمت ان كفارة الظهار رجب بالزهر على وطيرها وهو لا
 يتأتى بعد الموت فلا يكون من الواجب فلذا اخرجت عن كفارة
 القتل واليمين لكن بقي وجه تقدمها على ما بعدها ينظر فيه
 اهل قلعت وكفارة الظهار رجب ايضا بالوطيرها قبل ان يكسر
 وانما قدمت على كفارة الاطفال لثبوتها بالكتاب بخلاف كفارة
 الاطفال فانها ثبتت بالسنة كما قدمنا ثم تقدم كفارة افطار
 في رمضان ولم يفرضوا كفارة الصيام لما لم يفرض في حيايته
 في نسكه وفي صوم المجتمع والتعارف ومن ارتكب محظورا حراما
 لضرورة مع ان تثبت ما عدا الجنابات في كتاب الله تعالى ثم
 يقدم النذاري الوفاء به لانه بايجاب العبد ثم الفطر لوجوبها
 اجماعا ثم الاضحية وفي شرح المحرر قال الا تقا في وفيه نظرا لانه
 خلاف المصوم من الرواية لانه لا تقدم الفطر ايضا بعضها
 على بعض وكذا الواجبات وكذا التطوع بل يبدأ بما يمتد به كما
 تضمن عليه اكره في المعنى في تقدم الوكالة والحج على الكفارات

ما ذكر من الوعيد وشمل ذلك ليرجع في شئ من الكفارات
 اقول كما ذكر من الكرم في التسوية ذكر عت الطاهي التفصيل
 وما يوجد من المزية في بعض الكفارات يصلح مقدما لها على
 ما لا يشتمل على تلك المزية اهـ ثم هذا الذي ذكرنا ان لم يكن في
 الوصايا اعتناق منجز والاعتناق في مرض الموت او اعتناق حلق
 بالموت وهو التدبير فان كان يقدم ذلك لان الاعتناق
 المنجز والحلق بالموت لا يجتمع المنجز فلان اقوي فيقدم كذا
 في خزانة الختمين وقد مر العشر على الخراج ان اوصي بهما ولم
 ينفهما لافيه من معنى العبارة وهي اهم ما يكون للهدى اصل
 الخراج عقوبة وهي مرجوة العفو لسعة الرجحان في الرجحان
 مذهب ابي حنيفة اذ ان حج النقل افضل من الصدقة اي وكان
 ابو حنيفة او لا بفضل صدقة النقل على حج النقل اذا قصد
 بقدر ما يفيقه في حج على الفقهاء فيه من سد خلعة المحتاجين
 ثم لما شاهده مشقة الحج وما يحصل فيه من تنكح الرجال وتزايد
 البركات ترجع عن ذلك وقال هو افضل والظاهر انه يختلف
 باختلاف الاحوال رجعي وفي خزانة المفتين اوصى بحج
 ووجوه القرب ومصلح مسجد بعينه ووصايا اخر لا تقوم
 باعيانهم وضاني الثلث عن ذلك فانه يقسم الثلث على
 الوصايا كلها فاذا اصاب الاعيان اخذ كل واحد منهم ما يخصه
 من ذلك وما اصاب القرب وليس فيها واجب غير الحج بدأ بالحج
 فان استغرق الحج جميع ذلك بطل ما سواه وان بقي من الحج شئ
 بدئ بالكسبي بدأ به الميت الاول فالاول وان لم يكف ولكن الميت
 بدأ بشئ منها وزرع عليها بالخصم اهـ وما الوصية بالاعتناق

فان

فان كان اعتناقا واجبا في كفارة فحكم حكم الكفارات وقد ذكرنا
 ذلك وان لم يكن واجبا فحكم حكم الوصايا المستقل بها من
 الصدقة على الفقر او بنا المسجد وحج التطوع ونحو ذلك فان
 كانت الوصايا بعضها لله تعالى وبعضها للمساكين فان اوصي
 باعيانهم يتضاربون بوصاياهم في الثلث ثم اصاب العباد
 فهو لهم لا يتقدم بعضهم على بعض وما كان لله تعالى يجمع ذلك
 فيبدا عنها بالقرابين ثم بالواجبات ثم بالسوافل وان كان مع
 الوصايا لله تعالى وصية لواحد معين من العباد فان يضرب
 له به مع الوصايا بالقرتب ويجعل كل جهة من جهات القرب
 منفردة بالضرب فان قال ثلث مالي في الحج والزمكاة والكفارات
 ولزمه فان الثلث يقسم على اربعة اسهم اسهم للموصي له
 وسهم للحج وسهم للزكاة وسهم تكفارات كذا في البداية وفي
 المحيط فاما هذه الالته الوصايا كلها للعباد فانه يقدم الاقرب فالأقرب
 ولا يبدأ ما بدأ به الميت حتي قيل لو كان اخر الوصايا اعتقد صفه
 لان مقدمه على غيره من الوصايا فاما اذا استوفيت في القوة
 فانهم يتخاضون ومعناه ان يضرب كل واحد بحقه في الثلث
 ولا يبدأ ما بدأ به الميت وان كانت كلها نوافل وليس بشئ
 منها عيناها بان اوصي ان يحج عنه تطوعا ووصي بان يتصدق عنه على الفقر
 عنه نسمة ولم يعينها تطوعا ووصي بان يتصدق عنه على الفقر
 لا باعيانهم فانه يبدأ ما بدأ به الميت نفى محمد رحمه الله تعالى
 على هذا في ظاهر الرواية وكذلك الوصية بعقبة نسمة لا يميزها
 صحة لله تعالى لا للعبد وفي الخاتمة رجل اوصي بان يعطى مائة
 درهم للفقر ومائة للاقربا وان يعلم الفقر لما ترك من الصلاة

فكانت وعليه صلوة شهر وثلاث ماله لا يبلغ جميع وصيته قال
 الشيخ الامام محمد ابن الفضل يقسم الثلث على مائة للفقراء
 للاقرباء وعلى قيمة ما يبلغ من قيمة الطعام لكل صلوة سنوية
 من الحنطة ثمانية اصاب الاقرباء اعطوا من ذلك وما اصاب الفقراء
 والطعام ادى الطعام ويجعل الفقراء في حصصه الفقراء في محيط
 السرخسي لواء وصي بان حج عنه من ثلث ماله كل سنة بما ينزهوا
 عنه في سنة واحدة وكذلك عنق النسمة والصدقة على المساكين
 اوصى بحج ابي حجة الاسلام بكر الحارثية الواحدة وهو من الثوار
 لان القياس الفتح حموي عن المفتاح الحج بضم الهاء وكسر الميم
 ابي الحج الوصي او الوصي عنه ابي عن الموحي من بلده لان الواجب
 عليه ان يحج من بلده فيجب عليه الاجحاج كما وجب وانما انشطر
 ان يكون والكا لانه لا يلزمه ان يحج ما نشأ فوجب عليه الاجحاج
 علي الوجه الذي لزم حموي قال السيد احمد وانظر ما لواء وصي حج
 نفل فالحج عنه ما نشأ فلو لم ينشأ النفقة التي اوصى بها في الحج
 من بلده فقال رجل ان الحج عنه بهذا المال ما يشاء لا يجوز
 من زيارته وعبادته وفيما يما الا انه ان دفع المال اليه بعد الحج
 باذنه مولاه فقد صح الا انه لا يستحب للخلل فيه وان كان في
 المال المدفوع وقفا بالركوب فيسحق ويستحق النفقة لنفسه
 من الخلق صاغت للنفقة لانه لم يحصل نقلها له والى لانه لو حج
 عن الزعيم التي هي قريبة من بلده صح لانها في حكمه والى ان
 لم تبلغ النفقة الي اخر ما ذكره الشافعي هنا فقل عن المنة ان
 اوصى بحال الحج عنه فان حسن الطريقة هو الا صرف الي ما يراه
 الفقهاء من وجوه البراهين بلده ان كفي نفقته ذلك ابي الحج
 من

من بلده والا بان لم يكن من بلده في حيث تكفي حج عنه والقياس
 ان لا يحج لانه اوصى بالحج على صفة وقد عدت تلك الصفة كفي
 جاز ذلك استحسانا لان مقصوده تنفيذ الوصية فيجب تنفيذها
 ما أمكن ولا يمكن الا اهلي هذا الوجه فيروي به علي وجه عيني
 وهو اروي من ابطاله بخلافه في المفتاح في المسئلة الثانية وان مات
 خارج خرج من بلده في طريقه ووصى بالحج عنه فانه حج عنه من بلده
 وانما عند ابي حنيفة وزفر وقال من حج حجة ما حج عنه ولا يلزم
 الاجحاج من بلده استحسانا لان سفره بنية الحج وقع قرية و
 فرض قطع المسافة بقدره وقد وقع اجره لتوكله فقالي ومن يخرج
 من بيته مهاجرا الى الله ورسوله الاية ولم يقطع سفره بموته
 بل كتب له حج مبرور فبعد اعني ذلك المالكات لانه اهل من ذلك
 المالكات بخلاف ما اذا خرج من بيته للتجارة لانه سفره لم يقع
 قرية فيحج عنه من بلده لكن الارح تبع الزبيلي في الاجحاج عنه
 من حيث مات عند حاله وفي الهداية والخم من حيث بلغ
 فعلي هذا الوجه من موضع قد مر عليه الحاج بنفسه فلا بد من
 الاجحاج عنه عند حاله ولا يلتفت الى موضع موته هذه اية مختصة
 وملحق قلت ومثاده ان قوله ابي قول الامام قياسي وعليه القول
 فلان القياس هنا المستدل ان الوصية تنصرف الى الحج من بلده
 لانه الواجب عليه علي ما قررناه وعمله قد انقطع بالموت لقوله
 صلى الله عليه وسلم كل عمل ابن ادم ينقطع بموته الا ثلاث
 الحديث والمراد بقوله تعالى فقد وقع امره علي الله في احكام الآخرة
 من الثواب وروي ابو سليمان انه من حيث مات بلا خلاف
 كما في الترمذي في عن حج المستغني وقال الزبيلي وهذا الخلاف

فبين له وطن وامان لا وطن له فيجى عنه من حيث مات بالاجماع
 لانه لو حج بنفسه فانما كان يتخير من حيث هو كلنا اذا حج غيره
 لان وطنه حيث حل اه قلت ولعل ما رواه ابوسليمان محمول
 على من لا وطن له ويحتمل ان يروي عنه ما رواه ثيات والله تعالى
 اعلم فانهم ان بلغ نفقة ذلك اي الاجحاج من بلدته عند الدمام
 والابان عجزت فمن حيث تبلغ النفقة حج عنه ومن لا وطن له
 فمن حيث مات اجاعا وقد منعنا عن الزبلي ولولا كان له و
 حج عنه من اقربها حموي زاد في الكثر والحاج عن غيره فقلدني
 الامور بالحج عن الغير اذا حج عنه فات في الطريق فحكم بالحاج
 عن نفسه اذا مات في الطريق حتي حج عنه ثانيا من وطنه عند
 ابي حنيفة وعند من حيث مات الاول وقد تقدم في كتاب
 الحج اوصى رجل له ورثة بان يشتري علي بنا المفعول له بكل ماله
 المتروك بعده عبد نايب فاعل يشتري فيعتق اي يتولى وصية
 او وارثه اعتاقه عنه اي عن الموصي والحال انه لم يتجز الورثة
 وصيته بطلت لان العبد المستري بالكل الموصي باعتاقه فطال
 لما يشتري بالثلث وكذا تبطل الوصية فيما اذا اوصى بان يشتري
 له عبد بالف درهم وزاد الالف على الثلث لان المشتري
 بالالف مضايير لما يشتري بثلث ماله اذا لم يبلغها وقال لا يشتري
 العبد بثلث وصية الميت بالاعتاق عنه بكل الثلث في السكتين
 يعني فيما اذا بالثري بكل ماله ولم يتجز الورثة او بالثراء بقدر
 معين زاد علي الثلث ولم يتجز الورثة جميعا وبقي له هذه المسئلة
 نظاير في باب الفتح في المرض بجميع الجرب مريض اوصى بوصايا
 متعددة ثم يري من موصته ذلك وعاش مئتين ثم مرض موصيا

آخر

آخر ولم ينبر وصايا به ككتابته ما ينقصها فوصايا به المتقدمة باقية
 ان لم يتبل في حال توصيته بتلك الوصايا ان مات من مرضي هذا
 فقد اوصيت بكذا واما اذا قال ذلك والمسالمة تجالها تنبطل
 وصايا به لعدم وجود الشرط كذا في الخانية رجل اوصى وقال
 ان مات من مرضي هذا فخلاني احرار يعطي فلان من مالي
 كذا وكذا ويحج عني ثم يري من موصته ثانيا وقال للشهود الذي
 اشهدهم علي الوصية او لغيرهم اشهدوا في علي الوصية الاولى
 قال محمد رحمه الله اما في القياس هذا باطل لانه قد بطلت
 وصية الاولى جني صرح من موصته ذلك ولكن نستحسن فيخير
 ذلك منه وبقي صوت في الثلث وهذا القياس والاستحسان
 اذا قال اوصيت لعبد الله بانية درهم ولمسا كتي بانية ثم قال
 ان مات من مرضي هذا فخلاني احرار ثم يري ثم مرض ثانيا
 كذا في المحيط اوصى بوصايا وكتب بها مالا ثم مرض بعد ذلك فاحي
 بوصايا لم يكتب صكها ان لم يذكر في الصك الثاني انه مرجع عن
 الوصية الاولى يجعل بها كذا في خزنة المقتنين اوصى شخص بوصية
 ثم جئت للموصي ان اطبق الخنوف حتي بلغ ستة اشهر قال الحج الرجمي
 لانه مبني علي ان الزمان والحين ومنكرها ستة اشهر اه قلت
 وقد مر في باب عزل الكيل في تعريف الخنوف المطلق انه اشهر
 يستعمل الصحيح وفي المضرات شهر وبه يفتي وعزاه عمه الي الثانية
 والتهستا في واليا ثاني والوكالة والوصايا يستقيان من شترين
 واحد فليراجع بطلت وفي الحج عن الثانية ولو اوصى بوصية
 ثم جئ قال محمد ان الحنف المخبوف حتي بلغ ستة اشهر بطلت
 وصية وانما قال قيل ذلك فايضا واه ووصيته باقية وقدر

محمد الجنون المطبق بسة أشهر وعن أبي يوسف انه قد رتب المطبق
 بشهر وهو قول محمد ولا ثم قدره بسة اهـ ولا اي وان لم يطبق
 بل ينفق قبل مضي المدة المذكورة ثم يجب كذلك لا تبطل وصية
 وكذا الوصي يتخصص بوصية ثم اخذ على بنا المفعول اي ابتلاه
 الله تعالى بالوسواس ومكث كذلك زمنا كافيا في المنع وكما نذر
 بالزمان المدة المذكورة في الجنون المطبق فصارت سببا ابتلايه
 بالوسواس معنوها اي مخطط الكلام فاسد التدبر حتى مات
 على تلك الحالة بطلت وصيته كما قاله محمد خاتمة الوصي يتخصص
 بان يما رتبة من فلات او اوصي بان ينفق على بنا المفعول عنه
 اي بنية وصول الثواب اليه الما شهر في الموصي ويستفي عند
 الما في سبيل الله نهوي الا ايضا المذكور في المسائل التلذذ بالطل
 في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى والا فتقصر عليه ببل على اعتقاد
 وفي الظهيرية قال اوصيت بذلك مالي الله تعالى بالوصية بالطل
 في قول أبي حنيفة وقال محمد جازية ويصرف في وجوه البر وبه
 يفتي وفي المراج اوصي بسكني للمسجد الحرام لم يجز الا ان يقول
 ينفق علي المسجد لا ليس من اهل المك وذكر النفقة بمنزلة
 النص على مصالحه وعند محمد يصح ويصرف الى مصالحه تنهي الكلام
 اهـ كالأوصي يتخصص بهذا التنبؤ لو اب فلات فان الوصية
 باطله وجهه والله اعلم ان التلام للمك والدواب لا تكون مالكة
 لربي وصية بحال وظاهره اعتناء باللفظ من غير نظر قصد الوصي
 انه للعلق قاله السيد احمد ولو قال بعلف بها اي بالتين المشار
 اليه دواب فلات جاز لانها تكون وصية لما كان الدواب ولو اوصي
 بان ينفق علي فرس فلات كل شهر كذا اي قد مر مبينا من ماله

جاز

جاز الى الثلث ان لم تترحم الوصايا والا فتقدر هاهنا الثلث ان لم
 يجز الورثة وتبطل الوصية المذكورة بغيرها اي يبيع مالك الزنى
 لها وكذا جوعتها خاتمة فلا نفيع لها في الانتفاق عليها اذا
 اشتراها مستخر ولا الظاهر ان المرد الدواب الموجودة في ملكه
 بعد موت الموصي لما ان التملك بعد له الوجود حال الوصية
 ولو اوصي لم يوصي رجل بان ينفق عليه في كل شهر عشرة قال
 ابو حنيفة رحمه الله وابو يوسف رحمه الله تكون الوصية للمبد
 وتدبر معه حيثما دار بيع او عتق وان صالح مولاه عن ذلك
 واجاز السيد جازيات اعتق المبد ثم اجاز فاجاز تد بالطله كذا
 في الظهيرية والوصية لهيد الوارث او ابنة لا تجز لانها وصية
 للوارث حقيقة ولو اوصي بسكني داره لرجل معين والحال
 انه لا حال له اي للوصي سواها اي سوي الدار الموصي بسكنها
 ولم تجز الورثة باختصاص الموصي له بسكني جميعها جاز ان يها
 بذلك ويكون له اي للموصي له بالسكني سكنها اي سكني لها
 مادام حيا حيث لم يقتيد الموصي زوما ناسكنها وليس للوارث
 بيع قلبيها الا برضا من الموصي له لان المنع عن البيع انما وقع
 نظرا له وقال ابو يوسف له اي للموارث ذلك اي يبيع ما شأ
 من ثلثها وجاز للموصي له بالسكني ان يقاسم الورثة انهم
 كماله ان يسكنهم بلاد مقاسمة ويفرز التاسم بينهم الثلث للوصية
 خاتمة ولو اقساموا الدار مائة مائة حيث انما يجز ايضا
 لان الحق لهم الا ان المقاسمة بافراز الثلث اولى لانه اعدل
 كما في الظاهر فاذ اقامت الوصية له بالسكني ردت الي الورثة وليس
 للورثة ان يأخذوا اجر الثلثين لانه سألني في تفسيره كافترا

احد الشراكا في السكني فانه لا يبرز الا لشركا به رجعتي ولسي
 للموصي له بسكني الدار وكذلك الموصي له بمجدة العبدات
 بواجرها عند نالها في المسوط ولو اوصي بقطنة لرجل واوصي
 بجمبه بعد ان تفرغ من القطن لا خراي والحال ان الحبة في حال
 الوصية تشعرونه بالقطن هذا علي ما وقع في اكثر النسخ بالجيم
 والموحدة وفي بعضها بالياء المهمله والموحدة وبناسه ماسا
 عن الفقيه ابي جعفر او اوصي رجل بلحم شاة معينة لرجل واوصي
 بجلدها لا خراواوصي رجل بجنطة كائنة في سنبلها لرجل و
 اوصي بالبن لا خراوات الوصية في كل من الصور المذكورة لها
 اي لكل واحد من الموصي لهما وعلى الموصي لهما ان يبدو كل واحد
 منها الاخراج الحنطة وكذلك يستخرج كل منهما النشاة لياخذ كل
 واحد ما اوصي له به وعن الفقيه ابي جعفر في مسألة النشاة والقطن
 ان الساع والحلم يكون علي صاحب اللحم والقطن قلت ولعل الداي
 كذالك عنده ولو اوصي لرجل بقطن في الوساوة ولا خرايا لساواة
 لان اخراج القطن من الوساوة علي صاحب القطن في قولهم ولو
 اوصي بدهن هذا السمسك وبكسبه لا خرايا لالتحليه علي صاحب
 الدهن كذا في الخاينة رجل اوصي لرجل مشاة ولا خرايا لرجل قال
 ابو حنيفة رحمه الله اذا خرجت من الثلث زهي لصاحب الشاة
 ولا شيء لصاحب الرجل واذا اوصي مع ذلك ببيد لا خرايا لاهاب
 لا خرايا لثدي الشاة ويعطي لصاحب البيد والاخر الرجل
 والاخر الا هاب والباقي لصاحب الشاة كذا في محيط السرخسي
 ولو اوصي بزيد هذا الرية لانسان ونحنا ضرا لا خرايا لخرج
 الزيد علي صاحب الزيد ولو اوصي بجلطة الخاتم لرجل وبفضه لآخر
 جازيت الوصية لهما فان كان في تفرع ضرر ينظر ان كانت
 الحقة

الحقة اكثر قيمة من النصف يقال لصاحب الحقة اصف قيمه النصف
 له ويكون النصف لروان لان النصف اكثر قيمة يقال لصاحب
 النصف اصف قيمة الحقة له ووصي كالدرجاجة اذا انتقلت لولده
 انسان كان الجواب علي هذا الوجه ولو كان له ارض فيها كرم واشجار
 فاوصي بارض الكرم لرجل وباين طاجين والاخر لاس والاشجار لآخر
 فتقطعت الاشجار وخرت ارض وطلب منه صاحب ارضه
 تسوية الارض كما كانت كان عليه تسوية الارض كما كانت
 كذا في الخاينة اوصي شخصي بثلاث ماله ليست المخذس حازله
 ذلك الا ايضا وينتفك ذلك الثالث الموصي به في عمارة بيت القديس
 وفي سراج ابي في شراقتنا وبيده ويزيتها وصب يقوم بسترها
 والطنان لها في الوقت المستقني عنها وحفظها ونحوه كحصر جبال
 القتاديل وقتنا لها وفي البرازية الوصية للمسجد لا تجوز
 الثاني خلافا لمحمد رحمه الله تعالى قالوا اي القراها وهذا ابيد
 جواز انتفكت من وقف المسجد علي تناديه وسراج واث
 يستري بذلك اي بما يحصل من غلة وقف المسجد الزيت و
 بكثر النون هو دهن يخرج من الارض مهدت وهو نون عات
 ابيض واسود والابيض الطف وكثيرا كرامة من الاسود والكل
 الاسود يستحق البدن بالخاينة للثقة دليل في روضان خاينة
 وهذا اذا لم يميز الا وقف مخرقا اخر والا فحينئذ غرامه لولم يميز
 الواقف المخرقا فان كانت غلته لا تفي بحجته مصالح المسجد فانه
 يقدم امام المسجد ويعطون بقدر كفايتهم ثم السراج كذا من
 للمثني الوقف عن البر وفي الخاينة لوصف الي سراج المسجد يخرج
 كفي في سراج واحد في روضان وغيره وتخصيصه روضان بالذكر

لزيارة الاغتار فيه والا فغير رمضان مثله وقد عرفت كتاب
 الصلاة انه من البيع تكثير السراج خصوصاً في ليالي رمضان
 وان المتولي ضامن في ذلك لما زاد على قدر الحاجة وان اذ
 اشتمل ذلك على مناسد من دخول صبيات وحفاه ولغير ذلك
 مما ينبغي ذلك الي تشويبي المسلمين وهتك حرمة المسجد
 بدعة فيجب عليه ولي الامر دفع ذلك بالوجوب المستحق
 ونفي الهندية ولو اوصي بان ينفق ثلثه على المسجد جاز يعرف
 على عاقبة وسراج له ولو اوصي لسراج المسجد لا يجوز في قول
 ابي يوسف رحمه الله حتى يقال يسرج فيه وفي المجتبى اوصي
 بثلث ماله لتكفية جاز يعرف لفقر الكعبة لا غير بيني والآخر
 فيها والعرف الي الفقر عند عدم الحاجة الي عمارتها وكذا
 لو اوصي بثلث ماله للمسجد او اوصي بثلثه للمقدس وهذا
 غير ما قدمناه عن الهندية فان ثمة اوصي بان ينفق ثلثه
 على المسجد وهذا اوصي بثلثه للمسجد وقد قدمنا عن البرزاني
 انه لا يصح ذلك عند ابي حنيفة خلا في الحمد وفي الوصية لفقر
 الكوفة جاز صرف الوصي ذلك المال الموصي به لقبرهم وثلثه
 الحاج وفقر مكة هندية قال ونحوه مروي عن ابي يوسف وفي
 الخاتبة اوصي شخص بصيد يخدم المسجد ويوفون فيه جاز
 الايض المذكور ويكون كسبه أي كسب ذلك العبد بعد اخرج
 نفقته منه لو ارث الموصي الا اذا شرط الواقف صرف كسبه
 الي نحو دار مسجد او مصرف اخر معين كالادام ولما اوصي بثلث
 ماله لعمال البر لا يصرف ثلثه لبناء السجى لان اصلاد حرم
 على السلطان قال السيد احمد مقتضاه انه لا يجوز له المساجد

لان

لان عمارتها ان لم يكن لها وقف في بيت المال كالقنطرة ولو قال
 لان الوصية تنصرف الي المتعارف ومثله لا يبعد برأى ان كان
 اوصي والده تعالى اعلم اه قلت وقد نقل في الهندية عن الحنيفة
 ولو اوصي بثلث ماله لعمال البر كوفي فتاوى ابي الليث رحمه
 الله ان كل ما ليس فيه تمليك فهو من اعمال البر حتى يجوز صرفه
 الي عمارات المسجد وسراج دون تربينه ولا يجوز صرفه الي
 بناء السجى ولم يفضل بين سجن القاضي وسجن السلطان
 اه قلت وذلك لان البر يحسن الاحسان ولا احسان للسجن
 بالسجن على ان غالب ما يسجن من لا يستحق شراً والله تعالى
 اعلم وفي الخلاصة ولو اوصي بالثلث في وجوه الخير يصرف
 الي القنطرة او بناء المسجد او طلبة العلم كما في التنجانية ولو
 اوصي بثلث ماله للرباط وفيه مقبورات ان كان هناك دالة
 يعرف بها انه اراد لهذه الوصية القميين صرف اليوم ولا يصرف
 الي العمارات وفي فتاوى الفضلي اذا اوصي بثلث ماله لمصالح القرية
 فهو باطل وفي فتاوى ابي الليث اذا قال اوصيت بما يدرهم مسجد
 كذا او القنطرة كذا نص محمد انه جائز وهو كمرتبها واصلاد حرمها
 وبه اختلفت فتاوى وقال الحسن ابن زياد (ذا لم يسم مونة ولا
 اصلاحاً فالوصية باطلية وقد مروي ذلك عن غير واحد من
 اصحابنا وعليه الفتوى وفي الميمون عن محمد رحمه الله اذا قال
 قلت مالي لتقور قلان فالفتاوى ان يبطل وفي الاستحسان
 يجوز كذا في الحنيفة اوصي بان يتخذ الطعام بقدر معلوم من ماله
 دون الثلث فهد مونة للفاقر المخلصين قلادة ايام غداً وعشا
 فخط الوصية باطلية كذا في الخاتبة عن ابي بكر الجني وفي جامع

الفتاوي وهو الاصح وفي البرزانية ويكره اتخاذ الطعام في اليوم
الاول والثالث وبعد الاسبوع وفي الاعباد وكذا نقل الطعام
الي القبر في الحراس وذكر الشيخ علي القاري في نزهة المشتاك
ان اصطناع اهل الميت الطعام لاجتماع الناس بدعة مكره
بل صرح جري بر رضي الله عنه كنا نفد ذلك من النباحة وهو
ظاهر في التحريم قال الفذالي يكره الاكل منه وهذا اذا لم يكن من
مال اليتيم او الغايب والا فهو حرام بل خلافا له ونقل عن
الزيلعي انه قال ولا بأس بالجلوس للمصيبة الي ثلاثة ايام من
غير ان يتكلم بخطور من فرش البسط والاطعمة من اهل الميت
وقال ابن الهمام يكره اتخاذ الضيافة من اهل الميت والكل
علوه بانه شريع في السرور وقال وهو بدعة مستحقة تروى
الامام احمد وابن ماجه عن جري ب عبد الله بن عثمان بن
الاجتماع الي اهل الميت وصنعهم الطعام من النباحة تروى
وقال في الخاتمة ويكره اتخاذ الضيافة في ايام المصيبة لانها
ايام تأسف فلا يليق بها ما يكون للسرور وان اتخذ طعاما
للغنا كان حسنا وفيها اي الخاتمة عن ابي جعفر رضي
رجل باتخاذ الطعام بعد موته ويطعم من ذلك الطعام الذين
يجفون التفرقة جاز ذلك ايضا من التلث وعمل الكلى
ذلك الطعام لمن طال مقامه وبعدت مسافته اي الذي
جاؤ من مكان بعيد وتفسير طول المقام والمسافة ان لا يسير
في منازلهم كذا في مختار الفتاوي ويستوي فيه الاغنيا والفقراء
خاتمة لا يحل اكل ذلك الطعام لمن لم يطال اي الذي لم تنقل مسافته
ولا مقامه ولو فضل طعام من ذلك ان الفاضل طعاما كثيرا

يضمن الوصي اذا لم يقدر الموصي مقدرا معلوما والا بان كان
قليلا لا يضمن اهـ ولم يتصل ان تمام كلام الخاتمة لانه لا ينفك
لرب الوصايا في الظاهر كمن يحسن ذكره لتسهيل بطلان الوصية
قال وعن ابي التاسم في حمل الطعام الي اهل المصيبة والاكل
عندهم قال حمل الطعام في الابتداء غير مكروه لا يستأهل اهل
المصيبة بتجهيز الميت ونحوه فاما حمل الطعام في اليوم الثالث
لا يستحب لان في اليوم الثالث تجتمع الناحيات فاطعامهم فيه
ذلك اليوم يكون اعانة على المصيبة اهـ قلت وحمل المصنف
في المنع الاول وهو القول ببطلان الوصية على طعام تجتمع له
الناحيات بتقدير ثلاثة ايام فيكون وصية لهم فيبطلت اقول
اتخاذ الطعام بنهية اجتماع الناحيات مصيبة ولو يوما واحدا
فلا عبرة للتنقيذ بثلاثة ايام وعبارة ابي بكر البخاري في ذكرها
الماتن مطلقة غير ضيقة باتخاذ الناحيات وكذلك عبارة
البرزانية التي قد منهاها وكذلك عبارة الزيلعي وابن الهمام
والشيخ علي القاري وانما عللوا كراهته بانهم كانوا يبعدون
ذلك من النباحة فان طعام الناس انما يكون في السرور لا في
ايام التأسف فتفصيل بطلان الوصية باجتماع الناحيات
غير سليم من منقشة وحمل المصنف الثاني وهو ما عن ابي
جعفر قال السيد احمد علي ما يبي طعام كان اتخذ لفقره
اي لفقر الناحيات اقول وهذا الحمل يبي غير صحيح لان كلام
ابي جعفر صريح في ابا حنة لمن طال مقامه ومسافته لا مطلقا
بل صرح بعدم اكل البقية فيقول قائل ما وجه عدم اكله على ما
لم يطال مقامه او مسافته كمن نقل في المنع عن السراجية بانه



فهو كالزبادة في الكفن وبعضهم أكثره ككذافي الهندية و
 اتحاد السيد اجدان اوصي ان يكفن في كذا عدد امن الشاب
 فالظاهر انها تصح ان لم يخرج الي حد الاسراف والتقتير ثم نقل
 عن الزبانية لوقال يكفن في كفنان موتي المسلمين جازا وصي بان
 يكفن بالف دينار يكفن يكفن وسطا وصي بان يكفن في توبين
 لا تراعي شرايط الوصية اوصي بان يكفن في خمسة وستة تراعي
 شرايطها اوصي بان يدفن في داره فوصيته بالطلعة الداث
 بوصي بان يحمل داره مقبرة للمسلمين وفي الخلاصة ولو اوصي
 بان يدفن في بيته لا تصح ويدفن في مقابر المسلمين ولو اوصي
 بان يتخذ داره مقبرة قفلات وارثه يجوز وفيه ضرها كما في الهند
 وفي الزبانية لو اوصي بان تدفن كتبه معه لا تدفن الا ان يكون
 فيها شيء لا يبردها اوصي ان يدفن اوصي بان
 يطعن قبره وفي الخانية ولو اوصي بمهارة قبره للترتيب بالطلعة
 وفي المحيط لو اوصي ان يطعن قبره او يضره على قبره قبة ارب
 خيمة للاستطلاق بها فالوصية بالطلعة الا ان يكون موضع محتاج
 الي التطبيق كخوف سبع او نخوة وسيل او القاسم عن دفع الاسب
 حسي ودرهما وقال ان امت الا فاعري قبري وجا ويري وخسة درهم
 كك واستررب بالباقي حنطة وتصدق بها قال الخمسة لها الدخول
 وينظر الي القبر الذي امر به ان كان محتاج الي المارة للخصين
 لا لا يبنية عمر بعد ذلك والباقي تصدق على الفقراء ان كان امر
 بهما ففضل على الحاجة التي لا دونه فوصيته بالطلعة كذا في المحيط
 او اوصي لمن يقر عند قبره بشي معين في بالطلعة وفي المحيط واذا اوصي
 ان يدفع الي انسان كذا ماله ليقر القزان على قبره فزده الوصية
 بالطلعة

بالطلعة قيل اذا كان القاري معيناً وهكذا قال ابو نصره ووافاد
 الش بان بطلان الوصية انما هو عند تعيين ما يقرأ والذا قال الحري
 في وقف الاشياء ان القول بالطلعات مبني على قول ابي حنيفة
 من كراهة قراءة القرآن عند القبر فلذا بطلان التبيين والصحيح
 المختار والمختوي قول محمد وفي الجوهر المير واختلافوا في الاستيجار
 لقراءة القرآن على القبر مدة معلومة قال بعضهم لا يجوز
 المختار وفي النهاية لا يجوز لقوله صلى الله عليه وسلم اقرأوا القرآن
 ولا تاكلوا به ومن استاجر رجلا لقراءة القرآن على رأس القبر
 علي هذه القراءة لا يستحق به الثواب ولا للميت ولا للمتقارب وفي
 الموهب اللدنية قد افترق القاصي حسي الاستيجار لقراءة القرآن
 جاز بالاجماع كاستيجار الازان وتعليم القرآن وقال المحوي
 وانما بطلت الوصية لعدم جواز الاجارة على القراءة وينبغي ان
 تكون صحيحة على المختي به من جواز الاجارة على الطاعات كما
 هو مذهب عامة المتأخرين اهـ وقد مر للشرف في اخر الجنايز
 من كتاب الصلاة انه لا يكره اجلاس القاريين عند القبر وفي
 التترخا لنية وان قرأ القرآن عند القبور وان نوي بذلك ان
 يونس بصوت القرآن فانه يقرأ وان لم يقصد ذلك والله تعالى يسمع
 القراءة حيث كانت وفي البحر ولا بأس بقراءة القرآن عند القبور
 وربما يكون افضل من غيره ويجوز ان يخفف الله تعالى من القبور
 شيئا من عذاب القبر او يقطعه عند دعا القاري وتلك وفيه
 ورد بان ارمث دخل المقابر فقرأ سورة يس خفف الله تعالى عنه
 يعصم وكان له بعدد من فيها حسنات اهـ ما في البداية وقد
 مر في كتاب الجنايز وفي هذه المسئلة وفي بحث والله تعالى

اعلم سر اجتهاد واستحقاقه اي قبيل الوصية بالخذمة حيث افاد انه لا
يكفي تطبيق القيود في المختار والقول بطلان الوصية للقرآن
عليه اكرهته وعلي القول بعدم اجازة الاحاوة على الطاعات والحق
به جوازها فينبغي جوازها ويقتضي الحان الذي عليه القراءات
ملخصا وصي رجل ثلث ماله لله تعالى اي الوصية باطله لان
الاشياء كلها ملك له تعالى فلا وجه للام الاعلي تقديره والمبررة
للظاهر وقال محمد تصرف لوجه البر لان يكلها يطلب رضئ الله تعالى
ولا تلحق الوصية لان احوال الكلام اولى من احوالها لكن لما ان يقول
اذا كانت التركة قليلة ورثته اخرج مالا نوالا لبرهنا لبقا لبر
فيهم ولي والله تعالى اعلم وفي الهندية يقول محمد يعني يصرف
الي الغفر قال رجل وصيت لغلاتي بالف وهو اي الالف يذكرون
كلام الغفر ويؤثرت فشرطي لم يكن لي اي لم يدفع اليه الالف
سوا زاد الالف عن العشر او نقص بعد كونه دون الثلث وكذا
لوقال اوصيت لغلاتي بالف درهم وهو جميع ما في هذا الكيس لمر
كنا له الالف درهم لتقدير قوله بالف على قوله وهو جميع غلاتي ما
افاده الله بقوله وفي قول رجل اوصيت كل شيء ما في هذا الكيس
وهو اي جميع ما في هذا الكيس الف يعني كان هذا انهم من مقالة
الموصي فاذا فبراي الكيس الفان ودناير وجواهر وكله اي يدفع
جميع ما في الكيس لمراي للموصي له اعتبارا بجمع ما في هذا الكيس
ان خرج جميع ما فيه من الثلث اي ثلث تركته بعد قضاء ديونه
ولا غيره كقوله وهو الف بعد قوله جميع ما في هذا الكيس مجتبي
ولو قال اوصيت لغلاتي بما في هذا الكيس بالف درهم وهو نصت
ما في هذا الكيس فاذا في الكيس ثلثة الف درهم كان للالف

واحدة

وان كان ما في الكيس الف اعطى له الالف وان لم يكن في الكيس الالف
خمسائة كان له ذلك لا غير ذلك فان كان في الكيس دنانير
جواهر لاشي لم قال الف فقصر ابو البيت رجسا لله تعالى على قياس
قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى ينبغي ان يبسط للموصي له مقدار
الف درهم من ذلك كذا في الخالية ولو قال اوصيت له بالف
درهم من هذا الكيس واوصيت له بالف درهم من هذا الكيس
ينبغي قياسا اخر هو عليه ما جميعا كما في المحيط ولو قال اوصيت
له جميع ما في هذا البيت وهو كطعام فوجد فيه كرا ورا ووجد
حنطة وشعير فاكل كل واحد ان خرج من الثلث كذا في خزانة المفتين
قال تنخص لم يولد اذا است قامت بري من ديني الذي هو لي
عليك صحت وصيته يعني واذا امات ينظر ان كان ذلك الدين
من الثلث او ما دونه ولم تزل احد الوصايا فلا ملأ البيت عليه والا
طوبى له بما زاد على الثلث او بقدر ما زعم روي عن ابي يوسف
رحم الله تعالى في رجل اوصى بثلث ماله لرجل سمعي واخبر
الموصي ان ثلث ماله الف وقال هو هذا فاذا ثلث ماله اكثر
من الف قال ابو حنيفة كذا الثلث من جميع ماله والسمعية التي
سمي باطله لا ينقص الوصية خطأ في ماله ولا يكون رجوعا
عن الوصية وهذا قول ابي يوسف رحمه الله تعالى ولو قال اوصيت
بمنتي كلها وهي مائة شاة فاذا هي اكثر وهي تخرج من الثلث
فالوصية بائنة في جميعها ولو قال اوصيت له بقضي وهي هذه وله
عظم غير ما تخرج من الثلث فان هذا في القياس مثل ذلك
ولكن اروع القياس في هذا واجل له النظم التي سمي من الثلث
ولو قال اوصيت لغلاتي بربيعتي وهم ثلثة فاذ اتم خمسة

واحواله المحكمات من المبدأ والمبدأ على قاذوف الاسلحة والصيد
الاخير لا يخرج العلم الا ليهيئ للفلاسفة كذا افاده السيد الشيرازي
في تعريفاته واذ افاد الغزالي في الاجماع ان للناس في علم الكلام
غلو وسراف قال الشافعي رحمه الله تعالى لو يعلم الناس ما في
علم الكلام من الاهوال لغروا منه فرارهم من الاسد وقالوا
يلقي السيد الله تعالى بكل ذنب ما خلد النمرق خير له من ان
يلقاه بشيء من علم الكلام وقال ايضا اذا سمعت الرجل يقول
الاسم هو المسي او غير المسمى فاشهره انه من اهل الكلام
ولاد بن له وقال ايضا حكى في اهل الكلام ان يضر بواحد
ويطاف بهم في العتايير والفتايل ويقال هذا جازم ترك السنة
واخذ في الكلام وقال احمد لا يبلغ صاحب الكلام ابدان ولا نري
احدا ينظر في الكلام الا في قلبه مريض وبالع في ذمه حتى هجر
الحارات الحاسبى مع زهده وورعه لتصنيفه كتابا في الود على
المتدعة وقال له ويحك الست تخشى بدعتهم اولادهم ثم علم
الست تحمل الناس على تصنيفك على مطالعة كتب اهل البيت
وانت فريب فيدعوهم ذلك الى الراي والبحث وقال احمد ايضا
على الكلام زنادقة وقال مالك لا تخزن شهادة اهل البيع
والاهول وقال بعض اصحابه في تاويل ذلك انه اراد باهل
الاهول اهل الكلام على اى مذهب كانوا وقال ابو يوسف من
طلب العلم بالكلام تزندق وقد انتفى اهل الحديث من السلف
على هذا ولا يحصر نقل عنهم من المنتد بديات فيه وقال اخر
الخطوب من الكلام هو لفظ الجوهر والمرض وهذه الاصطلاحات
الغريبة التي لم يوردها الصحابة رضي الله عنه فواضعت

جلت الخمسة كلم في الثلث كذا في البدايع ولوقال اوصية يني
من هذا الدار وهو الثلث فاذا انفسه النصف هو له ان خرج
النصف من ثلث المال كما في الخائنة ولوقال ان من ثانت برك
من ديني لا يبرء المديون للمخاطبة قال في القاموس خاطر بنفسه
اسفلها على خطر هلك او ينيل منك وفيه الخطر بالفتح بك الدار في
على المهلاك والسيف يتراهن عليه وقدر الرجل في المثل والعلو
اه والمراد التليق على ما هو معدوم بترقب وجوده هذا وفي
تخصيص القنية بج مل وذكرها هنا قال ابو القاسم الصغار وعلى
هذا القول لم يبرئه بعد موتى انت بري فهو وصية ولوقال ان
مت لا يبرأ وكذا لا يبرأ ان قال لودخلت الدار فانت بري من
ما لي عليك ولوقال ان من ثانت بري او في حل يجوز لانه وصية
وفي الفصول مثله وفيه لوقال لم يبرئه ان من بفتح الثانت
بري لا يصح لانه تصنيف بخط وفي فوايده مثله قال رحمه الله
فعلي هذا ينبغي ان يكون ما ذكر في حج مل من عدم الابر لتوبله
ان من اذا قال بفتح الثانت قاله برفع التاء يجوز الابر ان تصنيف
الوصية بالشرط جائز اه فتحصل من هذا انه لوقال اذا مت او
ان من بضم التاء فيها صح وان قال بفتح التاء لا يصح لانه تصنيف
خط وعلى مذهب السيد الجواهر مطلقا كما كذا افاده السيد
احمد وذكر ان حج رقم للمجتهبي ومل لا يبرأ اي يوسف يدخل
المجنون في الوصية للمرضي لان المجنون مرضي سواء في الثالب
وهو اقسام منه العطرب والمالي او في الوصية لاهل بيده التكون
في بلاد حوزوم دون بلادنا والمراد من المتكلمين المتكلمون
بعلم الكلام وهو علم يبحث فيه عن ذات الله تعالى وصفاته
واحواله

العلم

الا لاجل التهم كما وضعت في علم الحديث والتفسير والفقه من وضع الصور النادرة التي لا تنفك الاعلى الذود واخارا الوقت الحاجة اليها فحفت ايضا فخر الحاجة ونزبت طرق الحجة لتوران شبهة وهي ان مبتدع والراجح فيه التفصيل فنقول ان فيه ههنا مفرقة فباعثنا رصفه في وقت الحاجة اليه حلاله او صواب اليد او واجب كما يقتضيه الحال وباعتبار مفرقة في وقت الاستضرار جرم ومفرقة اثاره البهات وتخرىك العقائد وانزالتها عن الجرم والتضيق وتاكيد اعتقاد المستد وتبينة في صدورهم حيث تفتت واعينهم وينتد حصرهم على الاصرار عليه واما منفعة فقد نطق ان فائدة كشف الحقائق ومفرقتها على ما هي عليه وهيهات بل منفعة شئ واحد وهو حراسة العقيدة على العوام وحفظها عن تشويشات المبتدع بالافزع الجدل اذا العاصي ضيف يستفزه جود المتدع والناس مستبدون بصحة العقيدة التي السلف عليها والعلم متبدي بحفظ ذلك على العوام من تلبسات المبتدعة اذا علمت هذا فعمل أهل خوارزم انما لا فوا يتعلمون علم الكلام على قدر جهل به انزاله الشبه والحكام العقائد ويستدلون على ذلك بما جأ في الكتاب والسنة لا بالادلة العقلية التي لا قرار لها واما من عداهم فينصرفون لشبه الفلاس فزعطاطها واسمها من لا كمال عقله فيقع في قلبه شكوك وشبه فيها جات به الرسل الكرام والله تعالى هو الهادي الي سبيل الرشاد وفي الخاتمة في تفصيل صيا بل مختلفة من كتاب الوصايا بالفقه وغف بعض اهل الفضل رجل اوصي بان تنبع كتبه عطايا خا رجاء عن العلم وتوقه كتبت

العلم فتشت كتبه وكان فيه ما كتب الكلام فكتبوا الي ابي القاسم الضمار ان كتب الكلام هل تكون من العلم حتي توقف مع كتب العلم فاجاب ان كتب الكلام تنبع لادخاله عن العلم وفيها في الحيل للذكور رجل اوصي لاهل العلم بياخ قال يدخل في هذه الوصية اهل المتقول الحديث ولا يدخل فيه من يتعلم الحكمة مثل كلام سفيان وغيره لان هو لا يسمى من متفخفة لا طلبية علمهم وفي الهندية ولو اوصي لاهل العلم ببلدة كذا فانه يدخل فيها اهل الفقه واهل الحديث ولا يدخل من يتكلم بالحكمة وهل يدخل فيه المتكلمون لا ذكر له هذه المسئلة نصها في الكتب وعنه ابي القاسم ان كتب الكلام ليست كتب العلم يعني في العرف ولا يستحق الي الزم فلا يدخل تحت مطلق الكتب وعلى قياس هذه المسئلة لا يدخل في هذه الوصية المتكلمون ولو اوصي بثلاثة لغز طلبية العلم من اصحاب الحديث الذين يختلفون الي مدرسة منسوبة اليهم في كورة كذا فتعلم الفقه فهذه الوصية لا تنطبق شيلا لاصحاب الشافعي الذين يختلفون الي مدرسة منسوبة اليهم لتعلم الفقه واذ لم يكونوا من جلة اصحاب الحديث واسم اصحاب الحديث لا يتناول شفهوي المذهب لاصحابه وانما يتناول من يتر الحديث ويسمى بها ويكون في طلب ذلك خفيا لان او يسمعها او غيرها ومن لا ان شافعي الا انه لا يتر الاحاديث ولا يسمعها ولا يكون في طلب لا يتناول اسم اصحاب الحديث اهو ولو اوصي شخص للمقتلا يعرف للعلماء الزاهدين لانهم بسبب استقامهم بالعلم النافع لهم ولغيرهم واعراضهم عما سواه لا تشك في رجائهم عفوهم حيث اعرضوا عن ما لا يعينهم وصرفوا همهم فيما ينفع الاقام وحازوا وراثة ذلك من الرسل الكرام عليهم افضل الصلوة

والسلام وبسبب زهدهم في الدنيا امنوا في دينهم ودينهم من كيد
كل كابد واستبيل كل مارد وسلطت امراضهم حيث انتقم عنهم
الحسد لاستحقاقهم جميع ما سوى الله فلا تنك انهم المتخفون
للموصي به لانهم هم المعتاد في الحقيقة بل اقول انهم اغفل الناس
جعلنا الله تعالى منهم لكن لقال ان يقول ان علمهم ههنا وما
يدعوهم الي ان لا تقبلوا تلك الوصية فكيف يجعل بالمال للموصي
به لهم والله تعالى اعلم فتنبه قاله السيد اجد كذا في الشيخ مرسا
فتنبه فان العبارة لها كافي المنع والا وهت انها عبارة السراج
فانه ذكره اخر العبارة واعلم ان الوصية بمعنى الموصي به وفي الموصي
بعد صدور الوصية وقبول الموصي له او في يد وريته بعد موت
الموصي بمنزلة الوديعة سراج وقد قدمننا النقل عند مسوطا قليل
قول الماتن لا يكون راجعا بغسل ثوب اوصي به وعما لا يهمل ذكره
هنا انه لو استتركها الموصي زهوج جمع عت وصيته لا فنان عليه
مخلد ف ما لو استتركها الورثة فتنبه واذا اوصي بثلاث ماله في فنان
موتني المسلمين وفي حفر مقابر المسلمين او في سقاية المسلمين
قال هذا باطل ولو اوصي بثلثته في كفان فخر المسلمين وفي حفر
مقابرهم فهذا اجاز وفي فتاوي الفصلي ولو اوصي بان يجعل داره
خانا يترل فيه الناس لا بيع وعلمه الاعتقاد مخلد ف ما اذا اوصي
بان يتخذ سقاية ليس للورثة ان يترب منها كفان في السقاية
وسئل ابو القاسم عن من اوصي ان يحفر عشرة افر قال ان عبي
مقبره ليدفن فيه الموصي فالوصية اجازة وان كان الحفر لدفن
انبا السيل والقراميت غير ان يبين موصفا فالوصية باطله
وفي الواقعات عت محمد اذا اوصي ان يحفر سقاية قبر شخص فذلك

في

في محله ويكون علي الكبير والصغير وبعض مشايخنا ان لا يقول
انه اذا لم يبين المقبرة لا يجوز كما في المحيط ولو اوصي بان يقري
عنه في سبيل الله فانه يغطي تنقطة القربة رجلا ينقذها على نفسه
في ذهابه ورجوعه وحال قتاله في القربة ولا ينقذ منها شيئا علي
اهله فان فضل سبي رد ذلك علي الورثة وان يقرب عنه من
مثل المقري وهي كالوصية للمخ فان كان الذي يقرب عنه غنيا جاز
ويجوز للموصي ان يقرب عنه وكذلك ان لا يبصر عنه غنيا جاز
عنده ولم يسم المشتري لا يجوز الا ان يقول تصد قول الثمنا او
يقول بسموه نسمة ويحيط الي الثالث عن المشتري وكذا التوقال
بسموا جاريتم من يتخذها ام ولدا او يدبرها رجل قال عند موته
لقوم كما ان عنده انظر واكمل ما يجوز لي ان اوصي به فاعطوه لغيري
قال محمد رحمه الله تعالى يجوز الوصية وهو علي الثالث ولو قال
يا جوتي ان اوصي به جاز وهو الي الكور ثمة اي سبي اعطوه جاز
تقليلا كما ان اوكبير مجلد في قوله كمالا يجوز به فان ذلك يكون علي
الثالث ولو اوصي بعبده لرجل وعلي السيد بن فانت الموصي
غريم السيد لا اجيز الوصية لم يكن له ذلك ويكون الدين في زمة
السيد رجل اوصي بارض فيها ذرع بدوت الزرع جاز ويترك الزرع
فيها بارضها حتي يصعد الزرع كذا في الخاتمة قال محمد رحمه الله
تعالى اذا قال اوصيت بفرسي لم يقرب عني صحت الوصية ويقرب
حده ويستوي فيه الفعي والعتير فاذا ارجع الفاري رد الفرس
فيدفعونه ابد ايقري عنه كذا في المحيط ولو قال فرسي وسلامي
في سبيل الله تعالى ان هذا علي التملك بملك رجلا واحد اقرب وكذا
لو قال تلك مالي في غزوة وفي سبيل الله تعالى وقال في السبيل

فهذا علي تملك القمار واجب الي ان يطوا من يفرز رجل جعل
 فرسه في القمار وقال يطوي فقيرا في سبيل الله فاذا ملكه منع
 به ما شاء فان قال حملته حب في سبيل الله تعالى فلا يجس
 في الرباط يفرز عليه فان استغني عنه يفرزه الامام بقدر علمه
 وان لم يستاجر له احدا بعد الامام واقف ثمة حتى اذا احتاجوا
 الي طهر استري بقمه فربا اخري يفرز عليه لدا في محيط الحريم
 واذا اوصي لصاحف يوقف في المسجد يفرزها وقال محمد رحمه الله
 تعالى الوصية جائزة وقال ابو حنيفة الوصية باطله واذا اوصي
 ان يحمل ارضه هذه منيرة للمساكين او اوصي ان يحمل خانة المارة
 فهي باطلة عند ابي حنيفة ولو اوصي بان يحمل ارضه مسجد يجوز
 بلاد خلافي ولو اوصي بثلث ماله في سبيل الله قال ابو يوسف
 رحمه الله تعالى سبيل الله تعالى التزويق قليل له الحج قال سبيل الله التزويق
 وقال محمد رحمه الله تعالى لو اعطى حاجا منقطا حاجا واجب ايا
 يجعله للفرز والفتوي علي قول ابي يوسف كذا في الهديته واذا
 اوصي لمالك عبد هه هو باطل كما في المبسوط وكذا المدبر في الاموال
 ولذا قلنا الا جائزة الوصية كما في الخاوية ومن اوصي بدين
 بحيث ماله لم تجز الوصية الا ان يبرئ الفرائد افي الهداية ومن
 ابن السبيل الذي هو غايب عن ماله جائزة كما في الخاوية باب
 الوصية بثلث المال لا لان اقصى ما تدور عليه فسايل الوصايا
 عند عدم اجازة الوصية ثلث المال ذكرتك المسائل التي تعلقت
 به في هذا الباب بعد ذكر مقدمات هذا الكتاب مع اذ اوصي
 شخص بثلث ماله لزيد واوصي لغيره بغيره وعمره بثلث ماله
 ايضا ولم تجز الوصية اياه بالطريق فثلثه اي ثلث ماله له اي
 يتم

يتم بينهما نصفيين اتفاقا لان ثلث المال يصف عن حترها اذا لا
 يواد عليه عدم الاجازة وقد تبا في سبب الاستحقاق
 فيستويان في الاستحقاق والحمل يقبل الشركة فيكون الثلث
 بينهما نصفيين لا سوايهما لم يوجد ما يدل علي الرجوع عن الاول
 بخلاف ما اذا قال العبد الذي اوصيت به لفلان فهو لفلان حيث
 يكون العبد كله لفلان لوجود ما يدل علي الرجوع عن الاول
 علي ما مر ان اوصي بثلث ماله لزيد واوصي لآخر بغيره بغيره
 ما لفلان ثلث بينهما اتفاقا لان كل واحد منهما يستحق
 بسبب صحيح شرعا وضايق الثلث عن حترها حيث لا تجوز الوصية
 فيها زاد علي الثلث والوارث لم يجز والحمل يقبل الشركة فيقسمان
 الثلث علي قدر حترهما فيجعل السدس بينهما لانه الاقل فصارت
 ثلثه اسهم لصاحب السدس اسهم ولصاحب الثلث سهمان
 وان اوصي شخص واحد اي واحد شخصين بجميع ماله ولا خرب
 ماله ولم تجز الوصية ذلك اي جميع اوصي به ولم يبق الا الثلث
 فتقسم بينهما نصفان عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى لا لكون
 بالثمن الثلث اذا لم تجز علي بنا المفعول اي لم تجز الوصية
 تقع باطله اي غير مشروعة اذ لا يتصور ثمنها لانه لا تنطلي
 اصل ولا يعتبر الباطل فيجعل كانه اي الموصي اوصي لكل واحد
 من الموصي لهما بالثلث فينصف كما في المسائل الاولى من الباب
 وقال لا ينقسم الثلث بينهما ارباعا اسهم لصاحب الثلث ولصاحبه
 اسهم لصاحب الجميع لان الباطل ما زاد علي الثلث فافترس الكل
 في الثلث يحصل اربعة يحصل ثلث المال قال الساجد هذه
 عبارة غير مستقيمة وعبارة التزويق ببيع اي جعل اربعة

اسم ثلاثة للموصي له بالكل وواحد للموصي له بالثلث لأن الرائد
على الثلث انما يبطل بمعنى ان الموصي له لا يستحق حصة على الورثة
لكنه يعتبر في ان الموصي له بما اخذ من الثلث حصة ذلك الرائد
اذ لا موجب لابطال هذا المعنى فخرج الثلث ثلاثة والثلث
واحد صارت اربعة فيقسم الثلث بهذه السهام قال المصنف
في ضرب الربيع في ثلث المال والربيع في الثلث يكون ربع الثلث
ويضرب صاحب الكل ثلاثة في الثلث فهو ثلاثة ارباع الثلث
وهو في التبيين في بيان قولها فيضرب الموصي له بما زاد على
الثلث لأن الموصي قصد تشييع الاستحقاق والتفصيل في
الاستحقاق لحصة الورثة ولا مانع من التفصيل فيثبت كما في
السماوية واختيرها بيني الحاجات والدرهم المرسله واجاب عن
الادام ابي حنيفة رحمه الله تعالى بان التفصيل يثبت في ضمن
الاستحقاق فيبطل بطلان الاستحقاق للحاجات الثابتة
في ضمن البيع تبطل بطلان البيع بخلاف الوصية بالدرهم
المرسله واختيرها لان لها نقاد في الجملة بدون اجازة الورثة
بان كان في المال سعة فيعتبر فيها التفاضل فيضرب كل واحد
منهم جميع حصة لكونه مشروعا ولا حتم ان يصل كل واحد منهم
الي جميع حصة بان يظهر له مال فيخرج الكل من الثلث وقال في
الهماية وهذا بخلاف ما اذا اوصي بعين من تركته قيمتها تزيد
على الثلث فانه يضرب بالثلث وان احتل ان يزيد المال يخرج
من الثلث لان هناك الحق يتعلق بعين التركة بدليل له
هكلت واستفاد ما لا اخر تبطل الوصية وفي الدرهم المرسله
لوهكلت التركة تنفذ فيما يستفاد فلم يكن متعلقا بالعين
ثله

مثله مع هذا يضرب بما زاد على الثلث اه ثم هذا كله فيما اذا انجز
الورثة واحدا واجازت ففي الهندية عن شرح الطحاوي ولو ان
رجلا اوصي بجميع ماله لرجل ولرجل اخر ثلث ماله لم تكن له
ورثة او كانت له ورثة واجازة فان المال يقسم بينهما على طريق
المازعة عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى فان اذن على الثلث فذلك
كله يعطى للموصي له بجميع المال غير ما زعته واستوت مازعتهما
في الثلث فيقسم بينهما نصفيين وعندي ابي يوسف ومحمد جميعهما
تقالي يقسم بينهما على طريق المول يضرب كل واحد منهما بجميع
وصية الموصي له بالثلث يضرب بالثلث وهو سهم والموصي له
جميع المال يضرب بالجميع وهو ثلاثة اسهم فحمل المال بينهما على
اربعة اسهم هذا اذا اجازت الورثة اه واما السيد احمد فتقنا
للقرنات في انهم ان اجازة فلا رواية فيدعون الامام ولا يخلو
في قياس قوله فقال ابو يوسف يقسم المال بينهما اسداسا بطريق
المازعة خمسة اسداس لصاحب الجميع والسدس لصاحب
الثلث ووجهه ان يقول الامنا زعته لصاحب الثلث فيما زاد
على الثلث فيدفع الثلثان الي صاحب الجميع بلا مازعة و
استوت مازعتهما في الثلث ويكون بينهما نصفيين فيصيب
صاحب الثلث السدس وصاحب الجميع خمسة اسداس وقال
الحسن بن زياد ما قاله ابو يوسف فيبيع فان نصيب الموصي له بالثلث
عند عدم الاجازة نصف الثلث وعند الاجازة لك ذلك ولا
تليق التسوية بين حاله الاجازة وعدمها بل يجب للموصي له
بالثلث ربع والموصي له بالجميع ثلاثة ارباعه ووجهه انه يقسم
الثلث اولا بينهما لان الاجازة في قدر الثلث سا قطة العبرة

ثم ينقسم الثلثان فنقول اصل المسألة من ثلثة لثاخذنا الي
 الثلث ثم الثلث وهو سهم واحد يقسم بينهما نصفين والا لا
 استوياهما فيه فانكسر بالنصف فنزينا مخرج النصف وهو
 اثنان في اصل المسألة وهو ثلثة فصارت ستة وصار السهم
 بينهما نصفين لكل واحد منهما سهم وبقيت له اربعة اسهم
 فصاحب الجميع يدعي كله وصاحب الثلث يدعي سهرا واحد البعير
 مع السهم الماخوذ ثلث جميع المال فسلم للموصي له بالكل ثلثة
 وقد استوت منازعتها في السهم فينصف فانكر على النصف فنزينا
 مخرج النصف اثنان في اصل المسألة وهي ستة فيصير اثنان عشر فيصير
 وقد استوت ما كان من الستة وكان للموصي له بالكل اربعة ونصف
 حتى كل نصف وهي ثلثة اربعة اربع جميع المال وقد كان للموصي له
 فصا رتسمة وهي ثلثة اربعة اربع جميع المال
 بالثلث سهم ونصف ضعفناه فصا ر ثلثة وهي ربع جميع المال
 او تقول اذا صار المال اثنى عشر ينقسم الثلث اولا بينهما نصفين
 لكل واحد سهرا ثم بقي الثلثان ثمانية اسهم وصاحب الجميع يدعي
 جميعه وصاحب الثلث لا يدعي الا سهمين فانه يقول حتى في الثلث
 وذلك اربعة وقد وصل الي سهرا ثم بقي لي سهرا واحد ولا منازعة
 له فيما دوا السهمين وذلك ستة فيعطي للموصي له بالجميع ثلثة منازعة
 ويأتي سهرا ثم استوت منازعتها فيهما فيقسمان بينهما نصفين
 فلكل واحد منهما سهم فصا ر للموصي له بالثلث ثلثة اسهم
 من اثنى عشر وهو ربع المال فاذا افادت الاجازة في حق الثلث
 وتقول كقولها لكن التخيير مختلف فيه فعنده بطريق المنازعة
 وعنده بطريق العول وجه قولها انه اجتمع وصية بالكل وصية
 بالثلث فحملنا اصل المسألة من ثلثة لثاخذنا الي الثلث فالحوي

له بالجميع يدعي ثلثا ثلثة والموصي له بالثلث يدعي سهرا واحدا
 وهو الثلث فنقول الي اربعة فربعه وهو سهم واحد لصاحب
 الثلث سهم وثلثة اسهم لصاحب الجميع اهو لا يضرب الوصي له
 باكثر من الثلث عند ابي حنيفة قال التزمنا في قوله لا يضرب
 معروف سند مجاز الي الموصي له باكثر من الثلث فالي اصله للموصي
 له وصلة الفعل مع صفوله محذوف تقديرك لا يضرب ذلك الموصي
 له عدد ابي عدد فلا يضرب ربع في ثلث ولا ثلثة اربعة فيه
 في هذه الصورة فلا يحصل ربع لصاحب الثلث وثلثة اربعة
 لصاحب الكل خلافا لهما فانها يضربا بها في الثلث فيحصلان
 لذلك اهو فقوله معروف ابي مبيي للمعلوم وقوله مستد مجاز الا
 الضارب في الحقيقة القاضي فهذا اسناد الي السبب والموصي له
 الذي لا يضرب هو الموصي له باكثر من الثلث فلذا اجمل الباء
 صلة له وقوله ذلك الموصي له ابي الذي اوصي له باكثر من الثلث
 وقوله عدد مفعول يضرب وقوله في عدد صلة يضرب وهو
 الذي اراد بقوله وصلة الفعل مع مفعوله محذوف لكن قال به
 في التبيين في مسالك الدراهم الرسالة بقوله فيضرب كل جميع
 حقه فان اذ الباء صلة يضرب ويحتاج ان يكون اصل الكلام
 ولا يضرب الموصي له باكثر من الثلث الا في الثلث فقط الذي
 اخرج الي التكلف جمل الضرب علي ضرب الحساب ولذا قال
 التزمنا بالضرب بالمصطلح بالرفع علي انه خبر للمراد بين حساب
 بطم المهمة وتشديد السمي المهمة وهو تخصيص عدد ونسبة
 الي احد الطرفين كنسبة الاخر فيه الي الواحد فتساوي وقال
 الحوي ولا يضرب ابي يؤخذ من قولهم ضرب فلان في الخبر من

اذا اشرك فيه واحد منه نصيبا هذا هو الاصل فتقولهم فلان يترك
 بالثلث اي ياخذ ثلثكم ما لم يمت الثلث ومعني ضرب النصف
 في الثلث مثلا تحصيل نصف الثلث وهو السدس اه وقال
 الشيخ الرضوي ولا يضرب عند الامام بما زاد على الثلث اي لا ياخذ
 من الزايد على الثلث فامل وقال الترمذي في تكملة عن المظن
 ان الذي اصطلح عليه الفقهاء انه من الضرب بمعني الاخذ او
 الاعطاء فعلي الاول مرفوضا لثاني مجهول حذف مفعوله مع
 الصلة فتدبره لا يضرب فيه شيئا والمعني لا ياخذ منه ولا يعطي
 شيئاكم وصيته باكثر من الثلث بل بثلثكم وصيته بالثلث من
 قولهم ضرب بسهم علي الجزر ورويه اي اخذ منه نصيبا بالاشتراك
 بالفعل واداة وممكنة واللام في الموصي لله بغير اي الموصي لاكثر
 من الثلث اه فعنده اي فصفه الامام سها هو الوصية الثاني
 لكل واحد نصف فاضرب الكل في الثلث اي ثلث المال يكن سدسا
 لانه نصف الثلث فلكل واحد من الموصي لها عند عدم اجازة
 الورثة سدس المال وعند سها سهم الوصية اربعة والواحد من
 الاربعة ربع فيضرب الربع في ثلث المال فالربع في الثلث يكون
 ربع الثلث ثم لصاحب الكل ثلاثة من الاربعة وهي ثلاثة
 ارباع الثلث فتضرب الثلاثة الاربعة في الثلث يعني ثلاثة
 ارباع الثلث فتضرب الثلاثة الاربعة ولصاحب الثلث واحد
 من الاربعة فيضرب الواحد في الثلث وهو الربع يعني ربع
 الثلث هذا معني الضرب مع كذا قدناه في تعليل قولها اي
 ثلاثة سبابا وهي احدها المحاباة اي الماطاة منه جابه
 بحسب صيغة بفتح الحاء اي اعطاه والمحبا الماطاة كذا في الصحاح
 مع

مع وقال في المصباح حابه ساءة ساءة ما خذ من حيوته
 اذا اعطيت وفي الكشف الحى باة من الحيا اي العطا ولريد به
 هنا بيع باقاي من ثمن العدل وقال في المخ ان يكون لرجل عبد
 ثمة احدى ثلاثة ثمن والاخر ستون فاصي بان بيع الاول
 من زيد بمشقة والاخر من عمرو بعشرين والامال له سواها
 فالوصية في حق زيد بعشرين وفي حق عمرو بربعين فيقسم
 الثلث بينهما اثلثا كافيه الاول من زيد بعشرين والعشرة
 وصية له وبيع الثاني من عمرو بربعين والعشرون وصية
 له فاخذ عمرو من الثلث بقدر وصيته وان كان زايده اعلى
 الثلث وجعلوها كالدراهم لانه الى باة في الرضى وصية بالاربع
 من قيمة البيع وهي درهم وهي ليست في ملك الموصي حتي
 يتبع بها حق الورثة فصارت من هذا الوجه كالدراهم
 المرسله وثانيها السما يتجملوها ايضا كالدراهم المرسله لانه
 لاحق للورثة في عيني العبد اذ ليس لهم ان يتصرفوا في عيني
 العبد بل عليهم ان يسمي في نصيبهم اذ الم يجوز والسما يتكون
 بالدرهم في كالدراهم المرسله وصورتها اعتق عبيد في ثمة
 احدى ستون والاخر ثلاثة ثمن ولا مال له سواها فالوصية
 الاول بثلاثي المال والثاني بثلاثي المال فسمهم الوصية بينهما
 اثلثا واخذ الثاني والثالث الاول فيقسم الثلث بينهما اثلث
 فيعتق من الثاني ثلثه وهو عشرة وبسعي في عشرين ويتبع
 من الاول ثلثه وهو عشرين فيسمى في اربعين فيضرب كل
 بقدر وصيته وان كانت زائدة على الثلث وثالثها الدراهم
 المرسله اي الماطة غير المتبقة بثلاث اربعة او نحوها



كخمس او تسع وثلث صورة ذلك ان يوصي لرجل بالف درهم مثله
 وهي ثلثا ماله فافوصي لرجل اخر ثلث ماله ولم يجر الورثة
 وقال في الخ وصورة الدرهم المرسلة اوصي لزيد بثلثي درهم
 ولا خريستين درهمين وما له تسعون يضر كل بقدر وصيته فيضر
 الاول الثلث في ثلث المال والثاني يضر الثلثين في ثلث
 المال وانما فرق ابو حنيفة برحمة الله تعالى بين الصور الثلاث
 وغيرها لان الوصية اذا كانت مقدرة بما زاد على الثلث صحت
 كالنصف والثلثين وغيرها والشرع ابطال الوصية في الابدان
 ذكره لغوا فلا يعتبر في حق الضرب بخلاف ما اذا لم تكن مقدرة
 بشئ من المال كما في الصور الثلاث فانه ليس في العبارة ما يكون
 مبطل للوصية كما اذا اوصي بخمسين درهمين وانفق ان ماله مائة
 درهم فان الوصية غير باطلة بالكلية لاسكان ان يظهر له مال
 فوق المائة واذا تكن باطلة بالكلية تكون معتبرة في حق الضرب
 وهذا فرق وقبيح والله تعالى اعلم اهـ وقد قدما ذلك في حق النبي
 ايضا قال الشيخ الرضوي ويشكل في تقليدهم للدوام بان الشرع ابطال
 الوصية في الزايد على الثلث مع انها جائزة لا باطلة ولو كانت بالثلاثة
 لم تلحقها الاجازة تأمل اهـ قلت يقال ان البطلان انما هو عند
 عدم الاجازة لا مطلقا والله تعالى اعلم اوصيني كذلك من صور
 المجازاة ان يجاب به في بيع بالف درهم يعني كالو باع مريض مرض
 الموت عبدا له مثله يساوي العتيق على زيد بالف وهي ثلثا ماله
 واوصي لاربايع بثلث ماله ولم تجز الورثة او يعني كذا من صور
 السباية يوصي في مرض موفيه بعقت عبد قيمته الف درهم وهي
 اي الالف فانه يؤخذ في كلام الفقهاء ويذكر ثلثا ماله ووصي لآخر

بذلك

بثلث ماله ولم تجز الورثة وصيته حازا على الثلث فان قلت في
 جميع المسائل المذكورة بغيرها اي بين الوصي لها في الصورة
 الاولى ويبين من حايها والوصي له بالثلث وبين العتيق الوصي
 له اقلد انا اجماعا فادانته بهذا الى انه لا يشترط كون المجازاة
 والسماية او الدرهم المرسلة في كل جانب من الوصي لها بل يكفي
 وجود ذلك طرف كمن يشترط كونه يقدر قلبي المال والوصي به
 للطرف الاخر بثلث المال فتنبه فروع ولولوصي لرجل بربرج
 ماله ولا خريستين ماله ان اجازت الورثة فنفصف المال للرجل
 اوصي بالنصف والربع للوصي له بالربع والباقي للورثة على
 فرايض الله تعالى ولولم تجز كيصح من الثلث فيكون بينهما
 على سبعة اسهم للوصي له بالنصف اربعة وللوصي له بالربع
 ثلثة كذا في خزائن المفتنين وهذا عند ابو حنيفة وعند
 ابي يوسف ومحمد يقسم بينهما على ثلاثة اسهم سهرا للوصي
 له بالنصف وسهم للوصي له بالربع وانما يقسم على سبعة اسهم
 عنده لان من مذهبنا ان الوصي له بالنصف لا يضر بالباقي الثلث
 والوصي له بالربع يضر بالربع فاحتجنا الى حساب له قلت والربع
 وذلك من اثني عشر الثلث من ذلك اربعة والربع من ذلك
 ثلثة فتحصل وصيتهما على سبعة وذلك قلت المال وثلثا المال
 اربعة عشر وجميع المال احد وعشرون فيجعل المال كله احدا
 عشرين سبعة من ذلك للوصي لهما اربعة من ذلك للوصي
 له بالنصف وثلثة من ذلك للوصي له بالربع وعندنا يقسم
 الثلث على ثلاثة اسهم لان الوصي له بالنصف يضر بجميع
 وصيته عندها والوصي له بالربع يضر بالربع والربع مثل نصف

يدل على المسول وهو الأهل ولم يوجد هنا ما يدل على المخدوف فلا يجوز نصيب الابن ثبت بنص القرائن فإذا أوصى به رجل لآخر فقد أرا تغيير ما فرض الله تعالى فلا يصح منع ولا يلتفت إلى إجازة الورثة لأن الوصية لم تنع في ملكه وإنما أضاف إلى ملكه غيره فصارت كوصي لرجل يملك يزيد ثم مات فجاز يزيد فان ذلك لا يجوز كذا هنا كذا في السراج وإن لم يكن كذا في الوصية الذي أوصى بنصيب ابن ابن موجود عند موته صحت الوصية غنائم وجهه لا أنه ليس فيه تغيير ما فرض الله تعالى زاد في شرح وصار هذا الموصي عند فقده ابنه كالووصي بنصيب ابن لو كان الابن ابى لو فرض وجوده انتهى وفي السراج ولو أوصى بنصيب ابن لو كان زهوا كالووصي لم يمثل نصيب ابنه ببطي نصف المال إن أجازت الورثة وفي المجتبى لو أوصى شخص بثلث نصيب ابن لو كان فله النصيب ويتوقف ما إذا عد على الثلث على إجازة الورثة انتهى ونقل المصنف في المخرج عن السراج ما يخالفه قال ولو أوصى بثلث نصيب لو كان أعطى ثلث المال لأنه أوصى بثلث نصيب ابن معدوم فلا بد من أن يتعد بنصيب ذلك الابن لهم ومثله سهم أيضا فقد أوصى له بسهم من ثلاثة في الأصل بخلاف الأولى فإنه هنا كذا أوصى بنصيب ابن لو كان ولم يقل بنصيب ابن لو كان أهو وقال الشيخ الرضوي في عبارة السراج على فرض المسألة أن الوصية بنتين فيجعل لهما سهم وللابن سهم ومثله سهم فيجعل للموصي له وباقي المجتبى على ما إذا لم يكن له وارث فيكون للابن حيث جعل النصيب مثل نصف المال ومثله نصف المال للموصي له فينوقف على إجازة لكان ولذا أخر

بمثله

ابن

النصف فيجعل كل ربع سهمها والنصف يكون سهمين والربع سهم فيكون ثلاثة فيقتسم الثلث بينهما على ثلاثة أسهم سهمان للوصي له والنصف وسهم للموصي له بالربع كذا في شرح الطحاوي ولو أوصى لأحدهما بالثلث وللآخر بالسدس فالثلث بينهما أخذا كذا في الهجاية ولو قال ثلث مالي للفلان وثلث مالي للفلان كذا في مائة وخمسون والثلث للمائة فثلث واحد اسمي والباقي بينهما مائة وثلث الثلث للمائة فثلث واحد اسمي والباقي بينهما نصفان كذا في محيط السرخسي وفيه ايضاً لو قال أوصيت بثلث مالي للفلان وثلث خمسون وثلث مائة فالثلث للذي سمى لهما قدران ثلاثة ولا شيء للآخر كذا وجدته في الهندية فنقلها عن محيط السرخسي ولعل في العبارة خروفاً يراجع وفي المحيط والجوا على أن الوصايا إذا كانت لا يزيد كل واحدة على الثلث بأن يوصى لرجل بثلث ماله ولا خير بربع ماله ولم تجز الورثة أن كل واحد يرضى في الثلث بجميع وصيته بالنسبة ولا يقسم الثلث بينهم بالسوية انتهى ولو أوصى بثلث شخص بثلث نصيب ابنه صحت الوصية سواء كان له ابى للموصي ابن أو لا بان كانت له بنتان أو لم تكن له ورثة أصله ولو أوصى بنصيب ابنه لا تقع وصيته لو كان له ابى للموصي ابن موجود فقال زفر محمد أنه تعالى كلاهما صحيح لأن الجميع ماله في الحال فذكر نصيب الابن للمتخير به ولا يجهز أنه حذف المضاف وإقام المضاف إليه مقامه بقوله أوصيت بنصيب ابني أي مثل نصيب ابني ومثله شائع لغة قال الله تعالى وإسأل القرية أهلها ولنا أن نصيب الابن ما يصيبه بعد الموت فكان وصية جال الفخر بخلاف ما إذا أوصى بثلث نصيب ابنه لا مثل أبي غيره وإنما يجوز حذف المضاف إذا كان ما يدل عليه كافياً لا بد من السؤال

يدل

تأمل هو قلت يتا في هذا الحل ما قد من عبارة السراج من قوله
 فلا جد من ان بقدر نصيب ذلك الابن الخ لا نطاهره الاطلاق
 ان كان له ابنتان او لا فتنبه وقد وقع في شرح الطحاوي كما نقله
 عنه في الهندية ما يوافق السراج ووجه ما في المختار ان كان ظاهرا
 اذ لا يظهر فرق بينه وبين ما اذا اوصى بمثل نصيب ابن موجود
 لكن لا يمارض ما هنا لم يبره ينقل لان المختار لا يراهدي وقد
 لا يلبثت الي ما قاله الزاهدي مما ان اللقوة قد ما لم ينقل تأمل وله
 اي ويحكم للموصي له في الصورة الاولى وهي ما لو اوصى بمثل
 نصيب ابنه ثلث المال ان اوصى مع وجود ابني لمثل ولد
 يحتاج الي الاجازة ونصف مع ابن واحد ان اجاز يعني لو اوصى
 لرجل بمثل نصيب ابن ولد ابن واحد فيعطى للموصي له نصف المال
 ان اجاز الابن وان لم يجز الابن فـ للموصي له الثلث ومثل البنات اي
 ان اوصى لشخص بنصيب بنت فمع وجود البنت لا تصح الوصية وعند
 فقد هاضمت ولو اوصى بمثل نصيب بنت ولد بنت واحدة فـ للنصف
 ان اجازت والا فـ الثلث ومع البنت له الثلث كما في المصنف ولو كان
 مع ثلاث بنات هل الثلث له ايضا باعتبار ان فرض البنتي
 الرابع والظاهر الثاني والا لم يكن له مثل نصيب بنت حلي قال
 السيد احمد بعبوده ما ذكره المؤلف عن المختار وهو ان الاصل اي
 الضابط الحل ان اوصى بمثل نصيب بعض الورثة نزل مثله
 على سهام الورثة تجيب وقال محمد رحمه الله تعالى رجل هلك وترك
 اما وابنا ووصى لرجل بنصيب بنت لو كانت فـ الوصية من سبعة
 عشر سهم للموصي له خمسة اسهم وللبنات سهمان وعشرة اسهم
 والوجه في ذلك ان تبين الفرق بينه والاولا الوصية فتقول لولا

الوصية

الوصية كانت الفرقية من ستة ادم السدس والباقي للابن
 خمسة اذ اوصى بنصيب بنت لو كانت يراد على الفرقية نصيب
 بنت وهو نصف نصيب الابن وان زاد على اصل الفرقية سهمها
 ونصف قصار ثمانية ونصفا فوقع اكسبر فوجب التفتيق
 سبعة عشر وصار لكل ضعف ذلك يعطى للموصي له اذ لا خمسة
 لان وصيته حصلت باقل من الثلث فتكون متقدمة على
 الميراث بقي اثني عشر يعطى ادم السدس وذلك سهمان
 تبقى عشرة فطهر انا اعطينا الموصي له نصيب بنت لو كانت
 نصف ما اعطينا الابن فاستقام التخرج قال ولو ترك امرأة
 وابنا ووصى بنصيب ابن اخر لو كان واجازت الورثة الوصية
 فالفرعية عن خمسة عشر للموصي له تسعة اسهم وللزوجة سهم
 وللبن سبعة والوجه ما ذكرنا ان يصحح الفرقية والاولا الوصية
 فتقول لولا الفرقية كانت الفرقية من ثمانية للمرأة الثمن
 سهم وللبن سبعة فاذا اوصى بنصيب ابن اخر لو كانت
 يراد على الفرقية نصيب ابن لو كان فيصير خمسة عشر شرط اجازة
 الورثة الوصية هاهنا لان الوصية جعلت كالزوجة الثلث في مثل
 هذا يحتاج الي الاجازة وكذلك اذ اوصى بمثل نصيب ابنه اذ لا
 كما قلنا لان مثل الكسبي غيره فهذا واولا ووصى بنصيب ابن لو كان
 سواء ولو مات رجل وترك بنتا واولا ووصى لرجل بنصيب ابن
 لو كان فـ اجازة وصية للموصي له ثلث المال والثلث بين الاخوة
 البنت نصفين وان لم يجز فللموصي له ثلث المال والثلثا بين
 الاخوة والبنت نصفان ولو اوصى بمثل نصيب ابن لو كان والمسالمة
 بحالها فللموصي له خمس المال ان اجاز قال اذا هلك رجل وترك

الابن وذلك من خمسة واربعين الى خمسة وخمسين فان اجازها
 فكل اجازته في حقه له في حقه صاحب فان كان المجيز هو الاب
 حول من نصيب سهمها الى الموصي له فيصير للموصي له خمسة وثلاثون
 وان كان المجيز هو الاب حول منه نصيب الاب عشره الى نصيب
 الموصي له فيصير للموصي له ثلثه واربعون قال ولو هلك الرجل
 وترك الابنين فاموصي لرجل بثلث ماله واموصي لآخر بثلث نصيب
 احدها او نصيب ابن ثالث لو كانت اجازة الوصيتين فلصاحب
 الثلث ثلث المال والباقي بين الابنين وبين الموصي له بالنصيب
 اثلثا والكل ابن سهمان والموصي له اربع سهمان مثل نصيب احدها
 وان لم يجز ينقسم الثلث بين الموصي لها نصفان ولو اجاز الابنا
 الوصية لصاحب المثل دون صاحب الثلث لان لصاحب الثلث
 نصف الثلث وهو السدس كالولم توجد الاجازة والموصي له
 بالنصيب ما بقي لصحة الاجازة في حقه واخذنا الى حساب
 ان ارفعنا منه السدس ينقسم الباقي اثلثا كالقول ذلك ثمانية
 عشر يعطى للموصي له بالثلث السدس ثلثة تبقى خمسة عشر تنقسم
 بين الابنين وبين الموصي له بالنصيب اثلثا والكل واحد خمسة ولو
 اجاز احدا الابنين الوصية لصاحب المثل دون صاحب الثلث
 ولم يجز الابن الاخر الوصيتين اصداف فنقول ولم يجز ان كان لصاحب
 المثل ثلثه من ثمانية عشر ولو اجازنا كان لصاحب المثل خمسة
 من ثمانية عشر فتفاوت ما بينهما سهمان من نصيب كل واحد من
 الابنين سهمان فاجاز احدها صححت الاجازة في نصيب خاصة
 فيصير لصاحب المثل اربعة اسهم ولصاحب الثلث ثلثة ولا يجز
 خمسة وللذي لم يجز ستة كذا في المجيز وانه كان للرجل خمسة بنين

الابن

اخا واختا واموصي لرجل بنصيب ابن لو كانت واجازة للموصي له جميع
 المال ولانشي للاخ والاخت ولواموصي بمثل نصيب ابن لو كانت للموصي
 له نصف المال واذا اجازة النصف الاخر ينقسم بين الاخ والاخت
 اثلثا وان لم يجز فللموصي له ثلث المال وينقسم الثلث بين الاخ
 وبين الاخت اثلثا ولو ترك ابنا واختا واموصي لرجل بنصيب بنت
 لو كانت فللموصي له ثلث المال اجازة ولم يجز واموصي بمثل نصيب
 بنت لو كانت كان للموصي له ربع المال اجازة ولم يجز ولو هلك
 رجل وترك ابنا واموصي لرجل بمثل نصيب ابنة او بمثل نصيب ابن
 لو كان واجازة للموصي له خمسة من احد عشر وللادب سهم وللان
 خمسة وان لم يجز فللموصي له الثلث والباقي بين الاب والابن
 اسداسا فيحتاج الى حساب له ثلث وثلثه سدس والثلث ثلثة
 للموصي له ثلثه وهي ثلث والباقي وذلك ستة بين الاب والابن
 اسداسا وان اجاز احدها دون الاخره كوفي الكتاب انه ينظر الى
 حال الاجازة وحال عدم الاجازة فالترضية عند الاجازة من احد
 عشر للموصي له خمسة وعند عدم الاجازة الترضية من تسعة للموصي
 له ثلثة فيغير احدى الفرقتين في الاخرى فيصير تسعة ونسبته
 فنقد عدم الاجازة للموصي لها الثلث كذا في ثلثه يكون وللادب
 سدس ما بقي احد عشر وللادب خمسة اسداس ما بقي خمسة عشر
 وعند الاجازة للموصي له خمسة من احد عشر مضروبا في تسعة فيكون
 خمسة واربعين وللادب سهم مضروبا في تسعة فيكون تسعة وللادب
 ايضا خمسة مضروبا في تسعة فيكون خمسة واربعين فصار ثلث
 ما بين الحالتين في حقه الموصي له اثني عشر سهمان من ذلك منه
 نصيب الاب وذلك من تسعة اثني عشر وعشرة من نصيب

فإوصي لرجل بمثل نصيب أحدهم وثلاث ما بقي من الثلث الآخر
 فالفرصة من واحد وخمسين سهماً لصاحب النصيب ثمانية أسهم
 ولصاحب الثلث ما بقي ثلاثة وللأبن ثمانية فتخرج المسألة على
 طريق الكتاب أن يقول أن تأخذ من عدد البنين خمسة خمسة فترد على
 ذلك سهماً لأنه أوصي بمثل نصيب أحدهم ومثل الشيء غيره فترد
 بغيره ذلك في ثلاثة رجل وصيته بثلاث ما بقي من الثلث فتكون
 ثمانية عشر ثم تطرح السهم الذي ردت به بقي سبعة عشر فهو الثلث
 والثلثان صنفه ذلك فيكون جميع المال أحد وخمسين واثني
 طرحة هذا السهم الزائد ليتبين مقدار الثلث والثلثان ولا يصح
 في الثلثين فلا يمكن اعتبار السهم الزائد فيه وبهذا الطريقة فإذا
 عرفت أن تلك المال سبعة عشر فوجه معرفة النصيب من ذلك
 أن تأخذ النصيب وهو واحد وتضربه في ثلاثة فيكون تسعة ثم
 تطرح من ذلك سهماً لا طرحت في الأبد تبقى ثمانية فهو النصيب
 فإذا رفعت ذلك من سبعة عشر تبقى تسعة فالأوصي له ثلث ما
 بقي ثلث ذلك تبقى ستة تقسمها إلى ثلثي المال وذلك أربعة وللأبن
 فيكون أربعة بين خمسة بين كل ابن ثمانية مثل النصيب وانقسم
 ولو كان أوصي بمثل نصيب أحدهم وبربع ما بقي من الثلث لأرض
 فالفرصة من تسعة وستين لصاحب النصيب أحد عشر ولصاحب
 ربع ما بقي ثلاثة وللأبن واحد عشر وربعاً على طريق الكتاب
 أن تأخذ عدد البنين وهم خمسة فترد عليهم سهماً بالوصية بالنصيب
 ثم تضرب ذلك في أربعة وعشرين ثم تطرح منه سهماً يبقى ثلاثة وعشرون
 فهو الثلث والثلثان صنفه ذلك فتكون الحصة تسعة وستين
 وهو المال والثلث ثلاثة وعشرون ومعرفة النصيب أن تأخذ النصيب

وهو

وهو واحد فتضربه في أربعة ثم في ثلاثة فيصير اثني عشر ثم تطرح
 منه واحداً يبقى أحد عشر فهو النصيب فإذا رفعت عنه ثلاثة وعشرين
 أحد عشر يبقى اثني عشر للوصي له ربع ما بقي تسعة بضم ذلك
 البية ثلثي المال ستة وأربعين فتكون خمسة وخمسين بين خمسة
 بين كل ابن واحد عشر مثل النصيب ولو كان أوصي له بمثل نصيب
 أحدهم وللآخر خمس ما بقي من الثلث فالفرصة من تسعة
 وثمانية لصاحب النصيب أربعة عشر وللآخر ثلاثة وللأبن
 أربعة عشر فاما تخريج علي طريق الكتاب أن ترد على عدد
 البنين واحد للوصية بالنصيب فتكون ستة ثم تضرب ذلك
 في خمسة لوصيته خمس ما بقي فيكون ثلاثين ثم تطرح ما ردت
 وهو واحد تبقى تسعة وعشرون والثلثان ثمانية وخمسون
 فيكون حصة المال سبعة وثمانية وعشرون النصيب أن تأخذ النصيب
 وذلك واحد وتضربه في خمسة ثم في ثلاثة فيكون خمسة عشر
 تطرح منها واحداً يبقى أربعة عشر فهو النصيب وإذا رفعت من ذلك
 القدر الثلث تسعة وعشرون تبقى خمسة عشر للوصي له خمس ما بقي
 خمس ذلك ثلاثة تبقى اثني عشر تضربه إلى ثلثي المال ثمانية وخمسين
 فيصير سبعين بين خمسة بين كل ابن أربعة عشر مثل النصيب
 ولو أوصي بمثل نصيب أحدهم إلا الثلث ما بقي من الثلث بعد
 النصيب فالفرصة من تسعة وخمسين النصيب عشرة ولا يستأثر
 ثلاثة وللأبن عشرة فتخرج علي طريق الكتاب أن تأخذ عدد
 البنين خمسة فترد عليهم سهماً بالوصية بالنصيب ثم تضرب ذلك
 في ثلاثة فتكون ثمانية عشر ثم ترد عليهم سهماً مثل ما ردت أو لا
 فيكون تسعة عشر فهو الثلث والمال ثلثان ثمانية وثلاثة وثلاثون

فالحلقة سبعة وخمسون ومعرفة النصب ان تأخذ النصب وهو واحد ونفرد في ثلاثة ثم في ثلاثة فيكون تسعة ثم تريد عليها سهما كما فعلت في اصل المال فتكون عشرة وهو النصب الكامل اذا رفعت من تسعة عشري بقي تسعة فاستخرج بالاستثنان النصب مثل ثلث ما بقي وهو ثلاثة وضم ذلك الي الباقي عشر ثم تضم ذلك الي ثلثي المال ثمانية وثلاثة فيكون خمسين بني خمسة بنين لكل ابن عشرة مثل نصيب كامل واذا مات الرجل وترك ابني واما وامراة وعصبة ووصي يمثل نصيب احدا ابنة وتلت ما يبقى من الثلث فالفرصة من ستونتين والنصيب ستة عشر وتلت ما بقي الثلث والربيل في استخراج المسئلة ان يخرج الفرصة الاولى بدون الوصية فنقول اصل الفرصة من ستة للابنتين الثلثان اربعة وللادم السدس سهرا وللزوجة الخمس ثلاثة ارباع سهرا والباقي للعصبة فتكون التسعة من اربعة وخمسين للامان الكسر باعتبار نصيب المرأة الا في معرفة نصيب حكم المرأة لاجته في ذلك فتحصل اصل الفرصة من ستة تريد عليها مثل نصيب احدي البنين وذلك سهرا ثلث الوصية بالنصيب فتكون ثمانية ثم تقرب ذلك في ثلاثة تكون اربعة وعشرين ثم تقرب ما نردت وذلك سهرا ثلثي ابني وعشرين فهو الثلث والثلثان اربعة واربون والمال ستة وستون ومعرفة النصب ان تأخذ النصب سهرا بن تقرب ذلك في ثلاثة فيكون ستة ثم في ثلاثة تكون ثمانية عشر ثم تقرب منها سهرا بن تقرب ستة عشر وهو النصب اذا رفعت ذلك من الثلث الباقي وعشرين يبقى منه الموصي لربك ما بقي ثلث ذلك انك انك

35

三

يبقى اربعة تضرعها الي تلتقي المال اربعة واربعين فيكون ثمانية واربعين للابنتين الثلثات اثنا عشر وثلاثة عشر كل ابنة منهما ستة عشر مثل الضيب وللام السدس ثمانية والاراة الثمن ستة والباقي وهو سهماان للمصبة ولوارصي بمنزل نصيب احد البنين الثلاث ما يبقى من الثلث من الضيب فالاربعة من ستاين اربعة وعشرين والنصيب ما يتوسطون وثلاث الباقي ستة عشر فتدلول محمد رحمة الله تعالى الحساب في هذه المسئلة فيخرج ميراث المارة مستقيا ولدا حاديا الذي ذلك في مرة الوصية والمسئلة يخرج من دون هذا الاصل الذي ذكرنا ان الفريضة من ستة عشر يزيد للوصي له بالنصيب مثل نصيب احدى البنين سهرين فيكون ثمانية ثم تضرب ذلك في ثلاثة فيكون اربعة وعشرين ثم يزيد عليه سهرين كما هو في الاصل في مسائل الاستثنا فتكون ستة وعشرين فهوت ثلث المال والثلثان ضعف ذلك النين وخمسين فيكون ثلثة المال ثمانية وسبعين ومقرق الضيب ان تاخذ الضيب سهرين وتضرب ذلك في ثلاثة فيكون ستة ثم يلد فيكون ثمانية عشر ثم يزيد عليه سهرين فيكون عشرين فهو الضيب الكل اذا رفعة من الثلث تبقى ستة يسترجع بالاستثنان ثلث ما يبقى وذلك سهرمان فيصير ثلث من الثلث ثمانية تضرعها الي ثلث المال النين وخمسين فيكون ذلك ستين بين الوارثة للابنتين الثلثات اربعون للكل واحدة منها عشرون مثل الضيب الكل لامل وللام السدس عشرة والاراة الثمن الا انه ليس للبنت من ثلث صحيح فلهذا ضرب محمد رحمة الله تعالى اصل الحساب ثمانية وسبعين في ثمانية فيكون ستاين واربعة وعشرين وخرج المسئلة من

ذلك ولو كان اوصى بمثل نصيب المرأة وبثلث ما بقي من الثلث
فالزينة من ما تبقي واربعة وثلاثين والنصيب اربعة وعشرون
وثلاث الباقي ثمانية عشر والتخرج علي طريق الكتاب ان تصح
الزينة ههنا من اربعة وعشرين لانه اوصى بمثل نصيب المرأة فلا
يذهب معرفة نصيب المرأة مستقيما فتجعل الزينة من اربعة وعشرين
للاستين الثلثان ستعشر واللام السدس اربعة وللراثة الثلث
وهو ثلاثة والباقي وهو سرام للمصبة ثم تزيد على ذلك مثل نصيب
المرأة ثلاثة لوصية بمثل نصيبها فتكون سبعة وعشرين ثم تقرب
ذلك في ثلاثة لوصية بثلاث ما بقي فيكون احدى وعشرين ثم
تخرج ما زدها وهو ثلاثة لتبقى ثمانية وسبعون فيكون الثلث المال
والثلثان صنف ذلك ما به ورثة وخمسون فيكون حصة المال
ما يتبين واربعة وثلاثين ومعرفة النصيب ان تأخذ النصيب وهو
ثلاثة فتضربها في ثلاثة فيكون تسعة ثم في ثلاثة فيكون تسعة
وعشرين ثم تخرج ثلاثة تبقى اربعة وعشرون وهو النصيب اذا
رفعت ذلك من الثلث ثمانية وسبعين تبقى اربعة وخمسون
للموصي له ثلث ما بقي ثلث ذلك ثمانية عشر تبقى ستة وثلاثون
تقربها الي ثلثي المال ما يبق ستة وخمسون فتكون حصة ما به ورثة
ونصيب المرأة ثمن ذلك وذلك اربعة وعشرون مثل ما عطينا
للموصي له بنصيبها وقسمة الباقي بين الورثة معلقا كالمثل اذا
في الموسط ولو اوصى لرجل بمثل نصيب ابنه الا نصيب ابن اخرا
الاختل بنصيب ابن اخرا والاختل بنصيب ابن اخرا لو كان او الاختل بنصيب
ابن اخرا لو كان وترك ابنا للموصي لم تثلث المال وللا بن الثلثان
لانك تجعل المال بينهما الابن والابن واحد وتردد عليه سهمها لاجل
الوصية

الوصية نصا وسهمين ثم تجعل نصيب الابن سهمين والباقي سهمين
نصيب ابن اخرا ولذا صار نصيب سهمين ما نصيب الابن للموصي
له سهمين ضرورة انه مثل ثلث ان نصيب ابن اخرا سهم لو كانت
تخرج هذا السهم الذي جعل نصيب ابن اخرا في ثلثي المال ثلاثة اسهم
للموصي له سهمان وللابن سهم ثم يرجع بالامتثال من نصيب
الموصي له نصيب ابن اخرا وذلك سهم فيبقى للموصي له سهم من ثلاثة
اسهم وللابن سهمان ولو اوصى بمثل نصيب الابن نصيب ابن اخرا لو
كانوا لمسلمين جعلها للموصي له خسا المال ان اجازت الورثة وال
فلا الثلث وبيان ذلك تجعل المال سهمان الابن واحد وتزيد عليه
لاجل الوصية سهمان فتجعل نصيب الابن ثلاثة ايضا لانه مثل
نصيب ابن ثالث وصار نصيب الموصي له ثلاثة ايضا لانه مثل
ثم تخرج من نصيب الابن سهم ما بقي المال خمسة ثم تستوفون
الموصي له سهمان وقصد الي ما بقي بين يدي في سهمين سهمان
وهو خسا المال وللا بن ثلاثة اسهم ولو ترك ثلاثة بنين وصي
لرجل بمثل نصيب ابنيه الا نصيب احدى او الا مثل نصيب احدى
له خسا وللمن بنين ثلاثة اسهم لانك تجعل المال ثلاثة اسهم لان
البنين ثلاثة وتردد عليهم ثلاثة لانه اوصى بمثل نصيبهم فصار
المال ستة للاثلاث اسهم وللموصي له ثلاثة اسهم ثم طرح نصيب
احدى وهو سهم فصار المال خمسة اسهم للموصي له ثلاثة وللورثة
سهمان ثم استوفى من نصيب الموصي له سهمان فصار للورثة ثلاثة
اسهم وللموصي له سهمان وان ترك ابني وصي لرجل بمثل
نصيب احدى الا نصيب ابن ثالث او الا مثل نصيب ابن ثالث للموصي
له سهمين سهمان ولللاثلاث اسهم لانك تأخذ نصيب الابن

سهمين وتزود عليه سهمها للوصية فصار المال ثلثة أسهم سهم
 للموصي له وسهما للابنين ثم اقسام نصيب الابنين ثلثة لثنتين
 نصيب الابن الثالث وقسمة الابنين على ثلثة لا تستقيم فافترس
 اثنتين في ثلثة فصارت ستة واخر نصيب الموصي له وهو وحده
 في ثلثة ايضاً فصار الكل تسعة ثم اطرح نصيب الثالث وهو سهمها
 من ستة فبقى المال سبعة للموصي له ثلثة وللورثة اربعة عشر
 من الموصي له سهمين نصيب ابن كاك فصار لابني ستة وللموصي
 له سهم ولو ترك ابنا ووصي لرجل يمثل نصيب ابنه الاقل نصيب
 ابنه وصية الوصية ويطال الاستئذان اذا وصية الوصية فلموصي
 له نصف المال وهو مثل نصيب الابن ان اجازت الورثة وان لم تجز
 قبله الثلث وان ترك ابنا واحدا ووصي لرجل بنصف ماله الا مثل
 نصيب ابنه بطلت الوصية وصح الاستئذان اوصي لرجل يمثل نصيب
 ابنه الا نصف ماله وترك ابنا واحدا وصي للموصي له ربع المال
 المال سهم اذا الاب واحد تزود عليه سهمها لرجل الوصية بالمثل ورجل
 كل سهم سهمين لاجتناء الى معرفة نصف المال فصار كل المال اربعة
 فاعطى الموصي له ثلثة لانهما استئذني من النصيب نصف المال كان
 النصيب اكثر من نصف المال واسترجع منه نصف المال وهو اثنا
 فبصير في يد الابن ثلثة ويقتري له سهم وهو ربع المال وان ترك
 اربعة بنين ووصي لرجل بنصف ماله الا نصيب احد البنين للموصي
 ثلثة المال وهو سهمها من ستة اسهم وان ترك ابنين ووصي
 لرجل يمثل نصيب احداهما الا نصيب ابن كاك ووصي لآخر ثلث
 ما يبقى من الثلث بعد الوصية الاولى فللأول سهمان من خمسة
 عشر وللثاني سهم من خمسة عشر وكل واحد من الابنين ستة

لا تترك

لا تترك فاخذ خرج الوصية الاولى سهمين لابنين ثم تزود عليه سهمها
 للموصي له فصار ثلثة ثم تقرب نصيب الابنين في ثلثة لثلاث اجتناء
 الى معرفة ابن كاك فصار ستة وصار نصيب الموصي له ثلثة ففطر
 من نصيب الابنين سهمين وهو نصيب ابن كاك فصار سهمان
 اربعة ثم تسترجع من النصيب سهمين فصار ستة لثلاث فصار
 المال ستة ثم تنصف الفريضة الاولى وهو ستة فيكون اربعة عشر وتزود
 عليه واحدا للوصية الثانية فصار خمسة عشر والنصيب المال كان
 ثلثة فصارت ستة وان قال الا نصيب ابن كاك والمصلحة جالها
 فللأول اربعة من احد وعشرين وللثاني سهم وكل ابن ثلثة
 فاخذ ما خذ الوصية الاولى وذلك سهمان لابنين ثم تزود واحد الوصية
 ثم تقرب نصيب الابنين في اربعة لاجتناء الى معرفة نصيب ابن كاك
 فصار ثمانية وصار نصيب الموصي له اربعة ايضاً فطرهما من نصيب
 الابنين نصيب ابن كاك وذلك اثنا لم يكن استرجاعه من
 النصيب فصار المال الى عشرة والنصيب اربعة والمستخرج سهمان
 فاذا اعطى الوصية الثانية بنصف فريضة الاولى فصارت عشرين
 ثم تزود واحد اوصي واحد وعشرين وهو المال وصار النصيب بعد
 ثمانية وان قال الا نصيب ابن كاك من المال لثلاث ففطرها
 من ستة وعشرين وللثاني سهم وكل ابن عشرة لثلاث ففطر
 الابنين وهو كها في خمسة فصار عشرة وصار نصيب الموصي له خمسة
 وتطرح من نصيب الابنين نصيب ابن كاك وهو سهمان حتى يمكن
 الاسترجاع من النصيب فصار المال الى ثلثة ففطر النصيب خمسة
 والمخارج سهمان فاذا اعطى الوصية الثانية بنصف الفريضة
 الاولى فصارت ستة وعشرين تزود واحد اوصي اربعة وعشرين

وصار النقيب بضاً للضميمة عشرة والوصية ستة وخيـرج على هذا
 الانضبط ابن يساحس اوسايع اوقاسع اوعاشرا فان ترك
 ابنا ووصي لرجل بمثل نصيب ابنة الانضبط ابن اخر تركت ما يبيغي
 من الثلث اوزرع ما يبيغي من الثلث فالاستثنا الثاني بالطلالة
 بعد الوصية الاولى لا يبيغي من الثلث سبي فكيف يصح الاستثنا بمثل
 ملك ما بقي وكذا لو كان ملكان الاستثنا الثاني وصية بملك ما يبيغي
 من الثلث اوزرع ما يبيغي من الثلث فالوصية الثانية بالطلالة لا تركنا
 وان ترك ابنين ووصي لرجل بمثل نصيب ابنة الانضبط ابن اخر
 تركت ما يبيغي من الثلث اوزرع ما يبيغي من الثلث فالاستثنا الثاني
 بالطلالة بعد الوصية الاولى لا يبيغي من الثلث سبي فكيف يصح
 الاستثنا بمثل ملك ما يبيغي وكذا لو كان ملكان الاستثنا الثاني وصية
 بملك ما يبيغي اوزرع ما يبيغي من الثلث فالوصية الثانية بالطلالة لا
 تركنا وان ترك ابنين ووصي لرجل بمثل نصيب ابنة الانضبط
 ابن ثالث ووصي لآخر بملك ما يبيغي من الثلث بعد الوصية الاولى
 والاولى ما بقي من الثلث بعد الوصية الحاصلة صح وكذلك قال
 بعد النقيب اول استثنا نصيب ابن لا يبيغي الا في باب المتفرقات
 ولو وصي بجزء من ماله او وصي بـ سهم او بنقص او خطأ او نصيب
 او بعض من ماله فالبيان مغوض الى الورثة لا انه يجوز ان يتناول
 القليل والكثير والوصية لا تمتنع بالجميع والورثة لا يجوز ان يتناول
 الموصى فكان البهم بياذ ويقال لهم اعطوه اي الوصى له ما يستحق
 ثم التنصيص بين الجزء والسهم حتى كان لكل منهما حكم واحد انما هو في
 عرفنا واما اصل الرواية فنحمله في ذلك لان المردية عن ابي حنيفة
 ان السهم عبارة عن السدس في مثل ذلك عن ابي مسعود وقد خرج

الزائر الطبراني عن ان رجلا وصي لرجل بسهم من ماله فجعل الزائر
 صلى الله عليه وسلم السدس وفي سنده الفرزي وهو متروك
 وذكر الطبراني انه تفرد كذا اخرج بن ابي شيبة متوقفا قال حدثنا
 وكيع ثنا محمد ابن قيس عن هذيل ان رجلا جعل لرجل سهرا
 من ماله ولم يسم فقال عبد الله له السدس وتايبه محمد بن الحسن
 في الاصل فقال حدثنا الفرزي عن عبد الرحمن بن مروان عن
 هذيل عن عبد الله فذكره وفي التهذيب عن ابن ابن مذكور كان
 وكيع يقول كان الفرزي رجلا صالحا ذهب كتبه وكان يجد
 حفظا فوج ذلك ابي واسطة محمد بن عبد الله فخرج بن ابي
 شيبة يضا عن اياس بن معاوية قال كانت العرب تقول له
 السدس وقال في الجامع الصغير له السدس وسرهام الوريث الا ان
 يكون اقل من السدس فيعطى له السدس وقال في الاصل نحن
 سرهام الوريث الا ان يكون اكثر من السدس فلا يزد عليه لان
 يخرج السدس اعدال الخارج فلا يتجاوز عنه كما في الاقرار قال في
 المال في فلي رواية الاصل يجوز ابو حنيفة التقصا من السدس
 ولم يجوز الزيادة على السدس وعلي رواية الجامع الصغير جيز
 الزيادة على السدس ولم يجوز التقصا عن السدس وذكر في
 الهداية ما يمنع الزيادة والتقصا ثم قال في تعليقه لا يترك
 ويؤاد هذا السدس ويترك به سهم من سهام الوريث فيعطى الاقل
 منها فهذا يمنع الزيادة فقط فلهذا لم يطلع علي رواية ثالثة عن
 ابي حنيفة رحمه الله تعالى او انه جمع بين رواية الاصل والمبسر
 وقال ابو يوسف ومحمد له اخس نصيب الوريث لكن لا يزد على
 الثلث الا ان تجوز الوريث لا السهم بل يذبه احد سهام //

الورثة عرقا لا سيما في الوصية والادنى من متيقن فيصرف اليه الا اذا
 زاد على الثلث فيرد عليه لانه لا من يد عليه عند عدم اجازة الورثة
 وبه قال احمد وفي رواية عن الشافعي له ما نشأت الورثة وهو
 حادق لما ذكره الماتن وعند بعض المالكية له الغنم وفي
 السرخي ولو وصي لوجهل يسهم منه ثم مات ولوارث
 له فله النصف لان بيت المال بمنزلة الابن فصار كالابن لان
 فيكون بينهم نصفان وان قال للوصي سدس مالي لابي الوصي له
 ثم قال الموصي ابقه فلن ابي لك مالي لابي الوصي له اولاد
 ولما قال ان الورثة اجازة وصية الموصي بغير تقيد بالوصية
 الاولى والثانية يكون له ابي الموصي له ثلثه ابي حقه الثلث
 فقط يعني ولا يكتفى الى السدس الذي قاله اولاد وانا حارث
الورثة لدخول السدس في الثلث لان السدس نصف الثلث
 مقدما لان الايبسا بالثلث على السدس او كان الايبسا بالثلث
 مؤخر عن الايبسا بالسدس ولا اشكال في سائر التاخير وفي
 سائر التقديم فان ذكر السدس بعد الثلث لا يكون رجوعا
 عن الثلث بل ذكر بعضه والتخصيص بالذكر لا ينبغي ما عداه
 اخطا بالمتيقن هذا اشارة الى جواب اخر قاله الاكل حاصله
 ان السدس يدخل في الثلث من حيث انه يحتل انه اراد بالتا
 زيادة السدس على الاول حتي يتم له الثلث ويحتل انه اراد
 بها ايجاب ثلث السدس فيجعل السدس داخل في الثلث لانه
 متيقن وحمل الكلام على ما يملك وهو الايبسا بالثلث اه وهو
 مجموع وجه المنع ان صاحب الحقة وهو الوارث رضي بما يحتله
 كلام الموصي فاحتمل ان يقال باجماع الثلث مع السدس وامتناع
 ما كان

ما كان غير متيقن لحق الورثة فبعد الرضا كيف يتكلف للمنع ذكره
 الشربلاني ونقل نحوه عن قاضي نزاره رحمه الله تعالى قلت
 الوارث انما رضي بما وصي مورثه وكلام مورثه يحتل للزيادة
 وعدمها نعم لو رضي الوارث بآبها من عنده للموصي له بالزيادة
 فلا كلام في جواز ذلك وتكون هبة مستقلة عن الوارث لا
 انها وصية من مورثه فصار على ما ذكره الماتن والتمسجد
 الحكم في الاجازة وعدمها وبهذا اي يقول له لدخول السدس في
 الثلث اذ دفع سوال صدر الشريعة حيث قال فان قلت قوله
 ثلث مالي ان كان اخبارا فلاذب وان كان انتاجا ان يكون
 له النصف عند اجازة الورثة وان كان في السدس اجازة وفي
 الثلث انتا هذا متنع ايبسا هكذا اورد ه ولم يجب عنه وقد
 اجاب عنه من لا خسر وفي شرحه حيث قال اقول وبالله التوفيق
 فختار انه انشا وانما يجب له النصف عند الاجازة لو كان
 النصف مدلول اللفظ وليس كذلك فان السدس والثلث في
 كلامهم تشريع وضم الشايع الى الشايع لا يفيد زيادة في المقدار
 بل يتعين الاكثر فكذا ما كان او مؤخر وله هذا اقال الجمهور في
 لان الثلث متصف بالسدس فان التصف لا يتصور الا في التشايع
 وضم السدس الشايع الى الثلث الشايع لا يفيد زيادة في العدد
 ولا يتناول اكثر من الثلث وقابدة الاجازة انما تظهر فيما
 يكون متنا ولا للفظ والادان برامستافنا الاجازة وتقر
 من هذا قول اهل الحقول ان ضم الكل الى الكل لا يفيد الجزية
 انتهى ويقول له لدخول السدس في الثلث اذ دفع اشكال ابن
 الكمال حيث قال في منها بنية على الايبسا بقيها منها شي اخر



الهالك على الشركة ان لو استوي الحقتان فاما اذا كان احدها
 مقدما على الاخر فالهالك يعرف الى المؤخر كما ان كان في الشركة ديون
 ووصايا وقرينة ثم هلك بعض الشركة فان الهالك يعرف الى الورثة
 الوصية والارث لان الدين مقدم عليهما وهما الوصية مقدمة علي
 الارث لتقوله تتالي من بعد وصية يوصي بها او دين فيعرف الهالك
 الى الارث فتقدما للوصية على وجه لا يقيق حقه الوارثة من التكنين
 من جميع الشركة ان لا يسلم للوصي له شيء حتى يسلم للورثة نصفه
 فذلك وكذا اذا هلك البعض في المضاربة يعرف الهالك الى الربع لان
 راس المال مقدم على ما عرف في موضعه وللوصي له ثلث الباقي في
 الاخرين اي في مسالة التباين والقييد وان وصلية خرج الباقي من
 جنس الهالك من ثلث كل المال يعني الوارثي بثلث رقيقه او ثلثا
 او دوره فهلك ذلك وبقى ثلثته وهو يخرج من ثلث ما بقي من
 ماله كان له ثلث الباقي كما قال زفر لادن الجنس مختلف فلا يمكن جمعه
 بخلاف الاول على ما بينا قيل هذا قول ابي حنيفة في الرقيق والدرهم
 لادن لا يري الجبر على المقاسمة فيهما وقيل هو قول الكل لان الجمع
 يتحقق بقضاء القاضي عن اجتهاد وعندنا هو ولا يتحقق بدونه
 القضا بل يتعذر له قضا هنا فلم يتحقق الجمع اجماعا والاشبه ان
 يكونه على الخلاف ان كل ما امكن جمعه جبرا بالقضا امكن جمعه تقديرا
 هذا هو الغنم في هذا الباب الذي انه امكن الجمع بدون القضا
 عندنا فيها اذا كانت الوصية بثلث الدرهم والغنم على ما بينا ولا
 الاول اي كالدراهم والغنم كل منهما الجنس ككبيلا وموزون وكياب
 ومخذة وصا بطه ما ينقسم جبرا ولا الثاني اي كالكياب والمبيد كل
 مختلف الجنس وصا بطه ما لا ينقسم جبرا بين المشتركين فيه وذلك
 لادن

لادن في الجنس الواحد يمكن جمع الحق الشايع لكل واحد في فردا الوصية
 مقدمة على الميراث فحملناها في الواحد كما لو وصي بدينهم واحد وله
 كملائة ودرهم فهلك اثنان فله الدرهم الباقي ان خرج من ثلث باقي
 جميع اصناف المال بخلاف الغناس المختلفة حيث لا يمكن الجمع فيها
 جبرانا اذ اتركها ميراثا وطلب بعض الورثة التمسك واولي الباقيون
 فان اثناسي لا يجبرهم على التمسك فلهذا لا يمكن تقديم الوصية على الميراث
 لادن لا تقدر الجمع تقدر التقديم لان فيه الجمع في الكل ستر لا في الورثة
 والوصي له الثلثا فان هلك هلك على الشركة وما بقي بقي عليها اقلها
 كما في النهاية ولو وصي بالقدر وهم والحال ان له دين من جنس الالف
 لعده يجزئ بذلك عنما اذا وصي له بالف من غنم ولم تبلغ غنم الالف
 فانه لا يمكن استيعاد الغنم من الدين لان الدين ليس بغنم ولا يمكن
 اعطائه جميع الغنم المعين ان بلغت الف واذا خيف حقه الورثة للتدبير
 لان في ذلك اصل ابراهيم نزل يعطي ثلث ما وجد من الغنم فقط ويحيط
 حقه في الباقي براجع رحتي وله عيني ايض قال ابو يوسف المعين الدرهم
 والدائره ديون التبر والحلي والعروض والنياب والدين كل شيء يكون
 واجبا في الذمة من ذهب او فضة او حنطة ونحو ذلك وقامه في
 الطوري فان خرج الالف الموصي به من ثلث المعين بان كانت
 المال الموجود عينا لادن لادن الالف دفع الالف اليه اي الى الله
 له لادن امكن ايضا كل ذي حق حقه من غير نجس باحد فيصا اليه
 والا اي وان لم يخرج الالف من ثلث المعين بل كان المعين دون ثلثه
 الالف فثلث المعين يدفع له وكلما خرج اي حصل شيء من الدين يدفع
 اليه اي الى الموصي له ثلثه اي ثلثت الحاصل من الدين حتى يستوفي
 الموصي له حقه وهو الالف وذلك لان الموصي له شريك الوارث

في الحقيقة الذي انه لا يسلم له شيء حتى يسلم للمورثة ضعفه وفي
تخصيصه بالعين نجس في حق الورثة لان للعين من يدعي الدين
ولان الدين ليس مال مطلقا ولذا وحلف انه لا مال له وله دين
علي الناس لا يجنت وانما يصير مالا عند الاستيفاء باعتبار تناوله
الوصية فيعتدل النظر بتسمية كل واحد من الدين والعين اثلاثا
فيصار اليه زلمي ولو اوصي بثلاثة لزيد وعمر وهواي عمر وميت
وقت الوصية يدفع لزيد كله اي كل الثلث لان الميت ليس باهل
للوصية فلا يرزح الي الذي هو اهل لها ولذا قال والاصل
اي القاطن الكل ان الميت او المهدوم كالواوصي لزيد ولان كان
في هذا البيت ولا احد فيه كان الثلث لزيد لان المهدوم لا يستحق
مالا وكذا الواوصي له ولحقه لان الميت من يمتعه بعد موته
فيكون معدوما في الحال ودر لا يستحق شيئا فلا يرزح غيره يعني
بل ينفرد الموجود وقت الوصية بالموصي به وذكر الميت او المهدوم
يكون لغوا وعن ابي يوسف انه اذا لم يعلم بموته كان له نصف الثلث
لان الوصية عنده صحيحة لو نزل مرض الموصي لم يخل الا بنصف
الثلث بخلاف ما اذا علم بموته قبله فذكره وكان راضيا بكل الثلث
للموصي وصار كما لو اوصي لزيد وجدا حيث لا قابلية للمجدار كالميت
او المهدوم هذا اي عدم اعتبار الميت او المهدوم اذا خرج المزارح
من الاصل ما اذا خرج المزارح بعد صحة الدخايل يخرج المزارح
بخصته ولا يسلم للآخر اي ما عدي المزارح كل الثلث لتبوتها للثمة
يعني لان الوصية صحيحة لها وتثبت الشركة بينها فطلان حث
احدها بعد ذلك لا يوجب زيادة علي حث الاخر كما لو قال الموصي
ثلث مالي لفلان ولفلان ثمة بعد الله ان مته وهو فقير
فات

فات الموصي وطلان ابن عبد الله غني كان لفلان نصف الثلث
لان فلان ثمة بعد الله الذي اغتني دخل في الوصية اذا وجد الوصية
وانما خرج لمارق عدسه وكذا لو قال ثلث مالي لفلان وطلان
ثم ثمة احداهما اي احد الموصي لها قبل موت الموصي وقد
سبكت حال تحرير هذه الاحرف عن من اوصي بثلاثة لثلاثة
تفرعين بكفايتهم وموتهم مدة حياتهم ولامرأة اخرى
ان كانت محتاجة زوجية عن الزوج وما زاد من الثلث يكون
قراءة علي قبره ثم توفي الانفا والثلث لثمة قبل موت الموصي لانه
المذكورة غير محتاجة فعلي قول المتأخرين المجوزين لوصية
القراءة علي القبر في قدر من الثلث يبرق الي القراءة علي القبر
فالي حال التخيير لمرآة بغيره في ذلك ولانه تعالى علم ومن
هذا التفسير لو اوصي بثلاثة في كفايتهم فلا ت وفلان وما زاد
يصرف لفلان لعل الله تعالى يطعمني علي ما يغني الحرام في نحو
هذه المسألة بل تم وجدت في المحيط ما يستفاد منه الجواب حيث
قال في اخر الفصل الحادي والعشرين من كتاب الوصايا وفي
النوازل واذا اوصي بوصيا او وصي للفقير او وصي لعتقة
بما يتفاد من ممتلكته قبل موته ان كان بين لكل وصية شيئا
مقدرا وحمل الباقي للفقير فاية الممتلك تصرف الي الفقير
وان كان بين لكل وصية شيئا مقدرا وبين للفقير ايضا شيئا
مقدرا فاية الممتلك تصرف الي ورثة الموصي لانه ما جعلها
للفقراني الوجه الثاني وفي الوجه الاول جعلها لم حيث قال
والباقي للفقير قال وعلي هذا اذا اوصي بوصيا او بوصيا قال الباقي
يتصدق به علي الفقير ثم رجع هن بعض الوصايا وما يات بعض

الموصي لهم قبل موت الموصي يتصدق بالباقي على الفقراء ان لم
يجمع عنه لما قلناه وفي مسيلة السائل لم يتعد الموصي في
شيء من وصاياه بتدريعه ولم يتعد ربا في الفقر كذلك
فلا وجه الا بصرف جميع الثلث الى الفقراء ما ظهر والعدل
اعلم وفروعه كثيرة منها الموقال ثلث ما لي لخلدات ولعبد
ان كان عبدا في هذا البيت ولم يكن عبدا لله في البيت
لان لخلدات نصف الثلث لان بطلان استحقاقه لفقره شرط
لا يوجب الزيادة في حقه الاخر زيلعي وهذا بخلاف ما لو قال
لزيد ولبن في هذا البيت ولا احد فيهما فان زيدا يستحق الثلث
كما في الدرر والفرزلان المدوم لا يستحق ما لاه واسله
المعول عليه انه الضمير للثلاث متى دخل احد الموصي لهم في الوصية
ثم خرج لفقد شرط لا يوجب الزيادة في حقه الاخر يعني لم يبلغ
المه فسطر من الثلث وعتي لم يدخل احد الموصي لهم في الوصية
لفقد الاهلية كعت حال الوصية او معدوم او جذا وكان الكل
اي جميع الموصي به للاخذ كونه الزيلعي وقيل العبرة لوقت
موت الموصي ونقل الرمي عن الترخا نية وغيرها ان الموصي
له اذا كان معينا من اهل الاستحقاق تقتصر حصته الايجاب
يوم موت الموصي فالاعتبار ليس بالحالة الايجاب بل الصحة الايجاب
يؤخر الوصية في المعني ويوم موت الموصي في غيره اه وعلى هذا
من لم يكن مستحقا وقت الموت لان الثلث جميعه للاخر وان
دخل في حال الوصية قال الشيخ رحمه وهل يحصل بهذا التوق
بين التوقيلين والكبر اى الى اعتبار وقت الموصي بشيئ كلام
الدرر تسما للكل في حيث قال او وصي لراي لشخص معين تزيد
وط

ولو لم يكن يضاف له ولده اى ولد ذكر قبل موت الموصي الى اخره
تاما به اوله ونفق اواده ولبن افتر من ولده وفات شرطه
عند موت الموصي فالثلث كله لزيد في هذه الصورة لان المحدث
او الميت لا يستحق شيئا فلا تثبت المزاخر لزيد فصار كالاداء
اوصي لزيد ولجدا راه ونحوه في الهندية عن الكافي وزاد في
جملة الصور المذكورة اوله ولعقبه ثم قال وكذا العقب لان العقب
من يعقبه بعد موته فيكون معدوما في الحال ولو قال ثلث مالي
بين زيد وبكر وهو ميت او زيد وبكران مت وهو حي او فقير
وهو فقير او غني اوله وبكران كان في البيت ولم يكن فيه اوله
ولو لم يكن له اولا وفات فخرت غيره اوله ولو لم يولد فلات
ان افتر فلم يقتصر واحي مات الموصي اوله ولو ارثه اولاد
زيدوا لادب واحد ففي هذه الصورة له نصف الثلث ونقل عن
محيط السرخسي بانه لو اوصي بثلاث مال لزيد ولجدا وقال بين
زيد وعمر ثم مات الموصي ثم مات احداهما فنصف الثلث للباقي
ونصف لورثة الموصي له الميت وكذلك ان مات احداهما بعد
موت الموصي قبل التقول ثم قبل الحي يملكان الموصي به ولو مات
احدها قبل موت الموصي رجع نصيبه الى الموصي ونقل عن الخطيب
ولو قال ثلث مالي لخلدات ولبن افتر من ولده عبد الله فمات الموصي
ولده عبد الله اكلهم اغنيا فلخلدات جميع الثلث ولو افتر من
ولده ثم مات الموصي فالثلث بين فلان وبين من افتر
من ولده عبد الله على عدد رواسمهم ولو مات ولده عبد الله لم يزلوا
فما من ولد واحد مات الموصي فظاهرا ذكر فان العقب
في اكتتاب يدل على انه لا يكون كسهم من الثلث بل يكون جميع

الثلاث فلقد ولومات اولاد عبد الله الذين كانوا يوم الوصية ثم
ولده اولاد واستغنوا ثم افتقر وتقبل موت الموصي قسم الثلث
بينهم وبين فلان على عدد ورسم وكذلك اذا قال فلان مالي
فلان ولول عبد الله فمات ولد عبد الله وولد له غيره قبل موت
الموصي فالثلاث بين فلان وبين ولد عبد الله ولوقال فلان مالي
فلان ولول عبد الله هؤلاء ان افتقر فلم ينتظر واخوتي مات
الموصي كان فلان حصته من الثلث على اعتباره عدد الوروس
اه كفى قول الزيلعي فيما مر اذا اخرج المخرج بعد صحة الاعجاب
ثم صرح في اعتباره حالة الاعجاب والحالة وقت موت الموصي وقيل
فيه روايتان ولوقال فلان مالي بين زيد وعمرو وهو رواية والحال
ان عمر وقت الوصية صيبت جعلنا لزيد نصفه لان كل من توجب
التنصيف فيما اذا دخلت بين مفردين ولو دخلت على ثلاثة كقول
بين زيد وعمرو وكذا فانها توجب القسمة على عدد ورسم فلهذا
يتنطق بعدم الزاحمة بخلاف ما اذا قال فلان وفلان فاذ احدا
ميت حيث يكون للميت كل الثلث لان الجملة الاولى كلام يقتضي
الاختصاص بالملك الا ان المطفة يقتضي المشاركة في الحكم المذكور
والمذكور وصية لكل الثلث والتنصيف يحكم الزاحمة فاذا نزلت
المزاحمة يتنطق لمحتج كقول الموصي للثلاثة اي ملك ما بين زيد
وسكت اي ولم يبين الاخر فلان اي لزيد المذكور ونصفه اي نصف
الثلاث ايض الا ترى ان قوله قتالي ونبيهم ان المانقصة بينهم
ان يكون النصف لزيد قوله قتالي لها شرب ولكم شرب يوم معلوم
بخلاف ما لو قال فلان مالي فلان وسكت كان له جميع الثلث ولو
قال فلان مالي بين زيد وبين بكر وليس لاحدها بنون فلان الثلث بيني

لبي

لبي الاخر كما في المال في الوصي بثلثه وهو اي والحال ان الموصي
فقير وقت وصيته جازت وصيته ويوقع للموصي له ذلك ماله
عند موته سوا اكتسبه بعد الوصية او قبله بيني ولا اعتبار
لحال الوصية كما افتقر ان الوصية اجاب اي بمقدار استغنى
مضاف الي ما بعد الموت فيثبت حكمه بعده فيشرط وجود المال
عند الموت فان قلت كيف يكون عند الموت فقير وقد اكتسب
المال الموجود بعد موته قبل الوصية قلت يتصور ذلك حاله ان
غنيا وسرق ماله فاصي في فقره ثم قبل موته مرجع اليه ماله اذا
لم يكن الموصي به عينا او نوعا معينيا اما اذا اوصى بعين او نوع
معين من ماله كالحل او وصي لانسان ثلث غنى نهكت اغنامه
الموصي بها قبل موته بطلت الوصية لتعلقها بالعين وكذا فيما اذا
اوصى بنوع وكان ذلك النوع موجودا عده فلانه اوصى بثلث
ذلك العيني الذي صدق عليها ذلك النوع فتبطل الوصية لتعلقها
اي بنوع العين الموصي بها كالنوع وان وصليته اكتسب قبل
وقاته بعد هلاك الاول فغيرها لان المكتسب غير وصي به فلا
يتعلق حكم الموصي له بذلك ولو لم يكن له اي الذي اوصى بثلث
غنى عند الوصية فاستفادها اي الغنى ولو قبل موته ثم مات
وهي باقية في ملكه لم يخرج بعد صحته الوصية في الصحيح لانه لم
يشرا في معنى فصار كانه اوصى بثلث ماله ولنا قال لان تعلقها
بالنوع كتعلقها اي الوصية بالمال قال الزيلعي وغيره لانها لو كانت
بلفظ المال تنصق فكذلك اذا كانت بلفظ نوعه فيصير ما عكس عند
الموت من ذلك النوع حيث لم تكن ملكه له عند الوصية اما لو كانت
ملكه خرج فالوصية تتعلق بعينها لا بنوعها لان الغنى الموجودة

عنه

في ملكه هي اليهودية فتقوله اوصيت له بثلاث الغنم بمئة ثلثة اوصيت
لربثلاث غنمي عند وجودها في وقت الوصية وحيث لم يكن في ملكه
غنم وقت الوصية لانت الوصية متعلقة بنوع الغنم حيث لا يهود
فتخلوا ايضا فتعالي الجنس فصاكتعظنها بالمال فلان يمتد اليها ملكه
من النعم وقت موته ولو قال الموصي له ثلثة من مالي والحال انه
ليس له غنم وقت الوصية ولا وقت الموت يعطي للموصي له ثلثة
لان المال اضاف الى المال علما ان مراده الوصية بالثلثة ثلثة
اذما ليتها فتوجد في مطلق المال الا ترى ان قوله صلى الله عليه
وسلم في خمس من الابل السابعة ثلثة وعين الثلثة لا توجد في بيل
وانما توجد ما ليتها فيها بخلاف قوله له ثلثة من غنمي ولا غنم له
يعني لالثلثة وقت الوصية ولا وقت الموت فانها اي الوصية تبطل
وفي الحجيل ولو قال اوصيت لك بشاة من مالي فانه لا تتعلق
الوصية بالثلثة التي تكون لربيع الوصية وانما تتعلق الوصية بالثلثة
التي تكون في مال يوم الموت ثم اذا صححت الوصية بثلثة من مال
وانه وقت الوصية الي ثلثة تكون في مال يوم الموت اذا مات الموصي
بعد ذلك وترك مالا ان كان في مال ثلثة فالورثة بالخيار ان
تساوا ونحو الالة الية وان تساوا دفعوا قيمة الثلثة ثم لم يذكر
في الكتاب ان الوارث يعطي الالة الا حسن ابن زياد عن اصحابنا ان الالة
او قيمة اي ثلثة يودي مربي الحسن ابن زياد عن اصحابنا ان الالة
بالخيار ان تساوا اعطوا ثلثة وسطا وان تساوا اعطوا قيمة ثلثة
وسطا هو لان المال اضاف الى النعم علما ان مراده عين الثلثة حيث
جعلها جزء من النعم بخلاف ما اذا اضاف الى المال غنم وكذا لو لم يصرفها
لانه قال الموصي له ثلثة بعد موته والى الالة لان غنم فلا تصح
الوصية

الوصية لان المصحح ايضا فتعالي الى المال ويورث الاضافة الى المال تعتبر
صورة الثلثة ومعناها وقيل يقع الوصية لانه لا ذكر لالة وليس
له في ملكه ثلثة علم ان مراده المالبة في قول النعم يعني لالثلثة
اشارة اليه ان في كلام المتن موافقة لانه شرط فتعالي النعم
اسم جنس جمعي مطلق على ما زاد على الاثنى عشر لان عنده ثلثة
يصدق انه لا غنم له لان الثلثة ليست بغنم مع انه لو كان ثلثة عنده
ثلثة جنس الوصية صحته وصيته مع فقد وجود الغنم الذي هو
اسم لانه على الاثنى عشر وعبارة المتن تحتاج الى التاويل ولذا
فسرها بعض لان الثلثة اذا فسرها هو المتبادر منه ففسرها بما اذا
فسرها بغير ذلك ففسرها بغيره وبما ان النعم اسم جنس جمعي كما قلت
وكنت وان كان محتمل فنفى كنفى الواحد لانه متى انتفى الجنس لم
يوجد شيء من افراده لاستحالة وجود الفرد دون جنسه وانما
لا يطلق على الواحد في الالفاظ فتأمل وكذلك الحكم في كل نوع من انواع
المال كالنعم والنوب ونحوها فليكن وفي الحال ثلثة رجل قال برزوق
الاشترى وصية لفلان فهذا على ما يحكم لا على ما يستفيد وكذا في قوله
عبدى الاعشى او السفدي او الحنفي لفلان ولوقال عبد بن لفلان
او برزوق لفلان ولم يخفف الى شيء ولم ينسبهم يدخل فيه ما كان
له في الحال وما يستفيد قبل الموت رجل قال هذه النقرة لفلان
قال ابو نصر رحمه الله تعالى ليس للورثة ان يعطوه قيمتها ولو قال
هي للمسكين جائز لهم ان يتصدقوا بغيرها او بما اخذ النقرة بالليل
او وضاع او ما بان يتصدق بثلثة ماله فنفى رجل قال من الموصي
فاستمر ملكه واراد الوصي ان يجعل ذلك عليه صدقة فزالفها بغيره
اخرجه كذا في عيطة الرخصي ويملكه لاصحابه اولاده وهي ثلثة

والفقراء والمساكين يعني رجلا قال ثلث مالي لاسمها اولاد وب
 الثلاثة والفقراء والمساكين ولم يبين احدا من الفقراء والمساكين
 ولم يبين عددهم فيصير في ثلث ابن في اسمها اولاد
 ثلاثة اسهم من خمسة يعني يقسم الخمس اقساماً ثلاثة منها
 لاسمها الاولاد وسهم الفقراء وسهم للمساكين عند أبي حنيفة
 وأبي يوسف وأما عند محمد فيقسم الثلث اسباعاً لان لفظ الفقراء
 ولفظ المساكين جمع واقله اثنا عشر في الميراث واخنة الوصية
 قال الله تعالى وان كان له اخوة فلا مما السدد وقال تعالى
 فان كن نساء فوق اثنتين الا بة والحراد الاثنان فانقرضا
 فكان من كل فريق من الفقراء من المساكين اثنا عشر وان لم
 الاولاد ثلاثة فكان المجموع سبعة فيقسم اسباعاً قلنا جوا علي
 دليل محمد حصداً الله تعالى الى الجنسية الواحدة في لفظ الفقراء
 وفي لفظ المساكين تبطل الجمعية يعني ان الجمع المجلي بالالف واللام
 يراد به الجنس كما في قوله والله لا تزوج النسائية بتزوج
 والجنس يتناول الادني مع احتمال الكل لاسباعاً عند محمد
 الي الكل فيعين من كل فريق واحد والواحد يصلح للجنس لا
 آدم عليه السلام حيث كان وحده كان كل الجنس كالفرس المجلي
 لا يراد به الجنس اذ لم يكن ثمرة وهو قال الله تعالى لا يجعل لك
 النساء بعد وقال الله تعالى وجعلنا من المال كل شيء حي ولا يحمل
 ما بين الادني والكل فيستعين الادني خصوصاً عند محمد يراد به
 الكل ومن هنا لولف لا يشتري العبيد حيث قال الواحد فاذ اعتبرنا
 من فريق الفقراء واحداً ومن فريق المساكين واحداً واسمها اولاد
 ثلاثة تبلغ السهام خمسة وليس فيما استدال ببدل لانه علي ما
 ذكر

وكون ان المذكور في الدين ذكره وكل ما في المرفقة حتى لو كان فيها
 تحت فيه منكر اقلنا لما قال ثم هذه الوصية تكون لاسمها اولاد
 الا لا يثبت بموته اولاد في عتق في حياته ان لم تكن لاسمها
 اولاد فيصير فان كان لاسمها اولاد وعتق في حياته واسمها
 اولاد يثبت بموته كانت الوصية للا لا يثبت بموته لانه الاسم
 له في العرق واللا لا يثبت حال حياته لموالي لاسمها اولاد
 تصرف اليهن الوصية عند عدم وليك لعدم ما يكون اولي منهن
 بهذا الاسم ولا يتبين ان الوصية للموكل بالمال لا تخور لان العبد
 لا يملك ولا يملك لاسم الوصية بالعتق او برقبته تكون عتقا
 ان لا يخور لاسمها اولاد لانه لا يثبت حال حياته لا
 فنقول ان لا يخور الوصية لهن لانها لو جازت لهن
 ملكته حال نزول العتق بهن تكون العتق والتزويك معلقان
 بالموت والعتق يزل عليهن وهما اما فكذا تخليكن في بيع وهن
 اما وهو لا يتصور لان اخيرناه استخسانا لان الوصية متناهية
 الي ما بعد عتقهن لان حال حلول العتق بهن بدلالة حال الوصية
 لا نه قصد تخليكنهن ولا يتصور فكذلك لا بعد العتق فترك البير
 نصحي الكلام من يلوي لو وصي بثلاثة لزيد وللمساكين مرف لزيد
 نصقه وصرف لهم نصقه فكان لكل واحد منهم سدس المال المتروك
 وهذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف وعند محمد يقسم الثلث كما هو بيني
 لملكه لزيد وثلثاه للمساكين وقد بينا ما ذكره كل واحد من الفريقين
 ولو وصي بثلاثة لزيد والفقراء والمساكين قسم الثلث عند الامام يعني
 سهم لزيد وسهم للفقراء وسهم للمساكين وانما عند أبي يوسف قال
 السيد احمد لم يظهر جهرا وان اعتبر جعل الفقراء والمساكين واحداً فقد

خالف اصله المتقدم وقد جرى كل من الامام ومحمد علي ما عهد من
التعاقبة السابقة وقال الشيخ الرضائي مقتضي كون ابي يوسف
مع الامام في مسائلها من الاولاد ان يكون مصدايقه فليعلم عنه
روايتي في المسائل التي فعلها ما هنا جعل القدر والمساكن قسما واحدا
وعلي ما مر قسما في حجرها ولا حاجة عند محمد اختيارا لان اقل الجمع
في القدر والمساكن الثاني ان ان كانوا اربعة وخاسمهم يرد والده
تالي علم ولو اوصي للمساكن بلفظ الجمع كان له ان يورثه او الوصي
صرفه اي الموصي به من ثلث امواله او ما في مسكنه واحد عند ابي
حسين وابي يوسف وقال محمد لانيين اي لا يعرفه الي اقل من اثنين
علي ما مر من دليله فلا يجوز صرفه للمساكن الي اقل من اثنين
عنده ظاهره انه لو صرفه الي اكثر من اثنين كان افضل والخلاف
في مسئلة ما لو اوصي لمساكني فيما اؤلم بشر مسكني فلو اؤلم الوصي
في وصيته لمحاذاة وقال قلت ما لي بهذه المساكين لم يجوز صرفه اي
صرفه الي اثنين مع انه لم يعتبر جميع النصارى البكره قال السيد احد
قلت وهذا وان كان ظاهره ان كل واحد يكلام الموصي وان شأته
فلا يجوز دفعه الي ما قارنت المشا را ليد بل يضمنه الدافع والله
تعالى اعلم ولو اوصي لغير ابي فاعطي غيرهم جاز عند ابي يوسف
وعليه الفتوى خلاصة وشروط لادبته والافضل النوع اليهم وقال
محمد لا يجوز كافي الخلاصة بشرط لادبته قلت وهذا اذا لم يبينهم
واما اذا قال لثلاث وفلانة من فقر ابي فلا يجوز صرفه الي غيرهم
انما قال الله تعالى علم ولو اوصي بما في الرجل وراعي بيته اذ لم يبين
لاخر فقال الموصي لا خرابي شخصه قال قلت ان شئتكم مهاب يعرف له

اي لثالث ثلث كل ما يتيه فيكون له ستة وستون درهما ولما درهم
والكل واحد منهما كذلك لثلاث وي نصيبها اي نصيب كل من الوصي
لها او لا فامكنت المسألة اي مسألة ما يؤخذ من كل واحد منهما
فلما واحد من الثلاث يثبت في حال الامر لثالثا لاية ولو اوصي
باربعين مثالا يعني وكذا الواصي لاحدها فثالثا لاية ولو اوصي
وقال لثالث ان شئتكم مهاب فله كذلك نصف ما لكل منهما اى
لثخص ووصي بما تبين لاخر فقال الموصي لا خرابي لثخص ثالث ان شئتكم
مهاب يعرف له اي لهذا الثالث نصف ما لكل واحد منهما فيكون لثالث
حايثان ولثالثا ي مائة ولثالث ثلثا لاية لا يمين تحييف المسألة
بين المال لتفاوت نصيبها فيساوي كل منها يعني انما انتقت
كلم في قدر ما آل اليهم لتفاوت ما لها وعلي هذا الواصي لثلاثة
ولو رعاية وقال لثالثا ان شئتكم مهاب فيطالب خالذ زيد باية
ويطالب علي بن الحسين فتصرف لزيد مائة وخمسون ولو رخصت ولثالث
ما تبين له ولو اوصي لرجل رجلا ولا يخرج اية اخرى ثم قال لاخر
مهاب فان كانت قيمة الماريتين متفاوتة كانت له نصف كل واحد
بالجماع وان كانت قيمتهما على السواء فله ثلث كل واحد منهما
وهذا عند ابي يوسف وابي حنيفة لثخص كل واحد منهما مائة
علي انه لا يروي قسمة الرقيق فيكون كنجسين مختلفين وهي يرايها
نصارت لالدرهم المساوية ويبلغ ولو اوصي بثلث ماله لرجل ثم
قال لاخر ان شئتكم مهاب او قال دخلتكم معك فالثالث بينهما
لا ذكرنا من اسكان المسألة بينهما والفتوى تنفذ المسألة وقد
ذكرنا في فروع ذكرناها قبل فصل في وصايا الوصي وغيره مساييل
مناسبة لما هنا فتنبه وان قال الموصي لورثته لثالث علي ديب

فصد قوته انتم فيما يوعيه من القدر ثم مات الوصي ولم يصدق قوته
فانه يصدق وجوباً الى الثلث استخسنا كما ينبغي والقياس ان لا يصدق
لان الاقرار بالمجهول وان كان صحيحاً لا يحكم به الا بالبيان وقوله
فصد قوته مخالف للشرع لان المذموم لا يصدق الا بحجة فينتخذ من
اقراره مطلقاً فلا يثبت نصاً نظير من قال كل من ادعى علي شيئاً
فاعطوه فانه باطل ووجه الاستخسان اننا نعلم ان قصد تقديمه
علي الورثة وقد امكن تنفيذ قصد بطريق الوصية وقد يحتاج اليه
من يعلم باصل الحق عليه دون مقداره فيسفي في تفرغ ذمة زلمي
وفي المخرج فاصل الحق دين ومقداره يثبت بطريق الوصية بخلاف
قوله كل من ادعى علي شيئاً فاعطوه لانه لا ياعطى للمدعي اذا قام
دعواه خلاف الشرع لان الشرع انما ثبت الحق للمدعي اذا قام
البرهان او وجد نكول المدعي عليه عند تخليف القاضي له ولم
يوجد هنا شيء منها فلا عبرة بقوله فاعطوه ولا يكون وصية
ايضاً الا ان يقول الموصي ان ابي الموصي ان يعطيه اي يعطي
المدعي محمد دعواه فيجوز عند ذلك ان يدفع الي المدعي من الثلث
ويصير قوله وصية لتفويضه الي الوصي والمنتبا ومن دانه وصية
مروي الوصي الدفع اولاً فتأمل فانه السيد احمد وقال الشيخ الرضوي
قوله ويصير وصية اي ان الوصية للمجهول ان كان فقيراً صح لانه لا يصدق
المقصود بها وجه الله تعالى وهو مظلوم وان كان غنياً لا يصدق
تمليك المجهول فيشترط في المدعي في هذه المسئلة الغنى وذلك معلوم
عن قوله ويكون وصية والوصية للمجهول يشترط فيها فقره تأمل
انتهى ولو قال الموصي ما ادعى فلا من مال فهو صادق فاق
صحت منه اي صحت فلان المدعي دعويته في حياة الآخر في شيء معلوم

نهوله ويكون اقراره بما ادعاه فيكون له من جميع المال والدينان
لم يدعي في حياة المتر لا يلزم شيء لانه اخبار عن غيره واقع وتأويل
ادعي بيدي خلاف المنتبأ ومنه اللفظ بخلاف المسألة الاولى
فانه قد ثبت عليه ديناً وفرض تقديمه الي الورثة فصرح بغير
قال في الحاشية اخر كتاب الوقف رجال وصي ان يوقف من مال
كذلك كذا درهما لديني ظهر عليه كانت الوصية باطلة وقت
ذلك وقت اولادته بهذا الكلام لم يقر بدين واجب عليه لالحال
فيكون ماله للورثة اذا لم يكن عليه دين او وصية ولو قال ان
راي الوصي ذلك الا ان يوقف ذلك من ثلث ماله لانه لما قال
ان راي الوصي ذلك فلما قال يعطي الوصي ذلك القدر من مالي
من ثلثه لو نص علي ذلك يصح ويؤخذ من ثلث ماله فكذا هذا
اهم حجة فان اوصي رجل بوصياً مع ذلك اي مع قوله لورثة فلان
علي دين فصد قوته عزال الثلث من ماله لا صح ان الوصيا وعزله
الثلثان للورثة وقيل لكل واحد من اصحاب الوصايا ولكل واحد
من الورثة فصد قوته اي مدعي الدين علي الميت فيها شيء وما ينبغي
من الثلث فلو وصا يا اي فلا صح ان الوصيا لا يثباتهم فيصاحب
الوصي وانما عزل الثلث والثلثان لان الوصايا حقوق معلومة
في الثلث والميراث معلوم في الثلثين وهذا ليس بدين معلوم
ولا وصية معلومة فلا يلزم المعلوم فقد منعزل المعلوم وفي الاخر
ما يرد اخري وهو ان احد الفريقين قد يكون اعز بمقدار هذا
الحق وبصيرته والاخر لا دلج وربما يختلصون في الفصل اذا اواه
الحصم فاذا افرزنا فقد علمنا ان في التركة ديناً ناشئاً في جميع التركة
فيصير اصحاب الوصايا والورثة بيناً له والدين وان كان حقاً

يبرل الثلث كله ويكون ما اقروا به مضمونا الى الوصايا اياها
 من الثلث ام يبرل بقدر الوصايا ام ابره قال الكا الشيخ الرضي رحمه
 الاول وقال السيد احدا علم ان عزل الثلث انما هو للموصي له
 فينتهي ان يبرلهم بقدر ما وصي به وقياس ما ذكره في المسئلة
 السابقة ان ينظر الي ما في يد الموصي له والي ما في يد الورثة
 فيكون ما صدقوه فيه لا زما على قدر الحصة او ملخصا وبني
 الكلام ايضا انه هل يبرلهم اي اصحاب الوصايا والورثة ات
 يصدقونه في اكثر من الثلث وهذا هو الصحيح ان يصدقونه في اكثر من
 براجع ابن كمال هذا الشارة الى اعراض ذكره العلامة الزيلعي
 حيث قال قال العبد الضيف الراعي غخور بيا لكرم هذا مشكل
 من حيث ان الورثة لا يصدقونه في اكثر من الثلث اي ان الموصي
 بوصايا ولا يبرلهم ان يصدقونه في اكثر من الثلث وهذا الزم
 ان يصدقونه في اكثر من الثلث لان اضمحان الوصايا ولا يبرلهم
 يلحق بها الثلث على تقدير ان تكون الوصايا تستغرق الثلث
 كله ولم يثبت في ايديهم من الثلث فوجب ان لا يبرلهم تصديقه
 اهو ونقل ابن كمال هذا الاشكال بعينه حيث قال قبل هذا
 الحق ولم يجب عنه واجاب عنه العلامة القدسي تبسالا في العباد
 بانه لما كان المخرجه له شبهها بثلث الوصية لمخرجه من جها وانه
 بالدين لتسميته اياه ديناً هو دين في الصورة ووصية في المعنى
 فهو يسمى بثلث الوصية هي لوصية فيصدق في الوارث الى الثلث
 وروعي تشبه الدين حين وجود الوصية لان التخصيص عليه
 معها دليل المغايرة فيصدق فيها لا على الثلث مع مراعاة جانب
 الورثة والموصي لهم حيث علق بمشيتهم فتوقيد على علمهم في

مقدما على الحقين اي حق الوصية وحق الورثة الا انه اي الدين
 الذي اقترنه الموصي للدين المذكور مجهول قدره وطريق تعيينه
 ما ذكره تصديقه الرضي فاذا صدق كل قريب بشئ ظهر له
 المخرجه ديناً في النصيب فينفذ اقرار كل في قدر حقه فيوصي له
 ينال ما اقروا به والموصي لهم يبرلهم ما يصدقون ما اقروا به وبني
 لكل واحد من الورثة والموصي لهم بعد ما اخذ منهم ذلك فلم يبرل
 بشئ اكرم فيه احد وفي حاشية سرى الدين عن شرح الزيارات
 لفاضل خان ما نصه وان قال لفلان علي دين فصدقوه ووصي
 لآخر بثلث ما لفلان الثلث للموصي له بالثلث لان حقه ظاهر
 معلوم وحق الآخر موهوم يتوقف بثبوته على الدعوي وعسي
 لا يدعي بشئ واطقت المعلوم اولى من الموهوم فيصير بالاقوي ثم
 يقال للموصي له ان الموصي قد اقترع بينه وامرنا بالتصديق فلا بد
 ان تقر له بشئ ثم لو اقترع الموصي له بشئ له وصدقته الورثة في ذلك لان
 ثلث ذلك على الموصي له بالثلث والفلان على الورثة لان الورثة
 لما اقترعوا بالدين ثانيا في التركة وهو مضمون على الميراث الوصية
 فيوصي الدين منهم بحساب عاقل في ايديهم من التركة وان كذبت
 الورثة فيها اقروا اقروا له بالقل من ذلك فاذا علم ما اقترع له الورثة
 يكون على الموصي له لان اقراره حجة عليه دون غيره فلا يلزم
 له بشئ من الوصية ما بقي له يسمى من الدين المدعى بالسلكة في
 وصايا الخاص الصغير ويجلف كل واحد من الورثة ومن اصحاب
 الوصايا على العلم لو ادعي المخرجه الزيادة قال في النسخي وارث
 ادعي المخرجه اكثر من ذلك حلف كل قريب على العلم لانه تخلف
 على فحل الغير قللت بني لو كانت الوصايا به وانه الثلث هل

يبرل

ذلك واجتبتها ربح في تخليص ذمة مورثتهم وقد ذكر هذا الجواب
 بالمعنى الترتيبي في حاشيته وقال قاضي زاده اقوله هذا
 الاشكال ساقط جدا اذا لم يلزم الورثة في هذه الصورة ان يصدقوا
 في الثلث كما لا يلزمهم ان يصدقوا في اكثر من الثلث واعنا
 اللزم لهم ولا صحاب الوصايا في هذه الصورة ان يصدقوا
 فيما شاؤوا وليس في هذه الصورة الزام الورثة ان يصدقوا
 في اكثر من الثلث فان اصحاب الوصايا فيها اذا كانت الوصايا
 مستوفاة الثلث لا ياتخذونه بطريق التخييل التام بل بطريق الجزئ
 والافراز فلما ذكرنا ذلك الثلث باقتيا على حكم جواز تصرف الورثة
 فيه بتصديقهم المدعي فيما شاؤوا ولا يضر بذلك عدم بقاء ذلك
 الثلث في ايديهم من جهة العزل والافراز ولكن سلم عدم
 بقاء ذلك الثلث المخصوص في ايديهم من كل الوجوه حتى
 من جهة تصرفهم فيه بتصديق المدعي ايض فيكون جواز التصرف
 لهم في مطلق الثلث الشائع في جميع المال وعن جواز هذا قالوا
 ان هذا تصرف يشبه الاقرار والوصية فباعتبار رتبة الوصية
 لا يصدر في الزيادة على الثلث وباعتبار رتبة الاقرار يجعل
 شايئا في الاثلاث ولا يخص بالثلث الذي لا صحاب الوصايا
 عمدا بالشبهين تأمل ترتبها وقال الحلبي ليس فيه توجيه
 لما ادعاه من سقوط اشكال الاقرار ويمكن الجواب بان لا دفع
 لما اقترابه ولا مبطل لما اوصى به فلزم انتقاص الثلث بهذا الزم
 التصديق معذقال والفرق بينه وبين ما تقدم انه لو لم يكن هناك
 اجتماع الوصية مع الاقرار بالدين اختصا بالملئيين ولم يلزمهم
 التصديق بما يقعها وقد اجتمعنا هنا فلزم ضرورة تصديقهم
 به

به فلم يختصوا بثلثي جميع المال لتقدم الدين ولو كان من وجه
 عليهما اه وقال الشيخ الرضي بعدما نقل كلام ابن الكمال الذي
 هو اشكال الزيلعي مقتبسا من كلام قاضي زاده فالنظر و ظاهر
 كلام بعض الشايخ ان تصديقات الورثة ينضم الى ما صدقت به
 اصحاب الوصايا وينفذ الجميع من الثلث لان الثلث باق على
 حكم جواز التصرف للورثة بتصديقهم المدعي فيما شاؤوا ولا يضر
 بذلك عدم بقاء ذلك الثلث المخصوص في ايديهم ولبي سلم عدم
 بقاء ذلك الثلث المخصوص في ايديهم من كل الوجوه حتى من جهة
 جواز تصرفهم فيه بتصديق المدعي ايض فيكون جواز التصرف
 لهم في مطلق الثلث الشائع من جملة المال واذا صح تصديقهم
 في الثلث الشائع فلزم اصحاب الوصايا وعن هذا قالوا ان هذا
 تصرف يشبه الاقرار والوصية فباعتبار رتبة الوصية لا يصدر
 في الزيادة على الثلث وباعتبار رتبة الاقرار يجعل شايئا
 في الاثلاث ولا يخص الذي لا صحاب الوصايا عمدا بالشبهين
 وهذا يلزم قول المتن ما بقي اي ما اقرب الورثة واصحاب
 الوصايا من الثلث فللوصايا ويندفع الاشكال كنهه لليليم
 قول ان فتوح الورثة يتلوا ما اقترابه تأمل ولا يصح ان يحاب
 بانه لا دفع لما اقترابه ولا مبطل لما اوصى به فلزم انتقاص
 الملئيين بهذا لان المبطل لما اوصى به موجود وهو انتقاص
 لزوم الوصية فيما زاد على الثلث الا برب ان ما قدم في صدر
 المسئلة بانه يصدر الى الثلث وزاد الشايع وجوبا لا يوجب
 عليهم فيما زاد على ذلك لشبه الوصية ولا يصح الفرق بانها اذا
 اجتمعت الوصية مع الاقرار بالدين لم يلزم تصديقهم في الملئيين

لانه لما اشتهر الوصية لم يكن تنفيذه فيما زاد علي الثلث جبر علي
 الورثة تحت انا مل ا ه فال حاصل انه لو قال رجل لورثته صدقوا
 زيدا فيما يدعيه علي من الدين ثمرات وتترك ثلثي من درهما مثلا
 ثم ان ادعي زيدا العشرة او ما دونها صدق في ذلك ودفع اليه
 ما ادعاه وقسم الباقي بين الورثة وان اوصي بوصايا ايعطى
 ويترك مبقرة ولم يترك الا ثلثي من درهما فنذفع الي الورثة عشرين
 والي الموصي لهما عشرة ثم اذا ادعي زيدا بمبقرة مثلا فنقول للموصي
 لهما صدقوا زيدا فيما تشيتم فان صدقوه بالعشرة وصدقه
 الورثة ايعطى بها امرا الموصي اليها ان يدفعها لزيد مثلا
 وامرنا الورثة ان يدفعوا الي زيدا ستة درهم وان ادعى
 زيد اكثر من عشرة حلف كل واحد من الموصي لهما ومن الورثة
 علي انا الا نعلم لزيد علي الميت دين اكثر من عشرة وان ادعي
 زيد عشرة مثلا ولم يصدق الموصي لهما الا بدينهم وادفعنا امر
 الموصي لهما بدفع ثلث الدرهم والورثة بثلثيه وحلف كل واحد
 من الورثة والموصي لهما با انا لا نعلم لزيد دين اكثر من درهم
 واحد وان صدق الموصي لهما بعشرة ولم تصدقه الورثة الا
 بدينهم لنرم الورثة ان يدفعوا الي زيدا ثلثي الدرهم وامر الموصي
 لهما ان يدفعوا ثلث العشرة حيث اقروا بانتقامي الثلثة للموصي
 بدعت العشرة التي هي ثلث المال المتروك بسبب الدين مجموع
 ما تحصل لزيد اربعة دراهم وكذا الوصدق للورثة بالعشرة مثلا
 وصدق الموصي لهما بثلثة امرا الموصي لهما بدفع درهم الي زيد
 واموت الورثة بدفع ثلثي العشرة فمجموع ذلك سبعة دراهم وثلثي
 درهم وفي هاتين الصورتين يحلف كل واحد من الذي لم يصدق
 بكل

الورثة

بكل ما ادعاه زيد وهي العشرة علي انا لا نعلم لزيد عند الميت
 اكثر من هذا ولو ادعى الوصايا وادعي زيدا بالعشرة وصدقته الورثة
 فيها لدفعته اليه عشرة كاملة ومع مزاجه الوصايا وعدم اثبات
 للعشرة ببينة استوجب زيد نفقة ما ادعاه هذا ما ظهر لي
 والله تعالى اعلم قال الحوي وفي التمر تاشي ذكر الصير في قال
 اصحابنا في هذه المسئلة اي المذكورة متنا شربة لانه لم يحصل
 هذا الا تتركها للدين ولا كالوصية بل جعلها نصف منها الا ان
 انه لم يجمع النسخة كالدين ولم يوجب مشاركة الموصي له كما يبر
 الوصايا وكان الواجب ان يكون اقوي من الوصية لانه اذا
 شبهها من الدين ومن الوصية وفي المتنا في فانه اقوي الميراث
 مع ذلك يدعى سمي فالسعي اولي لانه اثبتة الاقرار فيه
 واهمة الاقرار الاخر فالميراث اولي وفي النوازل ان ادعي
 علي احد ما بين الف الي خمسين فاعطوه ان لم يقيد الاعط
 برابي الموصي او برابي رجل معلوم فالوصية باطله ولو ادعي
 لاجني ووارثه بشي بان قال لا بيني ولزيد ما يتلو وصي
 لاجني فثانله بشي يصدق له اي للاجني المشاركة مع الوارث
 او التنازل نصف الوصية نصف ما اوصي به لهما وذلك
 جنس فيهما لو ادعي لهما بما يتوكل وصيته للوارث والتنازل
 عند عدم اجانة الورثة لانه اوصي بملك وما لا يملك فصح
 فيما يملك وبطل في الاخر وقوله لانه اي التنازل والوارث من
 اهل الوصية علي ما مر ولذا تصح الوصية لكل واحد منها باجازه
 الورثة جواب سؤال مقدر فنقد بوجه انه لو اوصي لحي وصيته
 بما به مثلا تصرف المايه للحي وهكذا صرفت هذه الوصية كلها

للأجنبي في سبيل الوارث والفقهاء قالوا ان الوارث والقائم
 اهل الوصية لو اجيزت الوصية فوصلت مزاياها وما الميت ليس
 باهل للوصية فلا يصلح مزاجها فاقترابها في الوصية الهندية ولو قال
 ثلث مالي لفلان ولرجل من المسلمين نصف الثلث لفلان لا
 غير وكذا لو قال ثلث مالي لفلان ولعشرة من المسلمين ثلثي واحد
 عشر جز يكون لفلان ولا شيء للمسلمين كذا في الحاشية انه بخلاف
 ما اذا اقر الميت بعين أو دين لوارثه ولا جنيها حيث لا يصح
 في حق الأجنبي ايضا لانه اقرار بعقدها بت بينهما فاذا انا بعقده
 لها فاقب ضرورة وعبرة الزبلي في توجيه الفقرة بن سالة
 الوصية ومسالة الاقرار ما لفظها لان الوصية انشا تقريف لهر
 تمليك سببه الهما والفرقة تنبث كك التملك فتنص في حق من
 يستحقه دون الاخر لان بطلان التملك لا يحدها لا بموجب
 بطلان التملك ~~فكذلك~~ من الاخر اما الاقرار فاجبا عن كايين
 وقد اخبر بوصف الشركة في الماضي ولا وجه لاثبات هذا الوصف لانه
 الوصف لانه خلاف ما اخبر به ولا الي اثبات هذا الوصف لانه
 يصير الوارث فيه شريكا ولا له لوصفه الاجنبي ليا كان للوارث
 ان يشاركه فيه فيبطل في ذلك القدر ثم لا يزال يتصرف الاجنبي
 شيئا ويشترك الوارث فيه فيبطل حتى يبطل الكل فلا يكون
 مصيفا وفي الاثنا حصته احدها ممتازة عن الاخرين وبطلانها
 انه قبل تنقل الزبلي عا ربا الي النهاية عن الفقرة تاسي هذا
 انه بطلان الاقرار بالكلية اذا انقضت اي الوارث والاجنبي
 بان في دعة المفترضا اقرارهما فان انكر احداهما شركة الاخر انكر
 الاجنبي شركة الوارث وانكر الوارث شركة الاجنبي صح فزاره

في حصته الاجنبي عند محمد رحمه الله تعالى لانه الوارث متر بطلان
 حقه لعدم صحته الاقرار وبطلان حقه شر بكم حيث انكر شركته
 فيبطل في حقه نفوذ الزعم على نفسه وبشئت في نصيب الاخرى
 الاقرار له وعندنا يبطل اقراره في حقه الكل من الوارث والاجنبي
 لما قلنا ذلك ان حقه الوارث لم يتميز عن حقه الاجنبي ولما
 اوجبه مشتركا بينهما فيبطل كايينا زبلي ولو ادعى شخص شيئا
 متفاوتا احدها حيد والنا في وسط والثالث من الثياب
 ودي لثلاثة انفس لكل واحد منهم بنوب بعينه بان قال الوصية
 لفلان بهذا الثوب الجيد ولفلان بهذا الثوب الوسط ولفلان
 بهذا الثوب الردي ثم مات الموصي فضاء منها اي من الثلاثة
 الاثواب المتفاوتة ثوب بعد موت الموصي كما في الدرر البهية والحال
 انه لم يدرس اي ثوب هو واي الضابغ والوارث محمد ذلك بان يقول
 لكل واحد منهم هلك ختك يعني ان عني ما اوصي به لك
 ضابغ او يقول الوارث حقت احكم ضابغ ولا ادري من هو فلا
 ادفع اليك شيئا زبلي بطلت الوصية لجهالة المستحق بفسر الحاد
 ولا تنفع الدعوى الدعوى له الحقت وجرى لانه تمنع صحة التفتا و
 فخصيل عرض الموصي فتبطل الوصية كوصيته لاحد هذين الزوجين
 فان الموصي له محجور كل بطلان فيها عذبه الامام كافي
 الجمع الا ان يشاء هو على بنا الفاعل اي بساح الموصي لهم الوارث
 بان يتولوا الورثة تسلموا لنا الثوبين ونحن نترضي فيما بيننا
 او يشاء الموصي لهم فيما بينهم فيقتسمه ما بقي بينهم وتسلموا على
 بنا المفعول اي ويسلم الورثة وكذا ان تقول لفلانها على البناد
 للنفول اي يقتسم الورثة وتسلم ما بقي منها فتعقد الوصية صحيحة

لرواى المانع وهو المحمود يعني انما بطلت لجهالة طارئة ما نفع
 من التسليم فاذا اسلموا الباقي زال المانع فمادت صحجة على ما
 كانت تستقيم البقية لدي اي لصاحب الموصي له بالتقرب الجيد لانه
 اي ثلثنا الجيد من التقربين الباقيتين ويعطى لذي اي لصاحب
 الموصي له بالتقرب الودي لثلاثه ويعطى لذي اي لصاحب الموصي
 له بالتقرب الوسط ثلث كل واحد منهما اي من الباقيتين مث
 الجيد والودي فيصيب كل واحد منهم ثلثا تقرب لان الاثنين اذا
 تسما على الثلاثة اصاح كل واحد منهم الثلثات وانما اعطى صاحب
 الوسط ثلث كل واحد منهما والاخران الثلثتين من تقرب واحد
 لان صاحب الجيد لا حق له في الودي يبين لان انا ان يكون
 الودي الاصل والوسط ولا حق لغيرها واحتمل ان يكون حقه
 بان كان الهاتك هو الوسط والودي ويحتمل ان لا يكون له فيه
 حق بان يكون الهاتك هو الجيد وصاحب الودي لا حق لغير الجيد
 يبين لان انا ان يكون الجيد الاصل والوسط ولا حق لغيرها
 واحتمل ان يكون حقه في الودي بان كان الهاتك هو الجيد والوسط
 واحتمل ان لا يكون له فيه حق بان كان الهاتك هو الودي وصاحب
 الوسط يحتمل ان يكون حقه في الجيد بان كان الهاتك هو الودي ويحتمل
 ان يكون في الودي بان يكون الهاتك الودي ويحتمل ان لا يكون
 له فيها حق بان كان الهاتك هو الوسط فاذا كان كذلك اعطى
 كل واحد منهم حقه من محل يحتمل ان يكون هو لانه التسوية
 بايصال كل واحد منهم اليه واجبة وهو في احتمال بقا له حقه
 ويطلانه سوا وفيما ثلثنا ايصال حق كل واحد منهم بقدر المكان
 وتحصيل غرض الموصي من التفضل فلان متقيننا زيدي قال

العلامة

العلامة القدسي هكذا ذكر ط هذه المسألة في التبيين والكان في
 والهداية والجامع الصغير من غير ذكر خلاف وشيكل عليه فسرغ
 في البداية لو كان له عبدان فاموصى بارضها الرجل وبأخسها
 لاخرتهما الموصي ثم مات احد العبدين ولا يدري ايها هو
 فالوصية بطلت في قول الامام وزعموا اجتماعا على اخذ الباقي او لم
 يجتمعا وقال ابو يوسف ان اجتماعا على اخذ الباقي فهو بينهما
 نصفان وان لم يجتمعا على اخذه فلا شئ لهما وروي عن ابي
 يوسف انه بينهما نصفين اجتماعا ولم يجتمعا فليت حمل ولو اوصي
 بافضل الاثواب الثلاثة وهي متساوية بطلت ولو كان اقربا
 دفع واحد منهما الي المقر كذا في الترتاسي ولو اوصي له بدينار
 او بتقريب فان للورثة ان يعطوه اي دابة واي تقرب شئ وكذا
 في المحيط ولو اوصي احد الشريكين ببيت معين من دار مشتركة
 بين الموصي ورجل اخر ثم مات الموصي وقسم الدار وقع البيت
 المعين الموصي به في حظه اي في نصيب الموصي بعد القسمة فهو
 اي ذلك البيت يدفع للموصي لولا اي وان لم يقع ذلك البيت في
 حظه بل وقع في حظه شريكه فلما يبيع الموصي له بالبيت مثل
 ذرعه وهذا عند ابي حنيفة وابي يوسف وقال الشيخ الرحيمي
 فان لم يوجد في نصيب الموصي بيتا مثل ذرع الموصي به او اختلفا
 في حنن التكليف يكون الحكم براجع وقال محمد رحمه الله تعالى
 له نصف البيت ان وقع في نصيب الموصي وان وقع في نصيب
 الاخر كان له مثل ذرع نصف البيت لانه اوصي بمكة وعك
 غيره لان الدار كلها مشتركة فينفذ في ملكه ويتوقف الباقي على
 اجازة صاحبه ثم اذا ملكه بعد ذلك بالتسمة التي هي مبادلة

لا تنفذ الوصية الساكنة كما اذا وصي بملك الغير ثم اشتراه ثم اذا
 اصابه بالقسمه عين البيت كان للموصي له نصفه لانه عين سا
 اوصي به وان وقع في نصيب صاحبه كان له مثل نصف ذلك البيت
 لانه يجب تنفيذها في اليد عند تنفيذها في عين الموصي
 به كالجارية الموصي بها اذا اقتلت تنفذ الوصية في بدلها بخلافه
 ما اذا بيع المبد الموصي به حيث لا تنقل الوصية بثمنه لان الوصية
 تبطل بالانقضاء على البيع على ما بينا في مسائل الرجوع على الوصية
 ولا تبطل بالانقضاء ولو بها انه اوصي بما يستقر بملكه بالقسمه لانه
 يقصد الايصا بما يمكن الانتفاع به على الكمال ظاهر ذلك يكون
 بالقسمه لان الانتفاع بالمشاع قاصر قد استقر بملكه في جميع البيت
 اذا وقع في نصيبه فتنفذ الوصية فيه ومعنى المبادلة في القسمه
 تابع وانما المقصود الاقرار بكيلا للمنفعة ولهذا عجز على القسمه
 فيه ولا تبطل الوصية اذا وقع البيت كله في نصيب شريك ولو كانت
 مبادلة لبطلت كالوفاة الموصي به فعلى اعتبار الافراز صارت كالبيت
 البيت ملكه من الاقتران وان وقع في نصيب الآخر تنفذ في فرعه
 البيت جميعه من الذي وقع في نصيب الموصي لانه عوضه ولا ان مراد
 الموصي عن ذلك البيت تنقيده به غير اننا نقول بتنفيذ البيت
 اذا وقع البيت في نصيبه جماعيا بين الجهتين التقدير والتحليل وانه اذا
 وقع في نصيب الآخر على ما بالانقضاء لا يقول انه اراد التقدير على اعتبار
 وقوع البيت في نصيب شريكه واراد التحليل على اعتبار وقوعه في
 نصيبه ولا يبعد ان يكون للام واحد جهتان باعتبار ان الاقتران
 ان من علمه بالاول ولد تله منه طلاق امراته وعنفه ذلك
 الولد تعلق في حق العتق بالولد الحي لا في حق الطلاق ثم اذا وقع

البيت

البيت في نصيب غير الموصي والارامانية ذراع والبيت عشرة اذرع
 ينقسم نصيب الموصي بين الموصي له والورثة على عشرة اسهم وعند
 محو رده انه قال في تنسقه للورثة وبسهم للموصي له فينظر الوصية له
 بنصف البيت وهو خمسة اذرع وهم بنصف الدار الا نصف البيت
 الذي صار له وهو خمسة واربعون ذراعا فيجعل كل خمسة منها
 سهما فصارت المجموع خمسة اسهم للموصي له واربعه لهم يلي
 الموصي له فينظر جميع البيت وهو عشرة اذرع وهم بنصيبه
 الا البيت الموصي به وهو اربعون ذراعا فيجعل كل عشرة اذرع
 سهما فصارت المجموع خمسة اسهم للموصي له واربعه لهم يلي
 صرح صدر الترتيبه وغيره كالزبلي فيما تقدم حيث قال ولم يرد
 بجبر على القسمه فيه بوجوب القسمه فلو قال الماتن قسم فان
 وقع الي اخره لكان اولي لان قوله وقسم بالواو حيث تكون للرجال
 والحال غير لازمة فلا تنفذ الوجوب بخلاف ما اذا كان بلد او
 وما افاقا بيدة زائدة كان اولي وقال السيد لحد الظاهر ان
 وجوب القسمه بعد موت الموصي وقبول الموصي له واما في حياته
 او قبل قبول الموصي له فلا وجوب لعدم تحقق ملك الموصي له فينظر
 المصير قسمه الموصي وقسمه ورثته واما في صدور الترتيبه فتا
 على قسمه الوارث ولم يبين حكم البناء هل يعتبر بالعتبة ويعطى من
 الذرعان ما يبسا وبها اولاد يعتبر اصلا وهو المتبادر ومن
 قوله او التقدير لخواه والاقران بيت معين من دار مشتركة مثلها
 اعي مثل الوصية في الحكم والخلق المذكور كل سهما في المسئلة السا
 حتي يؤمر بتسليم كل واحد ان وقع البيت في نصيب المخرعة وان وقع
 في نصيب الآخر يؤمر بتسليم مثله وعند محمد يومر بتسليم النصف

بنقة

او قد انصف وقيل محمد سورها في مسجلة الاقرار والفرق لر على هذه
 الرواية ان الاقرار بعك الغير لغيره صحيح حتى ان من اقر بملك الغير
 لغيره ثم ملكه بوضعه بالتسليم الي المخر له والوصية بملك الغير لا تصح
 حتى لو ملكه بوجه من الوجوه ثم مات لا تنفذ فيه الوصية زيلي
 فاوقع في الولو الجبرية من قوله ولو اوصي بعبد فلا ينشئ في قيد
 اليد صح باي سبب ملكه لا يخالف ما افاده الزيلي لان قيد الحكم
 بالصحة عند قيد الايضا بالشرائح الدفع وما التصبا بغير الدفع
 والوصي لم يملكه يومئذ ثم ملكه بعد ذلك فلا تلزم الوصية ويوضح
 ذلك ما قاله الترتاشي بكون اوصي لوجه بعبد جاره بشرائه فملكه
 الموصي بهية اظهرت اوصية ثم مات جازت الوصية من ثلثه
 بخلاف ما اوصي به ولم يامر بالشر لا نه صبة مال الغير ولا يجب به
 الشرع اعي الورثة لا بد لم يامر به ولو اوصي بالثمن عينا اي معيب
 ولم يبين الثمن فهو مرد وهو ما اذا كان غير معين او لم تكن عنده
 وذكرك بان يقول لزيد الف من مال عمر وقد يقال انها باطله للجهالة
 ولعدم شرط الوصية وهي ان تكون من ملكه ويحجر وهذا هو الظاهر
 في قوله من مال عمر وما لو قال لزيد الف فنقد يقال انها صحيحة يخرج
 من الثلث وهو الظاهر بان كانت الالف وقد قوتنا ان الالف
 يكون في كلامهم ويؤيد ودية عند الموصي من مال شخص اخر
 فاذا زوب المال الوصية بعد موت الموصي اما قبله فهي هبة من
 كل وجه فيها يظهر وقد ابي دفع رب المال الالف المودع عند الموصي
 اليه صح الا ايضا لا نه نفذه من له الملك فالعقد الموقوف اذا
 اجبر صار مضافا الى الجبر وصار مأكلا له فاذا اضيف اليه
 لان ابتداء تبرع منه ذلك لان له ابي للمالك المنع من التسليم

بعد

بعد الدجاجة لانه اجاز لزيد اي المالك يدفع ماله الي من عينه الفسوق
 في الوقت المذكور تبرع فله ان يمنع من التسليم كما لو التبرعات
 واما بعد الدفع من المالك الي الموصي له فلا رجوع له بشرط فله
 تجمل هبة من كل وجه ولو جعلت لصع الرجوع عنها او لعل ما في
 شرح التكملة من عدم صحة الرجوع بعد الدفع باعتبار المعادة ان
 الوصية تكون للفقير فتكون صدقة فلا رجوع فيها حتى لو كانت
 لغني يرجع ما لم يوجد ما يغى يحجر رجعت وقال السيد هبة انها
 حيث كانت تبرعا يشتب له الرجوع بالتضا والرضا وفي الورق ان
 دفعه اليه جاز وله ان يمنع لانه تبرع بماله الغير فيستوفى علي
 اجازته فاذا اجاز كان تبرعا منه ايض فله ان يمنع التسليم لانه
 لم يتم بعد فاشبه الهبة قبل التسليم هو وظاهر قوله لا نه لم يتم
 بعد يؤيد ما نقله الشيخ عن شرح التكملة انه بخلاف ما اذا اوصي
 بشخص بالزيادة على الثلث لوجه او اوصي بشخص بالثلث او ما
 دونه لثلاثة او لاربعة فاذا زارة الورثة حيث لا تكون لهم اي
 الورثة المنع من امضا الوصية بعد الدجاجة الواقعة بعد موت
 الموصي بل يحجر واعلي التسليم الي الموصي له لان الوصية في نفسها
 صحيحة لمنصا وقتها ملكه وان امتنع لحتم الورثة فاذا اجازها
 سقط حرم تنفذ من جهة الموصي لما تقر فيما قد منا في كتاب
 الوصايا ان المأز لا يتم ملكه من قبل الموصي عندنا وعند الشافعي
 يتم ملكه من قبل الجبر وقد ذكر الادلة لنا وله في مسجلة اذا اوصى
 بما لا دعلي الثلث واجازته الورثة في اول كتاب الوصايا فتنسبه
 ولو اقر احد الابنين بقيد بالقرار لا نه ثوابت الموصي له وصية
 ابهرها له بالملك بعد قسمتها علي احد ابنيها وبينة والاخر غائب

فانه ياخذ منه النصف كما سياتي عن المبسوط فتنبه بعد التسمية
اي تسمية التركة بينهما ولم يورث غيرها وقال السيد احمد والظاهر
انه قبل التسمية كذلك ثم يطالب الميراث بالتسمية وبخراج ذلك ما
بيده **اه** بوصية ابيد بالثلث لرجل صح اقراره في ثلث نصيبه
لنصيب الميراث من الميراث عطا ثلث ما في يده ولا يؤمر باعطاء
نصفه استخسانا والقياس ان يعطيه نصف ما في يده وهو
قول زفرلان اقراره بالثلث له يتصرف اقراره بمساواة اياه
والتسوية في اعطاء النصف ليعتق له النصف فصا رجا اذا اقر
احدهما باخ ثالث لهما وهذا لان ما اخذه المذكر كما لهما فكيف فيهما
عليهما ووجد الاستخسان ان ما انسا والميراث يقول لا نأى الترخيص
الابن اقراره اي الموصي له ثلث شائع في كل التركة وهي التركة
مهما ابي في ايديهما فيكون مقر الموصي له ثلث ما عده ومقر الثلث
ما مع اخيه فيقبل اقراره في حق نفسه كولد يتره على نفسه ولا
يتقبل في حق اخيه لعدم الولاية عليه فيعطيه ثلث ما في يده ولا
لواخذ منه نصف ما في يده ادي الى محذور وهو ان الابن الاخر
ربما يتقرب به ياخذ نصف ما في يده فيأخذ نصف التركة فيتراد بصير
على الثلث وهو خلف ولا يسلم اند اقراره بالمساواة بل اقراره بثلث
التركة وانما حصلت المساواة باقتضاك الحال ولهذا القول كني لراخ
فاقراره بالوصية لا يتردد حقه على الثلث ولو كان مقر بالالمساواة
لما اراه في جازالة انفراد ابيد بخلاف ما اذا اقر باخ ثالث وكذا بخلافه
حيث يكون ما في يدي الميراثين بها بضعين لند اقراره بالمساواة فيساويه
مطلعا ولهذا لو كان وحده لساواه فيكون ما اخذه المذكرها ك
عليها وبخلاف ما لو اقر واحد ابي احد الابنين كان معها وارث
اخر

اخرا ولا رجل يدين على ابيهما وانكر الاخر اوساير الورثة حيث
يلزمه كذا يطالب صاحب الدين الميراث بجميع ما في يده حتى يستوفي
دينه ولا يشي للمخزان لم يزود ما في يده على الدين لتقدم الدين
على الميراث فيكون مقر بالتقدم عليه فيقدم عليه ولا كذلك الوصية
لان الموصي له شريك الورثة فلا ياخذ شيئا الا اذا سلم للوارث
صنف ذلك كما تقدم ولو اقر الوارث ان اياه اوصي بالثلث لفلان
وشهدت الشهود ان اياه اوصي بالثلث لاخذ ما في يده بثلثها
الشهود ولا يشي للدين اقراره الوارث قال ولو اقر الوارث ان اياه
اوصا بالثلث لفلان ثم قال بعد ذلك بل اوصي لفلان بساير
اوصي به لفلان لابل لفلان فهو الاول في الوجه بين جميعا ولا
للاخر قال ولو اقر اقرارا متصلا فقال اوصي بالثلث لفلان ولصبي
به لفلان جعلت الثلث بينهما نصفين قال واذا اقر به لفلان وب
البية ثم قال لابل لفلان فهو صاحب له حقي يدفع مثله الى الثاني ولا
يصدر علي الاول ولو كان دفعه الى الاول بقضا قاض لم يصرف
للتاني ولو اقر رجل بوصية الف بيمينها وهو الثلث ثم اقر لاخر بعد
ذلك بالثلث ثم رجع الي القاضى فانه يتخذ الاول للاول ولا يكون
للتاني عني الوارث سمي قال واذا شهد رارا ان الميت اوصي
لفلان بالثلث فدفع ذلك اليه ثم شهد انه كان اوصي به لآخر
وقال اخطا فانها لا يصدر قات على الاول وهما ضامنان للثلث
يدفعاه الى الاخر لو لم يكونا دفعا شيئا اجبرت شهادتها للاخر
وايطلق وصية الاول ولو كان المال الفاعينا والفاذينا على احد
الابنين فما قر الدين لبي عليه وفي ان اياه اوصي لفلان بالثلث
اخذت هذا الالف فلها وكان للآخر ثلثها قال وتورثك ابني

وعشرين درهم فاقسماها نصفين ثم غاب احداهما فقام رجل البينة
على الحاضرية بالثلاث اخذ منه نصف ما في يده لانه اثبت
بالبينة ان حقها في التركة على السواء فخذ بالتباسبها فانها بخلاف
مسئلة الاقرار لانها هنا وصية المشهود له تثبت في حق الحاضر
والغائب حتي اذا رجح الغائب كان له ان يرجع عليه بما اخذ فزاده
على حقه فلا يجعل هو ما في يده كالمعذور مجلد في مسئلة الاقرار
كذا اني المنسوط فمدح في اجازة الولد من وصية ابيه في مرض
موته واقراره بالدين على نفسه وعلى ابيه وما يبد له من
عن ثلاثة الاف واين ووصي بالغيب منها الرجل فاجازها الابن
في مرضه ثم مات ولما مال له غيره فلفوصي له الف بلاء اجازة وتلك
الالفين ايضا وذلك ثلث مال الابن ولو وصي الابن مع الاجازة
لوصية ابيه بثلث ماله لآخر فثلث الفين بين الموصي له الاخر
وبني الموصي له الاول نصفان في قول ابي حنيفة وعندنا فاحاسا
ثلاثة اخماسه للموصي له الاول وخساه للاخر فان كان وصية
الابن عتقا في المرض فهو اولى من اجازة وصية ابيه وكذلك
لو اقر بدين على نفسه او على ابيه كان الدين اولى لان الاجازة
من الوارث بمنزلة الوصية والاعتاق في مرضه وصية الوصيا
معي اجتمعتا واحداها عتقت فالعتق اولى والدين مقدم على
الوصية كذا في محيط الرخصي ولو كانت الاجازة من الوارث
في صحته المورث كانت اولى من العتق والاقرار بالدين والوصية
وكذلك وصية ابيه في صحته ثم اقر على ابيه بدين بدعي بالاجازة
فان بقي شيء كان لصحاب الدين ولا يضمن الوارث شيئا للغير
له بالدين ان كان ما بقي بعد الاجازة يعني بدينه وان كان

لا يبي

ن

الدين بالدين ضمن لصاحب الدين مثل ما اجاز ولو ادعى رجل على
ابيه ديناً فادعى الموصي له من جهة الميث انه اجاز وصية ابيه
فصدتها ما كان الدين اولى ولم يضمن لصحاب الاجازة شيئا
سوا صدقتها في حال المرض او حال الصحة قال ولو ان الوارث
اجاز وصية ابيه ثم اقر بدين على نفسه كان الدين اولى بعد
هذا ينتظر ان فضل شيء من الدين يصرف ثلثه الى الاجازة اذا
لم يجز رتبة الميث الثاني كذا في المحيط ولو اجاز في المرض ثم اقر
على ابيه بدين وعلى نفسه بدعي بدين الابن ثم بدينه ثم بالاجازة
كذا اني محيط الرضي رجل له عبد لاهل له غيره اعتقه في مرضه
موته وتوكل وارثا واحدا وله هذا الوارث عبد قيمته مثل قيمته
عبد مورثة لاهل له غيره ذلك فاجاز الوارث وصية ابيه وعتق
عبد في مرضه موته فثلث العبد الاول بعقت من غير سعاية
بلاء اجازة وهذا ظاهر ثم يقسم ثلث ثلثي العبد الاول وتلك
جميع العبد الثاني بين العبدين على خمسة اسهم ثلاثة اسهم
الاول وسهمان للعبد الثاني مريض له الفان والاهل له سوى
ذلك حضره الموت ووصي لرجل بالف درهم منها ووصي لرجل
اخر بالف الاخر ثم مات فاجاز ابنه الوصيتين احدهما قبل الآخر
في مرضه ولما مال له غيره ما ورث فثلث الف بين الموصي لهما
نصفان بوصية الميث الاول رجل له الف درهم وصي بها لرجل
فمات فورته رجل وله الوارث الف درهم ايضاً فوصي الوارث
بها ووافق من الاول لرجل ثم مات الثاني وترك وارثا واجاز
وصية ابيه ووصية جدّه جميعاً في مرض موته ثم مات وليس له
غير ما ورث فللموصي له الاول ثلث الف الاول بلاء اجازة ثم يضمن

قلت: الا ان الاول الى الثالث الثانية فيحصل ثلث ذلك الموصي
 له الثاني بلا جازة ثم ينظر الى ثلث ما بقي من مال الميت الثالثة
 فيقسم بين الموصي له الاول وبين الموصي له الثاني على قدر ما بقي
 من حصصها بالاجازة كذا في المحيط والروصي بأمة فولدت الا
 من غير سببها بعد موت الموصي قبل التسمية والقبول كما سياتي
 ولدا وكلاهما اي الامه فولد لها يجزأت من الثلث اي من
 ثلث مال الموصي باعتبار رتبتهما فيها اي الامه ولدها للموصي
 له لان الام دخلت في الوصية اصالة والولد تبعاً حتى كان
 متصل بها فاذا راكبت قبل التسمية والتزكية متعاه على ذلك
 الميت قبلها حتى تقضي به ديونته وتنفذ منه وصاياه ودخل
 الولد في الوصية فيكونان للموصي له وكذا في اوصي له بها سواها
 اي وان لم يجزأ جميعاً من ثلث مال الموصي له الثالث من المال
 المتروك منها فمنه يعني اخذ ما يخصه من الام اولاد فان فعل
 شيئاً اخذه من الولد وصورة رجل له ستمائة درهم وامه تساروي
 فلان ثمانية درهم فاقصى لرجل له الامه ثمانمائة درهم ولدا
 يساوي ثلث ثمانية درهم قبل التسمية للموصي له الامه وثلث
 ولدها عند ابي حنيفة رجلاً بعد تعالى لان التبع لا يفرم الاصل وقال
 ياخذ ما يخصه منها جميعاً على السراية فاخذ ثلثي الامه وثلثي
 الولد لان الولد دخل في الوصية تبعاً حال اتصاله بها فلان يجزئ
 عن الوصية بالاتصال كما اذا اوصي ببيها من فلان فكانت الثلث
 ولا تسرها فولدت حكا اذا ولدت الميت قبل القبض فانه يسري الي
 الولد حتى يباع او يبيعت معها ويكون له حصته من الثلث اذا ولدت
 قبل القبض فتنفذ الوصية ايها تبعها على السوا من غير تقديم الام

كلاهما

كان الوصية وقعة بها جميعاً ولا يب حنيفة رحمه الله تعالى ما اشار
 اليه الشارح بان الثلث الذي هو الولد في الوصية لا يفرج الاصل
 الذي هو الام ولونفذ الوصية فيهما جميعاً ينقض الوصية
 في بعض الاصل وذلك لا يجوز بخلاف البيع والعنق لا لا
 تنفيذه في الثلث لا يودي الي تنقضه في الاصل بل يبقى تاماً حتى
 فيه غير ان الثلث كله لا يتأهل الاصل بل بعضه ضرورة مقابلة
 بالولد اذا يتبع بالثمن الذي عينه الموصي فيخط بعض الثلث
 عن الاصل ضرورة مقابلة بالولد اذا اتصل به القبض وذلك
 جائز لا بأس به ولا نفر له في التفتن اذ الثلث تابع وينفذ
 البيع بدونه ذكره وان كان فاسداً احتج لولا ان في البيع بالثمن
 الذي عينه الموصي محاباة يحتفل ان يكون على الخلاف هذا اذا
 ولدت الامه قبل التسمية وقبل قبول الموصي له كما قرناه
 فلو ولدت بعدها اي بعد التسمية وبعد قبول الموصي له لم
 اي الولد للموصي له لان اي الولد له ملكه خالصاً لا يفتقر لملك فيه
 بعدها وكذا الولد بعد قبول الثلث من الموصي له وقبل التسمية
 على ما ذكره القدوري والافندي لم يذكره لان محيط السرخسي
 كفى ذكر القدوري انه لا يصير موصي به ولا يعتبر خروجه عن الثلث
 وكان للموصي له من جميع المال كالولد له بعد التسمية وثنان
 قال ابو بصير موصي به حتى يعتبر خروجه من الثلث كالولد له
 قبل القبول ولو ولدت قبل موت الموصي للمورث يكون لانه
 لم يدخل تحت الوصية ويبقى على حكم ملك الميت حيث لم يدخل
 تحت الوصية فتنفذ ولا سراية ولا كسب كالولد في جميع ما ذكرنا
 في الهندية والزيادة الحادثة في الموصي به كالولد والفتلة والارث

والكسب

بعد موت الموصي قبل قبول الموصي له الوصية هل يصير موصي به
 لم يذكره وذكره القدرين ان لا يصير موصي به احثي كانت الموصي
 له من جميع المال كالوحد كنت بعد التقسمة قال مشايخنا يصير
 موصي به حتى يعتبر خريجه من الثلث كما في محيط السرخسي وفي
 غرر الخريجه عن ابي يوسف اذا وصي لرجل بنشاة ولدت بعد موت
 الموصي قال لا يتبعها ولدها ولو قال اوصيت لفلان بنشاة من
 غنى فاعطوه شاة وبعد موت الموصي يتبعها ولدها ولو
 استهلك الارث الولد قبل تعيين النشاة لاضمان عليه وكذا
 لو وصي بتخانة باصلها ولم يقل من تخيلي هذه وهو مثل النشاة
 التي اوصي بها واعطوه اى تخلة نشاء دون تمرتها التي تخرت
 بعد وفاته وان كانوا استهلكوا ذلك فله ضمان عليهم كذا في
 المحيط رجل له امة قيمتها ثلاث مائة درهم ولا مال له غير هذا فوصي
 بها لرجل ثم مات فباعها الوارث بغير محض من الموصي له ولو حر
 في بيع المشتري ولدا قيمته ثلاث مائة درهم فباع الموصي له ولو حر
 بغير البيع سلم المشتري ثلث المائة وثلث الولد لم يوصي له ثلث
 المائة وتوسع الولد ورد النسخا في الورثة ولو كانت ازيدات
 في يد غيرها فاضاوت قيمتها فثلثها في الماشي لغيره وثلثا
 لغيرها للورثة ولو كان الماشي بغيره حتى صار تساوي مائة
 اخذ الموصي له ثلثها ويوجع على الورثة من قيمتها باريضوا بين
 واربعة اتساع درهم تمام ثلث المال كما في محيط السرخسي وفي
 الاصل اذا وصي بثلث ماله لبني فلان وليس لفلان ابن يبرم
 الوصية ثم حدث له بنون بعد ذلك ومات الموصي كان الثلث
 للذين حددوا من هذا اذا كان وصي لبني فلان وليس
 بنون

بنون يوم الوصية ولم يسلمهم باسمائهم ولم يبرمهم ولو سماهم
 وانشاء لهم في الموصي له صعب فيعتبر صحة الاجاب يوم الوصية
 كذا في المحيط ولو وصي بالثلث الابن شي او اقل قيل او لا يسير
 وبزها ان اوصي بامته هذا الالف ويجعل هذا الالف او معظم
 هذا الالف ولذلك يخرج من الثلث فله النصف من ذلك وما
 زاد الى النصف فهو على الورثة يبطون له منه ما شاء والا انه
 ليس فيه اكثر من ان المستثنى مجهول وان جهات نتججه بالث
 المستثنى منه ولكن الوصية في المجهول صحيحة كما في المبسوط والرد
 بهذا التخيير في حق المقدار يبطون له ما اراد وامن الزيادة على
 النصف لا التخيير في الاعطاء وعدمه كذا في محيط السرخسي
 باب العتق في المرض ما كان الاعتاق في المرض في
 معنى الوصية لوقوعه تبرعا في زمان تغلق حق الورثة ذكره
 في كتاب الوصايا ولكنه اخره عما هو صريح في الوصية تكون الصريح
 هو الاصل في الدلالة حموي يعتبر حال العتق في تصرف سجن
 هو ابي النظر في المخير الذي اوجب حكمه كتبوت تلك المشتري
 في البيع بعد العتق في الحال ابي حال صدوره فان كان ذلك
 انصرف في حال الصحة في كل ماله يعتبر وليس للورثة فيه
 اعتراض وكل مرضه برك منه فهو ملحق بالصحة لان الورثة لا يتر
 لا يتنقل حق ماله الا في مرض الموت وبالموت تبين انه ليس
 بمرض الموت فله حق لاحد في ماله ولا بان كان في مرض الموت
 فمن ثلثه لتعلق حق الورثة بما له فصار محجورا عليه في حق الزايد
 على الثلث والرد انصرف الذي هو انشاء ويكون فيه معنى النوع
 مما اذ عتاقه بالبيع محاباة وكفالة والاهية حتى ان الاقرار بالدين



في الموت اي مرض الموت ينتقد من كل المال وهذا محترز الانثيا
 فان الاقرار ينصرف اخباري والكلال فيه اي في مرض الموت
 بقدر مهر المثل لا بما زاد عليه من كل المال وهذا محترز قول
 فيه معنى التبرع فان الكلال بقدر مهر المثل لا تبرع فيه لان
 البفغ متقوم حال الدخول وقبضته مهر المثل فان قيل كان
 معاوضة لا تبرعا والزايد عليه محاباة وهي من قبيل الوصية
 لانها انشائية معنى التبرع وكذا بدل الخلع لان البفغ حال الخرج
 غير متقوم فاجعل في مقابلة تبرع قبلا كان وكثيرا التفرغ
 المضاف الى موقة اي موت الموصي وهو اي التفرغ المضاف
 ما اوجب حكمه بعد موقة كانت حريه موتى او هذا الزيد بعد موقة
 يعتبر ذلك من الثلث وان وصليته كانت ذلك التفرغ المضاف
 الي موقة وقع في الصحة يعني فلا يعتبر الامن الثلث ومرض صح
 الشخص منه كالصحة يعني فيعتبر التفرغ الواقع فيه من كل
 المال لا قدمناه قريبا واما في التفرغ في انه لو اوصي بشي
 صارته باطله لانه ظهر بالصحة انه لا يتعلق بالحق احد
 فيحول على ما لو قال ان مت من مرضي وهذا واما اذا اطلق بشر
 صح فبما قبله وان عاش بعد ذلك سنين ما لم يرجع كما في التمتع
 والمقعد بغير الميم وسكون الفاق وفتح المعنى المهرلة اسم
 مفعول من اقع بالبناء المجهول من اصابه والفي جسده فلا
 يستطيع الحركة للمشي وهو الزوم والمندرج اسم مفعول منه
 فلم اصابه الفاق قد قدمنا انه مرضي مجرد في احد شي الدنيا
 غالبا وربما كانت في السنين ما عدا الراس ويجدد بقتة وفي
 كسبه الطبيب انه في السابع خطر واذا جاوز السابع اقفست

حدة

حدة فاذا جاوز الاربعة عشر صار موصيا موصنا والاقوال الفخر
 اول الفالج خطر والسلوك بالسبين المهرلة من اسله الله موص
 بالسل فسل فهو بالها المفعول وهو مسلول وقد تقدم في
 اول الوصايا للتأخر انه فرجه في الرية وكثيرا ما يمرض للشبان
 كثرة الدم قال في البناء وتفسير المطرزي المسلول بالذي
 سلت انثياه اي تزعت خضتها لا يناسب في هذا الموضع
 الكلام فيما اذا انظاول ولم يحق منه الموت والذي تزعت
 خضتها بعد تناول الزمان لا يسمى مريضيا اصلا انتهى قال
 المحوي وتفسير العيني بانه الذي به انظلاق البطن المستجر
 لا يرافقه ما في كتب اللغة والطب اذا انظاول ولم يقبده في
 المرافقة هذا مشكل فان المقعد والفلوج لا ينافي لهما فافترق
 فترشها خصوصا المفلوج وقد تقدم في كتاب الوصايا ما متنا
 فيقبيده كقولهم ولم يحق موته منه وقد مر كلاهما في مسرطا
 كما الصحيح يعني تغتفر قرائنه المخرجة المشوبة بالتبرع من كل
 المال مجتبي ثم مرض صاحب المجتبي وذكر ان حد التقاول
 سنة وذلك لانه اذا تقاد من الهبد صار طبعا من طباعه
 كما لم يخرج وهذا لان المانع من القصر مرض الموت ومرض
 الموت ما يكون سببا للموت غالبا اذا كان بحيث يزداد حاله
 فحال ان يكون اخره الموت واما اذا استحكم وصار بحيث
 لا يزداد ولا يخاف منه الموت لا يكون سببا للموت كالعوى وعونه
 اذا لا يخاف منه ولهذا لا يشتغل بالتداوي زيلبي وقد تقدم
 لنا ذكر اقوال اخر متقدمة في تحديد مرض الموت وقد اختلفت
 الاربعة هنا ما ذكره بقوله وفي المرض المعتبر في عدم نفوذ التفرغ

ت

او قال بيع بملكك هذا على ان يضمن
لك

من كل المال الجبيع لصلاته قاعدا وقد تقدم عن ابي نصر الرازي
ان روي عن اصحابنا ان كان يصلي قاعدا لم يصح وان كان
مصطليا فلا لمريض وتقدم في باب طلاق المريض تننا وشرحا
بانه المقتني الذي اعجزه عن اقامة مصالحة خارج البيت قال
الشيخ وهو الاصح كبحر القتيبة عن ابائنا المسجدة فارجع اليه
اي المريض في مرض موته عبد الله ارامنة لا تخومد برؤس ولد
وحياياته في البيع والشرا وهي مفاعلة تن حياه يحبوه اذا اعطاه
والحياياته في البيع المساهلة بان يبيعه بارخص من قيمته عند
التجار يوم البيع وفي الشرا بان يشتري الرخيص باغلي بالزيادة على
قيمة المتل في الشرا والناقص في البيع محابة وقد تقع المحابة في
الجاراة والاستيجار والمهر كما سذكره وههنا اي هبة المريض
لغيره ما لا يمنا او مضغفة اذا انفصل بها القبض قبل موته واما
اذا مات لم تنقبض فتستل الوصية لان هبة المريض هبة
صحيته وان كانت وصية حكما كما صرح به قاضي خان وغيره وقد
وضحا انه هو ان من الكفا لان منه ما لا يكون كمال
اجنبي خالع املاكك على الف على ابن صامس كك خسا يتيقن المن
سوي الا انه فان بدل الخلع يكون على الاجنبي لا على المرأة ونسأله
على الصامت دون المشتري وفي البرازية وكفا لثمة على لثمة اوجي
وجركوني الصحة فان كمل فيا لصحة سلفا بسبب ووجع السبب في الرمي
بان قال ما اذاب لك علي فلان فلي في وجع كركوني المرض بان اخر في
المرض بان كملت فلان في الصحة لا يصدق في جعده عن الصحة والكفول
لم يترك الصحة وكذا كلفه مع غرض المرض وفي الاول مع غرض الصحة وفيه
وجع كركوني المرض بان انشا الكفا لثمة في مرض الموت اه كل ذلك حكمه

كلم

حكم وصيه فيعتبر من الثلث وانشا رقبوله كك لثمة انشا خيته
الوصية لان الوصية ايجاب بعد الموت وهذه التفرقة مخترعة
في الحال واذا اعتبر من الثلث لا قدمنا من نقلت حق الوصية
به فصار محمولا عليه في حق الزا يد على الثلث والاول والصدقة
منها ما كثر في كتاب الوقف ان وقف المريض في مرض
موته المدون بحيط القيمة ما وقفه وما تركه غير موثوق باطل
فليخلف وليجزئ قال الشيخ الرضوي وهذا لا ينافي ما ذكره اوله
المستوفى بالدين لان الثلث له ويتركه في الوقف الا ان لقوله
اعتنا قد لان الهاراجمة الي المعتق اذا اعتناق مصافق الي
قاعده كالمعطوفات بعده والاعتناق انما يكون على الوقف نصار
الوقف معلوما من المتام مثالا بالاعتناق رخصي قلت وكذا
من حجب له الموهوب له والموقوف عليه والمضمون له فان كل
واحد منهم يبرأ من اصحاب الوصايا وهذا نتيجة كون ما ذكره وصية
وفي الثلث بالجميع فيها وفقت والاتفاضا فيه ويعتبر في القسمة
قد رما الحكم الثلث في الضرب ولم يبيع العبد المحرمان اجنبي
عنت اى ان اجازت الورثة عنت لان المنع من التنا في الزايد
على الثلث انما لان كقرام اي الورثة فيسقط حزم بالاجازة منه
فلو كانت الوصايا ما يتيقن قيمته ما يتيقن المال تسامية تنفذ الجميع
وان كان ستمانية تسمة الما يتيقن ثلثها للوصايا وثلثها للعبد
وذلك ثلثي ما يتيقن في ثلث الما يتيقن القيمة فان اجازت
الورثة عنت سقطت عند السعاية كما انهم لو اجازوا الوصايا
تمام الما يتيقن فان اجاز الوصايا قيمته ما يتيقن ما يتيقن في
ثم اعتقت عبد قيمته ما يتيقن له واولا مال له سواها وهذا معنى قوله

محرر

الثالث عشرهما اي عن تنفيذ الحماياة والتزجيمها في اي الحماياة
اختص في الثالث الى الحماياة ويسمى المبد بكل قيمته لانه العتق
لا يجتمل الرفع بعد وقوع وصفا الورثة في المالة وقد اختلفت عند
المتنفذ فيلزم منها انها وبكسر بان حرر في مرض مودة عبد قيمته
ماية فخا اي ثم باع عبد الاء اخر قيمته مايتان ماية استويا اي
ينقسم الثالث وهو الماية بينهما نصفين فالعتيق يعتق نصفه
محماياة ويسمى في نصفه قيمته وصاحبه المحماياة باخذ العبد الاخر
ماية وخمين وهذا عند ابي حنيفة وقا لا يعتقه اوي بينهما اي في
كل مسالة التي تقدم الحماياة واخاخيرها قال الزبيدي والاصل فيه ان
الوصايا اذا لم يكن فيها ما جازا لك فكل واحد من اصحاب
الوصايا يفر بجمع وصيته في الثالث لا يقدم البعض على البعض
الا المعتق الواقع في المرض والعتق الملت بموت الموصي كالنذير
الصحيح سواء كان مطلقا او مقيدا والحماياة في المرض بخلاف ما اذا
قال اذا است نهو حر بعد موته بيوم والمعنى فيه ان كل ما يكون نفذ
عقيب الموت من غير حاجة الى التنفيذ فهو في المعنى اسبق بالحتاج
الى تنفيذه بعد الموت والترجيح يقع بالسبق لان ما يتخذ بعد
من غير تنفيذ تقول منزلة الديون فان صاحب الدين يتزدد بالمستأجر
دينه اذا اظفر بحسن حقه وفي هذه الاشياء يصير مستوفيا بنفس
والدين مقدم على الوصية فكذا الحق الذي في معناه وغيره من
الوصايا قد تساوت في السبب والتساوي فيه يوجب التساوي
فوالاستحقاق فاذا ائتت هذا فما يتولا ان العتق اقوى لانه
لا يلحقه النسخ والحماياة يلحقها النسخ ولا معتبر بالقديم فيما ذكر
لانه لا يوجب التقديم في البوث الا اذا اتخذ المسخف واستوفى

الحقوق

الحقوق على ما يجي بيانه وابو حنيفة رحمه الله تعالى يقول ان
الحماياة اقوى لانه تثبت في صنف عتق المعاوضة فكانت ترجح
بمعناها لا بصيغة حاجتي باخذ الشئ وعكس العبد والصبي المالك
لها ولا عتاق تنوع صيغة ومعنى فاذا وجدت الحماياة والاد
الاضف واذا وجد العتق اولا وثبت وهو لا يجتمل النوع لانه من
ضرورة المراجعة وعلى هذا قال ابو حنيفة رحمه الله تعالى اذا جاب
ثم اعتق ثم جاب قسم الثالث بين الحماياتين نصفين لتساويهما
ثم ما اصاب الحماياة الاخيرة قسم بينهما وبين العتق لانه
العتق مقدم عليها فيستويان ولو اعتق ثم جاب ثم اعتق ينقسم
الثالث بين العتق الاول وبين الحماياة واما اصاب العتق قسم
بينه وبين العتق الثاني ولا يقال ان صاحب الحماياة يسترد
ما اصاب العتق بعده في المثلتين كونها اوي عنه لا فانقول
لا يمكن فذلك لانه يلزم منه الدور وبما ندان مال صاحب الحماياة
الاولي في المسئلة الاولى لو استرد من العتق كونها اوي بالاسترد
منه صاحب الحمايات الثانية لا استويان ثم يسترد العتق لانه
يساوي صاحب الحمايات الثانية وفي المسئلة الثانية لو استرد
صاحب الحماياة ما اصاب العتق الثاني لا استرد من العتق
الاول لانه يساوي ثم استرد صاحب الحماياة وهكذا الى الا
يتناهى والسبيل في الدور قطعه وعند هي العتق اوي في الكل
فلان مرد السؤال عليهم اها وفي الثانية نكت العتق اوي للثب
قال غسان دخلت على بشر الموصي فقلت لم قال ابو حنيفة الحماياة
اولي فقال لا اودي فقلت اقاله جازا قال لا فكسر اسه
ساعة فيا بيكته اعجز بها فخرجه ودخلت على سفيان في جحان

وهو حق الله تعالى والمستحق لم يتبدل سبحانه وتعالى نصا ولا كرامة
لوحظ باينة فهلك بعضنا يدفع الباقي له وكل الوصي ان يحج عنه بكل
ماله ولم تجز الورثة اذ قال باينة وثلاث ماله اقل فانهم اذا اخرجوا
ربما زاد خراجهم وربما نقص فلما لم يكن ان يعذر لم يعبر بتعديره
الوقت كما لا يجزى في الغاية وقالها اي الا بصا باعتقاد عبد الله
باينة الا بصا بالاجحاج بماينة سواء في حيا من كل منهما بما بقى بعد
الرهاك وقيل هذه المسئلة مبنية على اصل اخر يختلف فيه وهو
ان العتق حق الله تعالى عندهما حتى تقبل الشهاده فيه من
غير دعوى فلم يتبدل المستحق وعنده حق السيد حتى لا تقبل
الشهاده فيه الا بدعوى فاختلف المستحق وهذا البناحي لان
الاصل ثابت معروف والسبيل الي انكاره ولو اوصى بان يشتري
بثلث ماله وهو الف عبد فيعتق عنه فاذا هو اقل منه ذلك
فالوصية باطله قيل هذا قول ابي حنيفة ولين كان قول الكل
فالفرق لهما ان الوصية هنا وقع الشك في صحتها فلا يصح بالشك
ولا كذلك سبيلة اكثرنا لانها كانت صحيحة فلا يتطل بالشك
ولو اوصى بان يشتري بكل ماله عبد فيعتق عنه بطلت الوصية
عنده من يلحق قال العلامة المقدسي ويجب تعديره ما اذا لم تجز
الورثة كما في المال في تعميمه وقال يشتري بالثلث عبد فيعتق لانه
وصية بنوع قرية فيجب تعميمها ما امكن قياسا على الوصية
بالمح ونبتل الوصية بعتق عبده بان اوصى بان يعتق الورثة
عبد المروف بعد موته ان جنى ذلك السيد الوصي باعتقاد علي
الغير بعد موته اي موت سيده الموصي ندفع اي فدفع الورثة ذلك
السيد الحيا في بسبب الجنابة التي ولي الجنابة بطلت الوصية لان

فاخير نذرها فتجب بها فبعت مدة فبعت على سنيان فثلثة
الثلثة التي قالها بشر وقتها قال نسيتها فدخلت على بشر فثلث
الثلثة التي قلتها وقتها قال نسيتها فذهبت الثلثة وبقيت
المائة بنسبة كثلثة وقد مثل مفتاحها هجر الحيا باينة اذ تنفذ جبر
بين القبول بكل الثلث او بما بقى بعد ما استقطعه مشاركة للثقة
له وان شارده لانه لا يقبل الا بالحيا باينة فلا يلزم بدونها حتى
ووصيته اي لو اوصى شخص بان يعتق عبده بعد موته اذ قال
اعتقوه او قال هو حر بعد موتي بغيرم او قال هو حر بعد موتي
بغيرم ولا وصي لافسان بالغ درهم قاصا في الثلث وليس هذا
من العتق الذي يبدأ به وانما يبدأ به اذ قال هو حر بعد موتي
سبها او اعتقته في مرضه البتة او قال ان حدث بي حدث من مرضي
هذا فهو حر اذ يبدأ به قبل الوصية وكذلك كل حق يقع بعد الموت
بغير وقت يبدأ به قبل الوصية كذا في الميسوط وفي محيط الخري
ولو قال هو حر بعد موتي بغيرم او بشره فبعت المدة فلي رايته
ابن سماعه عن محمد انه لا يعتق الا باعتاق الورثة او الوصي
اه ولو اوصى بان يعتق عنه بهذه الماية عبد لا تنفذ الوصية
بما بقى ان هلك يعني لو هلك درهم من الماية النار لها بعد
موت الموصي ويجوز ان يشتري عبد بما بقى فلا تنفذ الوصية
عند ابي حنيفة لان ايصا به باعتاق عبد يشتري ايصا بغيره
والقرية في الاعتاق تنفذ وتنفذ قيمة العبد فلو اشتري
عبد بما بقى واعتق لكان ذلك تنفيذا في غير الموصي له وذلك لا يجوز
بخلاف في البيع اي لو اوصى بان يحج عنه بهذه الماية فهلك منها درهم
فانه يحج عنه بما بقى حيث يبلغ مائة تنفذ لانه لم يفرقة محضه
وهي

الذئع قد صح لان حث ولبي الجنانية مقدم علي حث الموصي فكذا علي
 حث الموصي له وهو العبد نفسه لانه يتلقى الملك من جهة الوصي
 ومملك الموصي باق الي ان يدفع وبه نزول منك واذا خرج به عن
 ملكه بطلت كما لو بيع اي كما يتصل الوصية فيها اذا باعها الوصي او
 وارثه بعد موته اي الموصي بالدين الثابت علي الموصي وان فدى
 الورثة العبد لا يتصل الوصية ولزمهم ان يمتنعوا ان يخرجوا من الثلث
 وكان هذا الذي دفعوه الي ولبي الجنانية في اموالهم اي يكونوا
 علي الورثة لا ياخذونه عن مال الورثة بسبب التزامهم علي انفسهم
 ما لا يلزمهم والعبد بعد الفداء لهم عن الجنانية لانه لم يجز واستعبد
 من هذه المسئلة انه اذا وصي بعقبة عبيده لم يمتنع الا ان يمتنع
 الوصي او الورثة ولذا الرجوع قولنا ونفلا كما يراد بالوصايا لان ذلك
 اصرا بالاحتياط فلا يقع عتق بدون اعتناق كاني محيط السرخسي
 وفي الوارثية اوصي بان يمتنع عبيد له فحني العبد جانيه بعد موته
 الموصي فاعتقده الموصي ان كان هالما بالجنانية فهو ضامن للجنانية
 لان له ان يفدي او يفد فاعذا اعتقده فقد ترك الذئع مع التدبير
 عليه فيصنف ولو لم يعلم بحجب عليه قيمة العبد لانه صار مستلزما
 ولا يرجع بذلك علي الورثة لان السيد انما اوصي بعقبة عبيده فان
 وهو اعتقده عبيده في نقد خالف اه قال العلامة المقدسي ونسبه
 بحت لانه ليس ملكه فكيف يصح عتقه وليس بطريق النجاسة لانه
 المذكورة فليتا ملوا وصي شخصي بثلثه اي بثلث ما ترك وترك
 الموصي عبدا وما لا وراثة واكثر كل واحد من الورثة وذكر الموصي
 له بالثلث ان الميت اعتقده هذا العبد فادعي بكر الموصي له عتقه
 اي عتقه العبد في الحجة اي في حال صحته مولا له لينتفع عتقه من كل المال

اي

اي ويكون له ثلث ما بقي عبدا اخراج العبد وادعي الورثة عتقه من الرهن
 لينتفع من الثلث ويقدم علي بكر لان العتق في الرهن مقدم علي الوصية
 بثلث المال فالقول للوارث مع البيني فيحلف بالمال ما اعتقده في العتق
 واعتقه في الرهن شلبي عن قاري الهداية لانه اي الوارث بذكر
 استحقاق بكر اي ثلث المال غير العبد لان العتق في الرهن وصية
 وهو مقدم علي غيره من الوصايا فذهب الثلث ما اعتقده فبطل حث
 الموصي له بالثلث فكان منكر الاستحقاق والقول للمكر مع البيني
 ولان العتق حادث والحواش تتنازع في اقرب الاوقات للعتق
 به فكان الظاهر شاهد الورثة فيكون القول قولهم مع البيني علي
 هذا الا شئ ان يرد كذا اي بلفظ مزبد لا بلفظ بكر وقع في نسخ المتن
 والشرح قلت صوابه ولا شئ بذكر لا شئ اي بكر هو المذكور ولا اي
 في صدور صورة المسئلة غاية الامر ان تقوم لصاحب الكفر المكتبي
 والا يباح مثلك الموصي له بزبد فغيره الموصي في منته اولاد ونسبه ثانيا
 وانه نقالي علم وهذا يشكل علي ما تقدم ان المعتق في الرهن يباح
 اصحاب الوصايا فتأمل الا ان يفضل به يزاد من بعض ثلثه شئ
 فن تقيضية وقوله من قيمة العبد يعني ثلثه اذ ذلك بعد قيمة العبد
 فهي ابتداء ولك ان تقول ان من في قوله من قيمة العبد يعني علي
 كما قاله الاخفش والكوفيون في قوله نقالي ونصراه من القول اي
 عليهم والتقدير يعني وعلي في قوله من قيمة العبد الظاهر وادعي بعقبة
 فاذا ايزاد الثلث علي قيمة العبد دفع الي الموصي له لانه لا يذبح لانه لم
 له بعد او الا ان تقوم للموصي له حجة اي بينة علي صدق دعواه وهو
 يخرج من عبده له قبل مرض موته فالموصي له خصم لانه يثبت حقه
 ثلث المال فتصح اقامته للبيينة واقامتها عليه وكذا العبد يكون خصما
 لانيات عتقه فتقبل البيينة منه وعليه فان ثلث العبد مقر له بالعتق

الاستناد فيستند الي حالة الصحة ولا يمكن استناد العتق الي تلك
 الحالة لان الدين يمنع العتق في حال المرض بما ناهى السعابية
 وعلي هذا الخلاف كذا وقع لغيره ولا وجه له لان الخلاف في الاخر
 علي خلافه في الدولي فليتنا مل لومات ونترك ابننا ونترك الف درهم
 وادعاهما اي ادعي الالف رجلا ديننا علي الميت وادعي اخر انها
 ودية اي او دعها عند الميت وصدرتها الالف فالالف بينهما
 اي بين مدعي الدين ومدعي الودية نصفا عنده اي عند
 الامام وقال الودية اقوي فيدفع الالف له قلت وعكس من
 الهاديات الخلاف فقال عنده الودية اقوي وعندهما سواءتينا
 في الالف والاصح ما ذكرنا في الكافي وكذا ذكره النقيب ابو الليث
 والقدير في الترتيب ونحو الاسلام الجودي والصدور الشهيد
 والحاكم في الكافي ايضا وقال الزيلعي قال في النهاية وذكر نوح الاسلام
 والمكسائي الودية اقوي عندها وعند عكس ما ذكر في الهداية
 قال وذكر في المنظومة ما يؤيد ما ذكره في الاسلام والليثاني
 قلنا لو ترك الف وهذا ادعي، وينا ذلك قال هذا مؤدع
 هـ والادب قد صدقها ذين متاهة استويا واعطيا من اودعها
 ووجه قول من قدم الودية ان الودية ثبتت في عين الفاو الدين
 يثبت في الذمة ولا يتم انتقال الي العين فكلت الودية اسبق
 فلان صاحبها احق كما لو كان المورث يفتقد انتقال صدقته ووجه
 قول من سوي بينهما ان الودية لم تظهر الا مع الدين فيستويان
 فيتحاصران كما لو اقر بالدين ثم بالودية بخلاف اقرار المورث
 نفسه لانه اقراره بالدين يثبت في الذمة وبالودية تينا والعمي
 فيكون صاحبها اولى لتعلق حقه بها واقرار المورث بالدين

فما وجه كونه خصما بجاهه بانه قد نزل احد في دعوي العتق فني اثباته
 في الصحة دفع لذلك وهذا عند ابي حنيفة فظاهر لان العتق حقه
 السيد علي ما عرف من مذهبه فيكون خصما فيه لا ثبات حقه ولا
 عندها فلان العتق فيه حقه السيد وان كان حقا لله تعالى فكيف
 بذلك خصما وهو نظير جد القذف فانه حقه الله تعالى وفيه حقه المورث
 فكيف يكون خصما وذلك وكذا السرقة الحدية حقه الله تعالى واسترداد
 المال حق السيد فلا بد من خصوصية حتي يقطع السارق زيلعي
 ولو ترك الميت ولدا وعيد ادعي رجلا ديننا علي الميت وادعي
 السيد عتقا في الصحة والحال ان لا مال له ليجب للميت غير اي غير
 السيد المدعي بعتقه في الصحة ولم يثبت عتقه في الصحة ببينة ما
 لو اثبتته قدم علي الدين فنصدقها اي صدق المورث مدعي الدين
 ومدعي العتق في الصحة معا يبني واكرر الغريم كونه مستوفيا في
 الصحة يسمى السيد في تحينة وقدفع القيمة الي الغريم عند الامام
 ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد يثبت العبد ولا يسمى في
 لان الدين والعتق في الصحة ظهرا بما يقصد في المورث في كلام احد
 فصا را كما انها وجد انما ثبت ذلك بالبينه والعتق في الصحة
 لا يوجب السعاية ولو كان المولي مد يونا ولد ان الاقرار بالسيد
 اقوي من الاقرار بالعتق ولهذا اعتبر اقراره بالدين من جميع
 المال ويعتبر اقراره بالعتق من الثلث والا قروي يدفع الدين
 فصار كما قرأ المورث نفسه بان ادعي عليه رجلا ديننا مدعي عده
 عتقا في صحة فقال في صرض مودة صدقته فانه يثبت السيد
 يسفي في تحينة فكذا هذا وقضية الدفع ان يبطل العتق في المرض
 اصلا الا انه بعد وقوعه لا يحتمل البطلان فيدفع من حيث العمي
 فانه السعابية عليه ولان الدين اسبق فانه لا مال له من
 الاستاد

عني التركة لا تفره بالوديعه تينار العين فافترقا وصاحبا الكاف
 نصف ايض ما ذكره في الهداية وجعل الافرغ خلدناه ورتامه في
 الترشيدية ذكر فيها عت الاذاري ما نصه جعل صاحب الهداية
 الودية اقري عند ابي حنيفه وجعل الدين والودية سواعند
 صاحبها اكبا قبل صاحب الهداية ذكره والخلق على عكس
 هذا هو فلنحفظ والله تعالى اعلم فزرع فلود برعبد الرو قال
 للاخران حدث بي حدث من موصي هذا فانت حرمت من من
 تخا في الثلث لانها استويا في مضي الاستحقاق بعد الموت
 علي مضي ان كل واحد منهما في مرض موصي نجا صان في الثلث
 ولو اوصي بعبد له رجل ثم اوصي بذلك العبد ان يفتق او يدبر
 فهذا جمع كما في المبسوط ولو قال في مرضه لعبد له ولد برة فموتها
 سوا احد كما حرمت قبل البيات كانت الثلث بينهما على ثلاثة
 اسهم للمدبر سهران وللعبد سهم ولو اوصي بان يؤخذ من عبده
 سواد رها ثم يفتق كانت له ما حظ عنه من الثلث فان كان الخطو
 يخرج من ثلث ماله لا تجب السعاية وان كان اكثر فخط عنه قدر
 الثلث ويسمي فيها اذ عليه كذا في محيط السرخسي ولو قال اعتق
 كل قديم الصحية لي يفتق كل من صحبه حوله وهو المختار كذا في
 خزائن المفتين وفي المستقري رجل اوصي بان يشترى عبدا بدينه
 عنه ثم مات قال ابو حنيفة رحمه الله تعالى الوصية باطله وقال ابو
 يوسف رحمه الله تعالى الوصية صحيحة فيستريه بغيره فيفتق وان
 كان الوارث باعده من اجني قبل موته فانه يشترى بالجماع
 وان كان الوارث باعده من اجني بعد موت الموصي قال ابو حنيفة
 الوصية باطله وقال ابو يوسف رحمه الله تعالى يشترى بغيره
 يفتق

ط

يغتف عنه رجل قال اوصيت بان عبدي هذا خذ قال هذا وصية
 بالعتق انما يفتق بعد موت المولى له ولو اوصي بان يشترى عبدا
 فلدت قال يشترى بيمينته اذ ما زاد اذ ابي مولاه ان يبيعه
 ردغته الي الورثة فان قال اشترى اعبده فلدت فاعتقوه فابي
 مولاه ان يبيعه حبس ثمنه حتى يموت السيدا ويقتك كذا في
 محيط السرخسي ولو اوصي بان يفتق جارية هذه بعد موته
 ومات فقيل انه لغتق ولدته ولد وهي ولدها يجزى في الثلث
 عتق الجارية ولم يفتق الولد وكذا الوصي ان يكا في هذه الجارية
 بعد موته اوصي ان تنبأ هي من نفسها او يفتق على مال ثوب
 ولد بعد موت الموصي لا تنفذ الوصية في الولد ولو اوصي بان يفتق
 جارية هذه على المسكين او على فلان او تذهب من فلان
 فولدت بعد موته تنفذ الوصية في الولد كما تنفذ في الجارية ولو
 اوصي ان تنبأ جارية من فلان فلدت بالف درهم فولدت بعد للموصي
 بيمينته هي ولا يباع ولدها ولو اوصي بان تنبأ جارية هذه ونصف
 بنسبها على المسكين او على فلان فولدت بعد موته تنفذ الوصية
 في الولد اوصي بان تنبأ جارية هذه من فلان بالف درهم فجاء
 عبده وقتلها فذبح بها او قطع بدنها يدفع بدها او لغيرها او لغيرها
 بنسبها حتى غرم العرفان لا يباع العبد المدفوع ولا الارش ولا
 العرف بعد ذلك ينظر ان كانت قد قتلت بطلت الوصية لغتق
 ان عملها وان كانت قد قطعت يدوها فبعيت من الموصي له نصف
 الثمن ان شاول وطيب وهي بكر حط قدر البكارة ايض ولو لم
 وهي ثيب لم ينتصها الوطء لم يحط شي من الثمن وكذا ان اذ اذهب
 غيرها او يدها بافتساوية بيمينته جميع الثمن ان شاول الشترى

اوصي بان تباع جاريته هذه من فلاحان بالف درهم ويتصدق
 بثمنها على المساكين فابي فلاحان الشرا بطلت الوصيتان جميعا
 وكذلك لو قتل الجارية بعد موت الموصي وعزم القاتل قيمتها
 بطلت الوصيتان اوصي بان يكتب جاريته هذه ويتصدق ببدل
 الكتابة او يباع نفسه ويتصدق بثمنها فردت الجارية الكتابة
 والبيع بطلت الوصيتان ولو اوصي بان تباع جاريته هذه بسمي
 ويتصدق بثمنها على المساكين فولدت بعد موته بيت هي
 نسمة ولم يبيع مع ولدها كذا في المحيط قال ولو اوصي بعبده لرجل
 ثم اوصي ان يباع من آخر بثمن سمي حط عنه الثلث والمان
 له غيره فلموصي له بالبيع ان يشتري خمسة اسداس العبد
 بثلاثي قيمته ان نشا او يدع لان الوصية بالمجايات بمنزلة
 ساير الوصايا وقد استقرت الوصيتان من استقرت لكل واحدة
 منها الثلث فيكون الثلث نصيبا لصاحب البيع ونصفه وهو
 السدس وللآخر نصف الثلث وهو سدس الرقبة فانما يباع
 اسداسا العبد من الموصي له بالبيع بثلاثي قيمته ويسلم للموصي له
 بالرقبة سدس الرقبة وان ابي الموصي له بالبيع ان يشتريها كان
 للموصي له بالعين ثلث الرقبة كما في المبسوط فلم يترك عبدا الا غير
 وقيمة الف وقد اوصي بان يباع من فلاحان بالف درهم ثم اوصي به لغيره
 على كذا لانه اوصي بالعين او المال او بالثمن فانما اوصي
 به ببعينه بعد ذلك وقيل لآخر فلم تجز الورثة او اجازت ولم يجز
 صاحب البيع فلموصي له بالرقبة سدس العبد وبيع ما بقي من
 الآخر خمسة اسداس الثلث فيكون للورثة قبل هذا فلو اوصي
 ابي حنيفة لنصف سدس العبد للموصي له بالرقبة وبيع خمسة
 ونصف

ونصف سدس من الآخر بقيمة فيكون للورثة وان اوصي
 بذلك صاحب البيع بغير كل واحد بكال وصية فيقسم نصيبا
 نصفه لصاحب الرقبة ونصفه ببيع من الآخر فيكون ثمنه بين
 الورثة الوجه الثاني اوصي ان يباع العبد من رجل بالف درهم
 بجميع ماله الاخر زهده المسئلة للدولي في قول ابي حنيفة الا ان
 صاحب الجميع يأخذ سدس الالف من الورثة من جهة الثمن وفي
 المسئلة الدولي ليس له من الثمن شيء ولانه اوصي له بالمال هنا
 والثمن مال كالرقبة فيجوز تقبيل وصيته وهنالك اوصي له بالعين
 وهي الرقبة والثمن غير العيني فلا يمكن تكبيل وصيته من الثمن
 الوجه الثالث اوصي بان يباع من فلاحان بالف درهم بثلاث ماله
 لاخر فتقول محمد رحمه الله تعالى كقول ابي حنيفة في هذا يأخذ
 صاحب المال جزءا من اثني عشر جزءا من الرقبة وبيع الباقي من
 الموصي له بالبيع باحد عشر جزءا من الالف الا ان صاحب الثلث
 يأخذ من الثمن تمام الثلث لانه موصي له بثلاث ماله والثمن ماله
 وعند ابي يوسف يباع العبد من الموصي له بالبيع ويعطى من الثلث
 الثمن الى صاحب كذا في محيط السرخسي ولو اوصي بان يبيع الموصي
 ثلثة فقبيل له ان ثلث ما كان لا يبغي به فقال اعيضا به في بيع
 به في الحج على الفخر كما في الكافي ومن ترك ابنين ورعاية درهم وعبد
 قيمته مائة وقد كان اعتقته في مرضه فاجاز الورثة ان ذلك لم يبيع
 في شئ كما في الهداية ولو اشتري الرجل ابنه في مرضه بالف درهم
 وذلك قيمته وله الف درهم سوى ذلك فان ابنه يبعث ولا سمانية
 عليه ويرثه في قول ابي حنيفة وقال لا يسمي في جميع قيمته وثمايه
 به سائرانه ولو اشتري ابنه بالف درهم وقيمة خم مائة واعتق

عبدالخریبی و ی خنسا بیه و لامال له غیر هائی قول ابی حنیفة
 و حمه الله تعالى المجابة تقدم لانه بدورها وقدا استغرقت الثلث
 فيجب على كل من المديون السامية في قيمته ولا يرث الابن شيئا
 لما علمت السامية عندها العنت متقدم الا ان الابن وارث
 خلا وصية له ولكن يمتنع العبد الاخر مجانا ويسمي الابن في تحته
 ويطلب البائع بالود فيها لانه على قيمته من العنت فيكون ذلك ميراثا
 بينهم على فريضه الله تعالى ولو كانت قيمته الابن الفان فاشتره
 بالف واعتق عبد الخريبى و ي ابي اعلى قول ابى حنیفة و حمه الله
 تعالى بجا صان في الثلث ويسمي الابن فيها لانه على حصته ولا يرث
 له وعنده ابى يوسف ومحمد ابن وا رث ولا وصية له فليبدل
 يسمي في جميع قيمته ويتصا من بها من ميراثه قال واذا اعتقت الرجل
 امته ثم تزوجها وهو مريض ثم دخل بها و قيمتها الف درهم ومهرها
 مائة فاد لانت قيمتها ومهر مثلها يخرج من الثلث جعلت لها الميراث
 والمهر واخرت النكاح وان قيمتها ومهر مثلها لا يخرج من الثلث
 دفع لها مهر مثلها والثلث ما بقي بعد المهر ثم تسعت فيما بقي من قيمتها
 ولا ميراث لها هذا قول ابى حنیفة و حمه الله تعالى وفي قولها النكاح
 جائز في كل حال لان المستسما عندها حرة وعليها دين فيكون
 لها مهر مثلها والميراث وعليها السامية في قيمتها ولو اعتقت امته
 و قيمتها الف ثم استدان منها ثم تزوجها ثم مات ولم يدخل بها
 وترك الفين سحوي ذلك عندها هذا والا ولد سول فان النكاح جائز
 وترث ولها مهرها لانها النكاح بالموت ولها دينها الذي استدان
 منها لكون سبيد معانيها وعليها السامية في قيمتها لانه لا وصية
 لها وعنده ابى حنیفة و حمه الله تعالى النكاح باطل لانها تستوفيه غيرها

من المال ثم لها ثلث ما بقي بطريق الوصية و قيمتها ومهر مثلها
 يزيد على الثلث فلذلك بطل النكاح ولو اعتقتها وليس مال غيرها
 ثم تزوجها فاستدان منها ما بقي درهم فانفعتها على نفسه فذلك
 في مرضه ثم مات فان النكاح باطل في قول ابى حنیفة ولا يرث له
 ولا سر اذ لم يكن دخل بها وعليها السامية في ثلث ما بقي بعد
 الدين ولو اعتقتها في مرضه ثم تزوجها وليس له مال غيرها ثم مات
 ما لا يخرج هي ومهرها من ثلثه فان النكاح جائز ولها المهر الميراث
 ولا سامية لهما كذا في المبسوط ولو اوصى بنت رقبة يعطى لها
 من ثلث ماله كذا فان كانت امته مميته جائز لها العنت والوصية
 بالمال وان لم تكن مميته جائز الوصية بالعتق بالمال الا ان يقول
 جعلت ذلك مفوضا الي الوصية ان احب اعطتها فيجوز لقوله
 صنع مالي حيث احببت ولو اوصى بان يشتري كذا اخذت كذا
 درهم عبد او يعتق وله عبد لا يجوز ان يعتق من العبد الذي
 عنده بخلافه ولو اوصى بان يشتري كذا كذا اخذت وغيره على
 المسكين وعنده حنيفة يجوز ان تفرق تلك الحنطة التي عنده
 على المسكين ولو قال اعتقوا عني عبد اقبل للموصي ان يعتق
 الذي كان له الميت وقت الموت ولو باع هذا العبد ثم اشتره
 جاز وقيل لا يجوز ان يعتق العبد الذي كان في ملكه وقت الموت
 ولا فرق بين قوله اعتقوا عني عبد او بين قوله اشتري عني عبد
 كذا في محيط السخسي ولو اوصى بان يعتق عنده ولابي العبد
 ان يقبل ذلك فانه يعتق من الثلث كذا في المبسوط واذا مات
 عن ابن وثلاثة اعبد قيمتهم سول فادعي احدهم اذا اعتقه في
 مرضه فاستخلفه الابن فنكل قضى بعنته بلامصا بية فانما اعلى

الثاني مثل ذلك فنكحل له عتقة ويسمي في قيمته وكذلك الثالث
وان كان الاول ادعي عند حكم حكامه ايضاً والمسيطة على لها
الثاني كله بلسا بية وكذلك الثالث اذا ادعيا عند حكم حكامه
ايضاً ولو ادعي الاول عند حكم حكامه فنقصي عليه بعتقة بالتكول
ثم نرفع الثاني الوارث الي الثاني فنكحل عنده عتقة الثاني بيلد
سنا بيه وان رفعه الثالث الي فاض او الي حكم رصيا به فنكحل له
ايضاً عتقة بلسا بية وقيل ان كان عتقة الثاني عند قاضي
الثالث في رقبته وكل رقبته قبا ويل ما ذكره ان الثالث رفعه
قبيل نرفع الثاني كذا في محيط السرخسي ولو ادعي بعتقة عبده
فاوصي بان يباع عبده اخر من فلان كذا وحطه من قيمته مقدار
الثالث فالثالث بينها نصفان كذا في المبسوط اذا ترك عبدين بخير
من الثلث وراي بين فاوصي احدهما لرجل علي ان يجتمعا علي واحد
فان اعتق الموصي له العبد بن ثم عبي الوارث له لو احدا اعتق لهما
عينا وان اعتق واحدا بعبه ثم عينا لم يبقته ولو كان الميت وحي
بعتقة احدهما فاختار كل وارث واحدا مما اوصى فباختيار علي
الا اجتماع علي واحد ولو اعتق احدهما احدا العبد بن عن الميت ثم
الاخر الاخر فالخروج الميت والا ولعن الوارث ويضمن نصيب
شريكه ان كان مورس ولو قال كل واحد اعتقت هذا عن الميت ما
اجبر علي ان يجتمعا علي احدهما فاذا اجتمعا علي احدهما عتق
عن الميت والاخر عتق من اعتقته ويضمن نصيب شريكه ان كان
علي احدهما فاذا اجتمعا عتق عن الميت والاخر عتق من اعتقته
ويضمن نصيب شريكه ان كان مورس ولو لم يمتها وكنتها عينا احدا
ليمتها عن الميت ثم رجعا وعينا الاخر لم يكن لهما ذلك والا ول

هو

هو الذي يمتق عن الميت فان اعتق احدهما الاول الذي عينا
صح عتقة عن الميت وكذلك لو اعتق وصي الميت بعد ما عينا
واذا اوصي بعتقة عبده وهو يخرج من الثلث كبيت لثلاثة
من الوارث ولان الوصي وايها اعتق جاز عتقة من الثلث
ولا يمتق بتعليق الوصي عتقة بشرط او اضافة الي وقت خيا
المستقبل ويقت بثلث ذلك من الوارث اذا جاء الشرط ويكون
عتقة الميت كذا في محيط السرخسي واذا اوصي بعبده ولم يرد
علي ذلك واوصي باخر يباع بعتقته فهو باطل لا ندليس في هذه
الوصية معني القرية ليجب تنفيذها لحق الموصي كما في المبسوط
ولو زوج ابنته من عبده برضاها واوصي بالعبد لرجل وهو
يخرج من الثلث ثم مات كبيت النكاح ولم يمتق علي الموصي له
ان كان قزيبه حتى يقبل الوصية او يموت قبلها ردها وان كان
قزيبه المعصية عتق عليهم اذا ارد الموصي له الوصية لا يدخل
في ملكهم وان كان لا يخرج من الثلث فسد النكاح لانها ملك
ثلاث من رقبته ولو اوصي بعتقة العبد ولان مال له غيره لم يفسد
النكاح وصي للورثة في حصتهم اذا اعتقوه ولو مات العبد
الا عتاق بطلت الوصية لغوات محل العتق ولو كانت البنت
لم تأخذ مهرها فلها ان تنطل الوصية ويبيع العبد في مهرها
ولا يفسد النكاح وما فضل من ثمنه فهو ميراث ولو لم يكن عليه
مهر وكان علي الميت دين مثل قيمة العبد او اكثر بيع فيه ولا
النكاح فان رده المشتري يعيب بقضاءه والا لم يملكها
وان رده بغير رضا سمط دين الميت بوجه ما بطلت وصية
العبد وفسد النكاح وهذا البيع جديده وقد حدث في حق



الثالث وكذلك لو تركني على الميت دين وجب العبد خايبه فوفوه
ادفعه لم يفسد الملاح كذا في محيط الرخصه ولو اوصى ببيع
نسيئة صحته الوصية ثم بيعه كالمواصبي ومحيط من ثمنه مقدار الثلث
ان لم يجد من يريده على ذلك ولو اوصى بان يباع من رجل ولم يسم
تحتا فانه يباع منه بقرينة لا يفتقر منه شيء فان شئت اخذ وان
شئت ترك كذا في المبسوط ولومات عن ثلاثة اعيد قيمته علمي
السوا ووارثه واحد فقال لا حد لهم بعتك الميت ثم قال بل
اعتقك ثم قال للثاني والثالث مثل عتقوا بلدا سباعين كذا
لو بدوا لعنتك ثم بالاد نكالات الاقرار لا يبطل بالادنا ربه ولو
قال لهم جميعا لم يمتنع بل قال بل اعتقكم جميعا سعو في تلقي
قيمتهم استحقا فاذا كذا كذا لو قال اعتقكم الميت ثم قال لم يمتنع احد
منكم ولو اعتقكم ثم قال لم يمتنع هذا سمي في تلتي قيمة وكل واحد
من الباقيين في نصف قيمة وان قال لا خير به لم يمتنع اعتق
الثالث بلدا سباعية وسباعية الاول والثاني في حالها ولو قال العتق
ثم قال لم يمتنع هذا ولا هذا ولا هذا اعتقوا وسعي كل واحد في
ثلثي قيمته ولو قال يا هذا لم يمتنعك الميت وسكتك ثم قال لا خير
كذا كذا ثم قال اعتقكم عتقوا ويسعي كل واحد في ثلثي قيمة ولم انكر
عتق واحد بعد واحد ثم قال لا حد لهم اعتقكم وسكتك ثم قال للثاني
والثالث كذا كذا عتق كل الاول ونصف الثاني وثالث الثالث كذا
في محيط الرخصه ولو اوصى ان يمتنع عنه نسيئة واوصى لآخر
بالثالث فثلث ماله ينقسم وعلى ادبي ما يكون من قيمة النسيئة
كذا في المبسوط وذكر في الجامع الصغير لو اوصى بعتق نسيئة ثلث
ماله ففصل الوصي ثم لحق دين استوعب الثلثي فاعتق على الوصي
وكذا كذا

وكذا لو كان وصيا لغيره القاصي وعند لو كانت القاصي فصل ذلك
او اوصيه ثم ظهر له دين بطل العتق ولا يكون القاصي را بيه مشترا
لنفسه كذا في محيط الرخصه ولو اوصى الي رجل ليشترى له نسيئة
بهذه الماية بيمينها فعتقها من الثلث عنه فان شئت بهي نسيئة
فاعتقها عنه ثم استخف رجل تلك الماية او بعضها او كلته ودين
تكون الماية اكثر من ثلثه فالوصي ضامن لتلك الماية فان خرج
الميت مال لم يعلم به من دين او عين يكون غنى النسيئة المثلث من
ذلك بوي الوصي متى الضمان كذا في المبسوط ولو اوصى بان يبيع
نسيئة له فيشترى بيمينه عبيد يعتق عنه فباعه الوصي واستري
بيمينه عبيدا فاعتقته ثم وجد بالاول عيبا فرده على الوصي ضمن
فاذا باعه فانما يبيع اخرا فان باع بالثمن الاول جاز العتق عن الميت
وان باع بكثر او اقل كان العتق عن الوصي ويعتق عن الميت عتقا
اخر بيمينه وهذا اذا العبد بقتل اذ قد فسح في حق الكل رعا العبد
الي قديم ملك الميت لانه بالتراضي شر اجد في حق غير المتما قدين
فصا كانه اشترى هذا العبد لنفسه شر اجد بدا كذا في محيط الرخصه
ولم يرد العبد بالعيب ولكن استخف ورجع المشتري على الوصي بالثمن
ولا يرجع على الورثة في نصيرهم يشترى ولو اوصى بان يشترى من ثلث
ماله نسيئة فيعتق عنه وما له ثلثا في نسيئة الوصي بائنه
واعتقها واعطى الورثة ما يرضون فاستخفت النسيئة وردت في الرق
وقبض الوصي الماية ليشترى بها نسيئة اخرى وتلف منه الماية
فانه يرجع على الورثة بثلث ما اخذوا ليشترى بها نسيئة في قول
ابي حنيفة رحمه الله تعالى وما تقدم من القاسية باطل ما لم يحصل غصود
الموصي وفي قوله ما خلفا نسيئة الوصي الورثة جاز لا يرجع فيما اصاب

الوتر يشئ وقد بطلت الوصية ولو اوصي بعقبة امته لم يخرج من ثلثة
 فان ولدت الامة قبل ان تقبض فالولد وثيق للورثة وان كان لا ثمة
 ذات رحم محرم من الورثة لم تقبض بذلك حتي يعقب عن الميت ولو
 اعتقت بعض الورثة عن نفسه كان العقب عن الميت وكذلك لو
 قال انت حرة ان دخلت الدار وقال بعد موته لم تكن مدبرة فكتمها
 تعقب عن الميت ان دخلت الدار وقاتل ولو قال لها الدار
 انت حرة على ان ادفع ان قبلت فقبضت فهي حرة بغير شيء ولو اوصي
 ان يعقب نسمة عن شيء واجب عليه من ثلثة او غير فانها تعقب
 من ثلثة كالنظومات وكذلك الوكالة وحصة الاسلام ولو اوصي بعقبة
 نسمة فاشترت له او بعقبة امته لم يخرج من الثلثة فحني عليه جنازة
 فالارث للورثة ولو نزل حرمها لم يخرج ولو اوصي رجل ببيع عقده هذا
 ويصده بتمنه على المسكين فباعه الوصي وقبض الثمن فذلك
 عنده تم استخفاف العبد قال لا ان اوصيته رحمه الله تعالى فيقول
 يعقبن الوصي ولا يرجع على احد بشئ ثم رجع وقال يرجع الوصي بانيض
 من الثمن من مال الميت وهذا قولها لا في المبسوط والله تعالى
 اعلم بالامر الوصية للفقارب وغيرهم من الجيران والا هل
 والامهرا والادخنان ونحو ذلك اخر هذا الباب عن سابقه لان
 في هذا الباب ذكر احكام الوصية لتقوم بخصوصي وفيما تقدم ذكر
 احكام الوصايا على وجه العموم والخصوص واما يتلو العموم وجودا
 ولهذا اوجب المجنة المنطق تقديرا الحنفى على الفصل حاره من
 لصقة به قال في الاملة قال ابو حنيفة اذا اوصي فقال ثلث مالي
 لجيران فالوصية لجيران الملة صغير بداره فكل واحد ارا كانت تتركه
 فالوصية لجميع من فيها من السكنا وغيرهم عبيد الكفار واحرار
 نسك

نسك لا نفوا رجلا بينهم بالسوية ذمة كانوا او مسلمين بالسوية فثبت
 الابواب او بعدت اذا كانوا ملة من اثنين كداره وهذا عند ابي جعفر
 وهو القياس لانه ما خذ من الملة وبرة وهي الملة صفة ولهذا اجل
 عليها قوله صلى الله تعالى عليه وسلم رجلا احقت بسبقه حتى لا يستحق
 الشفعة غير الملة صفت بالحوار لانه لا تقدر صفة في الجميع حيث للبل
 فيه جاز الملة ورجا لا راضي ورجا القرية ووجب صرفه الي اخي
 المخصوص وهو الملة صفت وفي الزيادة عن ابي حنيفة ان من كان
 منهم له دار من تلك الدور الملة زفة وليس يسكن فيها فليس
 من جيرانه وفي الشر نبلانية ويستوي فيه السكنا والمالك والداخل
 فيه العبد والاماء والمدة بروت وامر هاته الاولاد لانهم اتباع
 في انفسكي ويدخل المالك له لا يستحق في يديه واخصاصه به
 تكونه جيرانه او لا يملك المولى الا بالتمليك منه ولذا جاز له ان يملكه
 وان كان مولا غنيا وفي الهداية ويدخل فيه العبد السكنا عنده
 لا حالته ولا يدخل عندها لان الوصية له وصية لمولا وهو غير
 سكن اه وهذا لا ينافي ما قبله فان موضوعه سكت مع مولا وهذا
 في المنزلة بالسكنى فتدبر ثم نقل عن التنبيه ان الدار ملة تدخل لان
 سكنها تقناف اليها ولا تدخل التي لها بعل لانه سكنها تابع له
 اه ملخصا وقال ابي ابو يوسف ومحمد جاز الرجل من سكن في محلة
 ويجمع مسجد المحلة فلا اعتبار للدار في السكنى لان السكنى
 جازعرا وشروعا فيقسم الثلث الموصي به بين مسجد ومسجد
 المحلة مسجد واحد وجماعة واحدة هذه عروة واحدة لقوله صلى الله
 عليه وسلم لا صلاة الا في المسجد الا في المسجد ففسر بكل من سجد
 التدارك ان المقصود بالوصية الجيران ان يبرهم ويحسب البرهم

يبتظروا الملائكة وصفتي وغيرهم الا انه لا بد من الاختلاف لمختلفة معنى
 الاسم والاختلاف عندنا كما اذا الجسد وهو اي قولها استقامت
 كما في الهداية والتبيين وسكين والدور وغيرها وظاهره ان العمل
 عليه كمن سمي الماتن هنا تنبأ للكفر وغيره على القياس ولعل ذلك
 لان حديث لاصلة لجا المسجد وان اخرج الماتن والادراك قطي من
 حديث ابي هريرة مرفوعا بهذا اللفظ كمن في اسناده سليمان بن
 داود ابو الحل وهو ضعيف قال البخاري منكر الحديث وقال من قلت
 فيه منكر الحديث فخلط به في حديثه كما في لسان الميزان وعنه عاصم
 رضي الله عنه اخبره ابن حبان في الضعفاء في ترجمة عمر بن ابي
 وقال انه كان يضع الحديث وقال ابن حزم هذا الحديث ضعيف و
 صح من قول علي رضي الله عنه اخرج الشافعي من طريق ابن حبان
 اليه عن ابيه عن علي رضي الله عنه به وزاد قيل ومنه جالس
 قال من اسمه المنادي ورجاله ثقات فلم يصح مرفوعا اصلا وقال
 الشافعي رحمه الله تعالى الجاهلي اربعين دارا من كل جانب لما رواه ابو
 يعلى من حديث ابي هريرة رضي الله عنه رفعه حنف الجوار الى اربعين
 دارا هكذا وهكذا وهكذا ابعينا وشمالا وقد امر وخلف وزيد
 الطبراني من طريق ابي يوسف بن السري عن الاوزاعي عن ابي
 عن الزهري عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك عن ابيه قال ان
 النبي صلى الله عليه وسلم رجل فقال يا رسول الله اني نزلت محلة
 ابنت فلانة فان اشد هم اذ ياقربهم الي جوار فبعثت ابا بكر وعروة
 رضي الله تعالى عنهم ان ياتوا باب المسجد فيقوموا عليه فيصيحوا
 بان اربعين دارا ولا يدخل الجنة من خاف جاره بها ليلة
 قيل للزهري قال اربعين هكذا قلنا اما الحديث الاول فني اسناده
 عند

عبد السلام ابن ابي الجنوب منكر الحديث وفي برجة اخرج ابن حبان
 في الضعفاء واعلم به وفي الثاني يونس ابن السري وهو ضعيف
 وقد خالفه همل رواه عن الاوزاعي بهذا الاسناد فلم يكن له
 ولا عن ابيه اخرج ابو داود في المراسيل بدو في القصة وجامع في
 رضي الله تعالى عنه ما يخالفه فروي البيهقي عنه قالت قال رسول الله
 صلى الله تعالى عليه وسلم اوصاني جبريل بالجار ابي اربعين دارا
 عشرة من هاهنا وعشرة من هاهنا وعشرة من هاهنا وعشرة من
 هاهنا فلا تضل هذه الاحاديث للاحتجاج قال محمد رحمه الله تعالى
 رطل اوصي لوط بن جبرانه غاية درهم ثم اوصي لجبرانه غاية بنظر
 اوصي لهدا وفيما يصيبه مع الجيران فيدخل الاقل في الاكثر كما في
 السرخسي رجل اوصي بثلاث مائة لخيرانه او لخيران بني فلان خيرانه
 لا يحصون والوصية باطله وكذا اذا اوصي لاهل مسجد كذا ولا اهل
 مسجد كذا وان كانوا يحصون تقسم على اغنيائهم وفقرائهم
 الهند يوصيهم بكسر الصاد المهملة كل ذي رحم محرم عن محمد
 ابي من روجه كما يابها يعني ابو يربا واجدادها واعمامها واخوالها
 واخوانها وغيرهم يعني فلا يشترط في قرابتهم لها جهة الدم او
 جهة الاب بل ما يعم ذلك ويعم الزكوة واللاؤنة ومن قرب منهم
 ومن بعد وهذا التفسير اختيار محمد وابي عبيد رجهما الصواب
 قال البدر البيني في شرح الهداية قال الا بزار ي قول محمد بن الحسن
 حجة في اللغة استشهد به ابو عبيدة في غريب الحديث وقال فخر
 الاسلام البرزوي في شرح الزياح ان الصبر قد بطلت على الخن
 كل الغالب ما ذكره محمد قال حاتم بن محمد ما
 ولو كنت صبرا لابن مرون قريت كما بيني الحروف والظن والوجد

ويكني صهر لاله محمد وخالي بني العباس والحال كالادب وبني الصحاح
 الاصهار اهل بيت الحرة ولم يبق به بالحرور قال النزال في قوله تعالى
 وهو الذي خلق من الماء بشرا فجهد نسبا وصهر النسب بالاعمال كما
 والصهر الذي جعل نكاحه كبنات المم والحال واثبا ههنا من التراب
 التي يجوز تزويجها وعت ابن عباس بخلاف ذلك فانه قال حرمة
 من النسب سبعا ومن الصهر سبعا يقول حرمة عليكم امرها تكلم الي
 قوله وبنات الاخت ومن الصهر سبعا يقول واسرها تكلم اللات
~~واختكم الي قوله وان تتحموا بين الاختين الاما قد سلف قال في~~
 الحرف عقب ذكره قال الانصاري وهذا هو الصحيح لا ارباب فيه
 هذا هو المذكور في كتب اللغة وفي الجوهره ويدخل كل ذي رحم
 محرم من زوجة ابية وابنه وزوجة كل ذي رحم محرم قال المحمدي
 روح فلفظ الاصهار اشتركت فتأمل اه شرط هو تداي وشرط ان يكون
 وهي اي زوجة التي اوصي لا قاربها بل لفظ الصهر متكررا ومنه
 من رجعي فلو اوصي لاصهاره وماتت وزوجة معتدة من طلاق
 بان لا يستحقها اي لا يستحق الصهر الوصية قال في المحيط وانما
 يدخل تحت الوصية من كان صهر الموحي يوم موته بان كانت الحرة
 متكوت له عند الموت او معتدة عنه بطلاق رجعي لان المعتبر
 حاله الموت حتي لو مات الموحي والحرة في نكاحه وفي غير من طلاق
 رجعي فالصهر يستحق الوصية وان كان في عدة من طلاق باين او
 ثلاث لا يستحقها اه واثب وصليته ورثت المعتدة من باين منه
 اي من الموحي لصهره بان اناها في مرضه ومات قبل مضي عدتها
 قلت وهذا اخبار الوصي في جيا تزوجته وثبائها في عصمة والا
 فلو اوصي لصهره وهي مطلقه او ماتت قبل الايه ولم يكن له صهر

غير

غيره فكذلك يشترط ذلك فتأمل والله سبحانه وتعالى اعلم قال الحلو في
 هذا اي اطلاق الصهر علي ذي الرحم المحرم من نسائه اللذين
 هو وهن نسائه او في عدة رجعي منه في عرهم ولما في عرفنا نجح
 الصهر بابوها يعني باب زوجته وامها ولا يسمى غيرها صهرا
 عنا ية وغيرها واقره القسستاني واثابرهذا الي ان الوصايا
 مبنيه علي المرق لا الديات لان الانسان يتكلم بها هو المتعارفة عنه
 لانها هي اللسان العربي ولا يابرد في الكتاب والسنن فاذا اوصي
 لاصهاره وكان المتعارف عنده اختصاص ذلك بالابوين لا
 يريد كل ذي رحم محرر منها بل يريد ابويها وان كان في اللغة ما ذكر
 اوله وفي عرف المدينة صارها كما ذكر وفي عرف الشام يطلقونه علي
 الاختان فيصرف الي ما افقا دفعوه دحمتي قلت لكن جزم في الرها
 وغيره بالاول اي نذي الرحم المحرم منها واقره في الشربلانية ثم نقل
 صاحب الشربلانية عن العيني في شرح الهدايات قول الهادي
 وغيرها لا نسبين انه صلى الله تعالى عليه وسلم لما تزوج صفية
 كل ذي رحم محرر منها اكراما لها فكانوا يسمى اصهارا النبي صلى
 الله تعالى عليه وسلم وهم في تسمية صفية وصوا له لما تزوج حمزة
 بنت المارت وذلك لما اخرج ابو داود في سننه عن عائشة رضي
 الله عنها قالت وقضت جويرية بنت الحارث ابن المطلق في ١٧
 ثابت بن قيس ابن شماس وابن عم له فكانت علي نفسها وكانت
 امرأة ملاحدة لها في الجين حظ في ثقات رسول الله صلى الله
 تعالى عليه وسلم في كتابتها فلما قامت علي الباب فرايتها فركنت
 مكانها وعرفت ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم سبي
 منها مثل الذي رايت فتالت يا رسول الله انما جويرية بنت الحارث

والله كان من امري ما لا يخفى عليك واني وقتت في سهرهم ثابت
 ابن قيس بن شماس واني كاثنت علي نفسي وجيتك تقيتي
 فقال لها رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم هل لك فيما هو
 خيرك قالت وما هو يا رسول الله اروي عنك كتابك واتزجك
 قالت قد فعلت فلما سمع الناس ان رسول الله صلى الله تعالى عليه
 وسلم قد تزوج جويرية ارسلوا ما في ايديهم من السبي واعتقوهم
 وقالوا امرها برسول الله صلى الله عليه وسلم قالت فاريت امرأة
 لانت اعظم بركة علي قومه ما منوا عنها في سببها اكثر من ما تاهل
 بيت من بني المصطلق وامرأة ملاحه يغم الميم وتشد يد اللام
 الملحمة وهذا البيت الملاحه يفتح الميم وتخفيف اللام
 قال الواقدي وفي مسند احمد وابزار ان الكتابه كانت علي سبع
 اوراق من ذهب فدخلت نساء رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم
 فيها فقاتلت يا رسول الله انا امرأة اسلمة اشهد ان لا اله الا الله
 وانك رسول الله وانا جويرية بنت الحارث سيد قومنا صابني
 من الامر ما قد علمت فوثقت في سهر ثابت بن قيس فلما تبني علي
 ما لا طاقه لي به وما اكونهني علي ذلك الا اني رجوتك صلى الله عليك
 فاعني في فلاك لي قال العيني وقد علم مما سبق ان السبي كان قد قسم
 واخرج الصهاينة من الوقاكر ما لم صلى الله تعالى عليه وسلم وفي
 الاستدلال به علي ان الصهر كل ذي رخم محرم من امراته بالمرأه
 علمت من القصصه اه وقال ابن هنتام ويقال اشتراها من ثابت
 ابن قيس واعتقها وتزوجها واصدقها اربعا في درعه وقال الواقدي
 ويقال ان العيني صلى الله تعالى عليه وسلم جعل صدقته اعتقت كل
 اسير من بني المصطلق وعن ابن شهاب سبي رسول الله صلى

الله

الله تعالى عليه وسلم جويرية بنت الحارث يوم المربع فجهزها وقسم
 لها ما قلت فلتحفظ هذه الفايده ان امره يحفظها مع وضوحها
 وانتهادها في كتب الحديث والسير لوقوع ذكره في كثير من كتب
 الفتحة المتعبره وهو خطأ في النفل الا ان يثبت ذلك في صغيره
 ايضا ويستبعد ثبوته فيها والله تعالى اعلم وختمته روح كل ذي
 كذا النسخ من التنوير والمخ تلت الموافقة لعامة الكتب ذات
 رحم محرم منه كازواج بناته وازواج عماته وكذا كل ذي رحم محرم
 من انزل جهنم وفي الكافي وصي لاختنانه فالوصيه لكل زوج
 ذات رحم محرم منه كازواج البنات والاخوات والعمات والحالات
 وكذا كل ذي رحم محرم من ازواج هؤلاء كذا ذكرهم رحمه الله تعالى
 لان الكل يسمى ختننا ونقل الاتفاق في عن محمد انه قال في الامساك
 قدا وصيت لاختنا في ثلث مالي فاختنا نه زوج كل ذي رحم محرم
 منه وكل ذي رحم محرم من الزوج فهو لاختنا نه وان كانت لاختنا
 ونبت اخت وخاله ولكل واحد منهن زوج ولزوج كل واحد منهن
 ارحام فكلهم جميعا اختا نه والثلث بينهم بالسوية الا نبي والذوقيه
 سوا واما الزوج وجده نه وغير ذلك سوا هو قيل هذا في غيرهم وفي
 عرفنا الصهر ابا المراه وامها هذا القدر مكر مع ما سبق من الجواني
 لكنه ذكره بقوله والختي يعني في عرفنا زوج المحرم فقط زيلعي وغيره
 قال في المحيط قال مشايخنا وهذا بناء في عرف اهل الكوفة وما في
 سائر البلد ان فاسم الختم يطلق علي زوج البنت وزوج كل ذات
 رحم محرم منه ولا يطلق علي ذي رحم محرم من ازواجهم والعبره
 للعرف اه قلت وعلي هذا الا يستثنى كل ما تقدم من نصي محمد في
 الهملا فانما ذلك في عرف اهل الكوفة ولا اعتبار الا للعرف ولذا نرا

وقال اهل اهله امكنوا دليل على انه كان مع موسى عليه السلام غير
 زوجته بل بل والجم لا نأثقل الخطأ بواو الجمع قد تقو على
 اولها ولم يولدوا ولم ينقل انه كان مع موسى عليه السلام غير
 وقال الشيخ الرضوي قد علمت ان الوصية لا تنبغي على اهلها فان القرآن
 فان الوصي عند وصيته لا يلاحظ ما في النص من عند كذا
 بل ينكح ما جري به وفي عرفنا اهل يطلق على الزوجة ومنه
 قولهم تاهل فلان اي تزوج ويطلق على قوم الاب فلان من
 قبيل المشتك فهو كالواصي لموالبية وله معتقون ومعتقون
 فاصل ثم انما تصح الوصية للزوجة ان لم تكن وارثة كما قلنا بية تحت
 المسلم وكذا في اقراره يدخل من ليس يوارثه او ارث محرم
 بنحو اختلاف الدين والافيتوقف على الاجازة كما علموا فيه
 المتزوجة ولو كان اهل بيلد تبي او في بيتين دخلوا تحت
 الوصية بعموم المفظ ولو اوصى لاله فيمير في الوصي به الى اهل
 بيته وقبيلته التي ينسب الشخص الوصي اليها فتح يدخل فيه
 فينظ الدال كل من ينسب هذا الوصي اليه اي الى ذلك المنسب
 اليه من قبل ابا يده اختر به ما كان من قبل الامهات الى اقصي
 اي ابي اجدان له في الاسلام سوى الاب الاقصي لانه متفق اليه
 اي والوصية للمنفق وفيه انه لا ينظر الا لوقال اوصيت لآل عيسى
 مثله لاهل وقال اوصيت لآل لاد زيد وهو غير الاب الاقصي لانظهم
 ولو عمل بالاب الاب الاقصي لا يقال له اهل بيته لان اولى قاله
 السيد احمد زهنتا نعم الكرماني الاقرب والابعد والذكر والاخي
 والمسلم والافراد الصغير والكبير فيه سواء ويدخل فيه الغني والفقير
 ان كان لا يجردون كما في الاختيار وعبارة الاختيار وان لا يوا

في الغنماني وبينه في ديارنا ان يختص الصهر اي ببلد الحاق تاد
 الثانية في اخره بابي الزوجة فعلي هذا الا يقال لام الزوجة صهر
 الا اذا اهل في اخرها الثانية والله تعالى اعلم ويختص لفظ
 المخت في ديارنا بزوج ابنته حتى لا يطلق على زوج الاخت
 ونحوها فضلا عن ارجام امرؤا جهنم لانه المشهور يعني بالمعبر
 ما تاراه اهل ديار المحرم وعرف ديارنا لا يقتضي به على عرف
 ديار اخر وفي الترخا فيه ولا يكون الاختان من قبل نساع
 الموصي كما اذا كانت لها بنت من زوج اخر ولها زوج فتزوج
 لا يكون خنتا للموصي اهلها واهله وزوجته وهذا عند ابن حنيفة
 رحمه الله تعالى وقال لا يثبتنا كل من في عياله ونفقتة غير ما لك
 وقولهم استخسان وقال محمد في الزنا فان القياس في هذا
 ان الوصية للزوجة خاصة لكننا استخسان ان يكون لجميع من يعول
 فلان من محمد منزله وذاته من الاحرار كل من نقله الى اهل
 ابو السمود بقي ما لو اوصت اليها اهلها يختص بزوجة عند الام
 وقال المحمدي ما في الا في منه قاضيهم ليلها يتنضي تزوج قولهم
 اهو سباق لخدم الكل في العناية تزوج قول الامام فالقولان
 صحيحان ابو السمود شرح تكملة قال ابن الكمال وهو اي قولهم
 مع كونه اعتبارا للمعرف مؤيد بالنص قال الله تعالى فيجبنا
 واهله الا امراته والكرام من في عياله فلم يختص لفظ اهل
 بالزوجة اهل قلت وجوابه في المطولات قال الزيلعي ولا يبي خنيفة
 ان اسم اهل حقيقة للزوجة بغيره بذلك النسب والعرف قال الله
 تعالى رسا ديارهله وقال اهل اهله امكنوا ومنه قولهم تاهل بيلده
 سدا والمطلق ينصرف الى الحقيقة المستعملة اهل ولا يقال ان قول

وقال

ابيه وقال الكافي لو كان الاب الاكبر حيا لا يدخل تحت الوصية لان الوصية للمضاني لا للمضاف اليه ولو اوصت المرأة لنفسها او اوصت لاهل بيته لا يدخل ولوها ابيه ولد المرأة لا ذريته اب ابيه لا اليها لان يكون ابوه ابي ابو الولد من قوم ابيه كما لو تزوجت ابن عمها لا يدخل ولها في الموصي لهم اذا اجيزت الوصية له اوقام مانع من الارث لانه باعتنا كونه من قوم ابيها من جنسها لا باعتبار كونه ابنا لها ودررها في وغيرها وفي الهندية عن البايع ولو اوصي لنسبه او جنسه فهو علي قرابة الذي ينسب اليه اقصي اب له في الاسلام حتى لو كان اباه علي غير ذرية دخل في الوصية لان النسب عبارة عنه من ينسب اليه الاب دون الام وكذلك الحسب فان الحاشي اذا تزوج امته فولدت منه ينسب الولد اليه لا الي امه وحسبه اهل بيت ابيه ودون امه فثبت ان الحسب والنسب يختص بالاب دون الام وكذلك اذا اوصي بحسب فلانهم بنو الاب وكذلك المحرم عبارة عن الجنس وكذلك الوصية لال فلان وهو بمنزلة الوصية لاهل بيت فلان لا يدخل احد من قرابة الام في هذه الوصية وه قلنا ومفاده ان الشرف من الام غير معتبر كما في اول خرافة ابي ابن نجيم وبرافتي شيخنا الخير الدين المولي فلانهم عليه الزكاة ولا يكون كنوا لها شتمية اذا كانت امه هاشمية وابوه من غيرهم ولا يدخل في الوقف على الارث الا بنوه عليه قوله صلى الله عليه وسلم كل نسب ابني انتهي فهو لابيه الاما لان من فاطمة فاندلي او كذا قال فاند وان اعتبر فيه النسب الا نتفي فهو من الحضرة كما يفيد لفظ الحديث قال السيد احمد رحمه الله تعالى نعم له ابي للشرع من الام فقط من ينف

لا يحصلون وهو الانسب ويدخل فيه ابي في اهل بيته ابوه وجهه وابنه وزوجته كما في شرح المتكلم ودخول الزوجة اذا كانت من قوم ابيه والانفسكل يعني اذا كانا لا يرتون لانه لا وصية لوارث وهذا ظاهر في النكاح وبالنسبة فان كان فيهما مانع الارث لاكتنايته والمزوجة وكذلك فيما قارب المانع من الاقارب تأمل والاولي للناحية زيادة واجازة الوصية ولا يدخل فيه ابي في الاقارب لاهل البيت اولاد البنات ولذا اولاد الاخوات وانما ينسب اليه ابايهم لانها لهم ولد ابي ابا امها لهم ولا يدخل احد من قرابة امه كالخال لان الولد انما ينسب لابي له ابي امه وفي الهند ولو اوصي لاهل بيته يدخل فيه من جمعه واباهم اقصي اب في الاسلام حتى ان الموصي لو كان علويا يدخل في هذه الوصية كل من ينسب اليه علي رضي الله تعالى عنه من قبل الاب وان كان عباسيا يدخل فيه كل من ينسب اليه عباس رضي الله عنه من قبل الاب سواء كان ينقسم وكذا وانتي بعد ان كانت نسبتك اليه من قبل الاب ولا يدخل من كانت نسبتك من قبل الام انتهى وجنس اهل بيت ابيه لان الانساب ينقسم بابيه اي بقوله انما من جنس فلان لا بانيه لانيه وفي غايه البياض الجنس عبارة عن النسب والنسب اليه ابا او كذا اهل بيته واهل نسبه كانه وجنس فحكه حكه وفي لفظ الزيلعي لان الانساب ينقسم بابيه فصالحا لم يخل في قرابته حيث تدخل فيه جهة الاب وجهة الام لان الكل يسمى قرابة فلا يختص بشي منهم وكذا اهل بيته واهل نسبه كانه وجنس فيكون حكه حكه في جميع ما ذكرنا ويدخل فيه الاب والجد لان الاب اصل النسب والجد اصل نسب

اي فضيلة في الجملة علي غيره عن لم يكن كذلك لانها بالصفة
 الهاشمية وان اوصى لا قاربه او اوصى لذوي قرابته كذلك في نسخ
 من التنوير والمنع قلت صوابه لذوي قرابته او اوصى لا رحمه
 او اوصى لانسائه زعمي الوصية تعرفي للاقرب فالاقرب من كل ذي
 رحم محرره اي من الموصي اشارة هذا الي انه يشترط في هذا
 كونه ذا رحم محرر من الموصي حتي ان ابن العم لا يستحق هذه
 الوصية ويشترط ايضا ان يكون المستحق مشي فاعدا قال
 في السعدية وهذا مخالف لقول محمد في الوصية لامهات اولاده
 الثلاث وللحق والمساكين حيث اعتبر في الجمعية هنا ولم
 يعتبر الثلاث هنا في الجمعية واجيب بانها وارتياح وقد ذكر
 في الحنايتا القولين هذا وقول الامام هو الصحيح كما في صحيح
 القدوري والدر المنثور لكن اذا ذكر مع هذه الالفاظ الاقرب
 فالاقرب فلا يعتبر الجمع اتفاقا لان التحريم اسم فرد ويدخل فيه
 المحرم وغيره وكفى بتقديم الاقرب ولو فوجده لصرح بشرطه كما في
 عزرا لا فلا وشرح الجمع ونقله في النشر لابلية والاختيار ايضا و
 بشرط ايضا كونه الاقرب فالاقرب ويكون الابعد محجوبا بالاقرب
 ويشترط ايضا ان لا يكون من يورث من الموصي ويشترط الرجال
 والنساء ويشترط فيه الحافر والمسلم والحرة العبد والصغير والكبير
 كما في الهندية وهذا عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى وقال لا يدخل
 في الوصية كل قريب ينسب اليه من قبل الاب او من قبل الام الي
 اقضي ان له في الاسلام ويشترط فيه الابعد والاقرب والواحد
 والجامعة وانما فردها للمسلم وهل يشترط اسلام الاب والقصدي
 قال بعضهم يشترط وقال بعضهم لا لكن يشترط ادراكه الاسلام
 ويكون

ويكون معروف بعد الاسلام وفائدة الخلق تظهر في العلوي اذا
 اوصى لذوي قرابته فمن شرط الاسلام يعرف الوصية الى اولاد
 علي رضي الله تعالى عنه لا الي اولاد ابي طالب ومن لم يشترط تعريفه
 الي اولاد ابي طالب فيدخل فيه اولاد عقيل وجعفر ولا يدخل اولاد
 عبد المطلب بالاجماع لانهم لم يترك الاسلام ووليها انما اسم
 يتناول الكل لان لفظة القرين حقيقة في الكل وهي مشتقة من
 القرابة فيكون اسما لكل من قامت به فيتناول موافق الخلاف
 ضرورة ولا يبي حنيفة رحمه الله تعالى ان الوصية اخت الميراث
 وفي الميراث يعتبر الاقرب فالاقرب فكذلك في اخت لان الاخت
 لا تخالف الاخت في الاحكام ولا ان المقصود من هذه الوصية
 تلافي ما فرط في اقامة الواجب وهو صلة الرحم والوجوب يخص
 بني الرحم المحرم ولا يعتبر بظاهر اللفظ بعد انفصال الاجماع علي
 تركه فان كمل منها قبيح بما ذكره والشافعي رحمه الله تعالى فيه
 بالادب الادني ولا يدخل الوالدان عند ثلثها لا يسميان
 اقربا عداة ولنا قيل من قال للمو الاقرب فهو عاق الاقرب
 في عرف اهل اللغة من يتقرب الي غيره بواسطة غيره وتقترب
 الوالد للمو لكل واحد منهما بنفسه لا بغيره ولهذا عطف القرين
 علي الوالدين في قوله تعالى الوصية للمو الدين والقرين والعطف
 للمناصرة ولو كانوا من اهل المصطفى عليهما وقد جزم بذلك الزبيدي
 وغيره وهو ظاهر لا يشبهه فلو استقطب الشارح لفظة قريبا لان اولي
 وقد تبع فيه ابن الكمال ولو وصلية كان الوالدان والولد عطفين
 بصيغة الجمع بكثر وارتقا بغيره عموم قوله ولا يدخل الوالدان
 ان يقول عدم دخول الوالدين والولدان تحت القرابة لا لكونها

وارتئين واما الجدد ولد الولد فيدخل في الوصية للدقارب وما عطف عليه في ظاهر الرواية وقيل لا يدخلون وهي رواية عن ابي حنيفة
 وابي يوسف كما في التبيين وفاد في البداية ان صاحب الزيادة
ذكر دخولها ولم يذكر فيه خلافا وذكر الحسن بن زياد عن ابي حنيفة
انها لا يدخلون وهكذا ذكر عن ابي يوسف وهو الصحيح هو وبني
الحكم جعل الدخول قول محمد وعندها واختاره في الاختيار وقال
الشيخ الرجعي ويظهر انه لو قال لجده قريب يكون عاقا قال الربيع
وقيل ما ذكره من انه يعرف الى اقصى اب له في الاسلام كان في
ذلك الزمان حيث لم يكن في اقربا الا انسان الذين ينسبون الى
اقصى اب له في الاسلام كثرة فاما في زماننا فغيرهم كثرة لا يمكن
احصاؤها فتقري الوصية الي اولاد ابيه وجده وجد ابيه و
اولاد امد وحدته وجدة امد ولا يصرح الي اكثر من ذلك ويستوي
الحرم والميد والمسلم والكافر والصغير والكبير والذكر والانثى
المذهبي ويكفي للدخول قصدا عند ابي حنيفة رحمه الله
تعالى كما ينبغي انه لو كان القريب واحد استخف نصف الوصية
يعني لان المذكور فيه بلفظ الجمع واقل الجمع في الوصية اثنتان
كما في الميراث قال الربيعي هذا ظاهر في الاقارب وخو له واما في
الانساب فتشكل لا يجمع نسب وفيه لا تدخل قرابة من جهة الام
فكيف دخلوا فيه هنا وقال العلامة المقدسي انالم نؤمن حكم في
الانساب بما ذكره واغما قالوا الجنس عبارة عن النسب وهو الاب
ولعلم ايراد المجامع نسبنا ذلك بان ينسب الي واحد وهو
الاب لان النسب اليه وهنا لما اطلقت فلان ايراد من بيني وبينه
نسبة مطلقا اي قرابة وفي القاموس النسب القرابة وفي الدباء

خاصة قلت وقد جعل في الآية النسب ما لا يحل تكاحه والصهر
 ما حل وتعلق ابن عباس خلافة وصح في المصباح قال ابنت
 التكت في النسب يكون من قبل الاب وقت قبل الم والم ويقال
 نسبه في تيمم اي هو منهم ثم قال ثم استعمل النسب وهو المصدر
 في مطلق الوصلة بالقرابة فيقال بينهم نسب الي قرلة تسوا جاز
 بينهم تناكح اولادهم هنا استعير النسبة في المتأيد لانها نسبة
 على وجه مخصوص فتاوي يورخذ الديوث من التركة بنسبة الحما
 اي بحسابه ويمتداده ونسبة العشرة الي الحامية نسبة العشر
 اي متدارها العشر والمتاسب القريب وبينهما مناسبة وانما
 ذاي يبقا به شبهها هو اوصي لاقارب فان كان له اي للموصي
 عمات وخالات وهم ليسوا بمرتبة بان مات وترك ابنا وعمين
 وخالين فهي اي الوصية لعمة الخاليد في قول ابي حنيفة رحمه
 الله تعالى لان الوهب اقرب من الخالين لان قرابتهما من جهة
 الاب والانسان ينسب الي ابيه ولذا كانت الولاية في النكاح ثم
 دونت الخالين وهذا اذا كان الورث غيرها لا ورث انا به
 انه عند التساوي في الوسايط تعتبر الجهة الأقوى فيقدم
 الحان على الخالين وليس المراد انه تعتبر جهة الارث مطلقا
 والانتقضى بالعم والوعدة من مقتضى عبارة ان تجعل الوصية
 للعم لا للعمرة مع ان الوصية لهما سوا فليتنا مل قال السيد احمد وقال
 تكون الوصية بينهم ارباعا فيمطي لكل واحد من الاربعين ربع
 لان اسم القريب يتناولها ولانها لا يعتبران الاقرب ولو كان
 له عم واحد وخالات لان لاري للعم النصف من الثلث الموصي
 به ولو لها اي الخالين النصف الاخر لان اللفظ جمع فلا بد من اعتبار

معنى الجمع فيه وهو الاثنان في الوصية علي ما عرف فيصير الى العمر
 الخا لا بد ليصير جمعا فياخذ هو النصف لانه اقرب وباخذ النصف
 لعدم من يتقدم عليها فيه بخلاف ما افاد الوصي لذي فريته حيث
 تكون جميع الوصية للم لا نه لنقط مغر فيجوز ان الوصي جميع الوصية
 اذ هو الاقرب ذليلي بيبي ولا يعطى للحال اذا كان مع التمس قال
 المقدسي وكذا الخوازمي الاقرب قال اقرب لكن قال في خير مطلوب
 ويدخل غيره في الرحم المحرم لان قوله الاقرب قال اقرب في تفسير لما
 تقدم وهو فرد فيتناول الكل بلا ترتيب المذكور وروا لا يكون
 الموصي بينهم اثنان لعدم ايشترطها الا قريته ولو اوصى لاقارب
 ولم يكن له الا دعم ولحد لا غير فله ان ينفق نفسه اي نصف الوصية
 ويرد النصف الاخر الي الورثة لعدم من يستحقه لما بينا ان لا
 بد من اعتبار الجمع فيه عند ابي حنيفة وعند ابي بصير النصف
 الاخر الي ذوي الرحم الذي ليس محرم كما في البدائع ولو اوصى لاقارب
 وكان له دعم وعمة او خال وخالة حموي استويا اي الم والموتة يكون
 بينهما نصفان لا استورا بينهما وان كانت الوتة لا ترتك كما لو كان
 وقتها لو كان ذرا ومغني الجمع قد تخفف بهما فاستحقوا حتى لو كان
 له اخوال سواها لا يستحقون شي لانها اقرب ولا حاجة الى العلم
 اليهما كالحال الفصل فيهما وهذا باعتبار ما مضى عند ابي حنيفة
 فقط وعند ابي يوسف على عهد الروس والله تعالى اعلم ولو اوصى لاقارب
 وعدم الرحم المحرم بطلت الوصية عند الامام وتكون الموصي به
 للورثة خلافا لهما كما ينظر ان الى مجرد القرابة الي قصي بان له
 في الاسلام وفي الترخا لينة الوصية للقرابة اذ لا تفرق الا يحصلون
 اختلاف المشايخ في جوازها قال محمد انها باطله وقال محمد ابن
 سلمة

سلمة انها جائزة وعليه الفتوى ولو اوصى لاختوته الملائك المنقرتين
 وله ابن جائز الوصية لهم بالسوية الملائك لانهم لا يرثون
 مع الابن فان كان له بنت جائز الوصية لادخ لا والادخ لام
 ويطلق الوصية لادخ لادخ والادخ لا يرث ويطلق الوصية لادخ
 لادخ وام ولادخ لام فانها يرثان كما في الخانية ولو قال اوصيت
 بثلاث مالي لقرابتي ولغيرهم قال هو كل للقرابة ولا يرث منه الي
 الورثة تشي كما قال لقرابتي ولبيبي ادم قال محمد رحمه الله تعالى
 لو اوصى لاختواته بثلاث ماله فم الذي كانا يرثون باخا فيه
 وينسبون اليه ولو اوصى بثلاث ماله لحكمه فحكمه كل ما يموله
 وتجري نفقته فلا يدخل في ذلك ولده ووالده ولا زوجته ولا
 امهاته اولاده وصدقته ورفيقته ويدخل فيه ساير قرابته كوافي
 محيط السرخسي ولو اوصى لتومه ولعمرته لم يجز الا ان يقول
 لعمرتهم يورلا يدخل مولاهم ولو اوصى لتوميه فله ومن يعينه
 من ثلثه من سنة كذا في خزائن المفتين ولو اوصى لولد فلان لم
 اي الوصية لولد لا تفي سوا لان اسم الولد يعم الكل وليس
 في اللفظ شي يقتضي التفضيل فتكون الوصية بينهم على السواء
 نزيلهم وفي الهند يتردد ان كان لفلان بنون وبنات فالثلاث بينهم
 عند جميعا ويكون ثلث ماله بينهم بالسوية لا يفضل الذكر
 على الاناث حتى الحل يعني لو كانت لفلان مستورة او عورة حامل
 منه دخل ما في بطنها في الوصية ايضا ولو لدته لا تشاركه سنة
 اشهر من وقت الوصية لتحقيق وجوده عندها وان لم يكن له
 الاولاد واحد كان الثلث كله لولد لا يدخل ولد مع وجود ولد
 صلب يعني مع وجود ابن لفلان او بنت له فلو كانت لداي لفلان

هنا في الوصية لورثة فلان وما في معناها لعقب فلان من
الموصي لنعم الصاد لورثة أو الموصي لعقبه قبل موت الموصي
ولومات الموصي والموصي لورثته أو لعقبه حي لم يمت لم يمت لم يمت
وتتضمنه ورثة الموصي وذلك لأن نطق الورثة ونطق الموصي
انما يكون منقضا بعد الموت فان العقب عبارة عما وجد من الولد
بعد موت الاموات فاما في حال حي فلا يس فليس لعقبه لورثة لان لعقب
ما لم يمت بعد غيره وقد يموت الاولاد قبل موت ابيهم فلا يسمى
عقباً بخلاف ما اذا وصي لولده او اقاربه فلا يثبت موت الموصي
لولده او الموصي لا قاربه ثم ان مات الموصي لورثته ولا ثم مات
الموصي وكان معهما ابي وص ورثة موصي له اخرج قسم الموصي به بينهم ابي
بين ورثة فلان وبينه ابي بين الموصي له الاخر على عدد الورثتين
اولا يورث الذكور على الانثى ثم ما صاب الورثة ينقسم بينهم للذكور كالانثى
كما مر هذا في الورثة وما في العقب فعلى رؤسهم لان الاسم يتناول
جامعهم فيكونون بالسوية افاده المص ولفظه اذا وصي لفلان
ولعقب فلان وجعل اخرا فان مات الموصي والموصي لعقبه حي فالوصية
لعقبه باطله وتكون الوصية كلها لفلان الذي وصي له الا فالعقب
انما يكون بعد الموت فان مات الموصي لعقبه قبل الموصي فالوصية باقية
وتكون الوصية لفلان ولعقب فلان على عدد الروس لان الاسم
يتناول جامعهم فيكونون بالسوية وان قال وصيت بثلث مالي
لفلان ولورثة فلان فان مات الموصي والموصي لورثته حي فان
الوصية باطله لهم ابيهم والثلث لفلان وان مات الموصي لورثته قبل
موت الموصي ثم مات الموصي بعده فالثلث بين فلان وبينهم ورثة
فلان لان الورثة لا يتتناولهم الاسم الا بعد الموت فهم بالعقب و

الموصي لولده بنات لصلبه وبناوين في الوصية للبنات لا غير
عملا بالحققة واطلاق الولد على ابن الابن محاي فلو قلنا فلان
بان لم يكن لفلان الابن اوست ابن واحد واكثر صرفا للمحيي به
الي ولدا لابن المصين بقوله لعمري اخرج زاعن التقطيل للفظ الموصي
فان الادعاء اولى من الاهدال هذا لان فلان ابا خاصا فاما
اذا كان هو ابا فلان فالاولاد يدخلون تحت الوصية حال
قيام ولد الصلب ولا يدخل اولاد البنات يعني ولواوصي لولد
فلان ولم يكن لفلان بنون ولا بنات ولا بنو البنين وانما له
اولاد البنت فلا تصرف اليهم الوصية وعن محمد يدخلون اختيارا
وهذا الخلاف اذا وصي لولد فلان بالفراد وسا الواصي لاولاد
فلان بلفظ الجمع وله واحد واحد يستحق النصف واذا وصي
لاولاد فلان وليس لفلان اولاد الصلب يدخل تحت الوصية
اولاد البنين وهل يدخل فيه اولاد البنات فغيره وانما كان كذا
في المحيط ولو وصي لورثة فلان كانت الوصية بينهم للذكور مثل حظ
الانثى لان ادعاء الورثة يعني ان الموصي علق الوصية بالاث
وهو مستحق من الورثة وهي بين اولاده واخرا ذكرنا كذلك
الوصية ولان التنصيص على الاسم المستحق يدل على ان الحكم
يترتب على ما اخذ الاستحقاق فلما كانت هي العلة الا ترى ان الله تعالى
لما نص على الورثة بقوله وعلى الورثة مثل ذلك فترتب الحكم عليها
حتى وجبت النصفة بقدرها ثم هذا فيما يختلف فيه الاثر بين
الذكور والانثى والافا ولاد الدم ذكرهم وانما هو سوا في الارث فاذا
نص الموصي في اولاد الام للذكور مثل حظ الانثى اعتبر لعقل
ورجح الذكور والله تعالى اعلم بشرط صحتها اية الوصية لورثة فلان

عن الشرح فلو مات الموصي بكسر الصاد قبل موته اي موت الموصي
 بفتح الصاد لورثة أو الموصي لعقبه بطلت الوصية لورثته وعقبه
 ثم اي بعد الحكم بطلان الوصية للموتة أو العقب لفقد الشرط المذكور
 ان كان موصي له اخر كقول له اوصيت لفلان ولورثته اوصي
 لفلان وعقبه كانت الوصية كلها لفلان الموصي له دون ورثته
 وعقبه لان الاسم اي اسم الوارث واسم العقب لا يتناولان الا بعد
 الموت وتماضي السراج وقد قدنا ما نقله المصنف من سائر النسخ في
 تلك العبارة اوصي لفلان ولورثة فلان رجل اخر وفي عبارة النسخ
 لفلان ورثته وفيه اي في السراج عقبه اي ولده من الذكور والاناث
 يعني فله يدخل اولاد اولاد مع وجود اولاده فان ماتوا اي اولاد
 فله ولده صوابه فله اولاد كذا كذا اي يطلق عليهم لفظ العقب
 عند تقدير الاصل ويستحقون الوصية ولا يدخل فيهم ولد الاناث
 لانهم اي اولاد الاناث عقب لا يابونهم لا عقب لابي لابن اسمها لهم
 قال السيد احمد هل يدخل اولاد البنات في الوصية للموتة فيه وفيما
 وبعض مشايخنا قالوا لا يورثان في دخول بني البنات اما بنات
 البنات فلا يدخلن تحت الوصية رواية واحدة ههنا عن النسخ
 وفيه ان كل امرئة بالرحم وهما في درجته واحدة من الصف الاول من
 ذرية الارحام وفي حاشية ابي السعود ان اولاد الاناث يدخلن في
 النسل ويستورون في تسمية الوقف والوصية وعزاها لخصاف انتهى
 وفي مسائلها له اوصي ايتا مريمه اي يعني فلان واليت اسم بنت
 مائة ابوه وليست مريمه الي ما قبل الحكم اي قبل البلوغ ويعد نزول
 عنه اسم النبي صلى الله عليه وسلم لا يتيم بضم الفتحية وسكون الفوقية بعد البلوغ
 الله عليه وسلم لا يتيم بضم الفتحية وسكون الفوقية بعد البلوغ

والنسخ

واخرج ابوه اودعني علي رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم
 وسلم قال لا يتيم بعد اعتدالهم ولا سات يومه الي الليل وعيائهم
 اي اوصي لعقبه يعني فلان وزوجهم وارسلهم الارسل الذي لا يقدر
 علي شئ رجلا كان او امرأة من ارسل اذ انتقم من الرجل وهو
 التراب ومن الناس من قال ارسل جمع ارسله وهي المرأة التي
 عنها زوجها فهي في النساء خاصة عنده وفي التهذيب يقال الغفير
 الذي لا يقدر علي شئ من رجل وامرأة او رجل ولا يقال لثني لها زوج
 وهي موسرة او ملة وقال الشعبي الا فرتة ليست بشرط فيدخل فيه
 الذكور والذكور الا ان الصحيح ما فسر به محمد رحمه الله تعالى ان الارملة
 المرأة البالغة التي كانت لها زوج فارزها او مات عنها دخل بها
 او لم يدخل وتقول هي في اللغة كفافية وزاد في النهاية قيد الحاجة
 لا احتيا جها سقطت فقترتها عن تزوجها وفي الحسيط ولا يقال رجل
 ارسل الا في الشدة ومطلقة الكلام مجمل علي الشائع المستغنى
 بين الناس ويدل علي العموم قول الشافعي لا يرسل الا في الشدة
 فمن حاجة هذا الامر بل الذكر ويؤيده اي يؤيد كونه في الذكر والاني
 قوله اي الماتت دخل في الوصية فقبرهم وغيرهم اي عبي الاتيان
 والعميات والزمن الا الارسل فان الارسل لا يكون غنيا نعم من قوله
 ان الارسل من الذرية يمكن ان تشمل الغنية والغفيرة كما هو قول
 والنايب الذي اشار اليه الارسل بالنظر الي قوله وذكرهم وانما هم قال
 في المنع واختار صاحب الوقاية الاول يعني في معنى الارسل الذي لا
 يقدر علي شئ حيث قال كما ههنا ذكرهم وانما هم كذا في الاحكام
 وقسم الموصي به يعني الموصي لهم من الاتيان وما عطف عليه سوية
 يعني بلا تفضيل الذكور علي الانثى لا يستأبهم في بيتهم او العقب

لا يحصى بيتا هم فالوصية جائزة وتصرف الوصية الي المتبرع منهم ولو
اوصى بثلاث ماله ارامل بني فلان وهن يحصين او لا يحصين
فالوصية جائزة واذا جازت الوصية هنا على كل حال وان كان يحصين
يصرف الي من قدر عليهن منهم وادني ذلك الواحد عندها وعند
محمد بن ابي التتر خاتبة وفي الحافي ولو اوصى لحيان بني فلان او
لزمنا بني فلان ان كانوا اقويما يحصون فالوصية لغيرهم ولو اوصى
وذكورهم وانما نثرهم وان كانوا لا يحصون فالوصية للفقير منهم ولو اوصى
لشبان بني فلان او ليا من بني فلان او لشيوخهم او لأكبادهم
صح في الاوصاء والا لا وفي الخاتبة رجل اوصى بثلاث ماله للشيعة
ولحيي ال محمد صلى الله تعالى عليه وسلم المتقين ببلدة كذا قال ابو
القاسم رحمه الله تعالى هذه الوصية باطلة في القياس اذا كانوا لا
يحصون وفي الاستحسان يكون ويكون للفقير منهم بيتا على
الدنائي والشيعة الذين يعرفون بالميل اليهم وصلوا مسجونين
بذلك وف غيرهم وهذا الذي يتبع في وهم الموصي ولو اوصى
ماله لحي وري مائة من الشيوخ الامام ابو نصر محمد رحمه الله تعالى الوصية
جائزة وان كانوا لا يحصون تصرف الي اهل الحاجة وان كانوا
يحصون فتمت علي رؤسهم وفي خزائن المتقين ولو اوصى بزوج
بنات بنتا وال اربعة عند الموت وكذا المدة عن طلاق اما
الباين فلاد اليتام عن الفقي والفقير ان كانوا يحصون والاي
المترا وكذا العميان والذين صني والطارقون وانما السبل اهل
السجون والقرابة والا رامل ان كانوا يحصون فلي الفقي والفقير
وان لم يحصوا فلي الفقير والا رملة وهي التي بلغت وجنت
ولاد نوح لها واليتام والفقير من خمسة عشر الي ثلثين او اربعين

او الزم او الارملة ان احصلوا بغير كتاب يعني او بغير حساب
ذكري المتخ اذ يقول ابي يوسف وانه ايسر وقيل انه منوف الي
راي القاضي وفي الخاتبة وحده الاحصاء ابي يوسف رحمه الله
تعالى ان كانوا لا يحصون الا بكتاب او حساب ثم لا يحصون
قال بشر ليس لهذا وقت وقيل اذا كان لا يحصون المحصي
بلد فيهم مولود او يموت فيهم احد فانهم لا يحصون وقال محمد بن
الله تعالى اذا كانوا اكثر من مائة نهم لا يحصون وقال بعضهم
هو موقوف الي راي القاضي وعليه الفتوي والايسر قال محمد بن
الله تعالى اوصى عليه الفتوي قال في الاختيار وهو المختار
والاحوط اها فانه ابي الايصاح ابي جني احصائهم يكون ملكا لهم
والا ابي وان كانوا لا يحصون لا يكون ملكا لعدم المكان للملك
المعروف كما قدمناه بل يراد به القرية وهي في دفع الحاجة فيصرف
لذو الفقر هو الناي عن الله تعالى في قبضها قصد التعريب الي
الله تعالى والمرد فقر اليتام والعميان والزمن ولا يراد الا رامل
لما علمت ان الارامل لا يكون الا فقير الاعلى قول من يقول ان
الارملة من لا تزوج لها وهو الموافق للعرف فيخص بفقر
الارامل وانما اختص بهم اتباعا للتنصيص عليهم على الوصي
من مشا منهم شرح التكملة لتعذر التملك حينئذ يراد بالقرية
قال في الدرر لان المقصود من الوصية القرية وهي في سد الحاجة
الجوعة وهي الاسامي تشتمل بختة الحاجة في جلد على الفقير قال
محمد رحمه الله تعالى واذا وصي لبيتا من بني فلان وبيتا من بني
فلان من يحصون فانه تفخ الوصية ويصرف الي كل واحد من بيتا من
هذه الكلمة لبيتا من هذه الاربعة يتوي فيه الفقي والفقير وان كان

الا ان يغلب عليه الشيب قبل ذلك وكلهم من ثلاثين اربعمين
 الى ستين الا ان يغلب عليه الشيب قبله ولا يخفى من حشبن والعلام
 ما دون خمسة عشر الى ان يجتم اهو اذا اوصى الفقرا بني فلان
 وهم لا يخصصون دخل ما لديهم وصول الى الموالة وخلفاؤهم وعديدهم
 يتسم بهم من يتجدد عليه منهم بالسوية والحليف من والا تو
 ويقول لهم انا اسلم ويحلف علي ذلك ويجعلون له على الموالة
 والعد يدمن بصيرتهم بنير حلف وان اعطي الكل واحد منهم جائز
 عند ابي حنيفة وقال محمد بن عطاء بن فضاء ان كان فلان
 ابا خا صا وليس باب قبيلة ولا فخذ فالتث لبيته لسلير ولحم
 يدخل الهوي والحليف في الوصية كذا في محيط السرخسي وسيل الفقيه
 ابو جعفر عن رجل اوصى لاولاد رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم
 فذكر ابو نصر ابن يحيى كان يقول الوصية لاولاد الحسن والحسين
 رضي الله تعالى عنهما ولا يكون لغيرهما واما الهوي فله يدخلون
 في هذه الوصية قال ينظر كل من كان ينسب الي الحسن والحسين
 ويتصل بهما يدخل في هذه الوصية ومن لا ينسب اليهما ولا يتصل
 بهما لا يدخل في هذه الوصية واذا اوصى للعلوية فقد حكم عن
 الفقيه ابي جعفر انه لا يجوز انهم لا يخصصون وليس في هذا
 الاسم ما ينبغي عن الفقر والحاجة ولو اوصى لفقر او العلوية يجوز
 قال الشيخ الامام وعلي هذا الوصية للفقراء لا يجوز ولو اوصى لغيرهم
 يجوز وكذا الوصية لطلبة العلم لا يجوز ولو اوصى لفقرهم يجوز قال
 الشيخ الامام نحس الامعة الموالي فان التفاضل الامام يقول على هذا
 القياس واذا اوصى لطلبة علم كورة كذا او لطلبة علم كذا يجوز ولو
 اعطي الوصي واحد من فقرات طلبة العلم او من فقرات العلوية جاز عند

ابن

ابي يوسف رحمه الله تعالى وعند محمد لا يجوز الا اذا اصر في الابن
 منهم فصاعدا واذا اوصى لفقر او الفقرا حكمي عن ابي جعفر رحمه
 الله تعالى انه قال الفقيه عندنا من بلغ في الفقه الفانية القصور
 وليس المقتت فقيه وليس له من الوصية نصيب كذا في الثانية
 وفي مسألة ما لو اوصى بثلاثة ابني فلان يختص الوصي به بكونهم
 قال في الهند يتاذا كان فلان ابا خا صا واولاده ذكورهم فان
 ثلث ماله لهم وان كان اولادهم انا فالحل ان لا ينسب اليه واذا
 كان اولاد فلان ذكورا وانا فاختصوا فيه قال ابو حنيفة ولو
 يوسف الوصية للذكور منهم ذوات الذوات فان لم يكن لفلان
 اولاد لصلبه وكان له اولاد لاولاده هل يدخلون تحت الوصية
 ان كان لاولاد بنات فانهم لا يدخلون تحت الوصية وهذا
 فيما اذا اوصى لبني فلان هو وفي المتن وعندها وهو رواية
 عن الامام يدخل الذوات ابنة وتكون وصيلة كذا في الغنياء الخلو
 لفظ الوصية عن ما ينبغي عن الحاجة الا لا يختص بالذكور
 اذا كان فلان عبارة عن اسم قبيلة او اسمر فخذ فبينا ول
 الذوات لان المراد حينئذ مجرد الذوات لا يختص بالذكور كما
 في بني ادم يشمل الذكور والذوات وفي الهند يدعى الخط لو
 اوصى بثلاثة ماله لبني فلان فهذا علمي وجهي اما ان كان فلان
 اب قبيلة نعمني اب حاجة كثيرة كتحريم لبني عبيد واسد لبني
 اسد او كانت فلان ابا خا صا وليس باب جماعة كثيرة وتعلم ان
 اول الاسمين في هذا الباب السب يفتح السبي عن القبيلة
 في العارة ثم البطن ثم الفخذ ثم النصيلة ثم القرية ثم شعب فلان
 قبيلة وقريته عارة وقصبي بلقي وهاتم اب جد ابني سبي الله

لبني فلان وفلان فخذوا قبيلة او بطن زهدا على وجهي والا
 كانوا يحصون صحت الوصية اغنيا كانوا او فلان لم يحصوا
 فان كانوا افترا جازت الوصية وان كانوا اغنيا وفرا واغنيا وهم
 لا يحصون ولا يهرنون قال اصحابنا الوصية باطلة اهران وصليته
 كان لفظ الموصي لهم لا لبني عن الحاجة كتبني فلان فان احصوا
 صحت الوصية وعمل تليكا والا بان لم يحصوا بطلت الوصية
 وتام في الاختيار واللفظ والاصل فبدا كل وصية يحصي عددها
 لهما جائزة وهي بينهم بالسوية على عدد دروسهم الذكور والانثى
 فيبدوا ويدخل فيه الغني والعقير لان الحق يحوز اياها تلميذ
 من بني ادم فان التسليم اليه ممكن ولا دلالة على التخصيص
 فصحت الوصية وان كان لا يحصي عدده فلي تلامذته او جده
 ان تكون الوصية لا يدخل فيها غني كقولهم نقر لبني عليم ومساكينهم
 فالوصية صحيحة وتكون الوصية لحق قد وعلم منهم لان الوصية
 وقعت لله تعالى والنقر مصادرها وانثاني ان يكون لفظ الوصية
 يقع للعقير والغني ولا يختص به احدها فهي باطلة كقول لبني
 عليم لانها تثبت للعقير ولا يمكن تنفيذها لجميع بني عليم لانهم
 لا يحصون ولا يمكن تنفيذها لبعض لان ليس باولي من البعض
 الاخر فطلعت محلاة في الوجه الاول لان الموصي لو واحد وهو الله
 تعالى الوجه الثالث ان يكون اللفظ يتناول الغني كقولهم
 الملتظ في ذوي الحاجة كقولهم يتامى بني عليم وعلماء بني عليم والاول
 بني عليم فان كانوا يحصون فالاسم يقع على العقير والغني ويكون
 الوصية لهما لانهم معينو فبمكن التسليم اليهم فيجري اللفظ
 على اطلاقه وان كانوا لا يحصون كان اللفظ انهم لان هذا اللفظ

قال عليه وسلم فخذوا العباس فبصلته هكنا ذكرو شيخ الاسلام
 هذه الجملة فيما اذا اوصي لبني كنانة وهو ابن قبيلة لا يدخل تحت
 الوصية اولاد مضر ويدخل اولاد كنانة في القبيلة واولاد
 اذا اوصي وكانوا يحصون فان اوصي لبني قريش وقريش عمارة
 فانه لا يدخل تحت الوصية اولاد مضر وكنانة ويدخل اولاد قريش
 ويدخل من دونهم واذا اوصي لبني هاشم الذي هو مختلفا للدار
 تحت الوصية من فروعهم ويدخل من دونهم من اولاد الفصيل واذا
 اوصي لبني ففصلة قريش فانه يدخل تحت الوصية اولاد العباس
 واولاد ابي طالب واولاد علي رضي الله تعالى عنه ولا يدخل من دونهم
 واذا عرفنا هذه الجملة جئنا الى المسئلة من ذكرها وهي بالواصي
 لبني فلان وفلان اب القبيلة ولدا واولاد ذكور وانثى فان
 ثلث ما لا يكون لبني الذكور والاثان من اولاده بالسوية واذا
 كانوا يحصون بالاجماع وان كن انا فالكل لم يذكر هذا في الكتاب
 قالوا ينبغي ان يكون الثلث لهم فان كان ذكور اكلهم يستحقون
 ابني ولهمنا ان يكون المراء مجرد الانتساب يدخل فيه اي في
 الاصل لبني فلان وفلان عبارة عن اسم قبيلة او فخذ انما
 كما دخلت الاثان سولي القتاتة وسولي المالات وحلفائهم
 ببني وهم يحصون والاثان كما بنوا فلان لا يحصون فالوصية
 باطلة والاصل اي الصابط الحكمي ان الوصية متى وقعت باسم
 ببني عن الحاجة كما يتام ببني فلان او بناتها وعلماء لهم والاول
 او فروعهم تصح الوصية وان وصلية كانوا لم يحصوا على ما روت
 انها تنصرف لغفرانهم لو فروعها اي الوصية المذكورة بالان القرية
 لله سبحانه وتعالى وهو ابي الله جل جلاله وسلوهم فاذا اوصي

يذكر ويراد به غالب اهل الحاجة فان الله تعالى ذكره يتامس في
 اية الخمس وبارد الفقر منهم فوجب تخصيص الوصية وحملها على
 اهل الحاجة منهم ولان القرية والتواب فيهم اكثر وهو المقصود
 غالباً ويستوي الذكور والانثى لان الاستحقاق بالعقد لا ينفصل
 فيه الذكور والانثى كالاستحقاق بالبيع ولو قال لقراء بني فلان
 وظهر ابو قبيلة لا يحصلون دخل من البيهم في الوصية مولي الموالة
 ومولي المتاع وحملناهم وان كانوا اجنياب ليس بقبيلة يختص
 ببني فلان من العرب دون الموالي والحلفاء لانهم اذا لم يحصلوا
 فالمراد بها النسبة وذلك موجود في الموالي والحلفاء واذا ذكر
 النبوة عن جيصون فالمراد بالادوية والنسبة لهم فخرج
 ولو قال اوصيت لبني فلان وهم خمسة فاذا هم ثلاثة وانثى
 فانتكس لهم ولو قال لابني فلان فان الدار واحد كان له نصف
 انتكس ولو قال لابني فلان زيد وعمر فاذا الدار واحد ولو قل
 كل انتكس ولو قال اوصيت لبني فلان وهم ثلاثة بثلث مالى
 فاذا هم خمسة فالوصية لكلاي منهم والخيار لمرور كثر فان اوصى
 بعضهم لا خلفة الربيع ولو قال اوصيت بالثلاث لبني فلان وهم
 خمسة ولفلان بثلث مالى فاذا الاول بنون ثلاثة لكان الاخير
 شريكاً بالربيع كذا في محيط السرخسي ولو اوصى لنبات فلان وله
 بنون ونبات فالوصية للنبات خاصة وان كان له بنون ونبات
 بنين فالوصية لنبات بنيه ولو لم تكن له الانبات لا يدخل في
 الوصية وهذا على احد الرايتين عند عامة المشايخ وعند بعض
 المشايخ على رواية واحدة فان سمي بغير فخر به انه اراد بنبات
 النبات فان قال ان لفلان نباتاً وقد مات احداهما تهنى فوصيت
 لنباته

لنباته دخل تحت الوصية نبات النبات باتفاق الروايات بخلاف
 بين المشايخ ولو اوصى لباة فلان ونبات فلان ولهم ابا وامهات
 دخلوا في الوصية ولو لم يكن لهم ابا وامهات وانما لهم اجداد
 فانهم لا يدخلون في الوصية ولو اوصى لكاية ولد فلان ونبات
 ايمان احدها ابنة عشر سنين والاخر ابن اثني عشر سنة فهذا
 من جملة الاكابر كذا في المحيط اوصى من له معتقون بنوع التاروف
 ومن له معتقون بكسر التاء المولود اجالا بلا تعيين الدعليق او
 الاسنيلين بطلت الوصية لان اللفظ اي لفظ الموالي مشترك لهم
 يتناولها ومعناها مختلفة لان احدها انم والاخر انم عليه ولا
 عموم له عندنا ولا قرينة تدل على احدها قال في الاختيار وليس
 احدها اولى من الاخر فتعد بالتعليل عموم اللفظ لان الاسم المشترك
 لا يستلزم المحييين المختلفين في حالة واحدة فبقى الموصى له جهول
 ولا فرق في ذلك اي في عدم معرف اللفظ المشترك الى احد سائيه
 بل ترجيح وكذلك في عدم تعيين المشترك عند عامة اصحابنا
 المحقة ببني النقي والنبات واختار سمس الامية وصاحب الملة
 انه اي المشترك اذا وقع في جيز النقي واحتج في ذلك بما اوجف
 لا يكلم موالي فلان فانه محنت اذا اكلم الاعالي والا لاسا فلانه
 تمام النقي واذا جاز جهول اصحابنا عمت ما استشهدوا به بانشار
 اليد النارج بقوله وحيد اي وصي اذا علمت ان لا فرق عند
 بين النقي والنبات في عدم العموم فتعلم كيف لو حلف لا يكلم
 موالي فلان انه يعم الدعليق من الموالي ويم الاسنل منهم فمحنت لو
 حكم احد اصحابنا في ذلك لكان ذلك لا يوقعه اي لفظ الموالي في
 بل لان الظاهر على اليقين للمخالفات وهو يفضله وهو اي بعضه

بالموالي وليجرب باقي الصور اهـ الاله او صبي الموالى بلنظ الجمع وكان
 له موالى اعلى واسفل لكن عينه اية المولى الاعلى او عيني المولى
 الاسفل قبل موته فحينئذ ابي يحيى التقيين تصح الوصية لوالد المانع
 وهو الابهايم الواقعة في كلامه ويدخل فيه ابي في لفظ الموالى اذا زاد
 بهم الموالى المعتما من اعتقه الموصى في صحته وموضعه وكذلك ولادهم
 من الرجال والنساء وسوا اعتقه قبل الوصية او بعد هالذ الوصية
 تتلف للموت وكل واحد من هؤلاء ثبت له الولد عند الموت فاحكم
 الوصية لوجود الصفة فيه واو لادهم ايض ينسبون اليه بالولاد
 المتلف بالعتق فيدخلون معهم كذا في الاختيار لا يدخل فيه
 ابيهم في لفظ الموالى مدبروه وامهات اولاده وعنا ابي يوسف
 يدخلون لانهم استخفوا الحرية بسبب الالجنة الفسخ ونسوا
 الي الولد كالحق ووجه الظاهر ان الوصية تستحق بالموت وهو لا
 يستحق عقيب الموت وبثبت له الولد بعده في حال نفوذ الوصية
 لم يكونوا موالى فلا يدخلون فيها ولو قال لسيد له ان لم اترك
 فانت خيرات قبل ضربه دخل في الوصية لانه يعقبت عند مجزئه
 عن الضرب وذلك في اخر جزئ من اجزائنا فيستحق اسم الولد
 عقيب الموت فيدخل تحت الوصية كذا في الاختيار وفيه ايض قال
 ابو يوسف اذا كان الموصى من العرب وله مولى غنما فمولى
 موالاة هم شركا في الوصية لان الاسم يشمل الكل وقال محمد بن
 اسد قتالي في الجامع الكبير الوصية لولد العتاقة ولو لادهم دون
 مولى الموالاة لان ولده العتاقة بالعتق وللا والموالاة بالعتق
 وهما معيان متفان لان ولد ينظرها لفظ واحد هو والظاهر
 هذا التكيل لذهب ابي حنيفة في مطلق الوصية ولند تعالى علم

غير يختلف بني الاعلى والاسفل فيصير في ذلك المعنى كالشئ فان
 قلت سلنا ان لفظ الموالى مشترك لكن حكم التوقف فلم قال بطلت
 الوصية قلت اجيب بان الكلام فيما اذا كانت الوصية قبل اليا
 والتوقف في مثله لا يفيد فان قلت الترجيع من جهة اخرى
 ممكن وهو ان تصرف الوصية الي المولى الوبي اعتقه لان شكرك
 المنع واجب واما فصل الانعام في حق المنع عليه فمندوب وب
 الي الواجب اولى منه الي المندوب كما هو المروي عن ابي يوسف
 بهذا المعنى قلت اجيب بانها ماضية لجهة اخرى وهو ان المرف
 جاء بوضعية قلت المال للفقراء والمال في المولى الاسفل وفي
 الاعلى الغني والمرف عرفا كالمشروط شرطا كما هو المروي عن ابي
 يوسف بهذا المعنى عن ابي واقره المص في المنع ثم بطلان الوصية
 هو لرواية وعني ابي حنيفة وابي يوسف وجهها انه قتالي
 انها جازية وتكون للرفيعين لان الاسم ينظرها ولا يدخل
 موالى ابيه وقال ابو يوسف يدخلون لانهم موالى له حكم اختي
 بالولد فدخلوا تحت الاسم ووجه الظاهر انه لم يفتقر فلم يكونوا
 موالى حقيقة ولم ينسب اليه بالولد مجلدا في ابن المولى كما ان ينسب
 اليه بالولد بواسطة ابيه وانما يرثهم بالعصوبة لا بالولد بخلاف
 متعة البعق فان ينسب اليه بالولد لا في الاختيار واما السيد
 احمد فان مسالت المتن تحت صور ثمانية لان الموصى امانه
 يكون له موالى اعلى ومولى اسفل ومولى واحد فيهما او
 يكون مولى في احدها ومولى واحد في الاخرينها فلو تيات في كل
 اما ان يعين الموصى بصفة الجمع او بصفة الافراد ويرجع المص
 يعني المانع فيما اذا تعددت الموالى في المجرى وتوقع التقدير

بالموالى

الغنية

المحيط اوصى بثلاث حاله الى الغفرها دخل فيه من يذقت النظم
اي النكروا التامل بالدليل في المسائل الشرعية وان علم ثلاث مسائل
مع ادلتها كذا في التنية وفي الهندية على الخاتمة واذا اوصى
الغفرها حكمي عن ابي جعفر انه قال الغفرية عندنا من بلغ في
الغفرية الفانية القصوي وليس المتفقه بفقير وليس له من
الوصية نصيب قال اي في التنية حتى قبل من حفظ الوفا من
المسائل دون اي بغير ادلتها لم يدخل ذلك تحت الوصية للغفرها
قال السيد احمد وفيه انهم اعتبروا العرف في كثير من مسائلها فلم
ذا لم يستعرف الموصي اه وفي جامع الفصولين ان مطلق الكلام
فيما بين الناس ينفرد الى المتعارف وفي الاشباه من قاعدة
العادة حكم الفاظ الواقفين تبني علي عزمهم كما في وقف فسخ
الغدير وكذا النظم النادر والموصي والخالف اه وقدم اثر فصر
الكتاب في تربيته الفقيه انه عند الغفرها من حفظ الغرور وقدر
ثلاث وعزاه في البحر الى المنتقى ثم قال وذكر في التحرير ان الشاع
اطلاقه علي من يحفظ الغرور مطلقا سواء كانت بدلت ليلها
اولاه وقد سرف في احكامنا بالوصايا بما لا تغلف بالوصية
للعلل اوصى بان يطعن قبره او تضرب عليه قبة فبي الوصية
المذكورة بالاطلاق في الخاتمة وغيرها وقد ضاه في احكامنا بالوصايا
عن السراجية وغيرها كمن قد مناعها وهذا استدراك على التلبيح
فقط ولم يترسز للنبا البنت فهو مكره اتفاقا في الاكراهية انه لا يكره
تطليح القبور في الختار يعني ان التخصيص مبرري عنه بخلاف
واما التطليح فقد اختلف فيه كمن القول بعدم كراهته فهو مختار
فيستفي ان يكون القول بطلان الوصية بالتطليح صهيلا على القول

وفيه ولا يدخل موالى الموالى الا عند عدمهم لانهم موالى غيره
حقيقة وهم بمنزلة ولد الولد مع ولد الصليب فان الموالى حقيقة
الذين اوقع عليهم التت وموالى الموالى يشعرون التت بحاز
فلا يتنازلهم الاسم الا عند عدم الموالى حقيقة لما مر فان كان
له مواليات فالثالث لهما ولا ناسم الجمع في الوصايا بما يحل علي
الاثنين فصا عد المرافات كان له موالى واحد وموالى موالاه
فالنصف لمولاه والباقي لورثته لما بينا ان اسم الجمع يتناول
الاثنين فصا فيبحثق الواحد النصف ويسقط موالى الموالاه
لتعذر العمل بالتحقيقه والحاجان فيعرف الى الورثة وتظهر الوصية
للولد وله ولد واحد وولد ولد فللمصبي نصف الثلث والباقي
للوثة ولدت شيئا لولد الوالد والعلة ما بينا اه وفي الكافي ولو
اوصى كوالى بني فلان دخل فيها الممتقة ومعتقة الممتقة ومن
علقة عتقة لعدم ضربهم وفي فتاوى الفضلي اذا اوصى لمواليه ولها
الموصي امه متعقة اعتقها الموصي فولدت ولدا دخل ولد هاتحت
الوصية اذا لم يكن الاب معتق الموصي فان كان اب ولد معتقة
الموصي عن يبا لا يدخل الولد في الوصية بلا خلاف وان كان اب
الولد رجلا من الموالى غير العرب معتقة ولده فان الولد يكون
لوالى الام عند صها خلافا لابي يوسف ولولم يكن لست الاموالى
اسلموا علي يديهم ولده كان الثلث لهم فان كان معهم موالى اعلم
الموصي واولاد مواليه فان في القياس ان يكونوا سوا وفي الاختصاص
الثالث لهؤلاء دون موالى الموالاه كذا في التت خاتمة ولو اوصى
لاصها ت اولاده بالف ولموليا ت بالف ولاصها ت اولاد عتقتين
في جيات وموليات سواهن اعتبرت كل قريب على حدة كما في
المحيط

بالكراهة لانها اي الوصية المذكورة حينئذ اي حينئذ القول بكراهة التطهير
وصية بذكره قالوا نعم في المذبح ومقتضاها انه يشترط لصحة الوصية
عدم الكراهة وقد مرول الوصايا اياها اربعة اقسام وانها مكرهه
لاهل فسوق ومقتضيها هذا بطلانها اللهم الا ان يفرق بان الوصية
ا ما صلة او قرية وليست هذه واحدة منها فبطلت بخلاف الوصية
لناسق فانها صلة لها مطالب من العباد فصحت وان لم تكن قرية
كما لوصية لعتي فانها مباحة وليست قرية كما مرقلت وكذا ينبغي ان
يكون القول ببطلان الوصية لمن يقرأ عند قبره بناء على القول بكراهة
القرابة على القبور كما هو قول ابي حنيفة وقد قدقنا ان الصحيح المختار
الفتوى قول محمد او بنا على القول بعدم جواز القرابة على العلماء
اما على القول المغني به من جوازها اي جواز القرابة على القبر جواز
الاستيجار على الطاعات ينبغي جوازها مطلقا اي سوا جعلنا الاكره
ككون القرابة على القبور واجلنا لها عدم جواز الادجاء على القبر
الطاعات ولا يخفى ان هاهنا ثلاثة اشياء احدها القرابة على القبر
والثانية الايضابها والثالثة الاستيجار عليها فبعضها محض
منواعن الثلاثة وفصل بعضهم قال في الوصية لوزر قبره
او قريب له وقواعده ثمانية اقران فهو حسن واما الوصية بذلك
فلا معنى لها ولا معنى ايضاً لصلة القاري اي لان ذلك ينبغي استيجار
على قرابة القربى وذلك باطل ولم ينصل احد من الخلف اه قلت ومن
تحقق قوله صلى الله تعالى عليه وسلم اقرا بيسى على موتاكم وحمله على
الاحتقنة دون الحيا المراد منه المحض وكذا كراهة صلة الله تعالى عليه
وسلم اول البقرة وخاتمها على المحض وادامه فذلك ايضاً وسؤال
المتنبت الميت ايضاً لم يتوقف في جواز الايضاب بخلاف ذلك انا تعين

الايضاب

الايضاب من الميت على امره صلى الله تعالى عليه وسلم فحسب حازموه
جازا لا ايضاب ولا ادري الى ان يشارق بينهما في ذلك قال الشيخ
الرحمن وفيكونه عا جيز الاستيجار عليه تامل لا يقتضي انه جائز في
غير محل الضرورة وهم انا اجازوه في محل الضرورة كالاستيجار لتعليم
القرآن او الفقه او الاذان او الامانة خشية لتعطيل رغبة الناس
في الخير والضرورة في الاستيجار لشخص يقرأ على القبر او غيره تامل
اه قلت ليست الضرورة في تعلم كل الفقه وكل القرائن لكل شخص
فلمن اجاز ان يقول انا لا اشمل حوازي ذلك للضرورة بل الجواز
وقد تامل اهل السنة والجماعة بوصول ثواب القرابة والصدقة التي للميت
من اهدي اليه فربما كان الميت مضطرا الى ما يهدي له من الطاعات
والواردات او الوصي لا يمكنه القرابة بنفسه فصدق ذلك لتحقق الضرورة
في جانب المستاجر وفي جانب الميت والله تعالى اعلم وقال الشافعي رحمه
الله تعالى ايضاً الى المنع من الاستيجار فقال والاستيجار على الثلاثة
ولان صار هاهنا عرفا لفرق لا يجيزه لا ندعى الف للنعص وهو الاستدل
به ايمتنا كصاحب الهداية وغيره من قوله صلى الله تعالى عليه وسلم
اقرا القران ولاننا كلوا به والفرق اذا خالف النص يرد بالاتفاق
فاحفظ ذلك ولا تكن ممن استترى بايات الله ثمنا قليلا وجعلها
دكالا يتعش منها هو وقامه في حواشي الاشياء من الوقف وقد
قدمنا ذلك منصل في كتاب الوصايا والجمنا في حواشينا في تنوير الباري
انما يتعين الى الذي عساه الوقف لقراءة القران والالتدريس ولو
لم يماثر فيه اي لم يقرأ القران او لم يدرس المدرس في ذلك الوضع المعنى
من الواقف لا يستحقه القاري ولا المدرس المنشروط له من الوقف
لما في شرح المنظومة يجب اتباع شرط الواقف وحيث اطلق الواقف



اللعين ولواوصي المسكين بخدمة العبد وسكني الدار فان لا تصح
 لانه لا يمكن سكني الدار واستخدم العبد الابا لموتة والنفقة والنفق
 القضاء على واحد منهم فتنفذ وتنفيذ الوصية فبطلت بخلاف الفلانة
 فانها تنفذ لهم لانه يمكن ترميم الدار ونفقة العبد من الفلانة كما
 في الاختيار وقال في الوالدية لوصي بفلانة داره في المسكين
 جاز والخدومة لا تجوز لالرجل بعينه في قول الشيخ رحمه الله تعالى
 وقال رحمه الله تعالى يجوز ان لم تكن لمعين والفرق لهما ان الوصية
 للمسكين وهو يجوز لوصية لله تعالى والوصية فالفلانة وصية بالعين
 والوصية بالاعيان كما تجوز للعباد تجوز للذات لا في ملكك والاعيان
 من الغير جاز فبما سالا بسبب الحاجة فاما الوصية بالخدومة
 والسكنى وصية بالمنفعة لا تجوز لله تعالى وتجوز للعباد لانه
 القياس يابي تملكك المنفعة من العبد فنحن القياس باعتبار
 الحاجة ابي فلا بد من تعيين الملك والله تعالى منزعه عن الانبياء
 فلا يجوز تملكك المنفعة منه تعالى اهكذا نقله سري الذي هو
 معلومة كسنة او شهر ثم ان لا ننت السنة معينة لان قال اول
 بسكني هذه الدار لفلان سنة اربعين والى الف مثالا ففقت تلك
 السنة في حياة الموصي بطلت الوصية وان مات الموصي بعد ما مضى
 من السنة التي عينها بعضها بان مضت من تلك السنة ستة اشهر
 وبقيت ستة اشهر او مات الموصي قبيل دخول تلك السنة المعينة
 يدفع الحد الى الموصي له ليستوفي وصية بان يسكن السنة الاخله
 كلها او يسكن ما بقي منها بعد موت الموصي وكذا يستخدم العبد في
 السنة الاخله كلها او يستخدم منها بقي منها بعد الموصي وهذا
 ان خرج العبد والدار من الفلانة ولم يخرج ولكن اجازت الورثة

ولم يبيد بواقف دون واقف لا يخرج على من له ثم ناقب وفكر صواب
 ان بالكلية سرقة الفزاة والتدريس في غير المكان الذي عينه الواقف
 يموت عرصه ابي الواقف من احياء تلك البقية واستيناس
 الميت بقراءته فيها لوالاستاذ للفزاة على القبر هذا اذا امكنه الكبر
 فيه لما في الحافوتيه اذا شرط الواقف المعلوم لاحد يستحقه عند
 قيام المانع من العمل ولم يكن بتقصير سوا لمانع اطلاق وغيره
 كما جاء به اه وكذا المدرس اذا درس في مدرسته اخري لتدريس
 التدريس في مدرسته كما تنقل المار عن النهر جيتا قبيل الفروع في
 اخر كتاب الوقف قال اي شادح المنظومة وتحقق في الدرة السنية
 بنسخ السنين المهمة ابي البريه من الستة بمعنى الدور في رسالة
 استحقاق الحاشية اه قال السيد احمد وما يتعلق بذلك ما ذكره
 ابو السعد في حاشية الاشباه ما نصه ذكر بعض الافاضل انه استدل
 بعضهم على عدم تعيين المكان بقولهم لو نذر الصلوة في الحرم لا يتعين
 المكان وكذا اذا عينه الواقف وهذه غفلة عظيمة لانه انما اذا
 عين في غير الدارين والواقف لو عين انما في اللعريف تعين حتى لو صرف
 الناظر لغيره كان ضامنا فكيف تناسى الوقف على التدريس والصلوة
 اعلم ما د الوصية بالخدمه والسكنى والنزعة لما فرغ منه
 وكما حكم الوصايا المتعلقة بالاعيان شرع في بيان احكام الوصايا
 المتعلقة بالمنافع واخر هذا الباب لما ان المنافع بعد الاعيان وجوز
 فآخرها عنها وضعا وكذا ان تقول ان الاعيان هي الاصل لكون
 الاعيان قائمة بذاتها دون الاعراض صحت الوصية بخدمة متعبد
 وسكني داره في قول علان لان المنافع يصح تملكها في حال الحياة
 ببدل وبغير بدل فكذا بعد الحيات في اعيان كمن لا تصح
 الا لغيره

وان لم يخرج من الثلث ولم يخرج فان العبد يخدم الموصي لم يورث الوارث
 يومين واحدا الدار تنقسم عندها فيسكن الموصي له في ثلثها والوارث
 في ثلثيها حيث لا مال للموصي غير الموصي به من العبد والدار اذا
 مضت تلك السنة الحبيبة سلم الموصي به للوارث والدار اذا
 وان كانت السنة بغير عيبتها فان كان العبد والدار يخرج من تلك
 ماله او لا يخرج ولكن اجازت الورثة سلم العبد الى الموصي له حتى
 يستخرجه وكذا الدار حتى يسكنها الموصي له سنة كاملة ثم يرد على
 الورثة وان كان لا يخرج العبد والدار من الثلث ولم يخرج الورثة
 فانه يخدم الموصي لم يورث الوارث يومين الي ثلثة سنين ويسكن
 الموصي له في تلك الدار بعد تسلمتها فاذا مضت ثلثة سنين تمت
 وصية الموصي له بالخدمة او السكنى كذا امرناه ما نقله في الهذلية
 عن المحيط وتقع الوصية بخدمة العبد وسكنى الدار لمعين اذا
 وفي المنتقى في رواية المولى عن ابي يوسف اذا وصى لرجل بسكنى
 داره ولم يوقت كان ذلك ما عاش وفي الجوهري وان وصى بخدمة
 وسكنى وغلة تطلقه غير مقيد في ثلثة ابدان او وصى بالسكنى
 يتناول ثلثة سنين وينظر ما لو وصى له بسكنى او بخدمة وهر
 او الدهر او اياما او الايام او يكون الموصي به من العبد الموصي
 بخدمته او الدار الموصي بسكنى دارها ما محموسا جميعه ان خرج
 من الثلث والافقار ما يخرج على ملك الميت الموصي لوارث الموصي
 له بملك الوصية من هبة في حق المتعة كما في الظاهر الوقت اي
 كما يستوفي الموقوف عليه منافع الوقت على حكم ملك الوارث عند
 الامام والافقار قولها الوقت حبس على ملك الله تعالى كما بسطه
 في الدرر واصلا فما فيها من التبيين قال ويجوز موثق وموعد كما

في العارية فانها اي الوصية تملك على اصلها بخلاف الميراث فانه
 خلافا فيما يملك الميراث وتفسيره ان يقوم الميراث مقام الموصي
 كان له وذلك في عيني تبقى والمتعة عرض لا يبقى وهو في الخ لا وصي
 بان يارثه من فذات كان باطلا وكذا في الزانية ونسار المحمي
 بان لا تناس العارية على الوصية ولعل ذلك باعتبار ان العارية يبيع
 فيها العيني ويباح للمنفعة والوصية تثبت على خلاف التباين
 وتقع الوصية بعينها اي بغلة العبد والدار لا بدل المنفعة
 والمجوز للوصية بها الحاجة وهي تشمل الكل اذا الموصي محتاج الي
 التقرب اليه تعالى بابقدر عليه كذا الموصي له محتاج الي قضاء
 حاجته باي شيء كان فان خرجت الزينة من الثلث سلمت الزينة
 اليه اي الموصي له حيث كانت قيمة العبد مثل ثلث ماله واقل
 ولم يشارك في ذلك احد اخر فتدفع الزينة اليه لم يخدم الموصي له فيها
 لان خدمت الموصي له في الثلث فلا تخرج الزينة فيخدم الموصي له فيها
 قدره او اليه يموت وقيد بالزينة كما في الكفاية انه يتناول الزينة
 التي اوصى فيها فان كان رقا بها مقدار الثلث جاز ولا تعتبر قيمة
 الخدمة والفترة والغلة والسكنى لان المقصود من الاعيان منافعها
 فاذا صارت المنافع مستحقة وبقية العيني على ملك الوارث صارت
 بمنزلة العيني التي لا منفعة لها فلما انتزعت قيمة الزينة كان الوصية
 وقعت بها وهو لعل هذا هو المراد من قوله الاشباه ان التبرع بالثمن
 فاذا من جميع المال واعد سبحانه وتعالى اعلم والدار ان يخرج الزينة
 من الثلث تنقسم عيني الدار اقل ثلثا اي في مسألة الوصية بالسكنى
 للامتناع بها لولا كان قسمه عيني الدار اجزا وهو عادل للتسوية بينهما
 زمانا واثارا وما في الميراث فانه يستقدم احدهما زمانا ولو اقتسموا الدار

مهياة من حيث الزمان يجوز ان يمتد لان الحق لهم الان الاول
 اولى كونه اعدل من يلبي ثم القسمة ان تكون فيما يحتملها والا فلها
 لا غير كما في الظهيرية اما في الوصية بالثلثة المستفادة من الارث فلا
 تقسم الارث على الظاهر لعدم الداعي الي قسمة الارث ان يتوصل الي
 ثلث الثلثة فلا قسمة الارث وكذا في العبد لثلاث ثلثه بل لها ياة
 وانما ادعى بانها لو قسمها البستان فخل احد النصيبين فتد
 استخرج فيها ليطلد القسمة اهو قال في التقابلية وشرحها للفتا
 والا يخرج من الثلث فتمت الارث انا وثلثة ثلثا باث يسكن
 الموصي كثلثاتها والورثة الباقي او يستغل الموصي لدمها يوما
 والورثة يومين حتى يستكمل الزمان اهو انا قال على الظاهر
 لانه في روطا يمتد الثاني ان الارث تقسم ليستغل لثلاثها ثلثا لثلاثها
 لاني وثلاثها في العبد في مسئلة الوصية بخدمة فخدمهم اثنان اي
 يخدم الموصي ليوم واحد والورثة يومين قال العلامة المقدسي فلو
 لاد احداهما في مدته كان استخدم الموصي لدمه من يوم والورثة
 اكثر من يومين هل يقضي ذلك قال على امل اهو هذا اي قسمة الارث
 فلا تخدم العبد كذلك اذا لم يكن له اي الموصي مال غير العبد
 الموصي بخدمة وغير الارث الموصي بسكنائها والا فخدمة العبد وقسمة
 الارث بقدر ثلث جميع المال كما قاله صدر الترتيب فلو كان عنده
 من المال ما يخرج منه ثلث العبد وثلث الارث باعبر فانه يخدم الموصي
 ليومين في ثلثه او ثلث ايام في ثلثه اربعة ايام يخدم الموصي
 يوما وستا في مسئلة مال الموصي لوجعل بخدمة عبده تستمر الاخر
 بخدمة سنتين تحت قول المانع في الموصي نفسه وليس للورثة
 بيع ما في ايديهم من ثلثها على الظاهر اي ظاهر الرابطة لتتوقف خدمة

على الاول لامكان ثبوت خدمة في سكني كلها يعني ان حق الموصي له
 ثابت في سكني جميع الارث وذلك يتقدم بظهور ما لا خلاف في حق
 نصيب الارث كلها بالنظر الي ما ظهر ثلث جميع ما له فيكون الموصي له
 بسكنائها حق بها او يخرج ما في يده من ثلث الارث خمسة ايام
 حزاب ما في يده بحيث لا يتاثر السكني فيه اصلا بترجمهم اي بترجم
 الموصي له بالسكني الموصي في باقيها وظاهره انه بخراج ما في يده
 يسكني الجميع وليس كذلك بل يسكن ثلث ما يبقى في يد الورثة
 والبيع بينا فيه لنصفه بطلدت حق الموصي له بالكلية فتموا اليه
 الورثة عنده اي عن بيع ما في ايديهم وعن اي يوسف اتم ذلك اي
 لانه خالص حقهم وهذا في الوصية بالسكني واما الموصي بثلثة
 داره لعلد فللورثة بيع ثلثي الارث كما سياتي في الزرع عن المحيط
 وليس للموصي له بالخدمة والموصي له بالسكني ان يورث العبد
 الموصي بخدمة ويورث الارث الموصي بسكنائها لان المنفعة ليست مال
 على منسلها لانها معدومة تختص بشيا فشيئا ولذا لا تنصف بالثعب
 لكنها تجعل بالضرورة تملكها بالعوض لان متضمنة للخدمة
 المساواة فكم يجوز تقويضها بالبيع مال لعدم المساواة والاجارة
 جائرة بالكتاب والسنة واجماع الامة فجلت النافع بالضرورة
 المساواة وجعلت موجودة حكما لوجود محلها فلذا قال في البيع وفي
 تملكها بالمال اذ احدث صيغة المالكية فيها تحتها المساواة في عقد
 المساواة وثبتت هذه الولاية بملكها بملكها الرقبة ومنه
 يملكها بعقد المساواة وهو عقد الاجارة حتى يكون مملكا بالبالصنة
 التي تملكها بها واما اذا ملكها مقصودة بغير عوض كالعارية والوصية
 فتد مملكة ما ليس بمال لما علمت من اصلنا فلما لم يملكها غيره بعوض

كان ائلك لها من المستعير والموصي له ملكا بكسر اللام المشددة اكثر
 عما ملكه بكسر اللام المخففة يعني وهو اي تملك ما لم يملك لا يجوز
 ولا يجوز للموصي له بالخلعة استخدام اي السيد او سكتا صاها لالار
 في لاصح وفي البوايع ولوا وصي بخلعة الدار او العبد فاراد ان سكتن
 بنفسه او يستخدم العبد بنفسه هل له ذلك لم يذكر في الاصل واختلف
 المشايخ فيه قال ابو بكر الاعمش ليس له ذلك وهو الصحيح انتهى
 وذلك لانه وصي له بالدار ثم اواله فالير التي هي عبارة عن الخلعة
 وهذا استيفاء المنفعة لنفسه بالدار شك انهما متغايران ومتفاوتان
 في حق الورثة فان له لو ظهر بين عيكتهم ادائه من الخلعة باستردادها
 منه بعد استئذنها لخاللاف ما اذا استوفى المنافع نفسه كما في
 الدرر قال الشيخ الرضوي بيني واوصي لها السكتي واستخدم العبد
 هل الخلعة متضمنة للتقليل الاول وهو الذي قد مر بقوله
 وليس للموصي له الخ اهـ ومنشد الدار الموقوفة عليه وعليه الفتوى
 شرح الوصية بنية وصيها فيه خراجه الى التجيب والخاصة وقف منزلا
 على ولد يبر اولادها ابا اما اتنا سلوا فان اراد السكتي ليني لها في
 السكتي حتى لان حقها في الخلعة اهـ وفي الظهيرية في الوصية بخلعة
 داره لو رجل تزوج وتزوج تدفع اليه غلاتها فان اراد السكتي بنفسه قال
 الاسكاف له ذلك وقال ابو القاسم وابو بكر ابن سفيان ليس
 له ذلك وعليه الفتوى والوصية اخذت الوقت فعلى هذا تكون
 الفتوى في الوقف على هذا ابل اولي لانه لم ينتقل فيه اختلاف المشايخ
 اهـ قال وهذا من حيث الرواية مسلم اما من جهة الفقه فيظهر
 الفرق بما ذكره المص بان الوصية انما هي في الخلعة والسكتي بنعد من
 فيها فينفوت مفسوفا لا للموصي بخلاف ما لو وقف عليه فان له امر

من

من ان يكون الانتفاع بالسكتي او بالخلعة فينبغي ان يجبري الخلاف
 في الوقف من باب اوليه اهـ وقد تقدم في كتاب الوقف متنا وشرحا
 قوله والموقوف عليه الخلعة او السكتي لا يملك الا حاقه ولا الوصي
 لو عصب منه الوقف الا بتولية او اذ قاض ولو الوقف على رجل
 معني على ما عليه الفتوى عمادية لان حقه في الخلعة لا العيني
 وهل يملك السكتي من يستحق الربيع في الوصية بنية لا وفي غيرها
 للشرع بل لي والتحرير نعم انتهى وقد تقدم كلامنا في مستوفى فتنبه
 ولذا قال هنا ايضا لان حقهم اي الموقوف عليهم والموصي لهم
 في المنفعة لا العيني قال السيد احمد والاولي عكس التقليل
 لان الموصي به الخلعة وهي داره او دنايره وهي اعيان الامناف وهو
 منفع مما ذكرناه سابقا في تعليل المسئلة اهـ وقد علمت الفرق بينها
 فان المسائل الاول في المنافع والوصية بالخلعة وصية بالعيني فشرع
 وفيه تولا وشرعي اي يوسف اذا اوصي بخدمة عبده او سكتي
 داره له بجر جال للموصي له المبدل ويجزم مولاه ويسكن العبد
 الدار ولا يسكن مولاه فان مات العبد الموصي له بطلت الوصية
 وان بيع او عتقت تبقت الوصية وفي تولا رابن سماعة عن ابن
 يوسف بطل وصي ان يجزم عبده فلا حاجتي يستغني فان كان فلان
 صغير اخذ مدم حتى يدركه وان كان كبيرا فقير اخذ مدم حتى يصيب ثمن
 خادم يجزمه وان كان كبيرا غنيا فالوصية باطله كذا في الحيط واد
 يخرج علي بنا الفاعل من باب الافعال الموصي له المبدل الموصي
 من الكوفة مثلا يعني من البلدة التي فيها الورثة الا اذا كان
 ذلك اي الذي يورثه اخراجه اليه كما في مكان سكن الموصي بالخلعة
 وهو الذي اراده اهـ انا بيقوله واهله في موضع اخر اي غير الكوفة ولو

كان قال من الكوفة نزلت الى البصرة الا ان تكون البصرة مكان
الموصي له المكان اوضح جدا وحينئذ يستغنى عن قوله واهله في
اخر قال في المخرج اذا كان الذي يريد اخراجه السيد المالك له هو واهله
فيخرج للخدمة ان خرج العبد من الثلاثين الوصية تنتفع على ما يعرف
من مقصود الموصي فاذا كان الموصي له واهله في موضع اخر
فمقصوده ان يجعل العبد الي اهله ليجدهم واذا كانا في مصره
في الكوفة مثلا فمقصوده ان يمكنه من خدمة العبد من غير ان
تلزمه مسقة السفر فلا يكون له ان يخرج من بلده اهله فاما اصل
ان تنفذ الوصية على ما يريد من مقصود الموصي فلو شرط ان
يجده عند اهله بالانصاح كان للموصي له ان يخرج الى اهله فكذا
اذا علم بالخدمة عند اهله بالذلة لانه ثابت بالذلة لانه ثابت
بالبيع كما في النامية ولو كان له اهله في اهله في بلدة الموصي واهله
في غير اهله فالاظهار تفخرف الوصية الى الخدمة في بلدة الموصي
وفي حاشية ابي السعدي عن المذموم لو خرج باهله من بلدة الموصي
لم يعلم الموصي ليس له اخراج العبد الا ان لم يخرج الموصي
قلنا مال الموصي فلا يخرج الموصي له بالخدمة الا اذا كان الوصية
للقاهرة فبما في رتبة العبد وموتها بموت الموصي له في حياته
الموصي بطلت الوصية بالخدمة والسكنى لانها عليك مضاف
الي ما بعد الموت وفي الحال ملك الموصي ثابت ولا يتصور ترك الموصي
له بعد موته فبطلت وبعد موته اي الموصي له بيبود العبد الموصي
لخدمته ونفوذ الوراثة الى الورثة اي ورثة الموصي يحكم الملك الا الى ورثة
الموصي له وذكرا ان الموصي اوصى الحق للموصي له ليستوفي النافع
على حكم ملكه فلو انتقل الي ورثة الموصي له استحقها ابتداء من ملكه
الموصي

الموصي فيبرضاه وذكرك غير جائز لدون الوريث يجوز في العياني
دون المنافع ولهذا تبطل الدجارة او الصارعة بموت لانه المنافع
التي لم تحدث لم تكن ملك الرجوي ولو اقلع اي السيد الموصي
الورثة ضمنوا بخدمته ليستري على بناء المفضل به اي بخدمته عبد
اخر يقوم مقام العبد الاول المتلف سواء كان الموصي له مستحق
الثالث او الكل والذمة في حكم العبد على ما نظره قال السيد احمد
يتمتع المضيف من التبرع باكثر من الثالث كذا ذكره المصنف في الوهف
قال السيد احمد اصل العبارة لصاحب التبيين والظاهر ان مراده
مرجع اسم الانشارة ما قدمه في ضمان جناية الزاهن والمترهف
على الوهف من ان حق كل واحد منهما محترمي وكذا ذكره هنا الحق
الموصي له الرضا الورثة بالضمان اذا اتلفوا العبد الموصي بخدمة
ولحق الورثة المحترمة منع المضيف من التبرع باكثر من الثالث وفي
العبارة من القلة فترى الى الخلف ولو وصي بهذا العبد لثلاث و
بخدمته لاخر وهو اي والحال ان العبد يخرج من الثالث وهذا
القييد بالنظر الى كل والا فيصح ويخرج بحسب ما من الثالث صح
في الدرر قال فيها معللا لانه اوصى بالكل منها شيئا واما وصي بالكل
منها فاحتل الوصية بانفراده فلا تتحقق بينها شيئا كذا حكى لو
اوصى بالخدمة لانساف ولم يوصي بالورقة صحته الوصية بالخدمة
ولكانت الرقبة ميراثا وحكم الميراث يخرج في الوصية لانه كذا ثبت
بعد الموت اهر بتصرف وفي الحاشية ان اوصى بوجله بخدمته عبده
سنة ولاخر بخدمته عبده سنتين ولم يجز الورثة بخدمته الورثة
سنة ايام والموصي لها ثلثة ايام يوما لصاحب السنة ويومين
لصاحب السنتين حتى تمضي تسع سنين ولو عيّن فقال اذ الغلات

كلام لصاحب الرقبة ويجدونه احدثهم لصاحب الخدمة لم يفر
 صاحب الرقاب الا بقية واحد منهم ويعرف الاخر بقية الاخر
 فيكون هنا كالاب الذي قبله وهو قول ابي حنيفة رحمه
 الله تعالى بنا على ان الوصية بالعبودية نجا اذ على الثلث عند
 عدم الاجارة من الورثة تنطلق باو استحقاقا ولو كانوا يخرجون
 من الثلث كان لصاحب الرقبة ما وصي له من الرقاب
 ولصاحب الخدمة ما وصي له لا تساع محلى الوصية وتجتمع
 في العبد الواحد الوصية بترقيقه ويجدونه فاذا مات صاحب
 الخدمة رجع ذلك الي صاحب الرقبة ولو لم يكن له مال غيرهم
 فوصي بثلث كل عبد منهم لثلاث واوصي بخدمته احدثهم
 لغلان فانه يقسم الثلث بينهم على خمسة اسهم لصاحب الخدم
 ثلثة اخص الثلث في خدمته ذلك العبد بخدمته ثلثة ايام
 ويجزم الورثة يومين فيكون للآخر خسا الثلث في العبد من
 الباقيين في كل واحد منها خمس ورقبته ولو كان اوصي بثلث
 ما له لصاحب الرقاب ويجدونه احدثهم بعبودية لصاحب الخدمة
 ولما لم يفرهم قسم الثلث بينهم نصفين ولو اوصي بخدمته
 عبد لوجل وبغلته لآخر يخرج من الثلث فانه يخدم لصاحب
 الخدمة شهر او عليه طعامه ولصاحب الغلة شهر او عليه طعامه
 وكسوته عليه نصفين فان جني هذا العبد جناية قبل لهما
 اقدياه فان اقدياه كان علي حالها وايا ابي الفدا فيقيد
 الورثة بطلت وصيتها اذا في المبسوط وفي البئر بطلت نفقته
 اي العبد اذا لم يطبق الخدمة على الموصي له الرقبة الى بئر
 العبد الخدمة فيصير بعد طاقته للخدمة لا الكبير وفي المبسوط
 فان

فان كان اوصي بخدمته عبد صغير لرجل وبترقيقه لآخر وهو يخرج
 من الثلث فنفقة علي صاحب الرقبة حتى يترك الخدمة
 فاذا اخدم صار ثلث نفقته علي صاحب الخدمة ولو اوصي بديارته
 لرجل وبظفرها ومنفقته لآخر كان مثل العبد سوا الاستحقاق
 في المعني وفي الثانية ولو اوصي بعبد لرجل ويجدونه لخدمته
 العبد علي صاحب الخدمة فان مرض العبد مرضا وعجز العبد
 عن الخدمة لزماته وغيرها كانت النفقة علي صاحب الرقبة
 ونفقة العبد الكبير علي من له الخدمة لا علي من له الرقبة
 علي الخدم بالليل والنهار جميعا وان كان هونيا بالليل ولا يخدم
 الا نة اذا استراح باليوم ليل كان اقوى علي الخدمة بالنهار وان
 ابي من له الخدمة الاتفاق عليه فانفق صاحب الرقبة عليه
 فكسب العبد فانه يستوفي نفقته من ذلك لانه كان محتاجا الي
 الاتفاق كيلا يتكلف ملكه فلا يكون متبرعا كما يستغاد ما نقله
 السيد احمد عن سري الدين رده الي معنى له الرقبة قال السيد احمد
 ظاهره انه يجبر علي ذلك ولا يجبر علي الاتفاق فلو طلب رجلا
 ورضي بالاتفاق فالظاهر ان له ذلك كما استقر لداية شلح
 المعير يعني نفقة الدابة علي المستعير فان ابن المستعير الاتفاق عليه
 اجر علي رد الدابة الي ميرهها وللدة تقالي علم فان جني العبد
 الموصي بخدمته ورقبته جناية علي غيره فالدية يجب علي من له
 الخدمة فان قدها خدمه علي حاله لانه طهره عن الجناية وان
 مات صاحب الخدمة انتفعت الوصية ثم يقال لصاحب الرقبة ادي
 ورثة الموصي له بالخدمة ذلك الفدا فان ابي ان يودي الفدا لمج
 ورثة بيع فيه المهد وكان بمنزلة الديف في غنقه ولو ابي صاحب

الخدمة في اول الامر ان يشتري لم يجبر علي ذلك وقد اصاب
 الرقبة اي يقال لصاحب الرقبة انه ابي ابي اي صاحب
 الرقبة من اقدابه يدفعه الي ولي المحمي عليه صنع صاحبه الرقبة
 بطلت الوصية لصاحب الخدمة ولو قتل رجل العبد خطأ ولم
 يجن العبد فعلي عاقلة القاتل بجملة يشتري بها عبد مجدم
 صاحب الخدمة وان كان القاتل عمدا لا قصاص فيه الا ان
 يجتمع علي ذلك صاحب الرقبة وصاحب الخدمة فان اختلفا فيه
 فقد استغيا القصاص فوجبت قيمته في مال القاتل يشري
 بها عبد فيقيم مقام الاول ويجد مد ملائمة ولو قتل رجل عبينه
 او قطع يده دفع العبد واخذت قيمته صحيحة ويشري بها عبد
 ملكا ولو قطعت يده او فترات عبينه او شج موضحة فادب
 القاتل ارشى ذلك فان كانت المقتولة تقيم الخدمة اشترى
 بالارشى عبدا اخر مجدم صاحب الخدمة مع العبد الاول او يبيع
 العبد فيضم ثمنه الي ذلك الارشى ويشري بها عبد الكبريت
 قايما مقام الاول وكفى هذا اذا اقتضا عليه فان اختلفا في
 ذلك لم يبيع العبد ولكن يشتري بالارشى عبد الجدم فان لم
 يوجد بالارشى عبد وقف الارشى حتي يصطلي عليه فان اصطلح
 علي ان يقسم له نصفين اجرت ذلك بينهما فان كانت الخباية
 لا تقتض الخدمة فالارشى لصاحب الرقبة وكل مال وهب للعبد
 او تصدق به عليه او اكتسبه فهو لصاحب الرقبة ولو كان مكان
 العبد امة فان كانت ولدت من ولد فهو لصاحب الرقبة فحقه
 العبد وكسوته علي صاحب الخدمة كوافي الرمد يرضى المبسوط
 ولو اوصي لرجل بثمر بستانه بان قال اوصيت بثمر بستان لب
 ثلاث

لثلاث فاث الموصي والحال ان فيه اي في البساتن ثم وجوده
 كان له اي للموصي له هذه ثم فقط ولم يكن له ما يدرث من الثمار
 بعد ذلك الي ان يموت اذا كانت البساتن يخرج ثلث ماله ولا
 يشتري وجود الثمرة وقت الوصية كما في الكاف في ملكي وجوها
 عند موت وان زاد فقال له ثمرة بستان ادي كان له اي للموصي له
 هذه الثمرة الثابتة يوم موته وكان له اي بما يستقبل اي ما
 سيحدث بعد ذلك في السنين الا تيمم حياة لم يكن الوصية
 بثمر بستانه يعني لم اوصي لرجل بثمر بستانه فان له اي
 له هذه اي الثمرة الثابتة وقت موت الموصي وما يحدث الي
 حياة الموصي له سواء تم الموصي لفظ ادي في وصيته والفاصل
 انه اذا اوصي بالثمر استحقته اياها وبلغت الثمرة لا يستحق الا
 التام اذا ادا اديا فحينئذ يصير كالثمره دايا والفرق ان لفظ
 الثمرة اسم للموجود فالأبقتناول المعلوم الا بدلا لزيادة مثل
 التخصيص علي الا بدلا لا يتبادر الا بتناول المعلوم المذكور وان
 لم يكن ثباتا اما الثمرة فتنتظم الموجود ما يكون بعينه الموجود
 مرة بعد اخرى غرضا كما يقال ثلاث بالكل من غلة بستانه ومن
 غلة ارضه وداره فاذا اطلقت يتناول الموجود والمعدم من
 غير توقف علي دلالة اخرى اما الثمرة فاذا اطلقت يراد بها الجو
 ولا يتناول المقدم الا بدليل نابع عليه وفي المنتقى اذا اوصي بغلة
 بستانه اديا فحدث في البساتن شجر من اصول التحليل وانما خلقت
 غلة التحليل في الوصية وان لم يكن فيه اي في البساتن والمال على
 يعني لم اوصي بثمر بستانه من غير زيادة لفظ الا بدلا وجن
 الوصية الا في حين الموت لما قلنا انه لا عبرة لوجودها وقت

التي اجريها فان كان ماسي مثل اجري مثلها وجب تنفيذ هذه الوصية
 وان كان المسمى اقل من اجري مثلها ان كان المسمى اقل من اجري مثلها
 ثلثت مال الميت فانه تنتفذ هذه الوصية وان كانت النجاة بحيث
 لا يخرج من ثلثت مال الميت يقال للموصي له بالاجابة اني اود ان
 تخرج منك هذه الارض فبلغ الاجر الي تمام الثلثين فان بلغ
 تراجرا دمي منه وان لم تبلغ لا تراجرا الارض كذا في المحيط ولو
 اوصى لرجل ثلثت فخلت بستانه ثم ان الموصي له بالخلعة اشترى
 البستان من ورثة الميت فذلك جائز وتبطل الوصية وكذا لو لم
 تبعد الورثة وكسروهم فراضوا على شيء رفصوه اليه على ان تسلم
 الخلعة وتبرأ منها فذلك جائز وكذلك الصلح عتق سكران الدار
 وخدمته العبد جابر وان كان بيع هذه الحقوق لا يجوز ولو
 اوصى بخلعة داره او بطلعة عبده في المساكين جائز ذلك من ثلثت
 ماله ولو اوصى بسكنى داره او بخلعة عبده او بغيره وراثة
 للمساكين فانه لا يخرج من الوصية الا ان يكون الموصي له معلوما
 كذا في المحيط ورجل اوصى ان يترك كرمه ثلثت سنين في المساكين
 ثمانية عشر حقل كرمه ثلثت سنين بشي قبل بطلت الوصية وقيل لو
 ذلك اكرم ان يخرج من الثلثت ماله بطلت بخلعة ثلثت سنين قال
 القنبر ابو الميت رحمه الله تعالى هذا صلتك لتقول احيا بنا رحم
 الله تعالى ولو اوصى بخلعة كرمه لا تسان فانها تدخل القرايم و
 الا وراثة والحطب واستمر فيها كذا في محيط الرخصي ولو اوصى
 بخلعة بستانه اليه لرجل فيه لوصي بخلعة ابد اليه ايام ثم مات
 الموصي ولا مال له غيره وفي البستان غلته تسان وي ما يبع
 والبستان بستان ثلثت ماله فخله لوصي له ثلثت الخلعة التي

الوصية في اي حكم الحكم مسيلة بالخلعة في تناولها الثلثة
 المحدومة متاعا من الموصي له زيلعي قال ما نكالا تذكرك لان الثلثة
 اسم للموجود حقيقة ولا تسانول المحدوم الاعجاز فان كانت
 في البستان ثروة عند موت الموصي صار مستولدا في حقيقة فلا
 يتناولها الجازون لورثته فيه ثروة يتناولها الجازون لا يجوز لغيرها
 الا انه اذا ذكر لفظ الادب يتناولها مجرما بعوم المجاز لا الجاني
 الحقيقة والحجازا هر فروع اوصي بثلثت غلته بستان ادا
 ولا مال له غيره جائز وان قاسم الموصي له ثلثت غلته
 البستان مع الورثة فاعل الذي للموصي له بالخلعة ولم يعمل الذي
 للورثة او اغل الذي لهم ولم يعمل الذي لهم فانه يتناولهم بستان
 في الخلعة قال والورثة ان يبيعوا ثلثي البستان فيكون الممتزج
 شريك الموصي له بالخلعة بخلاف ماله باعوا الكل فانه لا يجوز
 بخصه الثلث قال ابو حنيفة رحمه الله تعالى لو كانت الوصية
 بخلعة الدار كان للموصي له ثلثت الخلعة ولم يكن لهم ان يقياسوا
 الدار في اخاف اذا تمت ان لا تغل فليس له شيء وقال
 ابو يوسف رحمه الله تعالى لهم ان يقياسوه فيعزل له الثلث فانه
 غل اوصاه له وان لم يغل فليس له شيء وللورثة ان يبيعوا ثلثهم
 قبل القسمة ويبدوها ولو اوصى لرجل بخلعة ارضه وليس جيرانها
 ولا شجره وليس له مال غيرها فانها لا تجز فيصطص صاحب الثلث
 ثلثه الا جيرانه لان فيها ما تجز او اشترى را عطي ثلث ما تجز من
 التجرى والشجر ولا تدفع من ثلثه بالنصف او الثلث وان كان
 المزارعة اجارة الارض اذا كانت المذومن قبل المالك ولو اوصى
 ان يوزع ارضه سنين سمان كل سنة ثلثا وهي جميع ماله فانه ينظر
 الي

فيه وثلاث ما يخرج من الغلة فيما يستقبل ابدار لو اوصى بمشرب
 درهما من غلة كل سنة لرجل فاعل سنة قليلا وسنة كثيرا فله
 ثلث الغلة كل سنة يجبس ويتقشف عليه كل سنة من ذلك عشر
 درهما عاش هكذا وجبه الموصي ورجال لا تحصل الغلة في بعض
 السنين فلين ايجبس ثلث الغلة على حقه كذا في المبسوط ولواوصي
 ببلدة بستان لرجل وبمصف غلة لآخر وهو جميع ما لم تقسم ثلث
 الغلة بينها نصفان عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى في كل سنة
 فان كان البستان يخرج من ثلثه لان لصاحب المحكم ثلثة ارباع
 غلة كل سنة وللآخر بربها والقسمة على طريق المنازعة كما هو
 مذهبه وعند هه القسمة على طريق المولى فان لم يكن له مال
 سواه فثلثه بينها الا ان كان يخرج من ثلثه فالكامل بينهما
 الا ان اعلى ان يرب صاحب المحكم بالجميع والاخر بالنصف ولو اوصى لرجل
 ببلدة بستان وقبته الف ولاخر ببلدة عبده ولده سوري ذلك
 للاحكامية فالثلث بينهما على احد عشر سهرها في قول ابي حنيفة
 لصاحب العبد خمسة اسهم في العبد ولصاحب البستان ستة في
 غلة ولو اوصى لرجل ببلدة ارضه ولاخر بقبته وهو يخرج من
 الثلث فباعها صاحب الرقبة وسلم صاحب الغلة البيع جاز في
 وصيته ولاحت لرفي الكن ولو اوصى ببلدة بستان فاعل البستان
 ستهن قبل موت الموصي ثم مات الموصي ولم يكن للموصي له من ثلث
 الغلة شيء الا ما يكون في البستان يوم يموت او ما يجدت بعد
 ذلك كذا في المبسوط وفي العناية السبعة والخارج وما فيه اصلاح
 البستان على صاحب الغلة اي الموصي لربها لا نهضوا في الموصي
 له في الغلة المنتفع بها فاصلا لمنتفعة في فصل الخدمة حيث تجب

علي

على الموصي له بالخدمة دون الورثة او الموصي له بالرقبة كما تقدم
 وفي العيوت اذا اوصى لرجل ان يزرع في كل سنة عشرة اجرة من
 ارضه فالزمه بالخارج والسقي على الموصي له فان اوصى لرجل بزرع
 في كل سنة عشرة اجرة ولم يجصد من مال الميراث ولو اوصى له بزرع
 نخلة بلغت ارباعا استحصدا ولم يجصد فالخارج على الموصي له وبه
 ذلك لو اوصى بثمر نخلة او بزرع قد ادرك فالخارج على الموصي له
 ولو قطع الثمرة وحصد الزرع ثم اوصى به لرجل فالخارج على الموصي
 في الترخا فنية وقال التمر ناشي لو اوصى ببلدة ارضه ولا مال له
 غيرها فخرج له ثلث ارجها لان غلة الارض هي الاجرة ولو كان
 فيها شجر فثلث الثمرة ولو اوصى ببلدة نخلة له ولاخر بقبته
 ولم يحل في النخلة في سقيها والقيام عليها على صاحب الرقبة لان
 الملك له واذا اثمرت فلهي للموصي له بالثلث لان الثلث صرافات
 حل عام ولم يحل عام فالنخلة على صاحب الغلة لانه اذا لم يحل
 عاما كان اوفر لثمرته في التابل فان انتف صاحب الرقبة حتى اثمر
 فله ان يستوفي ثمنه من الحبل لانه انتف لاصلاح ملكه فلم يكن
 متبرعا وان لم ينف الحبل بما انتف يرجع في المستقبل ولا كذلك في
 الزرع فان لم يحل لا يرجع على احد لان حقه في الخارج وكذا العايد
 صاحب الثمر فانفق وب الخلل كذا في رمز الحدسي تنسب الغلة
 بفتح الغن المحجمة وتنسب باللام كل ما يحصل من ربيع الارض اي ثمرها
 وكذا ارجها والجره الغلام اي وغلة الغلام اجرة ونحو ذلك لثاني
 جامع اللفظة وفي التاموس الغلة الداخلة من كرا دارا جرة غلام
 وفايدة ارض قلقت وظاهره دخول ثمن الحبوب ونحوه كالصنفان
 والسرور والاول رسالا ثمره لاله اعينه في الغلة لان ذات ما ذكر

تخلص من ربع الارض فقصدت عليها الغلة فلم يجد قال السيد
احمد قوله فلما هره ودخل ثمن الجوز ابي جوز البستان الموصى
بنقطة اذ ابيع اي ظاهرا قلة كل ما يحصل من ربع الارض ان الجوز
اذ ابيع ياخذ الموصى له بنقطة ثمة قلت الجوز حقه وهو الذي
يتولى بيعه اصلا واذا لالة وبيع غيره فيه موقوف على جازية
والا مرطاه على هذا وهذه اعلى نسخة الجوز بالجميع وفي نسخة
بالجار والار والمهملتين وهو شجر لا ثمر له يعني وانما يزرع للادخ
مخشبة قال وانظر هل هذا مثل الخطيب قال وفي الهند يذرع
الرخسي لوصي بنقطة كرمه لا نسا فان يدخل فيه التزويج و
الدواق والخطيب والتمر امة والشيخ الرضوي لم يجمع الا انه شجر
لا ثمر له فزرع وعاش ابي حنيفة رحمه الله تعالى اذ اوصي بنقطة
عنده هذا الثلاثة ولم يسم وقتا وهو يخرج من ثلث ماله فلسه
غلة حال حياته وان كانت الغلة اكثر من الثلث وكذا التزويج
بنقطة بستان او سكك داره واخذ منه عبده وهو قول ابي يوسف
ومحمد ووصي لوجيل من غلة عبده كل شهر بدينهم ولا يخرج
ماله ولا مال لغير العبد فاني ثلثت العبد بينها نصفان في قول
ابي حنيفة وجبته غلته وبيعت عليه كل شهر ربحها لانه هكذا
اوصي واربعه سهم من الرقبة للورثة قال مات الموصى
وقد بقي من الغلة تسعة اذ ذلك الي صاحب الرقبة وكذا ملك ما حبس
لهمنا الزيادة يرد على صاحب الرقبة وعلى قوله لا يتقسم الثلث
على اربعة صاحب الغلة يفرق بالجميع ثلث ومأخذه الثلث بقدر
بالثلث سهم ولو اوصي لوجيل بنقطة داره ولا خير بعبده ولا خير بتد
هذه انفسه على وجهين اما ان تخرج هذه الالف كلها من الثلث
اولا

اولا فان خرجت اخذ كل واحد ما اوصى له بدوان كانت لا يخرج كذا
انما زلت الورثة فكذا كان لم يجز واضرب كل واحد منهم بقدر
حقه الا ان تكون وصية احدهم تزيد على الثلث فلا يفرق بالزيادة
على قول ابي حنيفة واذا مات صاحب الغلة بطلت وصيته وسم
الثلث بين من بقي منهم ولو اوصي بنقطة داره لوجيل وسكنها
لا خير بوقتتها الا خير من ماله بعد موت الموصى يخرج منه
من بنائها ثم يبيعي مساكنها كانت فيموت قريب غلته اصابته
الغلة ويسكنها الا خير وكذا البستان اذ اوصي بنقطة لرجل يزرع
لا خير قطع رجل نخلة او شجرة يفرق قيمتها ويشترى بها اشجارا
فيخرج ولو اوصي لوجيل بثلث ماله ولا خير بنقطة داره وقية العار
الغدرهم وله النادرهم سوى ذلك فلصاحب الغلة نصف غلته
للاله ولصاحب الثلث فيما بقي من المال والدار خمس ذلك في الدار
واربعة اخماس في المال وهذا قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى وعلي
قوله ما يتسم الدار على طريق المول فصاحب الجميع يفرق بالجميع
وصاحبه الثلث يهرب بالثلث فان مات صاحب الغلة فلصاحب
الدار ثلث الدار والمال واذا استحققت الدار بطلت وصية صاحب
الغلة واخذ صاحب الثلث ثلث المال ولو لم تستحق وكذا صاحب
الغلة وثلث لوصي الغلة ابن نصيبك فيها ويبيعي صاحب
الثلث ثمن ثلث لوصي الغلة ابن نصيبك فيها ويبيعي صاحب
ذلك ولم يستحق الا خرايا يبيعي نصيبه في ذلك ويوزعها ويسكنه
كذا في الدار اوصي بصوف غنمه وولدها ولبنها لما يبي
ايما وجدني وقتة موته سوا قال ابدال اولاد الوصية ايجاب
عند الموت فيستبر وجود هذه الالف اعنده وهذا بخلاف ما تقدم

حب



من الوصية بثرقة البتة والوصية بالخلعة فان الوصية فيها
 عند ذكر التابيد يتناول الوجود والحادث والوصية بصرف
 لا يتناول الاما وحده يوم الموت فتط لان المعلوم منها لا ينفك
 بشئ من المتقولات كذا لا يستحق بالوصية بخلاف الثرة بدل
 صحة المساقاة قال في الهداية وشرعها والفرق ان التماس باب
 تملك المعلوم لانه لا يقبل الملك الا في الثرة والخلعة المدة
 جاز الشروع بمرور العقد عليها كالمعاملة والاجارة فان تقي
 ذلك جازته في الوصية بالطريق الاول لان بابها اوسع اما الولد
 من الاجنة التي في بطونها والالبان في ضرعها والاصوف
 على ظهورها لا تستحق بعقدها كذا بالوصية ولا يجوز ايراد
 القدر عليها اصلا فكذا لا تدخل تحت الوصية بخلاف الوجود
 منها لا يزججوا استحقاقها بعقد البيع تنبها بعقد الخلع بقوله
 كذا بالوصية اهر في اصل مسائل هذا الباب يرجع الي ثلاثة اوجه
 منها ما يقع على المجرى والمعلوم ذكر الابد والوصية بالخلعة
 والسكنى والخلعة والثره اذ لم يكن في البتة شئ من الثرة عند
 موته ومنها ما يقع على المجرى ودور المعلوم ذكر الابد ولم يذكر
 كالوصية باللبن في الفرع والصوف على الظهر والولد في السلطة
 ومنها ما يقع على المعلوم والموجود ان ذكر الابد لا ينفي الوجود
 فقط كالوصية بثرقة بتة نه وغير ثرة فتنبه اوصى رجل بخلع داره
 مسجد ولم يخرج من الثلث الاول ان يقول وليس لرمال الهده
 الدار لقوله فيها ياتي وان لم يجزها بخلعها مسجدا فتنبه
 واجازوا في احوال الورثة بجعل جميع الدار مسجدا بخلعها تلك الدار
 مسجد الزوال المانع الذي هو وصف الورثة باجازتهم وان لم يجزها
 بجعل.

المصنف
 بجعل ثلثها مسجدا ويرك ثلثها للورثة بترعة لجان الوارث
 في ترك الثلث لانه رعاية لحق الوصية في جعل الثلث مسجدا
 ولو اوصى بظهر مركب في سبيل الله بطلت لان وقف المتقول
 باطل عنده اي غير جائز فكذا الوصية بالمتقول تبطل عنده وعند
 اي عندي اي يوسف ومحمد يجوز ان اي يجزى وقف المتقول ولو
 به در وقال المصنف في المخرج وغيره في هذا التعليل نظر في الحك
 فانه المتقول عن الامام وقوله في حق المتعلل تنص الشارع في
 المجزى عن ان الوصية تقع حيث لا يقع الوقف في موانع
 كثيرة كالوصية بالخلعة والصوف ونحو ذلك كما مر قلت بل يترتب
 في المذهب جواز الوصية بالتقريب والعبد ونحوها من المتقولات
 فكيف يجوز فيها سبقت من التعليل كذا الوصية اوصى بـ
 للمسجد لم يخرج الوصية لانه اي المسجد لا يملك معناه انه الوصية
 تملك عند الموت والمسجد لا يملك وجوزها اي الوصية بشئ
 للمسجد محمد لا يزجج على الامر بالصرف الي مصالحه تصحها الكلام
 قال وينقول محمد في مولا فاصاحب الجوز الا ان يقول الوصية
 بهذه التي للمسجد لاجل ان ينطق عليه بجوزها ايضا اتفاقا
 بيني اي حنيفه وصاحبيه قال رجل اوصيت بثلثي لفلان او
 فلان اي بلفظ او المتضمنة للثريد في احوالها بطلت الوصية
 عند اي حنيفه رحمه الله تعالى لجهالة الموصي لموعده اي بـ
 رحمه الله تعالى لهما اي يجوز للموصي لهما المثلث في احوالها ان يصطلي
 على اخذ الثلث لا اذا قال لفلان او فلان علي الف درهم وعند
 محمد غير الورثة فانها شافى اعطوا العتياسهم مقام الموت ذكره
 في الخلاف واللاسجد انه وتعالى علم فتدبر معهم رجل اوصى

بنشأب جسده لرجل جاز يكون الموصي له من الجبات والقبص
والأردية والسر وبلات والأكسية ودوت الغلادش والحناف
والجوارب لأن ذلك لبس من النشأب كذا في الخامسة وصي فقال
نصدقوا بهذا الثوب ان شأوا بأعووه واعطوا ثمنه وان شأوا
اعطوا قيمته وامسكوا الثوب وصي الي رجل فقال له بالثاوية
ده يتم واحامه كن فاعطى الوصي كل بينهم من الكرابس مقدار
ما يتخذ منه ثوبان دفع اليه الكرابس واخرج الحياطة بجوز كذا
في خزانة المفتين لو اوصي بان ينفق عليه خمسة دراهم كل شهر
من ماله فانه يحبس جميع الثلث لينفق عليه من كل شهر
كما اوجب الموصي ويستوي ان امرأان ينفق عليه كل في كل شهر
منه درهما وعشرة دراهم كذا في المسوط ههنا قال سالت محمدا
عن رجل اوصي لرجلين ينفق علي كل واحد منهما في كل شهر كذا
وكذا يوقف الثلث لهما ثم ان الورثة صالحوا احد الموصي لهما علي
شئ اعطوه اياه فيبرامن وصيته قال يوقف الثلث كله علي الآخر
ولا يرجع حقه الذي صالحه الي الورثة كذا في المحيط ولولا وصي بان
تباع دأره من رجل بالف وان يفرق لرجل بالف درهم سنة وانتملك
الورثة العتي سوير الدار فبيعت بالف وهي تنسا ويها ازاى صاحب
القرض سنة ثم هي للورثة كذا في محيط السرخسي قال محمد جرد الله
فتالي في لجام رجل اوصي بان ينفق علي فلانة ما عاى من ماله
كل شهر خمسة دراهم واوصي لآخر بنتك ماله واجازته الورثة
فان المال يقسم علي ستة اسهم الموصي له بالملك سهمين يدفع
اليه والباقي وهو خمسة اسهم يوقف فينفق منه علي الموصي
له بالنفقة كل شهر خمسة دراهم وهذا قول ابي حنيفة رحمه

الله

الله فتالي وقال ابو يوسف ومحمد رحمه الله فتالي المال يقسم سهم
اربعا ثم قال في كتاب ما اصاب صاحب النفقة لا يدفع اليه ولم
يفصل في كتابه بين التليل والكثير وعن ابي يوسف رحمه الله
فتالي ان هذا في التليل اما اذا اكثر المال فانه لا يوقف له مقدار ما
يعلم انه لا يعيش اكثر في الغالب ولكن ما ذكر في الجامع اصح فانما
الموصي بالنفقة قبل ان ينفق عليه جميع ما وقف له فانه يملك
صاحب الملك ويعتبر الثلث يوم مات الموصي لا يوم مات الموصي
له بالنفقة لان حقه كان في ثلث جميع المال يوم مات الموصي الا
انما انتقص حقه لمزاحة الاخر فاذا زالت المزاحة يملك لثلث
جميع المال الا ان يكون قد ذهب اكثر من ثلثي جميع المال فيحسب
يدفع اليه بالنفقة ولا يملك لثلث لانه لم يبق من المال ما يملك
به الثلث ثم اذا اكل حقت صاحب الثلث فا فضل يفرق الي ورثة
الموصي الا الي ورثة الموصي له بالنفقة هذا اذا اجازت الورثة
فاما اذا لم تجز الثلث يتسم بينهما نصيبين عند ابي حنيفة رحمه
الله فتالي وعند ابي ارباعا فيدفع نصف الثلث للموصي له بالملك
والنصف الاخر يوقف لينفق علي الاخر فان مات صاحب
النفقة قبل استكمال نصف الثلث صرف ما بقي الي الموصي بالملك
ولو كان اوصي لاثنتين بان ينفق عليهما ما عاى كل شهر عشرة
دراهم واوصي لرجل اخر بثلث ماله فعند اجازة الورثة يقسم
المال علي ستة اسهم عند ابي حنيفة رحمه الله فتالي وعند عدم
الاجازة يقسم المال نصيبين عنده واربعا عند ابي ارباعا فان مات احد
الموصي لهما بالنفقة لا ير دعلي الموصي له بالملك شئ بل عاى
لهما يوقف كذا في ذلك وينفق علي الباقي منها وان قال في اخره يصير

ينفق على كل واحد منها خمسة لكان ذلك بياثما لوجب اطلاق
 ايجابه فلد يختلف به الحكم ولوان الميت قال اوصيت فلان بثلث
 مالي واوصيت فلان بان ينفق عليه كل شهر خمسة دراهم
 عايش واوصيت بان ينفق علي فلان اخر كل شهر خمسة دراهم
 معايش فان اجازت الورثة المال عند ابي حنيفة نزع الله تعالى
 علي تسعة اسهم للموصي له بالملك سرهم ويوقفه علي كل واحد من
 الاخرين اربعة اسهم وعند ابي يوسف ومحمد جرهما الله تعالى المال
 علي سبعة اسهم سبع للموصي له يدفع الثلث اليه ويوقف علي كل
 واحد من الموصي لهما بالنفقة ثلثا كذا سبعة هذا اذا اجازت
 الورثة فان لم يجز واقسم الثلث اسباعا ايضا عندها وعند
 ابي حنيفة نزع الله تعالى يبطل ضربا واستحقاقا فلان جميعا
 اصحاب الثلث فيقسم الثلث بينهم اثلثا عنده فان مات
 الموصي لهما بالنفقة في هذا الوجه قيل ان يستولدا وصيتهما رد
 الباقي علي الموصي له بالثلث وان مات احدهما وقدرت علي
 لهما شي فنصف ما بقي لصاحب الثلث ونصفه يوقف علي الاخر
 عند ابي حنيفة نزع الله تعالى وعندهما ربع ذلك لصاحب
 الثلث وثلثا كذا اربعة لصاحب النفقة ولو اوصى بان ينفق
 علي فلان خمسة كل شهر معايش وان ينفق علي فلان وثلثان
 عشرة كل شهر معايش لكل واحد منهما خمسة او لم يقل ذلك و
 اجازت الورثة يقسم المال بين الموصي له بخمسة وبين الموصي
 لهما بعشرة نصيبين فيوقف نصف المال علي صاحب الخمسة
 والنصف علي صاحب العشرة لانه الموصي له بالخمسة موصي له
 بجميع المال وصية واحدة والموصي لهما بالعشرة موصي لهما بجميع
 وصية

وصية واحدة فلان اوصى لهذا بجميع المال ولهذا بجميع المال
 المال بينهما نصيبين عند الكل فان مات المفرد بالوصية وقف
 ما بقي من نصيبه علي شريكه وينفق عليه كل شهر خمسة وان لم تجز
 الورثة يقسم الثلث نصيبين نصف الثلث للموصي له المفرد ونصفه
 للذين جميعا في الوصية عند الكل لان صاحب الخمسة موصي له
 بجميع المال وصاحب العشرة موصي لهما بجميع المال فعند عدم الاجازة
 يهرن هذا في الثلث بالثلث وهذا في الثلث بالجميع وهذا
 حنيفة نزع الله تعالى وعندهما يهرن هذا في الثلث بالجميع وهذا
 يهرن بان في الثلث ايضا بجميع المال فيقسم نصيبين عند الكل ولو اوصى
 بان ينفق علي فلان كل شهر خمسة معايش وعلي فلان اخر
 خمسة معايش فان اجازت الورثة يقسم المال اثلثا عند الكل
 علي اختلاف التخرجين وان لم تجز الورثة وقف الثلث عليهم
 ايضا علي اختلاف التخرجين فان مات احدهم وقف الباقي علي
 صاحبه ولو اوصى بان ينفق علي فلان في كل شهر اربعة دراهم
 علي فلان وثلثان في كل شهر عشرة دراهم ثلث ماله معايش
 فان اجازت الورثة وقف ثلث المال علي صاحب الاربعة قبل استكمال
 اخر علي صاحب العشرة فان مات صاحب الاربعة قبل استكمال
 وصيته رد ما بقي علي ورثة الموصي وان مات احد الاخرين وقف
 ما بقي من نصيبه علي شريكه فان مات الاخر بعد ذلك رد ما بقي
 علي الورثة وان لم تجز الورثة تقسم نصيبين نصف الثلث يوقف
 علي صاحب الاربعة ونصفه علي صاحب العشرة عندهم علي
 اختلاف التخرجين قال محمد في الجامع ايضا رجل قال اوصيت
 بثلثي فلان بوقف وينفق منه عليه في كل شهر اربعة دراهم

ما عاش وقد اوصيت بثلاثي ففلات ينطق عليه ما طهر
 ما عاشا عشرة دراهم فان اجازت الورثة دفع الي صاحب الامة
 ثلث كامل يصنع به ما شاء وقوع الي صاحب العشرة ثلث اخر كامل
 وكان بينهما ولا يوقف قليل ولا كثير ومن مات منهم فنصيبه
 لو رثته وان لم يجز الورثة فلصاحب الامة نصف الثلث لصاحبه
 العشرة نصف الثلث بينهما وكذلك لو قال اوصيت بثلاثي ففلات
 ينطق عليه من اربعة دراهم كل شهر واوصيت لفلات وفلات
 ينطق علي فلات كل شهر منه خمسة دراهم وعلي فلات فلاتي وكل
 شهر فان اجازت الورثة اخذ صاحب الامة ثلث جميع المال
 واخذ الاخران ثلثا اخر ويكون ذلك بينهما نصفين يعولون منه
 ما بدا لهم وان لم يجز الورثة فلصاحب الامة ثلث النصف
 وللاخر نصف الثلث بينهما ومن مات فنصيبه ميراث لو رثته
 كذا في المحيط ولو اوصي ان ينطق عليه كل شهر اربعة من ماله
 وعلي اخر كل شهر خمسة من غلة البستان ولا مال اربح البستان
 فثلث البستان بينهما نصفان ثم يباع سدس غلة البستان لكل
 واحد منها فيوقف عنه علي يد الموصي وعلي يد ثلثة وان لم يكن
 له وصي ينطق علي كل واحد منها من نصيبه ما سمي له في كل
 شهر وان مات جميعا وقد بقي من ذلك شيء رد علي ورثة الموصي
 لبطلات وصيتها بالموت وكذلك لو قال ينطق علي فلات اربعة
 وفلات وفلات خمسة حسب السدس علي الخنز والدس الاخر
 علي المجموعين في النفقة كذا في المبسوط وفي الموازي اذا اوصي
 بوصايا اوصي للفقرا اوصي لمعتقة بانية فمات معتقة بعد موته
 ان كان بين لكل وصية شيئا مقدرا وجعل الباقي للفقرا فمات

المعتق

المعتق يعرف الي الفتر اما اذ بين لكل وصية شيئا مقدرا وبين
 للفتر شيئا مقدرا فمات المعتق تفرق الي ورثة الموصي وعلي
 هذا اذا اوصي بوصايا ثم قال والباقي يتصدق به علي الفقرا
 ثم رجع عت بعض الوصايا او مات بعض الموصي لهم قبل الوصي
 فيصدق بالباقي علي الفقرا ان لم يرجع عنه كذا في المحيط مريض
 قال اخر جوامع مالي عشري الف درهم اعطوا فلاتا كذا احت
 بلغ ذلك احد عشر الفا ثم قال والباقي للفقرا ثم مات فماتت
 ماله تسعة الاف قال الغنيمة ابو بكر البخاري رحمه الله تعالى يتنذ
 وصية كل واحد منهم علي تسعة اجرام عشريين جزء ويبطل
 من وصية كل واحد منهم احد عشر جزءا وقوله ما بقي للفتر كذا
 سمي لهم تسعة الاف لهؤلاء لا يذكروني الا ابتداء جلة المال
 فيصير الباقي ما قلنا ففلات ما لو قال اعطوا من ثلث مالي
 ففلات كذا الي ان قال والباقي للفقرا والمسئلة بها فان هنا
 لا شيء للفتر او يعطي لاصحاب الوصايا لكل واحد منهم تسعة
 اجرام من احد عشر جزءا من وصيته ويبطل سهمان رجل وصي
 بان يباع داره ويشترى بثمنها عشرا وقاله حنطة والتم من
 حرز وقد اوصي بوصية اخرب فيبيع داره فلم يبلغ ثمنها
 يشترى به هذا المقدار من الحنطة والخبز ولا مال له سوى
 ذلك قال ابو القاسم رحمه الله تعالى ان اتسع ثلث ماله لذلك
 ولغيرها من الوصايا لم يجل من ثلثه وصاؤا كما نذر اوصيه بعشرة او
 قال حنطه زائف من خبز وقال اجعلوا ذلك من مالي كذا
 فجلوه من غيرهم لم يضرهم الا ان يكون في ذلك الاال دليل بان
 يكون سائر ماله خبيثة ويعرف طائفة من ماله بالطيب

فيختص ذلك المال بالوصايا رجل اوصى رجل بال وللفترا مال
 والموصى له محتاج هل يعطى من نصيب الفترا اختلفوا فيه قال
 محمد بن مقاتل وخلق وشداد رحمهم الله تعالى يعطى وقال ابراهيم
 النخعي والحسن ابن مطيع رحمهما الله تعالى لا يعطى والا واصل
 كذا في الثانية اوصى بان يدفع الي فلان الف وصره لثلاثة
 الاساري فوات فلان قبله بربع الي الحاكم ليوحي الامر الي احد من
 الناس حتى يفعل ذلك كذا في خزائن المفتين ولوقال اوصيت
 فلان وفلانة بهذه الالف فلان منها الف وفلانة اخرجت
 الالف التي اوصيت بها فلان الف ولوقال اوصيت ثلث مالى
 فلان وفلانة فلان من ذلك الف وفلان من تلك الالف
 الف وكان اثلث الف كانت الالف كلها للثاني في الفصلين رجل
 اوصى لثلاث بوصايا مخضرمين وقام البيهقي وراوا ان يعطى
 حصته قال ارفع اليد واسك حصته من بقر فان سلطت نفسك
 وان ضاعته شاكروا الذي اخذ فيها اخذه ولا يكره في دفع اليه
 قسمة على ما بقي منهم كذا في المحيط ولوقال اوصيت بهذه الالف
 فلان وقد اوصيت فلان منها بماية فليس هذا جرحا ولا بية
 منها نصفان وتسمانية للاول ولوقال وقد اوصيت فلان
 الالبابية لاحدها والمالية لهذا والتسمية للاول منها ولوقال
 لرجل ثلث ماله ثم قال قد اوصيت للثلاث وفلانة با احب
 قال اضرب له فيما احب بثلث فان احب كله كانت الثلث بينهما
 نصفان وان احب كله الا درهمها ولوقال اوصيت للثلاث وفلان
 مالف ببطي منها فلان بماية وفلانة ما يتبين فان اعطى لها
 ما سمي لها ولمد الباقي على الورثة واذا سمي لاحدها جلت

الباقي

الباقي للاخر فاذا قلت ثلث مالى فلان فلان من ذلك ما يتبين ثلث
 ماله سموت درهمها فاثلث كل من سمى له المانية ولوقال اوصيت
 بثلث مالى فلان وفلانة فلان خمسون وفلانة مائة وماله
 ثلث مائة فاثلث بين الذي سمي لها قدر الثلث ولا شيء للاخر
 فان كانت الثلث ثلث مائة فلان فلان المانية والخمسون الباقية الذي
 لم يسم له قدره ولوقال ثلث مالى فلان وفلانة فلان مائة وثلث
 خمسون والثلث ثلث مائة فكل واحد ماسمي والباقي بينهما نصفان
 ولوقال ثلث مالى لصبي ولزبيد وعمر بن عبد الله والثلث كله
 ما به نهي لمرحان لان الثلث ما به وخمسين فلعمري ما به وما بقي لزبيد
 وعمر ونصفان اوصى بهذه الالف فلان وفلانة بماية فهو كما
 قال فلان ما به لثلاثة تسع مائة فان هلك بعضها فالباقي علي
 عشرة ولوقال لثلاث بالف اخرجي وثلث ماله الف كان نصف
 الالف للثالث ونصها للاولين على عشرة ولوقال هذه الالف
 فلان وفلانة منها بماية فلان وفلانة ما بقي كان للاول بماية
 فان هلك الالف الا بماية فهو للاول وليس للثاني الا ما بقي بعد
 المانية ولوقال لرجل مع ذلك بالف وثلث الف فليس للاول وسط
 شيء والالف بين الآخرين على احدى عشر مائة عشر لاصحاب
 الالف وسهم لاصحاب المانية ولوقال اوصيت بثلث مالى فلان
 وفلانة فلان منها بماية وثلث ماله الف ويعوم الغنية خسمانية
 كان للموصى له المانية كاملة وللآخر باقي ولوقال مع ذلك لآخر
 بثلث ماله واثلث الف ولم ينقص نصف الثلث للاخر ونصفه
 للاولين على عشرة واحد لاصحاب المانية وتسمعة للاخر ولوقال
 اوصيت فلان بماية من ثلث مالى وفلانة با باقي ولا وصية للثلاث

بالت والمسللة بجارها فليس لصاحب ما بقي شئ والثالث بين
 الاول والثالث على احد عشر واذا كان لرجل ثلاثة الاف كل الف
 في كيس بعينه فقال لرجل اوصيتك بما بقي من هذه فله الف
 كلها وصية وهي مؤخره عن سابوروصا يا حتي لو اوصي بالف
 اخر لاخر لم يكت لدول شئ ولوقال اوصيت بهذه الف لثلاثة
 وثلاث لثلاث سوايته ولثلاث ستمائة فترت الف بينهما
 على ثلاثة عشر وان قال اوصيت بهذه الف لثلاث وثلاث
 لثلاث منها الف كانت بينهما كذا في محيط السرخسي ولو
 اوصي بهذا الجراب الهروي فله الجراب بما فيه وكذلك القورص
 من الترو ولواوصي بالخطبة في الجوات لا يكون له الجوات ولو
 اوصي له بسلسلة زعفران يدخل الزعفران دون السلسلة وي
 والسمت والزيت يدخل هودوث الزوقه كذا في محيط السرخسي
 ولواوصي له بالسيف فله الحد يدحجفنه وجائله ولواوصي له ببرج
 فله السرج وتوايحه من اللبد والزيادة والتفر والركاب واللب
 في ظاهرها رواية ولواوصي له بمصحف وله غلاف فله المصحف وث
 الغلاف في قول ابي يوسف رحمه الله تعالى وهو قول ابي حنيفة
 رحمه الله تعالى كذا ذكره القدوري ولواوصي له بقبعة فله خا فله
 الثنية ولواوصي بقبعة تركيه وهي ما يقال لها بالجمجمة خا فله
 القبة مع الكسوة وهي اللبود ولواوصي له بمحلاة فله الكسوة
 دون المعيدان كذا في البديع ولواوصي به دخل فالدون والمحل
 جميعا ولو قال بدار الدواب فالدار وصية ودون الدواب وكذا لو
 قال بسفينة الطعام فهو الطعام دون السفينة كذا في محيط

الرضي ولواوصي لاخر غير ان فهو على الموح والكنة والخطوط
 ولا تدخل فيه الشجرات والعلاف هذا اذا كان بغير عينه فاما
 اذا كان بعينه دخل فيه وفكر ابراهيم عن محمد في رجل مات فاعتق
 عبده وقال كسوته له قال له خنارة وقلنسوة وقبصة وانزله
 وسراويله ولا يدخل فيه سيفه ومنطقته وفي تناوي اهل سرقند
 اذا اوصي بمشاة بدنه يدخل تحت الوصية القلنسوة والخان
 والدثار والغزاق وفي السير ان اسهم المتاع في العادة يقع على
 ما يلبسه الناس ويبسطه فعلى هذا يدخل في الوصية بالتنازع الثياب
 والعرق والقبص والبسط والستر وهمل يدخل فيه الاول في قد
 اختلف المتأخر وذهبهم الله تعالى فيه وانشا محمد في ابي ابي نوح
 ولواوصي لرجل بفرس بسلاحه سبيل ابو يوسف رحمه الله تعالى
 اهو على سلاح الرجل او على سلاح الفرس قال علي سلاح الرجل
 قال الباقى في فتاواه وادني ما يكون من السلاح سيف وفرس
 ورجل وقوس ولواوصي له بذهب او فضة وللموصي سيف محلي
 بذهب او فضة كانت الحلية له وبعد هذا ينتظر ان لم يكن في
 نزع الحلية ضرر فاحش يتزع الحلية من السياف واعطي للموصي له
 وان كانت في شرعها ضرر فاحش ينتظر الي قيمة الحلية والي قيمة
 السياف فان كانت قيمة السياف اكثر من غير الورثة ان شئت اعطوا
 الموصي له قيمة الحلية مضافا من خلد في جنسها وصا بالسيف مع
 الحلية لو ان كانت قيمة الحلية اكثر من غير الموصي له ان شئت اعطى
 قيمة السياف واخذ السياف وان شئت تركه وان كانت قيمتهما
 على السوا كان الخيار للورثة اوصي لرجل بفرس وللموصي جبة احد
 قبا حشونه من قتل شئ له اوصي لرجل بثوب قز للموصي جبة

بطاقتها ثوب قزوظها ارتها لان للموصي له ثوب قزوظها واذا خير للورثة
 ولو اوصي بحبة حريرة لم يظنها ارتها ويطاقتها حريرة دخلت
 تحت الوصية وان كانت الظاهرة حريرة والباطنة غير حريرة فلا يدخل
 الجواب وان كانت البطاظة حريرة فلا تستحق ولو اوصي بحبة
 تحت الوصية كلها يطلت عليه اسم الحلي سواء كان مفصلا بزيادة
 وباقوت او لم يكن ويكون جميع ذلك للموصي له ولو اوصي له ثوب
 وله ثوب وبياج منسوخ من ذهب فان كان الذهب سدا للثوب
 مثل الثوب فليس له منه شيء وان كان الذهب في ثوب يرب
 كان ذلك للموصي له وما وراء ذلك للورثة فيبيع الثوب ويبيع
 الثمن على قيمة الذهب وما سواه فما اصاب الذهب فهو للموصي
 له ولو اوصي له بحلي دخل تحتها الذهب من الذهب وهل يدخل
 تحتها الخاتم من الفضة فان كان من الخواتيم التي يستعملها النساء
 دون الرجال يدخل وان كان من الخواتيم التي يستعملها الرجال
 دون النساء لا يدخل وهل يدخل فيه المكنون والياقوت والزبرجد
 فان كان مركبا في شيء من الذهب او الفضة يدخل بالاتفاق
 وان لم يكن مركبا فليس قول ابي حنيفة وحده تعالى لا يدخل
 لانه ليس بحلي وعلى قولهما لا يدخل لانه حلي كذا في الحيط ومن زعم
 بسدس ماله ثم بسدس ماله في ذلك الحلي او في مجلس آخر
 فاشهد على واحد ساهدين او لم يشهد فليس للموصي له الاكس
 المال بالاجماع الا اذا كانت الوصية اكثر او وحدي الوصيتين اكثر
 من الاخر فيدخل الاقل في الاكثر فيعطى بالاكثرة سقط حكم
 السابق كذا في شرح الطحاوي سئل عن رجل اوصى بثلث ماله للفقراء
 فاعطى الوصية الاغنيا وهو لا يعلم قال محمد رحمه الله تعالى لا يجزئ

والوصي

والوصي للفقر اضامن في قولهم جميعا كذا في الترخاظة واذا كان
 اوصي بثلث ماله الدين لرجل ولاخر بثلث ماله الدين والدين
 اقتسموا الثلث ما بين العيني نصيبين فان خرج من الدين خسو
 ضم الي العيني وكان ثلث ذلك بينهما على خمسة اسهم ولو اوصي بثلث
 العيني لرجل والدين لآخر ولم يخرج من الدين شيء اقتسموا الثلث
 العيني نصيبين فان تعين من الدين خسو نصيبين فان خرج من الدين
 العيني فكان لصاحب الوصية ثلث ذلك خسو درهم بينهما
 اتلانا في قول ابي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى الثلث لصاحب
 الوصية في العيني والثلثان لآخر وامام علي قال ابي حنيفة رحمه
 الله تعالى الثلث بينهما على خمسة ايص واذا كان لرجل ياتيه درهم
 عيني وما ياتيه درهم على اجني دين فاوصي لرجل بثلث ماله فانه
 ياخذ بثلث العيني كذا في الظهيرية وذكر في فتاوى الفضل ان من
 اوصى بدين لرجل ان يعرف الي وجوه البر تملقت الوصية
 بالدين فان وهب بعض الدين لغيره بعد ذلك تبطل الوصية
 بقدر ما وهب كما نرجع عن وصية بذلك الفقهاء قال الباقر
 دخل الحنفية في الدين قال هو ويدخل في الوصية بالعيني الدرهم
 والدنانير كذا في الحنفية رحمه الله بان يتصدق عنه بالف درهم
 فنصدقوا عنه بالحنفية وعلى العكس قال ابن مناذر رحمه الله تعالى
 يجوز ذلك وقال الفقيه ابو الليث رحمه الله تعالى معناه ان اوصي
 ان يتصدق عنه بالف درهم حنفية لكن سقط ذلك عن السؤال
 فتبطل له فان كانت الحنفية موجودة فاعطى قيمة الحنفية درهم
 قال ارجوا ان يجوز فان اوصي بالدرهم فاعطى حنفية لم يجز
 وقال الفقيه ابو الليث وقد قيل بان يجوز ويدخل في الوصية

بان يباع هذا العبد ويتصدق بثمنه علي المسكين جاز لهم ان
 يتصدقوا بنفس العبد ولو قال استر عشرة اثواب ويتصدق
 بها فان شري الوصي عشرة اثواب لان يبيعها ويتصدق بمزها
 وعش محمد رحمه الله لو اوصي بصدقة الف درهم بعبئها فتصدق
 الوصي مكانها من مال الميت جاز ان هكت الاول في قبل ان يتصدق
 الوصي ببقية الورثة ثلثها وعند ايض لو اوصي بالف درهم بعبئها يتصدق
 عند هكت الالف بثلث الوصية رجل اوصي ان يتصدق بثلثي من
 ماله علي فقرا الحاج هل يجوز ان يتصدق علي غيرهم من الفقرا قال
 الشيخ الامام ابو نصر رحمه الله تعالى يجوز له ذلك لما روي عن ابي يعرب
 رحمه الله تعالى في رجل اوصي بان يتصدق بثلث ماله علي فقرا
 مكنه قال يجوز ان يتصدق علي غيرهم من الفقرا رجل اوصي بان
 يتصدق بثلث ماله فنصب رجل المال من الموصي واستر بثلثه فارد
 الوصي ان يجعل المال صدقة علي الفاصب مسل قال ابو القاسم
 رحمه الله تعالى يجوز ذلك رجل اصاب مئالا حراما ووصي بان يتصدق
 به علي صاحب المئاع قال ان عرفها صاحب المئاع يرد عليه وان
 لم يعرف يتصدق به فانه كذوب الورثة مورثهم في هذا الاثر يتصدق
 من ذلك فخذوا الثلث امرأاة قالت في وصيتها خويشاة مولايا
 وركا رهست ان مال من قال تصرف الوصية الي قريب لها
 لا يورث منها والتقدم يورث ذلك لمن خا طبه بالكلالم يعطي من
 مالها قد وصى بنتا ادني ما ينطلف عليه اسم التذكرة كذا في
 الخاتمة اذا اوصي بافضل عبده للمساكين او بغير عبده وان
 يباع ويجعل ثمنه في المساكين ينظر الي افضلهم وبغيرهم فتمد ولو
 قال اوصيت لخير عبدي وافضل عبدي بثلث مالي فثلثت

ماله

ماله افضلهم في الدين كذا في المحيط رجل وصي بثلث ماله للمساكين
 وهو في بلد ووطنه في بلد اخر قال ان كان معه مال يورث ذلك الي
 فقرا هذا البلد وماله في وطنه يورث الي فقرا ووطنه ولو اوصي
 بان يتصدق بثلث ماله علي فقرا بلغ قال افضل ان يعرف اليهم
 وان اعطي غيرهم جاز وعليه الفتوى وهذا قول ابي يوسف
 رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى لا يجوز في التوازل لو
 اوصي بان يتصدق في عشرة ايام فتصدق في يوم جاز وفيه ايض
 لو اوصي لكل فقير درهما فاعطى الوصي فقيرا نصف درهم ثم انطاه
 النصف الاخر وقد استحسنك الفقير النصف الاول اوصوا ان لا
 يضمن كذا في الخلاصة اوصي بان يطعم عند عشرة مساكين عن
 الفاري فتدري الوصي عشرة فانوا تقدي وتعتبي غيرهم ولا ضمان
 عليه وكذا لو قال اطعوا عني عشرة مساكين غدا وعشا ولم يسم
 كفارة فتدري عشرة فانوا عشتي عشرة سواهم وقيل في الفصل
 الاخير ان الوصي لا يضمن استخسنا ما ويغدي عشرة سواهم
 ويعتبرهم وبه يعتق كذا في خزائن المفتين رجل اوصي بان يعرف
 ثلث ثمانية فتغير حنطة بعد وفاته علي الفقرا ففرق ما بين فقير
 حنطة في حياة الوصي قال ابو نصر رحمه الله تعالى يعرف الوصي
 ما فرق في حياة الوصي قال ويغير قصها بعد وفاته ما لم ياتكم حتى
 يخرج عن الضمان وان فرق بعد وفاته بغير امر الحاكم لا يخرج
 عن الضمان قيل لرفان فرق بامر الورثة بعد وفاته قال ان كان
 فيهم صغير لا يجوز امرهم وان لم يكن جاز امرهم واذا فرق يخرج عن
 الضمان قال ويصح امر الكبار في حصتهم ولا يصح في حصص الصغار كذا
 في الخاتمة اوصي في مرضه وقال اني كنت جاعا مت اهلي في نهار

ورضان فسلوا القتها ما يجب علي في الحكم فافعلوه وان كانت قية
 الوقت تخرج من ثلثة مع ساير وصايا ه اعتنت عنه رقة والطم
 عنه ايم نصف صاع من حنطة وان كلنت قية الوقت لا تخرج
 من ثلث ماله وراي الورثة الاجازة الطم عنه سنتي مسكينا الكل
 واحد ميدان من حنطة ومدا ان ايم مسكين ان خرج ذلك من
 ثلث ما كذا في خزانة المفتين اذا وصي بانه يشري حنطة
 وخبز ويتصدق على المسكين فملي من ثجب اجرة الحالبين الذين
 يحملون الحنطة والخزقا لو ان لم يكن الملية اوصي بحمل ذلك
 الي موضع ينبغي للوصي ان يستعين بان يحمل بغير اجر ثم يبيع
 اليه ذلك على وجه الصدقة وان كان الملية اوصي ان يحمل ذلك
 الي المساجد لا جرة في مال الملية اوصي الي رجل فامره ان
 يتصدق بثلث ماله ولو وضع في نفسه لم يجز ولو دفع الي ابيه
 اكبر او الصغير الذي يعقل القبط جاز ان لم يعقل لم يجز
 وفي فتاوي عامل السلطان اوصي بان يعطي من ماله كذا للمنفق
 قال ابو القاسم رحمه الله تعالى اذا علم انه مال غيره لا يحمل
 اخذه وان علم انه مختلط بما له جاز اخذه وان لم يعلم جاز ان
 يتبرع انه مال غيره قال الفقيه رحمه الله تعالى ان كان مختلطاً
 ففي قول ابي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى هو علي ملك صاحبه
 فيجوز اخذه فلا وجه الا الرد علي صاحبه وفي قول ابي حنيفة
 فكله بالخلط فيجوز اخذه اذا كان في مال الملية فافسدها
 ما يرضاه حضاه وفي الجامع اذا اوصي بثلث ماله للمسكين
 يتصرف منه كل سنة ثمانية دراهم او قال اوصيت ان يتصرف
 من ثلث مالي كل سنة مائة درهم فالوصي يتصرف بجميع الثلث

في

في السنة الاولى ولا يوزع عن السنة اوصي عند موته ان يعطي
 عن ثلثه واقتل عمداً كان باطلاً في قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى
 كذا في الخانية رجل خلف ان لا يوصي وصية فذهب في مرضه الذي
 مات فيه واستر به ابنا له في هذه الحالة حتى عتق عليه ليكون
 حاشا ولو ذهب شيئا لوارثه في مرضه واوصي له بشي واحد يستفيد
 قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى فكلها
 باطلاً فان اجاز بقتية الورثة ما فعل وقال اجزها ما اريد الملية
 تصرف الاجازة الي الوصية لانه ما مأمورة لاداة الهبة ولو قالت
 الورثة اجزها ما فعل الملية صححت الاجازة في الهبة والوصية
 جميعا كذا في الخانية رجل دفع الي اخرا ثلثا وقال هذه لثلاث
 فاذا امت اتاها فدفعها اليه فمات يدفعها المأمورة الي فلان كان امر
 ولو لم يعقل هي لثلاث ولكن قال ادفعها اليه فمات الامور في الامور لا امر
 لا يدفعها الي فلان وعث ابي نصر له بوسعي مريض دفع اليه رجل
 درهم وقال له ادفعها الي اخي او قال الي ابني ولم يرد علي هذا
 فان المأمور يدفع الالف الي غرماء الملية وعث ابي نصر رحمه الله
 تعالى رجل قال ادفعوا هذه الدراهم والثلث الي فلان ولم
 يعقل هي له ولا قال هي وصية له قال هذا باطلاً لان هذا ليس
 باقرار ولا وصية رجل اوصي بوصايا واقتوا وصية بالدرهم
 الزينة الرد به اختلف المشايخ قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن
 الفضل ان كانت الوصية لقوم باعيانهم فماتوا بدينهم مع علمهم
 بذلك جاز وان كان للفقير بغير اعيانهم جاز ذلك في قول ابي
 حنيفة وراي ابو يوسف رجل اوصي بوصايا والفقير مختلف
 فانه يتصدق وصايا به يا هو الطالب في البياعات مريض اوصي

بالف مكسرة ودرهم صحاح فانه يستري بدرهم الصالح شميم
 يباع ذلك الشيء بالدرهم المكسرة وتنفذ وصية مريض قالوا
 له الا نقضى فقال اوصيت بان يخرج من ثلث مالي ينصدق
 بالث على المساكين ولخرجي حاجتي فانك اذا ثلثت مال الفان
 قال الشيخ الامام ابو القاسم رحمه الله تعالى لا ينصدق الا بالالف
 ولو قال المريض اوصيت بان يخرج من ثلث مالي ولم يزيد قال
 ينصدق بجميع الثلث على الفقل فصل في وصايا الفقير
 الذي وعده كالمسكين وصاحب الهوى والمرء لم يوجد الفقير
 بلنظ الفصل في المخرج قال المحوي لما ذكر وصية المسلم ذكر وصية
 الذي بعده لان الكفار والحقوق بالمسلمين في حكم المساكات
 بطريق التسمية وذكر التبع يكون بعد ذكر المتبوع ومن جعل
 داره ببيعة اي معبد اللصاري بان لان الذي نظر بنا جعل
 داره كنيسة اي معبد لليهود بان كان الذي يهود يدا جعل
 داره بيت فار وجعله في حال صحته في موضع لهم احداث
 ذلك فيه كالقري شليبي اي ومن باب اولي في غيره فان
 الذي نهى اي الدار التي جعلها ما ذكر ميراث اذ لم يحكم بلزومها
 بدليل قوله لانه اي التوضع المتخذ ببيعة ونحوها كوقف اثنية
 الوقف الذي لم يسجل اي لم يحكم بلزوم الوقف عند الامام
 ابي حنيفة رحمه الله تعالى لا يلزم فيموت فكذا هذا ولما أخذ
 اي ابي يوسف ومحمد وان كان الوقف يلزم بلا حكم الحاكم ككن
 هذا لا ينزل انه بمنزلة الوقف لا انشاء اليه بقوله فلا نه اي
 اتخذه ببيعة ونحوها معصية فلا يصح وان كان قرية في مستحق
 فيبقى ميراثا فانفق الجميع في كونه ميراثا لانهم اختلفوا في

وجهه وبني الخلف ان الوصية اذا كانت بقرية عند معصية
 عندنا فيصير مطلعا عند الامام رحمه الله تعالى وعندنا لا الا
 ان يوصي لمعينين فيكون تمليكاً لهم فحصل داره كنيسة او بيت
 ناراً بقرية على اصل اي حنيفة لا انما بقرية وما يدينون
 كنهها غير لازمة كما هو مذهبه في الوقف فيما لو وقف مسلم ارضا
 في محنة ثم مات صار ميراثا فكذلك هذا لان الوقف ليس يلزم
 حال الحياة ما لم يحكم بلزوم حاكم والا فلو حكم حاكم بلزوم بيت
 على وقتبها عند الامام في حال حياته وبعد موته بخلاف ما لو
 لان الوقف مضافا لما بعد الموت فانه يلزم بلا حكم حاكم عنده كما
 صرفي يحتاج الوقف الا ان قول النازك كوقف لم يسجل افا بان
 ما فعله الذي اذا سجل لزوم وليس مراد بل المراد انه يورث
 كالوقف الذي لم يسجل لانه تقدم في الوقف لزوم بلا تسجيل
 فالاصل ان اتخذه الذي داره ببيعة ليس بوقف حقيقة و
 انما هو منزل منزلة الوقف عند الامام فلو حكم حاكم بلزوم
 صحته البيعة لا ينفذ حكم لان ما اتخذه معبد ليس هو حكم
 المسجد فلا يقال ان هذا عندهم كالمسجد عند المسلمين وليس
 ليس لانه يبيع المسجد فوجبه ان يكون الذي فيها ذلك لان
 عنده يتكون وما ينفذون لانا نقول المسجد محرر عن حق
 الناس فصاخالسا الله تعالى ولا ذلك البيعة في معتقد فانها
 لما منع الناس لانهم يسكنون فيها ويدفنون فيها موتاهم
 فلم تصر محررة عن حقوتهم فلما ملك فيها فانتا حتى لو كان مسجد
 كذلك اي يسكن فيه ودفن فيه امواته يورث المسجد
 قطلا لانه لا يصير مسجدا ما لم يبنه عن ملك بطريق لا تقدم



في الوقت وتفيد بالسكني واقفة لانه لو سكن فيه من بعد واقفة
 او دفن موقاه فيه فلا يدخل ذلك بالمسجد بخسنة بل يخرج جبراً
 يخرج صيته منه كذلك قال المصنف في المنع وغيره كالزيلي الا انه لا يحد
 حسنة اي جبري سكني واقفة ودفع موقاه فيه لم يصير محرراً خالفاً
 لله تعالى اوصي الذمي ان تبني داره بعد موته بغير اوصية
 لمعيني اي يصي عددهم فهو اي الايصا جائز من الثلث ويجعل
 تملكاً من الرضي للمعيني فاعتبرنا فيها معنى الاستخلاف ومبي
 التملكي فمكن تصحيحها على اعتبار المعيني فمن حيث التملك
 اعتبر فيه الثلث ومن حيث الاستخلاف حكينا بالصحة لصهر
 ولا يشترط صحة الاحداث لانها وصية ثم الظاهر ان هؤلاء
 المعينين لا يجب عليهم جعل كنيسة وان اوصي ذمي بداره اي
 يجعل داره ان تبني كنيسة او ببيعة في القرية فلو اوصي بجعل
 ذلك في المحل تجز الوصية اتفاقاً لعدم جواز احداثها في الاوصار
 وتقدم لنا في كتاب السير ان اراد اهل الذمة احداث البيع
 والكنائس والجوس احداث بيت النار ان ارادوا ذلك
 في امصار المسلمين وفيها كان من فن المصر منعوا من ذلك عند
 الكل ولولم ارادوا ذلك في السوار والقرى اختلفت الروايات
 فيه ولا تختلف فيها اختلفت المشايخ فتشايخ بل على المنع الا في
 قروي غالب سكا نها اهل الزمة ومشايخ بخاري منهم ابن الفضل
 على عدم المنع وقال السرخسي الاصح عندي انهم يمنعون من
 ذلك في السوار كما في الخاينة وفي ارض الرب يمنعون من ذلك
 في قرىها وامصارها كما في الهداية وهذا فيما لو لم يكونوا معنيين
 والا فهو عليك للمعيني وان لم يكنوا من احداثهم ببيعة او
 كنيسة

كنيسة او بيت فار فيه لا تا حيث جعلناه تمليكاً لانهم لا ينفردوا
 فيه ما نشاء اوكسائر املاكهم سواء كان في المصر وفي القرى فيمكنهم
 فعله رحمتي لغرض غير مسمى اي بل لما ستم صحت الوصية
 عنده اي الاسم لا تنقض عندها المامرات اي اتخاذ ذلك وصية
 حقيقة وان كان في معتقدهم قرية والوصية بالمعصية بالملكية
 لان في تنفيذها نشر للمعصية ولا يري ويستدل العام بان
 هذه قرية في معتقدهم وانهم يتركون وما يديون اي يعتقدون
 فتصح بنا على معتقدهم الاتري انه لو اوصي بما هو قرية خفيفة
 وهو مسمية في معتقدهم لا تجوز الوصية اعتباراً الاعتقادهم
 فكذلك عكسه ثم الفرق لا يبي خفيفة بيع بنا بها وبين الوصية
 بها ان البناء بسبب لزوال الملك وانما يزل ملك الكائن
 اليه ان يبيع محرراً خالفاً لله تعالى كما في مساجد المسلمين
 وكنائسهم لم تضر محرزة لله تعالى على ما بيناه فتورث عنه
 بخلاف الوصية لانها وصفت لانزال الملك غير ان مقتضى
 الوصية وهو الملك امتنع فيما ليس بقرية عندهم فيبقي فيها هو
 قرية عندهم على مقتضاها فيزول ملكه ولا يورث وعلمي
 هذا الخلاف اذا اوصي بان تخرج خاينيه ونظم المشركوت
 من غير تعيين الى ذكرنا وان كان تقوم معيني جاز لا تقتات
 على انه عليك وحاصل ما يجب حفظه في مثل هذه المسائل ان
 وصية الذمي ان كانت من جنس الماملات فهي صحيحة بالاجماع
 لما عرف ان الذمي في احكام الماملات كالسلم فلو اوصي الذمي
 بالكرم والثلث ولولم اراد لا تجوز المسلم لانهم التزموا احكام
 الاسلام فيما يرجع الي الماملات ولواوصي لخلاف ملته جاز

اعتبار الدلائل اذا كانت واحدة وحيدة وحربية في دار الحرب واثبات
 كما اذا وصي لستين من ربياتي وان لم يكن من جنس المالكات
 في انواع اربعة احدها ما يكون قريبة عندنا وعندكم كما اذا وصي
 بان يسرح في بيت المقدس او بان تغري الترك وهو من الروم هذه
 الوصية صحيحة سواء كانت لثلاث ميعين او غير معينين لان وصية
 ما هو قريب وفي معتقدكم ايضاً قريبة الا ان اكثر ما في الباب ان
 الذي لا يثاب على ذلك ولكن الثواب ليس بشرط لصحة الوصية
 الا ترى ان المسلم اذا وصي بما هو قريب الا انه لم يقصد الترتيب
 صحته الوصية وان كان لا يثاب عليها فهاهنا كذلك والثاني
 بما هو معصية عندنا وعندكم كما اذا وصي للمغنيات والناجات
 فهذه الوصية صحيحة ان كانت لقوم باعيا منهم وبغير تملك
 منهم فلا يشترط فيه نية التقرب الي الله تعالى وان كانت
 لقوم غير معينين فانها باطل لا يمكن اعتبارها تملكاً
 لان التقليد من الجهول باطل فشرط فيه نية التقرب الى
 الله تعالى لتصير الجهة معلومة ولم توجد والثالث ما هو قريب
 عندنا ومعصية عندكم كما اذا وصي بالبحر او بينا المسجد للمسلمين
 وهذه الوصية صحيحة ان كانت لقوم معينين وقبيل تملكاً
 منهم فلا تشترط فيه التقرب الي الله تعالى من الموصي وان كانت
 لقوم غير معينين فهي باطل لان التقليد من الجهول باطل
 فيشرط فيه جهة التقرب الي الله تعالى لتصير الجهة معلومة ولما
 توجد لان الموصي لم يمتنع التقرب الي الله تعالى بهذه الجهة
 والرابع ما هو قريب عندكم ومعصية عندنا فقد مرت صحته عند
 ابي حنيفة مطاقاً وبطلانها عندهم الا اذا كانت لقوم معينين
 وحاصله

وحاصله ان وصية لقوم معينين يجوز في الكل على انه تملك
 لهم وما ذكروه من الجهة من تسريح المساجد وغوه خرج من علي
 طريق المشورة على طريق الاكلام حتى لا يضرهم ان يصرفوه
 في الجهة التي عينها هو بل يفعلون به ما تشاؤوا انه ملكهم الوصية
 انما صححت باعتبار التملك لهم هذا خلاصة ما في الجليل والتمسك
 كوصية ابي صحت وصية الذمي المذكور كما صححت وصية حزن مستان
 بكسر الجيم قيد به لان وصية الذمي تعتبر من الثلث ولا تصح
 لو انتم تجوزون ذمي من غير ملته لا لحرب في دار الحرب كذا في
 منتهى الاجر لا وارث له ابي لذلك الحربي هنا ابي في دار الاسلام
 ككل حال او بعض مسلم او من اوصيا من كاسياتي كذا في التراتيب
 وانما صححت لان الحربي اهل للتمليك مجزئاً لاهية وغوهها
 كذلك امنا في امتناع الوصية بما اذا على الثلث انما لا
 تحت الحوزة وقد شرطنا فنقد في دارنا والافلو كانت ولرب
 معه واوصي باكثر من الثلث توقفت ما اذا على الثلث على الجاز
 واراد كافي البائع والعمدة بمن كان له من الوترية ثمة اي في
 دار الحرب لانهم ابي ورثته الكائين في دار الحرب اموات في
 حتماً ولان حوزة ما لا باعتبار الامان والامان لان الحقة لا
 تحت ورثته وقد اسقط حقه فيجوز وقيل اذا كان ورثته
 معه لا يجوز باكثر من الثلث الا باجازه لم لا بالامان التزم
 احكامنا فصار الذمي كذا في التبيين وحزم بهذا القول في
 الوقاية والاصلاح والمنتقى لشار البدي في الهداية والجامع الصغير
 وبه جزه لا تقا في مستند الي ما في شرح السرخسي قال الثامن
 فيفيد ذلك انه المعتمد لان المتوفى مقدمه على التزوج و

الشيخ الوجعي فكلما به تبيل وظاهره ان المعتقد عدم الفرق فليجبر
 ووجه الاطلاق انا اموال اهل الحرب مباحة وبدخولهم دارنا
 بامان لا يتبرهن لها بغير ضارح تخبر عن القدر وهذا قاضي
 برضاة فلم يكن غزواني تنقيذ وصية ولو اوصى الجريبي المستامن
 بقبضه اي ببعض ماله المعين كالنصف او الثلث مثل المسلم
 او ذمى فقد القاضي ما اوصى به ودفعه الي الموصي له ورده
 اي ما بقي من مال الجريبي بعد اخراج الموصي به لورثته في دار
 الحرب لا يقال انه يرد ذلك الي ورثته اربا فلانه لا يستحق
 له اي لما بقي من ماله بعد الموصي به في دارنا قال في صول الجريبي
 فاذا مات المستامن في دارنا بوقف ماله حتي باق وارثه
 من دار الحرب فياخذه لاننا اعطيناه الامان في ماله نفسه
 وبعد موته يبقي حكم الامان في ماله لحقه لا حقه ورثته الذي
 في دار الحرب لان اتصال ماله الي ورثته من حقه فيمنع ذلك
 صرف ماله الي بيت المال بخلاف الذمى اذا مات ولوارث له
 من اهل الذمة فان اهل الحرب لا يورثونه اصلا ويصرف ماله
 الي بيت المال للمسلم الذي لا وارث له اذا مات اهـ ولذا قال
 السيد احمد والاولي التعليل بان اخذ الامان له ولما لم يفسخ
 على ما بقي منه فيوصل الي وارثه ولا فعلي ما ذكره لا يتبعين
 الدفع الي الوارث وكذا الوصية الجريبي المستامن لمستامن مثله
 بكل ماله فتصح الوصية له بذلك حيث لا وارث له في دارنا او
 اوصى له ببعضه فغزور به باقية لورثته ولو اوصى الجريبي في
 دار الحرب بوصية ثم اسلم اهل الدار وصاروا من غير اخصوا
 الي القاضي في تلك الوصية فان كانت قائمة بعينها اجزئها وان
 كانت

كانت قد استركت قبل الاسلام ابطالها كذا في البدايع ولو
 اوصى ذمى باكثر من الثلث ولو ارث له لم يصح كالمسلم ولو اوصى
 ذمى لجريبي غير مستامن لا يصح ولو اوصى ذمى لمستامن جاز
 كما في الهندية ولو اعتق الجريبي المستامن عبده عند الموت اي
 قبيلته في وقت يصح اعتاقه او ذمى به اي ولو في صحته فقد ذلك
 الاعتاق او التذبير من الكلاي كل ماله لا يقيد كونه من ذلك
 ماله لما قلنا من انه ليس لورثته حق من اي لانهم اموال
 ولو اوصى له اي للجريبي المستامن مسلم او ذمى جاز الايعا على
 الاظهر لانه ما دام في دار الاسلام فهو كاذم في المعاملات ولهذا
 نصح عقود التملكات منه وتبوعاته في حال حيا تركذا بعد
 بمانه وعنى ابي حنيفة وابي يوسف وصية المسلم والذمى للجريبي
 المستامن لا تخبر لانه في دار الحرب كحاشي حتى من الرجوع اليها
 فصارت كالارث والاول اظهر لان الوصية عليك مبتدأ ولهذا
 تخبر للذمى والعبد بخلاف الارث زيلي وصاحب الهوى كالأرثي
 والخارجي والقدرى والجريبي من الذين لا يكون معتقدهم معتقدي
 اهل السنة كما في تعريفات الجريبي اذا كان لا يكره ان يتخذ
 الحارثية فهو غير لزم المسلم في الوصية لاننا امرنا اي معاشر
 المسلمين ببناء الاحكام الشرعية على ظاهر الاسلام فيجوز من
 وصاياه ما يجوز من وصاياه المسلم لظاهر الاسلام كونه من
 انه مسلم وهو كالمناقبين على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يجرى عليهم احكام
 الاسلام لادعائهم الاسلام ظاهرا وان كانوا يعتقدون بخلافه
 كذا في المحيط وان كان صاحب الهوى يغير فهو مبتدأ المرد ولو

أوصي له مسلم أو ذمي فتكون تلك الوصية موقوفة عنده أي
 عند الأمام فإن عاد إلى الإسلام كانت له والا فترجع لورثته
 الموصي نافذة عندها شرح الجمع قال في المحيط ولو ارتد المسلم إلى
 الكفر بدت أو الفرضانية أو المحوسنية ثم أوصي ببعض هذه الوصايا
 فليقول أبي حنيفة يتوقف ما يصح من المسلم من وصاياه //
 ويبطل ما لا يصح من المسلم لأنه يقول تتوقف جميع تصرفات المرتد
 على النفاذ بالإسلام والبطالات بالموت والقتل والوصية
 نوع تصرف الأمان ما لا يصح من المسلم نافذة في توقفيته
 لأنه إن أسلم يبطل وإن مات أو قتل يبطل فلم تنف في التوقف
 نافذة فلا يتوقف أما ما يصح من المسلم يصح منه إذا أسلم فكان
 في التوقف نافذة فيوقف وعند تصرفات المرتد نافذة
 الخ لا يصح منه ما يصح من التقوم الذي انتقل إليهم حتى لو أوصي
 بما هو قرية عنده معصية عندنا وكان ذلك لتقوم غير مبني
 لا يصح عندها وما المرتدة في الوصية كزعمية في الأصح فيصح
 من وصاها ما يصح من وصاها التقوم الذي انتقلت إليهم
 أما علي قوله فلا يشك لأنه لا يتوقف في تصرفات المرتد عندها
 مع أنه يقتل ففي تصرف المرتدة لا يتوقف بالذولي لأنها لا تقتل
 علي ردتها بل تجس إلى أن تنوب وهو مسلمة وإنما علي قول
 أبي حنيفة وجه الله تعالى فإنه لا يتوقف في تصرفات المرتدة عنده
 وإن كانت في تصرفات المرتدة توقف عنده فيصح منها ما يصح
 التقوم الذي انتقلت إليهم قال في الكتاب الذي خلا من واحدة
 وهي بما إذا وصت بما هو قرية عندهم وهي معصية عندنا فأب
 أوصت بينا ببيعة أو كنيسة وكانت لغير معينين فإني لا أخفط فيه

عن أبي حنيفة نسا وقد اختلف الناج فتال بعضهم يصح وقال بعض
 لا لأنها إن كانت لا تقتل وكنتها تجبر علي الإسلام فلا يتغير
 وكان لها حكم المسلمين فما يصح من المسلم يصح منها والأفلا الذي
 أن تصرفها في الحر والخنزير لا يصح وستلف الخزعيلها لا يصح فليعلم
 أنه لا عبرة لا اعتقادها بخلاف الذميمة ما هو في المحيط وإشار
 الكا ح بقوله في الأصح إلى ما قاله السفنا في في النهاية أنه ذكر
 صاحب الكتاب في الإبداعات عن بعضهم أنه قال إن المرتدة لا
 تكون بمنزلة الذميمة وهو الصحيح حتى لا تنفع منها الوصية والوقت
 بينهما أن الذميمة تفرغ على اعتقادها وأما المرتدة فلا تفرغ على
 اعتقادها قال الزيلعي الأسيدي أن تكون كالذميمة فتخو وتبين
 لأنها لا تقتل ولهذا يجوز جميع تصرفاتها كذا الوصية كما ذكرنا
 بقوله صاحب الكتاب صاحب الهداية وذكر الفتاوى في الزيادة
 أن من ارتد من الإسلام إلى النضرانية أو اليهودية أو المجسية
 فحكم وصاها حكم من انتقل إليهم فما يصح منهم صح منه وهذا عند
 وعند أبي حنيفة فوصية موقوفة ووصاها المرتدة نافذة
 بالدجاج لأنها لا تقتل عندنا وقال قاضيان المرتدة الصحيح أنها
 كما للذميمة أه الوصية المطلقة أي التي لم يترك فيها غني وغير
 فتقول هذا القدر من مالي أو قلت مالي وصية أو وصية لهذا
 القدر من مالي أو قلت مالي لا تغل الغني لأنها صدقة وهي أي
 الصدقة على الغني حرام أي ولا يمكن جعلها هبة لم بعد موت
 الموصي وفي المحيط في الفصل الثامن والثلاثين من كتاب الوصايا
 ولو أوصي بثلث ما لم يعط الوصي الغني وهو لا يعلم لا يجوز
 والوصي ضامن في قولهم جميعا لأنه خالف لا إلى خير أه بخلاف

الصدقة عليه فانها تجعل هبة لما قالوا ان الصدقة للمفني هبة
والهبة للفقير صدقة فظهر من هذا الفرق بين ما لو صدقت على
مفني جي فانها هبة ما لا وبين من اوصى بثلاث ماله ولم يسمى
من يفرق اليهم فلا صدق في ذلك الا للمفني او ما الوصي الموصي
الذي فلا تشك في صحة الوصية كما مر في اول كتاب الوصايا
وان وصلية تمت كتولية بالكل منها الغني والفقير لان كل الغني
منها انما يبيع بطريق التملك والتبكيك انما يبيع لمعين ولينظر
الغني الذي وقع في كلام الموصي لا يعين غنيا وذن غني وذن
بعض النسخ لا معين بالميم ولا يجزي يعني فلم يميز التملك
فانتمت الوصية لعدم صدق مسمىها ولو حذفت الوصية لم
اي بالغني كقولهم اي كالمو قال الموصي هذه القدر من مالي وصية
لزيد وهو اي والحال ان زيدا غني او حذفت الوصية بقوم غنيا
محصودين حلت الوصية لهم لصحة تعليقهم وكذا الحكم في الوقف
كاحرره مثلا خسر وذنوا لدر حيث افاد ان الوقف المطلق
يختص بالفقير لا يجزى لغني وان عم الوقف واذا خصصه
بغني معني او يقوم محصورين اغنيا كلهم ويجوز ان منافع
لا عينه اه قال الشيخ الرضوي ويشكل عليه ما مر من ان
السقاية والمقبرة والرباط ونحو ذلك يجوز ان ينتفع بها الفقير
والغني لان الوقف يقصد بها عموم فاذا اكتفي بقصده لزوم
كيف يتم مع التنصيص عليه غير ان هو في جامع الفصولين للقول
على الوقف كالموصي قال فيه لو نصب وصيا في تركه انما هو في ولاية
لا التركة او بانكس او بعض التركة في ولايته لا بعضها قيل يصح
النصب على كل حال ويمتنع التتالم والاذ استداف فيصير وصيا في التركة

انها

منه

انما كانت وقيل يصير وصيا فيكون لا يترد لا التركة ولو نصب متوليا
في رتقة ولم يكن الوقف والموقوف عليه في ولايته صدق ولو وفقت المالا
في مجلسه وقيل لا يبيع ولو كان الموقوف عليه في ولايته لا الوقف
قيل يعتبر التتالم والاذ استداف وقيل لو كان الموقوف عليه حاضرا
جائز والا ولى ذكر هذه المسئلة في باب الوصي فروع الوصي
رجل بثلاث ماله للصلاة جمع صلة يعني لغيره بين ارجامه
صلته لهم بعد موته جائز للموصي صرفه للمورثة من ارجامه اي
وجائز له صرفه لغيرهم وانما نص على المتوهم وهذا لو كان للمورثة
مخا جني يعني ولم يسد حاجتهم ما ورثوا من الموصي يعني لغير
قاربة الكولد اي لغير الاصول والفروع عن جواز صرف التصرف
الكفارة اليهم اما لهم فليجوز عنها ولو عينه الوصي فقد تنقل
في القنية عن ابن القاسم اوصي ان يعطي عن كفارات صلوات
لولد ولده وهو غير وارث فانه يعطي كالمورث ولا يجزيه عن كفارة
افاده المص ولا يجوز صرف الكفارة الا الى مسلم محتاج من غير
قاربة الولاد بخلاف مطلق الوصية للمساكين فانها تجوز للمورث
يعني لو اوصي بثلاث ماله للمساكين فاحتاج ورثته وهم ثمانية وخمسون
كما سياتي وارجو ان يحملوه لانفسهم كان لهم ان يقتسموها بينهم
على حسب التراضي من الجميع ويجوز لاحدهم اذا كان محتاجا والباقي
كما حضره ارضوت ولا يلتفت الى اللفظ المساكين باعتبار
الجمع لان الالحسية ابطلت بمعنى الجمعية يعني لو كان محتاجا
اي المورث عليهم حتى يصدق عليهم اسم المساكين لان الوصية
مقتبة بهم ضربين كلام بالغني والضعيف وانما اشترط الحضور
لانه من قبيل الوصية للمورث فيحتاج الى جازة جميع المورثة فلا

بد من حضورهم ليبرزوا ولذلك اشترط بلوغهم ورضاهم لان
 الاجازة لا تقيد من لم يتصرف بذلك ولذا قال فلو كان قيس
الورثة صغيرا وفي نسخة فلو منهم صغيرا وبان اوصاؤه غير
 واضح والاولي زيادة او غير محتاج لتقييم المحتررات لم يجز
 لعدم الاجازة من غير الرضا وكذا من الغائب وعدم صحتها
 من الصغير مجز قال الشيخ الرضوي وهل هذه الشروط للقسام
 الثاني او للقسامين اي كفارة الصلوة والتبرع بمجززها قلت
 يشترط في كفارة الصلوة انتفاء قرينة الولاة وهو الظاهر ان
 هذا انما هو في الوصية للمسكين تبرعا والله تعالى اعلم اوصي رجل
 بكفارة صلوة لرجل معين لم يجز اي لا يجوز للقاضي ولا الوصي
 وفهنا الغيرة وبه يعني لنساء الزمان وطمع القضاء وغيره
 فقصها مع متقابل الخفي بمال صرف الي غيره من عيبيه وانما نص علي
 الكفارة لانه لو اوصي لمعين بوصية تقبى دفعا اليه بل خلاف
 اوصي رجل لصلواته قال السيد احمد الظاهر ان قيد الصلوات
 اتنا في فلاح بد من القبض والتصدق وبدل عليه التعليل في
 مسألة الفاضل بان الغصب حصل منه بعد موت الموصي انتهى
 والحال ان قلت ما له بدوت الموصي علي المسكين فتركها اي
 ترك الوصي الديون لهم اي للمدينين عن الغديفة عن الصلوات
 الموصي بها لم يجزه اي لم يصح ذلك من الاخر ذلك لانه لا بد
 من القبض اي من قبض الديون عن المدينين ثم التصديق
 عليهم فعلى هذا لو دفع الوصي او لا كفارة الصلوات من مال
 اخر كان له ان يقبض المدفوع في ثقل بلبة الديون وهذا حديث
 لا مال عندهم يقبضون به ولو امر رجل وصيه ان يقبض
 بالثلث

بالثلث علي غير جهة معينة فأت الموصي والمال كله مجمع فقبض
 فغاصب بعد موت الموصي قلنا اي ثلث التركة مثلا اي اكثر
 منه او اقل منه واستهلكها اي استهلك الغاصب المال الفصون
 فتركه الوصي الموصي كله فيما اذا كان ثلثا او اقل وتركه
 من الاكثر بقدر الوصية صدقة تعليمه اي على الغاصب وهو اي
 والحال ان الغاصب معسر مخرب يحصل قبضه بعد الموت وانما
 ذكروا الاستهلاك كونه صار دينا فينتوهم ان حكم الدين يجزي فيه
 والا فلو جسد له وهو قائم فالحكم لا يختلعه والله تعالى اعلم قال
 الشيخ الرضوي قد شرط في الصدقة النية عند قبضه الفقير والحق
 بان نوي بعد قبضه قبل استهلاك الدراهم او وجود النية عند
 عزلها وجب فلعلم مراده هناك ان الغاصب اغتصبها بعد الزوال
 بحررها قلت اشراط النية عند القبض وعند الزوال انما هو
 في الزكاة الواجبة الا فيما عداها من الصدقات والله تعالى اعلم
 بخلاف الدين الحاصل من الموصي في حياته في ذمة الديون فلا يتم
 التصديق به الا بعد قبضه من المدينين ثم التصديق عليه ان نشأ
 الكل اي جميع ما تقدم من المسائل في الفروع فتقول من الغنية
 وفي الجواهر اوصي شخص لرجل بمقتاد قال السيد احمد لا يحترق
 يعني فهو قيد اتنا في ومات الموصي فقصت التركة والحال ان الموصي
 له في البلد والحال ان الموصي لم قد علم بالتسمة ولم يملك الموصي
 له الموصي به ثم بعد سبب ظاهره ولو انما زاد ثقل خمسة
 عشر نائبا علم ان الوصية تلحق بالميراث كما هي مثله في كثير من
 الاحكام كمن تقدم لنا في كتاب القضاء بقبضه عدم سماع
 الدعوي بعد مضي مدة طويلة حتي في الازل واستحقاق غلبة

الوقت فارجع اليه ادعى الموصي له الموصي به على الورثة تسع
دعواه ولا يبطل الايباء بالتخيران لم يكن الموصي له رد الوصية
بعد موت الموصي اوصي شخص له اي رجل بدا وبقاها الموصي
له بعد موته اي بعد موت الموصي قبل القبض صح بيع الموصي ارام
يقبضه لجواز التفريق في الموصي به قبل قبضه يعني والمالك حصل
بمجرد موت الموصي ثم الظاهر ان هذا حكم المنقول ايضاً لما ذكره
من التقليل كما افاده السيد احمد رحمه الله تعالى وقت امره
صنيعة علي ولدها الصغير جعلت عمر الولد متولياً على الوقف
ثم ماتت الواقعة وللولد اي فالمتولي اولى من الاب في النظر
في الوقف وفي مباشرة اموره اذ هو المتولي بشرط الوقت الذي
هو كلف الشارع ثم اذا حصلت الغلة قبضها الاب من المتولي
لانه ولي الصغير الذي يتصرف في ماله اي عرضة قال في جامع
الفصولين الصنيعة اسم للعرضة لا غير والعقار اسم للعرضة المبنية
اتهي رحمتي فان لم يتصرف المتولي فانه ياغم بتضييعه اذ قبل
الولاية الا ان يرفع الامر الي الحاكم حتي ينصب متولياً اخر كما في
المنع وقال السيد احمد وذكر العليم بقيد فيما يظهر تترى شخص
دارا ووصي المشتري بها اي بالدار المشتريه قبل قبضه وبعده
لرجل فاخذها التضييع من يد الموصي لم يحكم الحاكم بوجدها
اي باخذها الموصي له بالدار من تركه المشتري على التضييع بالثمن
منه ولو استخف الدار من يد الموصي له لا يرجع الموصي له على الورث
بشئ لانه طهر ان يد اي الموصي اوصي بحال الغير فلم تقع الوصية
بها والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب الموصي لا يرفع من
بيات الموصي لشرع في بيات احكام الموصي اليه وهو الموصي

المشتري
الرجل

لانه كتاب الوصايا يشمل كل قدم احكام الموصي له ككثرتها وكثرة
وقوعها فكانت الملحقة الى مرفقتها اسم وهو الموصي اليه اي
المفوض اليه احكام الوصايا اي اقامته مقام نفسه في التصرف
في تركته في ما فيه اصلاح المصالح والمرونة ويسموه موصي اليه
لانها التفويض اليه يقال اوصي الي فلان اي اوصى اليه بالتصرف
في ماله بعد موته والاسم من الوصاية بالكسر والفح وقد ذكرنا
الفاظ التي يكون بها الايباء في فروع ذكرناها في اول كتاب
الوصايا تحت قول الماتن وكررتها قوله اوصيت كذا فلان
ولتذكرها ما لم تذكر ثم لوقال فلان وصيبي الي قدوم فلان
ثم الوصاية الي فلان كان الاول وصيا الي قدوم الثاني بشر
الوصاية الي الثاني لان الاول وعين ابي حنيفة ان الاول هو
الموصي وخذه الي قدوم الثاني فاذا قدم ثمها جميعا وصيا
والاولي ظاهر الرواية وسئل الحسن بن ابي مطيع عن من اوصي
الي رجل وجعله وصيا متى شأ ان يخرج منها خرج قال هو جائز
وله ان يخرج منها متى شأ ولو كتب في كتاب الوصية ان مت
في سفرى هذا اومت مرضي هذا فان فلان اوصي ثم عاد من سفره
او برى منه مرضه بطل الايباء وان لم يذكر هذا فهو وصي كمالا
لان الاول مقيد والثاني مطلق اذ كتب الي اوصيت الي فلان
لو كنت حصلت فلانا وصيا ولا دي ولم يقل بلسا لذيها فننظر
ان كان المكتوب على رسم اكتتابه بان كان مكتوباً في اكتتابه اما
بعد فاني اوصيت الي فلان فهذه وصية تامه ان كان فيه
ذكر انشائها فيكون وصيا واما اذا كان على قطعة قرطاس لا يكون
كما في الطلاق ونحوه كذا في المحيط وسيدك فيقول قول الماتن وان

فاسمهم الوصي في الوصية يخرج الخ تنبيهها على ان الابطام من قبل
الاب لا يقبل التخصيص ويستدركه مسأله فمفيدة فيما لو وصي
الاب شخصا في مائة معينة ووصي الي اخر في مائة اخرى هل
هما وصيات في جميع المادتين او يختص كل بما وصي اليه بقية
ولا ينبغي للوصي ان يقبلها لانها على خطر وعن ابي يوسف
الدخول فيها اول مرة غلط والثانية خيافة والثالثة سره
وعن الحسن لا يقدر الوصي ان يعدل ولو كان عمر ابن الخطاب
رضي الله تعالى عنه وقال ابو مطيع ما رايت في مدة قضايت
عشرين سنة من يعدل في مال ابن اخيه نهستان في وصي الي
زيد اي جسد وصيا وتقبل الوصي الوصية عنده اي حفرة
الموصي اي يعلمه كاسيا في صح اي ويكون كالوكال كالجارية غير
لازمة ما دام الوصي حيا فالوصي الوجوع عنها وكذا الوصي
رد هاجد القول بشرط علم الموصي بذلك ولذا قال فان رد الوصي
الوصية كلها ولا فلا وصي الي رجل فقال الوصي اقبل فرائنا ذلك
مالك ولا اقبل في قضا ديونك فان لم يوص الي رجل اخر فضا
ديونه فالوصي يحكمه جميع امور الميراث كما في الحيط عنده اي يعلمه
اي يعلم الوصي وقال لا اقبل ما يرتد والاي وان رد هاجد علم
الموصي بالرد لايصح الرد بنسبة لئلا يصير الوصي مغرورا من جهة
يعني ان الابطام شرع نظر الميراث وحشا للموصي على الوصي ليتصرف في
امواله ويسمي فيما سبابه بعد وفاته فينتدرك الوصي بعد وفاته
ما فات عليه في حياته فاذا قبل ذلك محض منه فالوصي يعتد على
قبوله فلا يوصي الي غيره فلو صح رده بعد ذلك ادى الي ابطال
حق الميراث والي الاضرار به وذك لا يجوز ركز الورد في حال
حياته

حياته في غيره وجهه لا يصح الرد لان الموصي اذا لم يعلم برده محسب
ان له وصيا يتدرك ما فات عليه في حياته فلا يوصي الي غيره
فلو صح الرد يتصرف الميراث كالوكيل اذا عزل نفسه في غيبة الموكل
بخلاف ما اذا رده في وجهه لا اذا علم برده يمكنه ان يوصي الي
غيره وان يدفع الفرض نفسه وهو متبرع في قبوله فيصح رده اذا
في الحيط وغيره وقال المقدسي قد جعلوا الوكيل كالوصي اذا عزل
نفسه لا ينفزل الا ان يعلم الموكل او الموصي او الحاكم لانه اعتمد
وفي صحته عزله بنسبة عزله عليه لتعاقب مقتوده قللت قد
يكون في ذلك غاية مقصوده بان يرد خصه اثبات ابراهيم
دين او نحو ذلك فاذا عزل نفسه خوفا من قبول شهود الزمان
كان فيه نفع الكل لا ضرر فماتلته وقال المحوي وهذه صورة
نادرة لا تتعارض ما هو كثير الوقوع فليجربها ويصح اخراجه اي
اخراج الوصي الوصي عنها اي الوصاية بعد قبوله وخبره لعدم
لزوم مناجاة الوصي ولو كان اخراج الوصي وصيه عنها فب
غيبته عند الامام ابي حنيفة قال الشيخ الرضوي ان اراد انه لو لم
يبلغه كاهل الظاهر من كلامه فيحتاج الي الفرق بينه وبين الوكالة
حيث ان الوكيل لا ينفزل ما لم يبلغه المزل يجرى له خلاف الثاني
فانه لا يخرج الابطام عنده بنزائنه فان قال اوصيت اليك يا زيد
علي ولا يدي وكنت الوصي اليه يعني لم يهرج بقول ولا رد
فمات موصيه فله الرد والقول يعني فالوصي بالخيار ان شاء
رده وان شأ قبله لان الابطام تركيل بعد الوفاة فيعتبر بالتركيل
حال الحياة ومن وكل وكيله في حياته فمات يوجد من الوكيل قبول
اماد لانه انصا كالا بالخيار ان شاء وان شأ قبله عند هذا

فان قلت لا يجب ان لا يخرج لانه لما بلغه الا ايضا ولم يرد فيه في
 حياة كان الميت معتدا على قبوله فاذا ارد بعد وفاته يصير
 الميت مغرورا من جهته قلنا الميت هنا مفتر وليس مغرورا لانه
 كان من حقه ان يسأل منه ان يقبله او لا ولم يسأل وبني
 الامر على انه يقبله بعد موته ولم يوصي الي غيره وقد يقبل
 وقد لا يقبله فصا ومغتر من جهته لا مغرور بخلاف ما لو قبل
 في حياته فان الميت يصير مغرورا من جهته والغرض مني ولرفض
 عقدا الوصية ببيع شئ من التركة بعد وفاته موصيه لانه
 الا قد امر على البيع مع العلم بكونه وصيا ولانه على القبول
 فصا وقبول وهو معتبر بعد الموت وان جهل به أي يكون وصيا
 صورة قال فلان وصي بعد موته ومات ولم يعلم الوصي بقول
 الميت كذبه باع شيئا من التركة على زعمه انه فضولي اوانا الشئ
 الذي باعه متاعه لا تشبهاه عليه لان ذلك قبول للموصية
 حكما وينفذ البيع بصدوره من الوصي فان علم الوصي بالوصاية
 ليس بشرط في صحة تصرفه لان الا ايضا استخلف في الحال والتعريف
 من تراته بخلاف الوكيل فان علمه بالوكالة شرط فلو وكل انسانا
 فباع الوكيل ولم يعلم بذلك لم يصح البيع لانه التوكيل ثابته
 لتبوثه في حال ثبوت الموكل فلا يصح من غير علم لاثبات الملك بالبيع
 والتزاول بد من العلم وطريق العلم به ان يخرج واحد من اهل التمييز
 ولما الا ايضا فخذفه لانه يختص بحال انقطاع ولاية الميت فلا يشترط
 على العلم كالوراثة وصا وكن باع ملك نفسه لغير عالم بانه كذبه فان
 نافذ عليه وحسن فان قال فلان وصي وسكنت فقلت او رد الوصاية
 حال حياة الموصي من غير علمه كما في الجليل ثم رد الوصي الوصاية

بعد

بعد موته أي موت الموصي ثم قبل الوصي الا ايضا صح قبوله لانه
 الا ايضا لا يبطل بمجرد قوله لا اقبل لان في الباطل ضررا بالميت
 والغرض واجب الوقع وور الا اذا انقضت رده أي اذا كان
 الخاص اخرج من الوصاية بذلك الرد فلا يصح قبول ذلك لان
 على قول بعض العلماء يصح رد الوصي من غير علم الموصي فتم اخرج
 الخاص من الوصاية بذلك الرد فتدقضي في فصل مجتهد فيه
 فينفذ والبير مال شمس الائمة السرخسي وقال بعضهم لا حاجة
 الي هذه التكاليف لان الوصاية لو وصحت يتبطله الخائن الخاص ان
 يخرج من الوصاية لانه نصب ناظرا فاذا اراي غيره اصله كان
 له عزله ونصب غيره ورجا لم يخرج هو عن ذلك فيتنفرد ببقا الوصية
 فيدفع الخاصي الضرر عنه وينصب حافظا لمال الميت متصرفا فيه
 فينفذ فخرج من الجاني وبين والبير مال شمس الائمة الخلو انهم
 فترقب بين هذه المسئلة وبينها الوصي لم يعمل بثبوت مال وارباع
 معين فقبل الموصي له الوصاية في حال الموصي لا يصح قبوله حتى
 لورده بعد وفاته صح الرد وقد قالوا بانه لو قبل الوصية في حياة
 الموصي ثم رده بعد وفاته لا يصح رده فقبول الموصي له في الحال
 غير معتبر بخلاف قبول الوصي فيعتبر في الحال من جهته لهذا
 ان القياس بابي قبول الوصي في حياة الموصي كما لم يصح قبول
 الموصي له في حياته الا ان تركنا القياس وجوزنا قبول الوصي
 في حياة الموصي نزل الموصي ودفعنا للضرر عنه ولا يتأتى هذا
 المعنى في باب المال لان اكثرنا في الباب ان الميت يعتمد على
 قبوله ولا يوصي بثبوت ماله لغيره الا انه لا ضرر على الميت في
 ذلك لانه ترك الثالث لورثته والاشقان يثاب على ترك

ما لم يورثته كما يتبادر بجملة لم يرهم فلهذا فرأى علي الموصي له دفع
 رده وثانيهما ان الايضا توكيل مضان الي وقت مستقبل وهو
 ما بعد الموت واذا فاته الوكالات الي وقت في المستقبل جازية
 علي موافقة التماس كما لو قال لعيره وكلتك ببيع عبيدي غدا
 او راس الشهر جازية تياسا واستحسانا والوصية بالمال تملك
 مضان الي وقت في المستقبل وهو بعد الموت وتملك المال
 مضان الي وقت مستقبل ما ياباه التماس فانه لو قال بملكك
 هذا الي غدا او راس الشهر لا يجوز واذ كان التوكيل الفاعل
 الي وقت في المستقبل جازي في محال الحياة تياسا واستحسانا
 صح الايضا للمحال مضان الي ما بعد الموت واذا صح الايضا للمحال
 مضان الي ما بعد الموت مع القبول فاما تملك المال مضان
 الي وقت مستقبل باطل فيعتبر باطلا للمحال واذا اعتبر باطلا
 للمحال صار وجوده وعدمه بمنزلة فلم يصح القبول للمحال وكذلك
 لو قبلها بعد موته لا يكون ان يخرج نفسه عن الوصاية بعد
 لانه لو قبل في حياته ثم اراد اخرج نفسه عن الوصاية لم يشر
 لانه لو قبل بنفسه عن الوكالات بغير محض من موكله ولا بدلي
 اذا قبل بعد موته لا يملك اخرج نفسه كذا قرره في المحيط وفي
 نوادر ابن ساعدة عن ابي يوسف رحمه الله تعالى فيمن اوصي
 الي غيره والموصي له اخرج فقال لا اقبل ثم قال قبلت وسكت
 الموصي حتى مات قال ليس هذا بوصي وان كان في حين قال لا اقبل
 قال له الموصي تكافى هذا ظني بك الي من اوصي اذا لم تقبلت
 فقال قبلت بهذا وصي واذا اوصي اليه وهو غائب فقال لا
 اقبل ثم قال قبلت ثم مات الموصي وليس بوصي كذا في المحيط

ايضا

ايضا اوصى الي رجل وجعل له مئة شاة يخرج منها زهوا ويولد ان
 يخرج منها مئة شاة في اي وقت شاة كذا في خزانة المفتين اوصي
 الي رجلين فقبل احدها وسكت الاخر فقال انما اقبل للسكات بعد
 موت الموصي اشترى للميت كفنا فاشتراه او قال نعم فهو قبول
 الوصية وكذا الوكالات الساكت فاد ما لا يخرج له حرييل عنده
 فامره بشر الكفن للميت فاشتراه او قال نعم فهو قبول الوصية
 كذا في خزانة المفتين وقال الكرخي اذا قبل الوصي او تعزى بعد
 الموت واراد ان يخرج نفسه من الوصية لم يخرج ذلك الا عند الحاكم
 وقد قالوا ان الوصي اذا التزم حضور عند الحاكم واخرج نفسه
 نظر الحاكم في حاله فان كان ماضيا فاد ما لا يخرج له حرييل عنده
 وان عرف عجزه وكرة الاستقالة فانه يخرج كذا في السراج والروقي
 الي صبي فالتزم في يخرج عن الوصاية ويجعل مكانه بالغاه كذا
 ذكر الاصناف رحمه الله تعالى في الكتاب وما يخرج من الوصاية
 لانه لا يهتدي الي التصرف وهل يتفقد تصرف قبل ان يخرج
 القاضى قال بضمن المشايخ يتفقد لانه الايضا اقامة الغير شاب
 نفسه في التصرف وانابة الصبي في التصرف صحيح الا ترى انه لو وكل
 صح تصرف وهذا هو الصحيح وقال غيرهم لا يتفقد وهو الصحيح ايمن
 لان هذا توكيل ولا اية والصبي وان كان يصلح وكيد لا يصلح
 وليا لان هذا التصرف لا يتفقد عن الزام الهبة ولا تزم الهبة
 الميت ولا الصبي لانها ليسا من اهل لزوم الهبة عليهما وبدون
 الهبة لا يمكن تنفيذ هذا التصرف بخلاف حالة الحياة لا يمكن
 الزام الهبة علي الموكل بخلاف العبد والذمي لانها من اهل لزوم
 الهبة عليهما وذكر ابن ساعدة عن محمد رحمه الله تعالى في نوادر

فبين اوصي الي ابن صغير له قال يجعل القاضى له وصيا يجوز امره
فاذا بلغ ابنه جله وصيا واخرج الاول ان نشا ولا يكون خارجا
الا باخراج القاضى كذا في المحيط وعبد غيره البالغ ولربا ذونا
له في ذلك كما في التستاني ودكك لان الاذن من الحولى عارة
للعبد والاعارة غير لازمة فلما لم يرجع كما في المحيط فان
القاضى يخرج سوا كان الورثة كلهم صفا واوكبا والا كانوا صفا
وكبا ولا يخرج قبل الاخراج في التركة بيبا او ما اشبهه ينفذ
تقرره وتكون اليهودية علي الورثة لان الوصي يشبه الكليلين
وجهه ويشبه الولي من وجهه من حيث انه وكيل جوفنا الايصا الي
العبد ومن حيث ان بئر الورثة والولاية للعبد لم تكن
الازمة وانبت القاضى اخراجه من الوصاية وتفري على الآخر
حظهما وهذا الما لوصية بالمال لا لان تشبه الهبة من وجهه
الميراث من وجه قلنا من حيث انها هبة تادام القبول منه
وهو ما لا يملك الوصاية للموصوب له ومن حيث انه بئر
الميراث اذا وقع الميراث عن القبول بان مات صاحب الوصية بذلك
له في اخراجه من اخلاء حيا ته حتى يورث منه تفري على الامر
حظها فكذا هاهنا كما في بالغ ذميا لان اوصيا فان القاضى
يخرجه ويقيم غيره من المسلمين مقامه ولو تصرف قبل ان يخرج
القاضى نفذ تصرفه لما ذكرنا ان الابهة تؤكيل من وجهه وانبات
ولاية من وجهه فباعتبار الوكا لتصحت لان الذمي يصلح وكيل
المسلم في حيا ته باعتبار الولاية لا يبيع لا ذولا ولا ذمة للذمي
عليه المسلم بجال من الاحوال فبالنظر الي الوكا لتعتبر تصرفه
وبالنظر الي الولاية قلنا للقاضي اخراجه فان قلت سيايت

انه

الحج

انه اذا اوصي الي عبد نفسه والورثة كلهم صفا فالوصية لازمة
جائرة مع العبد والولاية له كما فرقلت الايصا ناقص في بابان
الولاية فبراعي لتبوتها ولزم هو كون الوصي قادرا على اقامة
ما نوض اليه من التصرف وامينا لانجاف منه علي مال الميت
وسل الانجاف منه ايتاع الورثة فيما لا يجمل من العقود النافذة
وقد وجد في عبد نفسه اذا كان عدلا مسلما والورثة صفا
كلهم هذه الاسباب فانه قادرا علي ما نوض اليه من التصرف
وامينا لانجاف منه علي مال الميت اذا كان عدلا وسلم لانجاف
منه ايتاع الورثة في الحرام لا نه فلا يثرت العقود ما هو محرم
في الشريعة اذا كانت مسلما واذا كان كذلك التقت العبد بالحر
المسلم فاما الذمي فاذا كان قادرا علي اقامة ما نوض اليه من
التصرف فانه لا يجمعه احد من التصرف في تركة الميت ولا
يجاف منه علي المال اذا كان عدلا في دينة الا انه يجاف منه
ايتاع الورثة في الحرام فان الذمي يستبيح عقودا هي محرمة
في الشريعة وكان توهم ايتاع الورثة في الحرام موجودا وله اكره
علما ونا تؤكيل المسلم الذمي في البيع والترا والذمي اذا اوصي
الي الحرب فانه لا يجوز له الحريم من الذمي تنزل منزلة
الذمي من المسلم ولا يقال انما بطلت وصية المسلم الي الذمي
لتوهم ايتاع الورثة في الحرام والحريم يستبيح ما يستبيح للذمي
لانا نتقول يجاف من الحرب اخذ مال ايتام الذمي والخافة
لبدا الحرب فالقاضي يخرج من الوصية لا مذكيون كالسلم
الفاست الذمي يجاف منه علي المال واذا اوصي ذمي الي
ذمي كان جائزا ولا يخرج القاضى عن الوصاية ككوث

الذي يبيع ويكيل للذمي والذمي ولا يعلني مثله واما اذا وصي
الذي الي مسلم فهو جائز ولا يخرج القاضي عن الوصاية لان
المسلم له ولاية علي الذمي ويبيع ويكيل له وان دخل حريب
دارا بامان فاوصي الي مسلم جائز ولا يخرج ككونه مسلم يبيع
ويكيل له وقد تكون له عليهم ولاية الاتري انه لو شهد علي
الحري جائز شهادته وفاسق يخاف علي ما له بدل اي
بدلهم القاضي بغيرهم اما ما للنظر يظهر ان الوصي اليهم
قاصر النظر لما قد تناه من ان الصبي لا يجسني التقري عادة ولا
كان محجورا في حق نفسه وكذا العبد لا يتقدر علي التقري لان
مولاه ينفعه عنده مع عدم ولا يبيعه علي الا حرره والكافر ولا يبيعه
له اصله والناسق غير مأمون علي دينه فلا يؤمن علي
ترك المال فلات قصور نظر الموصي اليهم ظاهرا فاجبه
التاضي ان ينظر نظرا تاما ويبدلهم بغيرهم ولتظربل يغير
صحته الوصية وعليه عامة المشايخ فلو تصرفوا قبل الاخراج
جاز سرجية فلم يخرج القاضي المبيد او الصبي او الذمي
او الناسق حتى يبلغ الاوصي وعنفق العبد واسلم الكافر
او اسلم المرتد وتاب الناسق بحيث لا تنفع فيه الخيانة
محجبي رقيب اي في المحجبي فوض الواقف ولا يبيعه الواقف
صح استحسانا لم يخرجهم القاضي عنها اي عن الوصايا
لنزال الموجب للفزل يعني لانه ما منع من التزير وهو الكفر
والرق وقد نزال ذلك فلا يكون له حق المزل قال في المحيط
واما في حق الصبي فقد اختلفوا فيه قال ابو حنيفة لا يكون
وصيا وقال يكون وصيا الا ان يكون غير امين اي باث
ثبته

تثبت خيانتة فله عزله مطلقا اختيا ولو وصي الي عبده
والحال ان ورثته صفا وصح الا ايضا عند اي حنيفة رحمه
الله تعالى وقال ابو يوسف لا يجوز وهو القياس لان الولاية
مقدمة لما ان الرق بينا فيها ولا فية اثبات الولد يبي
للملوك علي الملك وهذا قلب المشروع ولان الوصاية للمهاد
من الاب لا تتجزي وفي اعتبار هذه الولاية تجزئها لانه
لا يملك بيع رقبته وهذا خلاف الموضوع ولا يبي حنيفة رحمه
الله تعالى انه مخاطب مستبد بالتقري فيكون اهلا للوصاية
وليس له عليه ولاية فان الصغار وان كانوا ملدا ليس
لهم ولاية النظر فلهذا ما اذا كان في الورثة كبار
والا يوصي الي عبد الغير لانه لا يستند بالتقري اذا كان
للموصي منه بخلاف الاول لانه ليس للقاضي ولا للمصنار
منه بعد ما ثبت الا يوصي اليه وكذا ليس له بيعه وايضا
المولي له يوزن يكون ناظرا لهم فصا كالملك والوصية قد
تجزئ علي ما رواه الحسن عن ابي حنيفة كما اذا وصي الي
رجلين احدهما يكون في الدين والاخر في العيب يكون كل واحد
منهما وصيا فيما وصي اليه خاصة او تقول يوصي اليه كليل
بيروي الي ابطال اصله وتغير الوصف بابطال عموم الولاية
اولي من ابطال اصله ايضا وتقول محمد بن مفضل يروي
مع ابي حنيفة ويروي مع ابي يوسف زيلبي كما يوصي اليه كاتبة
او مكاتبة غيره فقد اجمعا علي جواز ذلك كانت الورثة تسنار
اولا وانما صححت وصاية مكاتبة لان ابا يوسف ومحمد قال
ان الوصي ويكيل منه وجه ودني ومنه فاما مكاتبة يبيع ويكيل

وصيا الميت فان لم يمتل القاضي حتى افاق الوصي كان وصيا
على حاله ولوا وصي الي صبي او معتوه او مجنون جنونا مطلقا
لم يخرجنا ق بعد ذلك ا ولم يفت ولوباغ المرتد مال ابنه
الصغير المسلم ثم اسلم المرتد روي ابن رستم عن محمد بن
الله تعالى يجوز بيع كذا في الثانية واذا وصي الرجل الي كذا
او الي الاعمي فهو جائز وكذا الوصي الي محمد وفي قدف
وفي نوادر بل اصبغ عن محمد بن الله تعالى اذا وصي الي رجل
فقال ان مت فالوصي بعدك فحن الاول جنونا مطلقا فان القاضي
يجعل مكانه وصيا حتى يموت الذي جن فيكون الذي سماه
الموصي وصيا كذا في المحيط وفي الترخا لينة ان الاوصيا الاطرار
المبايعين علي ثلثه ثمرات اما ان يكون الوصي قاذرا ميبنا
يملكه التيام علي مال الميت والمحتظ وما يحتاج اليه من التصرف
وغيره فان القاضي يشدد عضده ولا يعزله وما ان يكون خائنا
قد ثبتت خيانتة للقاضي ان يعزله وينصب وصيا اخر حتى لا تتوي
تركه الميت واما ان يكون امينا ولكن كان قال ومن عجز
عن القيام بها اي عجز الوصاية ثم التيام علي مال
الميت وحفظه والتصرف فيه سوا كان العجز طاريا او اصليا كما
اذا وصي الي عاجز كان عجزه حقيقة لا مجرد اخباره لانه متم
في ذلك انه يريد نصب معين له فلا يجاب الي ذلك بدونه
بيان بعد التزاه بالقيام بما يجتهد وكذا لو شئت الورثة او
بعضهم الوصي الي القاضي فانه لا ينبغي ان يعزله حتى تبدل والم
منه خيانة لان الموصي اختاره والتشاك في قد يكون ظالما في
شكواه شر بئله عن الما في فان بدت له الخيانة اخرجه

فلان

من وجهه ووليا من وجهه لا نهيلي علي غيره بحكم الادة فانه
يلي علي ولده المولود في الكتابة والولد المشترك بخلاف العبد
واما ابو حنيفة فقد ذهب الي ان الاوصيا تؤكيل من وجبه نقل
ولا ينة من وجهه فكان الاوصيا ناقصا في نقل الولادة لانها
بين الوكالة والولادة واذا كان ناقصا في اميات الولادة
لم يشترط لثبوت هذه الولادة ما يشترط للولادة المطلقة
من الحرية واما يشترط لثبوت هذه الولادة الناقصة تكون
الوصي قاذرا علي قامة التصرف الذي فرض الله بعد موته والا
فالمكاتب لم يكن من اهل الولادة علي الحرج الي كذا لندرة
علي التصرف حيث كان حر البدي ليس لاحد منعه من التصرف
كالحرص الاوصيا اليه ثم ان ادين وعنتت مضت وصاينة صحيحة
وان مود المكاتب في الرق بسبب عجزه فلا لعبد تصح وصاينة
ان كان الورثة صفارا وكان مكاتب للوصي واما الوكالات
غيره فالقاضي يخرج من الوصاية بعوده في الرق ويبطل و
صينة ان كانت الورثة كبارا والا بان كانت الورثة كبارا كلهم
او بعضهم لا يجوز الاوصيا اليه لان للكبير ان ينفذ او يبيع الصحة
بضيه فكيف ينفذ مشترية فيعجز عن الوفا بما التزم فلا يفيد
وقا الا اي ابو يوسف ومحمد علي اختلاف في قوله كما قدناه
لا يصح الاوصيا الي العبد مطلقا سوا كان عبدا نفسه او عبدا
غيره وسوا كانت الورثة صفارا كلهم او لا ودرر ولو وصي الي
المستسمي جائز عندهما وعند ابو يوسف رحمه الله تعالى يجوز
ايضا كما في السراج ولوا وصي الي عاجل فحن الوصي جنونا مطلقا
قال ابو حنيفة رحمه الله تعالى ينبغي للقاضي ان يجعل مكانه
وصيا

لادن الميت انما يرضه لادما نته ولو كان حيا اخرجه بخلافه
 وقد عجز فينبوب القاضي عنه لانه لا وصي له ضمن القاضي
 المده غيره رعاية تحت الوصي لانه امر تقضاة واقامة وصا
 رعاية تحت الوصية بضم المشراف المسمى اليه ولو ظهر
 للقاضي عجزه اصلا استبدل القاضي غيره يعني واخرجه
 من الوصاية بالكلية رعاية للنظر من الجانبين زيلبي
 وفي فتاوي الفخري وصي علي وقف وفي تركته ميت عجز
 عن القيام بامر الميت او الوقف واقام الحاكم فيما اخرتم قال
 الوصي بعد ايام صرت قادرا على القيام بما فوض اليه هل يبيده
 الحاكم الى ما كان قال هو وصي علي حاله لا يحتاج الى اعادة الحاكم
 لانه لو ذكر في المسئلة ان الحاكم اقام قبما اخرها صحت بيض
 ذلك عزل الاول وانما ذكر انه اقام قبما اخر الاول لا ينفزل
 بضم اخر اليه وصرح في الثانية والظهيرية وغيرهما وفي الخلاصة
 اقام اخر مقام الحاكم في قول القاضي لانه لا يقوم مقام الاول
 الا بعد العزل وللقاضي العزل بالعجز او ملخصا من ادب الوصيا
 قبل وعيكة التوفيق بان القاضي اذا قال جعلتك وصيا
 او ضمنك الي الاول لا ينفزل الاول ولو قال اتك متفادرا نفزل
 ولو جن الوصي مطلقا ينبغي للقاضي ان يبدله ولو لم يفعل حتي
 افاق فهو علي وصايته ولو عجز له اي الوصي المختار القاضي مع
 اهليته اي اهلية الوصي بان كان امينا قادرا علي الحفظ
 والتصرف لها نفذ عزله واستبدله بطريق الدين بان مقدم
 علي القاضي لانه مختار الميت قال استاذنا فان كان ينفزل
 وصي الميت وان كان عدلا لا فيا فكيف وصي القاضي انتم
 وصايتو

وصايتي للشرايع في العزوخ ان وصي القاضي له عزل لكن ياتي
 قريبا تعينه بما اذا لاي المصلحة والافلا جاز القاضي
 وانتم بسبب عزله من لا يستحق العزل قال السيد احمد وانظر
 ما لو كان عدلا غير كاف فعزله هل ياتي بمولم وقد نصوا علي
 انه بضم اليه لا فيا ولو عزله ينفزل اه في الدشاهة اختلط
 في صحة عزله اي وصي الميت المختار اللعين القادر والاكثر
 من العلماء علي الصحة كما في شرح الوصاية قال في الولم الجية وهو
 الصحيح لانه قضائه وقع في محله فينفذ لكن يجب الاقناع بعدم
 الصحة لانه مقدم علي القاضي لانه مختار الميت والقاضي لو اختار
 غيره كان دونه لادن الميت قد ارتضاه كما في الفصولي ولما
 عزل الوصي الثاني ثبت خيانتة ببينة او باقرار الوصي
 لا مجرد شكاية الوصية كما قد صنفوا يجب ابطال المال الميت وفيما
 المنكر يكونه الثاني اه ما في الدشاهة ويؤيده ان في عامة الكتب
 ان الوب اذا كان مبدرا متلفا مال انه الصغير والقاضي
 وصيا ينفذ المال من يرة قلعت وعبارة جامع الفصولين
 من الفصل السابع والعشرون الوصي المنصوب من الميت لو
 كان عدلا لا فيا في القيام علي التصرف في مال اليتام وحفظها
 لا ينبغي للقاضي ان يعزله فلو عزله القاضي بالاجحة قبل ينفزل
 واقول الصحيح عندي انه لا ينفزل بل يبيتي وصيا علي حاله حتي
 لو تصرف في مال اليتيم بتصرف مفيد لفي علي صحة وكان متبر
 لان الوصي استغنى بنفسه من القاضي يعني ومن شفقت
 اقامته لهذا وصيا يتصرف في تركته فكيف يجوز القاضي ويسبي
 ان ينبغي له اي بعدم صحة العزل وعدم انفاد الوصية قال

لنفسه قضاء الزمان لان النائب عدلهم للمعدل الكافي
 لفرض دينوي ولا مصلحة لطبيعتهم في عزل الاصلها ما في جامع
 الفصولين قال المص في المنع قال شيخنا يعني ابن نجيم صاحب
 البحر فقد تخرج عدم صحة العزل الوصوي الا ترى انه قد علم على
 ابن الميتم لو فوّر شغفته فاولي ان يقدم على غيره كما في
 التبيين كمن قال الشيخ محمد بالي في شرح الدسياه اقول ينبغي
 للمنفعي اذا سئل هل للقاضي عزل الوصي المختار المعدل الكافي
 فيجب بليس له ذلك واذا سئل هل اذا عزل القاضي الوصي
 المختار المعدل الكافي ينبغي ان يعزل بنعم بنعم كمن قال القاضي
 يكون جائزاً انما هكذا استغفنا من مناجنا اه وتكليف
 بالوظائف في الاوقات من الوظائف التولية عليه قال في
 فتاوى خير الدين عن البحر اما عزل القاضي الناظر فشرطه
 ان يكون بحجة واستدلال عليه بما نقله عن الاساقفة وارجح
 المصنوعي ثم قال فانه حرة تولية غيره بغيره ولا خلاف في عدم
 صحتها لو فصل ثم قال واستغفنا من عدم صحة عزل الناظر
 بنعم بحجة عدمها لصاحب وظيفة وقف واستدلال عليه بما
 نقله عن البرازي وغيره اه وبطل فعل احدا الوصيين
 يعني اذا اوصى الي ابنين لم يكن لاحدهما ان يتصرف في مال
 الميت فان تصرف فيه فهو باطل وهذا عند ابن حنيفة ويحد
 رحمه الله تعالى وقال ابو يوسف يتصرف كل واحد منهما
 بالتصرف لان الوصايا بتسليمها الولاية وهي وصف شخصي
 لا يتجزئ فتثبت لكل واحد كولاية الاشهاد لا بدخول
 وهذا لان الوصاية بخلافه وانما تتحقق الخلافة اذا انتقلت

اليه

اليه على الوجه الذي كان ثابته للموصي وقد كانت بوصف كمال
 فتستقل اليه كذلك ولا ان اختيار الوصي اياها يوجب اختصاصا
 كل واحد منهما بالشفقة فصا ركوا وضع الاستثناء لهما ان
 الولاية تثبت بالتقويض فيراعي وصف التقويض وهو
 وصفت الاجتهاد لانه شرط مفيد اذ راي الواحد لا يكون كراي
 المتن ولم يرض الوصي الا بالمتني فصا ركوا في هذا
 السبب بمنزلة شرط العدة وهو لا يشترط به الحكم فلا بد بالطلاق
 بخلاف الاخوين في الانكاح لان السبب هناك الترابية
 وقد قامت بكل واحد منهما كماله ولا ان الانكاح حق مستحق
 لهما على الوالي حتى لو طال البتة بانكاحها من كونه غيبا يجب
 عليه وهما هنا حق التصرف للوصي ولهذا بقي محيرا في التعرف
 ففي الوليين او في حقنا على صاحب وفي الوصيين استوفى حقا
 لصاحبه فلا يصح نظير الاول اينا دين عليهما وتطير الثاني
 استيفاء دين لهما حيث يجوز في الاول دون الثاني بخلاف
 مواضع الاستثناء لانها من باب الضرورة لدمت باب الولاية
 عليهما نيته ومواضع الضرورة مستثناة دايما وهو استثناءه
 في الكتاب في يولي وفي الحيط واذا كانا وصيين للتمام في تقاسم
 احدهما يجوز في قول ابن حنيفة ومحمد الا ان يكونا حاضرين
 او كان احدهما غائبا وقاسم الحاضر باذن الغائب وعند ابن
 يوسف يجوز لان في القسمة معنى البيع فيستبر بالبيع ولو باع
 احد الوصيين شيئا من مال الصغير لم يجز عند ابن حنيفة ومحمد
 رحمه الله تعالى يجوز كيف ما كان فكذا القسمة والوصية لشيء
 من ارباب البر وكذا الخصا في صحته الله تعالى اذ علم هذا الخلاف

وقد فعله علي ان يرجع به في التركة لان ذلك ديننا في التركة
وان فعل ذلك علي ان لا يرجع لم يجوز عن الوصية وما احتج
اليه من الصدقة من غير شر فلا يجوز عن الوصية بوجه
من الوجه فان احب الزوج ان يتي هذه الاعيان لا وله
ويتخذ الوصية من تفسير يهرب من الصنار ما لا يتم بيعه
الوصيات مقدرا للوصية من رجل ويشتري الاب للصغير
ذلك منه بعد التسليم بمثل ذلك الشئ واكثر ثم يتخذ ذلك المال
الي البيع ويتضمن الوصيات من ثمن الضميمة فينفذ ان منه
الوصية كذا في المحيط وفيه ايض لو وصي الي رجلين وقال لهما
ضما ثلث مالي حيث شئتما وقال اعطياهما من شئنا فقال
احدهما اعطيه فلانا وقال الاخر بل فلانا اخر لم يكن لواحدهما
منهما ذلك عند ابي حنيفة ومحمد لان وضع المال تصرفي يحتاج
فيه الى الراي لان الثواب يتفاوت بتفاوت النعم لان النعم
يتفاوتون في الاستحقاق والصلاح خلافا لابي يوسف وهذا
مجلد في الوصايا اعطيا ثلث مالي فلانا فاعطاه احدهما يجوز
لانه لا يحتاج فيه الى الراي اذا كان الثلث المصروف اليه محصيا
فان اتفقا بعد ذلك ووصفا عند اخر جازي بخلاف ما اذا كان
الوصي واحدا فوصفه عند بعضه ورثته ثم اراد ان يضع عند
اخر لم يكن له ذلك لانه تعيين الوصي اذا كانت واحدا المكن
ان يجعل كتعيين الميت ولوان الميت عيني الوصية في بعضه
ورثته لم يكن للوصي ان يضعه عند غيره فكذا اذا هب منه
الوصي وما اذا كان الوصي اثنين فلا يمكن ان يجعل تعيين
احدهما كتعيين الميت فصا ووجود التعيين من احدهما القديم

ايض وذلك بان اوصي بان يتصدق بشئ للمساكين ولم يبين
مساكينه فلي قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى لا يتفرّد
احد الوصيين بتنفيذها قال شمس الائمة الحواشي رحمه الله
تعالى لان مشايخنا يظنون ان احدا الوصيين يتفرّد بتنفيذ
الوصية بشئ من ابواب البر بل خلافا وليس الامر كما ظنوا
بل المساكين على الخلاف كما ذكره الخصاص وكذلك في حال الحياة
وكل رجلين بهبة عيني من اعيان ما له ولم يبين الموصوب
له لا يتفرّد احدهما بالهبة وان عين الموصوب له او عيبت
المقصود عليه في المسئلة الاولى يتفرّد احدهما بذلك بالاجماع
ثم هذا كله فيما اذا وصي اليهما ولم يقل شيئا ولا فله وصي اليهما
وقال فعل كل واحد منكما جائزا وقال كل واحد منكما وصي تمام
قال ابن مقاتل ورايو القاسم يتفرّد كل واحد منهما بالتقري
بالجماع وهو الصحيح اه لم يخصا وافاد في المصنف ان بطلان فعل
احد الوصيين فيما اذا لم يجز الآخر فعل صاحبه والافعال جازة
صاحبه بعد فانه يجوز ولا يحتاج الي تجويز العقد واذا اختلف
الوصيان في المال عند من يكون فاني لان المال بالقسمة
فانها يقتسمان ويكون عند كل واحد نصفه وان لم يقبل القسمة
تربا ثيا وان احبا استوزعا رجلا وان احبا ان يكون المال كله
عند احدهما جازا اذا اوصت المرأة الي ابنيها وزوجها بوصايا
من عتقة وصلة وغير ذلك وتكررت ضيقة وثيا با وجليا وخلق
ابني وضيعين فقال الزوج انا انفذ وصيتها من خالص مالي
ولا ابيع الحلي والسياب ثم انفذ هذه الوصايا الزوج باذنت
ابنيها فالاقت من صلالة ووصايا يحتاج فيها الي شراري
وقد

السيد احمد وظا هو كلام الذي يلج اختياره حيث قال ولان وجوب الوصية عند الموت فتثبت لهما ما قلت ولنظن ان يلج عجل في الوكيلين اذا وكلها متفرقا حيث ينفرد كل واحد منهما بالتصرف بالدعاء والفرق ان ضمن الثاني في الايضاح دليل على عجز الاول عن المباشرة وحده وهذا لان الايضاح الي الثاني يقصد به الاشتراك مع الاول وهو عليك الرجوع عن الوصية الى الاول فيملك اشتراك الثاني معه وقد يوصي الانسان الي غيره انه يتمكن من اتمام مقصوده وحده ثم تبين له عجزه عن ذلك فيصم الي غيره فصا رتبة لهما معا ولا كذلك الوكاله فان راى الموكل قايما ولو كان الوكيل عاجزا لمباشرته بنفسه لتكمله من ذلك ولما وكل علم ان مراده ان ينفرد كل واحد منهما بالتصرف ولان وجوب الوصية عند الموت فيثبت لهما معا عجل في الوكاله المتعاقبة انتهى وقال الشيخ الوجع في عجل في الوكيلين اذا وكلها متفرقا حيث ينفرد كل واحد منهما بالتصرف بالدعاء لان التوكيل اقامة الغير مقام نفسه في التصرف وهو بعد التوكيل الاول قايما على التصرف بنفسه فيقدر ان يقيم غيره مقامه اما الوصي فهو خليفة عن الميت ولم يرض باقامة واحد مقامه اما الوصي اليهما معا فظاهر والموالوصي اليهما على التعاقب فلان الوصاية استخلاف وقت الموت لا وقت المقد فحين الموت صار الخليفين عنه فلان الوصي اليهما معا فاسل وفي تنوير البصائر وظاهر إطلاقه انه لا فرق بين ان يكون الوصي اليهما معا وعلى التعاقب وهو كذلك على ما صح في الخلاصة والبرازية حيث قال سوا

الايضاح

بمثلة فلان لهما الوضع عند غيره هو ولو خاطبه جماعة فقال لهم افعلوا كذا بعد موتى ان قبلوا يصبر كلهم او صيا وان سكتوا احتج مات الموصي ثم قبل بعضهم فان كان الثاين سكتوا اكثر صاروا وصيين او وصيا ويحذر لهما ولهم تنفيذ الوصية ما لم يوقع اموره الي الحكم فيقيم معه آخر ويبطل له التصرف بنفسه كما في خزائنة المفتي وفي الحامدية عن الاسماعيليين لو تصرف الوصي بعون علم الناظر في اموال اليتيم فملكته يمينها كما للميتي فانها اي المتولين في الحكم كالوصيين انشاء ووثق القنية ومعاذ الله لو اجرا احدها اي احدا المتولين سوا كانا منصوبين من الوافق او من القاضي ارض الوقت لم تجز الاجارة بل لاري الاخر وقد نص على ذلك في الاسعاف حيث قال لا ينفرد احد الناطرين بالاجارة ولو وكل احدهما صاحب اجازة نقلد ابو السموه وقد صارت هذه المسئلة واقعة الفتوي ولو وصلية كان ايضا وه اي الميت لكل منهما اي من الوصيين على الاغراض يوصي الي كل واحد منهما يعتقد على حدة لا ينفرد احدهما بالتصرف وقيل ينفرد احدهما فيما لو وصي لكل منهما منفردا بالتصرف بالدعاء ذكره الخوافي عن الصغار قال ابو الليث وهو اي الدعاء على جواز انفراد كل واحد منهما في حالة الايضاح الي كل منهما منفردا الاصح وله ناخذ فيفيد كما ذكره في رسم المفتي ان المتولين يفتي بهما فيضي حكم الاول وهو الخلف في الفصلين جميعا كما ذكره ابو بكر الكوفي في صحه في المبسوط وعجز به في الدرر وفي القنينة في انه اعجب الخاف في في كل من المستثنين هو الاقرب الي الصواب قال السيد

ورويها واحدا لم يتصرف في

أوصى اليهما ما أوصى القاصي في الدرع وشئله في التبيين في الوكالة
أه تقلت وهذا الخلاف أنا هو فيما إذا كانا وصيين أو متولين من
جهة الميت هذا متعلق بالوصيين أو من جهة الوارث وهذا
بالمتولين ففي كلاهما ونشر مرتب أو كان الوصيان أو المتوليان
من قاض واحد أو كانا من جهة قاضيين من بلدتين بنظر واحد
أي أحد الوصيين أو المتولين بالنظر لأن الكلام من القاضين لو
تصرف جاز تصرفه فكذلك فإنه قال الشيخ الرضوي هذا متعلق لأن القضا
يتوقف بالزمان والزمان والقاضي في بلدة لا يمكن نصب الوصي
في بلدة أخرى ولا يمكن أن يكون الميت في البلدتين معا فإذا نصب
القاضي الذي هو في بلدة الميت وصيا عنه ينبغي أن يكون هو المعبر
دوت الذي في بلدة أخرى فإنه هو الذي يتصرف في ما له عند عدم
من يقوم عليه لا قاضي المصلحة الأخرى فأما أه تقلت وقد مر في قبل
الفرع المتقدم على هذا الباب أن بعض العلماء إنما يعتبرون
من القاضي الذي في بلدة المال دوت الميت وبعضهم بالعكس
فصلي هذا إذا مات الميت في بلدة وماله في بلدة أخرى ونصب
كل من القاضي وصيا فلا يكون مستكلاً فتأمل وقال السيد
أحمد من بلدتين كذا وقع التقييد بذلك لغيره فيحتمل أن التقييد
به نظراً إلى الغالب من أن في كل بلدة قاضياً واحداً حتى لو ولي
السلطان قاضيين في بلدة واحدة وجعل لهما نصب الأوصيا
يكون الحكم كذلك وهو الظاهر ويحتمل أن التقييد اخترازي
ويجوز ما ذكره من التقييد بوجوب الاحتمال الأول انتهى ولو أراد
كل من القاصيين عزل منصوب القاصي الآخر جاز أن يري فيه
المصلحة والأدعية لانت المصلحة في إبقاءه للدوام والرفق

لا

لا يجوز له عزل منصوب القاضي الآخر وتامه في وكالته تنوير
البصائر من بالامتصاصات وغيرها فليحفظ قال الشيخ الرضوي قوله
وتغامر بخ قال فيها وفي قوله وكذا فإنه ينبغي نظراً ظاهراً على علم من كلام
أبنتنا أن وصي القاضي نائب عن الميت لا عن القاضي حتى تحل
المصلحة بخلاف القاضي وأمينه ومقتضى كون وصي القاضي نائباً
عنه أن لا يكون مخيراً للتصرف في مال اليتيم كما إذا كان أمينه
والمقتول أنه مخير عن التصرف مع وجود وصيه ولو منصوص به
أيضاً أنه لا يمكن نشر مال اليتيم من منصوبه والحكم بخلافه
ويجوز الجواب بأنه ليس نائباً عن كل وجه بل سماه نائباً لأنه
استند الولاء به من جهة وهو عليك التصرف وحده فكذلك
من استنداه من جهة فلذلك أخذها الخارج ثم المراد بطلان
تصرف أحدهما عدم النفاذ حتى لو باع أحدهما وأجازه الآخر جاز
والله تعالى أعلم انتهى وفي وصايا السراج لو لم يعلم القاصي أن
لميت وصياً فنصب القاضي له وصياً ثم حضر الوصي فأراد الخل
في الوصية فله ذلك وينصب القاضي الوصي الآخر لا يخرج الوصي
الأول قال الشيخ الرضوي ثم هل يكون التصرف لهما ويقع نصب
القاضي معتبراً أو يكون التصرف لوصي الميت بعده يجوز انتهى
والظاهر خلافه لو أن القصة منقطعة بأن يكون في موضع لا تنقل
اليه التوافر وقال أبو السعد ومغاده أن الوصية تنبغي لهما
أنه قال السيد أحمد وفيه تأمل قلت وفي الهندية فمن محيط الرضوي
ولو لم ير السراج أن للميت وصياً والوصي غائب فأوصى بالرجل
فأوصى هو وصي الميت دوت وصي القاضي أه فعلى هذا لا يجوز
التصرف لوصي القاضي لأنه إنما أقامه القاضي حيث ظن أن الوصي
تمت ومع وجود الوصي من الميت أذفعته الضرورة ولا عبرة

عن

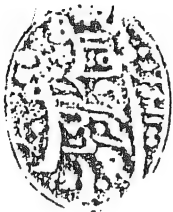
بالظن البين خطأه فتنبه الابن كنفه وتخبره فينفرد احد الوصيين بذلك ولولم ياذن الاخ لاني في التاخير نسا والميت ولم يذ ابكده الجيران ايضا في الحضرة الرفقة في السفر وسيل القبر ابو بكر رحمه الله تعالى عن من مات في يوم تلج تشديد ولد وان فلم يتقدرا المختسبون علي حملته فاستاجر احد الوصيين حاملين حتى حملوه الي المقبرة والوصي الاخر هناك سكنت واستاجر بعض الورثة والوصيان سكتان قال الاستجرا جائز وهو من جميع المال كما كتبت تيا وييل هذا اذا كان الامر حال الحيا جمع الوصيان علي الاستجرا وتخبر الجارة بان كان يتقدري علي الحمل غير الذين استاجرهم والا جئت بقدر غيرهم علي حملته ولتختبر الذرة لتبين وصوب الحمل عليهم والمسئلة مرفقة ان الاستجرا حمل الجارة انما يجوز اذا كان ثمة من يحمل الجارة غير هؤلاء كذا في المحيط موصفا وقد اوضحها جد في كتاب الاجازات والاثم الخصومة في حقوقه اي البيت فينفرد احدها ولو ينفر الا ذ من الاخر لانها لا يجتمعان عليه عادة ولو اجتمع لم يتكلم الا احدها غالبا والا في شرار حجة الطفل من ملبوسه ومطعمه ومشروب فينفرد كل واحد لان في اشتراط اجتماعها يحتاج صلاتهم جوعا وعريا وانفراد احدها بذلك احيا للصفاء ولذا ابكده كل من هو في يده والا في الانتهاء له اي قبول الهبة الواقعة للطفل فانه ليس من باب الولاية ولهذا تمككه الام ومن في عياله قال عبد البر يخفى اذ خيره خشية الفوات وان في معنى الاموال الضابغة والاذ في اعتنا في عبد معين لانه لا يحتاج فيه الى رأي ولا اجتماع لكن في اطلاق عنت النسمة ولم يقيد بكونها معينة ولا له اعلم ذكره عبد البر قال السيد احمد لا مانع من

حل

حل المطلق علي المفيد لان غير الميعين يحتاج الي الرأي في اختيارهم ثم هذا اذا وصي الميت بمقت عبد معين محانا او علي عوض معين واما الوكيل يبين الموصي فلا بد من اجتماعها الاختيار ذلك الي الرأي حيث لم يبين الموصي ولو ان الميت وصي بشرا عبيد وباعثا فله واحد الوصيين لا ينفرد بالشرا وبعد ما استشر كان لاحدها ان يفتق كذا في الهندية والا في رد ربيعة معينة والا في تنفيذ وصية معينة اي معين كل من الوصيين بان قال ادفعوا هذا الثلاث فانه ادعيتيه والوصية بان قال اوصيت بهذا العبد لفلان وفي الهندية بترجل وصي الي رجلين فاث وفي يده ودائع الانسان فقبط احد الوصيين الودائع من منزل الميت بشرا موصيا او قبط بعض الورثة بغير امر الوصيين او بدوث امر بقية الورثة فهلك المال في يهودا فثبات عليه ولا ينفرد احدها بقبط ودعية الميت ولا تقبض الدين وان كان علي الميت دين محبب وله عند انسا ودعية فدفع المستودع الودعية الي ورثة الميت فضاغته في يده كان صاحبه الدين بالخيار ان يشا ضمت المستودع وان شاضمت الوراثة وليس هذا الاخذ المال من منزل الميت ولو كان مال الميت في يد غاسب فان احد الوصيين لا يملك الاخذ من المودع والغاسب الا ان في المودعة ما من ثمة فالوصي ياخذ المال من الغاسب ويدفعه الي الورثة وفي الودعية بترك الودعية عند المودع ولو كان ما للثمة وما عنده من الودائع والغاسب كلها وبيعة في يد رجل او غسبا او دعها الميت حال حيا لانه

او غصبها رجل من الميت حال حياته فتبعت احد الوصيين ذلك
وهلك في يده فالداغ ضامن وكذا الوصي عند ابي حنيفة
وجرد الله تعالى ومحمد رخصته الله تعالى لان احد الوصيين غلبها
لا ينفرد بقبض مال محفوظ ولو كان الوصي واحد افلا ضامن
سما في المحيط وقوله زاد في شرح الوصاية كالاولى وذكره بعد
قول الماتن وبيع ما يخاف تلفه وجميع اموال ضابغة عشرة اذني
اي غير ما ذكره الماتن منها رد منسوب يعني لو غصب الميت
عبد امثلا ثم اوصى الي رجلين كان لاحدهما ان يرد المقتوب
الي المنسوب منه بل اذا من الآخر ومنها رد منثري يعني لو
اشترى الميت ثوبا مثلا شرا فاسد اخر اوصى الي رجلين في ماله
كان لاحدهما ان يرد الثوب المشتري الي بايعه بغير ان يضمن
الاخر ومنها رد ثمن البيع ببيع كالروايع الميت عبد امينا
وارصى الي رجلين في ماله فبهن المشتري على احد الوصيين
بان العبد معيب بعيب متقدم وحكم القاضي برد العيبه لان
لذلك الوصي دفع ثمن العبد الي مشتريه ولو بلا اذن الاخر
وليس لاحدهما قبض المبيع من المشتري ههنا يتزورها امارا
ففسد البيعة في عمل يتعلمه ينفرد بها احدها ومنها تشمة كيلي
او زوني مع شركيك الموصي مثلا ومنها طلب دين الميت على
رجل قال السيد احمد بوجود في شرح عبد الرافعا الموجود نفسه
وقضا الدين بجنس حقه بخلافه الاقتضا كما اشار اليه النظر الاقتصا
فهو الطلب اهر وعد في المحيط في المسائل المستثناة التي يجوز
فيها انفراد احد الوصيين قضا دين الميت والخراج اذا كان
التركه من جنس الدين ثم قال وذكر في الجامع الصغير فصل
الاقتضا

التقاضي على هذا الخلاف ايضا قال مشايخنا رحمهم الله تعالى
التقاضي في عرف ديار محمد رحمه الله تعالى اقتضا الدين واقتضا
الدين على الخلاف واما في عرفنا فالتقاضي هو المطالبة وانه
بمعنى الخصومة فيكون على الوفاق اهو فالى صل ان الطلب
ان كان بمعنى الخصومة فللكل منهما الانفراد به كما تقدم متنا
والا فليس للطلب لاحدهما عند الامام وبيع ما يخاف تلفه
من نحو ثكيرة وثياب لا تختمل البقا وجمع اموال ضابغة لان
فيه ضرورة لا تخفى ولا نه يملكه كل من هوفي يده فلم يكن من
باب الولاية ومنها تنفيذ وصية بالتصديق عند كذا وكذا
من ماله اذا كان لتغير معين او مسكين معين وفي الخا نية
ولو اوصى الميت ان يتصدق عند كذا وكذا من ماله ولم يعين
التغير لا ينفرد به احد الوصيين عند ابي حنيفة ومحمد
ابي يوسف ينفرد وان عيى التغير ينفرد بذلك احدهما عند
الكل وعلى هذا الخلاف اذا اوصى بشي المسكين ولم يعين
عندها لا ينفرد وعند ابي يوسف ينفرد وان عيى مسكينا
ينفرد عنه الكل انتهى ونقل المكي عن الخا نية ان لاحدهما قبض
تركه الميت اذا لم يكن عليه دين واهو مودع في تركه حي
لا يضمن بالهلاك وان لاحدهما التصديق بمحنة في الوصية
بالصدق بها قبل رفع الحانة وان يودع ماصا في يده
من تركه الميت واجارة ماله البيعة ورد المراسية والامانات
انتهى وقد جمعها شايح الوصاية في ابيات اربعة فتا ل
ويفرد بالتجيز عتق وصية اذا عينا احتفظ ببيع ما ينفرد
قبوله هبات حاجت جمع ضايعة ههنا تصفي الدين للطلن بوجوه



يؤد لمصب مودع فاسد الشراء وحقق بيع منه قالوا وسطوا.
 وقصة موزون مكيل وصيته بالمال الذي فترقين ضرروا.
 وقال ابو يوسف رحمه الله تعالى قد قدما ان نحمد الله مع العلم وهو
 الذي في اكثر الكتب كمن في العدد عن العيون ان نحمد الله مع العلم وهو
 يوسف بن زكريا كل واحد من الوصيين بالتعرف في جميع الامور
 المستشيات على جوانب الانفراد لكل واحد منها ويعين او
 نص على الاختراع بان يجمعا على كل امر من امورها اتبع ذلك
 الشرط اتفقا بين الامام وصاحبيه شرح وصيانية وقد قدما
 عن المحيط انه لو وصي الي رجلين وقال كل منكما وصي تام فلكل
 واحد منهما ان يتصرف وحده ومثله في خزانة المنقذين قال
 الشيخ الامام ابو بكر محمد ابن الفضل اذا جعل الرجل رجلا وصيا
 علي ابنه وجعل رجلا اخر وصيا علي ابنه الاخر وجعل رجلا وصيا
 وصيا في ماله الغايب فان كان شرط ان لا يكون كل واحد منهما
 وصيا فخما وصي الي الاخر يكون الامر علي ما شرط عند الكل وان لم
 يكن شرط ذلك ثم المسئلة علي الاختلاف والعقوي علي قول
 ابي حنيفة كذا في المحيط ولو ان رجلا وصي الي رجل وقال له
 اعمل بولي فلان او قال لا تفعل الا بولي فلان ففعل الاول الوصي
 هو الخاطب وفي الثاني هو وصيان علي المختار ولو وصي الي رجل
 فقال لا اعمل بغير فلان كان له ان يعمل بغير علم فلان ولو قال
 له لا تفعل الا بعلم فلان لا يجوز له ان يعمل بغير علم فلان والعقوي
 علي هذا كذا في خزائن المنقذين قال ابو نصران قال فيد بامر فلان
 فهو الوصي خاصة وان قال لا تفعل الا بامر فلان فيهما وصيان
 وهو انشيه يقول اصحابنا كذا في المحيط رجل جعل وصيا في شيء

بسمه

بسمه غو التفريق في العيين وجعل اخر وصيا في نوع اخر بان قال
 جعلتك وصيا في قضا ما علي من الدين وقال لا اخر جعلتك وصيا
 بالقيام بامر ما في او جعل اخر وصيا لرهذا الولد في نصيبه وجعل
 الاخر وصيا في نصيب ولدا اخر له او قال اوصيت الي فلان بتقاضي
 ديني ولم اوصي اليه غير ذلك واوصيت بجميع مالي فلانا اخر
 فلكل واحد من الوصيين يكون وصيا في الانواع كلها عند ابي
 حنيفة ولابي يوسف رحمه الله تعالى كانه اوصي اليها وعند
 محمد رحمه الله تعالى كل واحد منها يكون وصيا فيما اوصي اليه
 كذا في الخاتمة رجل مات وله ديون علي الناس وعليه للناس
 ديون وترك اموالا وورثة فاقام رجل نشاهد في ان الميت
 اوصي اليه والي فلان الغايب فان القاضي يقبل بينة هذا
 الرجل لانه اقام البينة علي حقه وحقه متفضل بحق الغايب
 فينتصب خصما عن الغائب فصا را وصيين ولد يكون لهما هذا
 الخاضع يتصرف في قول ابي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى ما لم
 يحضر الغائب الا في الدنياه التي يتفرد فيها احد الوصيين فان
 حضر الغايب بعد ذلك ان صدق الخاضع ادعي انه اوصي
 اليها لا يكلف اعادة البينة ولا انا وصيين جميعا وعند ابي
 يوسف رحمه الله تعالى لا يكون الغايب الذي حضر وصيا ما قيد
 البينة ولا حضر الغائب ومحمد ان يكون وصيا فالتقاضي بالخيار
 ان نشأ رجل اول وصيا وحده وان نشأ ضم الي الاول رجلا
 غيره وجعل وصي الي رجلين ليس لاحدهما ان يستري من
 صاحبه شيئا من مال البيت وكذا لو كانا وصيين لبيتين
 لا يستري احدهما من صاحبه شيئا من مال البيت الاخر كذا

في الثانية ولولم يكن على الميت دين فقبض احد الوصيين تركه
الميت فضاغت في يده لايضيخ ولوقبض احد الورثة يضيخ
صحة اصحابه من الميراث الا ان يكون في موضع بخلاف الهلاك
على المال فلا يضيخ استخسا فاولوكان الميت اوهي بالتصدق
بالخطة على الفقرا قبل رفع الحيازة ففعل ذلك احد الوصيين
قال الفقير ابو بكر رحمه الله تعالى لو كانت الخطة في التركة
جاز دفعه وليس للآخر الا متناع عنه فان لم تكن الخطة في
التركة فاستري احد الوصيين حنطة وتصدق بها كانت الصورة
من المعطي قال الفقير ابو بكر رحمه الله تعالى اخذ في هذا
يقول ابي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وذكرنا ان اظني رحمه الله
تعالى اذا كان في التركة كسوة وطعام فدفع ذلك احد الوصيين
الي اليتيم جازوا ان يكن ذلك في التركة فاستري احد الوصيين
والآخر خذ ما يشترى احد الا بالآخر ولا حد الوصيين ان
يبدء ما صار في يده من تركته الميت رجل اوصى ابي رجلين
فقال لهما صنعا لك ما لي حيث شئتما اولن شئتما ثمنا اجد
الوصيين قال ابي ثقاتل بطلت الوصية ويمود الثلث الي و
الميت ولو قال جعلت ثلث ما لي للمساكين وقال لهما ذلك بشر
ما ات احد الوصيين قال يجعل القاضي وصيا اخر وان شاق قال
لمباقي منها اقسام انت وحدك وفي قول ابي يوسف الآخر للمباقي
منها ان يتصدق وحده جدا بين داري الصغيرين لهما عليه
حمولة بخلاف عليه السقوط ولكل صغير وصي فطلب احد الوصيين
مومة الجدار وابي الآخر قال الشيخ الامام ابو بكر بن الفضل
يعتق القاضي امينا حتى ينظر فيه ان علم ان في تركه مورا
عليها

عليهما جبر الابن ابني مع صاحبه رجل اوصي لرجلين ان
يشتريا له من ثلث ماله عبد ابكذا ودرهما واحد الوصيين
عبد قيمته اكثر مما سمي الميت الموصي فاراد الوصي الاخر ان
يشترى هذا العبد باسمي الموصي قال ابو القاسم رحمه الله تعالى
ان كان الموصي نوصي الامر الي كل واحد منهما جازك هذا الوصي
من صاحبه وان لم يفعل ذلك فباع صاحب العبد عبده من
اجني وسلم اليه ثم يشتريان جميعا فهذا صواب ثم اني الخاينه
وان اوصي الي رجلين ثم مات الموصي ثم مات احدهما اي احد
الوصيين فان اوصي الوصي الميت الي الوصي الحي جاز ويكون
لصاحبه ان يتصرف لاني احدهما لو تصرف باذن صاحبه فحيا
واذا نفذك بعد الموت وروى انه لا يجوز والصحيح هو الاول
كما في الخاينه ووصي الوصي الميت اوصي لرجل آخر يقوم مقامه
مع الحي في تركه الموصي الاول فله التصرف في التركة وحده ولا
يحتاج الي نصيب الثاني وصيا هذا انما يستقيم فيما اذا وصي الي
الحي واذا اوصي الي اخر فانه يجب اجتماعهما فتنبه ونج
الذخيرة الوصي اذا حضره الموت فلان يوصي الي غيره مع ان
الموصي لم يفرض الامر اليه الا بصا نضا والا يري وان لم يوصي
الوصي الميت الي الحي ولدا الي غيره ضم القاضي اليه اي الي
الحي غيره وروى الاستباه اذا مات احدهما اقام القاضي الوصي
الاخر اوصم القاضي اليه اي الي الحي اخر ولا تبطل الوسيه وفي
الثانية ولو مات رجلا اوصي الي رجلين فمات احد الوصيين علي
قول ابي حنيفة ومحمد لا يتصرف الحي بما له في فرع الامر اليه
القاضي ان يري القاضي ان يجعل وصيا وحده ويبلغ له

ح

بطلت مشيئة الذي مات ووضع المال تنصرف يحتاج فيه الى الرأى
 لان الثواب يتفاوت بتفاوت الفقير لان الفقير تنفعا وتوف
 في الاستحقاق والصلح كما قدمناه عن المحيط اه ما في الادباه
 وقامه في شرح الوهبانية قال الشرنبلالي تحت قول ما تنه
 صفا لثاني حيث اردت ان المسئلة من المبسوط اوصي الي
 رجلين ان ايضا لكاه حيث شأ ويعطيه حيث شأنا زاد
 احدها اعطاه زيدا والاخر عمر وليس لهما سبب لعدم اجتماع
 رايها فلقد بد من اتنا قها لحي يصرف اليه اذ ليس لربي الواحد
 كراي الاخر فلم يوجد راي الاثنين وافاد المصنف بان اختلافهما
 لا يمكن القاضي عزلهما بل لوقا لوالا تنصرف لاحد لم يكن للحاكم
 الاعتراف ولا صرفه الى احد ولومات احد الوصيين قبل العرف
 بطلت الوصية ورجع الثلث للمورثة ونظمه الشاعر فقال
 ه وبطل اوصاؤه اذ امات واحدة ولم يفعل شي اربا بصرفه
 فاذا نص علي جنس من يصرف له فقال جعلت ثلث ما لي لساكني
 يصعد الوصيات حيث شأ من المساكين فان مات احدها
 يجعل القاضي وصيا اخر معد وان شأ قال لهذا الثاني ضع انت
 وحدك اه وانما لم يكن للقاضي عزلهما ولا اعراضا اذا امتنع
 من الصرف لان الموصي قبيد فك بمشيئتهما فلم يثا امما
 لم اتفق وصية ثم هذا مقتديا ذكره فيما اذا لم ينص على جنس
 من يصرف له كالمساكني فاما لو نص عليه علم ان مراده
 فلا تبطل بموت احدها وعليه القاضي بيقض لهما في حياتهما
 وله عزلهما تاملا ولما كانت عبارة الارباه مقتدية احا اعلي
 شرح الوهبانية وهصل فيه خلافا لابي يوسف يعني ان الوصيات

تنصرف فكل من راي ان ينص اليه رجلا اخر مكان الميت فصل
 وعلى قول ابي يوسف يتصرف الموصي بالحق بالتنصرف كما في حال الحياة
 وهذه ثلثة مسائل احدها هذه والثانية اذا اوصى الي
 رجلين فان الموصي فقيل احدها الوصية ولم يقبل الاخر ومات
 احدها قبل موت الموصي وقبل الاخر عند ابي حنيفة ومحمد
 اه تعالى لا يتصرف القابل بالتنصرف وعند ابي يوسف يتصرف
 بالتنصرف والثالثة اذا اوصى لرجلين لنفسك احدها لان القاضي
 بالخيار ان شأ اطلق التنصرف للثاني وان شأ ضم اليه وصيا اخر
 واستبدل الفاضل ثم العدل لا يتصرف وحده عندها وعند
 ابي يوسف له التنصرف انتهى وقال البيهقي تحت عبارة الانشاء
 السا بقية وهذا مشكل على ما في الحاوي فتأمل قال في شرح
 الزباديات ولو اوصى الي شخصين فان احدهما ووصى الي
 رجل نزل منزلة ولو اوصى الي الثاني بكنيتي به في ظاهر الرواية
 وعن ابي حنيفة ينص اليه غيره لان الموصي ما رضي الا لبري
 شخصين كما لو اوصى الي احدهما انتهى وكذا اذا فسق وفيه
 الماوي القدسي فان مات احد الوصيين وقدا وصى في حياته
 الي صاحب اخر عند ابي حنيفة وروي عن ابي حنيفة انه لا
 يجوز فيه فاخذاه ثم ان ابا يوسف وان كان يري افراد
 الحكي بالتنصرف لكنه يري ايضا ان القاضي لو ضم اليه اخر فلا بأس
 لان الموصي قصد ان يخلفه وصيا فنفس فان في خصوصه
 يتحقق ينصب وصي اخر مكان الاول اذا اوصى لهما ابي
 اذا اوصى الي رجلين ان يتصرفا بثلثة حيث شأ انتقل
 الوصية لومات احدها لانه علق الصدقة بمشيئتهما وقد
 بطلت

احد الوصيين هل يجب على القاضي ان يضم اخر عندها خلافا
 لابي يوسف او يضم اثنا فاقولوه وهل فيه راجع الى قول المتن
 ضم القاضي اليه غيره قولان يعني يروي عن ابي يوسف انه
 لا يحتاج الي ضم الاخر ويروي عنه انه يضم قال في شرح المتن
 فان مات احد الوصيين اقام القاضي الاخر وغيره متباه
 وجوبا اجماعا ما عندها فظاهر ما عنده ابي يوسف فحصل
 لا قصد الموصي من انتراف كل منهما على الاخر كني فيه انشمار
 بانه لو اشترى علي وصي لم ينفرد احدهما ببلد خلافا مع الرعي
 الخلاف وعنه اي عن ابي يوسف ان المشرق يتصرف دون الوصي
 ولذا قال في الفتاوى الحاشية عن الاسماعيلية انه لو تصرف
 الوصي بدون علم الناظر في اموال المتيهم لم يكت بضمها انتهى
 كما حرره فيما علقته على المتن وباق في الفروع التي ذكرها
 قبيل كتاب الحسي ونقل الى رح في كرج المتن عن الحنبل
 للوصي مشرقا لم يتصرف بدون وقيل للمشرق ان يتصرف ويحيي
 عن النصولي ان المتولي كالوصي وقد قد مناه في الوتفه
 عن فتاوى ابن نجيم ان الناظر حسب ان ضم خلافة لم يستقل
 الاصل والا استقل وهذا ان لم يوصي لي شخص اخر لا في رايه
 باق حكاه وان اوصى الميت منها الي الحي جاز ويتصرف وحده
 على الظاهر وقال الشيخ الرضوي بعد ما نقل هذه العبارة
 ولا يقال في التفويض الي الاخر عدم تخصيص فرض الموصي لادحيث
 كان تفويض الوصي الثاني وهو خليفة عن الميت صا لا ان
 ما يفعله الثاني مرابه وكذلك بتفويض القاضي الى الثاني
 لان القاضي لينظر ان لا يستطيع النظر الي نفسه فصارت تفويضه

كتفويض

كتفويض الموصي قائل هو وفي الهندية عن خزائن المختارين
 رجل وصي الي رجل وجعل غيره مشرفا عليه يكون الوصي
 اولى باحسبك المال ولد يكون المشرق وصيا وانكره مشرفا
 انه لا يجوز تصرف الوصي الا ببلده وفي المحيط ذكر الفضلي
 في فتاواه في وصي ومشرق ان الوصي اولى باحسبك المال لان
 المشرق ليس بوصي اخر انا حكمه ان لا يجوز تصرف الوصي الا
 ببلده وفي واقعات الناطق اذ الوصي ابي رجل وجعل اخر مشرفا
 عليه فالمشرق وصي الميت لانه قال جلست كوصيين فليس
 لاحدهما ان يتصرف دون الاخر فيما لا ينفرد به احد الوصيين
 والصحيح ما ذكره الفضلي اه وقد ذكرنا في الخلاف في كون
 المشرق وصيا اولد وقدم القول بانه وصي واسطلاح تقديم
 الاظهر فيكون هو المستدافه قال في خطبة فتا والمشهد
 وقد رت ما هو الاظهر وانفتح ما هو الاظهر وهو مشرف
 تظهر في حفظ المال فقط فعلى القول بانه وصي لا ينفرد الوصي
 ببلده بل يشارك المشرق في الحفظ دون واما التصرف فلا ينفرد
 الوصي به بلاد خلافا لسوا قلنا ان المشرق وصي اولد ذكره
 ابو السعود في حاشية الانشاء ووصي الوصي سوا الوصي اليه
 في مال او في مال موصيه وقاية قال في المحيط واذا الوصي الوصي
 التي رجل في تركته نفسه وصا ووصيا في تركته موصيه ايضا
 وكذلك اذا وصي الي رجل في تركته موصيه صا ووصيا في تركته
 نفسه ايضا عندنا في ظاهر الرواية كما في الاختيار والوصي
 في نوع وصي في انواع كلها عندنا وعن ابي يوسف ومحمد
 وجهها انه اذا قال جلستك وصيا في تركتي فهو وصي

التفويض

به فذلك مع علمه انه تقتير يد المنيبة صار راضيا بايصاء الى غيره
لا سيما على تخدير حصول الموت قبل تتم مقصوده وهو تلافي
ما فرط فيه بخلاف الوكيل لانه الموكل حي يمكنه ان يحصل مقصود
بنفسه فلم توجد دلالة الرضي بالتقويض الى غيره بتوكيل
او ايصاء من يولي ثم انه اطلق فشكل بالوكالان الوصي الاول من
ورثة الموصي او من الاجانب كما اشار اليه في الثانية وفي
شرح الطحاوي والرجل اذا اوصى الى رجل ثم ان رجلا اخر اوصى الى
الموصي ثم مات الموصي الثاني صار الموصي الاول وصيا ثم اذا
مات الموصي الاول ولم يرص بالوصية الثانية فوصيه يكون
وصيا لها جميعا ونص فسمند اية الوصي حال كونه نائبا عن
ورثة كبا ونايبا عن ورثة صفا ومع الموصي له الثالث يعني
لواوصي رجل لشخص بثلث ماله ثم مات الموصي وله ورثة كبار
غيبه او صغار فطلب الموصي له بالثلث ثلثة الموصي به فاستقام
الوصي نائبا عن الورثة الصغار وصحت القاسمة سواء كان المال
مستقولا او عتلا اذا لانه يغني ليسير الا اذا كانت يغني فحين
والاصل في جنس هذه المسائل ان من ملك بيع شي ملك اخراره
لان في التسمية بيما واقرارا ومن ملك بيع شي ملك اخراره
والوصي يملك بيع مال الصغير مستقولا لان او عتلا لا يغني ليسير
وله يملك بغيره فاحش ثلثة العشرة كذا في المحيط وعطل الزيلبي
لجواز مقاسمة الوصي نيا بذه عن الورثة الموصون بان الورثة
خليفة الميت حتى يرث بالعييب ويرث عليه به ويصير ميراثا يرث
المورث والوصي ايضا خليفة الميت فيكون خصا عن الوارث
اذا كان خاليا فتنفذت قسمة عليه وقال ولا فرق بين ان

في تركته خاصة هكذا ذكر الامام نجم الدين النسخي بعد الله تعالى
انتهى وقال النقيبه ابي الميث وما اذا اوصى الى الثاني ولم يذكر
تركة الاول صار الثاني وصيها ايضا في قولنا وعلى هذا لا يثبت
الاستحسان وكذا في القياس ان لا يجوز لان الوصي بمنزلة
الوكيل وليس للوكيل ان يوكل غيره مالم يؤمر بذلك وصي وصي
التركتين خلدا في الشافعي قال لا يكون وصيا في تركة الميت الاول
لان الميت فوض اليه التصرف فلو لم يفوض اليه الا ايضا الى غيره
فلد يمكنه ولانه رضي به ولم يرص برأي غيره فصا كوصي
الوكيل فانه يكون وصيا في مال الوكيل خاصة دون ملكه
الموكل ولان المتقدم لا يقتضي مثله الا ترى ان الوكيل ليس له
ان يوكل ولا لمضارب ان يضارب فكذا الوصي ليس له ان
يرص في مال الوصي اليه ولنا ان الوصي يتصرف بولاية مستقلة
اليه فيملك الا ايضا الى غيره كالجد الا ترى ان الولاية التي
كانت ثابتة للموصي تنتقل الى الوصي ولهذا يقدم على الجد ولو لم
تنتقل اليه لما تقدم عليه كالوكيل لانه تنتقل اليه الولاية لا
يتقدم على الجد بل يتقدم عليه الجد وينصرف هو ميراث الموكل
وجنونه جنونا مطبقا فاذا انتقلت اليه الولاية ملك الا ايضا
والذي يوضح ذلك ان الولاية التي كانت للموصي تنتقل الى الجد
في النفس والى الوصي في المال ثم الجد قام مقام الاب فيما انتقل
اليه حتى ملك الا ايضا فيه كذا الوصي وهذا لان الا ايضا اقامة
غيره مقامه فيما له ولان رتبة وعند الموت لانت له ولاية في الترتين
فينزل الثاني منزلة في الترتين ولا نسلم انه لم يرص بل عجب
عن اوصي اليه الوصي بل وجد ما يدل عليه لانه لا استحسان

تكون الورثة صفارا وكبارا لان له ولادة البيع في مال الصغار
والقسمة في معني البيع وله ولادة الحفظ في مال اكبارا لانه
بيعه الحفظ الا القطار فانه محفوظ بنفسه فلا يجوز له بيعه
وهذا في معني البيع فلا يصفى هو ولا رجوع للورثة عليه
اي علم الموصي له ان ضاع قسطهم ابي مع الوصي يعني لو قسم
الوصي الموصي له انا بباعن الورثة الموصون في دفع الثلث
واخذ الثلثين للورثة صح ثم لو هلك نصيب الورثة في يد
الوصي لم يكن علي الوصي الضمان لصحة قسمة حصة لانه هذه
قسمة جرت بين شخصين لها ولادة القسمة اما الوصي له
فلا هو واما الوصي فلان له ولادة علي الصغار ومطلقات لانه
قيام مقام ابيهم الذي انما يملك بيع اموالهم المتقار
في ذلك على السواء فذلك القسمة ايضا ونقل الحوي عن شرح
التعلي ان ذكرا الامام المحمدي محبلا الي مبسوط شيخ الاسلام
ان مقتضى الوصي الموصي له عن الورثة جارية في العرض
والعتار جميعا اذا كانت الورثة صفارا وكلاما اذا كانت
سكنا او غيبا فامره في العتار والعرض سواء كان الموصي له
صغيرا وكبارا حاضرا او غائبا كما في شرح السيد الهادي في المحط
ولان كانت الورثة كبارا او صغرى فقام الوصي مع الوصي له
عن الورثة واخذ نصيب الورثة فقسمة في القطار واجللة لانه
ليس له ولادة بيع العتار علي اكبارا والغيب فلا يكون له ولادة
القسمة ايضا وذكر في اختلاف في زفر ويقتوي خلافا في هذه
الصورة فقال علي بن ابي حنيفة وزفر لانه يجوز القسمة
وتعلي قول ابي يوسف يجوز ما في المنقول فجوز قسمة

مع الموصي له عن الورثة لانه له ولادة بيع المنقول على الورثة
اكبارا واذا كانا غائبا فتكون له ولادة القسمة ايضا واذا كان
للموصي ولادة قسمة علي اكبارا صار كان اكبارا كما لو احضرت
وقسموا الثلث مع الموصي له فنقص القسمة ولا يكون للورثة
علي الموصي له سبيل لانهم فعلوا ذلك بانقسامهم اهو في اصل لانه
كلام في صحة قسمة الوصي عن الورثة الصغار مع الوصي له
في المنقول والعتار جميعا وانما لو هلك حظ الصغار في يد الوصي
من المنقول او العتار جميعا وانما لو هلك حظ الصغار في يد الوصي
له واما قسمة الوصي عن الورثة اكبارا والغيب في العتار فلا
فالجهره علي بطلانها لا انتفا ولا دية في بيع عتاره ولو يوصى
يجوزها ولعل ما قدمناه عن الامام المحمدي من الجزاء في
العتار بانه عن الورثة اكبارا ويجوز له علي قول ابي يوسف
كن هلاك العتار غير متصور كونه محفوظا بنفسه واما النبا
فقد عد منقول العتار فلو قسم الوصي عن اكبارا مع الوصي
له في جرد النبا ثم هلك نصيب اكبارا في يد الوصي فلا ضمان
علي الوصي ولا رجوع علي الموصي له هذا ما ظهر في ولسه تعالى
اعلم ولذا لم يفسل الا بوج بين مقتضى الوصي في المنقول والعتار
كما يظهر ثم انما قيد الورثة اكبارا يكون غيبا لانه لو كانت
الورثة كلهم كبارا او كان بعضهم كبارا وبعضهم صغرى فقسمة الوصي
مع الموصي له علي الوارث اكبارا بطلت في العتار وفي المنقول جميعا
لانه لا ولادة له علي اكبارا والحضور الذي انما يملك بيع حرام
العتار والمنقول في ذلك سواء فكذا لا يملك القسمة فان هلك
نصيب الوارث اكبر في يد الوصي فلا ضمان علي الوصي ولكن يتر

علي الموصي له فياخذ منه ثلثي ما اخذ ان كان ما اخذه قابلا
 في يده وانما يجب الغنا على الموصي لانه لا وجه الي وجوب
 الغنا بنفس التسعة لانها ليست الا قوله هذا وهذا
 لهذا وهذا لا يصلح سببا للغنا ولا وجه لوجوب الغنا في
 فاساك نصيب الكبار بعد التسعة لانه لا وجه لاساسا
 نصيبهم قبل التسعة وبعد ها واما الرجوع على الموصي له
 بثلث ما في يده فلا ن هذه التسعة لما لم تنفع التفتت بالعدم
 ولو انقصت التسعة وهلك من المال شيء فما هلك بهلك ما
 على الشركة وما بقي يبقى على الشركة كذا هذا وان هلك ما
 اخذه الموصي له يجب ان يكون الوارث اكبر بالجار ان نشأ
 ضمن الوصي حصته وان نشأ ضمن الموصي له لان الوصي دفع
 ما ليس له دفعه لانه دفع نصيب الكبير علي وجه التملك من
 الموصي له وليس له هذا الدفع والموصي له قبض ما ليس له
 قبضه لانه قبض نصيب الكبير وما دفع اليه علي وجه التملك
 وليس له هذا القبض هكذا في المحيط واما التسعة على الموصي
 له الغائب او الحاضر بل اذا ندهم ايجع الورثة ولو صفا ارثي
 يعني لومات رجل وقد اتخذ وصيا وكان اوصي له زيد مثلا بثلث
 ماله مثلا فقام الوصي نايا عن زيد بل اذا ندهم وقاسم الورثة
 كبارا وكنا واصفا وكلام فلا تنفع هذه التسعة لان الوصي ليس
 بخليفه عن الميت من كل وجه لانه ملكه بسبب جديده ولهذا
 لا يرد بالغيب ولا يود عليه به ولا يصير ضررا لشر الموصي فلا
 يكون الوصي خصا عنه عند غيبته خلافا لابي يوسف فانه قال
 تنفع التسعة وحسينا ي عند عدم صحة التسعة بناية عن
 الموصي

الموصي له فلو قاسم الورثة واخذ نصيب الموصي له فضع فيرجع
 الموصي له بثلث ما بقي من المال في ايدي الورثة ان ضاع قسطه
 لانه اي الموصي له كالشريك لانه شريك الورثة فيرجع الموصي له
 على ما في ايدي الورثة ان كان باقيا فياخذ ثلثه لعدم صحة
 التسعة في حقه فما هلك من المال معه اي مع الوصي هلك من
 المال المشتركة على الشركة ويبقى ما بقي على الشركة ولا يثبت
 الوصي ما قلنا من حصته الموصي له في يده لانه اي الوصي ليس
 وان هلك في ايديهم فلم ان يضمنوا قدر ثلث ما قسطوا وان
 نشأ ضمن الوصي ذلك المقدار لانه مستغني بالدفوع اليهم والورثة
 مستغني بالتبض فيضتها ايها شاك في التبيين قال المحرم
 في شرحه هذا اذا كانت التسعة بغير امر القاضي ولذا قال
 رجع قسمة القاضي واخذ قسط الموصي له ان غان احد
 الموصي له فلا شيء له اي للموصي له ان هلك قسطه في ذلك فاني
 او امينه قال الا تبا في وانما جازت قسمة القاضي لا تنصف
 ناظر الامور المسلمين خصوصا في حق الاموات والغيب بغير
 عن التصرف بانفسهم ومن النظر ان يفرز نصيب الغائب فان
 هلك نصيبه في يد القاضي ليس له ان يرجع على الورثة بشيء
 والعرب بين القاضي حيث جازت قسمة على الموصي له وبني
 الوصي حيث لم يختر قسمة على الموصي له لان القاضي ولا ي
 على الغائب فيما يتقنه ولذلك يملك بيع ما يجشي عليه التلف
 فكل انت قسمة كقسمة الموصي له والوصي لا يملك بيع شيء
 من مال الموصي له فلم تكن له عليه ولا ية اصلا فلم تنفذ قسمة
 هو وفي المحيط واذا اصب القاضي وصيا ليقسم كل شيء اقتاسم

عليه في العتار والهرم جازلان وصي القاضي بملك بيع مال الصغير
أي سني لانه فكذلك بملك التهمة وهذا إذا جعله القاضي وصيا في
محل ينجي ثامنا إذا جعله وصيا في التهمة أو في حقل سني ببيع لم
يختر قسمته لانه لا يملك بيع ماله إذا فرض القاضي البه أو راخصا
فكذلك بملك التهمة وهذا اختلاف وصي الأب فإذا الأب إذا وجد
اليه في نوع يصبر وصيا في الأنواع كلها والتاضي إذا جعله وصيا
في نوع لا يصبر وصيا في الأنواع كلها وهذا أي جواز قسمته
القاضي واخذه قسط الموصي له إنما هو في المكبل والموزون
لانه إذا تسميته حقيقة وفي غيرها لا يجوز لانه بائنه
كما يبيع ويبع مال الغير لا يجوز فكذلك التهمة هذا خلافا لما قد
عن المحيط لانه فيه جواز التهمة في كل شيء من العتار والهرم
وقال السيد احمد بن علي ما ذكره الماتن فلو هلك خط الموصي
له في يد القاضي هل يصبره أو امينه أو يرجع على الورثة أو غير
جزراتي وقال المقدسي وقال المفتي أبو الميثاق في شرح الجامع
الصغير يجوز في السير الكبير توصير القاضي الثلث من الثلثين وهو
يدفع إلى أحد الفرقتين خطه حتى هلك أحد هلك من الثلثين وانما تم
قسمته إذا دفع إلى أحد الفرقتين خطه لتتم التهمة إذا لم يكون حرمه
مقاسا ومقاسا وكذا لا يملك قسمته المبالغة إذا هلك بالبيع ويبع
مال الغير لا يجوز قلت فلو مضى عند وصيا ملك بيع الموصي
فإذا صار نقدا وقسم وضاع خطه لم يبرأ منه وفي الثاني ومن
أوصى بثلاثة ألف درهم فدفعها الورثة إلى القاضي فقسمت لرعي
الورثة بسبل شهر والموصي غائب صححت قسمته حتى لو هلك المقتضى
ثم حضر الغائب لم يكن له على الورثة بسبل أه ونحوه في الهداية
فهذا

فهذا إذا غلبت ما قد سناه عن أبي الليث لانه ذلك فيما إذا مبني
القاضي ولم يدفع لأحد وما في المال في الهداية فيما إذا دفع إلى الورثة
فتمتبه ولم يتركوا لما تمق والراجح وصي الأم قال في المحيط وصي الأم
قياسا لولدها الصغير منتقلا من التي ورثها من الأم إذا لم يقب
للصغير أب ولا وصي أب أما إذا كانت لأحد هلك لا يقسم هو لا قد
لا يملك بيع منتقلا تتر في هذه الحالة فكذلك لا يملك قسمتها ولا
يملك قسمتها تتر في كل حال ولا يملك قسمتها ويرث الصغير
من غير الأم العتار والمنتقولات في ذلك على السواء وما عرفت من
الجواب في وصي الأم فهو المحل في وصي الأخ والمال ما ذكرنا قبل هذا
انتهى وقال المقدسي فاما وصي الأم والم والم الأخ فليس لهم ذلك
عند وجود وصي الأب ولحد وصي القاضي في كل شيء الذي نزلهم
أيضا فاما عند عدمهم فيجوز قسمتهم فيما سوى العتار وما ورث
من الأم ويجوز قسمته وصي الأب على الأب الكبير الغائب فما
سوى العتار ولا يجوز قسمته الأم والأخ والم على الصغير
الغائب وإن لم يكن لأحد منهم أب ولا وصي أه وهذا كله في
الوصي بين الموصي له والورثة وأما مقاسمة الوصي للورثة فيما
بينهم ففي المحيط ولو كان الوصي قسم بين الورثة وعزل نصيب
كل إنسان فهذا على خمسة أوجه الأول أن تكون الورثة صفرا
كلهم ليس فيه كم كبير وفي هذا الوجه لا يجوز قسمته أصلا لانه
في التهمة معنى البيع فيعتبر حقيقة البيع والوصي إذا باع
أحد التبيين من الآخر لا يجوز على كل حال بل خلاف ذلك
إذا قام وهذا بخلاف الأب إذا قسم مال أولاده الصغار
فيهم كما ذكرنا لا يجوز لانه لو باع مال بعض بنين الصغار

جرت القسمة بين الكبار والصغار فتكون هذه قسمة جرت بين اثنين فجازت الاتري انه لو اشترى الوصي من الكبار شيئا للفقير جاز فكذا هذا وفي المشتري رجل هلك وترك ابني احدهما صغير والآخر كبير فاشترى الوصي اني قد قبضت جميع نصيب الصغير من تركته ابير وقاسمت الكبير وضاع نصيب الصغير في يده قبل قول الوصي حتى لو كبر الصغير بعد ذلك وانكر ما قاله الوصي لا يلتفت الي انكاره ولو ادان بشارك الكبير فيما في يده من المال ويبي انه من تركته الاب لا يكون له ذلك الاتري لو ادان رجلين لا كانت بينهما الفادوهم وكل احدهما رجلا ان يقاسم شريكه ياخت له نصيبه فقال الوكيل قد قاسمته وقبضت الان وضاعت في يدي وانكر الموكل له ان يكون قاسم وقبض شيئا وادان بشارك شريكه فيما في يده ليس له ذلك والقول قول الوكيل الخاسر اذا غرل نصيب كل واحد من الصغار والكبار وقسم بين الطرفين القسمة في الكل فاسدة لان القسمة فيما بين الصغار وانما تولاها الوصي بنفسه والوصي متى تولي القسمة بين الصغار بين الاثنين فالتقسمة في القسمة بين الكبار والصغار ان جرت بين اثنين فالتقسمة فيما بين الصغار وجدت من الواحد فلم تجز القسمة في حق الصغار ولم يوجد في هذه القسمة ذلك وما اذا دفع الي الكبار نصيب القسمة متى جازت ان يمتاز حق بعض الشرا عن حق البعض واذا لم تجز في حق الصغار ولا تجوز في حق الكبار لان من حكم القسمة في حق الصغار ان يمتاز حق بعض الشرا عن حق البعض ولم يوجد في هذه القسمة ذلك وما اذا دفع الي الكبار نصيب القسمة في حق الصغار وجدت من الواحد فلم تجز القسمة في حق الصغار

من البصير يجوز ان يشار ان شأه فقال فكذا اذا قاسم بينهم خلاف الوصي قالوا والحيلة في ذلك للوصي اذا كان الصغير اثنين ان يبيع الوصي حصه احدا الصغيرين شأه من رجل ثم تقاسم مع المشتري حصه الصغير الذي لم يبيع نصيبه ثم يشتريه حصه الصغير الذي باع نصيبه حتى يمتاز حق احدهما عن الآخر واما جاز هذا من الوصي لان هذه قسمة جرت بين اثنين بين المشتري والوصي في نصيب فيجوز كما لو اشترى مال للصغير وحيلة اخرى ان يبيع نصيبها من رجل ثم اشترى من المشتري حصه كل واحد منهما منفردا الثاني ان يكون الورثة كبارا كلهم بمحض حضور بعضهم غيب فاقاسم المحضور واغبر نصيبهم فان القسمة جازة قاله كانت التركة موصاة لان الوصي ولا ية علي الغيب في الموضع الاتري انه يجوز بيعهم عليهم فكذا تجوز قسمة واما في الغنا فلا تجوز قسمة ولا يبيعهم عليهم الثالث ان يكون الورثة صفاء وكبارا والكبار غيب فانه لا تجوز قسمة اما في الموضع خلاف الكبار واذا كانوا غيبا فالوصي ولا ية القسمة علي الكبار في الموضع كما كان له ولا ية البيع علي الكبار في الموضع وجبت كانت له ولا ية بيع غرض الكبار صارا لان الكل صفاء ولو كان الكل صفاء وانقاسم لم تجز قسمة لانه متى تولي القسمة من الجاهلين فكذا هذا واما في الغنا فلا ية لا يبي بيع الغنا علي كبارا غيبهم فكذا لا يبي القسمة الواجبة اذ كانوا صفاء وكبارا فغفر نصيب الكبار وهم حضور واحد منهم وعزل نصيب الصغار جازة فلم يغير نصيب كل واحد من الصغار جاز لان القسمة لم تجز بين الصغيرين حتى يكون الوصي متوليا القسمة من الجاهلين فلا يجوز وانما جرت

الصفا ولم تجز بين الصغار حتى يكون الوصي متوليا القسمة من
 الجانبين فجازت القسمة الاولى ثم القسمة الثانية بعد ذلك
 لم ينقض لانها جرت بين الصغار ككلام فلان الوصي متوليا للقسمة
 من الجانبين ففسدت القسمة الثانية والقسمة الاولى صحيحة
 على حالها واذا كان يصف الورثة صفارا والبعض كبارا واحدا
 اكبارا وصي الصفا واولاده وامه القسمة حكى عن الشيخ الامام
 ابو حفص الكيراني الوصي يتقسم بين الكبار ويغزر نصيبهم ويغزر
 نصيب الصفا ويجعل نصيبه مع نصيب الصغار ثم يبيع نصيبه
 من اجنبي ثم يتقسم بين الاجنبي المشترك وبين الصغار ثم
 يشتري نصيبه من الاجنبي المشترك فيتحقق القسمة بين الكل
 من هذا الوجه وفي المتن ابو ابراهيم عن محمد بن حماد عن ابي بصير
 بن يحيى قال له ما بعد ما كبر اقد دفعت اليك الف درهم فصدقه
 احداهما وكذبه الاخر رجع المكذوب علي اخيه بالتبني وخسب
 وان انكر لم يكن لها علي الوصي شيء لانه اجنبي ولو قال دفعت
 اليك الف الف كل واحد متكما خنصا لية وصدقه احدهما وكذبه الاخر
 رجع المنكر علي الوصي بالتبني وخسب لان قسمة الاخوان عليها
 وهما حاريت ولو كانا قسمة جازت القسمة عليها وعنه ايضا
 وصي عنده الثمان ليعتد بهن ادركا فدفع الي احدهما الف والآخر
 حافر فضاع الف الاخر عند الوصي وحجى الف ايضا ان يكون
 قسمة الف قال يفرم الوصي خمسماية بغيرها لان قسمة لا
 تجوز علي الحاضر فلو كان قسما جاز قسمة عليه ولو كان الثاني
 سرقا كان للآخر ان يأخذ منه خمسمائة وان رشا ضمن الوصي ثم
 يرجع عليه الوصي انتهى في المحيط رجل مات وترك ابنا

صغيرين

صغيرين فلما ادركا طلب ميراثهما فقال الوصي جميع تركتهما
 الف وقد انتقلت علي كل واحد متكما خمسمائة فصدقه احدهما
 وكذبه الاخر رجع المكذوب علي المصدق بما يتبين وخسب ولا
 يرجع علي الوصي في ذلك عند تفرق هور وابتاع ابني ضئيفة
 وفهر وابتاع ابني مائة عن ابني يوسف رجعا من ابني
 كذا في محيط السرخسي ~~تتبع~~ علي ان الايصام لا
 لا يقبل التخصيص قال محمد بن حماد عن ابي ابي الوصي الي رجل
 في ماله فهو وصية في ماله وولده جميعا وهذا من هذا وقال
 الشافعي رجعا من ثمن ماله وهو وصية في ماله لا غير لان الايصام لا
 بعد الموت فيعتبر بالتوكيل حال الحياة والتوكيل في حال الحياة
 يختص بذلك النوع فكذا بعد الموت ولنا ان الوصي يشبه الوكيل
 من وجه ويشبه الولي من وجه اما يشبه بالوكيل لانه يتصرف
 بحكم التوكيل كالوكيل ويشبه بالولي لانه استغنا هذه الولادة
 بالموت فلان لالحال الذي استغنا الولادة علي حاقه بموت ولوه
 والعمل بكل من الشريعة في كل حكم مستغنا فعملنا بكل واحد من
 الامر في بعض الاحكام فحيث اندهم ترك الوكيل يوقع
 الحكم علي قبوله ورد علي لولا لانه حالة الحياة ومن حيث ان
 الولي ولا يبدى الولي غير مستغنا نعمت ولا يبدى عملا بالشريعة
 بقدر الادلان ولكن سلطانها انهما كالكند وجب التول بشيها
 ضرورة لانه متى اوصي الي رجل في ماله وسكنت عن الاولاد
 يحتاج الي نصيب وصي اخر في وصية الاولاد فلان اقامة هذا
 الوصي في حق الاولاد وقد رضي به الميت اولى من اقامة
 وصي اخر لم يرض به الميت بخلاف الوكالة حالة الحياة فانه

قائم مقام الوصي ولو تولاه بنفسه حال حياته يجوز بيعه وإن
 كان مريضاً مريض الموت بغير محض موت الزمان فكذلك الوصي لقيامه
 بالبيع لا يبطل المألية لأنها ألي خلف وهو الثمن بخلاف الوصي
 المأذون له في التجارة حيث لا يجوز للموالي بيعه لأن الزمان يمتد
 الاستسما بخلاف ما نحن فيه كافي التبيين وفائدة صحة بيعه
 إنما إذا هلك الثمن عنده لا يضمن وللزمان أن يرجعوا إليه
 في الباقي من التركة أفاده السيد احمد وضمن وصي باع ما وصى
 ببيعه ونصدق بتمتد أي اوصي إليه أن يقصد ببقته على
 القراض استحق العبد الوصي ببيعه والنصدق بتمتد بعد هلكه
 ثمنه أي ضياعه أي الثمن عنده أي عند الوصي بعد قبضه
 بصحة ثم استحق العبد من يد المستري فيضمن الوصي الثمن
 للمستري لأنه أي الوصي هو العاقداً الذي تولي عقد البيع
 على المغتري فالهبة تكون عليه وهذه عهدة لأن المشتري
 منه له يرضى بهذا الثمن لا ليس له المبيع ولم يسلم فقد أخذ
 البائع وهو الوصي مال الغير بغير رضا فيجب ردّه ورجع الوصي
 في جميع التركة كلها لأنه مال الميت فيرجع به عليه لا وكيله
 أبو حنيفة رحمه الله تعالى يقول أولاد الأبرج الوصي على أحد
 لأنه يثبت بطلان الوصية باستحقاق العبد فلم يكن عاملاً للورثة
 فلا يرجع عليهم بشيء ثم يرجع إلى ما ذكرنا هنا يرجع في جميع
 التركة وقال محمد رحمه الله تعالى لا يرجع إلا في الثلث لأن الأبرج
 يحكم الوصية فأخذ حكمها وحل الوصية الثلث قلنا في الجواب
 عليه أنا لا نسلم أنه يرجع عليه حكم الوصية بل نقول انتهى
 الوصي من وريثه جبهة الميت لأنه لا مربيعة هذا العبد و

جميع أمور الميت كذا في المحيط فإن أوصى الميت بجهة ثلثت ماله
 وقاسمهم أي الورثة الوصي في الوصية في الحج عن الميت
 بثلث ما بقي إن هلك المال في يده أي في يد الوصي بعد
 المناستة وهلك المال الذي أقر به في يده من دفع إليه
 ليح وهذا عند أبي حنيفة خلدها قال أبو يوسف إن
 كان المفرز مستقراً للثلث بطلت الوصية ولم يحج عنه وإن لم
 يكن مستقراً للثلث حج عنه بما بقي من الثلث إلى تمام الثلث
 بالحج وقال محمد رحمه الله تعالى لا يحج عنه بشيء وقد تقرر
 المناسك قال الأتقاني فقلد عن نكث الوصايا أي للثب
 فإن أجواه جلا فصرته تنقصة في الطريق في قول الأمام
 أبو حنيفة ما بقي من ماله وحج وفي قول أبي يوسف إن بقي
 من ثلث ماله سيجح والد قلاد وفي قول محمد سوا بقي ثلث
 الثلث سيجح ولم يثبت لأبي حنيفة موصية أخرى وتفسير ذلك أن جلا
 مات وترك أربعة آلاف درهم فأعطوا ألف درهم فصرته من
 الطريق ففي قول الأمام يجعل لأن الألف لم يكن ويعطى ألفاً
 أخرى وفي قول أبي يوسف لم يثبت من ثلث ماله إلا ثلثه ما
 وثلاثة وثلاثون فيعطى ذلك المقدار وفي قول محمد لا يعطى
 شيئاً انتهى ولو أقر بالميت شيئا من ماله لم يحج عنه فضاء ذلك
 التقدير المفرز بعد موته لا يحج عنه بثلث ما بقي بائناً للثلث
 أي باق لا نداء الميت حجة فإذا هلك ذلك المعنى بطلت
 الوصية ويبقى ما عند المفرز ملكاً للورثة ولصح بيع الوصي
 الذي عند أحد التركة بغيبة الزمان وقوله للفرع ما غفلت
 ببيع لتعلقه صرح به أي الزمان بالمالية لا بالصورة يعني والوصي

بمحنة لا نزال ان هذا العبد مكنى فكان ذلك ديناً على الميت
والدين يقضي من جميع التركة بخلاف الفاضل واميناً اذا تولى
البيع لادعوى عليه لان في الزامها القاضي فتنطيل القضاء لانه
يمتنع من التقليل لهذه الدماء فتنشبه الزوم الضمان فتستقل
مصلحة العامة وامينه من غير غنة كالرسول ولا تكن كك الوصي لانه
بجزالة الركيل حتى لو هلكت التركة ولم تقاي لم يكن بها فافان
دجوع على احد لاعلى الورثة ولا على سائر المساكين ان كان
قد تصدق بالثمن على المساكين لان البيع لم ينع الا للميت وفي
المتن اذ اوصى لي غيره ان يبيع عبده هذا ويتصدق بثلثه
على المسكين ففعل الوصي ذلك ثم استخف العبد رجوع المشتري
بالثمن على الوصي ولا يرجع الموصي في مال الميت بشئ لانه
انما يرجع على من ابي المسكين الذي تصدق الوصي عليهم
والثمن هكذا يستضي لان غنم ابي غنم تصرف الوصي كان
كهم حيث تصدق عليهم فغرمه يجب ان يكون عليهم وهذه
الرواية تخالف ما تقدم متنا وهي رواية الجامع الصغير ورو
ان الميت اصل في غنم هذا التصرف وهو الثواب والغير تبع
كما يرجع في مال الطفل وصي باع الوصي ما اصابه اى اصاب
الطفل بالتقسمة عن التركة ارننا فنقبض الوصي ثمنه وهك
ثمنه معه اى في يد الوصي فاستخف بعد هلك الثمن المال
المسحوق وانما يرجع في مال الصغير لانه عامل له والطفل يرجع
على الورثة بمحصنة لان ثمنه باسحقاق ما اصابه
اي كلاً او بعضاً وفي نفاذ رهشام الوصي بان يعتق عنه
نسمة بثلث ماله فاشترها الوصي بالثلث واعتقها ثم استخف

فلا

فلا ضمان على الوصي ولو ظهر له انه حر فالوصي ضامن وتدمر في شي
الضمان متنا وشركاً انه لو باع الوصي العبد لاجل الغرض ما مر
القاضي او يلا امره فاستخف العبد او مات قبل القبض مت
الوصي وضاع الثمن رجوع المشتري على الوصي وهو يرجع على الغرض
كفى روي هشام عن محمد ان الوصي لا يرجع على الغريم بشئ الا
ان يكون الغريم قال للوصي بعه واقض ديني وفي نفاذ راي
سماعة عن ابي يوسف اذا ترك الميت عبداً لاهال له غيره
وعليه ديون فباع الوصي العبد بامر الغرض بان طلبوا ديونهم
واستقدوا على الوصي وقضى الثمن في دينهم ثم استخف العبد
من بين المشتري رجوع المشتري على الوصي والوصي على الغرض وكذا
لو امره القاضي فباع في ديونهم ودفع الثمن اليهم بالفاضل
ثم استخف العبد من بين المشتري رجوع المشتري على الوصي والوصي
على الغرض وجعل بيع الوصي للغرض كبيع الغرض فانقسم هو في نفاذ
ابن سماعة عن محمد رجل مريض مات فباع وصيه بثلث الغرض
وقبض الثمن فضايع عنده ومات بعضه الرقيق في يد الموصي قبل
الان يسلم الا المشتري فالمشتري يرجع بالثمن على الوصي والوصي
على الغرض امره بالبيع اولاً لانه باع لهم فرب بين هذا وبينما
اذا استخف العبد من بين المشتري وقد ضاع الثمن في يد الوصي
ورجع المشتري بالثمن على الوصي ولا يرجع على الغرض الا اذا
امر به بالبيع ولو امر الغرض الوصي ببيع رقيق الميت فباع واستخف
المبيع من بين المشتري وقد ضاع الثمن في يد الوصي فالوصي
لا يرجع بالثمن على الغرض ولو كان لا يبيع عبداً فلا في هذا
رجع بالثمن عليهم ولو انهم غرموه الا ان يكون الثمن كالكرم

للصوم على رجل آخر فيصير قبوله للحواله لو خير بان يكون الثاني
 ابي الحى عليه امل من الحمل فانه استدلال فمه بدمه هي وفي
 والولادة نظرية ولو كان الحى عليه متلداى مثل الحمل
 في الملة اختلف المشايخ فيه والصحيح انه لم يجز فيه وبالا ولي
 اذا كان الحى عليه اذ في من الحمل فلد يجوزنا تقا فانا فبه
 تضيق ما لليتيم على بعض الوجوه وهو على تقدر بان حكم
 بسقوط حكم يربى سقوط الدين اذا مات الحى عليه فليس
 او وجد الحى ولد بيته ولا يربى عود الدين على الحمل هذا اذا
 ثبت الدين بمد ائنة الميت وان بمد ائنة الصوم حار حتي ان
 الصبي لو بلغ واراد نقض ليس له ذلك وان كان شرعا نزل
 بيهن الصوم عند هاهو عند ابي يوسف لا يجوز كالوكيل بخلاف
 المضاف فانه يحتاج بالثمن على الابسر والاعسر وقال الولوي
 ولو احتال الاب بدين لا فيه الصغير على رجل الى اجل لم يجز كذا
 الصوم لان فيه ضرر على الصغير بالاجل ولو احتال الصوم بين
 لليتيم على رجل ابي من الغريم الاول او الاب بدين لا فيه الصغير
 على رجل امل منه جائز لان فيه نقضا للصغير هه وصح يبعه
 ابي الصوم ما لا للميت بنقدا ونبيه من على لا سواه الى اجل
 ستارة فان كان اجل فاحتال لا يجوز على شرط كونها لغيره
 عن الميت وعن الصوم حتى لا يبيع من لا تغفل سها دته لراوى
 وارث الميت فلا يجوز كما في جامع النصولين ولو باع وارث صح
 من مورثه المورث ولو سكر به منه بيهن لم يجز عند ابي حنيفة
 ولغيره العيز لم يجز اجاعا لانه لا توصية له كما في جامع
 النقولين
 ايف موضع نزوه من اجنبي احتزى عما لو باع مال اليتيم من

دينهم فلا يرجع بما زاده ولو لم يكن على الميت دين وكفى الصوم
 باع الرقيق للورثة اكثرا منهم في جميع هذه الوجوه بمنزلة الورثة
 وان كانوا صفا لم يرجع في الاستحقاق عليهم امروه بالبيع ولم
 يامروه لان امر الصغير وجوده وعدمه سواء يجتلف امر الكبير
 عند ابي الحنيفة وهذا مخالف لما ذكره الماتن من مسئلة الطفل الام
 الا ان يقال مسئلة المحيط في الصغار المتعدد بين ومسئلة الماتن
 في الطفل وقد ذكر صاحب المحيط مسئلة الطفل كما في المتن فلعل
 في المسئلة قرين قال في المحيط فاذا ادعى الصوم دين للميت
 على رجل فقال المدعى عليه قد قضيت الميت ويستحق عني فقضى
 القاضي بالمال على المدعى عليه فدفعه الى الصوم فقضى الصوم
 ذلك ديون الميت وانفذ منه وصاية من حج وعتقه نسمة
 ودفع الباقي الى الورثة ثم يوهن المدعى على قضا الدين فان كان
 الصوم املنى هذه الدنيا بغير امر القاضي رجع المدعى عليه بالمال
 كله على الوصي ورجع الوصي على الغريم وعلى صاحب الحج والورثة
 بما دفع اليهم ولا يرجع على القسيمة لان الفتق وقع عن الوصي
 وان كان املنى هذه الدنيا بامر القاضي لم يرجع المدعى عليه
 على الوصي بما انتف في الحج ولا بالدين الذي قضى عنه الميت ويرجع
 عليه بما نفذ في ثمن القسيمة لانه لم يبعته بعد ما استراه
 لان الشرا للصوم يقع الفتق عن الوصي فيبضن الوصي لا يبعد
 برهان المدعى عليه على ما ادعى من قضا الدين تبين ان
 الوصي ما استترت العبد للميت انما استراه لنفسه طمعا
 وصح احتياله ابي الوصي بمال اليتيم كالوابع الموصى عبد الوارث
 داره من انسان فانما المستر بالثمن او المستاجر بالاجرة
 للصوم

نفسه او شر المتيتم من مال نفسه فانه سياتي حكمها بما باليمن
 اليسير الذي يتقايين الناس به اي يتساحكوث والغبن نقصا
 الثمن ونحوه لا يجوز بيعه من الاجنبي ولا شراؤه منه بما لا
 يتقايين اي بالادب يتساحك الناس به وهو الغبن الفاحش لان الالبه
 اي الوصي على اليتيم نظرية ولا نظرك في الغبن الناحس بخلاف
 اليسير لانه لا يمكن التميز عنه فباعته اشده اياها فلو باع
 الوصي مال اليتيم من اجنبي بداي بالغبن الفاحش كان البيع
 فاسدا حتى يملكه اي المبيع المستري بالغبن تستاني قال
 الشيخ الرضوي وح تلمزم القيمة لا الثمن كما هو الحكم في البيع
 كامل وقيل باطل فلهذا يملك بالغبن وعكس التوليد في النقصه
 وهل اذا باع بدو ثمن المثل يسوغ منه الدعوي قال في الفصل
 السابع والعشرين من الهادي في الادب انه لا يجوز بل ينصف
 من انتهى ما قبل ومثل البيع الاجارة حموي على الدباء اي مثل
 الوصي الادب اه قلت وعليه هذا اندفع ما قاله السيد احمد وهل
 يخفى الوصي الغبن الفاحش الظاهر نعم لانه القيمة اذا
 لومت المستري يحكم البيع الفاسد فلا ضمان على الوصي الباع
 نعم اذا استري لليتيم بالغبن الفاحش لا يمتنع شراؤه على
 اليتيم حيث لا يملك الشرا فالناحش وانما ينفذ على الوصي والند
 تعالى علم وهذا اذا باع الوصي للصغير مع الاجنبي وما بيع
 الوصي للمورثة الكبار مستورا لكان او عفا لا يجوز الا برضاهم
 وان باع الوصي مال احدا لليتيم من الاخر فلا يجوز لان الوصي
 انما يتقوم بالعقد من الطرفين باعتبار منفعة ظاهرة وههنا
 لا يظهر النفع في حق احدهما الا يظهر ولا ضرر في حق الاخر وكذا

اذن

اذن الوصي لهما بالتصرف فباع احدهما الدماء الاخر لا يجوز لانها
 اسفاد الولادية تمت جهة الوصي والوصي لو فعل ذلك بنفسه
 فلا يجوز وكذا اذا فعل من استنفاد من جهته وفي المنتهى الرقيم
 عن محمد انه اذا باع الوصي على الصغير دارة فاذا هي لصغير اخر
 وهو وصيه قال ذلك جائز وفيه الخافية لكل منهما وصي لم يجز
 الوصيين الشرا لليتيم من الوصي الاخر لان تصرفات الاوصيا
 معقدة بالخرية والنظر لليتيم فلو وجدت لاحدهما الاخر
 الاخر البتة فلا يجوز تصرفه وفيه واقفات الناطق الوصي اذا امره
 ان ان ان يستري له شيئا من اليتيم فانتزاه لا يجوز بخلاف ما
 اذا استري لنفسه كما سياتي لانه اذا استري لنفسه فحقوق
 العقد من جهة اليتيم رجمة اليه وكذلك ان جانب الامر في
 الى التصاد ولفاع الوصي واستري مال اليتيم من نفسه فان
 كان وصي الفاعضي لا يجوز ذلك مطلقا لا ذكيله اي القاضي
 وفعل الوكيل كفعل الموكل وفعل الموكل قضاء القاضي لا يقتضي
 لنفسه الا في سبيلته نزل الوصي المنصوب من القاضي للقاضي
 فانه يصح كما في الخافية وان كان الباع مال اليتيم او المستري له
 وصي الادب جائز على قول ابي حنيفة وحديث الروايتين عن ابي
 يوسف بشرط منفعة ظاهرة للصغير وهي اي المنفعة الظاهرة
 قدر النصف زيادة ونقصا يبيع من مال نفسه ما يباي
 الفانما فانه ويستري من مال الصبي ما يباي وما غايه
 بالغ قال الزيلعي وتفسير المنفعة الظاهرة ان يبيع ما يباي
 خمسة عشر عشرة من الصغير ويكتري من مال الصغير ما يباي
 عشرة خمسة عشر قال في المنتقى وبه يعني وفيه الخافية هذا تفسير

الخيرية الامام السرخسي في غير المتار وهي في المتار عند البعض
 ان يشتري بصفه القيمه ويبيع بنصفها وفي الحان نظمية يجوز
 بيع الوصي من نفسه وشراؤه ان كان فيها نفع فاصح كبيع ما
 يساوي بتمتع بتمتع وشراؤه بتمتع بتمتع قلت واما في
 المتار والخيريه في الشر التصفيه وفيه البيع التصفيه لانه
 لا يقدر علي بيعها من الغير الا بالصفه فكيف يسوغ له الشرا
 لنفسه بالادلى واربعة زبانا وانه انبي في الشرقة وتمتع
 منها فيما عد المتار وكان في الخيريه لا نذر الغبن الفاحش الذي
 لا تقتله المنا من كذا في ادب الوصيا وبه علم ان صحته شرعية
 غير خاصة في المتقول ثم اذا جاز بيع الوصي من نفسه هل يكتفي
 بقوله بعته او استريت كما في الادب او يحتاج الي الشطرين بان
 يقول بعته عبد اليتيم من نفسي كذا واستريت ذكر اليتيم
 في واقعا انه يحتاج الي الشطرين بخلاف الادب وذكر اليتيم
 وجها بان ولايته الاي تثبت شرعا بله قبول كذا يجوز بيعه
 معتزا الي قبول وقد ذكرنا في كتاب البيع ان بيع القاضي والادب
 ووصيه ينفق باللفظ الواحد اذا اتى بلفظ يكون اصلا في
 ذلك اللفظ كبعته هذا من ولدي واليتيم ادبا لوانه بلفظ
 لا يكون فيه اصلا كما استريت هذه المال لولدي فلا يكتفي
 بقول بعته كما في الحائنه وقال اي قال محمد وهو ظاهر الرابات
 عن ابي يوسف لا يجوز بيع الوصي مال اليتيم من نفسه مطلقا
 اي سوا كانت فيه منفعة او لا ووجه قول ابي حنيفة رحمه الله
 تعالى قوله تعالى ولا تبرءوا مال اليتيم الا بالتي هي احسن فشره
 عن قربا سالكه الا على الوجه الحسن فمع المنفعة الظاهره
 قربا

قربا على الوجه الاحسن ولا يقال انه لا يجوز بيع الوكيل مال
 موكله من نفسه فكذا الوصي لا فانقول بالفرق بين الوصي والوكيل
 فان الوصي مختار بالادب بعد وفاته وهي حاله عن المراقبة لنفسه
 والظاهر ان الادب لم يجز له وصيا الا بعد ان نزل منزله لنفسه
 الا ان شفقته على الصغير لا تشابه شفقته الادب من كل وجه
 فكذا شرطنا في تصرف الوصي المنفعة الظاهره ولم نشطها في
 تصرف الادب واما الوكيل فمختار بالموكل حال حياته والظاهر ان
 الاستقصا في النظر اغنا دا على مراقبته وطوعا تد فلم ينزل
 منزله الادب فرد تصرف الوكيل مع نفسه الي اصل القياس وقضية
 القياس ان لا يتنعم الواحد في عتقود الما وضادات من الطرفين
 ولان الوصي يشبه الادب من وجه والوكيل من وجه اما تشبه
 بالادب لانه عام التصرف كالادب ولانه يتصرف عن ولديه لانه
 امر لانه يتصرف بعد انقطاع الامر ولو كان يتصرف عن امره
 لا يشبه له حقه التصرف بعد انقطاع الامر كالوكيل واما تشبهه
 بالوكيل فلا لانه ولديه تثبتت من جهة غيره ولو كان يشبه الادب
 من كل وجه كان عقده ولو لم تكن للصغير فيه منفعة ظاهره ولو
 اشبه الوكيل من كل وجه كان لا يجوز عقده ولو كانت للصغير
 منفعة ظاهره فحيث اشبه الوصي الادب والوكيل جعل الحكم بين
 الحكيم فقلنا يجوز بيع مال اليتيم وشراؤه لليتيم هي نفس
 بشرط وجود المنفعة الظاهره والا لا ولا استري الوصي جازية
 للصغير ثم بلغ الصبي والطلب الوصي على عيب ورضي به قبل ان
 يبرأه اليتيم عن الوصاية وبعد النسي هو لا الوكيل في جميع
 ولو استري الوصي عبد اليتيم بالغ على ان الوصي بالخيار فلا

من الوصي جاز لان الوصي يصير مستجرا لارض اليتيم فيكون ذلك
بمثلة استعجار الوصي الصغير وذلك جائز عند ابي حنيفة رحمه
الله تعالى وعامة المشايخ على انه لو كان اجر المثل ورضاء التقضا
خير لليتيم مما يصيبه من الخارج لم تجز المزارعة وان كان ما
يصيبه من الخارج خيرا لم تجز المزارعة لان تمام النظر للوصي
في هذا كما ذكر في وصايا الامالي عن ابي يوسف رحمه الله تعالى
ان وصي اليتيم اذا ذرع بذرا اليتيم في ارض اليتيم ولا يشهد عند
الذرع انه اخذ البذر فزنا عليه وان استاجر الارض لنفسه
فان كان الذرع خيرا لليتيم فابي اجعل الاجر لليتيم والذرع للوصي
وان كان الذرع خيرا لليتيم وكان الاجر وكس من اجر المثل فابي
اجعل الذرع لليتيم ولو كان استقرض البذر من ميراث اليتيم
وزرعه في ارض نفسه فالذرع للوصي والقول قولنا انه زرعه
لنفسه وكذلك ان زرع بذرا نفسه في ارض اليتيم ثم اصل هذه
المسئلة دليل على ان الوصي يمكن الاستقرض من مال اليتيم
وذلك في المستقضى عن محمد مسئلة تدل على انه لا يمكن ذلك وصور
اذا استقرض الوصي شيئا من مال اليتيم واشهد على ذلك انه
اخذه قرضا ثم ضاع فلا ضمان على الوصي الا ان يجركه فحينئذ يجب
الضمان ولو كان يمكن الاستراض لما وجبه عليه الضمان وان حركه
وقال هتاهم في فرائده عن محمد للوصي ان يستقرض شيئا من مال
اليتيم عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى وما انا فاربي ان
فعل ذلك ولم يوافق في شرح كتاب الرهن الشيخ الاسلام ان
الوصي لا يمكن ان يستقرض مال اليتيم لنفسه وذكر شمس الدين
الحواشي في كتاب الرهن ان فيه خلافا للمشايخ وليس للوصي

تتها

اجاز فخير لليتيم في الثلاث ثم اجاز الوصي البيع فاليتيم بالخيار ان
شاذضي به وان شاذ الوصي فان لم يجز شيئا حتى مات الوصي
بعد ما رضي بالسب او قبله فاليتيم على خياره وان لم يبت الوصي
ومات السيد في يد الوصي في وقت الخيار وبعد مضيه او مات
اليتيم وقت الخيار قبل رضي الوصي بالمستري او بعدة فالشرا
لا نرم لليتيم كذا في المحيط بقي الكلام فيما لو باع الوصي الماذون
مال نفسه من الوصي فهو كبيع الوصي من نفسه فقد اعتبر في
تفويض الوصي جهة النية بزعم الوصي لان الوصي تولاه بنفسه
ولو باع الوصي الماذون له من الاجني يبين فاحش يجوز عند
ابي حنيفة لانه اعتبر في تفويضه مع الاجانب جهة المأكية و
الاصل انه لا جهة النية بخلاف الوصي فلا يجوز له بيع مال
اليتيم من الاجني يبين فاحش وهو اعتبر جهة النية في
تفويض الوصي مع الاجانب فتا لا فلو باع الوصي من اجني ماله
يبيع فاحش لا يجوز كما لو باع الوصي له من الوصي استقدا للولاية
من الوصي فيكون نائبا في نفس التفويض وابو حنيفة يقول
الوصي يمكن للتفويض الا ان في رايه نوع نقصان فاحش الى ما
يجوز ذلك النقصان وذلك بذي الولي فحملنا اصلا في اصل التفويض
ككونه ما لا للتفويض نائبا في وصف التفويض لكونه صفة الكمال
له بذي الوصي فاعتبرنا جهة الاصل له عاملا واعتبرنا جهة النية
في موضع التهمة وفي تفويض الوصي موضع التهمة فيجب
اعتبار النية بغير الوصي اذا اخذ اليتيم من ارضه فقد اختلف
المشايخ قيل يجوز مطلقا كما لو دفعه اليه اخر وقيل ان كان الذرع
من اليتيم لا يجوز لما فيه من اتلاف بذره حاله وان كان البذر

من

من مال الصغير ليس له ذلك وإذا ربح الوصي بدين نفسه عندها
فذلك الرهن في يد المرتبهن هلك بما فيه ويضمن الوصي للصغير
قيمة الرهن إذا كانت مثل الدين وأقل وإن كثرت القيمة ويضمن
مقدار الدين ولا يضمن الزيادة لأنه فيما يزداد مودع مال الصغير
وله هذه الولاية كمن قدم في الرهن للشاح عن الترقا شي
أنه يضمن القيمة ويبيع ما نقلناه التقطناه من وصايا المحيط
بيع الأب مال صغيره من نفسه جازع مثل القيمة وما يبتاعان
فيه وهو اليسير ورويه الحسن عن أبي حنيفة أنه لا يجوز هذا
العقد إلا بمثل القيمة فلم يحتمل في هذا العقد الغبن اليسير بخلاف
ما يباع الأب علي أجنبي فيجوز بالغبن اليسير أيضا لا ننقض التهمة
نمته وظاهر الرواية ما ذكره الماتن وهو الأصح والآبان باع
مال طفله من نفسه يغبن فأحسن لا يجوز ثم لو جاز البيع فلا
يبرأ الأب عن الثمن حتى ينصب القاضي وكيلا للصغير يأخذ
من الأب ثم يورثه الكل بالود علي الأب وفي جيل الأصل ذكر طريقتين
براة الأب عن الثمن الذي وجب عليه لأنه الصغير فقال يخرج
الأب مقدار الثمن من مال نفسه وذلك ما تدينه أرسله ثم يقول
الأب ابني استريت من متاع ابني كذا ما تدينه ورهده ما تدينه
سويها وأخرجهم من مالي فتمت هذه الذي استريت وقد قبضتها الابني
تكون له في يدي ويشهد علي ذلك ونحن محمد رحمه الله تعالى في
النوازل أنه قال لا يبرأ الأب من الثمن ما لم يثبت له منه فذلك الثمن من
مال نفسه شيئا وعلي هذا إذا أنفقت من مال الأب الصغير في
حاجة نفسه حتى وجب عليه الضمان أو غصب شيئا من صغيره
حتى وجب عليه الضمان ثم وجب أن يبرأ عنه وعلي ما قلنا

أن يبرأ من مال اليتيم ومع هذه الواضحة لا يكون خيا ندحتي لا تحق
العزل كذا في المدة ولأب يودع مال اليتيم وإن فعل كل ما فيه
خير اليتيم خاتمة وللوصي أن ييسر مال اليتيم إذا كان الطريق
أمنًا وكذا الأب كافئ ودعته الهداية واجمعوا علي أن الأب الوصي
إذا سافر مال اليتيم لا يضمن يعني براءه جازع لمخرج به في الرهان
وفي الحاشية عن محمد رحمه الله تعالى للوصي أن يأخذ مال اليتيم
وأن أخذه علي أن يكون له عشرة دراهم من الربح لهذه مضان
فأسدة ولا جاز له أن هذا شرط لوجوب قطع الشركة في الربح
ولم ينشده الوصي علي نفسه أنه يعمل مال اليتيم مضان فكان
ما يشترى كله للورثة لأنه يدعي استحقاق بعض الربح من مال
الورثة لنفسه ولا يستحق ذلك إلا بالشرط فالم يثبت الشرط عند
القاضي لا يعطي له شيء من الربح غارية عن المبسوط والوصي
إذا أجز نفسه من الصغير لم يجز لأنه لا تنفعها هذا للصغير
المنع للوصي لأنه جعل منافع نفسه متقومة بالعقد ولو أجاز
الصغير لنفسه ينبغي أن يجوز في قول أبي حنيفة إذا كان باجرة
لا يتقانب في مثلها لأنه جعل منافع الصغير متقومة بالعقد
ويملك الوصي التزوج بأمة الصغير وقد مر في الرهن أن الوصي
لو رهن مال اليتيم بدين نفسه لا يجوز قياسا ويجوز استئثارنا
عند أبي حنيفة ومحمد وقال أبو يوسف لا يجوز قياسا ولا استئثارنا
وهذه المسئلة بنا علي أن الوصي إذا باع مال اليتيم بدين نفسه
من ربه الدين بمثل ما عليه من الدين فعلى تولم لا يجوز ويصير
الثمن قضا بدينه ويصير الوصي ضامنا للصغير وعلي قول
أبي يوسف لا يجوز ولا جمعا علي أنه لو أراد أن يوفي دين نفسه

اليتم ثم طلب منه أكثر ما باع فأن التراضي يرجع إلى أهل البصر
والأمانة إذا أجزه اثبات من أهل البصر والأمانة إذا باعه
بقيمة وإن قيمته ذلك فأن لا يلتفت إلى من يريد أن كان
في المزايدة يستتري بأكثر وفي السوق بائع لا يلتفت بيع الوصي
لأجل تلك الزيادة بل يرجع إلى أهل البصر والأمانة فإن اجتمع
رجلان منهم علي شئ يبوخذ بقولها وهذه قول محمد وأما علي
فإنها تقول الواحد يكفي كما في التزكية وغيرها وعلي هذا قيم
الوقف إذا أجز مستقل الوقف ثم جاز آخر ويؤيد في الآخر كذا في
الحاقية وصي باع تركته الميت لأننا ذ الوصية فجي المستتري
البيع فرفضه إلى التراضي وحلفه فحلف والوصي يعلم أن كذا
فإن التراضي يقول للوصي أن كنت صادقا فقد صنعت البيع
بينهما فيجوز مثل هذا النسخ وإن كان بالخاطرة وإنما يحتاج
إلى نسخ إلى أن الوصي لو غرم على ترك الخصومة بعد ما جحد
المستتري البيع كان ذلك منها بمنزلة الأقال فيلزم البيع الوصي
كما لو قال لا حقيقة وإذا نسخ التراضي بيعها لا يلزم بل يرجع
ذلك إلى ملك الميت كذا في التراضي والكبرى وفي فتاوى أبي الليث
رجل مات وقد كان وصي بثلت ماله وخلف من فام القنار
والوصي يبيع صنعا للوصية فللوارث أن لا يرضى إلا أن يبيع
من كل شيء الثلث عاجل يبيع الثلث منه وسيل أبو بكر الكوفي
عن امرأة أوصيت أن يباع ضياعها ويترك غيرها على الفقرا بشر
أنها ماتت وخلفت ورثة كبار فأراد الوصي بيع جميع الصيغة و
أبو الوربة لا مقدرا للوصية قال أن لا يثلث بالوكس ويؤيد
علي الورثة وعلي أهل الوصية الصرة للوصي أن يبيع الكل والاد

ت

ولو قال اشتدوا في الشريت جارية بن هذه بالف درهم
وأبند صغير في عيال الشرا ويصير لأب قابضها بانتس
الشرا أن كانت في يده والتفن دينا عليه لا يبرأ إلا بالطريق
الذي قلنا كذا في المحيط ولو اشترى الأب مال ولده لنفسه
فبلغ الصبي كانت العدة من قبل الوك على الوالد ولو باع
الأب مال طفله علي أجنبي ولو بنى يسير جاز لا بالفا حش
ولو باع الأب مال أحد الأبنين من الآخر جاز وفي رواية يجوز
بيعه إلا أن يكون خير الصغير ولو بلغا كانت العدة عليها
ولو باع الأب مال من ولده الصغير لا يصير قابض الولد بنفس
البيع حتى لو هلك المال قبل أن يصير جاز يمكن من القبض
حقيقة تركك علي الوالد كذا في بيع الخاتنة وهذا لم يبيح
المنقول ولأب أن يزوج نفسه من الصبي بخلاف الوصي كما في
الهندية ومنتاق مسيا لم كثيرة تنقل بتفرغ الأب في مال ابنه
الصغير قبيل قول الماتق ولا يجز الوصي في مال اليتيم نشندين
الكل في مسایل وفروع تنقل بتفرغ الوصي مع الأجانب
في المنقول ولو باع الوصي شيئا من تركته الميت بآلته فإن كان
ذلك ضررا علي اليتيم بأن كان يجشي عليه المحر والنع عند
حلول الأجل لا يجوز والأجواز من هنا قال شافعي إذا استباع
رجل سبيًا من مال اليتيم بالف درهم والأخر بالف ومائة والأول
أبلي يبيح للوصي أن يبيعه من الأول الذي لا يجشي عليه المنع
والجود وكذا إذا كان لليتيم دار وأراد رجل أن يبتاعها
كل شهر يبتاعها مرة واحدة وصاحب الخاتنة أعلی يزوج منه
وعلي هذا منقول الأوقاف كذا في المحيط وصي باع سبيًا من مال
اليتيم

تفرغ الوصي
مع الأجانب
فروع تنقل

فلا يبيع الاستدرا الوصية وكان ابو نصر الدوبسي يفتي بهذا
 كما انه كان يفتي عند دخول الضرير يقول ابي حنيفة وعند عدم الضر
 يقولوا في فتاوي الفصلي وصي اجر بعض التركة اجارة طويلة
 مرسومة ليقضي به دين الميثة لا يجوز لما فيه من الغبن في السنين
 الاولى والوصي امر بالتعرف على وجه النظر فقد ذكر عدم الجواز
 مطلقا ولم يقيده بالشهر والاول وهذا السارعة على انه يجوز العقد
 في السنة التي لا عين فيها مديوناته ووصي بوصايا من لئله
 وخلفه اولا لا يقدر الوصي على انفاذ وصاياه وقضا ديونه
 بالسرعة الا من ثمن الدار والوارث لا يرضى ببيع جميع الدار كما
 الدين ياتي على جميع الدار وعلى عاقلها بان لا يبيع منها الا
 يسير فلما ان يبيعها لا يسمع الا ذلك ان علم ان الدين يبغي
 على الميت طويل لم يلزم تبع واهل الوصايا شركا الوارث الوصي
 والاب اذا باع مالا للصغير ثم قال البيوع مع المشتري صحيحة الا قاله
 لان الوصي نائب عنه في مطلق التجارة والاب كذلك والاقالة
 نوع تجارة فيبيع منها على الصغير كذا في المحيط وقيد به الكا
 بما اذا لم يكن البيوع بالكره من القيمة والاقالة كذا اصرح به
 في باب الاقالة من كتاب البيوع فتنبه الوصي اذا اراد ان
 يقرض من مال اليتيم من غيره فليس له ذلك باتفاق الروايات
 فان اقترض كان ضمانا والتاخي عليك الا قراض واختلف المبالغ
 في الاب لا تختلف الروايات عند ابي حنيفة والصحيح ان الاب
 بمنزلة الوصي لا بمنزلة التاخي كذا في الثانية وقد مر الكلام في
 استقراض الوصي من مال اليتيم لنفسه وانه مختلف فيه فيل
 قول الماتن ويبيع الاب الخ وللوصي ان يدفع مال الصغير مضاربة
 وان

وان يشارك به غيره وان يبيعه واذا رهن مال اليتيم يوفى
 استدرا عليه وتبضه المرتبة ثم ان الوصي استقاره من المرتبة
 حاجة اليتيم فضا في يد الوصي هلك من مال اليتيم ودين المرتبة
 على اليتيم جهال يطالب به الوصي وان كان الوصي قد غصب الرهن
 من المرتبة واستعمله في حاجة الصغير فذلك في يده ضمن الوصي
 قيمته لحق المرتبة لحق اليتيم وان استعمل بهما الغصب
 حاجة لنفسه ضمن لحقها حتى ان في الفصل الاول اذا دى دين
 المرتبة بما ضمت رجوع ذلك في مال اليتيم وفي الفصل الثاني لا
 يرضع ولو غصب الوصي عبد الرجل واستعمله في حاجة الصغير
 وضمن قيمته المصوب منه هل يرجع بذلك في مال اليتيم لا رواية
 فيه عن اصحابنا قال مشايخنا رجحوا انه تعالى ويبيعي ان لا يرجع
 الوصي اذا استاجر اليتيم اجيرا باكثر من اجرة المشايخ حيث لا يتباين
 الناس فيه ذكر القاضي ركز الدين على السعدي في شرح السبر
 ان الوصي يصير مستاجرا للاخير لنفسه ويجب جميع الاجر في ماله
 وذكر شيخ الاسلام في شروح ان الاجارة تقع للصغير وتكون
 للاجير اجرا مثل عمله اذا عمل والفضل وعلى الصغير ذكر شيخ
 الاسلام فصل الاب ابصر وجعل الجواب فيه نظير الجواب في الوصي
 واذا اجر الوصي الصبي في عمل من الاعمال فهو جاز وكذا اذا اجر عبدا
 للصغير وما الاخر للصغير فهو جاز فان بلغ فلان يشيخ الاجارة
 التي عقد عليها وليس له ان يبيخ الاجارة التي عقد عليها
 على ماله والفرق وهو ان اجارة العبد تصرف في ماله فينبذ
 الوصي منابه فيه وصا كما انه اجر بنفسه وهو بالغ ولما اجارة
 الصغير فلم يتجوز تنعما في حق الصغير لانه الغائب بدنه

ولان ينبغي ان لا يمكنها الوصي واذا يمكنها من حجرة التهنيد
والرباطة وولاية التهنيد قد انتقلت بالبلوغ كذا في المحيط
والوصي لو اجره لولا الصغير بدون اجر المثل بلزما المستاجر اجر
المثل ويصير غاصبا للسكني فلا يلزمه الاجر بالسكني على اصل
اصح بنا وذكر الحنفية في كتابه ان المستاجر لا يكون غاصبا و
يلزمه اجر المثل قبل الانفصال في تقضي بما ذكر الحنفية قال نعم ورايت
في نسخ اخر انه يجب اجر المثل بكامله ولو كان مسمى فيه الاجر
المسمى ولا يلزم عليه ومن شاعنا من يعني بوجود اجر المثل
الاذا كان النقصان خيرا لليتيم فحسب يجب النقصان لانه في
الاخيرة مديون مائة ووصي نقاب الوصي فبعد بعض الورثة
يباع تركته وتقضي ديونهم وانفذ وصاياه فالبيع فاسدا الا ان
يكون باعها لثاني هذا اذا كانت التركة مستغرقة بالدين والا
نفذ نفق الوارث في حصته الا ان يكون المبيع بيتا معينا
الدار او ارض كبر باع ثانيا من تركته الملية او من عقاره وقد بقي
عليه دين ووصاياه اولا والوصي ان يرد بيبه ان كان في يد الوصي
شي غير ذلك يستطيع ان يبيعه وينفذ منه الوصاياه ويقضي
الدين لا يرد البيع ما نت عن زوج وبيت وراخ فاورست الى الاخ
فتقبل وصيتها ثم قبل ان يتخذ وصيتها او يقضي دينها انشترى
لنصيب الزوج من الامتعة والمنازل ولم يعلم انما بيع معتدا بنصيبه
ولم يشترى عرف ذلك ان انفذ الوصاياه قبل ان يتحصوا اجازة البيع
وان لم يتخذ حتى اختصوا الى الثاني بطل بيبه وبدا بديون
الميت ووصاياه ثم الميراث كذا في خزائن المفتين وفي نوادر
ابن سامة عن محمد رحمه الله تعالى اذا كان في الورثة صفار
وكبار

وكبار خباع الوصي العروض بالدرهم او بالدينار او بالكتاب وغير
ثم صرف الثمن ان كان دواخل بالدينار او بالدينار بالدرهم لا يجوز
وهو قاس قول ابي حنيفة وفي المسئلة اشكال وجهه ان
الثمن يدل عن المبيع وللبدل حكم المبدل فلما ملك الوصي في غيبته
الكتاب بالتصرف في المبدل فلم لا يمكن التصرف في المبدل في غيبته
ايضا فالجواب انما ملك بيع العروض على الكتاب بطريق التخصيص
لما يجشي على المرض من التلف وهذا المعنى لا يتأتى في
المبارقة وعن محمد رحمه الله تعالى رجل مات وله علي رجل الف
درهم دينيا فطلب الوصي من الغريم رهنا فدفع الوصي وقال
خذته حتي ادفع اليك المال الي ثلثة ايام فاخذه وقيمة ذلك
نفق في يده فلا ضمان على الوصي لانه لم يلزمه سب وجوب
الدين واذا ولي ذلك غيره واذا فاقضه الوصي منه علي ان يكون
امينا فيه لصاحب الدين وفي نوادر هشام عن محمد في وصي
يتيم باع خلدما لليتيم بالف وقيمة الدن علي ان الوصي بالخيار
فاذا دقت قيمة المبدل في مدة الخيار فصار التي درهم فليس
للوصي ان ينفذ البيع وهو قول ابي حنيفة وابي يوسف وعن
محمد وصي باع عبد الصغير علي انه بالخيار ثلثة ايام فبلغ الغلام
في الثلثة ثم تم الثلثة جازا لبيع الكوكيل بالبيع اذا باع علي
انه بالخيار وطلد ثلثة ايام فامره الامران لا يعضي البيع حتى يري
الامر رايه فليس للبايع ان يغييه فان مضت الثلثة جازا لبيع
وان اجاز الوصي البيع في الثلثة او مات لم يجز حتى يجيزه الغلام
وكذلك الوارث لان العقد اوقع للصغير ولو باع الوصي عبد
اليتيم بشرط الخيار للوصي فاذا ترك اليتيم في مدة الخيار ثم بيع

الكبرى وللوصي ان يؤدّي صدقة الفطر على اليتيم وان يرضي عنه
اذا كان موسرا في قول ابي حنيفة وابي يوسف والوصي لا يملك
ابراغيم اليتيم ولا ان يحط عنه شيئا ولا يوجله اذا لم يكن الدين
واجبا بمقتده فان كان واجبا بمقتده صح الحط والتاجيل والابرار
في قول ابي حنيفة ومحمد ويكون ضمانا ولو صالح الوصي واحدا
عن دين الميت ان كان للميت بيعة على ذلك وكان الحف منقرا
او كان القاضي علم بذلك الحف لا يجوز صلح الوصي وان لم يكن
على الحق بيعة جاز صلح الوصي وان كان الصلح عن دين عن
الميت او على اليتيم فان كان للمدعي بيعة على حقه ولا تقضي
القاضي بذلك لا يجوز صلح الوصي لانه لا يملك وهو نظير
ما لو طوع السلطان الجائر والتقليب في مال اليتيم فاخذ الوصي
وهو دونه لياخذ بعض مال اليتيم قال بغيره رحمه الله تعالى لا ينبغي
للوصي ان يعطي فان اعطي كان ضمانا وقال الفقيه ابو الليث
ان خاف الوصي التقل على نفسه او قلدا في غضون من اعصابه
او خاف ان ياخذ كل مال اليتيم فدفع اليه شيئا من مال اليتيم لا
يضن وان خاف على نفسه القيد او الجبس او علم انه ياخذ
بعض مال الوصي ويبقى له من المال ما يكتفيه لا يبيعه ان يدفع
مال اليتيم فان دفع كان ضمانا هذا اذا كان الوصي هو الذي
يدفع المال اليه فلو ان السلطان او المتغلب بسط يده واخذ
المال لا يضيئ الوصي والعنوي على ما اختاره الفقيه ابو
الميت كذا في الهندية وتصل فيما لحيط عن الحضانة في ادب
القاضي السلطان اذا طلع في مال اليتيم فخطا يبيعه الوصي ببعض
مال اليتيم ليدفع ظلمة قال ان كان يمكنه دفع الظلم من غير

ويطل الخيار في قول ابي يوسف لان من له الخيار يحجز عن التفرغ
بحكم الخيار بما بلغ الصبي فاسبه العجز بالموت وفي ظاهر الرواية
عن محمد ان احاز الصبي البيع في مدة الخيار وبعد هاجاز وان
رذه بطل لان الصغير بلغ قبل وقوع حكم العقد لان خيار البيع
يجمع نزول البيع عن ملكه والمقصود من التفرغ حكم نصارى
حق المقصود وهو الحكم لان المباشرة حصلت بعد البلوغ
بغير امره وذلك يوجب له الخيار بغير امره وان لم يرخد الخيار
بخيار شرط بل هو خيار تصرف الغير بغير امره وان لم يرخد الخيار
غير موقت هكذا ذكر المسئلة في الزيارات وكتب في سر حر عن
محمد رحمه الله تعالى في الزوار ولدك ربابات احدها شاتون
ابي يوسف والثانية ان ينتقض البيع والثالثة ينتقل الخيار
الي الصبي فان اجازته في مدة الخيار وفتح صح ذلك منه وان
لم يخرم يبيخ حتى مضت المدة لزوم البيع ولو باع الوصي عبد
اليتيم بشرط الخيار للوصي فادرك اليتيم ثم تغى الوصي البيع
وقد نهاه اليتيم نفذ بلوغه عن ذلك وانتقض جاز كذا في
المحيط وليس للوصي ان يهب مال اليتيم بمحض او بغيره وكذلك
الادب ولو وهب انسان لصغير فمعرض الادب من مال الصغير
لا يجوز ويبقى للواهب حتى الرجوع وكذا لو عرض الوصي من
مال اليتيم كذا في الخيار ببيعه باع شيئا من مال اليتيم فادرك
فامر المشتري عن العن قال بعضهم اذا كان مصلحى غير منسد
وقال انت بري مما ادبي بك وصي من مالي جاز وجرى المشتري
وان قال بريد ما عليك لا يبر قال الفقيه هذا قول اصحابنا ولا
يؤخذ به بل يبر المشتري بامر الصبي بعد ما بلغ كذا في الفتاوى
الكبرى

عليه وكان كالمصانعة وهذا لان الجارية في هذا الزمان
 التختت بالخراج وسيل الفقيه ابو جعفر عن ثمان وخمسين
 ابنتين وعصية فطلب السلطان التركة ففرم الوصي للسلطان
 درهم حتى ترك الترض كان ما اعطى من نصيب العصية
 خاصة او من جميع الميراث قال ان لم يتقدر الوصي على تحصيل
 التركة الا ما فر من ذلك محسوب من جميع المال وهذا التاوة
 الي انه لا ضمان على الوصي في فصل المصانعة كذا في المحيط
 الادب او الوصي اذا اذن للصغير ولعبد في التجارة صح
 الاذن وسكوتها عند البيع والشراء فان مات الادب
 او الوصي قبل بلوغ الصغير بطل الاذن وان بلغ الصغير
 والادب او الوصي حي لا يبطل الاذن ولو وكل الادب او الوصي
 ببيع مال الصغير او الشراء الصغير فان الادب او بلغ الصغير
 بتمثل الوكيل القاضي اذا اذن للصغير او المعتوه ولعبد
 في التجارة صح وكذا الوجه على عبد لمعتوه ولو لم يري القاضي
 عهد المعتوه ببيع ويشترى فسكت لا يكون ذلك اذا ناسه
 القاضي اذا يري ان ياذن للصغير ولعبد في التجارة
 فانبي الادب او الوصي فانها يكون باطله فان حجر الادب او الوصي
 بعد اذن القاضي لم يصح حجرها وكذا الوصيات هذا القاضي
 لا حجر الا ان يدفع الامر الي قاضي اخر حتى يحجر عليه فيجوز ان
 ولاية هذا القاضي مثل ولاية الادب كذا في الثانية قال
 محمد رحمه الله تعالى في الجامع الكبير رجل اشترى عبدا بالغ
 درهم وقبض العبد ولم يتقد الثمن حتى مات واوصى الي
 انسان وعلي الميث سوي الثمن الف درهم اخري ديب

ان يعطي شيئا لا يجوز لمران يعطي ولو اعطي فصح وان لم يكن
 دفع ظله الا باعطاء شي جازله الاعطى اذا اعطى لا يضمن
 وفي فتاوى الشافعي وصي مريعاك اليتيم على السلطان جابروهم
 يخاف ان لم يبره يترعه من يده فبره من مال اليتيم فلا ضمان
 عليه وكذا المضارب اذا امر ببال المضاربة قال ابو بكر الاسدي
 ليس هذا قول اصحابنا انما هو قول محمد ابن سلمة وهو استحسن
 قال الفقيه ابو العيث وعنه ابي يوسف انه جوز للدلا وصيا
 المصانعة في اموال اليتامى فان كان ابن سلمة اخذ ذلك
 من رواية ابي يوسف وكثير من المشايخ اخذوا بهذا القول
 ورضي الكتاب يشهد له وذلك قوله اما السفينة فكلا نت
 لمساكين يملكون في الجز فاردت ان اعصمها الالية فقد جوز
 احداث الميث في مال المسكين مخافة التقلب منه بهذا يعني
 وصي نقت في باب القاضي في الخصومات مال اليتيم فاعطي
 على وجه الاجارة لا يضمن قال الشيخ محمد بن الفضل لا يضمن
 متذرا المثل والغبن اليسير وما اعطى على وجه الرشوة لان
 فانما قالوا بطل المال لدفع الظلم عن نفسه وماله لا يكون
 رشوة في حقه وبطل المال لاستخراج حقه له على اخر يكون رشوة
 رجل مات واوصى الي امرأته وترك ورثة منها واقرل سلطان
 جابروا له فقبل لها ان لم تنقط ليا استولي على الدار والعتار
 فاعطت شيئا من العتار قالوا يجوز منها نصفها كذا في الثانية
 ولو دفع الوصي خراج ارض اليتيم من ماله لا يضمن كذا الحكاية
 والوصي اذا طو لب بجارية ذوالكريم وكلا نا بحيث لو امتنع
 اذ داوثة الموت فدفعت منه ان تركت حباته واداره فلا يضمن
 عليه

الميت ان يبيع شيئا من مال الميت من غير ما للغريم على الميت
من مال فلا يقضى ان ظهر دين اخر فلو ان الوصي حين اراد
الرد بالعيب لم يتسلمه البائع حتى خاصه الوصي الى التراضي فان
كان التراضي يعلم به ديني الغريم الاخر لارد العيب بالبائع بل يبيعه
ويقسم ثمنه بينهما لانه فيه ابطال حق الغريم لانه الرد بالعيب
يقضي فسخ من كل وجه فيسقط البائع ويعود الى الاصل فيستقط
الثمن اذا بطل الى الغريم سمي ولا يقضى البائع تقصا العيب
لا قبل بيع التراضي ولا بعده اما بعد بيعه فلا بد بيعه حصل للميت
فكان الميت حين وبيع بنفسه واما قبل بيع التراضي فلا بد ان
الود انما كان كغيره من جهة المشتري وهو اكتسابه وجوب
الدين للغريم الاخر والمتناع الرد لمعني من جهة المشتري لا
يثبت حق الرجوع بمقتضا العيب وان لم يعلم التراضي بين
غيره اخر رد على البائع وسقط الثمن عن البائع لا تنسأخ البيع
من كل وجه فان بهن الغريم الاخر على دينه خير التامع
البائع بين ان يعطي الرد ويضمن للغريم الاخر نصف الثمن ويؤجر
ان يتقص الرد ويرد العبد حتى يباع في دينها لانه لا يظهر دين
الغريم الاخر فقد رخص هذا الرد من التراضي بطريق الفسخ لما
فيه من ابطال حق الغريم الاخر فصح انه هذا ايضا جيد ان
حق الغريم الاخر كيكيد يجعل هذا الرد واكتفى بتعجيله ببيعاً جيداً
لوجود معنى البيع فيه وهو التملك والتملك الا ان البائع
كان يجبر على القبول وكان في معنى الكره على الشراء والكراهة
على الشراء غير كراهة الحيط واما بيع الوصي ارباب المتار
فيسمى قبيل قول الماتن ولا يتجر الوصي ولو زاد الوصي في

ولا مال له سوى هذا العبد فوجد الوصي بالعبد عيباً فرد به بغير
قضا فانه جائز وليس للغريم تقضه لدى الرد بالعيب لا تقوت
من مالية العبد وحق الغريم في ما لبته ولا رد بالعيب بغير
قضا بيع جديد في حق الثالث فصار في حق الغريم كان الوصي
باع هذا العبد من رجل اخر وذلك جائز كذلك هاهنا ويرجع الوصي
على البائع في اخذ منه نصف الثمن ويعطيه الى الغريم الاخر لان
هذا الرد من الوصي اعتبر بيعاً جديداً في حق الغريم ولما كان
هكذا وجب على الرد وعليه بالعيب الثمن للميت وله على الميت
مثل ذلك فيلتحقان قصاصا والديتان اذا اتتا صا صا اخرهما
قصاصا لاهما ولما كان هكنا صار الوصي مؤثراً بعض الزما
ولانه لا تجوز فيرجع عنه بنصف الثمن ويصرفه الى الغريم للتسوية
بين الزمان وان نوي الثمن على البائع فلا ضمان على الوصي للغريم
لان هذا الرد لما اعتبر بيعاً جديداً في حق الغريم صار كذا
الوصي باعته من رجل وتووي الثمن عليه وهناك لا يقضى فكذلك
هاهنا فرق بين هذا وبين ما اذا باع الوصي هذا العبد من
رجل اخر بالف وقضى عنه ودفعه الى البائع بحيث يقضى للغريم
البائع لانه يبيع على اخر يقضى عنه تعلق حق كل واحد من
الغريبيين به فهو بالدفع الى احدهما متعلق حق الآخر بالحق
في ايجاب الضمان ملحق بالتحقيق فلا بد ان يضمنه اما هاهنا
الوصي لم يقضى شيئا وانما باع الرد بالعيب وانه بيع جيد
في حق الغريم وله ولا يرد البيع ولم توجد بسبب الضمان فلا يقضى
قال مشائخنا رحمهم الله تعالى وهذا هو الحليلة للوصي اذا
اراد ان يقضي دين غريم الميت وخاف ظهور دين اخر على
الميت

تكتفي الميت على كفن مثله في العداية عدد النياح المسنون
في حقه ضمن الوصي الزاوية اذا اوصى بها وخرجت من الثلث
ولو زاد الوصي على كفن مثله في النية يميني ولم يزد في عدد النياح
ووقع الشراء لانه متعدي في الزيادة وهي غير مخيرة وحسب
اي وجبت وقع متبرعا بتكفين الميت به لانه كنفه بالديات
كان رفع عنه من التركة ضمن ما دفعه الوصي في ثلث الكفن من حال
الميت ولو الجنية وفيها اليه الرجعية لودفع الوصي المال اليه لئلا
يظهر ويرتد به بعد الادراك اي قبل خمسة وعشرين سنة وما
بعد فان يدفعه اليه ولو كان منسدا فلا ضمان عليه
المال في يد من لم يظهر رثته ضمن الوصي لانه دفعه اليه
ليس له ان يدفع اليه لانه تعالى قال فان انتم منهم رثتكم
فادفعوا اليهم اموالهم فرتب وجوب الدفع بعد استيفاس الرشد
وحاذا بيعه اي بيع الوصي بعيني وصي الاب ووصي القاضى لما سياتي
مثلا كلام في وصي الام ووصي الاخ والعلم على صفاء الورثة اذا
لم يكن منهم كبير ضايعا كان او غرضا او عتقا في المواضع الاربعة
سواء كانوا حضورا وعيبا كان علي الميت وفيه اولاد لكن اعنا
ببيع بمنزل التبعة او عايتقنا في الناس في مثله وان كانت الورثة
بعضهم صفارا وبعضهم كبارا فهو علي وجهي اما ان يكون الكبار
كلام عينا فان كانت التركة منقولة بالدين مستغرقة فانه يبيع
الكل ولو غير مستغرقة فانه يبيع بقدر الدين وفيه بيع ما زاد خلاف
سواء وان كانت هنا خالية عن الدين وعن الوصية فالوصي
يبيع المتقول بالاجماع وله بيع حصص الصفار في المتار في المواضع
في الاربعة وله بيع منقول علي اكبر الغائب فبغيره لان الورثة

لو

لو كان تركا بالكلهم وكانوا حضورا ولم يكن علي الميت دين له يملك
الوصي التصرف في تركته اصلا او في المتقول ولا في المتار وكنت
يتقاضى ديون الميت وتقيض حقوقه ويدفع ذلك الي الورثة
وفي المنقضي عن ابي يوسف رحمه الله تعالى عن ابي حنيفة رحمه
الله تعالى في وصي ابي رجل وله اولاد كبار وكلهم حضورا وليس
علي الميت دين ولم يوصى بوصية انه يجوز بيع الوصي في كل شيء
ما خلا المتار وكذلك قوله ابي يوسف قال ابا الفضل هذا
خلاف جواب الاصل فقد ذكر في الاصل انه لا يملك بيع ما سوي
المتار ويضمن ان كان علي الميت دين محيط فيبيع كل التركة
اجامعا ويبيع ما زاد عن الدين ايض عند ابي حنيفة ايض وقال الا
يبيع ما زاد الا ياد من منهم وفي المنقضي اذا كان علي الميت دين
فيبيع المتار ايض جابر في قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف اذا
ترك الميت من العروض ما فيه وفاء فيه فبيع الوصي المتار
بالكل ولا يملك علي الميت دين وكنت اوصى بوصيا فان كانت
الوصية في الثلث او فيما دون الثلث اتفدها وان كانت اكثر
من ذلك اتفدها بثلث الثلث وما بقي فللورثة فلو اراد ان يبيع
شيئا من التركة لتنفيذ الوصية اجمعوا انه يبيع بقدر الوصية اما
فيما زاد اختلصوا علي الوجه الذي اختلفوا في قضاء الدين وهذا
اذا لم تقتض الوصية الدين ولم تنفذ الوصية من خالص مكرمهم
فاما اذا اقتضوا فقد لم يبق للوصي ولا يبيع التركة اصلا
كما في الحيط ولو كانت الورثة كبارا كلهم بعضهم غائب والباقي حضورا
فان الوصي يملك بيع نصيب الغائب فيما سوي المتار الاجل الخلف
عند الكل فان اجاز بيعه في نصيب الغائب عند الكل اجاز بيعه

في يصب الحاضر ايضا في قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى وفي قولهما
 لا يجوز بيعه في يصب الحاضر اذا لم يكن في التركة دين كما في الحاشية
 وانما قيدنا بجواز بيع منقول الكبير الغائب لان بيع المتقولا
 من جملة الخط لتسارع الفساد اليه وحفظ الحق ليس على
 الوصي قال في شرح التنوين للقاضي بيع منقول الغائب اذا خاف
 التلف كقولنا يبيع اذا لم يعلم مكانه فاذا علم بلد لا يملكه ان
 يبعته اليه اذا خاف التلف انه قال ابراهيم سالت محمد بن ابراهيم
 قتالي عن غيبة الكبير الذي يجوز عليه بيع الوصي في المتاع قال
 اذا كان بالكونفة على سيرة كندة ايام في غيبة العقار يبيع لا
 يجوز للوصي بيع عقار الوارث الكبير الغائب لانه لو باعه
 فانما هو لاجل الحفظ وبيع العقار ليس من الحفظ لظهور
 التهمة حيث كانت العقار من انفس الاموال كقولهم في الهندية
 لو استري الوصي عقار البيت لنفسه جاز لو خير ابا ب باخذه
 بنفسه الغيبة عند البعض اهد ومثله في ادب الادب والادب
 الدين اي اذا كان الدين مستغرقا باع الوصي العقار باجماع
 لانه لا يمكن قضا الدين الا بالبيع فصار مورا بالبيع من جهة
 الموصي صغيرا كان الوارث او كبيرا لان الوارث لا يتعلق حكم
 بالتركة متعلقا تاما الا بعد اداء الدين والشيخ كان الدين غير
 مستغرق يبيع بعد الدين من المتاركة ~~والوصي~~ والمتقول
 وصل يبيع الزيادة ان كان منقول فله يبيع صغيرا كان
 الوارث او كبيرا وان كان عقارا والوارث صغيرا فكذلك
 اتفاقا في المواضع الآتية وان كان كبيرا فعند ابي حنيفة
 للوصي بيع عقار الكبير ما اذا بعد الدين لانه يبيعه حكم
 الولادة

شخص الوارث
 اما اذا علم

الولاية فاذ انتقلت في البعض ثبتت في الكل لانه لا يتخبر ولا ن
 كل جزء من التركة مستقول بالدين فانه لو هلك شيء منها يجب
 قضا الدين من الباقي وعندها لا يبيع الزايد منه المتاركة
 الوارث الكبير او يجوز للوصي بيع عقار الكبير عند خوف ضرر
 لانه يضمن حفظه كالمنقول وذلك كالوصي هلك بناه يضمن
 فيما اذا كان البنا خصا او من اخشاب يجشي اختراقه والموضع
 ما يكر فيه الحريق والعقار به ذهاب بناه يضمن قيمته كان
 للوصي بيع نحوه ذكره عزيم زاده معربة الخانية وكذا في الخط
 قلت وفي الزيلعي والقرطبي والحليط الاصح انه لا يملك لانه
 قاذر يبيع وبالاحكام تبني على الغائب والناد الحكم له وهذا
 راجع الى خوف هلاك عقار الكبير وجاز بيعه اي وصي الادب
 او القاضي عقار صغير من اجنبي كانت حاجته اليه يبيعه ولا يقال
 عسلا لا يبيع المولى في ما ذكر في الكتاب ان الوصي يبيع عقار
 الصغير فذلك جواب السلف ولما المتأخرون من مشايخنا
 قلنا انما يجوز بيع الوصي عقار الصغير من اجنبي لا من نفسه
 اذا كان بضعف قيمته كالورثب المستري فيه او اذا احتج
 الصغير ولما لم يسواه فانه يبيع الفورية الاتفاق من ثمنه
 وان كان بمنزل القيمة او يضمن يسهل اذا احتج اليه بيع العقار
 قضا دينه كقوله اي كان عليه دين ولا وفاء له الا عند فانه لا
 يثبت الاستحقاق للوارث في التركة الا بعد خلوها من الدين
 وعلى هذا الفرق بين الوارث والكبير والصغير لو كان العقار
 ملكا للصغير بملكك من الملية او لغيره فليس للوصي بيعه
 في قضا الدين الواجب على الملية او اذا احتج اليه بيع المتاركة

كون الوارث صغيرا كبيرا في تنفيذ وصية مرسلة اي غير
 مقيدة بكسر من الكسور كالنصف والربع وغيره كما اذا وصي
 مريض له تشعرون درهم الزيد منها بثلثي وعشر بستين
 قاله الحنوي قلت اوانه اوصي لزيد جارية ولعمر وجدي ولسر
 يترك من الدرهم شيئا ولامن المتقول الا انه ترك العتار
 وهذا معنى قوله لانقاذ لها الامته اي من ثمن العتار يجوز
 للوصي بيع ذلك صغيرا كان الوارث او كبيرا ولو عطل قيمته
 او يبيع بسير من اجني لامن نفسه او يبيع الوصي عتارا صغيرا
 موثوقا له او علوكا لكونه ثمة المستفاد منه لا تزديد موزونة
 التي تصرف عليه الدولي قيد بلد بقوله لا تنقي موزونة قاله في نحو
 الفتاوي وفيها اذا كان يبيع العتار خيرا لليتيم بان كان خرا حرا
 وموثرتها تزديد على غلدها او خوف خرابه فاذا خاف الوصي
 ذلك في عتار اليتيم باعه ولو يخن المثل وغني بسير من اجني
 لامن نفسه او خوف نقصانه وفي الاشباه وفيها اذا كان حائرا
 او اذا خشي عليه النقصان وفي جمع الفتاوي يريد ان ينقص
 ويتداهي الي الخراب اه او كونه اي عتار الصغير في يد متقلب
 يخشى منه ان يدعي تلكه والادلو خشى خرابه من يد المتقلب
 رجع الي ما قبله ولفظ الثانية متغلب استولي علي ضياع اليتيم
 فاسترده الوصي من المتقلب ولم تكن للوصي بيعة علي ذلك وكذا
 ان باخذه المتقلب بعد ذلك ويتسك بها لان له من اليد فاد
 الوصي ان يبيع العتار خوفا من المتقلب قالوا يجوز بيعه وان لم
 تكن لليتيم حاجة الي عنده ودرره وانما به ملخصا قال في الاشباه
 نصا والمستثنى سبعة وهذا بناء علي ان خوف الخراب والنقصان

واحد

واحد والانه في ثمانية كالا يخفى قلت وهذا اي جواز بيع العتار
 انما يجوز فيما لو كان البايع وصيا من الميت والعاثي وفي الثانية
 ووصي الاب يكون بمنزلة الاب وكذلك وصي الاب يكون بمنزلة
 وصي الاب ووصي الجد يكون بمنزلة وصي الجد ووصي وصي
 العاثي يكون بمنزلة وصي العاثي اذا كان غايها اولا
 يكون وصيا من قبل اهل اواخ فانها اليمين كالبايع العتار
 اي سواها ههنا احد المواضع المذكورة اولا لامن نفسها
 ولامن اجني ولا يشتر غير طهرام وكسوة يحتاج اليها الصغير
 في الحيط وما وصي الدم لا يملك علي الصغير بيع ما ورثه الصغير
 من الادب العتار والمتقول في ذلك علي السوالان وصي الدم قائم
 مقام الدم والام في حيا تهادي تمتك بيع ما ورثه الصغير العتار
 والمتقول المستقول بالدين والخال في عن الدين علي السوالان
 موثوقا من الصغير من جهة الدم ان كان خاليا عن الدين
 يبيع المتقول ولا يبيع العتار لانه لا ولاية للوصي علي الصغير
 واغاله حفظا التركة علي الميت لنوعه ان يظهر علي الميت دين
 وبيع المتقول من جملة الخلف وليس بيع العتار من جملة الخلف
 وان كانت التركة مشغولة بالدين او بالوصية ان كان الدين
 مستغرقا فله ان يبيع الكل ودخل بيع العتار تحت ولايته لان
 بيع العتار طريق قضاء الدين وقضا الدين دخل تحت ولايته
 فبيع العتار يدخل تحت ولايته ايضا وان لم يكن الدين مستغرقا
 ببيع بقدر الدين وهل يبيع ما زاد علي قدر الدين فعلي الاختلاف
 الذي موثوق ببيع وصي له عتار الوارث الكبير الغائب وكل جواب
 عرفته في وصي الام فهو الجواب في وصي الاخ والم لان كلا ولاية

لأن قام مقامها وأما ولاية الحفظ فلان المال محفوظ بولاية
 الابوين سيما لولاية التصرف فلما حجة إلى أفراد ولاية الحفظ
 بالآليات فان غاب الكلدان الآن تظهر ولاية وصي الأم فثبتت
 لولاية الحفظ لانه مست الحاجة إليه وللام ولاية حفظ مال
 الصغير في هذه الحالة فكذا المن قام مقامها ولكن انما ثبتت
 له الولاية فيها ورأس الصغير من امه وفيها كالمصغير قبل موت
 الام لا في مال يحدث للصغير بعد ذلك لانه وصي الام انتقاد
 الولاية منه وجه فتسترد ولاية بقدر ما كان للام والذم
 كان للام هذا القدر وكما ثبتت له ولاية الحفظ ثبتت له ولاية
 كل تصرف هو من باب الحفظ نحو بيع منقول وبيع ما يتسارع
 اليه الفساد وان غاب احد الابوين والآخر حاضر كترك الجواب
 عند أبي حنيفة ومحمد لان احد الابوين لا ينفرد بالوصية الذي
 انما عمدة وكما تقدم فكانت غيبة احدها كغيبة ابي يوسف
 لوصي الام ولاية الحفظ وما كان من باب الحفظ وعند أبي يونس
 احد الابوين ينفرد بالتصرف فكانت حضرة احدها كحضرتها
 فتكون ولاية التصرف في مال الصغير وحفظه للوالد الحاضر
 لالوصي الام لان سبب الولاية النسب فقد ثبت من كل منهما
 محلا لانه لا يتجزى ولذا تفرع كل واحد منهما بالتوزيع ولهذا لو
 ماتا بترك من كل واحد منهما ميراث ابن كالميراث تفرع كل واحد
 بسبب الولاية تفرع بالولاية ولهما ان الادب احدها على الحقيقة
 والآخر اجبي في الحقيقة ولهذا الروايات يرقا انه ميراثا اب واحد
 فلو تفرع احدهما بالتصرف ميراثا بالتصرف في مال الصغير غير
 الاب ولانه لا يجوز ان يكون الابيق ان لا ينفرد احدهما بالتوزيع

للام على الصغير في المال كذا الولاية والدم على الصغير في
 المال ايضون كانت الولاية كبا والكلهم فان كانا حضورا وكان
 التركة المية عن الدين فوصي الام لا يبيع شيئا من تركتها وان
 كانت التركة مشغولة بالدين فالجواب في وصي الام نظير الجواب
 في وصي الاب فيها فيه اتفاق وفيما فيه اختلاف فان كانت الولاية
 صناعا وكبارا وكبارا غيب فان كانت التركة خالية عن الدين
 فوصي الام يبيع المنقول من تركة الام حصه الصغار والكبار
 جميعا ولا يبيع عقارا والصغار وله الكبار من تركتها وان كانت
 التركة مشغولة بالدين فالجواب في وصي الام نظير الجواب في
 وصي الاب وان كان الكبار حضورا والتركه خالية عن الدين فان
 يبيع حصه الصغار من المنقول من تركتها وهصل يبيع حصه
 الكبار من المنقول فالمسئلة على الخلاف ولا يبيع العقار أصلا
 وان كانت التركة مشغولة بالوصية او بالدين ان كانت مستقره
 فان يبيع العقار والمنقول جميعا وان كانت غير مستقره يبيع
 المنقول جميعا ويبيع العقار بقدر الدين اجماعا وفيما زاد على
 قدر الدين اختلاف في المشايخ رحمه الله تعالى وقال محمد بن جرير
 نفاي في الزيادة جارية بين رجلين جات بولد فادعياه
 جميعا حتى ثبت النسب منها وصلوات الجارية اذ ولد لها علي
 ما عرف ثم انها اعتقا الجارية واكتسبت كتمت ما روت
 الي رجل ولم تدع ولدها غير ابها هذا وهو صغير كان ولاية
 التصرف في مال الولد وحفظه للوالدين لالوصي الام اما ولاية
 التصرف لاد وصي الام مقام الام وكان ولاية التصرف في جارية
 لالابوين لاللام فبعد وفاتها تكون الولاية لالابوين ايض

كن تركنا ذلك لضربة لان الافلاح لا يتجزى لانه لا يتجزى
 فاذا دل الدليل على بئوته لهما وان لا يتجزى ثبت لكل واحد ضرورة
 محلا وهذه الضرورة معدومة في التفريق في المال لان التفريق فيه
 يتجزى فاذا دل على بئوته لهما انتبتنا مستكرا بينهما وشترطنا
 اجتماعهما حتى لا يكون التفريق في مال الصغير غير الاربعة واما
 ورت هذا الدين كل واحد منهما ميراث ابن كامل وورثه ميراث
 اب واحد باعتبار ان الاب احدهما على الحقيقة ولكن مع ان الاب
 احدهما على الحقيقة وكل واحد منهما اقترانه ابنه وان البوه و
 اقتران لانسان على نفسه صحيح ونفسه باطل فنجيب يرجع الى
 الاستحقاق الابن هذا اقتران على نفسه فكان صحيحا فكان
 استحقاق الابن بحكم الاقرار وقد اقر كل واحد منهما انك انك
 فكان له من كل واحد منهما ميراث ابن كامل فاما في ما يرجع
 الى استحقاق الاب هذا اقرار لنفسه فكان باطلا وكان استحقاق
 الاب بناء على الحقيقة لا بحكم الاقرار وفي الحقيقة الاب واحد
 فثبت استحقاق ميراث اب واحد وليس احدهما ولي من
 الاخر فيكون ذلك بينهما ولومات احدهما الولد بعد موت
 الام ولم يدع وارثا غير هذا الصغير ووصي ابى رجل والوالد
 الاخر خارجا لميراث كل للصغير ولولادة التفريق في الترتيب
 للاب الباقي للوصي الولد الاخر الميت ولا وصي الام لانها
 انتبتنا احكاما لا بوه في حقهما فكان المراجعة قد زالت من
 الميت والحي يدعي الولد فتتقرر الاربعة عليه والاب والى بالولاية
 من غيره فالفرق بين هذه الصورة وبين ما تقدم ان في
 المسئلة الاولى غيبته احد ابويه وهما صوت احدهما
 وهذا

وهذا بخلاف ما لو وصي الاب الى رجلين ثم مات احدهما ووصي الى
 غيره فان وصي الميت يترجم الوصي الحي في التفريق لان الانصاف من
 وصي الميت الاول قد صرح فتقام الوصي مقام الميت وقد كان للوصي
 الميت حال جيا تارة ان يترجم الوصي الاخر في التفريق فكذا المتقارن
 مقامه وفي مسيلتنا الا ايضا من الميت لم يصح لان بعد موت
 احدهما يتعين الباقي ابا ويخرج الميت من ان يكون ابا فتبين
 انه لو يكن للميت ولادة الا ايضا فلا تثبت له المراجعة قال
 ولا يضم القاضي الى الوالد الباقي وصيا ليتصرف معه فالفرق
 بين هذا وبين الوصي اذ مات احدهما فالباقي لا يتصرف
 بالتفريق عندنا في حقيقته ويحدد وجهها استثنائي بل يضم القاضي
 اليه وصيا اخر ليتصرف هو معه ان الاب يتصرف لمعني في
 فان الابوة غلبة مفيدة لولادة التفريق لكن لم يتفرّد احدهما
 بالتفريق حال حياتها لان احدهما لم يتبين ابا وبعد موت
 احدهما يتعين الباقي ابا انتفرد بالوصية واما الوصي فلا يتصرف
 لمعني في نفسه وانما يتصرف بحكم التفويض والمفوض المأثري
 التفريق الى المشتري فقد رضي برأي المشتري والراضي برأي المشتري
 لا يكون راضيا برأي الواحد فيضم القاضي الى الحي وصيا اخر
 لتكون المتصرف مكني طلبا للرضى المفوض بقدر الادكان وان
 كان الوالد الباقي غائبا لان الوصي الامر حفظ ما تركته الامر
 وما كان من باب الحفظ لان وصي الام قائم مقام الام وقد
 لان الامر حفظ ما له الصغير حال غيبته الوالد فكذا المتقارن مقامها
 ولان الوصي الولد الميت حفظ ما تركه الوالد الميت وما كان
 من باب الحفظ لان حكم الابوة ان يطل بالموت فولاية الحفظ

لم تبطل وهذا لان بالموت تبين ان الميت لم يكن اباً لا تبين
ان الصغير لم يكن في عيال فانه يتبين ان لم يكن له ولادة لم تقط
فصح الايضاح في حق التحفظ ان لم يصح في حق ولادة التفريق ولم
الوصي مقام الميت في حق التحفظ ولا يتعدي حفظ كل وصي
الي التركة الاخرى لان تعدد بينه الي التركة الاخرى باعتبار
الولاية علي الصغير وليس لواحد من الوصيين ولاية مطلقة
علي الصغير وان مات الوالد الباقي بعد ذلك ووصي الي رجل
فوصيه يكون اولي بال صغير من وصي الاب الذي مات اولاد
ومن وصي الام لان الوصي قائم مقام الموصي والوالد الباقي في
حال حياته كان اولي بال صغير فكذا وصيه بعد وفاته فان
كان لاب الذي مات اولاد اباً جده هذا الفلام وباقي المسئلة
بحالها فوصي الاب الذي مات اخرا اولي بالتفريق في مال الصغير
وكذلك لو كان لاب الذي مات اخرا اباً جده هذا الفلام كانت
وصيه ابوي من ابيه فكذا من قام مقامه واذا كان ابوي من اب
الميت الذي مات اخرا مع انه استقرت ابوية بالموت فلا يكون
اولي من اب الميت الذي مات اولاد وقد بطلت ابوية بالموت كانت
اولي وان مات وصي الاب الذي مات اخرا فوصي الي غيره وباقي
المسئلة بحالها فوصيه ابوي متى سمينا له لانه قائم مقام الموصي
كان الموصي في حياته اولي فكذا وصيه بعد الموت وان مات وصي
الاب الذي مات اخرا ولم يوصي الي احد وكان الاب الذي مات
اخرا يرثي الي احد وقد ترك الاب الذي مات اولاد جده هذا
الفلام ووصيا فان اباً الذي مات اولاد ابوي من وصيه وفي هذا
الفصل نوع اشكال وهو ان الذي مات اولاد اباً ان بطلت ابوية
ولادته

وولادته بالموت اولاد تبطل ان بطلت تبطل الجدود كما تبطل
الوصاية فكيف يمكن ان مات الولاية للجد وان لم تبطل كالأب تبطل
الجدود لا تبطل الوصاية واذا الربط بطل الوصاية فقد اجتمع
وصي الاب مع جد الفلام فتكون الولاية للوصي والجواب ان نقول
ابوة الذي مات اولاد تبطل في حق الوصاية اما لم تبطل في
حق الجدود ببيان وهو ان السبب السابق كما اثبتت ابوة
للأبوين اثبتت الجدود لغيرهما بقوت واحد وان كانت ولاية
الجد بسبب سابق قائم به وهو القرابة لا يتغوي بسبب الاب فلا تبطل
ببطلت ولاية الاب لكن لم تظهر ولاية الجد حال قيام الاب
او وصيه فاذا ما ظهر ولاية اما ولاية الوصي بسبب تغويين
الاب لا بسبب قائم به فاذا بطلت ولاية الاب بطلت ولاية
وصيه ضرورة وامثال الوالدان احدها قبل الاخر والحل واحد
منهما اب ووصي كل واحد منهما الي رجل ان لم يعرف الذي مات
اولاد من الذي مات اخرا فولاية التفريق في المال للوصي لانه
لم يظهر بطلت ولاية ابوة احدها لما قاما فالاب يسلم كل
واحد منهما حصل وله ولاية الايضاح فصح ونزل الوصيان بعد
موت الأبوين بقرينة الأبوين حال حياتهما وان عرف الذي
مات اولاد من الذي مات اخرا فوصية التفريق في المال للوصي الذي
مات اخرا لانه وصي اب استقرت ابوة والاخر وصي اب بطلت
ابوة علي ما ذكرنا وان مات هذا الوصي ولم يوصي الي احد
والذي عرف موقه اخرا ولم يوصي الي احد وباقي المسئلة بحالها
فولاية التفريق في المال للجد بين لا يتفرد احدها به بقرينة الأبوين
في الابد ان خلا في الوصيين فان وصي الاب الذي مات اولاد



الاصلي سوي بين البيع والشرا في هذه الصورة وانتباهها ولم يجوز
لان تفرق الاب مقيد بشرط النظر وقد فانت النظر وعلى رواية
هشام فروق بين البيع والشرا فلم يجوز الشرا لكلا التهمة لانا
للادب ان يضيغ الشرا الى نفسه فيتمهم من حيث انه اشترى
لنفسه فلما وجد غيبا فيه اظهر الشرا للادب ومثل هذه التهمة
مستقيمة في البيع والداخي الي النفاذ موجود فينفذ وذكرتمس
الامة المملواني في ادب القاضي في ابواب الوصايا ان الصغير
اذا ورث ولدا اب مبد رستخت الحج على قول من يري ذلك لا
يشيت الولاية للادب ولومات وجل وترك اها ووصي بشي
لان للادب ان ينفذ وصاياه ولومات وعليه ديوت كثيرة وله
ورثة صفا وترك متاعا وعتار لم يكن للادب ان يبيع شيئا
من التركة هكذا ذكر الخصافي وفي ادب القاضي والفرق ان تنقيد
الوصية تحت الميت والادب نائب عنه والبيع تحت الغير ما هو
ليس بنائب عنهم فرق بين الجد وصي الاب فان وصي الاب
يملك بيع التركة لقضا الدين وتنفيذ الوصايا والجدا لا يملك
بيع التركة لقضا الدين وتنفيذ الوصايا وينبغي ان يحتفظ
هذا من الخصاف فان محمدا رحمه الله تعالى لم يكن هذا الفصل
في المبسوط على هذه البيات فانه اقام الجدا مقام الاب فقال
اذا ترك وصيا وابا فالوصي اولي فان لم يكن فالادب اولي فان
مات الاب ووصي فوصيه اولي ثم وصي القاضي كذا في المحيط
ولندكرها هنا فروعاً تنتقل بتصرفي الادب وكيل الادب والجدا
والقاضي وامينه في حال الصبي لو وكل الادب رجلا يبيع عنه
له من ابنا وشرا عبد ابنا له والابن صغير ولا يعبر عن نفسه

فروع في تعريف الادب وكيله والجد
والوصي وصيه في حال

فراحم وصي الادب الذي مات اخر في التصرف والفرق ان الوصي
نائب عن الموحي انتفاذ الولاية من جهة وعبرت الذي
مات اولاد بطلت ولادته فلم يصح الا بصاد منه فلم يميز احدا
لوصي الذي مات اخر فاما الجدا اصل وليس بنائب والولاية
تثبت له بسبب القرابة اصالته لا بطريق الانتقال والتبني
ورولادة الجدا فاجبة للحال بصفه واحدة فاستوفى في سبب
الولاية فزاحم كل واحد منها صاحبه كذا في المحيط ولو كان
البائع لمال صغيره ابافات كان محمدا عند الناس او كان
الادب البائع مستورا لمالي يجوز ان يحال قال في المحيط وفي الفتاوى
الادب اذا باع مال الصغير من اجنبي بمثل القيمة فهو على ثلاثة
اوجه فان كان الادب محمدا عند الناس ومستورا لمالي يجوز
البيع حتى لو كبر الابن لم يكن له ان يتقضى البيع لان للادب شفعة
كاملة ولم يبارض هذا المعنى معني اخر وكان هذا البيع نظرا
يجوز وان كان الادب فاسد افان باع المعتار لا يجوز حتى لو
كبر الابن له ان يتقضى البيع عند بعض المتأخر وبه اخذ الصمد
الشهيد رحمه الله تعالى الا اذا كان خيرا للصغير باع باع نصف
قيمته لانه عارض شفعة الادب معني اخر فلم يكن هذا البيع طرزا
وان باع ما سوي العتار من المتولدات فغير روايت في رواية
يجوز ويأخذ الثمن ويوضع على يدي عدل وفي رواية لا يجوز الا
اذا كان خيرا للصغير على نحو ما قلنا وبه اخذ الصمد والشهيد
وفي نوادر هشام عن ابي يوسف عن ابي حنيفة وخمسه الله
تعالى الادب اذا باع لصغيره ما ثمنه عشرة دراهم ب درهم يعني باع
من اجنبي يجوز فان اشترى له ما ثمنه درهم بعشرة لم يجز وفي

الاصل

فجعل الوكيل ذلك لا يجوز لان الجواز في تصرف الادب مع نفسه كما
 الصغير الى تمييز ماله وطريق جعل الادب رسولا عن الصغير في
 التصرف لتمام التهمة في تصرفه لا نعدام الشفقة فتوضح ان
 الذي نأبى عن الصغير في التوكيل فصلا لتوكيل الادب على الصغير
 كتوكيل الصغير بعد البلوغ ولو وكل الصغير بعد البلوغ وتبيلدا
 وكل الادب ايضا ذلك الوكيل فباع مال هذا من ذلك لا يجوز
 كذا هاهنا فان كان الادب حاضرا وتقبل من التوكيل جاز وتكون
 الهبة من جانب الابن على الاب ومن جانب الاب على الوكيل
 وقيل على العكس لان جعل الادب متصرفا عن نفسه اوصي لان
 الاصل في الانسان ان يكون متصرفا لنفسه والا في اوصي لان
 تصرف الاب لنفسه مباح وتصرفه للصغير فرض وانباغ فعل
 الانسان عما هو فرضه اولى من اتياعه عما هو مباح له واعتبره
 بما اذا استرعى تقرة وزيرها عشرة وثوبا قيمته عشرة بعشرين
 ونقد العشرة فجعل المتقودة عن النقرة لان قبضه بدل النقرة
 في المجلس مستحق وقبض بدل الثوب ليس مستحق بل هو مباح
 فاذا وجد القبض كان اتياعه من المستحق اولى وذكر هشام
 في نوا در عن محمد اذا استرعى الاب عبدا ابنه الصغير لنفسه
 شرا فاسد فانما العبد قبل ان يستقله الاب او يقبضه او يامر
 له بما من مال الصغير لان البيع الفاسد لا يفيده الملك لنفسه
 بل يتوقف على العبد والتخلية لا يجعل قابضا في البيع الفاسد
 بل بشرط القبض المحمي الذي يصير له غاصبا مال الغير حتى
 يصير مضمونا بالقيمة فيملكه بها وقد مر في كتاب البيوع ان
 التخلية في البيع الفاسد قبض على رواية الجامع ولو باع عبده
 من

من ابنه الصغير بيما فاسدا ثم اعتقه جازعتقه لانه لا يخرج
 عن ملكه بمجرد البيع الفاسد فقد اعتنق ملك نفسه ولو استرعى
 استرعى من ابنه عبدا او العبد في يد الاب فمات العبد فهو من
 مال الابن حتى يأمره الولد بعمل او يقبضه بتركه عبدا والعبد
 اشتراه وهو دية عنده وهذا لان العبد في يد الاب
 وجبش الامانة لا يبوب عن قبضه الشرا ولو وكل الادب رجلا حتى
 باع مال احداهما من الاخر لا يجوز لما ذكرنا قال في الكتاب الذي
 انها لو كانا كبيرين فوكلا رجلا حتى باع مال احداهما من الاخر
 لا يجوز وهذا جواب عن سؤال لم يذكره وهو ان الوكيل قائم مقام
 الموكل والادب لو باع مال احداهما من الاخر يجوز فانه وكل بذلك
 رجلا يجب ان يجوز فان شارب الجواب بما ذكر من المسئلة ولو
 وكل الادب وكيله بالبيع وكبيلا بالشر فباع الوكيل لا يجوز
 لان العقد قام بالالتين ونزلت الاستحالة وفي نوا در ان
 سباعه عن محمد رحمه الله تعالى رجل باع عبدا ابنه الصغير من
 رجل بالغ ثم قال في مرضه قد قبضت من فلان الثمن ثم مات من
 مرضه لم يجوز ارا لا لا لانه كان ضمنه لابنه في مرضه الف درهم
 او اقر بها له في ماله واقر للمريض لو ارثه لا يصح فصلا وجود
 تعدد فكلان للوصي ان يأخذ الثمن من المسترعى كما لو لم يوجد
 هذا الاقرار من المريض ولو قال في مرضه قد قبضت من فلان
 فضاغت كانا مصدقا ولو قال قبضتها او استركتها لم يصدق
 ولا يبرأ المسترعى منها لانه لما ادعى الضياغ فاقتر لا يبرأ سبي
 من ماله بخلاف ما لو ادعى الاسترلاك وعن محمد لو باع الادب
 علي الصغير حرة فاذا هو لصغير اخر هو بوبه فهو جائز والقاضي

اذا باع على صغير داره فاذا هي لصغير اخر هو في ولايتا
 يجوز هكذا امرى عن محمد في المشتري ولو اشترى الاب لصغيره
 شيئا ونقد ثمنه من ماله يوجب انه يرجع به ولم ينشده علي
 ذلك لم ينقض القاضي له في الرجوع ووسع الرجوع فيها بينه
 وبين ربه وبني نوادر بشر عن ابي يوسف رجل اشترى دارا
 لابنه الصغير فباعي الاب ان ينقد الثمن وان مات قبل ان ينقد
 وهو في مال الاب خاصة ولا يرجع في مال الابن به قال ولو
 كان ما يشترى يرجع به عليه يرجع بفن الكسوة والطعام
 وكذلك كل دين الزم للصبي في حاجته فضمنه الاب فانه يرجع به
 علي الاب استخفا او هو متطوع فيه ولو اشترى لابنه دارا
 واشتهد عند البيع انه يرجع عليه بالثمن كان له ان يرجع
 عليه به وكذلك كل شيء يشتري ما لا يجبر الاب عليه وكذلك
 حكم دين كان علي الاب فضمنه الاب عنه وذكر في المنقح عن
 ابي يوسف رحمه الله تعالى تفصيلا فيما اشتراه الاب لابنه قال
 ان كان ما اشتراه شيئا يجبر الاب عليه بان كان طعاما كسوة
 وللصغير مال وكان المشتري دارا وضياعا ان كان الاب اشتهد
 وقت الشرا انه يرجع والاب لا يوجب ابي حنيفة رحمه الله تعالى فيها
 اذا اشترى دارا وضيفة او مملوكا لابنه الصغير ان كان للاب
 مال فالرجوع بالثمن علي التفصيل ان اشتهد وقت الشرا انه يرجع
 يرجع والا فلا وان لم يكن للاب مال لا يرجع اشتهد علي الرجوع
 او لا ثم في بعض المواضع يشترط الادشها دوقة الشرا وفي بعضها
 وقت نقد الثمن ويقول اذا اشتهد وقت نقد الثمن انه انما ينفذ
 الثمن ليرجع عليه وروي الحسن بن ابي مالك عن ابي يوسف
 عن

عن ابي حنيفة رحمه الله تعالى فيمن اشترى لابنه الصغير
 ثوبا ونقدته اليه في صحتة ثم ادعى الثمن في مرضه لا يرجع علي
 الابن بشيء لانه مضى الثوب في حال صحته وروي بشر عن
 ابي يوسف رجل تزوج امرأة علي لابنه الصغير فهو جاز
 واذا سلم الامة بصير متلفا للامة معني او مستقرضا قرضا
 فاسد ايضا فقيمة الامة في قول ابي حنيفة وفي قول ابي
 يوسف لا يصح امها والامة ويكون قيمتها علي الاب للرجعة
 واذا تزوج امته ابنة الصغير وعبد ابنة الصغير فنقد مؤذنا
 في كتاب النكاح واذا تزوج بامته ابنة الصغير يجوز ولو هو
 الاب متاح ابنة الصغير يبيع نفسه القياس انه لا يجوز وفي
 الاستحسان يجوز عندهما وعلي قول ابي يوسف لا يجوز اصلا
 وهذه المسئلة بنا علي ان الاب اذا باع مال الصغير يدين
 نفسه بمن ربه الدين بمثل ما عليه من الدين فعلى قوله يجوز
 ويصير الثمن قصاصا بدينه ويصير هو مضافا للصغير خلافا
 لابي يوسف واجمعوا علي ان الاب اذا اراد ان يوفي دينه
 من مال الصغير ليس له ذلك هكذا ذكره شمس الائمة السر
 في كتاب الرهن وذكر القاضي الامام صدر الاسلام في شرحه
 ان الاب يملك تضاد بين نفسه من مال الصبي ويجعل ان يكون
 في المسئلة روايات فلو رهن الاب متاع صغيره في دين نفسه
 وصح عندنا ان يملك الوهن في يدها لم تهن هلك بانيه ويضمن
 الاب للصغير قيمة الرهن اذا كانت القيمة مثل الدين او اقل
 ولا يضمن الزيادة فيما لو زادت قيمته علي الدين لانه فيها زائد
 مودع مال الصغير وله هذه الولاية وذكر السرخسي ان للاب

حضي

ان يستقرض مال ولده لتقسيمه وذكر شيخ الاسلام في شرحه انه ليس له ذلك وهي رواية الحسن عن ابي حنيفة زنا محمد في كتاب الزهني اني انديعك ذلك قال وعليه علمية الشايع وذكر شمس الابية السرخسيان في الروايات الظاهرة ليس للاب ان يقترض مال صغيره اجنبيا وفي رواية كتاب الزهني له ذلك والاصح انه بمنزلة الوصي لا يملك بخلاف القاضي فانه يملك اقراض مال اليتيم فان القاضي يملك الاسترداد ولا كذلك الاب والوصي وذكر طهيري الدين في الدفعية القاضي انما يملك الاقراض اذا لم يحصر ما يشتريه ويكون غلة لليتيم فاما اذا اخذ فلا يملك الاقراض بل يتبين عليه النشر هكذا روي عن محمد وكذلك اذا وجد من يبيع اليه مضاربة لانه انفع لليتيم من الاقراض لانه يحصل له الرجوع وكذا انما يقترض من المولى الامن المفلس اه والاب اذا اقترض مال نفسه لولده واخذ رهنا من مال ولده جاز له ذلك هكذا ذكره الحلواني وشيخ الاسلام خواهر زاده وفي نوادر ابن سماعة عن محمد بن حماد انه قال لا يجوز امر الوالد الغنوة عليه حتى تنضي سنة من يوم صار مستوها قال ولا احفظ فيه عن ابي حنيفة وابي يوسف رهما الله تعالى شيئا ولا محمد بن حماد فقال في وقت في ذلك شهر ثم بعد رجوعه من الرقة سنة وكل جواب عرفته في الغنوة فهو الجواب في المجنون ولو ارسل الاب غلامه في حاجة ثم راعه من صغيره جاز له بصيرته ايضا عن ابن عمر قال بيع حتى توهك الغلام قبل ان يرجع هكك من مال الولد بخلاف مال الوصيه منه فيصير قايضا له عن الاب بنفسه الربة ولو رجع الغلام وت.

الوالد

الوالد من قبضه بصير الاب قايضا له عن ولده ان لم يبلغ الولد وان لم يرجع الصبي حتى يبلغ الولد فلا بد من قبض الولد حتى لو هكك قبل ان يقبض الولد هكك منه مال الاب وان تقبض الصبي والاصل ان الاب اذا استترى لصغيره شيئا فادام الولد صغيره فحق القبض للاب وان بلغ الولد فان كان الاب قد اشترى نفسه من الاجنبي فحق القبض للاب وان كان قد اشترى نفسه فحق القبض للابن ولا يجوز قبض الاب عليه ولا باع الاب داره من ابنه الذي في عياله ولا الاب ساكن فيها لا بصير الاب قايضا ما لم يفرغه الاب حتى لو اشترى الدار والاب فيها يكون الهالك على الاب وتذركا فان فيها منع الاب او عياله وهو غير ساكن فيها فان فرغها الاب صارا لابن قايضا فان عاد الاب بعد ما تحول عنها فكيف فيها او جعل فيها متاعه او اسكنها عياله وكان غنيا صار بمنزلة الناصب ولو باع جنة له وهي على الاب او طيلسا فافروها لا بسبه او خاتا في اصبه لا بصير الابن قايضا حتى يفرغ الاب ذلك وكذلك في الدابة والاب راكبها وكذلك اذا كان عليه حمل عن يترعه عنها ولو استا الاب للصغير جيرا اكثر من اجر مثل عمل الاجر جيت لا يتقايان الناس فيه الا ان الاب لم يعلم بذلك ذكر شيخ الاسلام في شرح السير ان الاجارة تنفذ على الصغير الا ان علي الصغير اجر مثل عمله ولو مات رجل وترك ابا او وصي يسمى كان للاب ان يتخذ وصايا ولو مات وعليه ديون كثيرة وله ورثة صغار وترك مائة عتق لم يكن للاب ان يبيع شيئا من التركة هكذا ذكره الحنفى وقد تقدم اوضح من ذلك فروع فيها يتعلق بغير

جر

و

التفاضي والمبني في مال الصغير التفاضي اذا باع مال الصغير سلم
الي المشتري ثم وجد المشتري بالمشتري عيبا فليس له ان
يخاصم التفاضي في الرد بالعيب لان التفاضي بمنزلة الرسول عن
الصغير لان بيعه خرج علي وجه التقضا بالنظر للصغير ولو صار
حضا في هذا خرج ببيع من انا يكون قضا فان من صاخرها
في حادته لا يصلح فيها شاهدا او بالاولي ان لا يصلح قاضيا
لان درجة التقضا فوق درجة الشهاده وكذا الوبايع بعض
امنا التفاضي مال الصغير لانه نايب عن التفاضي وحكم النايب
حكم المبوب فلا يخاصم الامين في الرد ولو باع التفاضي علي صغيره
دادره فاذا هي لصغير اخر هو في ولايته لا يجوز هكذا روي عن محمد
في المنتقى التفاضي اذا باع مال اليتيم من نفسه او باع مال
نفسه من اليتيم ذكروا السبر الكبير انه لا يجوز لان بيع التفاضي
مال الصغير يكون علي وجه الحكم وحكم التفاضي لنفسه باطل
والتفاضي اذا زوج اليتيمه من ابنه لا يجوز وكذا الوز وجها
من من لا تقبل شهادته لان كالح التفاضي يكون علي وجه
الحكم ولا يجوز حكمه لانه لا تقبل شهادته قال النافط
بيع التفاضي مال اليتيم من نفسه لا يجوز وذكر قول محمد وعلي
قول ابي حنيفة ينبغي ان يجوز في واقعات النافط التفاضي
اذا استتري مال اليتيم لنفسه من وصي اليتيم يجوز ان كان
التفاضي جعده وصيا لالتفاضي نايب عن الميت لعن التفاضي
اذا باع اميني التفاضي مال الصغير باجر التفاضي وقبض المشتري
المبيع ولم يسلم الثمن حتي امر التفاضي الامين ان يضمن الثمن
عن المشتري فضمن صما فله فرق بين هذا وبين المأمور بالبيع

من

من جهة المالك اذا كفل بالثمن عن المشتري حيث ليدخل
حقوق العقد ترجع الي المأمور بالبيع بحكم البيع كما انه عام لنفسه
الا تزي انه لومات الموكل كان لان يقبض الثمن وكذا لو نهاه
الموكل عن قبض الثمن في حياته لا يعمل به وكذا تلتزم المهرده
فان البيع مبني استحق من المشتري وكان المشتري دفع الثمن
للموكل وهكك عنده كان للمشتري ان يرجع علي الوكيل بالثمن
لانه باع ملك نفسه وكذا لو وجد المشتري بالمبيع عيبا ورده
وكان الوكيل قبض الثمن وهكك عنده كان للمشتري ان يرجع
علي الوكيل بالثمن وجبت حقوق العقد علي الوكيل
والمرده تلتزمه لا تصح كفايته بالثمن عن المشتري لانه يكون
صامنا لنفسه عن نفسه بخلاف امين التفاضي المأمور بالبيع مال
الصغير فلا ترجع حقوق العقد اليه بحكم العقد بليل ان الامام
لونهاه كمن قبض الثمن صم بهيه ولا تلتزمه المهرده مبني استحق
المبيع من يد المشتري او رده المشتري فيصع صما انه كالد اذا
زرج ابنه الصغير امره وضمن المهره عن الصغير للمراه صم الضمان
لانه لا ترجع الحقوق اليه والتفاضي اذا باع مال اليتيم وضمن
الثمن عن المشتري لليتيم صم صما انه وكذا امين التفاضي ولم يرد
لو عول هذا التفاضي البايع قبل قبض الثمن من المشتري وي
اخر كان حق قبض الثمن للتفاضي الثاني والديه اذا باع مال
الصغير وضمن الثمن عن المشتري للصغير ويصع صما انه وضمن
الفرق علي المهرده ولو نصب التفاضي وصيا للصغير وحضر لم يرد
من المأمور اقتصررت وصايفه علي ذلك النوع بخلاف وصي
الد كما تقدم وفي الفتاوي رجال مات من غير وصي فقال التفاضي

لرجل جعلت لك وكيد في تركته فلدت فهو وكيد له في حفظ الاموال
 خاصة حتى يقول له يبيع ويشترى ولو قال له خذتلك وصيا
 فهو وصي قام قال الفقير رحمه الله تعالى وددنا خذ الدارين
 من قال لا خراثة وكيل في مالي فهو وكيله بالحفظ خاصة ووث
 غيره ولو قال انت وصي في مالي فهو وصية فامة بعد الموت فكذا
 امر القاضي في ذلك وفي نوا در بشرعني ابي يوسف اذا اكرت
 القاضي من متاع البيت لنفسه نسباً فهو عترة الوصي وانه يقع
 الي قاض آخر نظيره فان كانت خيرة للبيت اجازته والام يجزه
 واكره للقاضي شراءه القاضي اذا استاجر للبيت اجرا لكره من
 اجر مثل عمل الاجير يجب له يتغيب الناس فيه ولم يعلم القاضي
 بذلك فلا جبر لاجر مثل عمله في ماله فلو قال القاضي قد دت
 المجر تنفذ الاجارة علي القاضي ويجب جميع الاجر في ماله القاضي
 كذا في المحيط ولا يتجر الوصي في ماله آي في مال البيت لنفسه
 فان فعل ورجع ضمن راس المال وخرج عن كونه اما ان تصدق
 بالرجع يعني ولا يطيب للوصي الكل ذلك الرجوع في قول الامام
 ومحمد لانه حاصل من وجه خبيث وعن الامام يسلم له الرجوع لا
 يتصدق بسكنى واما لو خسر فلذلك في ضمان جميع مال البيت
 وجاز لو اتجر الوصي من مال البيت للبيت اذا دبت ان ذلك
 ليس بواجب عليه فلو ابقاه ولا نفقة عليه لا يعد خائناً وفي
 جامع التتاري قلنا لو لم يتجر الوصي بمال الوصي هل جبر علي
 التجارة والتصرف قال لا كما في النصاب في الباب الثاني من
 الوصايا وفي اجابة السائلين وسئل العلامة القاضي علي ابن
 جاد الله ابن ظهيره القزويني المحتج عن وكيل شرعي علي قاصر
 ونحوه

وبحثت بده مال الفاصر يخرج به مال يوري فيه من الحفظ والمصلحة
 ثم بعد ذلك تلف سبي من المال عند الغير باذونات ولم تخلف
 الاشياء ما بغى بدينه ومنهم من ساقروا يعلم الوكيل بسفوره والار
 البلاد التي هو فيها فهل يكون الوكيل ضامناً في ذلك ام لا فالجواب
 اذا لم يفصل الوكيل ولم يعلم عند اعطائه انهم ضالين فلا ضمان
 عليه وانه تعالى اعلم وفيها وسئل العلامة ابن نجيم عن الوصي
 اذا سافر بمال البيت وهلك بلد تفرط منه هل يضمنه فاجاب
 لا يضمنه وانه تعالى اعلم اه وسئلت عن الوصي هل له ان يتجر
 في مال البيت للبيت او يتفق من ماله عليه حتى يضمن فاجبت
 نعم يجوز للوصي ان يتجر للبيت في ماله كمن في زماننا ككثرت
 الخاف في الطرقات وقلت الامانة في الناس لا يتجر الا في البلدة
 ولا يبيع الا على موثوق به مع اخذ الرهف من المستري في الثمن
 الموجل او يبيع بثمن حال ويجتهد في حفظ مال البيت مباحته
 وانه تعالى يعلم المخلص من المصلح وانه تعالى اعلم وفاد السيد
 احمد انه اذا ضاع في التجارة مال البيت بلا نقد القول للوصي
 اذا كذب البيت بعد البلوغ اه وتغامر في الدرر قلت وفي الدشاه
 لا يمكن الوصي بيع سبي من مال البيت باقل من ثمن المتل هذا
 محمول علي الثمن الفاضل والافقد تقدم متنا وصع بيعه وتزوره
 من اجنبي بما يتقاي الناس وقد مر كل ما فيها الوباغ والغبين
 الناحي فرأجه الد في مسئلة الوصية يبيع عنده من فلات
 فلم ير صبي الوصي له بثمن المتل فله الخط اسبابه ولكن لا يجاوز
 الخط الثلث كما في شرح تنوير الاذهان فيكون كانه وصي له
 بما تنص علي طريق الما باة فيلزم ذلك بشرط خيره من

المال ولو زاد على الثلث توقف على اجازة الورثة اذا كانوا من
اهلها وفيها اي الدسابة في الكلام في اجر المثل للمتولي على الوقف
اجر مثل عقد فلو لم يعمل المتولي في الوقف لا اجر له حتى لو كان
الوقف طاحونه يستعملها الموقوف عليهم فللا اجر له كما في الثانية
وهذا في ما لم يشترط له الواقف شيئا كالقصد في الوقف ثم في
تغييره باجر المثل انشأه الى ان القاضي ليس له ان يجعل اكثر
من حقه لوجعل له العشر كما هو المتعارف فان كان اكثر من اجر
المثل يرد الزايد كما حققه الميرري في شرح قضاء الدسابة فراجع
فانه سهم واما الوشرط له الواقف شيئا فله اخذه وان زاد على
اجر المثل لا يرد منه الموقوف عليهم شامسا واما وصي لمثل فاجر
له على الصحيح وقيل يصح تغييره الاجر له قال في القنية رامن السعد
بجم الدعية الحكم وصي اليتيم امتنع عن التيام باموره الا باجر
ان يفرض له اجر وفيها ايض وصح انه لا اجر له واذا الجوى والخير
الرملي في فتاواه بان تصحيح القنية لا يفي ما في الثانية والنازلة
وكثير من الكتب ان له ذلك لو محتاجا مستحسنا قال الرملي وقد
تقرر ان الماخوذ به المستحسان الا في مسابيل يست هذه منها
وان كان المستحسان ان له ذلك فتعيينه اولى مع ان قاضي
من اهل الترجيح وفي جامع الفصول في السام والعشرين واخر
الطحاوي وولد لكل الوصي ولو محتاجا اذا كان له اجره في مثل قدر
اجر تروثه في العا دية وقد سئل الخير الرملي عن وصي على يتييم
طلد من القاضي ان يقرر له اجره نظير خدمة الوصاية فقرر له
الحاكم في كل يوم قطعتي من مال اليتيم فتقبض الوصي ذلك سبتي
تم بلغ اليتيم فهل لليتيم الرجوع عليه اولا اجاب حيث على وكان
المجمول

المجمول له قدر اجره المثل لعله ليس لليتيم الرجوع عنه لانه في الحالة
هذه يستحقه شرعا وان لم يعمل لاسيما له ويرجع عليه وكذا اذا
كان المجمول زابدا عن اجر المثل يرجع بالنكاهة كما حرره العلامة في
محل وسئل ايض فيما لو اقامه القاضي وصيا على يتييم ولم يفرض
له اذا ذاك نفقة ثم فرض له اجر في مقابلة فله فتننا ولو عت
المدة الماضية الى الية عن الرض هل لذلك ام لا اجاب ليس
له ذلك لشروعه متبرعا وهذا اما لا ينشك في حريته ودفهم سليم
وانظر الي قوله تعالى ولا تبرؤوا مال اليتيم وهذا اي تبتوا له
المثل للمتولي اذا عين للقاضي المتولي اجر المثل كما ان اكثر من اجر مثل
عده ليس له الا اجر مثل عمله ولو كان اجر المثل اكثر ليس له الا ما
عينه القاضي فان لم يعين القاضي للمتولي اجر وسعى المتولي فيه
اي في اصلاح حاله الوقت سنة اي مثله فلا تستل له وعز القنية
وبشبهه له كما ذكرناه عن الخير الرملي اخرتم ذكر اي صاحب القنية
كما في الانسباه ما يخالفه حيث قال انه يستحق وان لم يشترط له
القاضي ولا يجمع له اجر النظر الى انه لو عمل مع العلة اه فافهم
وقد موثق كتاب الوقف في فروع ذكرها في شرح كتاب الوقف واما
وصي القاضي فان نصبه القاضي باجر مثله اذا انتهى فالاصل
ان الشارع قاس سبيلة الوصي على المتولي واقاد بان لا يستحق
الاجر الا اذا عمل ولا يستحق ذلك الدبعد تعيين القاضي وقيله
لا يستحق شيئا ولو مع وجود عمله ولا لا يستحق الا اجر المثل اذا
كان دعوت فرض القاضي وهذا هو المفهوم مما قد مناه عن الخير
الرملي ويؤيد ذلك ما روي عن القاضي ابن محمد قال جاجل
الي ابن عباس رضي الله عنهما فقال ان في جري اموال الاليتام

وهو بيتا ذنان يصيب منها فقال ابن عباس الست تهنأجر
بأنها قال بلي قال الست تبغى ضاقتها قال بلي قال الست تلوط
جياضا قال بلي قال الست تفرط عليها يوم ورد هات قال بلي
قال فاشرب مع لبنها غير ما حل في الحلب ولا مضر ينسل قال الشيخ
ابوبكر الرازي الحنفى في تفسير آيات الاحكام بعد ما ذكر هذا الاثر
عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما قال وروى عن عكرمة عن
ابن عباس قال الوصي اذا احتاج وضع يده مع ايديهم ولا يكتسب
عمامة قال بشرط في الحديث الاول عمله في مال اليتام ولم يترط
في حديث عكرمة وروى ابن لهيعة عن يزيد بن حبيب قال
حدثني ابو جعفر يزيد بن عبد الله البونى انه قال اناس من
الانصار من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم عن قوله تعالى
ومن كان غنيا فليستعفف فقالوا اخينا نزلت ان الوصي كاذب
اذا عمل في نخل اليتيم كانت يده مع ايديهم وقد طعن في هذا الحديث
من جهة سنده ويقصد الاستدلال به من جهة انه لا يوجب لهم
الاكل لا عمل على ما اختلف فيه الفنى والفقير فقلنا ان هذا الماويل
ساقط وايضا في حديث ابن عباس ان اباة الاكل وروى ان يكتسب
منه عمادة ولو كان ذلك مستحقا للعمل لا اختلف فيه حكم المالك و
الموسى نهما احدا الوجه الذى تالت عليه الامة وهو ان يصبر
على الاكل لحسب اذا عمل لليتيم وقال اخرون ياخذوه قرضا ثم يقضيه
وروى شريك عن ابي اسحاق بسنده الي عمر قال انى انزلت من
مال الله معنى بمنزلة مال اليتيم ان استغنيت استعفت واث
افتقرت اكلت بالمعروف وقضيت وروى عنه عبيدة السلماني
وسعيد بن جبيرة وابو الهيثم وابو داود ومجاهد مثل ذلك وهو

ان

ان يلدن قرضا ثم يقضيه اذا وجد قال وهو قول ثالث وقال الحسن
البصري وابو ابيهم الحنفى وعطاء بن النجاشي ان ياخذونه ما يسد
الجوع ويبرأ من العمرة ولا يقضي اذا وجد وقول رابع وهو
مارومى عن الشعبي انه بمنزلة الميتة يتناوله عند الضرورة فاذا
ايسد قضاؤه اذ لم يوسر فهو في حل وقول خامس وهو ما روى
مستم عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما قال معنى قوله من كان
فقيرا فلياكل بالمعروف قال فليقتصر على نفسه من ماله حتى لا يصيب
من مال اليتيم شيئا وقال مجاهد في رواية اخرى فلياكل بالمعروف
من مال نفسه ولا يرضى له في مال اليتيم وهو قول الحكم بن عوف
قال حدثنا عبد الباقي بن قانع نا محمد بن عثمان بن ابي شيبة
نا سحاب بن الحارث نا ابن عمر الاسدي نا سفيان عن الحكم
عن الحكم عن مستم عن ابن عباس انه منسوخ قلت فهذا قول
سادس وجلة ما روى عن ابن عباس امر برب روايات ادها انه
اذا عمل لليتيم شرب من لبنها انه يقضي والى الكفة ان لا يبتغى من
مال اليتيم اصلا والواحدة انه منسوخ قال والذى نعرف من هذا
اصحابنا يعني الحنفية انه لا ياخذوه قرضا ولا غيره غنيا كان او
فقيرا ولا يرضى غيره ايم وقد روى اسماعيل بن سالم عن محمد
قال اما نحن فلا نحى للوصي ان ياكل من مال اليتيم شيئا قرضا
ولا غيره ولا يترك خلافا وروى في كتاب الاموال عن ابي حنيفة عن
ابو جعفر ابن مسعود قال لا ياكل الوصي من مال اليتيم قرضا
ولا غيره قال وهو قول ابي حنيفة وذكر الطحاوي ان اذهاب
ابو حنيفة ان ياخذوه قرضا اذا احتاج ثم يقضيه كما روى عن محمد
ومن تابعه قال وروى بشرى عن ابي يوسف انه لا ياكل من مال

١٨٩

اليتيم اذا كان محتاجا فان خرج في تناضحي دين له او الى ضائع لزمه
 ان يشتق ويكتسب ويركب فاذا رجع رد الثياب والدابة التي لليتيم
 قال وقال ابو يوسف في قوله تعالى فلياكل بالمرءى يجوز ان
 يكون منسوخا بقوله تعالى ولا تأكلوا اموالكم بينكم بالباطل الا ان
 تكون تجارة عن تراض منكم قال فحمل ابو يوسف رخصة الله تعالى
 الوصي في هذه الحالة كما مضى في جوارنا التفتة من ماله في
 السفر وقال ابن عبد الحكم عن مالك ومن كان له يتيمة فخط له
 تفتة بماله فان كان الذي يبيع اليتيم فلا يخلطه ولم يفرق
 تفتة فلا بأس وان كان الفضل لليتيم فلا يخلطه ولم يفرق
 بين الغني والفقير وعن النووي يجوز لو لم يكن اليتيم طعاما لليتيم
 ويكافيه عليه ولا يجزي ان ينتفع من ماله بشيء وان لم يكن
 علي اليتيم فيه ضرر نحو اللوح يكتب فيه وقال الحسن ابن جني
 ويسترضى الولي من مال اليتيم اذا احتاج اليه ثم يقضيه وبأكل
 الوصي من مال اليتيم بقدر عمله فيه اذا لم يضر لصبي قال ابو بكر
 الرازي قال الله تعالى ولا تأكلوا اموالهم ولا تتبدلوا الخبيث
 بالطيب ولا تأكلوا اموالهم الي اموالكم انه كان حونا كبيرا وقال
 فان استنت منهم رشدا فادفعوا اليهم اموالهم ولا تأكلوها سرا فانا
 وبداران كبيرين وقال ولد تفرير مال اليتيم الا بالتي هي احسن
 حتي يبلغ اشده وقال ان الدية ياكلون اموال اليتامى ظلما وقال
 وان تقوموا لليتامى بالفسط وقال ولا تأكلوا اموالكم بينكم
 بالباطل الا ان تكون تجارة عن تراض منكم وهذه الايات محكمة
 حاكمة لليتيم علي وليه في حال الفناء والفقير وقوله تعالى ومن
 كان فقيرا فليأكل بالمعروف منتشابه محتمل للوجوه التي ذكرنا فالي
 الاية

الاشياء حملها علي موافقة الايات المحكمة وهي ان تأكل من مال نفسه
 بالمعروف لا ان يحتاج الى مال اليتيم لانه الله تعالى قد امرنا
 بهد المنشأ به الى الحكم ونهانا عن اتباع المشابهة من غير دليل
 وقد ورد ان قوله فلياكل بالمعروف منسوخ كما تقدم عن ابن
 عباس وفي رواية عند شيوخنا الاية تليها ان الذين ياكلون
 اموال اليتامى الاية وكذا روي عن الضحاك بن مزاحم قال
 ولا تأكلوا هذه الايات باروي عن عمر بن سعيد عن ابيه
 عن جده ان رجلا سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليس
 لي مال ولي يتيمة فتأكل كل من مال يتيمة غير مسرف وروي عن
 عمر بن دينار عن الحسن العربي عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم
 قال ياكل ولي اليتيم من مال المالمعروف غير سائل منه الا لعدم
 صحته اسانيدهم فان صح فهو محمول علي الوجه الذي يجوز وهو
 ان يعمل في مال اليتيم مضافا في اخذ منه مقدرا يرجع وهذا
 جائز عندنا وقد روي عن جماعة من السلف نحو ذلك فان
 قلت فاذا اجاز ان ياخذ مرجع مال اليتيم اذا عمل فيه مضاربة
 فلم يجوز ان ياكل اذا عمل فيه كما تقدم عن ابن عباس والحسن
 قلت لا يخلو خادم الدابة والعامل في النخل من احد وجهيه
 اما ان ياخذ علي وجه الاجرة لمجد او علي وجه اجرة فذلك
 والعوض من العمل فاذا كان ياخذ علي وجه الاجرة فذلك
 يقصد من اربعة اوجه احدها ان الذين اباحوا ذلك في حال
 الفقر لا خلاف ان الغني لا يجوز له اخذه وهو نفس في
 اكتساب في قوله ومن كان غنيا فليستغف واستثنى الاجرة
 لا يختلف فيه الغني والفقير فبطل ان يكون اجرة من هذا

الوجه والوجه الثاني ان الوصي لا يبتاع جرة نفسه لليتيم والوجه الثالث ان الذين اباحو ذلك لم يشتروا شيئا معلوما والاجابة لا تصح باجرة معلومة والوجه الرابع ان من اباح ذلك لم يجعله اجرة فخطا ان يكون ذلك اجرة وليس هو بجرة ترجع المضاربة اذا عمل به الوصي لان الرجح الذي استحقته من المال لم يكن نظما ولا لليتيم الا ترى ان ما يكثر طرديا لخال المضارب من الرجح لم يكن قط لرب المال ولو كان لرب المال مشروطا للمضارب بدلا من عمله لوجب ان يكون مضمونا عليه كالأجرة التي هي مستحقة من مال المستاجر بدلا من عمل الاخير هي مضمونة على المستاجر فلما لم يكن الرجح المشروط للمضارب مضمونا على رب المال ثبت انه لم يكن قط لرب المال وانما انما حدثت على ملك المضارب ويدل على ذلك ان موهبا لو دفع مالا مضاربة وشروط المضارب تسعة اعشار الرجح وهو اكثر من ربح مثله ان ذلك جائز ولم يجتنب بالمشروط للمضارب من ذلك من مال اليتيم من مال الموهب ان مات من مرضه وان ذلك ليس بمنزلة لو استأجره بكثرته اجرة مثله فيكون ذلك من الثلث فليس اذا في اخذه يرجع للمضاربة اخذ شيئا من مال اليتيم فان قلت هلكه لان الوصي في ذلك كسائر القهال والعقصة الذين يأخذون ارزاقهم لاجل عملهم للمسلمين فكذلك الوصي اذا عمل لليتيم جائز له اخذ رزقه بقدر عمله قلت لا خلاف بين الفقهاء ان الوصي لا يجوز له اخذ شيء من مال اليتيم لاجل عمله اذا كان غنيا وقد حظر ذلك على نفع التزويج في قوله ومن كان غنيا فليستغفف ولا خلاف في مع ايضا ان العقصة والعمال جائز لهم اخذ ارزاقهم مع الغنا فلو

نزلنا

نزلنا الوصي بمنزلة من لا جنة للمغني ابقر فدل على انه لم يتزل مترلهم على ان القاضي لا يجوز له اخذ شيء من مال اليتيم والحال ان اليد التيام باصلاح بيتام فثبت بذلك ان سائر الناس يحرم لهم الولاية على اليتام لا يجوز لهم اخذ شيء من اموالهم الا في الضرر ولا غيره كما لا يجوز للقاضي اجاعا فقيرا كما ان غنيا فان قلت فما الفرق بين رزق القاضي والعامل وبين اخذ اليتيم من ماله مقدار الكفاية وبين اخذه اجرة قلت اخذ الرزق لا يكون اجرة وانما هو كشيء جعله الله تعالى له ولكل من قام بشئ من امور الاسلام الا ترى ان الفقهاء لهم اخذ الرزق ولغيرهم يعلموا شيئا يجوز اخذ اجرة عليه لان استغفال الغنياء منهم الناس فرض ولا يجوز له اخذ اجرة على الفرض والمقاتلة وخرجاتهم ياخذون الرزق وليست باجرة وكذلك الفقهاء وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم سهم من الخنص والصنفي وسهم من الغنمية اذا حضر القتال وغير جائز لحد ان يقول ان النبي صلى الله عليه وسلم كان ياخذ اجرة على شئ مما يقوم به من امور الدين وقال الله تعالى قل ما استلهم عليكم من اجر وما انا من المتكلمين فثبت بذلك ان الرزق ليس باجرة والقاضي ممنوع من اخذ اجرة على شيء من امر العقصة ومحظور عليه قبول الهدايا وولي اليتيم لا يجلو فيها اخذه من مال اليتيم اما ان ياخذ اجرة او ياخذ على سبيل رزق القاضي والعامل لا يسبيل الى الاول لعدم تقدم عقد الاجارة ولا هذان عمل معلوم ولا موهبة معلومة ولا اجر معلوم والآن استوي الغني والمغني في ذلك لو كان اجره ولم يبع من يبيع الا للمغني ولا



أبي حنيفة لم يثبت للموصي ولا يبيع بعض التركة ثبت له
 ولاية بيع الباقي فان الوصي كما يملك بيع نصيب الصغير من
 المنقول يملك بيع نصيب الكبير الغائب لنقله وهو ان ولاية
 الوصي في تلك الصورة انما تثبت في نصيب الغائب لغير الغائب
 عن حفظ التركة بنفسه علي الميت وهما هنا محج عن حفظ
 التركة بنفسه على الميت لان الحل والاشتياص يستري بالكثير
 مما يستترك به الايقاض والاشتياص ولهذا اعد التركة عيسا
 في الاعيان فلرباع الوصي نصيب الصغير وحده لا يستري الا
 ببيع مائة ولو رباع الكبير نصيب لا يستري الا ببيع مائة ايضا
 ولو رباع الوصي الكل يستري الكل بالف فتحصل للميت زيادة
 ما بقي درهم يبيع الكل وقد مست الحاجة الى حفظ تلك الزيادة
 حتي لو ظهر علي الميت دين يمكن قضاؤه بتلك الزيادة وكبير
 قد عجز عن تحصيل تلك الزيادة وان كان خاضرا لا فائدة ولا بد
 له علي نصيب الصغير يسوا لان الوصي قاصر علي حفظ نصيب
 الصغير او كانت عاجزا عنه فتثبتت للوصي ولاية بيع نصيب
 الصغير والكبير جميعا حفظ الزيادة المألية علي الميت كما قد
 ذكر عن المحيط كن الفتوي علي قول صاحبين كافي المألية
 ونقل صاحب التستائني عن الفصول العاشر ان يبيعه اي
 يبيع الوصي للعقار وفاء اي علي سبيل بيع الوفا اختلاف المتأنيخ
 وجوزوه صاحب الهداية لان فيه اي يبيع التركة عموما و
 العقار خصوصا استغنا مكر اي ملك الوارث صغيرا كان
 او كبيرا مع دفع الحاجة الموجبة للبيع من النفقة او قضا الدين
 وخوها وان لغير الوصي التقرف لخوف متقلب وعليه الفتوي

سبيل الي الثاني لان نحو التافعي يجوز له اخذ ذلك غنيا كان
 او فقيرا وايضا لما كان دخول الوصي في الوصية علي وجه البيع
 من غير شرط اجرة كان بمنزلة المستضعف ولا اجرة له ولا يعمل
 له اخذ مئتي مئة قرضا ولا غيره كما لا يجوز ذلك المبيع هذا
 اخر ما للحنفية من تحريره في تفسير ايات الاحكام ولله دره فيها
 افاد خجزة وب العباد بنبيل كل مراده في المعاد امين وفي
 التستائني منزيا للذخيرة قوله كما لاي الورثة صفاء وكبارا فلا
 يخلو اما ان يكون الكبار حضورا وغيبا كلهم او بعضهم فان كان
 الكبار غيبا كلهم فان كانت التركة مشغولة بالدين والوصية ان
 كان الدين مستوقا يبيع العقار والمنقول جميعا فان كان غير
 مستوق فان يبيع بقدر الدين من العقار والمنقول جميعا
 بالاجماع وفيما زاد علي الدين قال ابو حنيفة يبيع وقال لا يبيع
 ما زاد وان كان الكبار حضورا فان كانت التركة مشغولة
 بالدين وكان الدين مستوقا فان يبيع الكل وان لم يستغرق
 باع بقدر الدين وفي بيع الزايد خلف كما تقدم وان كانت التركة
 خالية عن الدين والوصية باع حصته الصغار من العقار
 جميعا بالاجماع كما مر حضورا كان الصغار وغيبا وكذلك الراد
 يبيع المنقول علي الكبار الغيب لان بيع المنقولات من جملة
 الحفظ لتسارع النساء اليه وحفظ الثمن اسرع علي الوصي علي
 ما مر متنا ولم يملك بيع عقار الغائب اكبير ولا ما دركه الي ضرر
 من منقول وعقار أصلا الا باذنهم وهذا عندهما والذي مر من
 التفصيل انه يجوز بيع الوصي عقار الغائب لدين او خوف
 هلاك علي غير الاصح في الثاني لان هلاك العقار نادر ولما عند

ولفظ ما في القهستان في المتبادر من كلامه انه لا يبيع عقاره بيبا
 جاز لان فيه ذهاب منافع كما ذهب اليه كثير من ائمة سترند
 وعن صاحب الهداية جاز لان فيه استبقاء ملكه مع دفع الحاجة
 كما في الهادي واغلام ينحصر التعريف في الوصي اشارة الى جواز تعريف
 غيره كما اذا خاف من القاضي على ماله فانه جائز لواحد من اهل
 السكة ان يتصرف فيه ضرورة كما ان في بيعه بغير الدبوسي وهذا
 استحسان منه وعليه التعريف كما في القهستاني انتهى وفي الحيط
 ذكر في تناو ي اهل سترند اذا تعريف واحد من اهل السكة في مال
 اليتيم من البيع والشرا والوصي للميت وهو يعلم انه لو رفع الامر
 الي القاضي حتى ينصب وصيا فالوصي باخذ المال ويقسده افعى ابو
 نصر الدبوسي رحمه الله تعالى ان تعريف جائز للضرورة وهذا من
 نوع استحسان وبه ينبغي وفي تناو ي ابي الليث غريب نزل في
 بيت رجل فأت فيه وترك دراهم ولم يوص الي احد برفع ربه
 البيت الامر الى الحاكم حتى يامره بستر كنفه من ماله فان لم
 يجد القاضي كنفه كفنا وسطاً وعن ابي سليم الجوزجاني انه
 قال مات رجل يقال له ليث المروزي ولم يوص الي احد فباع
 محمد ابن الحسن رحمه الله تعالى كتبه ومتاعه في بيع من يزيد
 ولهر يكن محمد رحمه الله تعالى يوصيه فاحسنا وفي المنتقى قال محمد
 رجل مات في سفره ومعه رقباه فباعها متاعه ووداه به وجراره
 وهم في موضع ليس فيهم قاض قال يبيعهم جائز للضرورة ان
 ينتفع بما استترى فان جاوره فوجد متاعه فله ان ياخذه
 وان شاها ان يبيع قال وهذا بمنزلة اللقطة ينتصف بها
 الملتقط فاذا جازها وجدها فله ان ياخذها وان لم
 يجدها

يجدها فله ان يضمن الذي اصابها وان شاها جاز الصدقة
 كذا متاع الميت وذكر ابن ساعدة عن محمد رحمه الله تعالى في رجل
 مات في سفره قوم قال استحس ان يبيعوا ثيابه ومتاعه
 ولا يبيعوا الرقيق ولا يفتقوا على الرقيق من مال الميت
 ولكن ان كان منهم طعام كالت هو الذي ياكل منه يعني الرقيق
 ياكل من طعام مولاه من غير ان يدفعوا اليه كذلك الدرهم
 هو الذي يفتقره على نفسه من غير ان يفتقوا عليه انتهى
 ما في الحيط وتعامه فيما علقته على الملتقى قال فيه ونقل عن
 المنية ان يبيع بالعين الفاضل فاستحسن يملك المشتري
 بالقبض اه وقد مر ولا يجوز اقراره ي الوصي مطلعا بدين
 على الميت لانه اقرار على الغير كما في المذخ فلا يجوز للمقر له
 اخذه حتى يقيم بيته ويجلف عيينا ويضمن الوصي لو وقع له
 له ولا يجوز اقرار الوصي بغيره من تركته انه يهمل الذي
 لغلاف الا ان يكون الوصي المقر بالدين والعين واريا فيصح
 اقراره في حصته قد قدم انه في اقرار الوارث بالدين يلزمه
 بتمامه من حصته وحيت تترك الاقرار حجة قاصرة تبين عند
 ذلك حكم ما اقر الوصي باستيفاء الديون الواجبة والتذكر
 هنا فروعا في ذلك في المنتقى عن ابي يوسف رحمه الله تعالى
 اذا كان للميت على رجل مال فاقترع فيه انه قد قبض للميت
 لم يكن الوصي حضا في قبضه بعد ذلك ولكن القاضي يحمل ويكبل
 في قبضه وهذا لان اقرار الوصي بالقبض انما يعتبر في حقت
 نفسه حتى لا يكون له حقت القبض بعد ذلك ولا يعتبر في حقت
 سقوط الدين اصلا فينصب القاضي وصيا عن الميت ليقيم

فروعا في الوصي
 بعين الواجب

ذلك الدين نظر الميت وقال محمد رحمه الله تعالى في اقرار الاصل
 اذا اقروصبي الميت انه قد استوفى جميع ما للميت علي فلا ذان
 فله ولم يسم كم هو ثم قال بعد ذلك انما قبضت منه ما اتوا
 الغريم كان لثلاث علي الف وقد قبضتها فهذا علي وجهين ما
 ان كان هذا ديناً واجباً بانه الوصي او اياً ذاك الميت
 وفي كل من الوجهين لا يخلو اما ان يكون اقراره بالدين
 بعد اقرار الوصي باستيفاء جميع ما عليه او قبل ذلك والوصي
 في كل واحد من الوجهين لا يخلو اما ان وصل قوله وهو ما
 باقراره انما استوفى جميع او فصل وهذه المسئلة في نظرها
 واحكامها في فرعها قد قد منها في كتاب الاقرار في فرع ذلك
 ثم فلا تشتغل بال تكرار ولو اقر الوصي بعين من تركته الميت
 لا خير في تخصيصه ثم ادعى انه اي ذلك العيني المقرب لا يجني
 للمصغر لا تسمع دعواه فتناقضة لان اقراره وان كان لا يجني
 علي غيره فهو بعضي عليه حتي لو ملكها يوماً او بدعها الي المقر
 له كما تقدم دور ووصي اب الطفل احق بما له اي يحتفظ باله
 من جده خلافا للشافعي فانه قال الجداحق لان الشرع اقله
 مقام الاب عند من ^{عد} لو احرز ميراثه فيتقدم علي وصيه
 ولما ان ولا ية الاب تنتقل اليه بالادبها فلا نت ولا ية قايمة
 معني فيقدم عليه كالأب نفسه وهذا لان اختيار الاب الوصي
 مع علمه بوجود الجدا ببل علي ان تصرفه انظر لا ولا ده مت
 نظرف الجدا وان لم يكن اي وان لم يوجد وصيه اي وصي الاب
 فالجدا كالأب لانه اقرب الناس اليه واستغفرهم عليه حتي تلك
 الا تلاح دور الوصي غير ان الاب ان اوصي يقوم وصيه

عليه

عليه في النظر في الحال دور غيره وان لم يوصي ينف علي حاله كما
 تقر في المحرر صوابه في الماذون وعبارته فبمع الماتق وليد ابوه
 ثم وصيه بعد موته ثم وصي وصيه كافي القرباني عن الوالد
 ثم بعده جده الصحيح وان علا ثم وصيه ثم وصي وصيه ثماني
 زاد القرباني والقبلي ثم الوالي بالطريق الاول ثم القاضي
 او وصيه ايها تقرف ببيع فلذا لم يتل ثم ذوات الام او وصيتها
 هذا في المال بخلاف النكاح اه وقد ذكره الماتق والناج ايضا
 قبيل باب الوكاله بالخصوص تخيت قال والاولا بية في مال
 الصغير الي الاب ثم وصيه ثم وصي وصيه اذا الوصي يملك الابها
 ثم اب الجدا بوالاب ثم الموصيه ثم وصي وصيه ثم الماتق القاضي يشر
 الي من نصبه القاضي ثم وصي وصيه وليس لوصي الام وصي الخ
 ولا ية النظر في تركته الام مع حضرة الاب او وصيه او وصي
 وصيه او الجدا ب الاب وان لم يكن واحداً ذكرنا فله اي
 لوصي الام الحفظ وله بيع المنقول لا العتار ولا يشتري
 الا الطعام والكسوة لانها من جملة حفظ الصغير خافية
 ثم قال في فرع وصي القاضي كوصي الاب اذا قيد القاضي
 بنوع فقيد بسو في الاب ثم الماتق غا بية وفي متفرقات البحر
 القاضي او امنية لا ترجع حقوق عقد باشره لليتيم لهما
 بخلاف وكيل ووصي واب فلو ضمن القاضي او امنية عن ميا
 باعه اليتيم بعد بلوغه صح بخلافهم وفي الاباء وجاه التوكيل
 بكل ما ينفقه الوكيل لنفسه الا الوصي فله ان يشتري مال
 اليتيم لنفسه لا لغيره بوالا له وجاز التوكيل بالتوكيل ثم
 وهذه العبارة لما رايناها شائعة علي فوايد زوايد

الآخ

على ما في المذوت مناسبة لما تحت فيه اوردناها برمتها وقد تقدم
لنا تفصيل ما اجدنا في ذلك وارجع في هذه الصارة فيها تقدمت عن
المحيط وغيره فتنبه في المنية ليس للجد بيع القمار والروض لغتنا
الدين وتنفيذ الوصايا بخلاف الوصي اي وصي الميت او وصي
وصيه او وصي القاضي لا وصي الام والامخ فان لراي الوصي
الميت ووصي القاضي ذلك اي بيع القمار انتهى وقد ذكرنا
هذه المسئلة مستوفاة مع بيانه المسئلة قبيل فروع ذكرناها
تحت قول الشيخ ولو انا فان محمود اعند الناس انهم لم يوجبوا
الا وكان الجد وعلي الميت ديون ووصايا برفع الغريب امرهم
التي القاضي حتي ينصب لهم من بيع من المتار والروض بقدر
ديونهم وتجوز ما تنفذ به الوصايا وانه تعالى اعلم بقصم
في نشرها دة الاوصيا للوارث او الاجنبي بكونه وصيا معها
وكان الاولى زيادة قوله وغير ذلك لان اكثر الفصل في غيره
وطبقت نشرها دة الوصيين لوارث صغير عال مطلقا
سواء انتقل اليه بالارث او غيره لانه لا كانت التعريف في مال
الصغير للوصي سواء كان من التركة او لا فيصير ان نشرها دتها
مشترحي في الديات ولا يذنب التعريف لا تقسمها في ذلك المال
المشهور به وكذلك ان تقول انها يصيران خضيرة ولا شهادة
للخصم ويشهد الكسبر من الورثة عال الميت فلا تقبل
نشرها دتها ايض لانها يشترط ولاية الحنفية وولاية بيع
المنقول لانقسامها عند غيبة الوارث من يلغي وفسد انه لا يستقيم
هذا التعليل في الوارث الكثير الحاضر وقد عطل في المحيط لبطلا
نشرها دتها حيث قال فان كانوا كبارا فخلدت للوطني قبض دين
الميت

الميت فقتلها دتها اثبتنا لا ننسها ولا يذنبها الدين المشهور
به من مال الميت وصحت مشهادتها اي الوصيين بغير اي لو
شهد الوارث كبير بغير مال الميت بل يدين للوارث على رجل
اجنبي فانها تقبل اجاعا لا تقطاع ولا يثبت اي الوصيين
اي عن الوارث الكبير لان مال الكبير ان لم يكن من التركة لا
تصرف للوصي فيه لان الميت اقامها مقام نفسه في تركته لا في
غيرها فلا تهمه حنيفة فتجوز نشرها دتها لانها لم يجبا بها
نفسا لا نفسها كونه اجنبيين فيما عدى التركة بخلاف مالو
كان الوارث صغيرا والوصي ابا حيث لا تقبل نشرها دتها لان
الوصي الذي التعريف في مال الصغير مطلقا سواء كان من التركة
او غيره فيكون ان مشهدين فالذا المقتبذ به مال التركة
في حق الصغير وقيد به في الكبير وهذا اعند اي حنيفة وقال
اذ شهد الوارث كبير تجوز نشرها دتها في مال الميت وغيره
لان ولاية التعريف لا تثبت لهما في مال الميت عند كون
الورثة كبارا واقرت عن التهمة بخلاف مال الوارث لان الوارث
صغيرا ولا يذنب حنيفة رحمه الله تعالى ان الوصيين قايما مقام الوارث
والوصي لو شهد في مرض موثقه يدين للوارث على نفسه لصح
تقبل نشرها دتها فانه من ايتار بعض ورثته على بعضهم يسمى
من مال ذلك الوصي الذي قام مقام بخلاف مال الوارث للوارث
الكبير يشهد على اجنبي فانه يقبل وان صار موثقا لبعض الورثة
على البعض لان الايتار حصل بمال الاجنبي لا بمال الميت و
الميت بملك ايتار بعض ورثته مال الغير فانه لو قال لا رهب
لو يدي هذا كذا فهو رهب جائز كذا هذا فلما ملك هذا الوصي

الثانية تقول محمد وقال ابو يوسف لا تقبل شهادته كل من
 الغريقيين في الدين ايهم وقد تقدم حكم هذه المسئلة في كتاب
 الشهاداة في باب من تقبل شهادته ومن لا تقبل ويروي
 ان ابا حنيفة مع محمد ويري انه مع ابي يوسف وعنى ابي يوسف
 مثل قول محمد وروي الحسن عن ابي حنيفة انهم اذا جازوا
 وشهدوا بالشهادة باطلا وان شهدوا ان لا شيء
 فقبلت شهادتهم ادعى الشاهدان بعد ذلك على الميت
 بالف درهم فشهد لهما الغريمان الاولان تقبل وجه قوله
 محمد وعنه انه تعالى ان الدين يجب في الذمة وهي قابلة لحقوق
 سمي فلا شركة اذ الم يجب بينهما واحد ولهذا يجتصن لحد
 بما قبض ولا يكون للدخول حق المشاركة ولا ينتقل بالقبول
 من الذمة الي الشركة الا ترى ان الشركة لو هلك لا يسقط
 الدين وان للوارث ان يستخلص من الشركة بقضا الدين
 من محل اخر فلا يمكن الشركة بينهم فصار كما اذا شهد الزنبا
 في حال حياته خلا في الوصية فان حق الوصي له يتعلق بهن
 الشركة حتى لا يبقى بعد هلاك الشركة وليس للوارث ان
 يستخلص الشركة ويعطيه من محل اخر ولو قبض احد الغريقيين
 كان للغريب الاخر حق المشاركة فلما كان كل فريقتين متباينتين
 حتى المشاركة في الشركة فلا تصح شهادتهما ولا يبي يوسف
 ان الدين بالقبول يتعلق بالشركة لحراب الذمة ولم يرد الا يشهد
 الملك فيها للوارث ولا يثبت تصرفه فيها اذا كانت مستغرقة
 بالدين فشهادته كل فريقتين تلاقى محلا مستركا فصار نظيره مسئلة
 الوصية فلا تقبل بخلاف الشهادة في حالة الحياة لان الدين

ن

ملك الوصي والموصي لا يملك ايتا بعض ورثة جده فكذا
 وصيه او يقال بان الوارث الكبير يشبه الصغير من وجوه
 الاجنبى من وجه اما يشبهه بالصغير فانه يتبع عليه العرو
 المورثة كمن ابى في غيبته كما يبيع على الصغير ويتبع
 ديون الميت حاضر لان الكبير اوغا يبا كما لو كانت الوارث
 صتار واما يشبهه بالاجنبى فانه لا يملك بيع ماله المنقول
 في حضرة ولا العقار فوفى على التبيين خطها من حيث
 انه عمارة الوارث الصغير من وجه لا تقبل شهادته للوارث
 الكبير على الميت ومن حيث انه عمارة الاجنبى من وجه تقبل
 شهادته للوارث الكبير على الاجنبى توفير على التبيين
 خطها بقررا لهما من اجل ما ولد به درهم ولده وصيان
 دفعها الي رجل زعم انه وارث الميت ثم اقام اخر يمينه انه
 ابن الميت وداركه وضمنها القاضي الماية للابن فلم يقبلها
 منها او قبضها ثم شهد الوصيان الاخران للميت او غيره
 او مرضي له بالثالث فالكسادة جارية كما في الخط كسنداده
 رحلني لآخرين بدت الف على الميت وشهادته الاخرين
 المشهود لها والا للا وليني وهما اللذان شهدوا لفصار كل
 فريقتين شهادتهما وشهدوا له عملا اي بالف ايضا على الميت المشهود
 عليه ولا فائدها تقبل شهادته كل من الغريقيين للدخول بخلاف
 شهادته كل فريقتين بوصية الف يعني لو شهد برز وعر وبان
 الميت اوصى بكر وخالف بالف ثم شهد بكر وخالف لزيد وغيره
 بان الميت المذكور اوصى لها بالف فانها لا تقبل وهذا
 الفرق بين المسئلة بشهادته الغريقتين في الاوليه وحرف

الثانية

في دئمة لبقائها في المال فلما تمتعت الشركة قال المقدسي
ويبلغني عند الفتوى في مثل هذا ان كان الشهود معروفين
بالخير ان يعمل بقول محمد والا فيقول ابي يوسف رحمه الله تعالى
اه ووجه رواية الحسن انها اذا جاسا كان ذلك بمعنى المعاوضة
فيتناحش التهمة فتزد بخلاف ما اذا كانا على التقاطع لا ان
الاول قدمني وثبت به الحق فلا تهمة والثاني لا يترجم
الاول عند صدوره فصا وكالا ولا وكذلك لا تقبل فتشهاد
الاولين بعبد وشهادة الاخرين المشهود لها بالعبد للثنا هذين
الاولين ثلثت مال او شهدا الاولين بوصية الذراع المستند
لأنها تنها الشركة في ثلث المصنف ولان الذراع المرسله معزها
من الثلث فتبطل تشهاد كل من الفريقين ويصح كل من تشهاد
فيما لو شهد رجلا من رجلين بالوصية بعين كالعبد وشهد
المشهود لهما للشنا هذين بالوصية بعين اخر لانه لا شركة
لكل واحد من فريق الشهادتين فيما شهدا به للاخرين
بل يختص كل من المشهود له بالمشهود به فلا تهمة من يلحق
وعبارته والوصية يجوز شايع كالوصية بالذراع المرسله فيها
تكونا مع الاحكام حتى لا تقبل فيها تشهادة الفريقين لانها
تمتت الشركة ولو شهد رجلا من الاولين للشنا هذين بثلاث
كالعبد وشهد المشهود لها الاولين للشنا هذين بثلاث
ماله او بالذراع المرسله زهي بالملحة لان الشهادته في هذه
الصورة مثبتة للشركة بخلاف ما اذا شهد رجلا من رجلين
ان او وصي لهما بعين وشهد المشهود لها للشنا هذين الاولين
ان او وصي لهما بعين اخر حيث تقبل الشهادتان لان لا شركة
فلا

فلا تهمة اه شهد الوصيات اي الثابت وصايتها ان الملت
الوصي لهما او وصي اليه يدعها ونريد لا يدعي الوصاية ليه
لغة شهادتها قياها واستخسا نالا انها يشهدا دتها بجران
الي انفسهما انفسا ولا تنها انهما اي الشاهدين لانفسهما معينا
يستعينان به في اعمال الميكت فترد شهادتهما بالتهمة وجسد
اي حين رد شهادتهما فيضم القاضي لهما اي يدخل القاضي
مهما وصا ثالثا سوي المشهود عليه كافي المحيط عن الاصل
وجوبا لا ذرها باخر بعين ان في ضمن شهادتهما اقرارا بغيرها
بوصي اخر منها للميكت وفي ضمن هذا الاقرار اقرار بغيرها عن
التصرف في مال الميكت على ما عرف ان احد الاوصيا لا ينصرف
بالتصرف وقد تغذر ان يجعل المشهود عليه وصيا لالم تقبل شهاد
اذا كان المشهود عليه لا يريد الا ايضا تحت على القاضي ان
يدخل معها ثالثا كمن اوصى اليه ثلثة ثقات احد الاوصيا ولم
يوصي اليه اركان على القاضي ان ينصب معها ثالثا ولا فيتم
تقررها اي الوصيين الشاهدين بدونه كما تقر غير ان بعض
قال في ادخال الثالث انه قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله قال
لانه ليس لاحد الاوصيا ان يتصرف بالتصرف الا في امور مخصوصة
فاما عند ابي يوسف لم يترابا العجز لان لكل واحد من الاوصيا
ان يتصرف بالتصرف في مال الميكت عند ابي يوسف ومنهم من قال
ان ادخال الثالث هنا قول الكل وهو الظاهر فانه لم يكن في
الاصل خلافا فيحتاج الى ذكر ابي يوسف رحمه الله تعالى فيها
اخر وهو ان في نصب الثالث نفع نفع للميكت حتى اذا هم الاخر
مخيا فانه الثالث بمنعها فان لم يمنعها دفع الامر الي القاضي حتى

تتها

يعملها فكان للتاضي ان ينصب معها اما الثالث عند ابي يوسف لم تحصل
المتعة التي ابتناها الميت عن الابطال الثلاثة فترادف الاث
يُدعى زيد المشهود له ذلك اي يدعى انه وصي معها فحينئذ اي
حينئذ تصديق زيد لها في الابطال ايضا لا يقبل شرها وتمامها
قياسا لما قد مناه من الشهمة كمن تقبل شرها وتمامها استحقاقا لآثارها
لولا ان يشهد بذلك وكفى ساء الامن القاضي ان يدخل معها للملك
هذا الرجل كان للتاضي ادخاله معها وان لم يشهد كون الملك
مرضى الميت بشرها وادخله فيها فاذ لم يشهد كون الميت
بشرها وتمامها او لم يخصص صاحب استحقاق مؤنة اي مشقة
التقنين عند اي عنى القاضي فيبصر ادخال القاضي المشهود
له معها حيث كان الوصي طالبا وكان الموت معروفا اذ لولا
شهادتها لكان القاضي يتامل فيما يبين ويصلح حينئذ ان
يتصورها ما لم ينضم اليها الثالث وقد كان وجب على القاضي
ادخال الثالث معها لذلك وقد احاط علم القاضي بشرها وتمامها
ان الميت قد كان ارتضاها معها بخلاف ما لو كان المشهود له جاحدا
فان القاضي لا يمكن اجبار عيني احد علي قبول الوصية و
مخلاف ما لو لم يكن الموت ظاهرا لانه حينئذ لا يمكن القاضي
نصب الوصي بمثل هذه البينة بمعنى الشهمة قال الشيخ الرضوي
ثم هل يعتبر هنا الثالث وصي ميت حيث قبلت شرها وتمامها
فمكون له احكام وصي الميت ام وصي قاضي لا فانما صحى لشهادتها
لاستقامت مؤنة التقين عن القاضي فيكون له احكام وصي
القاضي بخبر ان شره قلت قال في المحيط واذا كان للقاضي
ادخال هذا الثالث معها في الوصية اذ كان الثالث يريد

ذلك

ذلك من غير شرها وتمامها لا يكون نصب هذا الثالث من القاضي
وصيا معها في تركه الميت مصفا الى شرها وتمامها وقال
المقدس نفى هذه الصورة في الحقيقة صورة قبول نفى باقلاها
لوقبل القاضي شرها وتمامها وعينه معها فتقبل ببني ان لا تشك
في صحة كمن هذا القريب باعتبار دعواه انتهى فبارة المحيط
لا يصح وعبارة المقدسي قربة منها يقتضي كل واحد منها
الي انه يعتبر وصي القاضي لا وصي الميت والله تعالى اعلم وكذا
ابار الميت اذ اشهد ان اباها وصي الى رجل جاحد
بأبي الورثة لا يدعون فلا تقبل شرها وتمامها قياسا استخسا
لوجهين احدهما ان هذه الشرها وادخلت على اباها حق
من حقوق العباد فلا تقبل من غير دعوي والثاني انه ليس
للقاضي ان ينصب هذا وصيا بسواها من غير شرها وادخل
كان الوصي كارهها ولو جحد وصيا فانها يجحد بشرها وتمامها ولا
يجوز ان يكون نصب الوصي مصفا الى شرها وتمامها لوجهين احدهما
الدينين الثاني هديني نفعا بشرها وتمامها بنصب حافظ للتركة
وقال شيخنا لا قبل شرها وادخل خصم ولا مريب اي منهم وفي الحديث
لا شرها وادخلهم وهذا لو كان المشهود له هو منكر ولو كان
بينة الورثة يدعون مع انكاره ولا يقبل شرها وتمامها ايضا قياسا
واستحسانا لا لعدم الدعوي وكفى للشبهة ولو كان المشهود
له يدعى اي غير منكر بحيث يشهد الولد ثم سيل فاجبر عتبه
قولها فلا تقبل شرها وتمامها قياسا لانها يشهد ان اباها
وكل هذا بعد وفاته في ابيائه ولو شرها حال حياته انه
وكل هذا بنقض حقوقه وقيل والاب غائب والوكيل يدعى

نا

لا تقبل شرها وادتها مطلقا اي سوا ادعي ريدا والكاله ام لا لان
القاضي لا يمكنك نصب الوكيل عن اسمها التي بطلبها يجب
بطلب ابنه ذلك اي التوكيل لمعين في حال حياة الاب
وغيبته لا بد من اتي له ما دام حيا فقبض حقوقه بما ستره او
لاذ لو ثبت ذلك لثبت بشرها ودها وهي غير موجهة لامور
منها انها شرها وده لا يبرها وشرها وده الفرع الاصله لا تقبل
ومنها انه يحتمل انها المستعقوتها توطيا مع المشهود له حتى
حقوق ابيرها فيدفع اليها ويبرها فانه في شرها ودها فطلعت
شرها ودها بخلاف ما لو كان الاب ميتا وشرها ودها الوصية الى
انسان لا يكره ذلك فانها لو لم يشرها لكانت وصا لا من القاضي
نصب وصي لاجلها بها القاضي فكيف لو شرها ولو شرها بطلان
لها على الميت وبت ان الميت اوصى الى فلان وقبض ذلك وفلان
يدعي فتقبل هذه الشرها وده استحسانا لا قياسا لانها بده
الشرها وده يجران الى انفسها مغنا حيث ينصب ان الميت من
يطالب بالدين ويخاصه بالثنا هذه الحارغها لنفسه كالتناهد
لنفسه الا انري انها لو شرها حال حياة زيدا وكفل فلانا
بقضاء وشرها وده ادعي والفرع غاييب لا تقبل شرها ودها
بحر المغنم الي انفسها ووجه الاستحسان ان ربي الوين كو
من القاضي ان ينصب هذا وصيا بعد موت المدين حتى يقضي
دينها ويطلب بالدين ذلك وهو يرغب في قبول الوصاية كان
للقاضي ان ينصب هذا وصيا بطلب ربي الدين وان لم يثبت
كونه مرضي الميت فثبت ملك القاضي نصب وصي بسوا لها
فيشرها ودها بالاولى وكذلك لو شرها رجلا من غلبها ديني

وغرما الميت يجدون لا تقبل شرها ودها لاسباب فكلنا هذا بل
اولي الاله لا منصفه لهما في كونهم كليل حال حياة الاب اغنا المنصفه
لا ينسها الا غير وبعد وفات الاب يكون المنصفه للاب والورثة
اما الاب فانه ينفذ وصاياه ويقتضي ديونه ويحفظ تركته حتى
اذا اهر دني او وصية فانه يملكه القضا والورثة فانه للميت استخراج
اموال الميت من الناس جميعها حتى تاكل الورثة فانه لم تقبل
شرها ودها يكونه وكليل لا يبرها حال حياة الاب فبعد وفاة
الاب اولي والدليل عليه ما لو شرها فلانا ووصى اليها وارانه
فتقبل وفلان يدعي فانه لا تقبل شرها ودها لانها يشرها
لا يبرها باليد والولاية في مال الميت فلم تقبل شرها ودها
قياسا واستحسانا ولو كان ابوها يجد قبض شرها ودها
لان المنصفه المحودة للاب لا تمنع قبول الشرها ودها شرها وده
على ابيرها لانه حيث لم تقبل شرها ودها عند دعوي الاب
فكلنا هذا وكفى تقبل شرها ودها في مسئلة المتن عند دعوي
القاضي استحسانا لان ابني الميت لو لم يشرها بذلك وكثرها
س الا من القاضي ان يجعل هذا وصيا من غير شرها ودها لان
للقاضي ذلك اذا كان الوصي يريد الايبا ويرغب فيه وان
لم يثبت كونه مرضي الميت بشرها ودها عدلين في مال ما يثبت كون
مرضي الميت بشرها ودها عدلين اولي ولما قيل ان يتولى صلاحية
الابنين للشرها ودها دليل على ما هو شرها ودها فالجاء الى الوصي
وقد عجايب عند بانه كان معلومة صفا او هنالك وبينه او كبير
غاييب والا فلا حاجة للوصي والله تعالى اعلم بخلاف شرها ودها
اي بالابن بان اباها وكل ريدا يقتضي ديونه بالكونه حيث
لا تقبل

ووصايا فان الاشرها لا يتصح انتهى وشرها ذلة الوصي يصح على
 الميت مطلقا قبل النزول او بعده لعدم التهمة ثم يحتاج الى ان
 ينصب القاضي عن الميت حتى يصلح خصال السماع البيته ثم
 وفي نوابه ان سامة عن محمد رحمه الله تعالى في وصي يبيده
 مائة درهم لميت ثم دفعها الي رجل واقران الميت اقر له بها
 وينا عليه وكذبه الوارث وضمنه القاضي المائة للورثة فوقعها
 اليهم او لم يدفعها اليهم حتى شره الوصي ورجل اخر لا جني
 ان له على الميت دين مائة درهم فاشرها ذلة جارة والمائة
 التي قضى بها على الميت للفريم الثاني ويرجع الوصي يدبر
 على الفريم الاول ولو شره الوصي ورجل اخر له الذوق
 اليه ان له على الميت مائة درهم سوى ما دفع اليه الوصي لا
 يجوز شرها ونهها الا فالواجرنا ابرانا الوصي مما ضمنه وكا
 ما قبض الفريم منه قصاصا لا كان عليه كذا في المحيط لانه اي
 تميل شرها ذلة الوصي للميت لانه شرها ذلة له ينبت ولا يبيد
 التعريف في المشهود به فلما شره لنفسه ولو كانت الشهادة
 من الوصي بعد النزول اي عزل القاضي له من الوصاية وان لم
 يخاص الوصي قال الحوي الوصي لو شره للميت بعد انزل قبل
 الخصومة لا تقبل عند قه قلت فبالا وراي ان لا تقبل اذا كانت
 قبل الانزال وبعد الخصومة ملتمتي وعلى الكا في شره
 عليه عدم قبولها بالتره وصي انذ الوصية من مال نفسه
 رجع مطلقا سوا اشره او لا فان لا اطلاق يوجب من قبل
 سابع او لاحق وسياتي انه اذا اشترى كسوة للصغير
 يرجع اذا شره فعلم ان الاطلاق هنا خلاف ذلك الشيد

للميت ان الميت اوصي الي فلان وفلان يدعي تقبل اسخفا نا
 لا قيا سالا قد مرنا وان لم يدع فلان فلا تقبل اسخفا نا
 ايضا لما مر ولو شره شرها فان الوصي الي هذا وان رجح
 عن ذلك واوصي الي هذا الاخر اجرت شرها وتنها ولو شره
 شرها فان الميت اوصي الي هذا الوجه ثم شره انا الوصي
 ان الوصي عزل اياها عن الوصاية ووصي الي فلان اجرت
 شرها وتنها لانها شره الا جني علي ايها ولو شره انا
 اوصي الي ايها ثم عزله عن الوصاية ووصي الي هذا اجرت
 شرها وتنها لانها شره ان علي ايها ولو شره علي ذلك
 انا الميت او عزما الميت لها عليه دين او له عليها فلان
 يدعي فالمسئلة على التباس والاستحسان الذي ذكرنا ولو
 شره شرها فان فلان اجل هذا وكيل في جميع ما تركه
 بعد موته جلسته وصيا له كالقول قال لا اخر في وصي في حياته
 صار وكيله لان الوكا لة الوصاية ينيان عن معني واحد
 ولو قال جلسته وصيا ووصيت اليه فها سوا ويصير وصيا ولو
 شره احد الشاهدين انه اوصي الي فلان يوم الخميس وشره
 الاخر انه اوصي اليه يوم الجمعة تقبل هذه الشهادة لان
 المشهود به قول واختلاف في الشهود في الاقوال من حيث الزمان
 والمكان لا يمنع قبول الشهادته كذا التقطاه من المحيط وفيه
 ايضا ولو كان الوصي له معلوما الا ان الوصي لم يجهل شره
 على اقراره بالوصية له تقبل هذه الشهادة ويرجع في البيات
 التي ورثة الوصي واذا اشره الرجل قولا علي وصية لم يبرها
 عليهم ولم يكتبها بين ايديهم وفيها اعتناق واقرار يدب
 ووصايا

رحمتي وعليه الفتوي در نقل عنه في المنع وقيل ان كان هذا
 الوصي وارث الميت يرجع في تركته الميت والا فلا وقيل ان كانت
 الوصية للمعاذ يرجع لان مطالبا من جهة المبدأ فكان
 كقضا الدين وان كانت الوصية لله لا يرجع وقيل لكان يرجع
 على كل حال وعليه الفتوي وفي البرازيلية وهو المختار انتهى
 وفي الترتيل لدية ما ينصه انفذ الوصية اجراي وقد ثبتت بالية
 وقضي بها وهذا ظاهر فيها اذا لم يكن في الورثة كبير خاضعا
 او كان للموصي به من نحو الدراهم وهو موجود في التركة والا
 فالنصرف فيه يستلزم بيع الوصي نصيبه من العوض جبر الاخذ
 الوصية والوارث اخذ عن التركة ودفع قدر ما اوصي به من
 ماله وكذا الوصي وارثا ومعد وارث اخر وكما في التركة
 عروضا يستلزم ان يكون الوصي مستترا بالنفس كما للكبير منها
 ولا يجوز بغيره ونصناه وفي شرايد حصنة الصغير لا يصح الا
 ان يكون خير الميتم قال السيد احمد وهذا لا يرد لان الذكر
 هنا الرجوع وكونه في التركة تجزئة الوارث او بغير حصنة
 سمي اخر فتدبر قلت ولقد تفضل الترتيل بالي بالتنبيه
 فان الاطلاق في محل التقييد بشرط المستفيد كوكيل ادي الذي
 اي تمت ما اشتراه لموكله من ماله فان لم يرجع علي موكله
 بما دفع ولا يقال فيه انه متبرع وكذلك الوصي اذا اشترى
 كسوة للصغير واشترى الوصي ما يتقصد عليه اي علي الميتم
 وقوله من مال نفسه متعلق بقوله اشترى فانه اي الوصي
 يرجع اذا اشترى علي ذلك اي اشترى انه فرض او انه يرجع
 في ماله وفي البرازيلية وانما شرط الاشهاد لان قول الوصي

فرض

في حق الاتفاق من مال الميتم علي الميتم يقبل لا في حق الرجوع
 بلا اشهاد او وفي الخاتمة ما يفيد فليحفظ قلت كفي
 القنية والخلاصة والخاتمة لداي يجوز للوصي مطلقا ان يرجع
 بالحق اي بتمت ما اشتراه في طام الميتم وكسوته اذا اقتد بها
 من مال نفسه لامتن مال الميتم وان لم يشهد الوصي جبي الشرا
 علي الرجوع قال في الترتيل لدية اضطرب كلام ائمتنا في الرجوع
 مطلقا او بالشرادة عليه بخلاف الابوين اي الاب والام اذا
 اشترى احدى كسوة او طعاما للصغيرها فانه لا يرجع ماله
 يشهد علي الرجوع لان عادت بها التبرع بذلك وسيجي ما يفيد
 قبيل كتاب الختني فتنبه قال الشيخ الرضوي فهم الكايع الخلاف
 بين ما في البرازيلية ان الاشهاد شرط الخ وبين ما في القنية
 والخلاصة والخاتمة ان لا الرجوع وان لم يشهد قال ولا خلا
 بين التفتي لان كلام البرازيلية انه يجوز دعواه لا يقبل
 ما لم يبرهن عليه وما في القنية والخلاصة ان الابوين اذا
 انقضا انما يبسوغ لهما الرجوع اذا اشهدا عند الاتفاق لهما
 انقضا لهما وهذا لا يشترط في حق الوصي لا ندعاة الابوين
 التبرع للولد وليس ذلك من شأن الوصي وليس في كلام
 البرازيلية ما يقتضي انه يشترط في حق الوصي ان يشهد
 انه انقضى يرجع غايته قال قول الوصي في حق الرجوع غير
 بلا اشهاد اي انه انقضى وهذا ظاهر لا خفاء به علي مذهبنا
 انتهى في الحل ان اتفاق الوصي علي الميتم في مضمونه
 لمبوسه ان كان من مال الميتم فهو مصدق فيه كذبة الميتم
 بعد بلوغه ولا اذا اتفقا عليه من مال الوصي بنفسه



لا يقتضي فيه ان لا يبيته ان كان له المهر بعد بلوغه لانه قد
 دين له على البتيم والقبيل قوله مجرد وكما هو ثم لا تثبت الوصي
 الا اتفاقا عليه من مال الوصي نفسه ثبت له الرجوع في مال
 البيت اشهره على الرجوع او لا وقضي الوصي بغير امر الوالد
 اكبر وعلى هذا لو كان صغيرا وقضاة بدوت امر القاضي
 واشهره على ذلك كما نقله في المخرج في الخاتمة وبين البيت
 الثابت ذلك الدين شرعا لانه ان لم يكن ثابتا لا يلزم التركة
 واقرار الوصي بغيره فاذا ثبت في ان يقتيد القبول بالبيته
 لا نحو الاقرار من الميت في حضرة الوصي فقط ولا بدرة باقرار
 الوصي لدان الميت كما مر من ان الوصي لا يجوز اقراره بدين
 على الميت فلا يلزم من البيوت على تركه الميت الا ما قامت
 المينة على الدان بالدين او باقراره له عند شاهدين غير
 الوصي الا شهر المرأة في الحيط سبيل ابر القاسم رجما عند تعالي عند
 من مات وترك اموالا واولاد اصفاء لا فاعني رجل دنيا على
 الميت وادعي رجل اخر دبعة وادعت المرأة مهرها هل للوصي
 ان يودي ذلك من غير حجة قال اما الدين والوديعة فلا بد من
 اقتضاها عند الحاكم واما المهر فان ادعت بمقتد امره مثلها فلا
 واجب وكفي بالنكاح شاهدا قال الفقيه ابو الليث رجما عند
 تعالي ان لان الزوج ينجيها يمنع منها ما جرت العادة في تجليل
 يعني ان ادعت الورثة بتجليل سمي منه او ابنا المورث ككل المهر
 والقول في ذلك قول الورثة وما زاد عليه في القول قول المرأة
 لان النكاح شاهده على وجوب كل المهر والعرف شاهده على
 قبض بعض المهر فعمل بها وقيل اه اصرحت المرأة بالنكاح

القبض

القبض وقالت لم اقتبض شيئا فان قوله قولها مع عيها لان النكاح
 دليل حكم على وجوب كل المهر والادخول والموت دليل على حكمات
 على تفرقة ذلك الواجب والبناء بها ليس بدليل حكم على استثناء
 بعض المهر لان الانساق قد بيني بامراته قبل تجليل سمي من
 المهر ولو كان البناء ليلد محكما على استثناء بعض المهر ايضا فلا
 جرم بين التراض بين الدليلين فيسقي ما كان على ملكا من هذا
 هو الحكم عند وقوع التراض بين الدليلين وقد عرفنا وجوب
 حكم المهر فيسقي ذلك على ملكا كذا في الحيط وقد ايد في الخاتمة
 الاخير حيث قال بعد ذكر ابي الليث وفيه نظر لدان كل المهر كان
 واجبا بالنكاح فلا يقتضي بسقوط سمي منه حكم الظاهر لانه
 الظاهر لا يصلح حجة لا بطلان ملكا ثابتا فيها بيت اوصي الي
 امراته وترك ما لا والمرأة عليه مهرها ان ترك الميت صامتا
 مثل مهرها لان لها ان تأخذ مهرها من الصامت لانها ظفرت
 بجس حرتها وان لم يترك الميت صامتا لان لها ان تبين ملكا
 اصلي للبيع وتنسوي صداها من الثمن وكذا نقل صاحب الحيط
 عن فتاوى الشافعي انه سبيل عن من مات وفي يده امراته من مال
 اله درهم فقد خذت مهرها بغير رض الورثة قال مجاز فان
 استخلفت بائنه ما في يدها من تركته سمي من الدرهم ما يجب
 عليها الاخر لا تقسم بين الورثة فخلفت قال لا تأثم قبل فان
 لم تأخذ هذه الدرهم وطلبت من الوصي ان يامرهم ما هذه
 التركة وانكر الوصي ذلك فاقامت البيته على دعواها من المهر
 على هذا الوصي هل تقبل البيته قال نعم اهرقلت ولا يلزم
 من هذا انها لا تجاب الي دعوي المهر بدون اقامة البيته فان

الملك شاهد عدل كما ذكر في المسئلة مفروضة فيجاءوا الفكر الوصي رزنا
فلا بد لها من اقامة البيعة على اثبات الملك فتنبه وقد ساء ان
اقرار الميت عند الوصي بان لثلاث على كذا لا يحصل به ثبوت
الدين على الميت مالم يشهد على اقراره شاهدان غير الوصي
قال في المحيط ولولم يشهد الدين عند القاضي بالبيعة وكنت
كان اقرار الميت بين يدي الوصي ان لثلاث عليه كذا دهرها
اوثبت الدين بما بين الوصي بان عاين استهلاك الميت في
حياته مالم انسان او استقرضه منه هل يسع للوصي ان يقضي
هذا الدين اذا فكر الورثة لا رواية لهذا واختلف فيه المتأخرين
قال بعض متأخرينا انه ان يقضي ذلك الدين لا علم بوجود
هذا الدين على الميت فانه عاين اقرار الميت والاقرار يجب ان يصل
به القضا ولم يتصل وعائين الاستهلاك والا استقرض وانه
يوجب الدين على الميت فقضي القاضي بذلك او لا واذا علم الوصي
بوجود هذا الدين على الميت كما ان للوصي ان يقضي ذلك كما
لو ثبت الدين على الميت عند القاضي بالبيعة الا انما الحق
الميت دين من الوجه الذي ذكرنا فان الوصي يقضي حصة الثاني
لان بعض ما دفع الى الاول حق الثاني وقد دفعه الى الاول
بغير صره ووسطا في دفع فصار الوصي غاصبا والثاني ايضا
غاصب الغاصب وللتأخرين ان يقضي حصة من الدين اليها ثانيا
وقال بعض متأخرينا بان يسع للوصي ان لا يقضي لاندستي
فقضاء عرض نفسه للفرم لان الورثة متى اطعموا على قضائه
وانتبهوا بالبيعة غرموا الوصي وله ان لا يوقع نفسه في الغرم
بخلاف ما لو كان الدين ثانيا على الميت بالبيعة لا ذمتي لا يورس

نفسه على الفرغ فان الورثة متى علموا ذلك عند فانه لا يكون لهم
ان يفرموا فاما اذا شهد شهود عدول بين يدي الوصي ان لثلاث
على الميت كذا كذا دين ولم يشهدوا بها عند القاضي هل يسع
للوصي قضاء هذا الدين اذا فكر الورثة لا رواية لهذا واختلف
فيها المتأخرين رحمهم الله فقال بعضهم بمضاهي ذلك لا يتم
بوجوب الدين على الميت فكان له ان يقضيه كما لو ثبت عند
القاضي بالبيعة ومنهم من قال لا يسع القضاء لان الشهادة
في حقوق العباد قبل النضال بها ليست حجة فلا يسع
بها العلم قبل القضاء الا تري انه ذكر في كتاب الاستحسان انه
اذا شهد شاهدان عند رجل ان فلان قاتل اباك عند الاثبات
لولي القتييل قتل ابا فلان لم يقضي القاضي بها وكذا اذا شهدوا
ان فلانا اخذ من مال ابيك كذا وكذا الا يسع لصاحب الدين
ان ياخذ ذلك من الاخذ بخلاف ما لو عاين اقرار القاتل بالقتل
او عاين انه قتل اباه وشهادة العدول في حقوق العباد اذا لم
تكن حجة قبل اتصال القضاء بها صار وجود هذه البيعة
وعدها بمنزلة ولو عدت لا يكون للوصي ان يقضي ذلك
فكذا هذا في الخالية رجل مات ووصي الي رجلين ففجر رجل
وادعى ديما على الميت فقضي الوصي دينه بغير حجة ثم شهد له
بالدين عند القاضي لا تقبل بثبوتها وبغيرها ما دفعه الي
المدعي لغرماء الميت ولو شهدوا له ولا ثم اصرها القاضي بقضا
الدين فتعاضا دينه لا يقضيان وكذا لو شهدوا لورثان على
الميت بددين جائز ثبوتها قبل الدفع ولا تقبل بعد الدفع
وصي الميت اذا قضى دين الميت بجهود يبي عند القاضي

جاز ولا ضمان عليه لحد وان قضى دين البعض بغير مرافعة
 كان ضمانا لغيره الميت وان قضى دين البعض بامر القاضي
 لا يضمن والزم الاخر بشارك الاول فيما قضى وهو
 المحيط قال نصير عن ابي سليمان رحمه الله تعالى في وصي
 عنده عدول ان لهذا الميت ان درهم قال يسهل ان يعطيه
 بقوله وان خاف الضمان وسعه ان لا يعطيه قلت فان كان
 هذا نيا يمينه جازية ونحوها وعلم ان هذا لهذا ولكان
 الميت غصبه قال هاهنا يدفعها الي الموصوب منه لانه بالمع
 يصير غاصبا واذا اقر الميت بين يدي الوصي بالدين واراد الوصي
 ان يعطي الدين ولا يلجئه الفرم فقد اختلف المتأخرون فيه على
 ستة اقوال منهم من قال ينبغي له ان يجيء الى القاضي فيعزل
 له اقسام الميراث بين الورثة حتى اذا ظهر دين اخلاصة
 لا يكون للفرم الثاني ان يجاصي ولا يرجع بالضمان على ورثته
 من قال ينبغي ان يجعل من التركة مقدارا للدين في صفة فيضغ
 بين يديه ويبعث الى الفرع ليحضر فاختد شر او حرام والوصي
 يتقافل فان علم الورثة يقول للورثة هاهنا انتم واقبلوا غيري
 لكي يجاصي ومنهم من قال يدفع الى المقر له قدر الدين سراحي
 لا تفرق الورثة فيضغوه ومنهم من قال ينبغي ان يجعل قدر
 الدين من حسن الدين في صفة فيضغوها للفرم فيذهب الفرع
 بالوديعة قصاصا بدينه ثم ان الوصي لا يضمن لان له ان يودع
 ولا يجاصي في استردادها بل يغوض ذلك الى الورثة ومنهم من
 قال يبيع لمقدار الدين شيئا من التركة من الفرع ثم لا يخاصه
 ويحيل بالخصوص الى الورثة فيخاصوه او يعجزون غيرهم

ومنهم

علي

ومنهم من ينبغي ان يقول للميت جبي اقر بالدين احضرها
 اشتردها على فوك او اشتردها هذا الخسوي حتى اذا
 جاء الفرع بعد ذلك اهدا ان الوصي وان اهدا الاخر يشهد
 بذلك عند القاضي ثم يعطي الوصي دينه فلا يضمنه وان ادعي
 الورثة ضما فاعطى الوصي وقالوا انك قضيت دينهم التركة
 لم يكن واجبا على الميت وصرت ضمانا وانكر الوصي الضمان واراد
 الورثة استخلاف الوصي فالتاضي لا يستخلف الوصي بالعه
 ما قضيت نظر للوصي وانما يجلسه بانه ماله فملك الذي يعونه
 من الضمان عليك لان القاضي نصب ناظرا فانما يجلف الخصم
 على وجه يكون نظر للخصم في التبري وسيل بن نجيم عن الوصي
 اذا علم دينه على الميت ودفعه من التركة هل يضمنه ام لا فاجاب
 اذا وقع بغير قضاء يضمنه ولا بد اعلم وسيل العلامة لما تروى عن
 الوصي اذا اشترده بدين على الميت فلجأ به فتقبل شرها ودية الوصي
 بدينه على الميت بشرط ان يعودى عند القاضي قبل ان يدفع
 للمديون كما في وصايا القاضي وبشرط ان يكون للورثة صغير
 اتقا وان ائنا فذلك عنده وعند غيرها يجوز كما في البرانية
 في الترهات اه وان ذكرها فروعها تنقلت باحكام الدين
 على الميت ولو وجب على الميت دين يمينه وقضا القاضي و
 قضى الوصي ذلك ثم لحقت الميت بعد ذلك دين اخر بان كان
 حريرا او قريبا ثم قتت فيها دابة حتى صار ذلك دينه على
 الميت او كان باع للميت سلمة في حال حياته فوجد الميت
 بها عيبا بعد وفاة الميت فزادها على الوصي حتى صار ثمنه وقضا
 على الميت هل يضمن الوصي للثاني شيئا فندى اعلم وجري

ب

ان دفع الوصي الى الاول باسرها القاضي وبلدا سره فان بالماضي
فلا ضمان عليه ولا على القاضي ولكن الثاني يتبع الاول فيشاركه
فيما قبض بغيره ان كان قايما وان كان هالكا في يده يضمن
القاضي حصته من القروض وان دفع الوصي الدين الى الاول
بلدا اسرا القاضي كان للثاني ان يضمن الوصي حصته من القروض
ان ثلثا الوصي القاضي لان القاضي قبض بعض حصته على
سبيل التفكيك وليس له قبضه ثم ان ضمن الوصي للثاني حصته
مما دفع الى الاول هل يرجع الوصي على الاول بما ضمن ان كان في
نزع الوصي ان الثاني مطلق في الدعوي وفيما اقام من البيعة
لم يرجع على الاول لانه لم يرجع اليه بهذا الضمان سليمان حرمة
الثاني بل الثاني ظلم حين ضمنه والمظلوم لا يظلم غيره وان نزع
انه حقق رجوع بذلك على الاول لانه لم يرجع اليه فبذلك
فانه صار غاصبا لنفسه بالدفع الى الاول وقد ملك مادفع من
جهته بالضمان فكان له ان يرجع بذلك على الاول لانه انما دفع
مادفع الى الاول على تقدير ان يملك الاول وقد ظهر ان بعض
ما قبضه ملك الوصي فكان للوصي ان يرجع عليه بذلك ولو مات
رجل وترك مالا وارثا واحدا فبرهن رجلا ان له على الميت الف
ورهم دعيا فتضمن القاضي له على الوارث ودفع اليه الفاعاب
الوارث فحضر له فخرج ان الثمن الاول ليس يخصه لم يخلو
ما لو وصي ميت تزود بثلث ماله وبرهن الوصي له على ذلك
بعد ان اراد الوارث وقضى القاضي له بالثلث واعطاه الثلث
ثم برهن رجلا ان الميت اوصى له بثلث ماله واحضر الوصي
له الى القاضي والقاضي يجلس خصما له وامره ان يدفع نصفه
ما في

ما في يده الى الثاني لان المستحق للوصي له بالثلث عين التركة
ولهذا الوارث الوصي ان يعطيه بمقدار الثلث من ماله لا يكون
له الا ان يرضي بذلك الوصي له ولهذا يتطل الوصية بهلاك
المال فكان الثاني مدعيا بمض عين ما في يده الاول لنفسه
من جهة الميت فان تصب خصا القيام به واما الزعيم فلا
عين التركة ولهذا الوارث الوصي او الوارث قضا دينه من ماله
اخر كان له ان ذلك من غير رضاي الزعيم ولا يبطل حقه بهلاك
المال وانما حقه في ذمة من عليه الدين وهو الميت غير ان بعد
موته تنقبن تركته للقضا منها الا ان يكون حقه في عين التركة
ولما كان هكذا الا بد من اثبات الدين او لاني ذمة الميت
لتنقبن تركته للقضا وفي دعوي الدين على الميت الخصم
وارثه او وصيه ووث الزعيم ولو كان الزعيم الاول هو القاي
فا حضر الثاني وارث الميت كان خصما له لانه ياتى من الميت
فيما يدعي على الميت والزعيم ليس بنائب عن الميت ولا يمكن
جمله خصا بطريق الاصال لانه لا يدعي شيئا في ذمة ولا
في يده فاذا قضى القاضي على الوارث وقد توري ما اخذه الوارث
رجع الزعيم الثاني على الزعيم الاول فاخذ منه بعض ما قبض
ثم يتسلمان الوارث بما بقي لهما لان الثابت بالبيعة لالثاني
عيانا ولو لم يكن الاول زعيما وكان وصي له بالثلث وقبضه
وعاب الوارث بغيره من رجلا ان له على الميت دينا والوصي له
ليس يخصه له لانه لا يدعي بعض ما في يده اذ اخذت للزعيم
في عين التركة وانما يدعي دينه على الميت والوصي له بالثلث
انما ينتصب خصما فيها يدعي في المال الذي وصل اليه بخلاف

فالتعاضى ينصب خصما عن الميت لان اقرار الوصي على الميت لا تجوز
فلذلك يمكن للمدعى ان يجاهم الوصي في ما اقتربه فلو لم ينصب القاضي
وصيا للمدعى لا يصلح المدعى الي حقه ههنا ذكر الفضل في فتاواه
وفيهِ نوع نظر فقد ذكر الحضاقي رحمه الله تعالى في اداب القاضي
في الباب الثالث والسبعين ان احد الورثة اذا اقر بالدين فاقام
المدعى البيينة على هذا الابن المقر بالدين لم يثبت الدين فيه
جميع التركة تنفع بيئته وكذلك الواقر جميع الورثة بالدين فاقام
البيينة عليهم لثبت الدين في جميع التركة تنفع بيئته وكذلك
اقر جميع الورثة بالدين فاقام البيينة عليهم لثبت الدين في
حقه غيرهم يقبل بيئته فكذلك اهنا يجب ان تستمع البيينة على
الوصي بعد ما اقر بدعوى المدعى بالادبى لان ههنا اقرار الوصي
الوارث نفذ عليه ان لم ينفذ على غيره وههنا اقرار الوصي
ما نفذ عليه ولا على غيره وفيه مبررات النوازل مديون مات
ورب الدين وابنته ووصيه فله ان يدفع مقداره حقه من غير
علم الورثة رجل مات وعليه ديون وتترك وفاقضا الورثة
الفرما قال بعضهم لا يسع الورثة ذلك كنى هذا اذا كان الصلح
بالجاء الورثة الفرما الى الصلح اما اذا كان ذلك عن اختيار
الفرما من غير الجاء الورثة يسعهم لان اكثر ما فيه استطاط الفرما
بعض حقوقهم برضاهم وذلك جائز وسيل ابو نصر عن من مات
وتترك ضياءا وعليه ديون فاددت الورثة ان يقضوا ديون
الميت منه اموالهم ليعتق الصنيع لهم قال ان اتفقوا على ذلك
وعجلوا قضاء الدين وانفاذ الوصايا من اموالهم فلم يثبت ذلك
وان اختلفوا ظل الوصي ان ينفذ الوصايا ويقضي من مال

الوارث فانه ينصب خصما فيما يدعى في مال الميت وفي ذمته
لقيامه مقام الميت مطلقا الى حجة الى ذلك وكذلك لو كان
الدول غريبا والثاني موصي له بالثلث لم يكن الغريم خصما
له لان الموصي له ان كان مقر بالدين كان في زعمه ان حقه
مؤخر عن الدين وانه لا حق له فيها في يده وان كان منكرا
كان في زعمه ان الاول غاصب ويبد الفاصب لا تكون له حصوة
والوارث خصم في ذلك كله لا قلنا وفي النوازل رجل مات وعليه
دين ياتي على جميع تركة فاحضر مع نفسه وارث الميت فقبل
الوارث لا يكون خصما للغريم وقيل يكون خصما تايم تمام
الميت في حق الخصوصية وتبد اخذ الفقيه ابو الليث رحمه الله
تعالى وعليه الفتوى وفي موضع اخر تركة مستغرقة كلها بالادبى
واكثرها ادعى مدعى اخر على الميت دينه وعجز عن اقامته
البيينة واراد تحليف الورثة واصحاب الديون لا يعين على الولاية
اصلها لا يبين انه لا يدعى عليهم شيئا وكذا لا يعين على الولاية
لا تستغرق التركة بالدين وان كان له بيينة فزواج الوصي
الحض وان لم يكن له وصي نصب القاضي له وصيا وان كان
في المال فضل على الدين يحلف الوارث وقد ذكرنا في كتابنا
التعاضى ان الوارث اذا لم يصلح اليه بشيء من التركة تنفع عليه
بيئته المدعى كنى لا يستخلف قبل ان يظهر للميت مال على
ما اختاره الفقيه ابو جعفر وابو الليث رحمه الله تعالى ادعى
على ميت دينه ووصيه غايبا غيبة منقطعة فالتعاضى ينصب
خصما للميت يخاص المدعى وقد ذكرنا ههنا المسئلة في آخر كتاب
ادب التعاضى وكذلك لو كان الوصي حاضرا واقر للمدعى بالدين
فالتعاضى

ولوا تفق الوصي التركة على الصغار حتى نسيبت التركة ولم يبق
سرها سمي ثم ادعى رجل على الميت ديناً وبرهن عليه عند القاضي
وقضى القاضي له صل هذا الغريم ان يرضخ الوصي لا ذكر له هذه
المسئلة في الكتب وقالوا ينبغي ان يكون الجواب فيه على التقصيل
ان اتفق عليهم بما مر القاضي فلا ضمان والا فلعلم الضمان
لانه مقدم على الميراث وعلى حق الورثة فاذا اتفقت بغير امر
القاضي فقد تقر في حق الغريم وهو محتار فيه المالم يأمره
القاضي فذلك فيكون عليه الضمان وفي فتاوى النسفي سيال عن
من مات وعليه دين مستغرق لتركة والميت على رجل مال
او في يده مال فطلبت الورثة منه ذلك وهو يعلم بالدين فطال
الورثة عن ما عليه او عا في يده على مال قال يفرم للغريم الدين
لان الدين المستغرق تنفع ثبوت الملك للورثة في التركة قيل
فعلني يدعي صاحب الدين على من يقيم البيعة قال علي في
البيد محضرة الورثة اذا مات في يده مال والمريض مريض الموت
لا يملك اثنا وبعض الغريم على البعض واما الصحيح فلو كان عليه
لرجل خمسين ولا خلو لمائة ولا خمسين وماله خمسين
دين كل واحد منهم كما اراد يقدم من اراد فلو غاب او مات فلا
يقضي القاضي ديونهم الا بالخصص وفي المنتقى ابراهيم عن محمد
رجل مائة وعليه ديون للناس فادى رجل على الميت ما عليه
لا ضمان واحد هل يشاكه ببيعة الغريم قال لا قلت فان كان
الدين ادبي وارث الميت قال كذلك ايضاً قال هشام في نواذره
سمعت محمد ارحمه الله تعالى يقول رجل في يده الف درهم ودين
لرجل وقد مات رب الوديعة وعليه دين الف درهم معرفاً فلو

الميت ولا يلتفت الي قولهم وباع ما احتاج اليه من مال الميت
وفي الفتاوى روي نصر عن سعد ارحمه الله تعالى فمضى حضره
الموت فقال ان لرجل على الف درهم فقال المال كله يدفع الي
الورثة ولا يوقف شيء وان سمي وينبغي ان يكون هذا الاول
يروي محمد قال يوقف مقدراً الدين وينبغي ان يكون هذا الاول
سواء لان يقول له لا ترتفع الجها لانه كانت الجها لانه في
دونها في الاول ولو قال في وصيته من ادعى شيئاً راي انك
يفعل ذلك فعل لان مثنا نحن ارحمهم الله تعالى يقولون هذا
كلام باطل وقال نصر رحمه الله تعالى هو جائز كما قال مالي
الوصي ان يفعل من شيء فعل فلان امضا ذلك الي الثلث وفي
فوائد رابطة سماعة عن ابي يوسف رحمه الله تعالى رجل مات وترك
ابنا وقد كان استري عتق اخي جيا تقول بقبضه ولم ينفذ الثلث
وعليه ديون فقتضي ابنه البايع الثلث وقبض العبد فانه
يكون بينه وبين الغريم بالخصص قال وهذا غير له الرهن لا يكون
الا باحت باه فيما لو وضع الميت في بعض دينه رهنه فقتضي احد
البناديين الميت وقبض الرهن فانه يكون بين الغريم والا يكون
الابن احق به من ببيعة الغريم وفي فوائد رابطة سماعة عن محمد
الله تعالى رجل اوصي ان عليه ديناً للناس ولم يسددهم وقال
الدين كذا وكذا فادعوه الي فلو ان يقضي عن ديوني فقد اصب
اليه ان يقض عني ديوني قال هذا ليس بشيء ولا يصح للموصي
اليه بقضا الدين في قوله فلو ان علي الميت كذا فان برهن اللان
دفع ذلك الي الموصي له بقضا الوث خاصة في قول محمد وقال ابو
يوسف هو وصي مع الوصية في التركة وكذا اوصي اليها جميعاً
ولو

يبرأه وصوبه محمد بن سلمة رحمه الله تعالى وسئل ابو نصر رحمه
 الله تعالى عن وصي باع دارا ثم ادعى انها كانت بيته وبين البيت
 قال ان كانت الدار في يده في حيازة البيت وتحت تصرفه لم يضر
 الوصي على ما ادعى الا بيته عادة لا فيجعل الحاكم وصيا للميت
 حتى يقيم الوصي البيته عليه وكذا اذا ادعى الوصي ديناه على
 الميت جمل القاضي للميت حتى يقيم الوصي البيته على الوصي
 المنصوب لان البيته لا تقبل الا محض خضم ثم الحكم بالجباية
 ان شأ تركه خارجا عن الوصية وان شأ اعاده اليها بعدما
 قضى دينه لان الثاني لما اخرج له كان ذلك قضا منه فلو ان
 يدوم على تضايده ان شأ قال النقيب رحمه الله تعالى وذكر لها
 رحمه الله تعالى في كتاب القاضي ان القاضي يجعل للميت وصيا
 في مقدار ذلك الدين خاصة ولا يخرج هذا الوصي عن الوصاية
 وذلك القول اصح وبه نأخذ هذه المسائل التي ذكرناها في
 هذه الفرع النقطناها من المحيط فتنبه واكفنه اي كفني
 الوصي الميت من مال نفسه وكذا الوارثه من غير سراق محب
 طأكره الاية من كفني السنة ومراعات حال الرجل بما يلبسه
 في الاعباد ومحامع الناس وتلبس المرأة للزيارة فانه في
 ذلك يرجع في تركه الميت ولا يكون متظوعا ويقبل قوله في ذلك
 كما في الخاتمة وفيها وللوارث ان يقضي دين الميت وان
 يكفنه بغير امر الوارثه وكانت له ان يرجع في مال الميت الوصي
 اذا استنري كفننا الميت او استنري الوارث ثم علم بعيب في كفن
 بعد ما دفن الميت كان للوارثه او الوصي ان يرجع بتقصايت
 العيب او لو اجنبيا استنري للميت كفننا فعلم بالعيب بعد

ف

ابنا مورا فاقضى المستودع الالف الوديعة الغريم لا يضمن لانه
 قضى بالالف الميت دين الميت وليس للابن ميراثه حتى يقضي
 الدين واشتار في كتاب الكفاية اني انه يضمن ولو كانت الالف
 ديناه عليه فتضاها غريم الميت بغير امر الوصي قال ان كان
 حتى قضاه قال هذه الالف التي لغلان الميت على اقبيلها
 من الالف التي تك على الميت فهو جاني ولا يضمن وان لم يكن
 قال كونك وتكون قضاها الالف عن الميت فهو منقطع والالف
 عليه قال هشام قلت لمحمد رحمه الله تعالى اخفط هذا عن ابي
 حنيفة رحمه الله تعالى قال قال محمد رحمه الله تعالى وقال ابو حنيفة
 وابو يوسف رحمه الله تعالى حيث ماتت ولم يولد له وقد كانت على
 الف درهم وعلى الميت لاشات الف درهم فقطضاها المالكات
 للغريم عاكه على مولاه بغير امر الوصي قال في القياس هو باطل
 ولا يستفت المالكات حتى يمتنع القاضي لكنها تدفع التباين
 المالكات يوم ادا المال وفي الفتاوى قال نصير سالت شذاد
 رحمه الله تعالى عن الوصي اذا قال لي على الميت دين اخرج القاضي
 التركة منه بده قال وان ادعى شيئا بعينه اخرج منه بده قال
 النقيب وقد قيل ان الوصي ههنا ادعى على الميت ديناه لا بيته
 له فان القاضي يخرج من الوصاية لانه يستحل الاخذ من مال
 الميت والاختيار بعده ان القاضي يقول للموصي اما ان
 تبرأ من الدين الذي تدعيه واما ان تقسم البيته عليه حتى
 تستوفي واما ان اخرجك عن الوصاية فان ابواه والاخرجه
 وجعل مكانه اخر وسئل ابو القاسم رحمه الله تعالى عن ذلك
 فقال حكى عن ابراهيم ابن صالح رحمه الله تعالى انه قال الحاكم

يبرأه

فيه ذكرنا لطيف رحمه الله تعالى انه لا يرجع بنقصان الميب
وفي بعض الروايات يرجع الاجنبي اليهم والصحيح ان الاجنبي
لا يرجع وقد سوت هذه المسئلة متنا ونسرها في خيال الميب
فتبينه او ادى الوصي خراج بيتيم في وقت يصلح للزراعة
بدليل ما ياتي واطلقه نعم الموظف والمقاسنة ففي التاسعة
يودي مثل ما وجب وكذا يقال في قوله او ادى عشرة وقوله
بين مال نفسه مثلك بقوله قضى وما عطف عليه واشترط
الوارث الكبير طما ما او اشترط تسوية للصغير وكذا في الواث
الميت قال في العادة وان كان للميت وصي اجنبي فلو وارث
ان يقتضي دينه ويكفنه بغير ما لوصي ويرجع في الميراثاته
وفي البقية تلخص القنية احد الورثة اتفق في تجهيز الميت
من التركة بغير ذلك الباقي فيجب من مال الميت ولا يكون
متبرعا بخلاف الاتفاق لما لا شرع ان كان اتفاقا لما
في النهار وكذا نحن نسمع يحرق علي قبره ليلة الدفن وغيرها
بلاد وصية ولا يعتبر المرق في صورتهم كذا اتفق السيد احمد رحمه الله
تعالى وقد تنقل المصنف عن العادة في قول في مواريث ابي الميت
عن ابي يوسف رحمه الله تعالى من مات وترك سمنا وطليما
ورقيقا ميراثا بيني وبينهم لم يكن فيهم صنار او امرأه استحسن
ان كان لكل واحد منهم كان منهم كبير اخذ حصته ورثة صنار
وكبار وفي التركة دين وعقار توفي بعض اعماله وانفق الكبار
البعض على انفسهم وعلى الصنار فان توفي فهو على كل ام وما
اتفقه الكبار ضمنوا حصته الصنار ان كانوا انفقوا بغير امر
القاضي او الوصي وما انفقوه عليهم بالمر القاضي او الوصي
حسب

حسب لهم الي نفقة مثله وفي نوادر ابن سماعة عن محمد رحمه
الله تعالى فيمن مات وترك ابني صغيرا وكبارا والى درهم فانفق
الكبير على الصغير خمسمائة من الالف نفقة مثله وهو ليس بربي
فهو مستطوع في ذلك ولو كان الميت ترك طما ما او ثوبا فاطعم
الكبير الصغير والسبه الثوب استحسن ان لا يكون على الكبير
ضمان في ذلك اهو وفي شرح التمر تاسي لايجل للورثة ان ينفقوا
بشي من شئ الميت من ثياب او حطب او هنت او ما كولا او
غيره اذا كان فيهم صغيرا هو بيني قبل القسمة واما بعدها فلا
يجنب الامال البييم وجان لكل انسان ان انتفاع بنصيبه كيف
شاذ كان كبير او صغير الوارث دينه اي دين المورث من مال
نفسه فانه الوارث اي وكذا الوارث وصي في المسائل المنتقمة
متنا يرجع بما هو فيه في التركة ولا يكون مستطوعا في مسئلة تنق
الوارث دينه من مال نفسه ليس على اطلاقه ولا على ظاهره
لان البعض ليس له ولاية على البعض والدين لم يبين كونه
قائلا لا قرارا والحجة وهو مشترك كما في الهادية فان ثبت
الدين بالبينة وقضى به وادى احد الورثة من مال نفسه
له ان يأخذ من التركة ولو دفع من التركة من غير قضا الفاضي
كان الغايب ان لا يجيز ويسترد بقدر حصته ولو دفع من مال
نفسه لا يرجع على الغايب لانه لم يثبت الدين حتى شرعية
لوا وصي لا يودي ودينه لم يجبرها ولا يدين على الميت الا ان
يثبت عند الحاكم شره بالبينة ولو كلف الوصي الميت من مال
نفسه قبل قوله اي الوصي فيه اي في قيمة كلف مثله قبل هو
اي قوله ولو كلف الخ مستدرك اي من ايد بسبب قوله فيما تقدم

اوتقن قال الحلي الاول حذف قبل وقال السيد احمد حجة ان
 يقال مراد المص انهما اتفقا على ان يحسب الكفن من التركة
 لكنها اختلفا في قدر القيمة فيكون القول للوصي يعني وهذا
 لا يستفاد عما سبق وقال الشيخ الرحبي انما حله بتبيل لاث
 قوله او كنفه افاد ان له الرجوع وكفى هل تبيل قوله فيه او
 يحتاج الي البينة فان من قضي الدين له الرجوع ولكن لا بد من
 بيينة على القضا كما يأتي في الفروع وهنا قد افاد انه يتقبل
 قوله فيه ولا يحتاج الي البينة فلا استدراك نعم قول الشيخ
 او كفى الوارث الميت او قضي دينه تكرار محض مع التفتي لامل
 انتم قلت لم يسبق لنا ان نكتب الوارث الميت ولا قضا
 له في الميت وانما قدم قضا الوصي وتكفيه وشك ما بينهما
 فلا تكرار والله تعالى اعلم ولرباع الوصي شيئا مبيها من مال
 اليتيم بقدر معلوم ثم طلب علي بناء المقول اي طلبا لثام
 منه ذلك الذي يكثر ما باعد رجوع القاضي فيه اي في
 تحقيق بيع الوصي وفي امضا يما وقسحدا الي قول اهل البعير
 والامانة ان اخبره اي القاضي انما من منهم اي من اهل
 البصرة والامانة انما اي الوصي بان ذلك الذي يثبت به يوم
 من ايام من المستوي منه واخبره ايضا ان قهنة ذلك قال السيد
 احمد هذا الوجه لما قبله فعند ذلك لا يلتفت القاضي الى
 يريد يعني وعيبي بيع الوصي بما اذا اخبر ان قهنة اكثر من
 ذلك فلم يوضحه وتقدم انه اذا كان بغني فاحتى كافا فاسد
 والاصح فليرجع اليه وان كان هذا الذي الذي باعه الوصي
 في المأبذة يستتري بأكبر ويستتري في المستوق باقل او

بهذا

بهذا القدر لا ينتقض بيع الوصي لذلك اي لاجل تلك الزيادة
 قال السيد احمد قوله لا ينتقض الخ الظاهر حذف لئلا يثقل
 الاقبي فانما اذا اجتمع اثنان على ان قيمته اكثر مما اخذه المستري
 فانه ينتقض الشراء لا بقوله بل وقوله بل يرجع علي بنا القول
 الي اهل البصرة يرجع الي حكم المسئلة السا بقضوات اجتمع
 اجلات منهم علي شئ من مساواة بيع الوصي للقيمة او
 يؤخذ بقوله لم ينفذ محمد حيث قال في بيان القيمة لا يؤمن
 عدلين وكفى قول واحد من اهل البصرة والامانة في ذلك
 عندها اي الامام العظمى وابي يوسف رحمه الله تعالى كما
 في التكملة للشهرودي كسقي القاضي فيهم بتركبة الواحد كما
 ذلك في كتاب الشهادة موضعها وعلي هذا التفصيل بحكم القاضي
 في سبيلة قيم الوقف اذا ارجستل الوقف من ارض او دار
 او حانوت ونحو ذلك ثم جاء اخر يزيد في الاجر علي ما قد استاجر
 الاول غير متعنت فانه ان اخبر القاضي ان انا واحد من
 اجر مثله فاعقده القيم لا ينتقض المقعد ولا نقصه الكل من
 المسائل المذكورة في هذا الفصل موجود في الدرر معزيا
 للحانية فسرور يتقبل قول الوصي فيما يدعيه من الانفاق
 اي اتفاق مال اليتيم المالك في يده اما في مهورات اليتيم
 من طامه وشرايه وكسوته وختانه علي ما سياتي لا فيها
 ادعي الوصي من اتفاق علي اليتيم من مال نفسه حية فان
 مال اليتيم نصار ينتف من مال نفسه بنية الرجوع عليه
 بعد بلوغه وبرهت علي دعوي الرجوع ولم يبرهنه علي
 نفس الاتفاق وعلي قدره فلا يصدق الابينة كالمسا في

مها

في قوله وكذا من مال نفسه حال غيبة ماله فانها دعوى بين
 لا تقبل الا بينة فتنبه بآلة بينة لا اذ معنى وكل معنى اذ
 ابطال الامانة الى مستحقها قبل قوله بينة سواء كان في
 حيات مستحقها او بعد موته الا في مسألة ذكرها الماتن
 في آخر كتاب العارية ثم انما يصدق اذا ادعى نفقة المثل لا الزايد
 على نفقة المثل ولو برهن على الزيادة فلا يبول عليه
 برهان كما في تلخيص الخلاطي وان زاد يسرا صدق وعليه
 اليمين ان انزهوه كما في آخر انظر الاكل وفي تلخيص الخلاطي
 ونفقة المثل ما يكون بين الاسراف والتقيير وفي الماتن
 وينبغي للوصي ان يوسع على الصغير لا نفقة لا على وجه الاستدراك
 ولا على التضييق وذلك بتفاوت بقلته مال الصغير ونزله
 واختلاف حاله فينظر في ماله وحاله وينفق عليه قدر ما
 يليق به وهو لو اختلف الوصي واليتم بعد بلوغه في الولاية
 فقال الوصي مات ابوك منذ عشر سنين وقال اليتيم مات
 ابي منذ خمس سنين فكوفي الكتاب ان القول قول الابن
 واختلف المشايخ فيه قال سمي الامية الحلواني المذكور في
 الكتاب قول محمد رحمه الله تعالى وما على قول ابي يوسف
 القول قول الوصي كذا في الثانية ابطم وان ادعى الوصي
 ان اذ اعطى اليتيم في شهر ما به درهم وانها فريضة القاضي
 والله ضيقها فاعطاه ما به اخرى في ذلك الشهر قال اصدقه
 في ذلك ما لم يجيء من ذلك بشئ فاحسب بمعنى يقول اعطيت
 عدرا كثيرة فضيقها كذا في الهندية الا في الماتن عشرة مسئلة
 علي ما في الالباب احدها ما لو ادعى الوصي نفقا ديني للميت
 وانكر

وانكر الورثة فله بدله من البينة فان لم يبقها فله تخليصهم
 على انهم يعطوا اذ قضى دين مورثهم او ما ييرثها من الوصي
 الوصي قضاه اي اذ قضى دين الميت من ماله اي من مال
 الوصي بعد بيع التركة قبل قبض ثمنها ويؤيد الرجوع على
 التركة بعد قبض ثمنها او على مال الصبي لا يقبل قوله الا اذا
 برهن على النقض واشهره على الرجوع وهذه المسئلة الثانية
 جزئية من التي قبلها فيكون من عطف الماتن على الماتن
 بالوافر مامل او ما لكها ما لو ادعى الوصي ان اليتيم استهلك مالا
 هكذا وقع في بعض النسخ منقوفا والاولي ما في بعضها مال رجل اخر
 بالامانة فذوق الوصي ضا نذ قال في المحيط ولقول الوصي لليتيم
 انك استهلكك على هذا الرجل في صنف كذا وكذا اقتضيه عندك
 وكذا في اليتيم في ذلك كله فان القول قول اليتيم والوصي ضامن عند
 الكل لان الوصي اقربا اعطى من مال الصغير شيئا من عوضه
 وهذا ليس بمغرض اليه ولا هو من جنس ما قوض اليه فلا يقبل
 قوله الا حجة ابراهيمي وصحات الملتف ليس من حجاج اليتيم
 التي يصدق فيها او رايها ما اذا ادعى الوصي له اي لليتيم قبل
 بلوغه بتمارة فكريه اي اليتيم يبيعهم وشرايه ديون فقضاها
 الوصي عند فله يقبل قوله الا بينة ببيعها على القضا او
 خامسا ما لو ادعى حراج ارضه في وقت لا يصح للزراعة وفي المحيط
 وغيره لو قال الوصي مات ابوك وترك هذه الارض لك وصهي
 ارض خراج فاديت خراجها الي السلطان منذ عشر سنين في كل سنة
 سكذا واقتضا في المدة واختلفا في ارض فيها ما لا يستطاع معه
 الزراعة فقال الوارث لقرنول كذا وكذا ولم يجب خراجها وقال



الوصي غا غلب عليها المالح والقد اذيت خراجها عشر سنين
فالتقول قول الوصي مع يمينه ولا يثبت سيا على قول ابي يوسف
وعلى قول محمد لا يتقبل قوله ويثبت ما دفعه لان الوصي يدعي
تاريخا سابقا وهذا ينكر وجه قول ابي يوسف ان اليمين
يدعي عليه وجوب التسليم وهو ينكر فيكون القول قوله قال
في المحيط واجمعوا علي ان الارض لو كانت صالحة للزراعة يوم
الخصومة لاما فيها وباقي المسئلة تجالها ان القول قول الوصي
مع يمينه قال فوجه قول محمد رحمه الله تعالى انه اقرب اليه
الله لانه اضاف وجوب المال الذي اقربه في مال الصغير الى ما
ليس من فعل الوصي لانه اقرب وجوب الخراج في ماله والخراج انما
يجب بارث هذا الصغير من سوريته ارضا خراجية وليس لامة
الخارج له من الارض حكما او حقة كل ذلك ليس من فعل الوصي
بخلاف ما اذا كانت الارض صالحة للزراعة وقت الخصومة
لان هناك ثبت صلاحية الارض للزراعة فيها معنى قبل
الخصومة نظاهر الحال والثابت نظاهر الحال كالثابت بالينة
حال عدم البينة والوصي لو اقام البينة على ما ادعي يصدق
في المواضع اجمع كذا هنا وهو نظير المتأخر مع رب الرعي اذا
تقطع الماء في الدية يحكم الحال كذا هنا وابو يوسف رحمه الله
تعالى يقول بان الخراج بمنزلة البدل عن الفلانة قال محمد
رحمه الله تعالى في كتابه المشرق والخراج من المبسوط ان الفلانة
اذا دركت لان السلطان ان يحبسها حتى يبتغى في الخراج من
صاحب الارض لانه استغاد الفلانة من جهة السلطان حيث
دفع العدو عن ارضه خارج المصححي سلطت له فلانة ارضه واذا
لان

لان الخراج بمنزلة البدل من الفلانة فالوصي باقراره باء الخراج
من ماله اذ اقر اذ اعطى شيئا من مال الصغير واخذ باقراره لا
يعادله وهو الفلانة وكان الخراج من هذا الوجه بمنزلة ضمان الضر
فيكون الوصي مقبول القول فيه اهو اوسا دسها مال الوصي الوصي
انه ادي جمل عبده اي عبد اليتيم الا ان يثبت في مال الوصي بعد
بلوغ اليتيم ان عبداك هذا ابق في يد رجل من مسيرة سفر
فردعه علي فاعطيت اربعين درهمها واليتيم ينكر الا بالحق فالتقول
قول اليتيم ويثبت الوصي الجمل الا ان ياتي بينته علي ما ادعاه
وهذا قول محمد والحسن رحمه الله تعالى لان الوصي اقرب الى
ينفوس اليد فلا يقبل قوله كالمسا فيها وهو ما انشا اليد بقوله
او فداه عبده الحامي يعني لو قال الوصي ان عبداك قد جني فعديته
من مالك كذا اليتيم ينكر جناية عبده او ينكر دفع الفدا فلا
يقبل قول الوصي الذي يصرح وانما قلنا ذلك لان الخوض في ذلك
اذا وجب بسبب فعل باثمه غيره وصاهنا الوصي اضاف وجوب
الذي اقربه الي سبب باثمه المراد وهو الرد لا الي فعل نفسه
فذلك غير نفوض اليد فلا يقبل قوله الاقري ان في حال الضم
لو احضر الوصي رجلا الي القاضي وقال ان هذا رد هذا العبد
هو هذا اليتيم عندي وقد رده عن مسيرة سفره وعندي مال
اليتيم فاعطيت الجمل فان القاضي لا يامره الا ببينة فذلك
بعد البلوغ وقال ابو يوسف القول قول الوصي بينته فلا يثبت
شيا في الاثبات كافي الخراج لان الجمل يعني العوض لان الاثبات
هناك معني وانما يجب بالرد فصار الجمل الواجب بالرد كالدفع
ولهذا يجب علي المالك ان يرد المادون له ولما كان المعني العوض

كان كتمن المبيع فيصح خبره واجموا علي ان الوصي لو استاجر
 رجلا لورده فانه يكون مصدقا ولا اشكال علي قول ابي يوسف
 واما عند محمد فلا بد الا جريا يجب بفعل واحد من الوصي للوصي
 وهو الاستيجار وانه لا كان الوجوب علي الوصي لانه هو العاقد
 ويجب بسبب فعل واحد من الوصي للوصي كان الوصي مصدقا
 في ذلك كتمن المبيع وخو به بخلاف الجمل فانه انما يجب بسبب امر
 يباشره الوصي ولا يصدق في مثل ذلك ولو قال الوصي في هذا
 كله انما اديت ذلك من مالي لا رجوع به عليك وكذا به اليتيم فلا
 يصدق اجماعا الا ببينة لان قول الامير انما يقبل في وضع
 الضمان عن نفسه لا في حق استحقاق الضمان نعم تقدم حاجة
 الوصي الي دفع الضمان فيقبل قوله وهذا جائد الاستحقاق
 الدين علي الورث فلا يقبل الا ببينة واما مسئلة ما لو ادعي
 فداؤه علي من من شيا تخلف قال وهي علي هذا الاختلاف
 ايضا فلا يصدق الوصي فيها الا بهان عند محمد ويصدق عند
 ابي يوسف بلا بهان ومنهم من قال لا يصدق الوصي فيها
 الا بهان اتفاقا والفرق ابي يوسف رحمه الله تعالى علي هذا
 القول بالانفاق ان الجمل يشبه الاجر والتمن منه وجه من حيث
 ان سلامة المبد كان يرد الجمل ويشبه الغدا من وجه من حيث
 ان المبد علي قديم مكسب كان ولا يستفيد المالك بما يودي
 منه المالك فلتشبهه بالغدا وقلنا لا يصدق فيما يري اداؤه
 من مال اليتيم او مشبهه بالاجر والتمن قلنا بانه يصدق في
 حق نفي الضمان عن نفسه بعد الاداء فهو غير علي التشبه
 حظها ويجوز ان لا يصدق الانسان في قوله اذا ادعي الا

من مال غيره ثم يصدق في حق نفي الضمان عن نفسه بعد الاداء
 كما لو كمل بالشر اذا كان التمن مدفوقا اليه فقال استرثت و
 وهلك عندي يقبل قوله لا بد ينفي الضمان عن نفسه بما يتوكله
 ولو لم يكن التمن مدفوقا اليه فتقال استرثت وهلك في يدي
 لا يصدق في حق التمان الوجوع علي الموكل كذا هذا هكذا في
 المحيط اوقاتنا ما لو ادعي الوصي الانفاق علي حرمه يعني قال
 الوصي ان القاضي فرض لادخلك الا ادعي هذا عليك في مالك كل
 شهر كذا او ديمه المدين من مالك منذ عشر سنين وانكر الوارث
 التمس ان ذلك فالقول قول الوارث والوصي ضامن في قولهم
 جميعا لاننا اقربا عطا سعي من مال الصغير من غير ان يستفيد
 عما بلته سياتي فلم يكن مغوضا اليه ولا من جنس المغوض اليه
 او قاسمها ادعي الوصي الانفاق علي رقيقه الذي ما توابعه
 قال الوصي ما انت ابوك وترك رقيقا فانفق عليهم من مالك
 كذا وكذا ثم انهم ما اتوا وتلك النفقة نفقة المثل واليتيم يقول
 لم يترك ابي رقيقا فالقول قول الابن ولا يصدق الوصي الا ببينة
 وهذا عند محمد والحسن ابن زياد وفي نوادر هشام عن محمد
 الله تعالى اذا ادعي الوصي ان والد الصغير ترك كذا وكذا من الغلام
 وانفق عليهم كذا وما توافان لان مثل ذلك الميت يكون له
 مثل ما سمي من الرقيق فالقول قوله وان كان لا يبر في ذلك
 الا بقوله ولا يكون لمثل ذلك الغلام لم اصدق وقال
 ابو يوسف يصدق الوصي في دعوي الانفاق علي الرقيق لليتين
 مطلقا لانه اقربا فوض اليه وهو الا انفاق علي رقيقه نفقة
 مسلم لما فيه من اصلاح ماله والظاهر لا يكذب لان الانسان

كما يتوكل عروضا قد ترك رقيقا واجمعوا على ان السيد لو كان
 احيا كان القول قول الوصي ولو قال الوصي لم ترك ابوكم رقيقا
 ولكن انا اشتريتكم رقيقا بملك وادبت عنهم ما ملك
 عليهم من ما ملك ايضه فهو مصدق في ذلك كذا لانه اقربا فوض
 اليه فكان مصدقا فيه وصي جعلنا القول قوله فيما ذكرنا
 لان الدين يختلف لمكان التهمة هذا جواب الكتاب الا ان
 ما يخفى كانا يقولون لا يستحسن ان يختلف الوصي اذا ظهر
 منه خيانة لان ذلك يصير سببا للفرقة الناس عن قبول الوصايا
 عهدني بيد رجل يدعيه انه لم فقال الوصي لليتيم اني اشتريت
 هذا القلام من هذا الرجل بالف درهم من مالك ومبضم
 الثمن اليه وانفقت عليه من مالك كذا في مدة كذا قال ثم
 انه هذا الرجل غلب علي فاخذه مني فكذبه اليتم والذي في يده
 السيد فانه يصدق الوصي في حق براءته عن الضمان لكن لا يصدق
 في حق صاحبه السيد بالثبوت فلا يؤخذ منه السيد قبل الادب
 الوصي في حق ذي اليد اما مدع او شاهدا للحكم لا يقع بالدعوى
 ولا بالفرز من التناهي واما في حق نفسه فهو متبرك للضمان
 فيقبل قوله في ذلك يمينه كذا في المحيط او كما شرها ما لو ادعى
 الوصي الاتفاق عليه اي علي اليتم نفسه ما في ذمته اي عما
 في ذمته الوصي من مال اليتم يعني لو كان الوصي مدعيا لليتم
 فادعي بعد بلوغ اليتم اني انفقت عليك ما كان في ذمتي
 في المطعوم والمشروب والملبوس كذا او انكر اليتم اتفاقا مطلقا
 او ما ادعاه من النذر المنقذ عليه فانه لا يصدق الوصي
 الذي يمينه سؤل كان ادعي تنقذ تنقذ او لم يدين منها لا تدعي
 فرفع

فراغ ذمته من الدين الذي وجب عليه فلا يصدق الابينة
 لانه مال مضمون بخلاف ما لو ادعى الاتفاق على اليتم اعلى
 رقيقه ادعي دابته ما في يده من مال اليتم فانه مال امانة
 يصدق فيها بيمينه فقط علي قوله او بالديين ولا يمينه علي
 قول اخر هذه المسئلة من زيادة الكارح لم يكرها صاحب
 الدنايه فاما المسائل المستثناة بها ثلثة عشر وفي اوقات
 الناطقي ولو اخذ الوصي مال اليتم وانفقت في حاجة نفسه
 ثم وضع مثلها انفق له لا يبرأ عن الضمان الا ان يبلغ اليتم
 قيد فعد اليه او يشتري لليتم شيئا ثم يقول للشهود كاذب
 لليتم على كذا وكذا او انا اشتري هذا له فيصير قضا صا ويبرأ
 من الضمان كذا في المحيط وكذا لو ادعى الوصي الاتفاق علي
 اليتم من مال نفسه اي من مال الوصي حال غيبة ماله اعب
 مالي لليتم ولو اذ الرجوع وقت حضور حاله فليس له الرجوع
 يكون منطوعا صدقة اليتم في الاتفاق وكذا به الا ان يشهد
 الوصي في حال الاتفاق انه قرض عليه او انه يرجع في مال اليتم
 فحينئذ له ان يرجع كذا دوايه ابن سماعة في نوادره عن ابي
 وقدمر الكلام فيها لو اشتري الوصي طعاما او كسوة للمصفر
 من مال نفسه فانه يرجع اذا اشترى فتنبه وهذه المسئلة في
 الحقيقة هي الحادية عشر كما لا يخفى وعندها انما ينظر للمناشئة
 ولم يجعلها مستقلة او حادية عشرها علي عدا الداع وعلي عدا
 هي الثانية عشر ما لو ادعى الوصي انه تزوج اليتم في صفة امرأة
 ودفع الوصي مهرها من ماله اي من مال اليتم وهي اي والحال
 انها وقت الدعوى مبينة اي قد ماتت وانكر اليتم تزوجه

من تلك الموضع التي يجب علي القاضي نصب الوصي فيها
 اذا كان له اي للميت دين علي الناس وقايده نصه ثمة
 للميت احتمال ان الورثة يكتفون التركة ولا يوفون الديون
 التي عليه للناس ولا ينفذون وصاياه وفي المنتهي عني ابي
 يوسف رحمه الله تعالى اذا كان للميت علي رجل مال فاقروا
 ان الميت قد قبضه لم يكن الوصي خصا في قبضه بعد ذلك لكن
 القاضي يجعل وكيله في قبضه ميت له علي رجل دين وله وصي
 وابن صغير فادرك الدين ثم قبض الوصي دين الميت جاز قبضه
 ولو كان الابن جاهل بلغ نهما عن القبض لا يصح نهيم كذا في
 الهندية ولو قبض الوصي بعد ما خرج من الوصاية دين الميت
 يتطرق كان موروثا للصغير او وجب بعقد الوصي عقد الا
 ترجع الحقوق فيه الي العاقد لا يصح ولا يبرأ المديون وان وجب
 بعقد الوصي عقدا ترجع فيه حقوق العقدة الي العاقد يصح
 قبضه ويبرأ المديون وفي المنتهي اذا ابرأ الوصي عريما من غرماء
 الميت ان كان الدين وجب بما قدرة الوصي فانه يصح ابرأوه
 في قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى قياسا ويضمن من ماله
 ولا يصح في قول ابي يوسف رحمه الله تعالى استحسانا لا الوصي
 وكيل الميت بالبيع فيعتبر وكيل الحي وكيل الحي بالبيع اذا ابرأ
 المستري من الخلف كانت المسئلة علي الخلاف الذي ذكرنا فكذا
 وكيل الميت بالبيع وان كان وجب له بما قدرة الوصي فانه لا يصح
 ابرأوه عند جميعا لانه وكيل الميت بقبض الدين وكيل
 الحي بقبض الدين اذا ابرأ المديون عن الدين لا يصح ابرأوه
 عند جميعا فكذا وكيل الميت بقبض الدين كذا في المحيط او

من

بها فلا يقبل قول الوصي في ذلك ويضمن في ماله الثاني عشر
 علي عدا الحاج والذمهوا انك عشر آخر الوصي في مال المتيم
 ورجع في تجارته ثم ادعى الوصي انه كان في تجارته فصارا بيني
 فيسقطه قسطه من الرجوع والحال انه لم يشهد في ابتداء تجارته
 فلا يسقط الوصي شيئا من الرجوع الا بحجة تثبت عند القاضي
 علي اشهاد علي المضاربة فند ذلك يكون شريكا في الرجوع
 كما افاده العلامة البرقي والاصل اي الضابط الكل ان تكل
 شي من اعيال الوصي كان الوصي مسلطا عليه فانه يصدق
 فيه جميعه اذا لم يكن به الظاهر وما لا يكون مسلطا عليه فلا
 يصدق فيه الا ببينة ينصب القاضي وصيا في سبعة مواضع
 مسوطة في كتاب القضاء من نبي الغوايد من الالتباه يعني
 يجب عليه النصب في كل واحد منها وطريق نصير ان يشهدوا
 عند القاضي ان فلانا مات ولم ينصب وصيا فلو نصبتهم ظهر
 للميت وصي فالوصي الذي يصح تصرفه في مال الميت هو وصي
 الميت الذي اقامه في حياته ويؤثر الذي نصير القاضي كذا
 قرره الباقي في شرح فوايد الالتباه خلافا لما تقدم وقد صرت هذه
 المسئلة للناج في باب الوصي قبيل قول الما تنق الا بسد
 كنفه ويخبر به وقد صرنا النقل عنه عن محيط السرخسي عايد
 الباقي فتنبه وفي الالتباه ولديلي النصب الا قاضي القضاة
 والمأمور بوثقتك من نايب زاد الباقي في شرحه والذي قال له
 السلطان جعلتك قاضيا وكتب له الاذن بذلك وفي السراج
 انما يكون للتاضي ولا ينفذ نصيب الاوصيا في التركات وللا ينفذ
 نصيب القوام في الاوقاف اذا كتب في منشوره انتهى منها اي

اذا كان عليه دين وفايدة نصبه عنه دفع اخطا لكتات الورثة
 التركة وعدم قضايتهم يؤنه او يجب عليه نصبه ايضا لتنفيذ
 وصية وهذا هو الموضع الثالث من السبعة وترك ذكرها
 بقي منها وذلك كما في الاشياء وفيها اذا كان الميت ولد صغير
 يعني اذا لم يكن وصي الميت ولا جده وفيها اذا استري من مورثة
 نكيا واراد رده بعيب بعد موته يعني فيقيم القاضى وصيا
 يسمع دعواه لاثبات العيب ورد المبيع وفيها اذا كان الميت
 مسرنا مبدرا والابن الصغير مال نيبص القاضى الحفظ
 يعني كحفظ مال الصغير مع وجود ابيه قال في الاشياء وذكر
 في قسمة الولوالجية موصفا اخنصب فيه فليراجع قلت وهو
 ضيعته بين خمسة ورثة واحد منهم صغيرا لنا غايبان و
 اثنان حاضرات فاشتري رجل نصيب احد الحاضرين فطلب
 شريك الحاضر القسمة عند القاضى واخبره بالقضية فامرني
 شريكه بالقسمة ويجعل وكيله عن القاضى والصغير الذي المشتري
 قاهر تمام البايع وكان للبايع ان يبطل شريكه لانه اصل التركة
 ميراث والعرة لا اصل لما قلنا وزاد في الزواهر موضع خزين
 يجب على القاضى نصب الوصي فيها احد ما لو اشترا الاب من
 طفل نكيا فوجده مبيعا اي فوجد الاب المشتري بالمشتري
 لم يطلع عليه حين ثلثه ينصب القاضى وصيا لبرده اي ليرد
 الاب مشريه عليه اي على ذلك المصوب وثانيهما اذا اختج
 لاثبات حق صغيرا بوجه غايب غيبة منقطعة بنصب القاضى
 في ذلك من يقيم دعوى الصغير ويثبت حقه والا فلو لم يثبت
 ابوه غيبة منقطعة فلا ينصب القاضى وعزها اي عري

الزواهر

الزواهر تبنى المسئلة لجمع الفتاوى وينزاد ايضا الوصيات
 عن عروض وعقار وعليه دين وامتنع الورثة الكبار عن بيع
 وقضا الدين وقالوا الرب الدين سكننا التركة قبل نصب الحاكم
 وصيا وقبل لابل باصل الورثة بالبيع فان امتنعوا جبرهم
 كالعدل المسلم على بيع الرهن واذا حبس ولم يبيع نصب
 وصيا او يبيع الحاكم بنفسه كذا في التزاتر في اخر كتاب الوصايا
 وينزاد ايضا ما في جامع النصوليين من السادس عشر المستحق
 المبيع فاذا المستحق ان يرجع بخسره وقدمات بايعه ولا يلزم
 له في القاضى ينصب عنه وصيا ليرجع المشتري عليه ولو ظهر
 المبيع حرا وقدمات بايعه ولم يترك شيئا ولا وارثا ولا وصيا
 غير ان بايع الميت حاضرا يجعل القاضى للميت وصيا فيرجع عليه
 المشتري ثم وصي الميت يرجع على بايع الميت اه وينزاد ما في
 جامع النصوليين من الفصل الاول شري وكيله شيئا فان لم يترك
 رده بعيب وقبل حق الورث له او وصيه فلو لم يكن فلوكله
 على روليه ابي البيت وفي رواية اخرى القاضى ينصب وصيا
 فيرده وينزاد ايضا ما في جامع النصوليين من الفصل المذكور
 ما لو مات الوصي فولادة المطالبة فيما باع من مال الصغير لورثة
 الوصي ولو وصيه فلو لم يكن نصب القاضى وصيا وينزاد ايضا ما في
 النصوليين من التاسع عشر ما لوراثي بالمال مسترضة فاختصني
 مرضة فالتامني لو نصب قتيلا عن المرضى يطلب المسترضى
 المال وينزاد ما في النصوليين من الفصل المذكور كل ينسب
 على ان لا يبرأ به عنده فد ينفذ على الكفيل فتغيب الطالب
 في القدر فالكفيل يرفع الامر الى القاضى فينصب ويلاعن الطالب

ليسلم اليه الكفول عنه فيهره وينزاد ايضا في الولولة جمل
 مان وقد اوصي لرجل فجار رجل يدعي دينيا علي الميت والوصي
 غايب ينصب القاضي خصما عن الميت حتي يخاصم الغريم ليصل
 اليه حقه انتهي وهو محمول علي الغيبة المنقطعة كما صرح به في
 وصايا الحبيب زاد وقال وكذلك لو كان الوصي خا لا واقر لادعي
 بالدين فان القاضي ينصب خصما عن الميت لان اقرار الوصي علي
 الميت لا يجوز وقد تقدم لنا نقل عبارة مستوفي في فروع
 ذكرناها في الدين علي الميت قبيل قول الماتن او كغنه من مال
 نفسه فراجع ان سئيت والغيبة المنقطعة ان يكون في محل
 لا ياتي ولا تذهب اليه القاطلة كذا يستفاد من المحوى فزاد
 للبرازية وظاهره وان كان يوصل اليه في البحر وقد ذكرنا
 خلافا في النكح في تفسير الغيبة المنقطعة قيل هو ان يكون
 محل لا تصل اليه القاطلة في السنة الامرة وهو اختيار القدر
 وقال بعضهم مسيرة شهر فصاعدا غيبة منقطعة وما دونها
 فليس بمنقطعة وقال بعضهم حدها ان يكون جوار الامت
 موضع اليه موضع فلا يوقف علي انقائه او يكون مفتود الدبر
 عينه وقيل بقدرة خمسة وعشرين مرحلة وقيل ان تكون
 احده البلدتين بالمشرق والآخرى بالمغرب كذا اقتل السيد
 احمد عن اللسيواسي من باب الولي ونزاد ان القاضي ينصب
 وصيا عن الفتود كحفظ حقوقه وفي الترخا ليدو التنبيه
 في ارباب ما يتعلق بجواب المدعي عليه وان كان المدعي
 عليه مع كونه اخرس واصم واعمي فان القاضي ينصب عنه وصيا
 ويأمر المدعي بالخصوص معة اذا لم يكن له اب او جد او وصيها

انتهى

انتهى نهذه عشر وث مسيلة مع ما ذكره الشاركون للقاتي
 فيها نصب الوصي وهما مسابيل يجوز للقاتي فيها التفرق
 في مال الغايب بالانصب وصي فنها ما في التسخاينة عن القيمة
 سبل الوبري عن رجل غاب منذ سنين ولا يعرف اهوه في
 الاحياء ام لا ولا خير علي هذا الغايب دين ولد غفار هل
 للحاكم ان يقضي دينه منه ودوره وامواله فقال اذا فعل الحكم
 جائز قيل له فلو كان هذا الغايب حيا الا انه غايب لا يرجع
 منذ سنين فقال الجواب كذلك ومنها ما في المادينة عن الصغري
 الخصم يشترط لقبول البينة اذا اراد المدعي ان ياخذ من يده
 الخصم عن الغايب شيئا اما اذا اراد ان ياخذ حقه من ثمن
 مال كان للغايب في يده فلا يشترط حضرة الخصم والاحتياج
 القاضي الي نصب الوكيل نظيره اذا غاب قبل قبض المبيع وقبل
 نقد الثمن غيبة منقطعة جائز للقاتي ان يبيع المبيع ويروي
 ثمن المبيع وكذلك لو استاجر ابلد الي مكة ذاهبا وجائيا
 ودفع الكري او مات رب الدابة في الذهاب حتي انقضت
 الاجارة فلم يستاجر ان يركبها الي مكة ولا يضمن وعليه
 الكرا اني مكة فاذا اتى مكة وفرغ الي القاضي فها ياتي ببيع الدابة
 ويدفع الثمن الي الورى لتجارتها فعلى هذا الورى عند رجل
 عينا بدين وغاب المدبون غيبة منقطعة ففرغ المرتزق الامر
 الي القاضي ببيع الوهن بدين المرتزق ببيع ان يجوز كافي
 هاتين المسائلين وكانت واقعة الفتوى اهوه في قومه جامع
 النصولين وفي التقنية فقدت الامنة مولاها ولا تجد نفقة
 وخيف عليها القاضية فللقاضي ان يبيعها او يزوجها من

التخاينة

امراة ثقة وليس له تزويجها هو وهذا مسأل مستطرفة
 ذكرنا انها مناسبة لما تقدم والادب يحلها كتاب الدعوى عند
 ذكرهم اشتراط حضور الخصم بقي الكلام فيما اذا لم يكن المبيت
 وصي وله ورثة كبراني بلدا اخر وماله وتركته هنا حيث
 توفي فادعي عليه قوم حقوقا واسواقا فان كان البلد الذي
 فيه الورثة منقطعاً عن البلد الذي توفي فيه يعني لا تذهب
 الغير من هناك الى ثمة ولا تاتي نصب وصيا وان لم يكن منقطعاً
 لا ينصب كما في شرح الادب والمخلصة ولو نصب القاضي
 قيميا في مال الغائب غيبة منقطعة هل له الخصومة فيه
 ويوفيه قبل ان يجرى ما لم يعلم له وارث فباع القاضي داره
 جاز ولو علم بوضع الوارث جاز ويكون خطا كما في جامع الفصول
 وقد مر قبيل الفروع التي ذكرها التاج قبل باب الوصي عن
 جامع الفصول ان لو كان مال الميت في بلدة والورثة في
 اخري فاي قاض يتولي نصب الوصي فتنصب وصي القاضي
 اي الذي نصبه القاضي كوصي الميت الا في ثمان مسائل الاول
 ليس كوصي القاضي الشرا لنفسه وكذا البيع لانه كالفكيل
 عنه وهو لا يعقد لنفسه ولو اشترى هذا الوصي من القاضي
 اوباع جاز كما صرح به في بيع الزاوية في الفصل التاسع وما
 وصي الميت فلم اذا يبيع من ماله علي البيت او يستري من
 مال البيت اذا كان فيه تقع ظاهراً عند الامام كما تقدم في الثانية
 لا يجوز لوصي القاضي ان يبيع شيئا من مال الميت عن لا تقبل
 شرها دة له كما صله وغرعه مثلاً للترمة واقتصر علي البيع
 والظاهر ان شرابه عن لا تقبل شرها دة له للميت كذلك
 لتعلمه

ليني

لتعلم بان لا لو كمل بخلاف وصي الميت فانه يبيع شر الثالث
 انه لا يجوز لوصي القاضي ان يفتش ما ثبت للصغير بعد خا
 ذ البذ الا باذن مستدانت القاضي يعني لا تفتش ما ثبت للصغير بعد خا
 ومنقول له في بديانسان يدعي ملكية فنصب القاضي الوصي
 ليخاص المدي عليه فخا ص واقبعت البيعة علي ذي اليد حكم
 القاضي بذلك للصغير فليس لهذا الوصي قبض المار والفقير
 المحكوم بهما للصغير لان التيمم لو كمل بالخصومة فلا بد من
 الترخيص وقت نصبه بكل من الادب بالخصومة والقبض والكيل
 بالخصومة وان كان يحكم القبض عند اصحابنا الثلاثة ولكن
 الفتوي علي انه لا يحكم الا باذن منصوص بخلاف وصي
 للميت فاذا ادعى المدي عليه للميت وحكم له كان قبض
 لان الادب اقام الوصي في التصرف لولده الصغير مقام
 خلفه عن نفسه فلا بد ان يبيع باقيا بيتا خلفه ولو كان الادب
 باقيا حقيقة لم يكن للقاضي ان يتصرف ماله فكذا اذا كان
 باقيا حكاه قال البيهقي واذا ان القاضي ليس له سوال
 وصي الميت عن مقدار التركة ولا التكلم معه في امرها بخلاف
 وصي القاضي وقامه فيه والراية ان وصي القاضي لا يجوز
 له ان يوجر الصغير لغيره من خياطة وغيرها بخلاف وصي
 الميت له ان يوجر الصغير فيما يجتهد له لقيامه مقام ابيه لكن
 لا يسلم اليه حاله ولا حجام اذا لم يكن ابوه كذلك فانه يبيع
 بذلك كذا في ادب الاوصياء والخامسة ان وصي القاضي
 لا يجوز له ان يجعل اي نصب وصيا عند عدمه اذا لو نصبه
 لا يصير الثاني وصيا بخلاف وصي الميت فانه يحكم الا بيبا

الي غيره ويترجم الثاني مقام الاول حتي لا تكون للمجد ولاديه
مع وصي وصي الاب ونقل في الاشياء عن الثانية ما نصه
الوصي ترك الاب ايضا سوا كان وصي الميت او وصي القاض
وفي الثاني خلاف في الاشياء وصي القاض لو خصصه
القاضي ببيع رقيقه البنت مثلا فخصص فلا يملك بيع غيره
فصله عن قبض ديونه او شرهني للبيتم فان نصب القاضي
قضا والقضا فابل للتخصيص بخلاف وصي الاب لو خصصه
الاب ببيعي خاص فانه وصي في جميع الاشياء لقيا به مقام
الاب كما قد مناه والسابعة انه لو نزلها القاض عن بعض
التقريات صح له بيعه ولا يجعل له الميت الا في الواحدة وصي
كل منهما في عمل خاص وبني كل منهما من التصرف في عمل
الآخر كما قد مناه عن المحيط في السواد التي ذكرناها قبل
قول الماتق وان كانت احداهما فان وصي الي الحي والخر والم
بينه كل منهما في وصيان في كل العود والعبارة فخصص
الذكر قال في الاشياء وهي اي هذه المسئلة راجعة الي قول
التخصيص وعدمه والثامنة ان لداي القاض عن له ان عزل
منصوبه ولو عدل كما في التبيين خلاف لما في البيتم انه ليس
له ذلك لانه مع كونه عدلا لا يستفاد بالاثني عشر وعلي ما في البيتم
لا فرق بين الوصيين واما عزل القاضي لوصي الميت فقد
تقدم الخلاف انه لا يصح اولا يجعل قولات المفتي به عدم الصحة
مخلاف وصي الميت في ذلك كله اي في جميع ما تقدم من المسائل
الثانية وينزاد عليها ثاسعة وهي ان منصوب القاض يصح
تعيين اجرا مثل له لوصي الميت علي الصحيح واما الجوزي

عن الثانية وجامع الفصول بين تصحيح انه يصح تعيين اجرا مثل
لوصي الميت اي في الخزانة وصي القاض لو خصصه بهذا
القدر يغيب ان المنصوب القاض ان ينصب عند موته وصيا
فيما نصه القاضي وهذا خلاف ما في المسئلة الخامسة
ولكن بشرط ان لو كانت الوصية اي لو كانت اقامة القاضي
وصيه المنصوب اقامة عامة اي بتصرفه لكل نوع فتقول له
جلك وصيا علي الميت في ساير امور اهو ما في الخزانة
وبه يحصل التوفيق بين ما تقدمت قوله ولان يجعل
وصيا وبين ما في الخزانة فان القاضي اذا خصص وصيه
بشي يتخصص فعند ذلك ليس لذلك الوصي ان يوصي
كما انه ليس له ان يفعل غير ما خصص له بخلاف وصي الميت
فانه لا يتخصص الا في ما نصه الميت من غير ما نصه
وكذلك القاضي لو عجم له الاذن وصايته بالنظر في فانه يصح
وصايته عامة ولما ان يوصي عند ذلك لمن يشاء قال في التبيين
وصي الميت اوصي غيره بذلك او وصي القاض فعل ذلك
جاز وصار وصي الميت والقاضي انتهى وفي الغياوي الصوري
تتوهم اي الرخص في مرضه اي مرضه انما ينفع من ذلك
عند عدم الجازمة منه ساير الورثة وذلك لا الهبة والصدقة
والعق والتبوير والمال باقة بقدر ما يتخلف فيه وما اشبه
ذلك من ابراء ترجمه من الدين او عفو عن دم الخطا وهذه
الجزل قد استغيدت من كلام الخارج والماتق في باب الفتق
في المرض وقبله ايضا وانما اورد هذا لقوله الذي يترجم
القاض فينفذ من المال اي من جميع المال بان اجر باق لمن

اجرا المثل فانها تنفذ ولا تتوقف على اجازة الزرية حتي
 لو تمكن فيها المستاجر شهر قبل ان يموت لا يلزمه غير
 ما سقى ولو اجري سنة بعترين مثلا وهي اقل من المثل
 ويسكن فيها اشهر اخر مات انتسخت الاجارة لانها تبطل
 بموته فلا ضرر على الزرية وذلك لانه في حيا ترة لم تكن لهم
 ويؤيده ما في الزرية ونصها تبرع المريض بالمنافع يعتبر
 من كل المال ولذا لو اجرا لمريض داره باقل من اجر المثل لا تبر
 من الثلث لانه لو اجارها جاز ولا يعتبر من الثلث انتهى
 وقال في المحيط صفة الزنا والورثة يتعلقت بما يجري فيه الارث
 وهو الاعيان ولا يتعلق بالاجري فيها الارث كالمنافع
 وما ليس بمال لا ارث يجري بما يجري زرياني لينتقل
 بالموت اليهم من جهة الميت والمنافع لا تتبع زرياني انتهى
 من المزروع وقال في الخالصة ولو وصي بسكني داره لوجان
 وليس له مال سوى الدارجا زت الوصية وله سكنها ما دام
 حيا فان لم يخرج الدار من الثلث لا تجوز للوارث ان يبيع
 وله ان يقيم الورثة ايض ويغري الثلث للوصية انتهى وقد
 تقدمت مسئلة الخالصة منها ونشرا في باب الوصية بالخدمة
 والسكني فتنبه كفى افاد الشيخ الرضوي بالانسان في حياته
 لا ملك لهم مطلقا بل قبل مرض الموت واما فيه فلم يحتج في
 اعيان ومناقصه بحيث لا يتصرف فيها الا بقدر الثلث انتهى
 ولذا قال المحمدي قوله فلا ضرر على الورثة فيه نظر اذ قد تحقق
 الاضرار بالورثة في بعض الصيغ كالوجار ما جري تداية مثلا
 باربعين مدة معلومة وطال مرضه بقدر مدة الاجارة كالتر

بحسب

بحيث ان المستاجر استوفى المنافع مدة الاجارة ولم يزد
 على الثلث لان اخذها بالورثة انتهى قال السيد احمد هذا
 لا يناسب قوله فينفذ من الكل وما قد مناه من التجوي قال
 به ابن ظهير ايض ثم قال والقياس ان يعتبر من الثلث
 فان خرج من الثلث فملا اشكال وان زاد فطوبى المستاجر
 بالعدد الزايد واذا نفذ من جميع المال لانه انما بالورثة
 كما توي ويجري مثلها في الاعارة كما يسفر عنه التام الصا
 وانسأخ الاجارة والاعارة بموته لا يمنع من تحقق الاطر
 للورثة في بعض الصور انتهى لكن في الحواشي انها من الثلث
 قال في كتاب الوصايا من احكام المرض واما المريض فيعتبر
 احكامه وهبته وصدقته وصيته وحاجاته في بيع واجارة
 او عتق على مال من الثلث ولا تجوز الامت الثلث وقال
 في المنتقى وتنفذ من الثلث اربعة احوالها وصايا كلها
 والنا في جناياته في مرضه والاربع محاياته في البيع والشراء
 الاجارة والاستيجار والمهور انتهى وقد سقط الثالث
 من النسخة التي نقلت منها فلعله اي الكان وفي نسخة
 فلعله اي القصة روايات في المسئلة ففي رواية ان التبرع
 بالمنافع ينفذ من الكل وفي اخري من الثلث باع الوصي مال
 البيت اي منقول بتمن حال او موهل او باع الوصي صعيته
 اي البيت والمستري بفلس يعلم انه لا يقدر على ادا الدين
 قال ابو القاسم ان هذا البيع ان كان بيع رغبة يوجب اي
 يوجب القاضي المشتري ثلاثة ايام قال السيد احمد والظاهر
 ان محل التأجيل عند عدم خوف ضرره وانفسخ حاله ان

وقد

لم ينتقد التمثل انتهى فان نقد المشتري التمثل فيها ونعت
والأقضية القاضي البيوع بينهما وإنا دال الشيخ الرجعتي بأنه يفسخ
الوصي من غير احتياج الي رفع الي القاضي والمفهوم من
عبارة الحيط والحانية ما قدمناه قال في الحيط ففي هذا
الجواب إشارة الي جواز هذا البيع وأنه بخالف المذكور في
سائر الكتب عن أصحابنا وينبغي أن لا يجوز بيع الوصي إذا
كان يعلم أن المشتري لا يقدر علي أداء التمثل لا يبيع الوصي
لمن هذا حاله يكون استهلاله كالإلان المشتري إذا اقتد التمثل
قبل أن يرد القاضي البيوع علي الوصي وكان يبيع مصلحة الصغير
فالان القاضي يبيعي البيوع ويحكم بجوازه لأن وهم الضري علي
اليتيم لم ينف وهو المانع من جواز البيوع بل تمام النظر في
إذا كان مصلحة في حق الصغير وإنما يكون البيوع مصلحة في
حق الصغير إذا رغب المشتري بصفه العجبة وإبان كاد
الصغير يحتاج الي التمثل لأجل النقطة علي ما مر من قبل
مزبور من الحانية فان فكر المشتري الشراء فها للجهنم
والحال أنه قد قبض المشتري البيوع قال السيد احمد الظاهر
أنه إذا لم يقبض كذلك لأن المراد فسخ الموقوف قال الشيخ
الرجعتي قوله وقد قبض أفاد أن قبل القبض لا يحتاج الي
رفع القاضي بل يتولي فسخ الوصي انتهى برفع الوصي الأمر
أي قصته ببيع مال الصغير علي هذا المخلص لكي لم نقول الحكم
أن كان يملكها بيع فقد فسخته فأيد ذلك أنه لا يسمع
دعواه بعد ذلك الفسخ بأنه استأجره ولو أقام بينة أفاده
السيد احمد ونقل عن الحيط عن النوازلي قال أبو نصر سالت

محمد ابن سلمة عن وصي باع تركه الميت لا نقاد الوصية فجد
المشتري فرفضه الي الحاكم وحلفه الحاكم فخلعت الوصي يعلم
كذب كيف يصنع قال يقول له القاضي ان كنت صادقا فقد
فسخت البيوع بيكما قلت يجوز الفسخ قال ان كان مثل
هذا يجوز قال الفقيه انما يحتاج الي فسخ الحاكم لان الوصي لو
عزم علي ترك الخصومة ومجد البيوع صار مجوده بمنزلة الأقاله
بينهما ويلزم المبيع الوصي فاذا فسخ الحاكم لا يلزم الوصي
يرجع الي ملك الميت انتهى قلت وهذا يشكل مع ما قدمه
قبيل عبارة النوازلي ما نصه الوصي اولاد إذا باع مال
الصغير ثم اتى البيوع مع المشتري صححت الأقاله لان الوصي
نائب عنه في مطلق التجارة والادب كذلك والأقاله نوع
تجارة فيصح منها علي الصغير انتهى إلا ان يحمل هذا علي
صوره ما إذا كان الوصي قد باع شيئا من مال البيت بكثير
من قيمته وقد تقدم للشارح في الأقاله أنه لا تصح الأقاله
في بيع ما دون وصي ومتولي إذا كان البيوع بكثير من
القيمة وفي الحانية لودفع المكي في مال البيت المتيم الفاعل
المخلص الفاعل خمساً يبيعه الوصي من المكي ولا يلتفت
الي زيادة المخلص انتهى قبل الوصي الوصاية من البيت
ونكذمت القاضي ثم أراد الوصي بعد موت الموصي عزل
نفسه من الوصاية لم يجز إلا عند الحاكم لأنه التزم القيام
فلا يمكن خروجه إلا بحضرة الموصي أو من يقدم متعلم وهو
من لدولة التفرق علي مال البيت ثم إذا حضري عن الحاكم
نظر في حالة أنه وجد ما نوافاً فإدرا علي التفرق لا يقبل



القاضى منه ذلك لانه التزم القيام ولا امر على الوصى في اقبائه
 وان عرق الحاكم يحزه وكثرة الشغل اخرج للفرز في اقبائه
 لعدم حصول الفرز منه لعلته اهتمامه باموره بعد طلب الفرز
 كما في النسخ عن النزانية وفي الاثباته العدل الكافي لا يمكن عزل
 نفسه والحيلة فيه ثبات احداهما ان يجعله الميث وصيا على ان
 يبرل نفسه متى شا الثاني يدعى دينا على الميث فيتمه القاضي
 يخرج كذا في الوارثية وهذا قول ابي يوسف وعليه الفتوى
 وقال الامام اذا التزمه لا يخرج به وانما يضم اليه اخر انتهى وذكر في
 المهذب خلافا كبيرا في المسئلة ونقل عن الحنفى ان القاضي
 يجعل للميث وصيا في مقدار الدين الذي يدعى خاصته ولا يخرج
 الوصى عن الوصاية بغيره اخذ المشايخ وعليه الفتوى وقد قلنا
 هنا ما افاده في المهذب يتبع ايضا عن المحيط قبيل قول الثالث
 او كف عنه من مال نفسه دفع الوصى للبيت مال الدين ولو غدا
 وبعد رشده انفسه والسيد البيت على نفسه انه لم ينف لراي البيت
 عند الوصى من تركته والده التي كانت في يدي الوصى لا قبل ولا
 سكر قال السيد احد الاول حذف الاول لان مدخولهم بافعل
 ينف وقد استغنى عنه بل تم بعد الاشارة اذ اعني بالغ رشده
 شيئا في بدا الوصى انه اي هذا الحكم من تركته ابي وبرهذه على
 ذلك تنضم دعواه لعدم ما يمنع منها لان اشتهاه اذ قضى جميع
 ما تركه والده ليس فيه امر لغرض معلوم ولا عن مجهول فهو اقرا
 مجرد لم يتلزم ابي الفليس ما نفا من دعواه وكذا لو اقر انه تسوفي
 جميع ما تركه والده من الدين على الناس ثم ادعى دينا على رجل
 فاذا تنضم دعواه لما تقدم وهذا بخلاف الدابة لكل من ياكل

سأ

ثبات ثمة بستانه فانه يجوز ويبري بنتي بخلاف الدابة من مجهول
 لمعلوم فانه صحيح كتول زيد لمر وطلعتي من كل حث كك على
 نفعل بري ما علم وعالم يعلم وعليه الفتوى شر بالذات وقدمت
 هذه المسئلة قبيل الصلح وقال الناج هناك ولا تناقض محل
 قولنا ان حث اي ما تبصته على ان لا يلا لعينيات باطل هو تمام
 الكلام هناك للوصى الاكل من مال البيت والركوب على دابة
 البيت بقدر الحاجة قال قتالي ومن كان فقيرا فلياكل بالمرور قد
 تقدم لنا ان الكلام في عدم ثبوت الاجر للوصى الميث على الصحيح
 وقد تقدم كلامنا مسبوفا ثم قال في المحيط وفي المنتهى قال ابيهم
 قلت لمحمد رحمه الله تعالى ان تركب دابة البيت الى طلبة
 دينه قال لا ولكن النفقة من مال الوصى وبرك دابة اياه
 نفسه قال وان ابي القاضي حتى يعطيه ذلك اجزاه وفي قتاي
 الفضلي وصي يخرج في عمل البيت فيستاجر دابة لبيت
 على نفسه من مال البيت قال له ذلك فيما لا بد له منه وفي قتاي
 ابي البيت قال يصير رحمه الله تعالى للوصى ان ياكل من مال البيت
 وبرك دابة اياه اذهب في حاجته قال النقيب ابي البيت رحمه الله
 تعالى هذا اذا كان محتاجا لتولده تعالى ومن كان غنيا فليستغف
 الي قوله فلياكل بالمرور وهذا استحسان بقدر ما يسعي في مال
 والقياس انه لا يجوز لتولده تعالى ان الدين ياكل من اموال
 البيت من غير تفصيل ولعل الدابة الاولى صارت
 بهذه الدابة هو قال السيد احد الوصي الكروب على دابة
 البيت فقيد بقدرة السعي في حوايج البيت وظاهره ان الدابة الوصي
 يعمل منسوب الميث والقاضي ويجوز له اي للوصى مطلقا

عن

ان يتفق علي اليتيم من ماله في تعليم التراث وتعليم الادب وقال
 السيد احمد الحلل ادر به العلوم الادبية لانها التي تعلم وفي
 المغرب وعين ابي زيد الادب اسم يتبع علي كل رياسة نحو فتحة يخرج
 بها الانسان في فضيلة من الغضائل اها ان تاهل اليتيم لذلك
 اي للتعليم بان بلغ اربع سنين وما زاد علي ذلك وامام من دونه
 فان كان فيها حادقا فطنا فليدبره من قبله فيتعلم علي اللعب والله
 ويكون الوصي في ذلك ما حور كما في الخالصة والابان لم يتناهل
 للتعليم فليست علي الوصي بقدر ما يتكلف اليتيم وتعليم القراءة
 الواجبة في الصلاة محتملي الذي في الخالصة وان كان الصبي لا يعلم
 لذلك لابد للوصي ان يتكلف مقدارا يقرأ في صلاة التراويح
 وهذا يوم القراءة المسنونة ولعل من اقتصر علي القراءة الواجبة
 نظر الي عدم قاهله للمسنونة لانه اذا تاهل لاكثر من هذا انتفى
 عليه في تعليمه فكيف بها وفي القنية ولا يصنف ما انتف من
 المصنفات بين اليتيم واليتيمة وغيرهما في خلق الخاطبة والخطبة
 وفي الضافات المعتادة والهدايا الموهوبة وفي الاعياد والادب
 لان له من يدوم من عنده من الصبيان وكذا العبد بن وقال
 بمفهم يصنف في ضا فز المودب اهو ملخصا وغير اى المحتجب
 الميت او القاضى عند فقد وصي الميت للوصي منقرا لم يخرج للوصي
 مع وجود المشرق ان يتصرف في مال اليتيم بدونه ولعله الاظهر
 عندنا فاضحان وكذا ذكره النافق في واقعاته وهو اختيار الفضلي
 وصححه في المحيط وقيل للمشرق ان يتصرف بدونه بحضور الوصي وقد
 تقدم التكملة في ذلك مستوفي قبيل قول الماتن وصي الوصي وصي
 في الترتيب وفيه ابي المحتجب للادب اعادة طفله اقلنا لا ذنبك
 استخاره

استخاره فيك تخليك منافعك ولانه ربا يكون في ذلك
 مصلحة للصبي بان يكون فيه تربيته وتدريبه في الخيرة وفي
 امور صالحة لا يملكك الذي اعادة ماله اي مال طفله علي قول
 الاكثر الذين في اعادة ماله اقلنا لا ذنبك اقلنا في مال
 طفله فان فعل وهلك ضمن وكذا القاضي وقد تقدمت هذه
 المسئلة في كتاب الماريت متنا وذكرنا الخلا في عمه وفيه ابي
 المحتجب يملك الادب لا الجد عند عدم الوصي اي عنده وصي
 الاب هو بيك لو قنت ملك الجد تصرف في مال الصغير وذلك
 لان الاب مقدم علي الجد وصيه يقوم مقامه ما يملكه الوصي
 وانما استثنى الجد لانه لا يملك جميع ما يملك الوصي كما مر لنا في
 عنى المنية قبيل فصل نشرها وفي الاوصيا انه ليس للجد بيع المنار
 والعروض لقضاء الدين وتنفيذ الوصايا بخلاف الوصي فان له
 ذلك اهو يملك الاب قسمة مال مشترك بينه اي بين الاب
 وبين الصغير بخلاف الوصي لان القسمة مبادلة مشتركة
 البيع والادب يملكه يمثل القيمة والوصي لا يملك بيع مال علي
 اليتيم او بيع مال اليتيم علي نفسه الا بمقتضى ظاهرة وفي القسمة
 لا توجد المقتضى الظاهرة اصله وقيد بالمشترك لان غير
 المشترك بينهما يصح قسمة الوصي فيه قال محمد رحمه الله تعالى
 وصي الاب يقاسم مال الصغير اي سمي كما ان منقولا او عقارا
 بغبن يسير ولا يملكه فبين فاحش والاصل في جنس هذه المسائل
 ان من ملك بيع شئ ملك قسمة كذا في المحيط وفي الخ
 الوصي مال المستر لا بينه وبين الصغير بخلافه اذ كان فيها بيع
 كما هو عند الامام خلافا لجد كذا في القنية فتوصلها بخلاف

المطاف باو عليه اي علمي الاب لطفله حنينة وقدمر الكلام عليه
ايهم قبيل قول الماتن او قضي دين الميت ويمتلكه لو اشترى
الاب له اي لطفله دارا واشترى له عبيدا وسلم الثمن من
ماله واشترى علي انه يرجع في مال لطفله كان له ان يرجع سواء
كان له اي لطفله مال اولاد ذلك لانه لا يجب علي ابيه شراء
ما عدي الطعام واكسوة فليست طلل الرجوع في ذلك الا اذا شهد
علي الرجوع ولذا قال وان لم يشهد الاب علي الرجوع لا يرجع
ويكون من الاب هبة لطفله واماني الطعام واكسوة قبيل
الاشهاد وكون الطفل ذا مال كذا روي عن ابي يوسف رحمه
الله تعالى وفرق بين الوالد والوصي اذا ادي الوصي ثمن طعام
الصبي وكسوته من مال نفسه فانه يرجع بملكه اشهادا علي
قول لان الخالب من مال الوالد يثبت انهم يقصدون البر
الصله ليجتاح الي الاشهاد وليس الوصي كذلك والاب لو
تضي مهر ابنة لم يشهد لا يرجع وكذا الام اذا كانت وصية
لولدها الصغير لم يشهد الاب ان لم تشهد عند ادا الثمن
لا ترجع خانية وقد مر ذلك للشاهد حيث قال بخلاف الابن
وهو حين يجب حفظه كمن يخافه ما في الذخيرة اذا اشترى
لابنة الصغير ثوبا سوي الطعام واكسوة ونفذ الثمن من مال
نفسه فانه يرجع علي الصغير بذلك وان لم يشترط الرجوع
لان له عرف ان الاب يتخلو الثمن عن الانبا هو والله تعالى
اعلم تنزيل للفروع المذكورة لكن لا تختص بالوصية بل هي
مسائل متعلقة بالوصايا والوصي في العيوض وصي الميت اذا
قال قبضت منه في صحة الالف التي لا تنافي عليه وقال سائر

الوصي يتحول علي ما اذا لم يكن فيها نفع ظاهر عليك والجد
بيع مال احد طفله للاخر بخلاف الوصي فلا يملك بيع احد مال
اليتيم الذي هو اوصي عليه سواء كان من رجل او رجلين
لان ما مور بالمصلحة في كل واحد منهما ومصلحة احد هما تضر
بالآخر وكذا لو كانا وصيين ليتيمين لا يشتري احدهما من صاحبه
شيئا من مال اليتيم الاخر لان الوصي ما مور بالتصرف علي وجه
النظر ولو تصرف لاحد هما علي وجه النظر لتضرر الاخر وقد تقدم
هذه المسئلة في مسائل بيع الوصي وكذا في بيع الاب ونقلنا
عن المحيط تحت قول الماتن وان باع الوصي واشترى وتحت
قوله ويبيع الاب مال صغيره فتسبب ولو باع الاب واباع الجد
مال الصغير من الاجنبي بثلث قيمته جازا لم يكن الاب او
الجد البائع منهما فاسد الراي ولو كانت البائع منهما فاسده اي
الراي فان باع عتاره اي عتار صغيره لم يجبر وحي المتكولي لو
باعه احد هما من اجنبي روايتان قد تقدم الكلام في ذلك مر
تحت قول الكارج ولو بافان محمدا عند الناس او مستورا لمحال
يجوز وكذلك قبيل قول الماتن ولا يخرج الوصي عن وقال السبكي
احد وانظر ههنا لم يفصلوا هذا التفصيل في الوصي لان الوصي
والغاصي لا يجتازان للوصاية الامت لان مضملي يحسن تدبير
امور اليتيم ولو اشترى الاب لطفله ثوبا وطعاما واشترى له
يرجع الاب به اي يثبت ما اشتراه عليه اي علي مال لطفله يرجع
اي يجوز له ان يرجع بما يبالى بالثمن لو كانت للاب الصغير مال ولا
بان لم يكن للصغير مال لا يرجع علي الصغير فيما يملكه ببد ذلك
الشرا وجوبهما اي الثوب والطعام والاولى افراد الصغير لان
المطاف

الزراء قبضت في مرضه فان كانت الالف تابعة شاكروه فيها
لان الاخذ حاد في حال به على اقرب الدوقات وان كانت
هاكئة لاشي لهم قبله لان ذلك ظاهر فيكون للدفع لا للالا
وهم وافغوت حال قيام الالف اما بعد هلاكها فيدعون عليه
الاستحقاق بالضمان فلا يكفيهم الظاهر ولو ادعى رجل ان
الميت اوصي اليه في كل قليل وكبير وصدقته بذلك الذي قبله
المال ففي الودبيعة والغصب لا يامره القاضي بالدفع لان عيني
هذا المال ملك غيره فاقراري اليدي ان المدعي وصي الميت
اقرار له بنسبته ولا يثبت اذ مال الغير فيكون هذا اقرارا على
غيره ونظير هذا ما لو جاء رجل اليه في حياة صاحب المال و
ادعى ان صاحب المال وكله بقبض ما عنده من الودبيعة
والغصب فاقر به ذواليد لا يؤمر بالدفع اليه وطريقه ما قلنا
وفي الدين كان محمد رحمه الله تعالى يقول اولاد يؤمر بتسليم
عليه من الدين الي المقر ثم يرجع وقال لا يؤمر وهو قول ابي
يوسف رحمه الله تعالى في الجامع رجل غاب وله عند رجل الف
ودهم ودية او غصب في يده وله عليه الف درهم دني جاء
رجل وادعى ان صاحب المال مات ووصي اليه بكل قليل و
كبير صوره وبرهنت علي ذلك فالدعي في يده خصم له اقرارا بمال
او جحد فيقبل القاضي البيضة عليه ويأمره بالدفع اليه فلو
دفع اليه بالقراضي ثم جاء صاحب المال حيا فان كان المال
هالك في يد الوصي فلا ضمان على النضر وادان طهر كبرهم
لانهم لم ينشروا الدعوى القبط للموصي وهذا لا يوجب
الضمان كما في حالة الحياة ثم المسئلة بعد هذا على ثلاثة اوجه
اما

اسان يكون الذي قبله المال غاصبا او مودعا او شرعا فان
لان غاصبا كان لصاحب المال ان يقضه ان نشأ او يقضه
المدعي للوصاية فان دفعه ماله بغير حقه فان ضمنت الغاصب
رجع علي مودعي الوصاية وان ضمنت المدعي للوصاية لم يرجع
به علي الغاصب لانه بمنزلة غاصبه الغاصب مني ادي الضمان
لا يرجع به علي الغاصب وان كان الذي في يده المال مودعا
فلا ضمان عليه لانه كان مكرها ومجبرا من القاضي في الدفع
فلا يقضن كالو غصبها منه غاصب مجلد في ماله وان الذي في
يده المال غاصبا فان المال مضنون بحمة لا يبرأ فيه الا بالتسليم
الي من يؤمر بالتسليم اليه وفي مسئلة الودبيعة المال اما الذي
وتكن الوصي ضامنا وان قبض بالقراضي لا ذمار القاضي
بالدفع اليه لم يصح للظاهر صاحب المال حيا فصا فاقض ماله
بنشر اذ قد يغير اذ من يبلي عليه فكلان ضامنا وان
كان المال دينا علي رجل فليس لصاحب الدين حق تقضين
المدعي للوصاية لانه ما قبض ماله بلي قبض ماله للمودع
للمعرف ان له الديون تقضي بضمنا لها لا باعيا لها وكذلك
يقضن الذي عليه الدين لان الدين كان وجبا عليه ولم يبرأ
بالدفع الي المدعي لان اكثر ما في الباب ان الدفع كان باس
القاضي الا انه طهر ان امر القاضي بالدفع كان حال حياته
فكلان باطله فلا يقضن الا المديون ثم يرجع المديون علي
مدعي الوصاية ولو لم يكن المال قائما في يد مدعي الوصاية
فصاحب المال بالخيار ان يضا اذ قبض المدعي ولان نشأ
لم يجز ما في الودبيعة والغصب فلا ان التقضي له بالوصاية

نقض نقضاً كسبينة قامت علي رجل مبيت بالدين فباع النكاح
ماله ثم ظهر ان الشهود عبيد فالباع لا يبطل لان القاض
ولادة بيع مال المبيت وها هنا كذلك ولكن للوارث ان
يبيح القاض في جميع هذه الوجوه لان القاض لم يبيح
في الحقيقة باسرها فاضي بل اعتمد علي رجسها بل في حق
فصار القاض في حق نفسه ضحياً او في حق الدافع وصياً
امنياً كالوارث القاض بالدفع الي اخ المبيت ثم ظهر ان المبيت
قال دفع لا يبيح وانما يبيح القاض ولو امر الوصي مودع
الميت بان يهب الودعة او يقرض او يتصدق بها فعمل
ضحت المودع لانه الوصي لا يملك ذلك بنفسه فلدفع امره
به فيتعلي المودع فاعل ذلك امر فيضحت ولو امره بالدفع الي
فلان فعمل لم يبيح لان كالا سر لفلان بالتبص وهو لا يبيع
ولم ذلك فكذا الوارث ان يدفع مضافاً اليه فلان اوان
يمل به مضافاً فلا ضمان لان الوصي يملك فعله بنفسه
فيملك امره به قال في الجامع رجل مات وعليه دين لم يمت
سبي وتترك امواله وعليه دين يحيط بالمدون ترك وريثه الوصي
الي رجلين فقبض احد الوصيين المال والوداع بغير امر
صاحبه فلا ضمان عليه اما عند ابي يوسف رحمه الله تعالى
فلان احد الوصيين ينفرد بعينه بما في التفرقات وعندهما
احد الوصيين ينفرد بالتشبا بخصوص من رده الوداع والمفسد
الذي في منزل الميت ومنها قضا الدين من الماله الذي هو
في منزل الميت واذ الكا رده المفسد والودعية ونقض الدين
من الماله الميت عما ينفرد به احد الوصيين فاذا قبض احد

قبض مال غيره بغير اذن صاحبه فتوقف علي اجازته
واما في الرية فلا تن عليه الدين ما رست بما في ذمته
من هذا القاض بما ادي بغير اذن من له الدين فصا الشراء
مال انسان من فنولي فيتوقف علي اجازته مادام المتوف
قايماً فان لم يجز كان له ان يضمن القاض والغريم لان
الضمان كان واجبا عليهما والبراة لا تحصل الا بالبر
او الدفع الي المالك او اذنيه ولم يوجد وان اجاز قبضه بولي
الغريم والناصب حتي لو ضاع ما في يد الوصي بعد الاجازة
قبل قبض المالك فلا سبيل للمالك علي الغريم والناصب حتي
عني الكرخي عن ابي حنيفة انه لا يتوقف القبض علي اجازة
المالك لان التوقف انما يكون للمفوض لا لافعال وكذا ان
المذكور هنا قول محمد رحمه الله تعالى هذا الذي ذكرنا ان
جاسا حيا لم يخلو فلو تحقق موته ثم جاء وارثه وجد الشهود
عبيد او باقي المسئلة بها فلا ضمان علي الذي قبله المال
في هذا كله ولا علي الشهود اما عليهم فلا تن عليهم لو ظهر
فيتمين فيما شهدوا بان ان الشهود عليهم حيا لا يضمنان
فلهذا اوي واما علي الذي قبله المال اما المودع فله امر في الوجه
الدول واما القاض والغريم فلا تن القاض امرها بالدفع
الي المدعي بناء علي حلف المدعي في القبض بطريق الايضائية
اقامها المدعي وبطلان البينة لا تبطل ولاية القاض
لانه يملك نصب الوصي للميت ليتحقق حقوقه اذا لم يكن له
وصي وكان الوارث غائبا والاصل ان ولاية القاض فيها
يتعني معنى بطلت الي ولاية بملك فيها فذلك انتزاع لم يجز
نقض

الوصيين ذلك من منزل الميت ليعطي به الدين او ليردها
على اصحابها فقد قبض ماله حق القبض فلا يضئ كالو
كان الوصي واحدا ولو لم يكن علي الميت دين ففصل احد الوصيين
نياهما وصفا وهك فلا ضمان عليه لان احد الوصيين
ينفذ بقض تركه الميت من منزله حتي يوصلها الي الورثة
فقد قبض ولم حق القبض فلا يضئ وقد تقدم كذا التقطنا
جميع هذه المسائل من المحيط وفي محيط السرخسي اوصي الي
رجل ان يطمع تلك ماله حيث احب ان يجعله جازا ان يجعله
في نفسه وكذلك لو وصى علي الوضع عند نفسه صح ولما قال
اعط من سبت لا يعطي نفسه لان الاعط لا يتحقق الا
باخذ احد وهذا لا يتحقق من الواحد رجلا او رجلين
مالا وقال ان مت فادفعه الي ابني فدفعه اليه ولم يورث
غيره ضئ حصته ولا يكون بهذا وصيا وان قال ادفعه الي
فلان غير وارث ضئ ان دفعه اليه مريض اجتمع عنده
ثلاثة ياكلون من ماله قال ابو القاسم الصفار ان الملو
يا مريض فني لان منهم وارثا ضئ ومن لان غير وارث
حسب ذلك من ثلاثة قال الفقيه ابو الليث رحمه الله تعالى
ان احتاج الي ثمان مائة في مرضه فاكلوا معه مع عياله بغير
اشراق فلان ضئ ان عليهم استحقاقا ولو ان عبد الايتام جني
خنا بنة لكان لو صيرهم ان يجتار لهم امسك العبد ويضع ارض
الغناية من مالهم الا ان يكون بين ارضي الغناية وبين قبية
الغني سبي متقاروت فاني قال الوصي عند القاضي اخترت
امسك العبد او اشهد علي نفسه بذلك شهود اقليس

له

له ان يرجع الي ان يبيع العبد فان لم يبيع لم يرد العبد مال فليطه
ان يبيع العبد ويودي ارضي الغناية من ثمنه فان مات
قبل ان يبيعه بعد ما اختاره فالغناية دين علي الايتام حتي
يودوها وفي الغناية امرأة اوصت بثلاث ماله واوصت الي
رجل فافقد الوصي بعض وصيتها وبقي البعض بين يدي الورثة
فهل يكون للوصي ان يترك في ايدي الورثة قالوا ان علم الوصي
من ديانة الورثة بانهم يخرجون الثلث جازا ان يترك في ايديهم
وان علم خلاف ذلك لا يبيعه ان يترك في ايديهم ان كان
يقدر علي استخراج المال منهم انتهى كتاب في بيان احكام
الخنثي لما ذكر من غلب وجوده وهو الذكر البين او الانثي
البينة ذكر ابو شريح في ذكر نادر الوجود وكذا ان تقول لما فرغ
من احكام من له الة واحدة شرع في احكام من له التان في ليل
والواحد يخدم علي الانثي وهو اعلم فذكره اهو علي رزق فلي
كحلي واستناده من قولهم خنت الطعام اذا اشتبه امره فلم
يخلص طهره ومن الخنث وهو اللين والانس ومنه الخنثي
في كلامه اذا لان وكسر وجمع علي خنثي مفتوحه الحاك في ذكر
الماتن الصغير لان الاصل التذكير فان انه تنائي خلقت حواض
من صنع من اصلا داء عليه الصلاة والسلام ثم اعلم ان الله
تبارك وتعالى خلقت البشر ذكرا وانثي كما قال تعالى وبث منها
رجالا كبيرا ونسا وقال عز وجل يهب لمن يشاء انا نازيها
لمن يشاء الا كورود قديم حكم لكل واحد منها ولم يبين حكم
هو ذكر ولا نثي فدل علي انه لا يجتمع الوصفان في شخص واحد
وكيف يجتمعا وهما متضادان وقد جعل علامة التمييز بينهما

الالة ثم قد يتبع الاستباه بان توجد الالات ولم يوجد المثير
 نزيلهم وخرجوا من عري بكسر الراء خللا عن الانبي
 جسماني ليست له الالة الرجال ولاة النساء في كل من
 الحائضين ثنائيا دليل ذكورتهم ودليل انوثتهم واذا السيد
 احمد رحمه الله تعالى ان من عري عنها جميعا بالغ وجرى الاضاه
 ولهذا بدا محمد رحمه الله تعالى في كتاب الخنثى قال وهذا
 اولى ما في التفرقة بين من قوله وفيما ذكره اشعار بان من له
 يكون له شتي منها وخرج بول من سرته ليس بخنثي ولذا قال
 ابو حنيفة وابو يوسف ان الازدي اسمه كاف في الاختيار
 وقال محمد انه في حكم الانثى انتهى فان بال الخنثى من الذكر
 ولم يبل من الفرج اصلا ففلام اي يحكم حكم الرجال ويكون
 الاخرى التي هي الفرج خرق في البدن وان بال من الفرج
 اي ولم يبل من الذكر اصلا فان في اي ويكون الذكر تولوا
 او كسلمة حادثة في البدن ويختص باحكام النساء قال الزهلي
 وقد سئل عنه صلى الله تعالى عليه وسلم كيف يورث فقال من جئت
 ببول وعني علي رضي تعالى عنه مثله وروي ان قاضيا من الرب
 في الجاهلية رفع اليه هذه الواقعة فحمل يقول هو رجل امرأة
 فاستبعد قومه ذلك فتحرروا دخل بيته فحمل ينقلب على راسه
 ولا يأخذ النوم لخير وكانت له بنية لمرجله فسالت
 عنى فتكره فآخبرها بذلك فتألت دع الحى واتبع حكم المال
 فخرج الى قومه فحكى لهم ذلك فاستحسنوه فعرف بذلك ان
 هذه الحكم كانت في الجاهلية فآقره الشرع ولاة البول من اي
 عضو كان فهو دليل على انه هو العضو الاصلي الصحيح والاخر
 معتزل

مجزلة العيب وذلك انما يتبع به الفصل عند الولا لانه منفعة
 تلك الالات خروج البول منها وذلك عند انقضاء من امه
 وما سوى ذلك من المنافع يحدث بعده فعمل بذلك انه هو
 الاصلي انتهى وقال السيد احمد ورايت في تحريات بعض شيوخ
 المالكية اول من حكم فيه من الجاهلية عاصرا بنى الطريق بفتح الطاء
 المشاة وكسر الراء المهملة وقررت بالضاة لحن ابن عمر بن عباد
 العدواني كان من قريش العرب وحكامهم يفرغ البير في كل عام
 ومشكله تهم فلما سئل عنه قال حتى انظر فوالله ما نزل بي مشي
 هذه متكم بامانة العرب فبات ليلة ساهرا و كانت لمرجارية
 اسمها سخيخة تزعم غنم فخر السرح حتى ببستها الناس وكذا
 بالروح وكان يمايتها على ذلك فيقول لها اصحت والله
 اميت والله يا سخيخة فلما رأت قلقة وقلقة فزاره على فراشه
 قال له مالك ما عراك في ليلتك هذه فقال لها ويحك ولك
 داعي امر ليس من شائك ليس هذا رعى غنم ويقال انهم
 عنده اربعين يوما وهو يذبح لهم كل يوم فتألت لمرجارية
 هو لا وعندك اشرع في غنمك فقال لم تتشكلى على حكومة قط
 مثل حكومتهم فتألت اخبرني لعل عندي حرجا كررت عليه
 الكلام فقال في نفسهم اخبرها نفسي ان تاتي بفرج فاخبرها فتألت
 سبحان الله اتبع القضاء فقال فان بال من حيث يقول الرجل فزول
 وان بال من حيث تقول المرأة فامرأة فقال لها اسمي يا سخيخة
 بعدها واصبح فرجها وانه يا سخيخة فصارت مثالا فخرج
 الى الناس حيث اصبح فتعفى بالذي انا وادى عليه فقال الاخرى
 وفي ذلك عبرة ومن جرحه لجلده قضاء زماننا ومنايينه فان

رايت قاضيا يكبل البول بالداواني وان لان البول يخرج منها
اولا كثره في احد الجانبين فهو مشكل بالالتفات لاني الان في هذا
الاشكال اذا تحقق قبل البلوغ فان باع ما لا كونه مشكلا
بحيث لم يخرج وكورته ولا انوثته فعند ذلك ينبغي ان يخص
في امره وذلك ينظر ان خرجت كهيته او وصل الى امرأة بان
وظني امرأة في فرجها او احتلم كما يحتلم الرجل اي بان راي انه
يجمع احترازا عما اذا احتلم كما تحتلم المرأة انه جوع فلا يحكم
بذكورته وهل يحكم بانوثته يحتمل ذلك برحمتي قلت وتبي
هذا الامر على اخباره بان راي انه جامع او جوع وسيا تي
متنا انه لا عبرة بقوله فارجل وامرأة والاولي ما ذهب اليه
السيد احمد رحمه الله تعالى حيث قال قوله كما يحتلم الرجل بان
خرج منه من الذكر انتهى قلت وهو ظاهر لنظر الزيلعي حيث
قال وكذا اذا احتلم من الذكر فرجل اي فيحكم بذكورته ثلاثا
هذه من علامات الرجال لكن قد يقال في اللحية انها قد تبين
للنساء ايضا كما نشوه مرارا فكيف الترجيح بها الا ان يقال
باعتبار النالك وان ظهر له ندي كندي النساء وظهر له لبن
وقالت النساء هذا اللبن على غرارته لا يوجد في الرجال ولا
ولا يكون علامة الا نوثته قد يكون اللبن للرجل ولذا قالوا
لا يجوز لبن الرجل ولا الحنثي الا اذا قالت النساء الخ رجس فان
قبل ظهوره الكبريين علامة مستقلة فلا حاجة الى ذكر اللبن
قيل لو ان اللبن قد يترك ولا ندي او يظهر له ندي لا يتغير من
ندي الرجل فان نزل اللبن وقع التمييز بجمرة او حاض وحب
بان اخذ الذي بتقطنة وادخله فرجه فحبلا وامكن وطئ اي

هذا امشرك جاهل توقف في حكم حادثة اربعين يوما وقال الخطا
فيه عبرة من جهة اخرى وهي ان الحكمة قد يجربها الله على
لسان من لا يظن معرفتها فتجربها عن من هو مستعد لها
اي قال ادب قبولها لا تنظر لمن قال ولكن انظر الى ما قال انتهى
وان بالمشرك اي من الذكر والفرج جميعا فان الحكم للاستيف
اي ما خرج من البول ولا فانه دليل على انه هو العضو الا
ولانه كما خرج البول حكم بوجبه لانه علامة قامة فلا يتغير
بعد ذلك يخرج البول من الالة الاخرى وان استويا
في السبق بان خرج منها ما في ان واحد فمشكل اي فحنثي
ولم يقل مشكلا لانه لم يبين احد الامر في ما بالاصل وهو
التذكير حموي ولا تقتبر الكثرة اي كثره البول من احداهما عند
الامام خلافا لهما وروي ان ابا يوسف سأل ابا حنيفة عن
ميراث الحنثي فقال ابو حنيفة يورث من حيث يبول فقال
ابو يوسف فان بال منها جميعا قال الامام يعتبر فيها الا
قال ابو يوسف فان بال منها معا ولا يشترط بان لا يعلم ان ذن
ايها يبول اولاي يخرج البول اول فقال ابو حنيفة لا ادري
وقال ابو يوسف ويحب ينسب الي كثرهما بول لا يند بدل على قوة
ذلك العضو وان عضوا صلي ولا ن للذكر حكم الحنثي فمضوا
الشرع فيرجح بالكثرة ولذا كثر ما يخرج ليس بدليل على
القوة لان ذلك لا تتسع الفرج وضيقه لا لا وهو العضو
الاصلي ولان نفس الخروج دليل بنفسه فالكثرة من جنسه لا
يقع بها الترجيح عند المارضة كالشاهد بين والاربعين وقد
استفتى ابو حنيفة رحمه الله تعالى اعتبار ذلك فقال هل
رايت

في الفرج قال السيد احمد ولم اربيا هذه الامكان وعكس ان
يقال انه لما اطعم النسا علي الخنثي ذكر انه يمكن وطئها فامراة
اذهي علامات النساء وان لم يظهر له اي للخنثي علامة
من هذه العلامات او تعارضت العلامات كما اذا انهد
تديه ونبتت لحية مساو امين من فرج الرجل وحاضته
فرج المرأة او بال فرجها وامني فرجه فتستفيض
لعدم المخرج عن الحس البصري وجماعة انه يتبين ذكره او
ان ذكره بان تعد اضلاعه فان ضلع كعنب قاموس الرجل نيز
علي ضلع المرأة بواحد ذكره الزيلعي وقال السيد احمد قوله
فان ضلع الرجل الاولي فان ضلع المرأة وفي بعض الخبرات
لبعض شياجي وذهب الحسن البصري وجماعة الي ان العلامات
عد الاضلاع وان المرأة تزيد ضلعا فتعوض الضاد وتسرها
واختلفوا من اي الجانب الزيادة والمشتهر منها في اليسار
واضلاع الرجل فيه ستة عشر وهي سبعة عشر وهو سبعة
عشر وهي ثمانية عشر خلا في قال والواحد خلق الله تعالى
منحو قيل والعياذ بخلافه وقال اهل التشريح مع تزيين
هماسان وعلي التقاروت فقبيل كمنه خلقت حوام من ضلع
ادم وجرته الذكور علي منواله وفي الحديث ان المرأة خلقت
من ضلع اعوج وكان حوا علي طول ادم ستين ذراعا وهل
خلقت بهذا الطول ابتدا او تدريجا لانض فيه وكانت التي
منه واحسن صوتا وهكذا النسا مع الرجال وسببت حوا
لخلقها من حي ومن الحوة وهولون الحرة انتهى والذي يقدو
بعض الاقارب انها خلقت ابتداء فانها خلقت حين التي
عليه

عليه النوم فلما افات وجدها عنده فخذ اليها وقال من انت
قالت حوا وهي من خلق الجنة وهود في لما يتطعم لمن يشتهي
الولد من بني ادم انه يبرز بما خلقتة انتهى وفي المسوس طائفة
الائمة السرخسي قال وليس الخنثي يكون مشكلا بعد الا ذكر
علي حال من الحالات لا انه اما ان يحبل او يخلص او يخرج له
حبة او يكون له ثديان كثر ي المرأة ويريد ان يتبين حاله وان
لم يكن له سمى من ذلك فهو رجل لان عدم نبات الكونين
كما يكون للنسا دليل شرعي علي انه رجل انتهى قلت وقد تنافوا
العلامات كما مر فعندنا يبقى الاشكال والله تعالى اعلم وح
اي عندك من مشكلا فيؤخذ في امره بما هو الا حوط في كل
الاحكام قيل محمد رحمه الله تعالى فهل يصلي بقنعا او غير قنعا
قال اجب الي ان يصلي بقنعا يريد به قبل البلوغ لان الخنثي
قبل البلوغ صبي او صبينة فان كان صبيا جازت صلاته بل
قنعا وان كانت صبينة وهي موافقة تجز بها الصلاة وكسوته
الراس لان ستر الراس سقط بعد الرق قبل البلوغ فيسقط
بعد الصبا ايضا لان المسح لها ستر الراس مختلفا واعتبارا
واما لو كان الخنثي بالغابا ن بلغ السن ولم يظهر فيه شيء من
علامات الرجال او النساء فلا تجز به الصلاة بغير قنعا اذا
كان الخنثي حرا الاحتمال كون الخنثي انثي والراس من الحرة
البالغة عمورة لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم لا يقبل منه
صلاة حايض الانجيا ويجلس في صلاة تكلموس المرأة
يعني يخرج اجليه من جانب ويجلس بالينة علي الارض لان
ذلك اقرب الي السرة ولان الرجل عجز له ان يجلس كوكف



الموقوف في صف النساء قال محمد في الاصل اجب الي ان
يعيد الصلاة لان المسقط وهو الاداء معلوم والغيب
وهو الحيا اذا موصوم وللتوضيح استحب اعادة الصلاة
كما ياتي ولا يقال انه تنافي في مسئلة الا يلدح قد مر من
قوله اواكن وطئه لانا نقول انه بعد ما تحققت انوية
بالمكان وطئ الرجل له عارضة علامة اخرى كنبات الحية
او تحققت بايلاجه في فروج امرأة عارضة علامة اخرى
وهي حيفة وقد منا ايض في كتاب الرضاع انه لا يتعلق
التخريم بلبسه ما العلامة اولاه عارض اللبن ما هو من
خواص الذكور فتنبه وحمل الاستدراك فيه انه لم يعزل
فيه بالاحوط لان الاحوط القول بالتخريم ولتأويل ان
يقول الاحوط عدم التخريم لمتنع عليه الكلوة بمن رضع
منه باحتمال كون الحنثي رجلا فتنبه بعبء صف الرجال
والنساء لجواز ان يكون الحنثي انثي فحي قامت في صف
الرجال افسدت صلاتهم ويجوز ان يكون ذكر اقتيا من
في صف النساء مضله فان وقف بين صف الرجال و
النساء صححت صلاته فان كانت امرأة لا تنسد صلاة
الرجال لتقدم عليها وان كان رجلا فقبيل من خلف
الرجال لا يبضه قال محمد فان قام في صف النساء فغسل
فقال اجب الي ان يعيد صلاته لانه هيئي اوصية فان
كانت صبية تجزئها صلاتها ويجوز ان يكون صبيا فتفسد
صلاته فتومر بالاعادة استحبابا بالتحلق واعتبارا وانه
لم يعيد فلدسي عليه ان كان مرهقا وان كان بالغا وكان

مشكلا حاله تلزمه الاعادة رجوعا لانه ذكر وانتي فان كان
انتي لا تلزمها الاعادة وان كانت ذكر اخلاصه الاعادة ففجب
عليه الاعادة احتياطا وان قام في صف الرجال فصلا فاعاد
ويقيد الذي عن يمينه وعن يساره والذي خلفه بخداية فاحتال
كونه انتي والا فاحتمال كونه ذكر لا تنسد صلاة من عن
يمينه ويساره وخلفه لكن الصلاة مبنية وجبت اعادتها من
وجه ولم تجب من وجه يجب الاعادة احتياطا وان تعددت
الاناث وتغن في صف مع فرجة بين كل مشرف واذا بلغ الخنثي
حد الشهوة فقيده لانه ان كان غير مرصق فانه لا بأس بان
يختنه رجل او امرأة لجواز نظر الرجل والمرأة الي من لا يستر
وان كان مرصقا يستره فانه لا يختنه رجل ولا امرأة اما الرجل
فلا احتمال كون الخنثي صبيا ولا يباح للرجل النظر الي فرجها
ولما المرأة فلا احتمال كون الخنثي ذكرا ولا يحل للمرأة النظر
الي فرجه لانه كالبالغ ولكن الحيلة في ذلك ما ذكره محمده الله
تعالى ان الخنثي اذا كان موصرا فانه يتنوع اي فان الولي يستر
لدا من عالمة فامر الخنثان حتي يختنه اذا كان مرصقا والدا
فللرجل ان يختنه تهستا في عن الكربة في وتقدم في شرط الصلا
ان عورة الصغير تتلطلط الي عشر سنين ثم البالغ فتستره ونسترها
الاول من ماله اي مال الخنثي تتكون الي ريت المتفرقة منه
فيحل لها النظر اليه على تقدير تكونه ذكر او تكون مثله على تقدير
كونه انثى فان استناب لا يحل لها النظر الي فرجها ولكن جائز لها
هنا لفرفة الخنثان لان نظر الجنس الي جنسه احق وان كان
الخنثي معسر السرى لدا بوجه ريت من ماله حتي يختنه لانه

مبنى

مبنى السرى الولي جاريته لخنثي فانه يمكنها الخنثي واذا ملكها
فان كان الخنثي ذكرا فانه انظر المتوكل الي ما ملكها وان كان انثى
فهذا انظر الجنس الي الجنس ولانه مباح حاله العوز وان كان
ابوه معسر ايطم فان الدمام يستره لوجار ريت من بينه المال
لان هذه نايبة وقعت للمسلمين وبيت مال المسلمين صدقوا
المسلمين فاذا اختنته الجارية باعها الدمام ورد عرسها الي مال
بيت المال فان قلت صلا قبيل ان يزوجه الولي امرأة فتهرب
حتى لا يحتاج الي شرائها ريت بحال قلنا تزوج المرأة للخنثي لا
يبغى اباحتها الخنثان لان النكاح موقوف قبل ان يستره
فانه يجوز ان يكون ذكرا يجوز النكاح او يكون انثى فلا يجوز
ومع كونه مشكلا يتوقف النكاح والنكاح الموقوف لا يقيد
اباحة النظر الي الفرج فلماذا قالوا انتسرى لدجارية ولم يتولوا
تزوج له امرأة هكذا ذكر شيخ الاسلام وذكر الدمام الحلواني
ان محمدا انما قيل تزوج له امرأة لانه لا ينتيقن بصحة فطاحه
مالم يتبين امره ولكن لو فعل مع هذا يكون مستقيا لان الخنثي
ان كان امرأة فهذه انظر الجنس الي الجنس والنكاح لغوي وان
كان ذكرا فانه انظر النكاح الي نزعها وبعض متاخرين قالوا
انما لم يقل محمدا الله تعالى ذلك لان تلك المرأة تبقى سلتة
اذا لم يصل اليها فانه لا يمكن التزويق بينهما لانه صبي ولا يصل
الي حتى في الجماع بل يوجب بها فلماذا لم يقل ذلك كما في المحيط
ويكون ان يختنه رجل لجواز كونه انثى وان تختنه امرأة
لا احتمال انه ذكر احتياطا لانه اذا بلغ حد الشهوة كان كماله
لجاء ولا ضرورة في ارتكابه المحرم لان الخنثان عند فاسدة

يعني ليس بواجب ودفع الناس مقدم علي جلب المصالح قال
 السيد احمد هذا التثليل يفيد انها اذا كان بها مرض لا يدا
 الرجل ولا المرأة لان التداوي ليس بواجب وقال الهوي
 لوصاب المرأة فرج ادرج في موضع لا يجلب التظاليل تدلوي
 المرأة وكذا انظر القابلة عند الولادة وكذا المرفة بكاءتها في
 المنين وكذا الوشها على انها بكر فوجد لها نيبا تنظر النساء
 فاذا اجاز النظر بالعدر فاقامة الستة عذرو هذا لك بعد
 الجلوغ انتهى وان لم يكن له اي الخنى سالي فليست له ابره
 من ماله حادثة ثم بعد ختانه ان تاتى بها وان لم يكن له ابره
 ايسال فنه حيث الخالي تستغنى له جارية كخته لما تقدم في
 عبارة المحسط ان بيت المال لنواب المسلمين وذاتها فدخل
 في ملكه بتدبير الحاجة وهي حاجة الختان ثم تباع ويروى عنها
 الي بيت المال او يزوج الختان امرأة ختانه فختانه لان
 لان الخنى ذكوا اصح النكاح والامر الي نظر المنكحة
 الي زوجها وان كان انفي فنظر الجنس الي نظر المرأة الي المرأة
 احق من نظر الرجل الي المرأة كما قد سناه عن الخوازي
 قلت وجزم بكونه احق مستلزم للمنع في الجملة ولو جازنا الاخذ
 علي الاباحة المطلقة فاي حاجة الي الترويج وهلا قيل بان
 تختنه امرأة مطلقة لانت له زوجة اولاد والتقدم بكونه
 ذكرا يتقضي جواز وطئه لها وتكبيرها نفسها منه والنكاح انما
 هو عقد يفيد ملك المنقة قصد ايجاز لا لا يتيقن بوجوب
 المهر ولا زوج الميراث ان ماتت مشكلا ولم يدوم بلوغه يصير
 معلقة لا يمكنها الخلاء منه ولا يدري هل تلزمه نفقة ام لا
 وما

وما قاله المتدس من انه يمكن التخلص من هذه الاشكال
 بان تزوجه المرأة علي ان امرها بيدها وعقب الختان تطلعه
 بآلها من الامر غير مختص من الاشكال لان صحته تزوجها
 كذا فك متوقف علي تحقق ذكره ثم وسالم نتحقق كما نتا اجنبية
 لا يجلب نظرها الي صورة الخنى باعتبار كونها اني علي ان صحته
 التزوج مستلزمة لوجوب المهر والنفقة واحتال كونها اني
 مع ان الاصل براءة الزمة فانية للوجوب فلا يتم قوله المتدسي
 وجهه انه يتالي في هذا الزمان الوصول الي بيت المال مثل هذا
 الحال كما لي ان فال تزوج امرها علي ان استر لها امرها بيدها
 من غير اجازة الزوج غير مفيد واجازة الخنى قبل بلوغه غير
 مشروطة واجازة وليه كذلك فتامل ثم بطلتها الخنى ان لان
 بالنوا والافتوتف الامر الي بلوغه وليس للمولي ان يطلقها
 عذرا لان لكشفك الحياء والمخضة وقد عدوا الطلاق والنفاق
 منها ويعتد للمرأة بعد الطلاق فلا يجوز لها ان تزوج
 قبل انقضائها وهذا ان خلاها احتياطا يعني لان خلا عذرة
 الاعلي مطلقة من زوج متحقق الذكورة ولذا كرهاها ما يتعلق
 بنكاح الخنى لو تزوج هذا الاب هذا الخنى امرأة قبل بلوغه
 او تزوجه من قبل بلوغه النكاح موقوف لا تنقذه ولا ينطل
 ولا يتوارثان حتي يستبين امر الخنى لان الخنى يجتم لان
 يكون صبيبا وصبيبا فان كان الزوج صبيبا او الزوج صبيبة
 وزوجه متحقق الذكورة فلا شك في صحة النكاح ولو كان الخنى
 في سيلة الزوج اني وفي سالكه الزوج ذكر لم يصح النكاح اصلا
 فتح كونها سلكا انك بنفاده ولا يبطله نوا لانها بالتوقف

ولا يتوارثان لان التوارث حكم النكاح الصحيح فان تزوجت الاب
امراة وبلغ ظهر علامات الرجال وحكم يجوز النكاح الا انه لم
يصل اليها فانه يؤجل سنة لا لعين فلو تزوج الحنفى بالحنفى
وكلاهما مشكك ان يتوقف النكاح الى ان يتبين حال كل واحد
منهما لجواز انها ذكر وان فيكون هذا ذكر تزوج بتكرير يسقط النكاح
لانه كما يسقط باحتمال كونها انثى لما لا الا مطلقا تزوج امراة
بامراة ويجوز ان يكون احدها وذكر والاخر انثى فيكون النكاح
جائزا في كل واحد منهما مشكلا لا بدري حالهما يكون
النكاح موقوف الى تبين حالهما فان تبين في مال الامركون
ذكرين او كونها انثى كان النكاح باطلا وان كان احدهما
ذكرا والاخر انثى جاز النكاح وان كانت احدهما او مطلقا ان يزول
الاشكال لم يتوارثا لانه قبل التبين النكاح موقوف وبالنكاح
الموقوف لا يستغاد الارث وان كان لا يبرق في كل واحد منهما
ان مشكك جاز النكاح اذا كانت الاموات هي اللذان زوجا لان
اب الزوج منهما اخبر انه رجل واب المرأة منهما اخبر انها
امراة وخبر كل واحد منهما مقبول شرعا ما لم يعرف خلافا ذلك
فوجب الحكم بصحة النكاح بناء على ذلك فان ما تابعه لا يبرق
واقفا وكل واحد من رتبتهما البينة انه هو الزوج وان الآخر
هو الزوجة قال يميني محمد لا اقضي بشئ من ذلك لان العمل بها
او باحدها مستغدر لانه لا رجحان لاحدهما على الاخر في الالبان
فيستلزم جميعا فان جاز احدي البينتين قبل الاخرى فقصي
بها ثم جاءت البينة الاخرى قال ابطال البينة الاخرى والقضاة
الدول ما نص على حاله كما في المحيط والهندية ويكره له ان يحنى

ح

ليس هو البر والحلي بعد البلوغ باسنى اذا لم تظهر له علامة يستدل
بها على كونه رجلا وامراة لا ندسلي انه نسائي عليه ولم يخرج
يوما اخذ الذهب بيمينه والحري بيمينها قال هذا ان حرمان
على ذكر وامرأة حل لا فاشها فلم يبع لبسهما الا بختت انوثته
اللبس وما تردد بين الخطر والاباحة يروح الخطر عنه لانه
الاجتناب من الحرام فرض والاقدام على المباح ليس بضرر
الاختياط في ترك لبس الحري حتى لا يقع في الحرام لان رجلا
ولا يخلو به اي بالحنفى غير محرم منه لان الحنفى ان كان صبا
كان خلوة بامراة غير محرم منه خلوة الاجنبى بالاجنبية
وان كان صبيا كان خلوة الرجل الاجنبى به خلوة الرجل
بالاجنبية والمنع من خلوة الاجنبى بالبا لغتخوف الفتنة
والرافع والمراصة في حق هذا الخوف على السوا كما لا يتبين
بالذكورة والاثوثة اذا كان المنع قابلا بيبقين ابتنا الكراهة
حال الاشكال لا يخطأ رتبة حال الاشكال عن حالة التيقن
واما خلوة الرجل من محرم الحنفى او خلوة الحنفى بامراة من
محرمه فليست بمنع لانه لو خلا الحنفى باخيه مثلاً لم
خلوة رجلى او خلوة اخ واخت ولو خلا باخيه فها ما خلوة
اخترنا وخلوة اخ واخت فانه قبله رجل بشهوة تنبت حرمة
المساهرة فليس لهذا الرجل ان يتزوج بامه حتى يتبين امره
لان الحنفى ان كانت انثى لا يعمل له ان يتزوج اسها وان كان ذكرا
حل له ان يتزوج امه فمع اشكاله رجلا جاز الحظر وكذا لو
قبلت المرأة بشهوة لا يعمل لها ان تتزوج باب الحنفى لاحتمال
ذكورته ولا يساس فر الحنفى مسفرا سرجيا بفبر محرم ولا يختال انه

قوله ولم يتقبل رجوعه الا اذا اظهر كونه يبتغي كذا اذا اخبر انه رجل
ثم لو كان في شرح الفرائض للشرعي اهر قال السيد يبتغي حاشي
اخباره قبل الاشكال لوجود النص المفضل اهر وقال الشيخ الرقي
بعد نقل كلام الفريسي وقد علمت ان عدم قبول قوله عند
عدم تبين السبب وما نقله الترهتاني على ما اذا بيني السيد
فليس بضعيف بل هو موافق لمعنى كلامهم اهر فتسبوا لزار
الحاشي اقرا الدلائل والوصي قال في المحيط قال قلت ارايت
هذا الحاشي ان كان ابو هيبا فقال هو غلام ولا يعرف ذلك
الا بقوله قال القول قوله وكذلك لو قال هو جارية فالقول
قوله ما لم يعرف انه مشكل الحال الاب امين في حق ولده
كالخشي في حق نفسه والخشي اذا قال انا ذكر كذا ان القول
قوله ما لم يعرف خلاف ذلك بان لم يعرف كونه مشكلا فكذا الاب
وكان بمنزلة المعتدة اذا قالت انقضت عدتي فالقول قوله
ما لم يعرف خلاف ذلك فكذا اهر اذا عرفت كونه مشكلا
الحال فانه لا يصدق الاب فيما يقول انه ذكر او انني لا عرفت
خلاف ما قال وكان بمنزلة المعتدة اذا قالت انقضت عدتي
في مدة لا تنقضي في مثلها العدة قال قلت ارايت ان كان
هذا الحاشي قد رافق وليس له اب وله وصي فاقم الوصي انه
جارية او غلام بالاقول قوله اذا لم يكن الحاشي مشكلا فاما
اذا كانت مشكل الحال وقد عرفت ذلك فانه لا يصدق الوصي
في ذلك لان الوصي قائم مقام الاب والاب اقرا بالخشي جارية
او غلام صدق في ذلك اذا لم يكن مشكل الحال وان كان مشكلا
الحال لم يصدق لما بينا فكذا الوصي الذي هو قائم مقامه انتهى

امراة ويكره سفره ايض مع امراة من محاربه لاحتمال انه امراة
فيكون سفر امرأتين بلا محرر وان قال الحاشي انا رجل وقال
اذا امراة لا عدة له اي بقوله في الصحيح اذا لم يبين سببه لانه
دعوى بلا دليل ولما اذا بين فيقبل منه ما لم يوجد ما يكد به
لانه قدم ما يبين به حاله بامور لا يعلم الامنه من بعد البيان
ادلت على دعواه وقيل بغير قوله في دعوى الزورة او الدفنة
لانه لا يقف عليه غيره لكن في الملتقى بعد تقرير اشكاله لا يتقبل
قوله وقيل اي قبل تقرير اشكاله يتقبل قوله قلت وبه تحصل
التوقيف بين القولين المتعارضين وقد صرح بهذا التوقيف
في المحيط قال قلت ارايت ان قال هذا الحاشي المشكل انا ذكر
او انا انني قال لا يتقبل قوله وقيل يتقبل قوله وقيل ان يعلم انه
مشكل اذا قال انه ذكر او انني فالقول قوله وهذا لان الانسان
امني في حق نفسه والقول قول الامين ما لم يعرف خلاف ما قال
الاقوي ان المعتدة اذا قالت انقضت عدتي وانكر الزوج كان
القول قوله ما لم يعرف خلافها بان قالت ذلك في مدة لا
في مثلها العدة وصفي لم يعرف كونه مشكلا لا يعرف خلاف ما قال
فيصدق فيما قال وصفي عرفت كونه مشكلا فنقد عرفت خلاف ما قال
وعرف انه محاربه في مثلها فان لم يعرف من نفسه اذا كان
الا ما يعرفه نحن ويضعف على بناء المفعول بهذا التوقيف ما
نقله الترهتاني عن شرح الفرائض يعني شرح سراجيه الفريسي
للسيد وغيره الا ان يحمل ما نقله الترهتاني على هذا اي على انه
اخبر قبل الاشكال ونقل الترهتاني وفي الكلمة اشارة الى انه
لو اخبر الحاشي بجميعه او وصي او ميل الي الرجل والى المرأة قبل
قوله

رحيم
الشيخ

فروع في اختلاف الواقع في حال الخنثي والدعاوي وذلك
واقامة البيعة عليها قال في الخبر ط قال قلت ارأيت ان قتل
الخنثي خطأ قبل ان يبيتن امره قال القول في ذلك قول القائل
انه ذكر وانثى ان كانت الذببة نجس على القاتل بان لم تكن له
عاقلة وان كانت له عاقلة فالقول قول العاقلة فانه قالوا
انه ذكر فالقول قولهم ووجب عليهم دية الذكور وان قالوا
انه انثى وادعي وريثة الخنثي انه كان ذكرا فالقول قول القائل
والعاقلة وعليهم دية المرأة وعلى وريثة الخنثي البيعة انه
كان ذكرا لانهم يدعون على القاتل او العاقلة زيادة حصة
الاف درهم والقاتل والعاقلة يتكرون ذلك فيعطي عليهم
دية الانثى حيث تفتت بوجوب دية المرأة وتتكلمنا في
الزيادة فلا يجب الزيادة لشك ما لم يتبين ذكره ونكته وذلك
بالبيعة قال رجل مات وترك ابنا وامراة وترك ولدا من
هذه المرأة خنثي مشكلا ثم مات الخنثي بعد موت ابيه
فادعت ام الخنثي انه كان غلاما وان كان ورث من ابيه
نصف المال بعد الثلث فحسنت مات الخنثي ورثت انا قلت
ذلك النص حيث لم يترك الاما واخا واحدا وقال ابن
وهو اخو الخنثي لا بل كانت بنتا فورثت الخنثي الثلث بعد
الثلث ثم مات الخنثي ورثت انت قلت ذلك الثلث فالقول
قول اخ الخنثي لعدم ظهور ذكره وريثة الخنثي والقول لمن يشهد
لدا انما هو الا اذا قامت الام ببيعة على ذكره الخنثي بانه
كان يبول من مبال الرجل لا يبول من مبال النساء فثبت
ذلك ميراث الخنثي من ابيه النص بعد الثلث ورثت الام ذلك

ذلك النص من الخنثي ثم لو اقام الاب الذي هو اخ الخنثي بيعة
على ان الخنثي كانت تبول من مبال النساء بالثمن من مبال
الذكور حجت بيعة الام لانه لا تعد بالعمل بالبيعتين وجب العمل
بكثرهما انما انا قلت ارأيت ان اقام رجل البيعة ان ابنا الخنثي
كان زوجها منه على الف درهم فطلب ميراثها وصدق الا ب
وكذا بيعة الام ولم تبرهن الام على ما ادعت قبلت بيعة الزوج
ويجعل عليها المهر ويورث من الخنثي ميراث الزوج وتورث
امر الخنثي واخ الخنثي من الصداق الذي قضى على الزوج وما
ترك الخنثي لان الزوج ادعي امره محتمل وبرهن على ذلك ولم
تعارض بيعة بيعة اخري فوجب القضا ببيعة فان برهنت
الام على انه كان يبول من مبال الرجال ولا يبول من مبال
النساء وبرهن الزوج عليها انه كان يبول من مبال النساء لامر
مبال الرجال رجحت بيعة الزوج لان العمل بالبيعتين مستقر
فلا بد من العمل باحدها ورد الاخرى فلما كانت بيعة الام الاولى
لانها اكثر فقيا فان بيعة الام تنفي النكاح وتنفي ميراث الزوج
اصلد وبيعة الزوج لا تنفي ميراث الام اصلد بل تثبت ان
الخنثي ورث الثلث من ابيه بعد الثلث ثم مات ورثت
الام من الخنثي قلت ذلك الثلث وكذا لو اقام اخ الخنثي البيعة
انه كان يبول من مبال الرجال ولم يكن يبول من مبال النساء
وبرهن الزوج على انه لم يبول من مبال الرجال وانما كان يبول
من مبال النساء تنو بيعة الاخر لا نهيا اكثر فقيا من بيعة الزوج
قلت ارأيت هذه الخنثي المشكل الذي مات صغيرا انا اقامت
امراة بيعة ان اباه زوجها اياه في حيايتها مهرها الف درهم

وانه كان غلاما صغيرا يبذل من مبال الرجال ولم يبذل من مبال
النساء وصدقتهها الام وكذبها الخ الخنثي الذي هو ابن البيت
قال اخذ بينته المرأة واجلسه غلاما واجلس صداقها في مبرك
واورثها منه الربع واورثت امد منه الكلك واجلس مبرك
من ايده مبرك غلام وذلك لانها اعدت نكاحا وصداقا
في تركته تزوجها ومبركا وبرهنت علي ذلك ولم تقبلها بينته
اخرى فوجب التقنا بينتها قلت فلو برهنت الاخ ان كان
يبذل من مبال النساء لا من مبال الرجال قال لا اقبل بينته
علي ذلك لان بينته المرأة اكثر ثباتا لانها تزوجت الخنثي
ومبركات المرأة من الخنثي والنكاح والصداق وبينته الاخ
تتخى ذلك كله فقلت اولي بالولد قلت ارايت ان اقام الزوج
الذي ذكرنا في المسئلة التي قبلها البيضة علي ما ذكرنا ان اباه
تزوجها يا به فليكن يبذل من مبال النساء وبرهنت امراته ان
اب الخنثي تزوجها به وامهرها الف درهم وان كان غلاما يبذل
من مبال الرجال لا من مبال النساء قال اخذ بينته المرأة لانها
تثبت ذكورة الخنثي والنكاح والصداق في ماله والمبرك
وبينته الزوج تثبت انوثته الخنثي والنكاح والمبرك فاما
الصداق للخنثي فتثبت باقراره لا بالبينته فقلت بينته المرأة
كثر اثباتا فقلت اولي بالقبول وهذا اذا جاءها ولما لو لم
الزوج اولي وقضي القاضي بذلك ثم برهنت المرأة فانه لا تقبل
بينتها ويترجى الاول بالنقض وان وقت احداهما بينتي و
تتقبل الاخرى فانه يقضي باستقرارها في رجاها في سبقت
بينته المرأة فلهذا شكك ان ابها اولي لانها لم يورثها وجاها تحت

بينته المرأة لاكثرية اثباتها فكيف لو ايدها سبق التاريخ فان
سبق بينته الزوج كانت اولي لانها حيث كانت استوجب
النقض بكون الخنثي جارية من الوقت الذي ابرخ واذا اوجب
النقض من ذلك الوقت ككونها جارية لا تقبل بينته المرأة بعد
ذلك في اثبات الذكورة كما لو قضى القاضي ولا بينته الزوج
ثم برهنت المرأة بعد ذلك علي ما ادعته لا تقبل بينته المرأة
كلها هذا وان لم يوقتنا ذكرنا به بطلان وهذا اذا كانت المرأة
لا تدعي الصداق وصتي لم تدعي الصداق فتراثت البينته
لا مستوايها في الاثبات الا تربي انه ذكر قبل هذا ان بينته
المرأة اولي لانها كانت تدعي من الصداق لاكثرية اثباتها
قلت فان كانت هذه الصبي حيا لم يمت والمسئلة على البينته
ولدعي رجل ان اب الخنثي تزوجها منه بالف درهم وان يبذل
من مبال النساء وبرهنت علي ذلك وبرهنت امراته ان اباه
تزوجها من ابنة الخنثي وامهرها الف درهم وان يبذل من مبال
الرجال لا من مبال النساء قال ابطال ذلك ولا اقضي بشي
منه بل اقف في ذلك حتي يتبين خالده مني ادرك لان استنابات
ما وقع التنازع فيه مرجح في الزمان الذي من حيث العياد
والمشاهدة وليس الخبر كالمعاين بخلاف ما لو تنازعا بعد موت
الخنثي لعدم استنابا في وقوع التنازع فيبدا نه ذكرنا وتي مخرج
من حيث العياد والمشاهدة فاحتجنا الي اثبات ما ذكرنا ثم
استشهدنا بمرجحه انه قتالي في الكتاب فقال الا تربي ان اختفي
لو ادعي مبركات رجل كل واحدة منها وبرهنت علي انها امراته
اورثتها مبركات امرأة واحدة لان المعصود من اقامة البينته بعد

موت الزوج القضا بالميراث والقضا بحال واحد بين اثنين على
 سبيل الشراكة وكان الحياة لا تقبل بينهما ان كان الزوج
 مكر النكاح لان المقصود من اقامة البيعة حال الحياة القضا
 بالنكاح والقضا بالنكاح متقدر لانه ان يقضي بنكاحهما
 جسيما او بنكاح احدها بغيرها او بغير عيبتها والقضا بنكاحهما
 متقدر بحرمة الجمع بين الاثنين ولا وجه لقضاء نكاح
 لا بغيرها الا ببيعة وقد عورضت ولا بنكاح واحد بغيرها
 لانها ليست باولى من الاخرى ولا تقدر القضا بلهما او بلحد
 بطلتا فكذا في سبيلتنا القضا بالبيعتين او باحدهما متقدر
 حال حياة الخنثى لان استنساخه ما وقع التنازع فيه بالمشاهدة
 مرجوح حال الحياة ونقد الوفاة ذال هذا الرجا فامكن القول
 باستقرارها وقتا فكذلك هذا الرجا او جد الاستصحابا وقتا
 ابريت خنثي ما لا بعد موت ابيده وهو ملهف اقام رجل
 بيعة ان اياه زوجه اياه على هذا الوصف واسره يدفع
 اليه وان كان يبذل من مبال النساء لا منه مبال الرجال
 وان طلقها فحيا ترقتل ان يدخل بها فوجب لها نصف هذا
 العبد ويرهن امرأة ان اياه زوجه اياه في حيا ترقتل الف
 درهم وان يبذل من مبال الرجال لا من مبال النساء فزهدا
 على وجهين اما ان كانت البيعة مع اوضاع فانه حقا
 مما لا يخلو اما ان لم يوقت او وقتا وقتها على السواء
 تنها ترقتل البيعة حيا تقدر القضا بهما لا فيه من التناهي
 فان الشخص الواحد لا يكون رجلا وامرأة وتقدر القضا
 باحدهما لا مستقرها في الانبثات بل لا يخرج لاحدهما فان بيعة
 الرجل

الرجل البنت كون الخنثى جارية والنكاح ونصف الصداق
 وبيعة المرأة البنت كون الخنثى رجلا والنكاح والصداق
 يخلو في المعلوم يبيع الزوج نصف الصداق بالطلاق قبل الدخول
 ولم يبيع الا بالنكاح بالخنثى لا غير وباقي المسئلة حالها لبيعة
 المرأة اولى وان كانا معا لانه ان كان القضا ببيعة المرأة هناك
 لاكثرية اثباتها ببيعة الرجل لان بيعة لم تثبت الا بالنكاح
 والميراث وكون الخنثى امرأة لا غير وفي بيعة المرأة زيادة
 اثبات الصداق ما في سبيلتنا بغير الرجل بلهما او باحدهما
 ببيعة لان كل واحد منهما في الانبثات مثل صاحبها وان
 وقتا وقتين احدها سبق فالسابق اولى لاكثرية اثباته
 فانها تثبت زيادة وقت تنفيذ الاخرى ولا يجب القضاء
 بكونه جارية وامرأة في اول وقتين فيقدر القضا بعبده بعد
 ذلك وكان بمنزلة ما لو قضى القاضي باحدها ثم جات الاخرى
 فان الاخرى لتقبل لانه قضى القاضي بالبيعة الاولى يكونها
 جارية فيقدر القضا بعبده بعبده وان جات احدها قبل
 الاخرى ان جات الاخرى قبل القضا بالاولى فلكون في كل جواب
 فيما لو جاتا معا لاجتماعهما حال القضا فالما يقضى القاضي
 بالاولى ثم جات الاخرى لا تقبل الاخرى لان قضا القاضي بالاولى
 تقدم حيث الظاهر ووقع الشك في نقص قضائه لاحتمال
 التاثير صدقها وكذلكها والقضا متى نفذ من حيث الظاهر
 لا يقضى بالشك والاحتمال يخلو في ما لو جاتا معا ولم يورخا
 او ارخا بتاريخ سوا فانه لا يقضي لواحد منهما لانه وقع الشك
 في وجوب القضا لان كل واحد منهما اختل ان تكون صادقة

بعد ذلك لا تقبل الثانية لتفوز القضا من حيث الظاهر
بالدولي قلت لوجبات البيئتين علي ما وصفت لك وليس
في ذلك ولد وجبات البيئتين احدهما قبل الاخرية فان بقي
القاضي بالدولي لا تقبل الاخرية ولولم يقضي بالدولي حتي
جاءت الاخرية فان وقتنا واحدهما سبقه يقضي للسنة
ولوقتنا سوا بطل كل منهما وكما يجب ان تكون بيئته
المرأة اولى بسبب الصداق كما في المسئلة المتقدمة هذه وفي
سواء لم يكن منها دعوي الولادة الا ان الجواب في المسئلة
المتقدمة وضع المسئلة ان المرأة ادعت الصداق وهما هنا
لم يذكر دعوي الصداق فلم تخرج بيئتها الا سواء البيئتين
في الاثبات فبطلتا قلت ارايت هذا الخئي المشكل ان كان
من اصل الكتاب فادعي رجل مسلم ان ابا الخئي زوجها
من علي مهر رسمي برضاها واقام بيئته من اهل الكتاب
علي ذلك وادعت امرأة من اهل الكتاب ان اباها زوجها
به واقامت علي ذلك بيئته من اهل الكتاب اقض لبيئته
المسلم واجعلها امرأة لان شهرادة المسلم حجة على المرأة
المرأة ليست حجة على المسلم فاذا لم تكن شهرادة المرأة حجة
علي المسلم لان المرأة لم تقم بيئته علي ما ادعته وتقر المسلم
باقامة البيئته فلذا وجب القضا بيئته قلت وكذلك لو
كان الرجل من اهل الكتاب قال نعم ويقضي للرجل ودون
المرأة وان اقام كل واحد منهما ما يجوز ان يكون حجة لصاحبه
فان الرجل حجة على المرأة وبيئته حجة على الرجل لان كل واحد
منهما من اهل الكتاب الا انه يقضي بيئته المسلم لان القضا

وان تكون لافدية ولا يجب القضا بالشك قلت ارايت هذا
الخئي المشكل ان بلغ ثم ثبات قبل ان يظهر امره فقام رجل
البيئته ان ابا الخئي زوجها من بالف درهم وانها ولدت منه
هذا الولد قال اجيز بيئته واجعلها امرأة واجعل الولد ابنها
لان ادعي كون الخئي جارية والنكاح عليها وولادة الولد
منها وبرهنت علي ذلك كله ولم تقاض بيئته بنية اخري
فوجب القضا بها قلت فان لم يبرهف هذا الرجل وكفى برهنت
ان ابا الخئي زوجها بها وان دخل بها وانها ولدت من هذا
الولد قال تقبل بيئتها ويقضي بكون الخئي ذكرا والنسبة
الولد حيت لم تقاض بيئتها فان جأت البيئتان معا جمعا
ولم يوقتنا او وقتنا سوا تقرر البيئتان لتغذر القضا
بهما وباحدهما بعينه فان كل واحد منهما لا اخري في الاثبات
ولا يقال ان بيئته المرأة اولى لانها تثبت الصداق كما ذكر
فيها تقدم من المسائل التي لم تذكر فيها دعوي الولادة حيث
تقرر ثمة بان بيئته المرأة تثبت المهرات والصداق جميعا
وبيئته الرجل لا تثبت الا المهرات لا فانقول انما رجحت
بيئته المرأة في تلك المسائل بسبب الصداق لانها ادعت
الصداق وبرهنت علي ذلك فصارت بيئتها بسبب الصداق
اكثر ثمة فان بيئته الرجل فصارت اولى بالقول واما في
مسئلة الولادة فلم قدع الصداق لانها استوفيت اوليات
زوجها وانما ادعت النكاح والولادة والرجل اثبتت ذلك
فلم تخرج بيئتها علي بيئته الرجل فقررنا فان قامت احدي
البيئتين وقضي القاضي بشهرادتهم ثم جأت البيئته الاخرية
بعد

الوصي قائمه ولولم يدع لنفسه شيئا لكنه فزود لعمه بشيئا فادع الزد
قلت فان كان هذا الخنثى حيا لم جيت فتال انا غلام طلب
ميراث غلام من ابيه وصدة الوصي في ذلك وانكرت الورثة
قال لادع عليه ميراث غلام من ابيه الابيية لانه لما ادعيت
الذكورة ادعيت زيادة الميراث من ابيه لنفسه بسبب غير ظاهر
ينكره ببقية الورثة فلما تثبت دعواه الابيية كالم تصدق الام
اذا ادعت انه غلام لموجده الورثة وما الوصي ففرد ولا تقبل
شهادته الفرد قلت ارايت ان كان وصيه اخوه فزوجه امراة
ثم مات الخنثى وطلبت المراهة ميراثها وقال الوصي هو غلام وقد
جاء النكاح وورثت المراهة منه وقال ببقية الورثة هو جارية
قال لا يلزم الورثة الذين انكروا ميراث الغلام في حقه ولم يلزم
الوصي المتميراث غلام في نصيبه وتورث المراهة من الخنثى
ما اضاه الخنثى من الاخ لان الاخ الوصي اقرب زيادة الميراث
للخنثى في حقه ولا يصح اقتراره في نصيب البقية عند انكارهم
كما لو اقرباين مجهول للميت وانكر ببقية الورثة ذلك صح اقتراره
في نصيب القربى يصير نصيبه بينه وبين القربى لنفسه
لانه زعم انه حقه وحق القربى على السواء فكذلك هذا
زعم ان حقه وحق الخنثى في ما في يده على السواء فيقسم
ما اصاب الخنثى من ابيه وما اصاب الاخ الوصي فيكون بينهما
نصفان ثم تدخل المراهة في نصيب القربى ونصيب سائر الورثة
الخنثى لان الاخ الوصي من احد ورثة الخنثى وقد اقترله
بامراهة مجهولة وكذا ببقية الورثة قد دخل المراهة في نصيبه
ولا تدخل في نصيب ببقية الورثة قلت فان كان له اخ لابييه

بالسنتين متعذر للتقاضي ووجب العمل باحدهما وكان التقاضي بشيئا
المسلمين وانها حجة على الفريقين على المسلم واكتسابي اولى من
التقاضي بشيئا فادع اهل الكتاب فانها حجة على اهل الكتاب ودون
المسلمين وتظهر هذا ما قال محمد في كتاب الاستحسان اذا اخبر
عبدا ان عدلان بطهارة الماء واخبر ان عدلان بخجاسة الماء
فانه يؤخذ بقول الحرمين وان كان قوله العبد العدل حجة في امر
الدين كقول المرحلون قول الحرمين حجة في الاحكام وقول العبد
ليس بحجة في الاحكام وهذا بخلاف ما لو وقع الدعوي في المال
ادعي مسلم الا في بد ذمي فان قام على ذلك شاهدهين كتابيين
فانه يقتضي بالمال بينهما ولان ترجيح احدى الشهادتين لا يكلام
وها هنا ترجح لانه انما يصار الي الترجيع حال تعدد العمل بالاشهاد
والعمل بالاشهاد وتبين هناك بان يقتضي بالمال بينهما ممكن وما
اقام كل واحد منهما حجة على صاحبه فعملنا بالاشهاد وتبين ولحر
نستعمل بالترجييع وها هنا نقدر العمل بالبينتين كما في مسئلة
الاستحسان ووجب العمل باحدهما وراينا شهادته المستعملين
حجة على الفريقين فزعمنا هاهنا العصور حجة تشبهه ذلك
قلت ارايت ان مات هذا الخنثى فادعي امه ميراث غلام
واقر الوصي بذلك وحجده ببقية الورثة وقالوا هي جارية قال
اذا جاءت الاموال والدعوى لم يصدق الوصي ولا الام على ما
ادعي اما الام فلا تصدق لانها تدعي زيادة الميراث للغلام
بسبب غير ظاهري وهو صورة ذكرورة الخنثى حتى يزود ميراثها من
جهة الخنثى وبقية الورثة تنكر ذلك فلا تصدق الام
ادعت من زيادة الميراث الابيية تثبت ما ادعت واما
الوصي

وأما فاقرا له جارية ونزوجه رجل ثم مات الخنثي وقدر اهتدا
 قبل ان يعلم انها امرأة وقد تزوجه الاول وهو الوصي امرأة
 وزعم الاخ الوصي انه رجل والاخي الثاني الذي ليس بوصي زوجها
 من رجل وزعم انها امرأة ثم مات الخنثي قبل ان يعرف حاله
 قال النكاح الاول جازي علي الاخ الاول وهو الوصي ولا يجوز
 علي من انكر من بقبية الوريثة لان الاخ الاول اقتران الخنثي غلام
 واقترانه نزوجه امرأة فان النكاح قد صح ولا امراته ميراث
 في ماله ويحد بقبية الوريثة ذلك فيصح هذا الاقرار في حق المقر
 وهو الاخ الاول لان لم يسبق حكم بخلاف ما اقرب ولا يصح
 في حق بقبية الوريثة الذين جحدوا ذلك كجحدهم والنكاح الثاني
 بالكل لا يجوز علي الاخ الثاني الذي اقرب وعلي من انكر من
 بقبية الوريثة وذلك لان اقتران الاخ الاول وهو الوصي صح
 من حيث الظاهر يكون الخنثي غلاما ويجوز نكاح المرأة في
 الشك في نقضه لما اقتران الاخ الثاني انها جارية وانه نزوجه
 من رجل ان كان الاخ الثاني صادقا في اقراره وجب نقض
 الاقرار الاول وان كان كاذبا لا يجوز نقض اقرار الاول فلا
 يتنقض اقرار الاول بالثبوت والاحتال وان كان اقرار الاول
 قد نفذ من حيث الظاهر بقبية قضاء القاضي اذا نفذ من
 حيث الظاهر يكون الخنثي غلاما ببينة ثامنت علي ذلك
 ثم جازت بينة اخرى ثامنت بخلاف ذلك علي انها جارية فان
 الثانية لا تقبل لان قضا القاضي بالبينة الاولى نفذ من
 حيث الظاهر وقع الشك في جواز هذا الاقرار فان كان
 الاخ الاول صادقا في اقراره لم يصح الثاني وان كان كاذبا
 في اقراره

في اقراره لا يصح الثاني والصحة لم يكن ثابتة فلا تثبت بالشك
 فلما اقالوا بان اقتران الاخ الثاني لا يصح لا في حقه ولا في حق
 بقبية الوريثة واقتران الاخ الاول صحيح في حقه بالكل في حق
 بقبية الوريثة قال فان لم يعرف اي النكاحين اول قال بطل
 هذا كله ولا وراث شيئا منهما لانه نفذ القضا بالنكاح حيث
 جميعا للنكاح والتناقي وقد راجد بها بمبند لانه ليس اخوها
 باولي من الاخر فبطلت جميعا كما في تزوج رجل باختي لا تقري
 السا بقية منها او وقع العقد عليها معا بطل نكاحها قلت
 فان عرفت الذي اقترانها امرأة ونزوجه رجل انها اول الزوجه
 ميراث الزوج في نصيبه ولا الزم غيره وبطل النكاح الثاني
 اما اقرار الاول بانها امرأة ونزوجه رجل اذا عرفت انه اول
 فان يصح في حق المقر حتى يدخل الزوج في نصيب المقر ولا يدخل
 في نصيب بقبية الوريثة لان المقر احد ورثة الخنثي وقد اقر
 بزوجه الخنثي ويحد بقبية الوريثة ذلك فيدخل الزوج المقر في
 نصيب المقر ولا يدخل في نصيب بقبية الوريثة ولا يصح اقرار
 الثاني انه رجل وانه نزوجه امرأة لان اقتران الاول بكونها
 امرأة وبانه نزوجه نفذ من حيث الظاهر لانه لم يسبق
 حكم بخلاف اقراره وقع الشك في نقضه باقرار الثاني من الزوج
 الذي ذكرنا فيما تقدم فلا تنتقض بالشك قلت ارايت خنثي
 شهدت عليه شهودا انه غلام وشهدت عليه شهود اخري
 انها جارية وهو مرهف مشكل لم يظهر منه شيء يعرف الحاكم
 انه ذكر وانثي قال ينظر في ذلك ان كان يطلب ميراثا فتعي
 بشهادته الذي شهدوا انه غلام لا بشهادته من شهد بكونها

جارية لان بينة اكثر اثباتا فانه يدعى زيادة بركات تغيرها
 البينة الاخرى وان كان لا يطلب سبيلنا وفان جلد لا يدعى
 ان امرأة فانه يقتضي بكونها جارية ويقتضي بكونها امرأة وتنتقل
 البينة الاخرى لان البينة الاولى اثبتت كونها جارية والنكاح
 عليها والبينة الاخرى اثبتت كونها غلاما لا غير فلكانت بينة
 الزوج اكثر اثباتا وهي اولى بالقبول قلت فان كانت امرأة
 تدعى اندريجي وانه غلام قال اوقف الامر حتى يستبين لاسوا
 البينتين في الاثبات وصني استوفائي الاثبات وتغذرا التقابها
 وباحدها بطلتاجما وهذا اذا لم تدع المرأة الصداق فان ادعت
 بينة المرأة اولى على ما تقدم قلت فان كان الخنثى على هذه
 الحالة لا يطلب نكاحا ولا يطلب قبله شيء الا سمع من البينة
 على شيء لان البينة على كون الخنثى ذكرا وانثى انما تقتضي ان كان
 يبطل بذلك حق من الحقوق واما اذا كان لا يبطل به حق من
 الحقوق فالدعوى في ذكوته وانثيته لا تضع والبينة في حقوق
 السبا لا تقبل من غير دعوى صحيحة او يتوقف امره حتى يستبين
 انه غلام او جارية كاقبالا قامة البينة اه ولو مات الخنثى قبل
 ظاهرا حاله بكونه ذكرا وانثى بترجح احد العلومات لم ينسب
 اليه لا يجوز له رجل ولا لامرأة لان حل النفس غير ثابت بين
 الرجال والنساء فيعترف في الاحتمال الحرة لا ندو تحمله رجل احتمله
 كونه الخنثى امرأة او فسلته امرأة اعترف كونه ذكرا ولكن يبيهر
 بالصعيد لتفقد النفس ببيني لانها ناعن غسله لعدم الفاسل
 فيمنع بالكلية فانه لا يفسد لهوم انه الغسل وهو الما وهذا ك
 انهم انما لا يفعل الميم علم انه «خرقة» ان لم يكن دار حصر
 حر

محرمه فان كان ذا رحم محرم منه فيجهد من غير خرقه كالو
 وقع العجز عن النفس لعدم الماء وتظير ذلك ما قال محمد رحمه
 الله تعالى في امرأة غوت في السفر وضعها رجال وليس معهم امرأة
 فان الرجال يجهوها بالصعيد مع الخرقه ان كان الميم اجنبيا
 وبغير خرقه ان كان ذا رحم محرم منها وكذلك اذا ما رآه الرجل
 في السفر مع النساء وليس معهم رجال فان النساء يجهون بالصعيد
 من غير خرقه اذا كفى ذوات رحم محرم منه وبغير خرقه ان كفى اجانب
 منه ولا باس للذي يجهده ان ينظر اليه وجهه ويؤخر وجهه عن
 ذراعيه ان كان الميم امرأة لجواز ان الخنثى رجل وان كان
 الميم رجلا لجواز ان انثى وفي هذا اخذ بالاحتياط لا كذا في الخط
 وانما في موضع اخر بانهم لم يقولوا هنا تشتري جارية من ماله
 ان كان له مال حتى تفصله وان لم يكن له مال تشتري الامام
 له جارية من بيت المال حتى تفصله ثم يبيعها اذا غلبت كالم
 في الختان وانما لم يقولوا كذلك في سبيل غسله لان شر الجارية
 معدومة لا يعقدها باحة النفس لانه لا يمكنه الخنثى لا ذكرا لانه
 الخنثى جارية مملوكة فان الخنثى يقول ملكه عنها واذا لم يجز القول
 بيتا الملك لاجبة النفس فلا لا يمكنك ابتداء بعد الموت لاجبة
 النفس اولى لان البقا سهل من الابدتة واذا لم يجز القول للصبر
 الجارية المشتراة ملكا لرجد الموت لم يبعد شر الجارية باحة
 النفس فلم يجز الاستئصال به لانه استئصال بالالقيق واما ما
 داهجيا فهو من اهل ان يتمكن سواك ذكرا وانثى ففسرا
 الجارية يعقدها باحة الختان في الاذ استئصال به فانه استئصال
 بما يعقدها من قبيل يغسل الخنثى في ثوب سا ترجمه كاسبق

في الطهارة ولا يجوز للخنثي ان يحضر حال لو نه مراهما اما لو
 كان دون ذلك فلا بأس بحضوره غسل ميت ذكرًا كان الميت
 اوانثي وذلك لاحتمال كون الخنثي ذكرًا اوانثي كما في التبيين
 وقال السيد احمد هذا في الانثي طاهر اما اذا كان الميت ذكرًا
 قد سترت عنه عورته فما المانع من اطلاع الخنثي المراهق عليه
 لجوارحه سواء ذكر اوانثي ونذوب تحيته قبره فلعلم هذا
 امرأة ومبني حال المرأة على السزو لا بأس بتسحية قبر الرجل
 عند العذر كالحرق والبرد والمطر واشتباها حاله في العذر ابلغ من
 ذلك وان حمل على السرير غلبوا بهوا حب الي ومعنى القلوب انه
 اذا كان للخنثي قوة تطلب وتحمل القوام التي استغل الخنازة
 اعلمه ثم يجمل عليه لانه لا بد وان يلحق عليه قيوب واذا اجعلنا
 الخنازة متلوثة بلبق الثوب على الثوب فيكون استر لها مما
 اذا حمل على ظاهر الخنازة وان لم يكن لها قوام وضع على ظاهر
 الخنازة ووضع عليه النفس ليكون استر لانه كان امرأة وهو
 السنة وان كان رجلا فالنفس لا يبصره فلما ان ولي الوجهين
 ما ذكرنا وان دخل قبره وذو رحم منه ليضمه فيه احب الي لانه
 ان كان انثي فدخول الاجنبي في قبره ليضمه فيه مكره ودخول
 الحرم لا بأس به وان كان ذكرًا لا يبصره ودخول الحرم فلما ان الا
 فيها قلنا وان كفن في كفن النساء وهو خمسة اقواب هو احب
 الي لانه ان كان رجلا فالريادة على الثلاثة لا تنصرف كما في حال
 الحياة فان للرجل ان يليس في حال حيا فلا كثر من ثلاثه ان كان
 وان كان انثي كان في الاقتصار على الثلاثة ترك السنة فان
 السنة فكففت المرأة كونيها خمسة اقواب فلما ان احوط الوجهين

ط

ما ذكرنا وان دفن الخنثي مع رجل في قبر واحد كما جاز وعذر
 يقدم الرجل ويجعل الخنثي بقده لجوارحه امرأة والمرأة تجمل
 خلف الرجل في الحدف اذا دفنا في قبر واحد ويجعل بينهما جاز
 من الصعيد ولو دفن الخنثي مع امرأة قدم الخنثي وتجعل
 المرأة خلفه لجوارحه الخنثي ذكرًا ويجعل بينهما جاز من
 كذا في المحيط واذا اجتمعت جنازة الخنثي وجنازة الرجل و
 جنازة امرأة فانه يوضع الرجل المتختمه ذكرًا بترته بقرن الامام
 لانه رجل من كل وجه ثم يوضع صواب الخنثي لجوارحه ان يكون
 رجلا وان يكون امرأة ولا تشك ان من كان رجلا يقيم
 فهو افضل من يشبهه حاله فان كان الرجل المتختمه افضل
 كان اولي ان يكون مما يلي الامام لانه انما يلي الامام الا فضل فالله
 قال صلى الله تعالى عليه وسلم يليسي منكم اولوا الاحلام والنهي
 ثم يوضع الخنثي بعد الرجل لانه لو كان ذكرًا ما ضربه التنازع من الرجل
 المتختم ولو كانت انثي فليس محلها الا خلف الرجل ثم توضع جنازة
 المرأة اذ اصاب عليهم بعد موتهم رعاية تحت التراب في حاله
 الحياة لو صلوا اجامعة يصطفون خلف الامام هكذا الرجال
 مما يلي الامام ثم الخنثي بعد الرجال والنسوة بعد الخنثي فكذا
 بعد الوفاة وتقام فروع في احكام من النساء بل اعني
 فيه اي في الخنثي خصوصا واحكامه تاليف محمد صنيف وما ذكر
 في النساء وغيره كالمنح والمحيط في احكامه اذ ينقض وضوءه
 بالمنازع من ذكره وفرجه وانه لا يصح اما للرجل لانه في الخنازة
 ويصلاته على الميت يستقط الزرع كالمرأة ويطه عورة الا الوجه
 والكفين والقد بين ولا يجهر بقرعة في الصلاة ويصلي كالمرأة

شريطة احصاء القذف كالا سلام وقذف غير المحصن لا موجب
 المحرم على القاذف فان كانت القذف بعد بلوغ الخنثي بالنسب وكان
 قيل ان تظهر به علامة يستدل بها على كونه ذكرا او انثى فقتل
 الخنثي رجلا او قذف رجلا قال في الكتاب في هذا الاول سوال
 مشايخنا ارا دبر هذه النسوية في حنف القاذف للخنثي فانه
 لاحد على قاذف الخنثي لا قبل البلوغ ولا بعدا بلوغ اذا كان
 حاله بعد البلوغ مستكلا لاحتمال كونه رجلا وامرأة فان كان
 رجلا فهو بمنزلة المحبوب وان كانت امرأة فهو بمنزلة المودة الزنا
 لانها لا تتجامع كالزنا ومن قذف رجلا محبسا او امرأة زنا
 لاحد عليه عرف ذلك في موضع ولو كانت الخنثي هو القاذف
 وقذف رجلا قبل البلوغ لاحد عليه لانه محبب بالغ او زنا
 بالذمة والمحبوب البالغ او الزنا بالذمة لو قذف انسانا لا
 عليه لحد وتقطع يده في السرقة ولو قطع رجل وامرأة بيد الخنثي
 قيل ان يبلغ او يستين امره فانه لا قصاص على قاطعه لانه
 قاطعه رجلا وامرأة ان كانت رجلا فله قصاص عليه لانه
 يجوز ان يكون المعطوعة يده وهو الخنثي امرأة ويد الرجل لا
 تقطع بيد المرأة ويجوز ان يكون رجلا فتقطع يده فله تقطع
 بالحد وان كانت القاطعة بيد الخنثي امرأة فله ان يجوز ان
 يكون الخنثي رجلا فله امرأة قطعت يد الرجل ويد المرأة لا
 تقطع بيد الرجل فيبقي الحد في وجوب القصاص على قاطعه فله
 قصاص عليه وهذا بخلاف ما لو قتل هذا الخنثي رجلا وامرأة
 عمد الا ان عليه القصاص لانه لا يتبين وجوب القصاص على قاتله
 لان الخنثي ذكرا وانثى واي ذلك لا تغاير يتبين قاتله

في الهيات ويكره خروجه الى المسجد ولا جمعة عليه ولا عمد
 وان انعقدت به ولا جمعة ولا يزوجه من رجل ولا من امرأة
 فان تزوج رجلا فوصل اليه جازا وامرأة فوصل اليها جازا
 ويحررها النظر اليه بشهوة كنظره الي اجنبية ونشأته كانت
 ويصلي اما للنساء ولا يجمل الجنابة وصوته عوره كالانثى
 واذا ثابته عني في صلاة صفت ولا يسبح ويكره ان يوم
 كما تكلمه امامة النساء ويقف وسط الخاشق وليس عليه
 تكبير فتزني ولا يثبت رمضان بشهادة ولا يلي جهرها
 ولا يكشف راسه في الاحرام ولا يستني بين الملبين الا خريف
 ولا يجلت وانما يقصر ولا يرمل ولا يتابعه عن البيت ولا يخطب
 مطلقا ولا يقف في حاشيته ولا عند الصخرات ولا يلبس في حر
 الخنثي ويمرر طواف الصدور ولا يؤخر طواف الزيارة الا ان
 حاصت فتؤخره ولا يدخل تحت قول المولى كل عبد لي حر او قال
 كل امته لي حرة الا اذا قالها معا ويصح اعتنا قد عن الكفارة
 ولا يجب عليه الجهاد اذا لم يهجم العدو كالمرأة ونحو هذا ولا
 سهم له مع القاتلة ولا يقتل حامل كون الخنثي اسيرا او مرتدا
 بعد الاسلام ولا خراج على راسه لو كان ذميا وذبحه الرجل
 في الذميمة افضل من ذبيحته ولا يجنب بالخنا ولا يبين خنثاه
 كالمرأة وانما الخنثى له مكرمة وتبين حلف كحيتها لا هو ولا
 يحلق راسه كبري ولو ان رجلا قذف هذا الخنثي الشك قبل البلوغ
 او قذف الخنثي رجلا فلا حد على القاذف اما اذا كان القاذف
 هو الخنثي فله ان يرفع القلم لانه صبي او صبيرة ولو كان
 القاذف رجلا اخر فله ان يرفع غير المحصن لان البلوغ من احدي
 شرايط

فقد تيقنا بوجوب التقصاص في النفس فأوجبهناه فاما في ما ذكره
النفس يتبع الشك في وجوبه فلا نوجب بالشك قلت ارايت
ان قطع هذا الحنثي بدم رجل او امرأة قال علي عاقلته ارش ذلك
ولا قصاص عليه صغيرا كان وبالغا بالسن ولم يستثن امره
بعد ان بلغ لوجهي احدهما انه صغير والصغير لا يجري عليه
القتل فلا يجب عليه التقصاص والنا في انه وقع الشك في وجوب
القصاص عليه اما اذا كان المتطوع بدمه رجلا لا يجوز ان
يكون الحنثي رجلا فتقطع بدمه ويجوز ان يكون امرأة فلا
يقطع فيقع الشك في التقصاص واما اذا كانت المتطوعة بدمه
امرأة فكذلك يتبع الشك في وجوب التقصاص على الحنثي لانه
يجوز ان يكون هو امرأة فتقطع وان يكون رجلا فلا يقطع
فيقع الشك في وجوبه فلا يقطع بدمه بانك فتى كان الحنثي صغيرا
لا قصاص عليه لعلمتي واذا كان بالغاً فلعلة واحدة وهو الشك
في وجوب التقصاص ويجب الدية على عاقلته اذا كان الحنثي لهر
يدرك بعد لانه صبي او صبيرة والصبي والصبيرة اذا قطع واحد
منهما يد النساء وجب على عاقلته ارش ذلك لانه عمه و
خطاؤه سواء فقد تيقنا بوجوب الارش على عاقلته صبياً كان
او صبيرة وبعد البلوغ اذا قطع يد انسان قبل ان يستثنى امره
عدا فانه يجب الدرس في ما لا تلتصقا بوجوب الارش في ما لا
رجلا كان او امرأة اذا كانت الحناينة عدا والاصل في ذلك ما ذكر
عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم انه قال تشمل العاقلة عدا
ولا عدا ولا صلي ولا غزافا ولا ما دون ارش الموضحة قلت
هذا الحنثي ان فرض في المتألمة قال لا يجوز حتى يدرك ويستثنى
امر

امر لانه اذا فرض المتألمة بالاعين من الرجال وهذا ليس
ببالغ ولا رجل لانه لا يدري انه رجل او امرأة فلا يفرض
له لانه انما يفرض لمن عليه القتال ولا قتال على الصبي و
الصبية وان شهد معنا فانه يرضخ له ولا يسره له لانه لا يسمع
من الغنمة الا للبالغ قلت فاذا اخذ اسير في ارض العدو قال
لا يقتل قبل البلوغ وبعد البلوغ رجل وامرأة فانه كان رجلا
حل قتله وان كان امرأة فلا رجل قلت فان ارتد عن الاسلام
قبل ان يدرك او بعده لا يقتل عصفهم جميعا لان الصبي او
الصبيرة لا يقتل على الردة عند ابي حنيفة وبعد بلوغه وقع
الشك في كونه رجلا وامرأة ولا يقتل بالشك لان المرتدة
لا تقتل بل تخمس حتى تتوب وان كان الحنثي من اهل الذمة
فلا توضع عليه الجزية حتى يدرك وليستني امره لان الصبي
او الصبيرة من اهل الذمة لا تؤخذ منه الجزية وبعد البلوغ
قبل ان يستثنى امره كذلك لا توضع الجزية عليه لانه لا يدرك
صل هو رجل او امرأة ولا يدخل في القسامة قبل البلوغ
ولا بعده اذا الصبيان لا يدخلون فيها والنساء ابا لغات
لا يدخلن فيها ايضاً وقد شك في كون الحنثي رجلا وامرأة
ولم اوصي رجل ما في بطن امرأة بالف درهم ان كان غلاما
او غصباية ان كانت جارية فولدت هذا الحنثي المشكل
قال يطهر له خصاله وتوقف الحنثية الاخرى الي ان يتبين
حاله او يموت قبل التبيين لان خصاله متيقن فيها جارية
كان الحنثي او غلاما وما زاد مشكوك فيه ثم ان تبين انه ذكر
وفعت الزيادة اليه وان تبينت انوثته وفعت البقية

فأعطى عبداً واحدة وبيعت له أي الخنثى في أمر الميراث أقل
النصيبين يعني أسوا إلى الذين أغنا فسرقوا ما اتوا به من الأقل والأكثر
لأنها هنا ينظر إلى نصيبه أن كان ذكر أو أنثى نصيبه أن كان
انثى فأبهرها أقل معطاه وإن كان الخنثى محرراً فعلى أحد
التقديرين فلا نسبي له كما في المخرج ولا يقال في المخرج أن له أقل
النصيبين ويجمع أحوال الخنثى خمس الأول أن يكون بمقدار
الذكورة والآخر أن يكون على أسوا لأخوين له وامرأته شقيقة
وولد أب خنثى فأت المسألة من ستة لوجود النصف
والثلث فأعطينا للأخوين لأم ثلث المسألة وذلك
سهمان وللشقيقة نصفاً وذلك ثلث أسهم ثم ولد لأب
الخنثى إذا كان ذكراً فيستحقه الباقي بالعصوية وهو سهم
وإن كان انثى فلها السدس تكمله الشقيقين وذلك سهمين
فلم تنقص الأنثى من سهم ذكور بناتها الثاني أن يكون
الخنثى بتقدير الذكورة أكثر لم يمت وولد أب خنثى فأت المسألة
على تقدير كونه ذكراً من اثنين للمبت النصف ومانتي وهو
النصف الآخر للخنثى لأننا فرضناه ابن الابن وهو عصية
ياخذ ما بقي بعد أصحاب الغرض وعلى تقدير كونه انثى تكون
المسألة من ستة لوجود النصف والسدس في المسألة كفي
تزد إلى أربعة فأعطينا للمبت نصف أصل المسألة الذي هو
سته وذلك ثلثة وأعطينا للخنثى سدس أصل المسألة
وذلك سهم لأننا فرضناه بنت الابن ولها مع البنت السدس
تكملة للمثلثين فأتت بان تقترها ربع المال وتكون ثلثها للنصف
الثالث أن يكون الخنثى بتقدير ابنة الأب فأت المسألة من ثمانية وولد

الذي ورثته الموصي وهذا قول علماءنا لأن الوصية اخت الميراث
وفي الميراث هكذا يفضل كذلك في الوصية وقال الشافعي يعطى
له نصف وصية الغلام خماسية ونصف وصية الحارثية مائتان
وخمسون لأنه يجعل الخنثى كشكلاً لأنه نصف رجل ونصف
امرأة لا تربي أنه اعتبره نصف رجل ونصف امرأة في الميراث
حتى أعطاه نصف ميراث الغلام ونصف ميراث الحارثية ففي
حواشي الوصية هكذا يعتبر على مذهبه لأن الوصية اخت الميراث
فيعطى له سبعاً وخمسة ويوقف ما يتيان وخمسون إلى
أن يبين حاله فان تبينت ذكورية فعل له ذلك وإلا فلا
اعلم ولوحظ رجل قتال له مراته أن كان أول ولده ولد له
غلاماً فأتت طالت أقال له منه أن كان أول ولده ولد له
غلاماً فأتت حرة فولدت هذا الخنثى المشكك قال لا تملك
أمراته ولا تملك أمته في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى حي
بين أمره ثم أنظر أنه غلام طلقت المرأة وعتقت العبد
للثبوت بشرط وقوع الطلاق لا لو ظهرت جارية لا تنفك
تحت شرط قلت أرايت لو أن رجلاً قال لكل عبيدي حر
ولا خنثي مشكك فإنه لا ينفك لوقوع الشك في كونه عبداً
باحتمال كونه أمته وهكذا لو قال كل أمه تلي حرة فلا ينفك هذا
الخنثى لاحتمال كونه عبداً ولو قال عبيدي حر وكل أمه تلي حرة
ويجمع بين الجملتين عتقت الخنثى ولو قال أن ملكك عبداً
فأمراني طالق فاستري خنثي مشكك لا تملك زوجة لاحتما
كونها أمته ولو قال أن ملكك عبداً وإن ملكك أمته فزوجته
كذلك أجمع بينهما وملك خنثى طلقت للثبوت بتحقيق الشرط
فإنه

اب خنثي فان المسئلة على تقدير كون ذكر امن ستة لوجود
النصف والثالث فاعطينا للزوج النصف وذلك ثلاثة اثلثا
للام الثالث وهو سهان وما بقي للخنثي فان فرضناه اخالاه
يرث الباقي بالعصوبة وعلى تقدير كون ذكر انثى المسئلة من
ستة ايض كذا نقول الي ثمانية فللزوج النصف وهو ثلاثة
وللام ثلث المال وهو اثنان والخنثي نصف المسئلة ايض
وذلك ثلاثة فان فرضناه اختلاعية فمالت الي ثمانية
الرابع ان يرث الخنثي بتقدير الذكور ولم يرث بتقدير الانوثة
كولد مستت خنثي فان فرضناه ذكر احا ز جميع الولد بالولد
ولو فرضناه انثى فليس لها سبي لقوله صلى الله تعالى عليه
وسلم ليس للنساء من الولد الا ما اعتقن الحديث الخامس
ان لا يرث الا بتقدير الا نولثة كزوج وابوين وبنت وولاد
خنثي فان المسئلة من انثى عشر لوجود الربع والسدس
في المسئلة فللزوج الربع وذلك ثلاثة وللاب السدس وذلك
اثنان وللام السدس ايض وذلك اثنان وللبنت النصف
وذلك ستة فمالت المسئلة الي ثلاثة عشر ولم يبق ما نطلبه
للخنثي لان فرضناه ابن ابن وهو عصبة لا يأخذ الا ما بقية
ذو الفروض ولم يبق هنا شيء وعلى تقدير ان نولثة تكون المسئلة
من انثى عشر ايض فللزوج ثلاثة وللاب اثنان وللام
وللبنت ستة والخنثي السدس من اصل المسئلة وهو اثنان
لان فرضناها بنت ابن ولها السدس مع البنت ثمانية للثلثين
وهي صاحبة فرض فمالت المسئلة الي خمسة عشر فهي جميع
هذه السائل يحكم لها باسوء الحال اليه يعني كما يستحقه
وقالا

وقالا اي ابويوسف ومحمد للخنثي نصف النصيبين تبع في
هذا صاحب الهمداني والافقي السراجي وعند الشعبي
وهو قول ابن عباس للخنثي نصف النصيبين بالمنازعة وذكر
قبله الخنثي المشكل اقل النصيبين اعني اسوء الحال اليه
عند اي حنفية واصحابه وهو قول عامة الصحابة وعليه
الشافعي وذكر بعض شراحها تحت قوله واصحابه يعني محمد والحد
الروايين عن اي يوسف وذكر تحت قول الشعبي انه لحد
الروايين عن اي يوسف واستدل الشعبي في ذلك بانه
مجهول والمؤثر يع على الاحوال عند القسمة طريقتين وهن في
الشرع كما في المتن المبهم والطلقات المبهمة اذ اقدر البيات
فيهم موت الموقع قبل البيات ولنا ان الحاجة الي اثبات المال
ابتداء فادريثت مع انك فصار كما اذا كان انك في وجوب
الماله بسبب اخ غير الميراث فمالت المستشهد به لان فيه
سبب الاستحقاق متيقن به وهو الا ذلنا السائق محلبة
كل واحد من العبدين والمرايين يحكم ذلك السبب ثابته لكل
واحد منهما على السواء من غير ترجيح احدهما على الآخر وفيما
تحت فيه انك وقع في سبب الاستحقاق لاذن وصف الذكور
ولا نولثة سبب الاستحقاق المقدر وان كان اصل القرابة سببا
لاصل الارث والمرايح للخنثي متيقن بسبب استحقاقه فلا يجوز
ابطاله ولا ينقصه بانك قال في الدراية وقول ابن قدامية
اي مذهب اي يوسف واحد قول ابن عباس ولم يبق له منكر
نحل اجماع غير صحيح لاذ ثبت بالثقل الصحيح ان عامة
الصحابة يقولون يقول اي حنفية وفي النهاية ما ذكر في الكتاب

لو كان وحده كان لكل المال والخنثى لو كان وحده ان كان
ذكر كان له كل المال وان كان انثى كان له نصف المال فيأخذ
نصف النصيبين نصف الكل ونصف النصف وذلك ثلاثة
ارباع المال وللدنبت كل المال فيجعل كل ربع سهمها فيبلغ سبعة
اسهم للدنبت اربعة والخنثى ثلاثة وانما لان ذلك لان الابن
يستحق الكل عند الاقتراء والخنثى ثلاثة ارباع وليع
للمال كل وثلاثة ارباع فنضرب كل واحد منهما بجميع حصته
اعتبارا بطريقتي الموال والمضاربة وعند محمد رحمه الله تعالى
له ابي الخنثى ثلاثة اسهم من اثني عشر يعني المال بينهما
علي اثني عشر سهمها سبعة للابن وخمسة للخنثى لان الخنثى
لو كان ذكر كان المال بينهما نصيبين ولو كان انثى يكون
اقلد ثاقله حتى الي عدد له نصف وثلاث واقلد ستة فتع
المال بينهما نصيبين وفي حال المال بينهما اقلد للابن
سهمها وللدنبت اربعة فسهما ثاينتا له نصيبين ووقع
الشك في سهم زرايد فنصف فله سهمان ونصف فحصل الكسر
نصفه نزوال الكسر فصارت اثني عشر للخنثى خمسة وللادن
وذلك ان تقول في حل قول محمد ان الخنثى لو كان ذكر كان للمال
بينهما نصيبين ولو كان انثى كان اقلد ثاقله لتقسى على تقدير
ذكر ويرى وجهي من الدين وعلي تقدير اثنو ثلثة من ثلاثة
وليس بينهما موافقة فيضرب احدهما في الاخر تبلغ ستة
للخنثى علي تقدير اربعة اثني سهمان وعلي تقدير اربعة اقلد ثاقله
فله نصف النصيبين وليس للثلاثة نصف مجموع صحيح
الستة في الدين تبلغ اثني عشر فيكون الخنثى ستة علي

من الحاق قول محمد بقول ابي يوسف فخالف العامة كتبت ايماننا
من المبسوط والذخيرة وشرح الطحاوي والتتمة وشرح الغرر
تذكر محمد مع ابي حنيفة ولو قيل ما في عامة الكتب دليل انه
مع ابي يوسف لانها يفسران قول الشعبي وهو مذکور
فيها بعدما اتفقا علي قول الشعبي واختلفا في تحريمه
قلنا تفسيره راجع الي ما يجعل قول ابي يوسف وقياس
قول الشعبي لان ذلك قوله كما صرح به في المبسوط و
اعترض صاحب الصحايف في الغرائب علي قول محمد فقال
نصيب الابن اذا كان سبعة من اثني عشر كان نصيب البنت
كلدثة ونصفه خمسة وربع لا خمسة تجزئة قال
شيخنا لعلامة وجوابه ان المال من النصيبين نصيب علي
تقدير ذكر ويرى فانه يثبت لاما نصيب الابن من النصيب
المعين عن اصله اذ نصيبه من اثني عشر ثمانية لا
وهذا لا يشكل علي ما قلنا فانه القديسي فلو ما ان ابو
اي ابو الخنثى المشكل وتوكل معه ابي الخنثى انا اعي
محقق الذكورة واحدا له ابي يكون للابن سهمان والخنثى
سهم فيكون المال بينهما اقلد ثاقله لانه لا يث وهو ثلثة
للخنثى عند ابي حنيفة ومحمد لانه اقل وهو متيقف
فيستحقه وعلي قول الشعبي له نصف ميراث ذكر ونصف
ميراث انثى واختلف ابو يوسف ومحمد في تحريم قول الشعبي
وذلك لان عند ابي يوسف له ابي الخنثى ثلاثة اسهم
من سبعة يعني ان المال بينهما علي سبعة اسهم اربعة للذكر
وللدثة للخنثى اعتبر بنصيب كل منهما حال انفردا فان الذكر

تقدير انه ذكروا أربعة على انه انثى فيأخذ نصف النسيب
 خمسة لان نصف الستة ثلاثة ونصف الأربعة اثنا
 هو اعتبار الاحوال في كل حال في حق الخنثى وفي حق
 غيره ايضاً من الورثة حتي يأخذ كل واحد من الورثة نصفه
 ما يصيب على التقديرين الا ترى ان الابن يأخذ في هذه
 المسئلة ستة لان نصيب الابن على تقدير ذكره وكثرة الخنثى
 ستة وعلى تقدير انوثته ثمانية ونصف النسيب ستة
 كذا افاده الزيلعي قال صدر ما للربعة وان اردت ان تعرف
 ان ثلاثة من سبعة أكثر من خمسة من اثني عشر فلا بد
 من التحسين وهو جعل الكسر من مقام واحد فأضرب السبعة
 في اثني عشر نظير اربعة وثم انثى ثم اضرب الثلاثة في اثني
 عشر صار ستة وثلاثة في ذلك هو الثلاثة من السبعة
 واضرب الخمسة من اثني عشر والاول هو ستة وثلاثة
 لا يدعي هذا اي على خمسة وثلاثة بين واحد من اربعة
 وثم انثى فهذا هو التفاوت بين ما ذهب اليه ابو يوسف
 وبين ما ذهب اليه محمد رحمه الله تعالى وهو عند انثى
 كما اي الخنثى سهم واحد من ثلاثة وثلاثة اعادة ذكر الدليل
 وهو قوله لانه الاقل وهو اي الاقل متيقن به يعني
 وانك انما وقع في ذكره في لافى انوثته فيقتصر عليه اي
 على المتيقن لان المال لا يجب بانك وقد مر تقدير
 في الرد على قولها وقول الشعبي وعلى هذا بغاس ما لو ترك
 اثنا وبنات وولد اخنثى فعند اي حصة الخنثى الربع
 كذلك وللابن النصف والمسئلة من اربعة كانه ذكر انا

وبين

وبين وبينه وعند اي يوسف تكون المسئلة من تسعة لان
 نصيب البنت النصف حالة انفرادها وللأب الكل والخنثى
 ثلاثة ارباع حالة انفراد كل واحد منهم فيجعل كل ربع سهمها
 يبلغ تسعة وعند محمد رحمه الله تعالى له خمس ونحو ذلك
 على تقدير انه ذكر كما ان له ربع فلم نصفه وهو الخنثى
 تقدير انه انثى كما ان له ربع فلم نصفه وهو الخنثى
 من خمسة وخروج الثمن من ثمانية وليست بينهما موافقة
 فتضرب احدها في الاخرى تبلغ اربعين وسرهما نصف المسئلة
 فللخنثى خمسها ثمانية وعشرون خمسة فاجتمع له ثلاثة عشر
 سرهما وللبنت على تقدير ان الخنثى انثى الربع وهو عشرة
 وعلى تقدير انه ذكر الخمس وهو ثمانية فيكون لها نصف النسيب
 تسعة والخنثى على تقدير انه ذكر خمسة وهو ستة عشر
 وعلى تقدير انه انثى ربع وهو عشر فيكون له نصف النسيب
 ثلاثة عشر وللأب خمسة على تقدير ذكره وكثرة الخنثى
 تقدير انوثته فلم نصف النسيب ثمانية عشر وطريق معرفة
 التفاوت بين ما اعطى ابو يوسف وبين ما اعطى محمد الخنثى
 هو ان يضرب ما اخذ الخنثى من تصحيح محمد في تصحيح اي
 او وقع ثم ينظر ما بين الأصلين وكان له ثلاثة عشر تصحيح
 اي يوسف فيضرب في اربعين فتصير مائة وعشرين وكان له
 من تصحيح محمد ثلاثة عشر فتضرب في التسعة فتبلغ مائة
 وسبعة عشر في التفاوت بينهما ثلاثة اسهم من هذين الأصلين
 فصار ما اعطى له محمد اقل ما اعطى له ابو يوسف وقال سمي
 الائمة السرخسي خرج محمد قول الشعبي كذا في بعض سروج

عشر فلو جمعت ما اصاب في حال انوثتها وحال ذكورتها كانت
جميع ذلك خمسا وتلا بين تحت نصف ذلك وهو سبعة عشر و
نصف فاجعل ذلك نصيب الحنفي والباقي للابن وهو اربعة
وعشرين ونصف فاضرب النين وهي حال الذكورية وحال
الانوثه في تصحيح المسئلة وذلك ثمانية واربعون كان الحاصل
سنة وتسعين فزال الكسر فللزوجة النين عشر وللابن تسع
واربعون والحنفي خمس وتلا ثورت وعلى قول ابو حنيفة ومحمد
رحمهما الله تعالى اصلها ثمانية ويصح من اربعة وعشرين لانه
يجعل الحنفي اثنى الى ابن وذلك حال الاناث فيكون الباقي
سبعة بين الابن والحنفي وقد فرضت بنتا فاضرب ثلاثه في
ثمانية يبلغ اربعة وعشرين فللزوجة ثلاثه واربعة عشر
للأب وسبعة للحنفي ولولترك ابني وابنتين وولد احنفي
فتنقوله لو كان الحنفي انبي الحان الفريضة من سبعة ولولا ان
الحنفي ذكر الكالت الفريضة من ثمانية فاضرب فريضة الابن
في فريضة التت كبير يصير ستة وخمسين ثم اضرب ذلك في ثنين
وهما حال الذكورة والانوثه تبلغ ما بينه وبين عشر فتقول
لو كان الحنفي ذكر الكالت لمن كل ثمانية سهمان وهو الربع
وذلك ثمانية وعشرون ولو كان الحنفي انبي الحان لها سبع
المال وذلك ستة عشر فاجمع الحنفي في الحان جميعا اربعة
واربعون فلها نصف الحان وذلك اثنا عشر وعشرون ولين
سمعون سهمان بين الابن والابنيتين للذكر مثل حظ الانثيين
لكل ابنة خمسة عشر ولكل ابن ثلاثون ولولترك ثلاث بنين
وتلا ثورت وولد احنفي فتقول لو كان الحنفي انبي الحان

السراجية قال الزيلي وعلي هذا يخرج لو كانوا اكثر من ذلك علي
الذي هبيني فابو يوسف يجعل لكل بنت سهمين ولكل ابن اربعة
ولكل احنفي ثلاثة ولو كان من كل جنس ما بين ثقتن ومحمد يقيم
المال بينهم باعتبار ذلك الحان علي التقديرين ويعطى لكل واحد
منهم نصف نصيبه علي التقديرين ولو كان سهم ذوسهم اخذ
سهم وقسم الباقي بينهم علي ما ذكرنا علي الذي هبيني وبوري
عن ابي يوسف مثل قول الشعبي قالوا رجع اليه اخرا وقال
شعبي الابنة خرج قول الشعبي ولم ياخذ اباه ولولترك
ابوين وولد احنفي فلي قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى للابن
سهمان من خمسة والحنفي ثلاثة من خمسة لان الحنفي لو
كانت ذكرا لكانت الفريضة من ستة للابوين السدسان
وللابنة اربعة ولو كانت انبي كان للابوين سهمان من
ستة وللبنات ثلاثة والسهم الباقي يوزع عليهم علي خمسة
فيصيب البنت في هذه الصورة ثلاثة من خمسة فيعطي
الحنفي ذلك لانه اقل النصفين ولولترك زوجة وابنا وولدا
حنفي فلي قول من يقول بنصف النصفين يقول ان كان
الحنفي ذكرا فالمسئلة من ثمانية ونضع من ستة عشر للمرأة
سهمان ولكل ابن سبعة وان كان انبي فالمسئلة من ثمانية
ونضع من اربعة وعشرين ولها من ذلك سبعة فاحدي المثلثين
من ستة عشر والاخرى منه اربعة وعشرين وبينها ثلثا فاقطع
بالاثلاث فاضرب ثلث احدتها في الاخرى فيكون ثمانية واربعين
وعليها يقسم المال فللرأة ثلث ذلك ستة فيسقي اثنا عشر
والحنفي ان كان ذكر احد وعشرون وان كان انبي اربعة
عشر

الابن ثم اضر بها في الحالين كانت اربعة لولكان الخنثى ذكرا
 لاخذ الاربعة كلها ولولكان انثى كان لها نصف المال فكان
 الخنثى في حال اربعة وفي حال سهين فلها نصف المال
 كذا في اسم النبي سهم زوجه للعصبة ولو ترك ولدا خنثى وابا
 فسد ابو حنيفة ومحمد الخنثى النصف ويقدر بنتا والباقي للاب
 فورا ونقصا وعلى قياس قول الشعبي في تخريج قول محمد
 الخنثى والمالك واللاب الثلث لادن الخنثى يستحق خمسة
 الاسد اسى بتقدير الذكورة والنصف بتقدير الانوثة ونقصها
 ثلثان وعلى تخريج ابي يوسف لقوله الخنثى كذا في اربع المال
 وللاب الربع كما تقدم ويمكن ان يقال هذا انما يصح باليهي
 حمل مقدار الاستحقاق اصلا ودراسا اما هذا فالسدس
 متيقن للاب والنصف مستحق للخنثى بيقين فبقي سهمان
 من ستة استوفوا من اربعة فيها فيقسم بينهما نصفين
 نصار للخنثى الثلثان وللاب الثلث ولو ترك ولدين خنثيين
 وعصبة فنقول لولكان ذكرين كان المال بينهما نصفين
 وكانت الفريضة من سهين ولولكانا انثيين كانت الفريضة
 من ثلاثة فكانت الفريضة في ثلاثة احوال من ثلاثة وفي
 حال من سهين فاضرب ثلاثة في ابنتين فنصار فاضربها في
 اربعة احوال فنصار اربعة وعشرين في نصف الفريضة فنقول
 لولكانا ذكرين كان لهما جميع المال اربعة وعشرون ولولكانا
 انثيين كان لهما ثلثا المال ستة عشر ولولكانا اربعة
 والاخر خنثى ذكر والاخر انثى كان لهما جميع المال اربعة
 وعشرون فنصار لهما في جميع الاحوال ثمانية وعشرون فلها ربع

الفريضة من عشرة اسهم ولولكان ذكر المالك الفريضة من احدى
 عشر فاضرب عشرة في احدى عشرة فتكون مائة وعشرة ثم اضرب
 الحاصل في الحالين يصير ابنتين وعشرين منها نصف المسئلة فنقول
 لولكان الخنثى انثى كان لهما عشر جميع المال اثنا عشر وعشرون
 ولولكان ذكر المالك لهما اثنا عشر من احدى عشر وهو اربعون
 سهما فنصار للخنثى في الحالين اثنا عشر ونسوة فلها نصف المال
 احدى وثلاثون سهما ونفي مائة وتسعة وثلاثون سهما بين
 البنين والنساء للذكر مثل حظ الانثيين لكل اثنان احدى وعشرون
 ولكل ابن اثنان واربعون وان ثبت قلت كان للخنثى في حال
 الثابث سهم من عشرون في حال التذكير سهما من احدى
 عشر فاضرب بنسبها الذي في حال الثابث في فريضة التذكير
 ونصيبه الذي في حال التذكير في فريضة الثابث فاجم ذلك
 كله فاجتمع فذلك نصيب الخنثى وهو ان تقول كان للخنثى
 في حال الثابث سهم من عشرة مفرقة في احدى عشر فيكون
 احدى عشر وكان للخنثى في حال التذكير سهما من احدى عشر
 مفرقة في عشرة فصا وعشرين فجميع ذلك احدى عشر وتكون لكل
 ابنة في حالة الثابث سهم من عشرة فاضرب في احدى عشر
 فليكون احدى عشر ولكل ابنة في حالة التذكير سهما من احدى عشر
 فاضرب في عشرة فصا وعشرة فجميع ذلك احدى عشر وتكون لكل
 نصيب كل ابنة ولكل ابن مثلي ذلك رجل مائة وترك ولدا
 خنثى وعصبة فنقول لولكان الخنثى انثى كانت الفريضة
 من سهين ولولكان الخنثى ذكر المالك الفريضة من سهم
 فاضرب حال التذكير في حال الثابث وهو اثنا عشر في واحد يكون

ولو كانت الاخت من أم وأبي أنتي والدخري ذكر الكائن للاخت
من الأب والأم فصار لها في جميع الأحوال اثني وسبعين
سهما فلها ربع ذلك ثمانية عشر سهما وذلك ثلاث أرباع المال
وأما الاخت من الأب لو كانت جميعا اثنيين لكان لها سدس
المال أربعة أسهم ولو كانت اثنيين لكان لها ثلث الاخت
من الأب والأم اثني والاخت من الأب ذكر الكائن للاخت من الأب
نصف المال اثني عشر سهما ولو كانت الاخت من الأب والأم
ذكرت الاخت من الأب اثني لكان لها سدس للاخت من الأب
فصار للاخت من الأب في حالين لاثني وفي حال أربعة وفي
حال اثني عشر فصا رلها في جميع الأحوال ستة عشر فلها ربع
ذلك وهو أربعة أسهم وبقي سهما في هو للعصبة وإن تركت
ثلاث أخوات متفرقات كلهن خاتن فاما الاخت من الأم
فيستوي حالها في التذكير والتأنيث وأما الاخت من الأب
والأم والاخت من الأب فتختلف أحوالها في التذكير والتأنيث
وأما الاخت من الأب والأم والاخت من الأب فتختلف أحوالها
في التأنيث والتذكير لكانت جميعا اثنيين لكانت الزينة
من ستة واثنيين لكانت الزينة من ستة ولو كانت
الاخت من الأب والأم ذكرت الاخت من الأب اثني لكانت
الزينة من ستة ولو كانت الاخت من الأب والأم اثني
والاخت من الأب ذكرت لكانت الزينة من ستة فصا
في جميع الأحوال الزينة من ستة فستخرج عن ستة
امثالها فأضرب ستة في أربعة أحوال فصا أربعة وعشرين
سهما فتخرج المسيلة صحيحا فللاخت من الأم السدس من ذلك

ذلك اثنيان وعشرون وبقي سهما في هو للعصبة رجل مات وترك
اختا لأب وأم اختي واختا لأب واختي وعصبة فتقول لو كانت
الاخت لأب وأم اثني لكانت الزينة من ستة ولو كانت ذكر
لكانت الزينة من ستة فستخرج عن ستة فتضرب ستة
في حالين فصا اثني عشر للاخت من الأم ومنها سهما في
ذكر الكائن أو اثني وبقي من المال عشرة أسهم وهو للاخت من
الأب والأم لولا أن ذكر ولو كانت اثني لكانت نصف المال
ستة أسهم صا لاثني من قبل الأب والأم في حال عشرة فتلك
ستة وفي حال عشرة فلها نصف إلى ابن ثمانية أسهم وبقي سهما
فهو للعصبة فان تركت اختا لأب وأم اختي واختا لأب اختي
فتقول لو كانتا اثنيين جميعا لكانت الزينة من ستة أسهم
ولو كانتا ذكرين لكانت الزينة من سهم لحرمات الأخ لأب
مع وجود الأخ لأب وأم ولو كانت الاخت من الأب والأم ذكر
أو الاخت من الأب اثني لكانت الزينة من سهم لحجبا لأخت
من أب مع وجود الأخ من أب وأم ولو كانت الاخت من الأب
والأم اثني والاخت من الأب ذكر لكانت الزينة من سهمين
فصار في حال من ستة وفي حال من سهمين وفي حالين من سهم
فستخرج عن هولا وكلها فتضرب ستة في أربعة أحوال
فصار أربعة وعشرين سهما فتضع المسيلة لولا أن ذكرت فاما
كله للاخت من الأب والأم وهو أربعة وعشرون سهما ولو كانت
الاخت من الأب والأم ذكرت أو الأخري اثني لكانت الزينة
وعشرين كلها للاخت من الأب والأم ولو كانت جميعا اثنيين
لكانت للاخت من الأب والأم نصف المال اثني وعشرين سهما
ولو

المسئلة التي غنائية ولا تزوج فلانة وللشقيقة ثلثة وللام
 ولوكان الخنثى حرمها عن الارث على احد التقديريين اي على
 تقديري ذكرته او على تقديري انثى فلانة فلانة سبي لزوجها واما ولوكان
 اي اخوي البيت من ام او اختيه من ام او اخوها من ام وللام
 اخت من ام وسقيقت خنثى فالمسئلة على التقديريين من ستة
 لاجتماع النصف والثلث والسدس فاعطينا للزوج النصف
 ثلثة ثلثة وللام ذكرها لانا او لانا ثلثة ثلثة
 اثنا وللام السدس وذلك واحد واما السقيقت الخنثى فلانة
 سبي لهما على تقديري ذكرته لانه عصبة والعصبة لا تأخذ الا ما
 ابقته الغرايبين وهما بعد ذويه الغرض لم يبق سبي ولو
 قد را الخنثى انثى ام قد رت اختا لادب وامر لكان لادب الخنثى
 بعد فرضها انثى النصف فاجتمع في المسئلة نصفان وثلثا
 وسدسا ولذلك عاليت الي تسعة ثلثة للزوج وللان الخنثى
 واثنا وللام واحد وللام ولوامت امرات وترك
 زوجا واختا لادب وامر وخنثى لادب فللزوج النصف وللادب
 لادب وامر النصف ولادب سبي لخنثى لادب اسودها لكان لادب
 ذكرها فلانة فلانة ذكرها لا يصيرها سبي لعصبة الاخ لانه
 ولم يكن له الا ما ابقته الغرايبين وهما لم يبق سبي ولو جعلنا
 انثى يصيرها السدس ومقول المسئلة من ستة الي سبعة تقدر
 ذكرها وهذا قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى كذا في الخط
 ولوامت زواج عمه وولد اخيه خنثى قد ولد الاخ الخنثى
 انثى لتكون من ذوي الارحام ولا يستحق ذوا الارحام سبي
 مع وجود العاصب ولكان المال كله للم لانه عاصب ولو كان

اربعة اسهم وينبغي عشرون سهمها فهو للاخت من الادب والادب ولا
 من ان ان كانا ذكوريين جميعا يعني الادب من الادب والادب والادب من
 الادب ولو كانت الاخت من الادب والادب ذكرها او الاخت من الادب
 انثى لكانت للاخت من الادب والادب عشرون سهمها ولو كانتا انثيين
 لكانت للاخت من الادب والادب النصف انثى عشرون لكان الاخت من
 الادب ذكرها والاخت من الادب والادب انثى لكانت للاخت من الادب
 وللام النصف انثى عشرون للاخت من الادب والادب جميع الاحوال
 اربعة وستون ولها ربع ذلك ستة عشر سهمها واما الاخت من الادب
 لو كانا ثانيا لهما سدس المال اربعة اسهم ولو كانا ذكورا لكان
 لادب للاخت ولو كانت الاخت من الادب انثى وهو لادب ذكرها
 لكان لادب للاخت من الادب ولو كانت الاخت من الادب ذكرها
 لادب ثانيا لكان للاخت من الادب ثلث المال ثمانية اسهم وصار
 لها في جميع الاحوال انثى عشرون سهمها فلها ربع ذلك ثمانية اسهم
 وينبغي سهم فهو للعصبة وانه تعالى اعلم حتى لو كان الاخت لادب
 النصيبين تقديريه اي فرض الخنثى كونه ذكرها قدر الخنثى اي
 فرضا انثى اي ذكرها كونه وامر وسقيقت اي اخت من اب وامر
 هي اي الشقيقة خنثى تكون المسئلة من ستة على التقدير
 لاجتماع النصف والثلث فللزوج ثلثة وللام اثنا فلان اي
 الخنثى على تقدير كونه اخا سقيقتا السدس وهو السهم الباقي
 بعد اصحاب الغرض على انه عصبة لانه اعطاه السدس على
 تقدير ذكرته اقل وذلك لانه لو قدر الخنثى انثى اي اختا
 شقيقة لكان له النصف من اصل المسئلة لاني الشقيقة للزوجة
 فرضها النصف فاجتمع في المسئلة نصفان وثلثا ولذلك عاليت
 المسئلة

قد رناه ذكوا الحان العلم حروما لاند خرد الجد ولا سني لمع خرد
 الاب فالحكم باسوييية حاله انتقني تقديره انتي واند نقالي الحكم
 وهذا الذي قد مناه انا هو مذهب الادماء ابي حنيفة وصاحبه
 واما الادماء السانمي مع ابي حنيفة في اكثر احوال الخنثى الا انه يقول
 يعطي للخنثى اقل النصيبين ويعوق الباقي الي ان يبلغ الخنثى
 ولا يعطي ذلك الباقي من نصيبه الي احد من الورثة فاذا
 بلغ الخنثى يخبر بين امرين الذكور بيني والا ثلثة فان اختار
 الذكور يحكم بها وان اختار الا ثلثة يحكم بها وقيل علي قولك انه
 يوقف ما له حتي يتبين امره او يموت فحينئذ يورث نصيبه الي
 الورثة وقيل علي قوله انه يعطي اقل النصيبين ويضع الباقي
 الي شريكهما هو مذهب ابي حنيفة رحمه الله تعالى وقيل
 يوضع الي الخنثى اقل النصيبين ويعوق الباقي حتي يبلغ نصيبه
 مع بقية الورثة وهو الاصح من مذهبهم وهذا كله ما اذا ورثت
 في الحالبين الا انه يورث في احدهما اقل من الاخرى اما اذا كانت
 يورث في حال ولد يورث في حال فانه لا يورث له شيء كما ذكرنا حتي
 يظهر امره او يبلغ فيصطلح بالادعاء ويروي عن ابي حنيفة
 انه اذا بلغ الابي مشكلا فلا هو ولا الباقي يظهر له احدي
 العللا متبني كما مر وقد لا يكون الخنثى مشكلا في حكم الميراث
 بان يكون الوارث هو وحده او يكون من الورثة معه زوج
 او زوجة لانه ياخذ كل مال بعضه بالقرض وبعضه بالرد او
 التعصيب عني ابي حنيفة رحمه الله تعالى وعندنا ان في رجله اربعة
 نقالي ياخذ الاقل ويعوق الباقي حتي يظهر امره او يموت فبئذ
 الموقوف الي بيت المال وكذا اذا كان الخنثى ولدا لادم لا يبيتي
 مشكلا

مشكلا بالاجماع لاستواء الذكورة والا ثلثة في اولاد الادم هذا
 حكم الخنثى واما حكم غيره من الورثة معه ينظر ان كان عن
 لا يتغير ميراثه بكونه ذكرا وانثى يوقع اليه ميراثه كما ملكه
 ١ وزوج فانه لا يتغير ميراثها ربحا او خفا بكونه انثى فينفذ
 الي الزوج الويع والي الزوجة الثلث وان كان عن تغيير ميراثه
 معه نظران لان يرث في احدي فالثبة دورث الاخرى كما لو ترك
 ولد اخنثى وبنت ابن او اختا لاد او ترك اختين لادوين ووجد
 من بني الثلثات خنثى فانه يوقف نصيبه وان ورثت في الحالبين
 وكذا يورث في احدهما اقل من الاخرى كما ذكرنا صرف البه
 اليه الاقل ويعوق الباقي علي الصلح عند الشائفة وعند ابي
 حنيفة يورث الي شريكه لاسرته اصله وقال ظرار بن صرد
 وجماعة من البصريين يتقسم الباقي بين الخنثى وشريكه
 علي اكثر دعاءهم فيضرب كل واحد منهم في المال اكثر ما يريه
 وقاسوا علي عموم الفرائض وعلي التقارب في ثلث المال بين
 اصحاب الوصايا وقال الازراعني والثوري وابن ابي ليبي
 وتعمد بن حاد وعبيد بن آدم يعطي للخنثى نصف ميراث ذكر
 ونصف ميراث انثى كما هو قول الشعبي في مسائله ولو ترك
 ابوين وزوجة وانثى ولد اخنثى فمسئلة الابوين والزوجة
 تقع من اربعة وعشرين والباقي من نصيبهم ثلثا لثلاثة ومسئلة
 الخنثى علي قول ابي يوسف تقع من سبعة والثلثا لثلاثة
 تستقيم علي السبعة ولا مؤلفا بينهما فاضرب السبعة في اربعة
 وعشرين تبلغ مائة وخمسة وستين وللا بون لكل واحد ثمانية
 وعشرون يضرب الاربعة في السبعة وللاد ابن اثنا عشر

والخنثى تسعة وثلاثون وعند الشافعي للخنثى ستة وعشرون
 وثلاثة عشر من نصيبه موقوف وعلى قول محمد يصح مسيلة
 الخنثى من اثني عشر فأضرب الاني عشر في الاربعة والعشرين
 تبلغ مائتي وخمسين وخمسين للزوج ستة وثلاثون بضرب
 الثلاثة في الاني عشر والحلل واحد من الاربين ثمانية واربعون
 وللانثى واحد وتسعون بضرب نصيبه من الاني عشر وهو
 سبعة في الثلاثة عشر والخنثى خمس وستون وعند الشافعي
 للخنثى خمس واربعون وهو على قوله تسعة عشر ونصف
 من نصيبه موقوف الي ان يظهر امره ولو ترك زوجة وابوين
 وابنتين وبناتا ولدوا لخنثى فمعد الي حنيفة تقسم المسيلة
 من الاربعة وعشرين فللزوج ثلثة وللانثى اربعة وللأم اربعة
 وبقيت ثلثة وعشرون كان بينها وبين زوجها سهم الستة على تقدير
 ان ثلثة الخنثى ثمانية فضر بنا الستة في الاربعة والعشرين
 بثلث مائة واربعة واربعين فللزوج ثلثة عشرين وعشرون
 الثلثة في الستة والحلل واحد من الاربين اربع وعشرون
 بضرب الاربعة في الستة والحلل اثن ستة وعشرون والمبيت
 ثلثة وعشرون والخنثى كذلك لانها فرضناها اثني لبيت لهما
 الاقل وعند ابي يوسف تقسم المسيلة من الاربعة وعشرين
 للزوجة ثلثة اسهم والحلل واحد من الاربين اربعة اربعة
 والحلل واحد من الاربين اربعة اربعة والمبيت سهمان والخنثى
 ثلثة وعشرون محمد يصح من الخنثى ستة عشر للزوجة مائتان
 واناث وخمسون وكل ابن ثلثة مائة وستة وثلاثون
 وللانثى ثلثة مائة وستة وثلاثون وللذكر كذلك وللبيت
 مائة

مائة وتسعة وستون والخنثى مائتان واحد واربعون
 وعند الشافعي للخنثى مائة وخمسة وستون وثلاثة عشر
 من نصيبه موقوف حتي يظهر امره ولو ترك بنتا وولدا
 خنثى وخمسا او اخا فعلى قول ابي حنيفة زوجه الله تعالى ومحمد
 له والمبيت اثنتان بينهما نصفان لانه بقدر ثلثها و
 الباقي للعصبة وعلى قول ابي يوسف على قوله الشعبي للمبت
 الثلث والخنثى النصف والباقي للعصبة لان البنت لهما
 سهم والخنثى ان كان ابنا فله سهمان ولا شيء للعصبة و
 ان كان انثى فلم يسهم والعصبة سهم وله نصف المال
 وهو سهم ونصف والعصبة نصف سهم وكان المال مقسوما
 من ثلثة ولا جل الكسر النصف تقسم من ستة وتخرج محمد
 محمد يقول الشعبي موافقة هذا في الحكم ايضا لان البنت
 لهما ثلث المال على تقدير والخنثى له المال على تقدير
 التكررة والثلث على تقدير لاثورة فله نصف ذلك جميعه
 وهو نصف المال والعصبة ثلث المال على تقدير لاثورة
 ولا شيء له على تقدير التكررة فياخذه نصف الثلث وهو ي
 هنا وليكن هذا اخر كلامنا في الخنثى وخالف ما ذكرنا من المسيلة
 فنقول من المحيط وشروح السراجية فتنبه والله تعالى اعلم
 بالصواب سائل شفي جمع شيت بمعنى مترقة لا تختص
 بباب واحد يقال قوم سبي اي متفرقون وهو اي ابواب
 سبي اخر الكتاب من باب المصنفين خصوصاً عند انتهاء
 الكتاب لتذكرك ماله صوابه ما لم يذكر فيما يبي موضع كان
 يحق اي ينبغي ذكره افراد الضمير نظر اللفظ ما الموصول فيه

اي في ذلك الموضع وقد اقدمي المصنف بهم في ذلك قلت
وقد اختلفت غالبها اي كثيرا من هذه المسائل المذكورة في
هذا الموضع بحجائها التي تليق بوضعها فيها ولله تعالى الحمد
عرق مدمن الخمر خارج نجس ظاهر تقيد به بالادمان ان
غير المدمن ليس في هذا الحكم وانما كان نجسا لتولد منه
النجس وعلى هذا فالنقطة بالخمر اتقا في فناء عرق شار كل
مسكر نجس هذه مقدمة صفري من التكل الاول في تسليمها
كلام قد وعدتك به في اول فوائض الموضوعت قول المات
الي ما يظهر وكل خارج نجس ينقض الوضوء هذه مقدمة
كبرى وهي مسلمة عندنا اي خلافا للثان فنية في خروج نحو
الدم فانه لا ينقض عندهم الموضوع كونه نجسا فتنقض المقدمة
الكبرى والصصري ان عرق مدمن الخمر ينقض الوضوء كذا يحتاج
لاقتيات الصفري حيث كان في تسليمها للدم وحاصلها ان
ما يستدل به في اثبات المقدمة الصفري ما في الدخا لا رتبة
لان النسخة من باب المحجة عرق الدخا الى الدخا اي التي
تلتقط الدخا والنجاسات نجس قال ابن السكينة ويقال
عليه عرق مدمن الخمر لا يشترك الدخا وعرقها
مع الخمر في النجاسة بل اولي لان اثر المايح كالخمر في النقود
في الجسم فوق تاثير الدخا ثم قال اي صاحب المجتبى
وما اسمع بالجيم قال في التاموس سمع كرم اي قبح اي وادى
سعى اعظم قبحا من اي ملكه شخص كان عرقه كرم الكلب
والخنزيراي في النجاسة والتنجيس قال ابن الفرجين
اي حين اذ كان عرقه نجسا خرج منه الجسم بعد الطهارة
ينقض

ينقض الوضوء هو فرع غريب وتخرج ظاهره قال السيد احمد
وفي كل من القيس والمقاس عليه نظرا قال المصنف في الخمر هو
عولنا عليه قلت قال شيخنا الرمي حظه اذ دعا في هذا بشر
الي بقا الخمر الرمي في حال نصفيه هذا الشرح والامر كذا
فانه يحل التاخر شرحه هذا في سنة احدي ويسمى والف توي
العلامة الرمي في سنة احدي وثاينه والف كيف يقول عليه
وهو اي هذا النوع مع غرابته لا يشهد له رواية عن اصحاب
المذهب ولا رواية اي علم باسند لال العقل اما الاول
اي عدم شهود الرواية فظاهر اذ لم يرو عن احدهم يعتمد عليه
قال وقد تقدم في كتاب الاثرية عن المختف ابن وهبان
ان لا تقول ولا التماس كل ما قاله صاحب الفنية في الفا
للفقهاء ما لم يعضده نقل من غيره ولم ينقل عن احد من
علمائنا المتقدمين والمتأخرين ان عرق مدمن الخمر ينقض
الوضوء سوى ما يحتج به الغزالي بالثانته وهو عدم
الرواية له فلمدم تسليم المقدمة الاولى اي ان عرق مدمن
الخمر نجس قال واقول وقد يفرق بين الدخا والجلدة ومدمن
الخمر ان مدمن الخمر يخلط والجلدة لا تختلط حتى لو كانت تختلط
لا يحكم بنجاسة عرقها كما قالوا في تفسيرها وغاية ما فيه انه
قد يقع النك في تولد العرق منه او من غيره ولا نقض بالشك
على انما اثبتنا النقض بالخارج المختف نجاسة من غير
التسليم الا بعد دلج قوي ومنازعة قوية بيننا وبين
الشافعية كما علم في محله فكيف ثبتت النقض بشي هوهم
وايض عرق الدخا والجلدة في نجاسة منا زينة اذ صرحوا

قاطبة بكرهصة المتقنين عليه كحما اذا اتقروا نفع وانفع على علم
 بانهم انما يستعملون للنظ الكراهة لريب في الحرمة فاذا ثبت
 الريب في الحرمة التي هي فرع النجاسة ثبت مثله في العرق
 والنقض يكون بالاربيب فيه ويشهد لبطالته اي بطلان
 المقدمة الاولى مسئلة الجدي اذا اغذي الجدي الذي هو
 ولد المزر بلبن الخبز فقد جزموا بجل الكلد وانه لا يورث فيه
 وعلى المرحل الكلد بصريحه اي لبن الخبز الذي اغذي به
 الجدي مستهالكا لا يبقى له اثر مع انه قد ربي الجدي بذلك
 اللبن الى قطامه ولا يتصور انه غذي به مرة فقط لان ذلك
 الودج على التقضي يترك المد من كذلك تقول في عرق مدون
 الخربان الخبز مستهالكا وقال ويلزم مما جئت ابن العرق
 الوضو يترك من الكلد وشرب نجاست ما طعم صفة في زمين
 مداومته ولم يتبل به احد ويكتفى في توضيف غرائبه وخروجه
 اي هذا النوع وهو الكلد يتقضي الوضو بصرف مدون الخربان
 المجردة وهو معظم الطريقة كما في التاموس والمراد انه خارج
 عن مذهب القوم فيجب اي فلان يجب على الماتق طرده اي
 ترك هذا النوع عن السرح باليسين والوالد المرحل من قال السيد
 احمد هو شجر غظام وكل شجر تشوك فيه وكل شجر طال ولما في
 اخر كلن هذا هو المتبادر بترتبة التقدير بالطرح قبله يعني
 انه يطرح عن ثمرة الشجر ويليقي كما انه ليس منه والمراد انه
 يلقي عن فروع المذهب او قال الشيخ الرجتي هو من كلام
 الشر والسرح كما في مختار الصحاح المال السليم وسرح
 المائسة من باب قطع وسرحت بتقسيمها من باب خضع تقول
 سرحت

سرحت بالغداة وراحت بالعشي انتهى فتشبه سائل النعم
 المنسوجة في الكتب بالسوايم المستطاة السائرة الى المرحل
 بجامع الاختراع في كل منها ما واطلت على المسائل السرح على
 طريق الاستغارة المصروفة والذي يطرح عن السرح ما لا يشق
 فيه وكذلك هذه المسئلة لا تنفع فيها الا باليست من التقه
 لانها مأخوذة من قول الزاهد اي استنباطا وقياسا على
 عرق الدجاجة الجلالة وهو لا يقول علي ما انفرد به نقلا وكيف
 بجناح ظهور فساد الاستنباط للناق بين المقيس والمقيس
 عليه كما سمعت مع ان المقيس عليه ليس مسلم واللذ نقالي
 اعلم انه من متق وشرح اي من شخصها خسر جرد في خلال
 خرقه فاقه لاث الخبز عليها بعض الصاد المرحلة روي
 على بناء المنقول به اي بالخز والكل الخبز والظاهر ان الخبز
 طاهر ولم يبين ما اذا كان طرا لم يقتضي كلامه ما بعده انه يحكم
 بالطهارة ان لم يسرف في كل جزائه ولم ينجس ولا يفسد حر
 الفارة الدهن والما والحسنة في الدهن وكحه قال في الثانية
 بر الفارة اذ وقع في حنطة وطحنت الحنطة لا بأس بالكل
 الدقيق الا ان يكون كثيرا يظهر اثره بتغير الطم وغيره وانما
 حكموا بعدم افساده للضرورة وهي مشتقة الاخر يعني الفار
 ان اذا ظهر طهره ولو انه اي طعم خرق الفارة ولو لم تحت لكان
التمر عند خافية والخز بهمة بعد سكون وفي كتابتها خلاف
 فتبيل يكتب على حسب حركة الهمزة فيكتب نحو الخبز والبرنو
 بالواو في الرقع والالف نصبا وبالياء جارا وقبله يكتفي بصوره
 الهمزة ونصا جارا وبالف يكتب نصبا كذا افا ده السيد احمد

ستوعبا جميع طرفه اهو قلت واطلاق المص لوقت العصر
 بلا تقييد لاخر ساعة منه يقتضي مرجان ما قاله الحوي
 يوربع ما ذكره الى ان يخط ايت حج حيث عد الاقوال الواردة
 للعلماء رحمهم الله تعالى في تعيين هذه الساعة فقال الساج
 والثلاث ثوب يعني من الاقوال انها بعد العصر الى اخر وقت
 الاختيار حكاية الفزالي في الاحياء وقال الثاني والثلاث ثوب
 بعد العصر مطلقا ورواه احمد وابن عسكروث طريق محمد بن
 سلمة الانصاري عن ابي سلمة عن ابي هريرة وابو سعيد
 الحذري مرفوعا بلفظ وهي بعد العصر ورواه ابن المنذر
 عن عماره مثله ورواه ابن خزيمة عن ابي هريرة مثله عن
 ابن عباس مثله وعن طاووس انه كان يخرجها بعد العصر
 وعن ابي جريح عن بعض اهل العلم قال لا علمه الا عن ابن
 عباس مثله فقبل له لا صلاة بعد العصر فقال بلي لانه
 من كان في صلاة لم يقع منه فهو في صلاة وقال التاسع
 والثلاث ثوب من وسط النهار الى قرب اخر النهار وقاله
 الداريموث من حين تصغر الشمس الى ان تقيب رواده عبد الله
 عن طاووس من قوله وقال المداوي والداريموث اخر ساعة
 بعد العصر رواه ابو داود والنسائي باسناد حسن عن جابر بن
 احمد عن مرفوعا في اوله ان النهار اثنى عشرة ساعة ورواه
 مالك واصحاب السنن عن ابي هريرة عن عبد الله بن سلام
 قوله وفيه مناظرة ابي هريرة لذكر ذلك واحتجاج عبد الله
 ابن سلام وروى ابن ابي خيثم عن ابي سلمة عن ابي هريرة
 وابو سعيد فذكر الحديث وفيه قال ابو سلمة فقلت عبد الله

لمخصص من الجمع في السنن الرواتب هي ثلاثة واربعة الظهر
 واربعة الجمعة القبلية والبعدية اي يصلي ابي علي النبي صلى
 الله تعالى عليه وسلم في القعود الاول من الاربعة ولا يفتتح
 اي اذا قام للشفع الثاني وهذا هو الاصح لا يفتتحها به
 للمزينة باعتبار انها صلاة واحدة حتى لو فعلها بسلاطين
 لا تجزئ ولا تجزئ بقوله الرواتب عن الاربعة المتعبدات
 والنوافل فانه يستفخ في الشفع الثاني منها ويصلي على النبي
 صلى الله تعالى عليه وسلم وتقدم ذكر هذه المسئلة مفصلا
 في باب الوقت والنوافل الدعوة المستحاجة في يوم الجمعة
 التي انما رتبها النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بقوله فسد
 ساعة لا يوافقها عبد مسلم وهو قائم يصلي يسأل الله تعالى
 ربا الا اعطاه آية وانشا ربيده بقلها وقت العصر عزنا
 على قول عامة مشايخنا انشاء وقد قدمنا في صلاة الجمعة
 في فروع ذكرها قبيل صلاة العبد عن الترخا نية قال الحوي
 اقول الظاهر انها ابرة في جميع رفته وهو صحت جني بلوغ
 ظل النكح مثله او عليه على اختلاف في القولين الى المغرب
 انتهى وقال الشيخ محمد الباكي هي اخر ساعة من كل يوم روي
 عن عبد الله بن سلام وهو احد وجهي فيها من غير تعيين
 قول والفتول المرحج الثاني وهو ما روي عن ابي موسى مرفوعا
 انها ما بين ان يجلس الامام على المنبر الى ان يقتضي صلاة
 قال فما ذكره المص يتخلله في وقت العصر لا يغني ما روي عن
 ابن سلام من انها اخر ساعة قال وما استظهره الحوي من
 انها تدور في وقت العصر لا يظهر الا لا يشترط في المظروف

ستوعبا